

مجلة المكتبات

والمعلومات العربية



دار المريج للنشر

ص.ب. ١٠٧٢٠ الرياض ١١٤٤٣ فاكس: ١٦٥٧٩٣٩

القاهرة: ٤ ش. الفرات بالمهندسين ت: ٣٣٧٦٥٧٩ / ٧٦٠٩٩٧١ فاكس: ٧٦٠٩١٥٧

مجلة المكتبات

والمعلومات العربية

بنوك المعلومات على صعيد الوطن العربي

شبكات المعلومات وخدمات المكتبات

الفهرسة أثناء النشر (فان)

إنشاء برنامج (فان) فى مصر

الأرشيف الحديث (مبادئه وتقنياته)

استخدام الكتب العلمية فى المكتبات

الأكاديمية بالملكة العربية السعودية

السنة التاسعة - العدد الأول



يناير ١٩٨٩ / جمادى الثانية ١٤٠٩ هـ



السنة التاسعة - العدد الأول
يناير ١٩٨٩ / جمادى الثانية ١٤٠٩ هـ

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

هيئة التحرير:

الدكتور ناصر محمد السويدان
الدكتور محمد فتحي عبد الهادي
الدكتور أحمد علي تيمراز

مدير التحرير:

عبد الله الماجد

المستشارون

الدكتور / عبد الوهاب أبو النور

قسم المكتبات كلية التربية الأساسية
دولة الكويت

الدكتور/ محمد صالح عاشور

عميد شؤون المكتبات - جامعة الملك فهد
للتنوير والمعادن - المملكة العربية السعودية

الدكتور/ محمود بوعباد

مدير المكتبة الوطنية - الجزائر . الجمهورية
الجزائرية .

الدكتور/ هشام عدا الله عباس

قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب
جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية
السعودية .

الدكتور/ وحيد قدورة

المعهد الأعلى للتوثيق - الجمهورية التونسية .

الدكتور / يحيى محمود ساعاتي

قسم المكتبات والمعلومات - جامعة الأمام
محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية
السعودية

الدكتور/ جاسم محمد جرجيس

مدير مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج
العربية - الجمهورية العراقية .

الدكتور/ حشمت قاسم

قسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب - جامعة
القاهرة - جمهورية مصر العربية .

الأستاذ الدكتور/ سعد محمد المجري

قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب -
جامعة الملك سعود - المملكة العربية
السعودية

الأستاذ الدكتور/ شعبان عبد العزيز خليفة

قسم المكتبات - كلية الإنسانية
جامعة قطر - دولة قطر .

الأستاذ الدكتور/ عباس صالح طاشكندی

المجلس العلمي - جامعة الملك عبد العزيز -
المملكة العربية السعودية .



□ تصدر هذه المجلة فصلياً
من دار المريخ من لندن - بريطانيا

- المراسلات والأفكار والإعلانات
لجميع الدول العربية والعالم ينفذ بشأنها مع
* دار المريخ - المملكة العربية السعودية
الرياض - ص.ب. ١٠٧٢٠
(الرياض ١٤٤٣)
* المكتبة الأكاديمية: ١٢١ شارع
التحرير - الدق - القاهرة - مصر
□ الاشتراك السنوي: ١٢٠ ريالاً سعودياً
بالمملكة - ٤٥ دولاراً أمريكياً لكافة
الدول العربية
□ المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأي
أصحابها وتخضع للتحكيم الأكاديمي

توجه هذا العدد

- دراسات :
- بنوك المعلومات : واقعها - اتجاهاتها - وآفاقها المستقبلية على صعيد الوطن العربي د. جاسم محمد جرجيس
 - شبكات المعلومات وخدمات المكتبات والموضوعات المتخصصة د. أحمد بدر
 - من تاريخ البليوجرافيا د. فوزية مصطفى عثمان
 - الفهرسة أثناء النشر : فان (٣) إنشاء برنامج (فان) في مصر د. نيلة خليفة جمعة
 - فعالية أسلوب دراسة الحالة في تدريس المراجع : دراسة تطبيقية د. حورية ابراهيم مشال
 - الأرشيف الحديث : مبادئه وتقنياته (١) د. شلبيج ت. ر. ترجمة حسن علي حسن الخلوة
- تقارير :
- الحلقة الدراسية : نحو مستقبل ثقافي أفضل للطفل العربي د. محمد فحي عبد الحادي
- القاهرة ٢٩ أكتوبر - ١ نوفمبر ١٩٨٨
- مراجعات :
- تقوم مشروع المكتبة الشاملة بمديرية التربية والتعليم بمحافظة المنوفية د. محمد فحي عبد الحادي
 - في جمهورية مصر العربية . اعداد ابراهيم يونس عرض وتلخيص عرض توفيق
- القسم الانجليزي :
- دراسة في مدى توفر واستخدام الكتب العربية والانجليزية في مجالات 4
 - العلوم والتكنولوجيا في المكتبات الأكاديمية بالمملكة العربية السعودية

• قواعد النشر •

- ١ - مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، تصدر أربع مرات في العام ، صدر عددها الأول في يناير ١٩٨١ م ، يتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقّتاً) .
- ٢ - تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد
- ٣ - تخضع الدراسات المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي .
- ٤ - يرفض الباحث ملخصاً لبحثه في حدود ١٠٠ كلمة (مائة كلمة) تنصير البحث .
- ٥ - ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصيني على ورق « كلك » حتى تكون صالحة للطباعة ، أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لامع ، وإذا كانت ملونة فلا بد من تقديم الشريحة الأصلية .
- ٦ - يراعى وضع خطوط مترجة تحت الملون الجاهية ، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها بنبط ثقيل ، كما توضح خطوط علوية أسفل عنوان الكب والقوريات .
- ٧ - يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة ، علامة الإستفهام ، علامة التصب ... الخ) في كتابة البحث وبصمة عامة يتبع الأسلوب العلمي في الكتابة .
- ٨ - يفضل كتابة المصادر والمواشي ، في نهاية البحث ، وتأخذ أرقاماً متسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف البلوجرال .
- ٩ - أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالملحة
- ١٠ - يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لإعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب
- ١١ - لا تقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها ، كما لا يجوز إعادة النشر في محلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة .
- ١٢ - قبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية ، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات .
- ١٣ - تأهل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه ، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم في خدمة أهداف المجلة ، وسنعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لا يلتزم مؤلفها ب تلك القواعد .
- ١٤ - تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذي نشر به البحث أو المقال .
- ١٥ - تمنح المجلة مكافآت عن المواد التي تنشر بالملحة .
- ١٦ - توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : دار المريخ للنشر على عنوانها التالي : ص.ب : ١٠٧٢٠ - الرياض ١٤٤٣ - المملكة العربية السعودية

بنوك المعلومات واقعا . اتجاهاتها . وفاقها المستقبلية على صعيد الوطن العربى

دكتور : جاسم محمد جريس **دكتور : بحيج محمود مبارك**
مدير عام مركز التوثيق الإعلامى خبير وزارة التربية
لدول الخليج العربى - بغداد العراق .

ملخص :

تواجه الوطن العربى الكثير من الظواهر والمعوقات التى تحد من مواكبته للتقدم العلمى والتكنولوجى ، وتحول دون توظيف المعلومات فى عملية التحول الحضارى التى تشهدها الأنظار العربية .

وتتناول هذه الدراسة بنوك المعلومات بإعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية التى يمكن توظيفها نجابية التحديات التى يفرضها مجتمع المعلومات ، حيث تناقش الدراسة واقمها واتجاهاتها وفاقها المستقبلية على الصعيدين الدولى والعربى ، مع تركيز خاص على التجارب التى وظفت معطيات تقنيات المعلومات والاتصالات .

واختتمت الدراسة بمجملته من التوصيات التى تساهم فى تقديرنا - فى حالة الأخذ بها - بعملية مواكبة للوطن العربى فى قطاع حضارى هام هو قطاع المعلومات .

١ - الإطار العام للدراسة :

١ - ١

تولى الدول المتقدمة والتنمية اهتماما بالغاً لتنظيم المعلومات لما لها من دور حيوى فى بناء المجتمع وتطويره . فقد أصبحت المعلومات من أبرز العوامل المؤثرة فى المجتمع وارتبطت بعمليات التنبؤ لمستقبله ، بحيث أصبحت المعلومات هى القوة . إذ تعتمد عملية تطوير أى مجتمع على حصر المعلومات والبيانات المعبرة عن مكوناته وجوانبه المختلفة ، ثم توثيقها ووضعها فى صورة صالحة للإستخدام ، وبلى ذلك الاستفادة من هذه المعلومات فى تحديد مشاكل المجتمع المختلفة ، وتحليلها ، ورسم سبل حلها ، كذلك إعداد برامج التنمية ومناهج التطوير المتعددة بناء على المعلومات الموثقة . فالمعلومات هى أساس كل قرار يتخذه الإنسان . ولم تكن القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية إلا نتيجة للمعلومات^(١) . وبقدر ما تكون المعلومات وافية ودقيقة ، ويتم الحصول عليها فى الوقت المناسب ، وبالشكل المناسب ، بقدر ما تكون القرارات ناجحة ومعبرة عن الآمال والطموحات .

إن العصر الذى نعيشه اليوم يتسم بغلبة المعلومات والاتصالات ، حيث تضاعف النتائج الفكرى للدرجة أطلق فيها على عصرنا اليوم عصر انفجار المعلومات^(٢) ، ذلك أن ثلاثة أرباع المعلومات والمعارف المتاحة اليوم لم تكن معروفة حتى الحرب العالمية الثانية . فالمعلومات تنمو وتتضاعف فى بعض المجالات كل خمسة عشر عاماً .

ويجتمع المعلومات الذى نعيشه اليوم هو نتيجة التحول من مجتمع دى اقتصاد صناعى ، يكون رأس المال فيه هو المورد الاستراتيجى ، إلى مجتمع دى اقتصاد معلوماتى تشكل المعلومات فيه المورد الأساس والاستراتيجى . حيث يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن الحضارة الحالية تحولت من اقتصاد صناعى إلى اقتصاد معلوماتى . وقد بدأ هذا التحول فى الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٦ . إذ احتلت صناعة المعلومات الموقع الأول فيها ، أن ٦٠٪ من جهد القوى العاملة ينفق من أجل إنتاج خدمات (وبضائع) معلوماتية .

وإن أمما كثيرة قد أدركت مسؤوليتها تجاه التحديات التي يفرضها مجتمع المعلومات عليها سواء على الصعيد الرسمي أو التجارى . فقد استحدثت المملكة المتحدة عام ١٩٨١ وزارة دولة الشئون (الصناعة وتكنولوجيا المعلومات) مهمتها جمع جوانب « ثورة المعلومات » كافة . وتتولى هذه الوزارة عدة مسؤوليات مترابطة تترجم ذلك ، فى مقدمتها : الإشراف على صناعة الحاسبات الالكترونية ، والروبوت (الإنسان الآلى) والالكترونيات الدقيقة ، والهندسة الميكانيكية ، والبحث والتطوير ، وسياسة الاتصالات (السلكية واللاسلكية) ودائرة البريد ، وصناعة الورق ، والمواد الكيماوية ، والطباعة والنشر ، وصناعة الأفلام ، وصناعة الفضاء .

وقد أشار وزير الدولة البريطانى لشئون الصناعة وتكنولوجيا المعلومات « لينيث بيكر » فى حديث له خلال زيارته إلى استراليا بضرورة الأخذ بآخر التطورات فى ميدان الحاسبة ، مؤكداً أن الصناعى الذى لا يوظف تقنيات الحاسب الالكترونى الدقيقة ، سوف لا يجد له مكانا فى ميدان الصناعة ، خلال الأعوام الخمسة القادمة . وبالحرف الواحد ذكر عبارة « Outomate or Iquidate استخدم من الأتمتة وإلا تنتهى » (٣) .

وفى إطار ترجمة هذه الأفكار إلى واقع فعلى أعلنت الحكومة البريطانية عام ١٩٨٢ كعام لصناعة المعلومات ، وأسست برنامجا شاملا أطلقت عليه « برنامج تكنولوجيا المعلومات المتقدمة » حيث وظف هذا البرنامج (٣٥٠) مليون باون استرلينى فى مجال البحث والتطوير ، للجيل الخامس من الحاسب الآلى . وتم تشكيل لجنة خبراء فى الوزارة المذكورة لتقديم المشورة إلى رئاسة مجلس الوزراء ، حول أفضل السبل التى تمكن المملكة المتحدة من أن تنبأ الموقع القيادى فى مجال صناعة المعلومات .

أما اليابان فقد استجابت لتحدى مجتمع المعلومات عن طريق التخطيط السليم والتحليل المتأنى ، حيث قامت بتشكيل عدة مجالس ولجان ، برعاية مؤسسات وهيئات حكومية فى عدة وزارات ، منها : وزارة التجارة والصناعة الدولية ، وزارة البريد والاتصالات ، والمركز اليابانى للتطوير العملياق .

وأصدرت هذه المجالس مجموعة (أوراق عمل) تناولت موضوعات عديدة ، منها : سياسة الحكومة في مجال المعلومات ، وتطبيقاتها الصناعية في مجتمع المعلومات ، واستخدامات الحاسب الالىكترونى ، والبحث الآلى ، وشبكات المعلومات والاتصال ، والمكتبات ، وخدمات المعلومات . ولم تقتصر حدود أوراق العمل هذه على تشخيص الواقع المعلوماتى في اليابان ، وإنما شملت كذلك سبل تطويره ووسائل مواجهة المستقبل .

وأثناء زيارة رئيس اليابان « ناكاسونى » للولايات المتحدة عام ١٩٨٤ ، أكد أنه يجب على الدول المتقدمة تكنولوجيا ، كاليابان ، أن تنظر إلى مجتمع المعلومات كسبيل يضمن مواصلة نموها وتطورها الاقتصادى ، وتنبأ « ناكاسونى » بأنه خلال العشرين أو الثلاثين سنة القادمة ، ستكون الصناعات الرئيسية في اليابان تلك الصناعات التى تتعامل مع المعلومات . وقد أكد أن أثر الاقتصاد المعلوماتى - أى المبنى على صناعة المعلومات - على المجتمع اليابانى سوف يكون مشابها لاستخدام الكهرباء أو السيارة لأول مرة .

٩ - ٢

أما على صعيد الوطن العربى ، وغيره من البلدان النامية ، فهناك الكثير من الظواهر والمعوقات التى تحد من مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى ، وتسهم في إدامة وتوسيع الفجوة الكبيرة التى تفصل بين العالم المتقدم ، والعالم النامى . ففى الوقت الذى يسير فيه العالم المتقدم في طريقه إلى التحول من مجتمع دى اقتصاد صناعى ، إلى مجتمع دى اقتصاد معلوماتى - وكما أشرنا سابقا - لاتزال الدول النامية ، ومنها أقطارنا العربية تسعى للوصول إلى مجتمع دى اقتصاد صناعى .

وهناك جملة من الظواهر والمعوقات التى تنجبه عمليات توظيف المعلومات ، باعتبارها حجر الزاوية في عملية التحول الحضارى في وطننا العربى ، وتساعده على مجابهة التحديات التى يفرضها مجتمع المعلومات . ولعل من أبرز هذه الظواهر والمعوقات وجود تفاوت علمى وتكنولوجى بين الأقطار العربية .

فقد قطع بعضها شوطاً لا بأس به من العلم ، والتكنولوجيا ، والتطور الحضارى ، وتوفير البنى الأساسية للعلم والتكنولوجيا ، في حين أن هناك أقطاراً عربية مازالت في أول الطريق . وإذا كانت تكنولوجيا المعلومات ترتبط أساساً بالتقدم العلمى والحضارى لأى دولة ، فإن كل قطر عربى سوف يتأثر بهذه التكنولوجيا طبقاً للدرجة تقدمه العلمى وتطوره الحضارى . وهذا بدوره يقرر مدى استيعاب تكنولوجيا المعلومات ، خاصة وأن المكتبات ومراكز المعلومات ، القائمة حالياً في الأقطار العربية ، غير قادرة على استيعاب أوعية المعلومات الورقية ، نتيجة لتضخم أعدادها بسبب الانفجار الهائل الذى حدث وسيحدث في المستقبل في مجال المعلومات ، لمتابعة تراكم النتاج الفكرى والمواد الثقافية .

وأكثر ما يلفت الانتباه عند استقراء واقع الأقطار العربية هو تفاوت البنى الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات ، وبخاصة تلك التى تتصل بالنشر العلمى والجماهيرى . فعلى الرغم من الانتشار المتزايد والتطور السريع الذى شهدته معظم وسائل الاعلام ، مثل : التلفزيون ، والإذاعة ، والصحافة ، فإن الأنماط التقليدية لاتزال تمثل قوة فاعلة في الحياة الثقافية العربية ، خاصة وأن مستوى الأمية المرتفع فيها يثير عدة مشاكل تعترض زيادة عدد قراء وسائل المطبوعة . وبالتالي يؤثر على فاعلية الصحافة المكتوبة ، والمسموعة ، والمرئية . إضافة إلى النقص في أجهزة الاستقبال التلفزيونية مثلاً ، والمكتبات ، ومراكز المعلومات ، يحد أيضاً من الانتفاع من وسائل الاعلام .

ولعل في مقدمة المشكلات الكبرى في ميدان تكنولوجيا المعلومات في الأقطار العربية هو نقص العناصر الفنية والماهرة في مجال المعلومات ، واستخدام التقنيات ، وكذلك عدم مواكبة التعليم الجامعى والمدرسى ، وقصوره عن إعداد ما يستلزمه مجال تقنيات المعلومات والإعلامية من قوى بشرية ، وخاصة بالنسبة لاستخدامات الحاسب الآلى ، مما يدفع الأقطار العربية إلى الاستعانة بالخبراء والباحثين (الأجانب في كثير من الأحيان) لتغطية حاجات المشاريع مما يشكل عبئاً ثقيلاً ، بسبب الافتقار إلى خبراء وفنيين في الميادين المتعددة ، وبخاصة وضع البرمجيات المطلوبة ، حيث تبقى مشكلة

المشاكل ، في تكنولوجيا المعلومات ، تلك التي تتصل بالعنصر لبرى لازم لها ، وصعوبة توفيره كمًا ونوعًا .

كما تبرز مشكلة أخرى تتصل بتوفير أجهزة تكنولوجيا المعلومات ، وعدم توفر الصيانة وقطع الغيار الخاصة بها ، وارتفاع تكلفتها بشكل غير عادي ، خاصة وأن السمة البارزة في الأقطار العربية هي الاعتماد المفرط على المواد المستوردة ، وما يتعلق بذلك من صعوبات النقل والتوزيع .

ومن المشكلات البارزة الأخرى ، في الأقطار العربية ، الافتقار إلى البيانات الدقيقة في معظم المجالات ، ونقص الأعمال المسحية الشاملة ، والمصادر الأساسية ، والأدلة الضرورية والحصرية ، لتشخيص ومعرفة مواقف تكنولوجيا المعلومات في الوطن العربى ، والتي تساعد على إعداد الخطط والدراسات المناسبة والسليمة ، بناء على هذه المعلومات .

ومنذ منتصف الخمسينات ، ونتيجة لشعور المسئولين في الأقطار العربية ، بأهمية المعلومات ، والدور الذى يمكن أن تؤديه في تحقيق النهوض الحضارى ، بدأ الاهتمام بموضوع مراكز التوثيق والمعلومات بمفهومها الحديث ، حيث أنشئ في القاهرة عام ١٩٥٤ مركز التوثيق العلمى والفنى بالتعاون مع منظمة اليونسكو ، وبدأ نشاطه منذ ذلك الوقت تحت اسم « إدارة المخبرات العلمية والفنية » . ثم عدل اسمها إلى « المركز القومى للإعلام والتوثيق » عام ١٩٦٣ .

أما بقية الأقطار العربية فيرجع تاريخ إنشاء معظم مراكز التوثيق والمعلومات فيها ، إلى أواخر الستينات ، وأوائل السبعينات من هذا القرن ، وتميزت بداياتها باستخدام الأساليب اليدوية في التعامل مع أوعية المعلومات .

وفي السنوات الأخيرة طورت هذه المراكز أساليب التعامل مع المعلومات ، واستخدمت تقنيات معلومات متقدمة ، وكان للمنظمات ، والمؤسسات العربية والقطاعية المتخصصة ، دور الريادة في توظيف تقنيات المعلومات في مراكز التوثيق والمعلومات التي أنشأتها لخدمة أغراضها المتعددة ، وشرعت بإنشاء بنوك معلومات خاصة بها . ولعل من أبرز هذه المنظمات « مركز

التوثيق والمعلومات « في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، « المنظمة العربية للتنمية الصناعية » ، « المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » ، « منظمة الخليج للاستشارات الصناعية » و « مركز التوثيق الإعلامى لدول الخليج العربى » .

٣ - ١

في هذا الإطار تم تحديد هدف هذه الدراسة في تناول موضوع بنوك المعلومات : واقعها ، واتجاهاتها ، وآفاقها المستقبلية على صعيد الوطن العربى . وذلك بقصد استعراض بنوك المعلومات المتخصصة والعمومية على الصعيدين الدولى والعربى ، مع تركيز خاص على التجارب التى وظفت معطيات تقنيات المعلومات والاتصالات ، وفى مقدمة ذلك تطبيقات الحاسب الالكترونى ، ودوره فى نظم المعلومات المتكاملة ، واستثماره ، باعتباره العنصر الأساس الذى تستند عليه الأنشطة التوثيقية المختلفة ، وعمليات البحث عن المعلومات ، وتخزينها ، وتنظيمها ، واسترجاعها ، وبثها .

٤ - ١

ولما كان علم المعلومات من العلوم الحديثة فإن مفاهيمه وتعريفه مازال غير مستقرة ، ولم تحظ بالاتفاق الكامل الذى تتميز به معظم العلوم الأخرى ، لذا نرى من الضرورى ، منذ البداية ، أن نحدد بعض المفاهيم الأساسية التى سيتكرر ورودها فى هذه الدراسة :

(أ) المعلومات Information

تعنى المعلومات البيانات المصوغة بطريقة هادفة لتكون أساسا لاتخاذ القرار . فى حين أن البيانات هى البيانات الخام التى لاتؤدى غالبا إلى اتخاذ قرار ما ، بل تمهد لعملية اتخاذ القرار . ويستلزم وجود المعلومات توفر وعاء فكرى يحويهما ، وهو ما يسمى بالوثيقة ، كوسط يحمل المعلومات والبيانات (٤) .

(ب) تقنيات المعلومات Information Technology

وتعنى تلك الأجهزة والآلات والمواد التى تستخدم فى عمليات تخزين ومعالجة واسترجاع وبث المعلومات . وتشمل هذه التقنيات الحاسب الآلى ، والمصغرات ، والأجهزة المستخدمة فى إنتاجها ، والوسائل السمعية والبصرية ، وغير ذلك من التقنيات التى تستخدم فى هذا المجال .

(ج) مركز المعلومات Information Center

وهو عبارة عن هيئة تقوم بجمع وتجهيز البيانات وبث المعلومات . وتم عمليات التجهيز والبث بواسطة طرق مختلفة ، تعرف بأنها شبكة من خدمات المعلومات التى توفر تجهيز البيانات ونقلها من شكلها الأصيل إلى المستفيد^(٤) . وتحدد أنواع مراكز المعلومات فى ثلاث فئات ، من حيث وظائفها ، وهى :

- المكتبات وتجميعات الكتب .

- مراكز تقديم خدمات الاستخلاص والتكشيف .

- مراكز تقديم خدمات تحليل البيانات فى مجال معين ، وبعمق معين .

(د) شبكة المعلومات Information Network

مجموعة من مراكز المعلومات .أو المكتبات المتجانسة ، أو غير المتجانسة ، تتفق فيما بينها على تشاطر المصادر ، مستخدمة فى ذلك الحاسبات الالكترونية ، ووسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة والمتطورة . وتعنى المصادر أوعية المعلومات والعمليات الفنية والموارد البشرية .

وتتضمن الشبكة مؤسستين أو أكثر فى نمط عام من تبادل المعلومات ، من خلال وسائل الاتصال ، تحقيقاً لأهداف عامة أو مشتركة^(٥) .

(هـ) نظام المعلومات Information System

هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والعمليات والمناهج والوسائل التقنية

التي توحدت في شكل معين من التفاعل المنتظم ، لكي تشكل كلاً منتظماً يعمل من أجل هدف أو أهداف محدودة ، وجملة أنماط السلوك والعادات والتقاليد التي يتم بواسطتها إنشاء علاقات متبادلة بين الأشخاص والمؤسسات (٦) . وتمثل جملة المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة نظم الإعلام والاتصال من أجل تحقيق أفضل النتائج الممكنة ، في إطار النموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة .

٢ - بنوك المعلومات :

لقد شهدت الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة ظهور العديد من بنوك المعلومات ، في ميادين المعرفة المتعددة ، والتي وظفت امكانياتها لخدمة العلماء والباحثين في مراكز البحث والجامعات ، ومؤسسات المجتمع الأخرى .
وتتعدد خدمات بنوك المعلومات وتتفاوت بين بنك وآخر ، وفيما يلي أبرز هذه الخدمات (٧) :

(أ) إعطاء معلومات فورية بما في ذلك المعلومات الجغرافية عن المؤلفات ، وما كتب حول موضوع معين .

(ب) إعطاء معلومات عن الكثير من الموضوعات وإيجاد علاقة منطقية بين الموضوعات التي يرغب الدارس في البحث عنها .

(ج) أي معلومات أخرى تم تخزينها في بنك المعلومات ، اعتماداً على إمكانيات البنك وتخصصه .

وتتلخص وظيفة بنك المعلومات في تجميع الوثائق ومصادر المعلومات المختلفة ، وتحليل محتويات هذه الوثائق على الأوعية الالكترونية بطريقة منطقية ، تسهل استرجاعها بواسطة الباحث ، واختصاصي المعلومات الذي يستخدم لذلك الغرض المحطة الطرفية . ويتم الاتصال بينك المعلومات عن طريق شبكة اتصال عالمية متخصصة لأغراض الاتصالات بالحاسبات الالكترونية ، والبيانات التي يحتويها بنك المعلومات قد تكون جغرافية أو إحصائية ، أو نصوصاً ومقالات ، وسوف نتناول بنوك المعلومات من خلال تقسيمها إلى

نوعين ، الأول بنوك المعلومات المتخصصة ، والثاني بنوك المعلومات العمومية .

ويقصد ببنوك المعلومات المتخصصة : مجموعة قواعد المعلومات أو البيانات الرقمية المخزونة في الحاسب ، بواسطة إحدى وسائل التخزين المباشر ، لكي يمكن التفاعل معها واسترجاعها على المحطات الطرفية . وقد تكون المعلومات بيليوغرافية أو إحصائية (رقمية) ، أو نصوص مقالات أو كتب .

أما بنوك المعلومات العمومية فإنها تتمثل في التليكست ، والفيدويوتكس ، وهذه النظم عبارة عن وسائل للحصول على المعلومات عن طريق إرسال تليفزيوني على قناة معينة ، وعن طريق خطوط الهاتف التي ترتبط بحاسب مركزي وأداة حل التجفير (Decoder) .

٢ - ١ - بنوك المعلومات المتخصصة :

٢ - ١ - ١

من أبرز الأمثلة لبنوك المعلومات المتخصصة نظام معلومات لوكهيد المعروف باسم (دبالوك DIALOG) والذي بدأ بتقديم خدماته منذ عام ١٩٧٢ ، ويضم حالياً أكثر من (١٥٠) مليون وثيقة (تقارير فنية - أوراق عمل - محاضر جلسات علمية - مؤتمرات - مقالات - براءات اختراع - وبيانات إحصائية .. الخ) ضمن أكثر من (٢٥٠) قاعدة بيانات ، في مواضيع مختلفة في نوعياتها ، لكنها تشمل مجالات كثيرة في معظم فروع العلم ، والتكنولوجيا ، والهندسة ، والعلوم الاجتماعية والاقتصاد ، وعلوم البيئة ، والعلوم السلوكية ، وعلوم الحياة ، والزراعة ، والإدارة .. الخ . ويتم تحديد هذه البيانات بشكل دوري لغرض تقديم أحدث المعلومات للمستخدمين منها . ويقدم النظام خدمات أخرى لتسهيل مهامه ، منها : تجهيز المستفيد بنسخة على شكل مايكروفلم أو مايكروفيش ، أو مصورة من الوثيقة المطلوبة ، علماً بأن النظام يقدم خدماته لمدة (١٥٤) ساعة أسبوعياً ، وخلال أيام الأسبوع كافة ، وتحتسب الكلفة ضمن ضوابط معينة وهي :

(أ) عدد قواعد البيانات التى يتم الاتصال بها .

(ب) عدد ساعات الاتصال التى تستغرقها العملية .

(جـ) تكلفة الطبع النهائى من خلال الاتصال المباشر أو غير المباشر .

أما بنك المعلومات التابع لشركة نيويورك تايمز المسمى قبل عام ١٩٧٥ بـ (بنك نيويورك تايمز للمعلومات) فيعتمد على بناء قواعد بياناته على جريدة نيويورك تايمز و (٦٠) جريدة ومجلة ، بين يومية ، وأسبوعية ، وشهرية ، وفصلية ، وهو يعتبر من أعظم نظم الاسترجاع لمحتويات الدوريات العامة ، من حيث دقة التحليل والاستخلاص . ويجرى كشف واستخلاص الأخبار والمقالات فى جريدة نيويورك تايمز ، وأربع دوريات أخرى ، قبل مرور (٤٨) ساعة على نشرها فى دوريتها الأصلية . أما بقية الدوريات فتستغرق ما بين (٤ - ٥) أيام حتى يتم كشفها واستخلاصها إلكترونياً ، ويتم عمل مستخلص لكل مادة ، مع كشفها بمواصفات مستمدة من مكنز خاص بنيويورك تايمز^(٨) . ويغطي بنك المعلومات الأحداث الجارية ، والأخبار ، والمقالات العامة التى تتعلق بالسياسة ، والاقتصاد ، والدبلوماسية والشئون الثقافية والاجتماعية .

ويضم بنك المعلومات هذا أكثر من مليون ونصف وثيقة ، ويتم تحديث البيانات يوميا ، ويبلغ عدد الوثائق المضافة بمعدل (١٨٥) ألف وثيقة سنويا .

٢ - ١ - ٢

وعلى صعيد الوطن العربى أدركت الأقطار العربية ، خلال السنوات الأخيرة ، الأهمية الحيوية لنظم المعلومات بوصفها البيئة التحتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولأى تقدم علمى وتقنى ، علاوة على أنها تمثل أساس التنمية المتندجة على المستويين القطرى والقومى .

وقد انعكس هذا الإدراك فى الاستثمارات المتزايدة التى تقوم بها هذه الأقطار من أجل إنشاء ، وتطوير المكتبات ، ومراكز التوثيق ، وبنوك المعلومات ، وأجهزة الاتصالات السليكية واللاسلكية . حيث يوجد فى كثير من الأقطار

العربية بنوك معلومات وطنية تستخدم تقنيات معلومات متطورة ، كما هو الحال في جمهورية مصر العربية ، والمملكة العربية السعودية ، والمملكة المغربية ، والجمهورية العراقية . وسوف لا تتناول هذه التجارب القطرية ، على أهميتها ، حيث سيتم التركيز على بنوك المعلومات العربية القطاعية والمتخصصة . بعبارة أخرى ، تلك البنوك التي تشمل في خدماتها جميع الأقطار العربية ، أو مجموعة منها ، تهيكل منطقة إقليمية .

ومن أبرز الأمثلة على بنوك المعلومات المتخصصة في الوطن العربي : بنك المعلومات الخاص بمركز التوثيق والمعلومات في الأمانة العامة للجامعة العربية ، وبنك المعلومات الصناعية في المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، وبنك المعلومات في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وبنك معلومات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، وبنك المعلومات الإعلامي التابع لمركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي ، والبنك العربي للمعلومات الخاص بمؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة .

وفيما يأتي تعريف موجز بينوك المعلومات المذكورة :

(أ) مركز التوثيق والمعلومات الخاص بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية :

أنشئ مركز التوثيق والمعلومات التابع لجامعة الدول العربية عام ١٩٨٠ ليتولى مهمات اختيار واقتناء ومعالجة وتخزين وتوفير الوثائق والمعلومات الأساسية ، في مجالات الحياة المختلفة ، ويسعى لتقديم نظام متكامل للمعلومات ، يعتمد في أنشطته على تقنيات الحاسب الالكتروني ، وأشكال المصغرات الفلمية ، والسمعيات ، والمرئيات ، بالإضافة إلى نظام متطور للمكتبة والخدمة المرجعية .

ويستخدم المركز في المعالجة الآلية للمعلومات نظام (Minisis) الذي صممه المركز الدولي لبحوث التنمية في كندا ، وقام المركز بتعريبه وتطويره .

ويهدف مركز التوثيق والمعلومات إلى توفير المعلومات التي تساعد جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ، على تحقيق أهدافها ، وتنفيذ خططها ،

وتعميق وتوسيع مجالات التعاون والتنسيق بين مراكز التوثيق والمعلومات العربية ، وإحراك ونظم المعلومات الإقليمية والدولية ، وكذلك بناء مركز معلومات عربي قومي على درجة عالية من التطور الفني والتقني ، يكون قادرا على الاستفادة القصوى من قواعد البيانات وشبكات المعلومات الإقليمية والعالمية ، والتعاون معها .

وقد قام هذا المركز ببناء مجموعات وثائقية من الكتب ، والمراجع ، والصحف ، والدوريات ، والقصاصات الصحفية ، وكذلك إنشاء عدد من قواعد البيانات اللازمة لتنفيذ مهماته ، وتقديم خدماته ، مثل : قواعد المعلومات الجيولوجرافية ، وقواعد البيانات غير الجيولوجرافية ، وبنك المعلومات الاحصائية ، وقواعد بيانات أعمال التقويم والمتابعة ، وبالإضافة إلى نشاطاته في مجال التعاون العربي والدولي ، وفي مقدمتها التخطيط لبناء الشبكة العربية للمعلومات ، وتدريب الكوادر ، وتوفير أدوات العمل اللازمة ، والتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، والاتحاد العربي للاتصالات السلكية واللاسلكية ، في بناء قاعدة المصطلحات المعرفية في علوم الاتصالات ، وكذلك التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ، ومراكز التوثيق الوطنية في هذا المجال .

ويسعى مركز التوثيق والمعلومات هذا إلى إنشاء الشبكة العربية للمعلومات ، وبشكل حاليا نقطة مركزية لهذه الشبكة ، ومنسق ومحرك لها . وتعمل هذه الشبكة على إنشاء نظام تعاوني عربي للمعلومات ، وتطوير مجموعات مراكز توثيق ومعلومات ، وتأمين حاجات المستفيدين والمخططين والباحثين^(٩) .

وي شهر حزيران من عام ١٩٨٧ نظم مركز التوثيق والمعلومات الملتقى الأول للشبكة العربية للمعلومات بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة واليونسكو ، بغرض مناقشة الاتجاهات والمجالات التي تغطيها الشبكة العربية للمعلومات ، وتأمين السبل الكفيلة للنهوض بمهمات هذه الشبكة^(١٠) .

(ب) بنك المعلومات الصناعية (اعرفو) الخاص بالمنظمة العربية للتنمية الصناعية :

قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، ومنذ إنشائها عام ١٩٦٩ ، بعدة تجارب لتأسيس شبكة للمعلومات الصناعية ، وذلك من خلال تطوير نظم للمعلومات المتمثلة في بنك معلوماتها البليوغرافية والإحصائية والتكنولوجية ، وإعداد دراسات إنشاء وتطوير مراكز وطنية للمعلومات الصناعية في الأقطار العربية ، وتدريب الكوادر التي تعمل في هذه المراكز .

وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية بأربع تجارب لتحقيق نوع من أنواع الترابط بين الأقطار العربية والمركز الذي يتخذ من بغداد مقرا له بحيث يكون نواة لشبكة معلومات صناعية عربية في المستقبل .

وتتمثل التجارب الثلاث الأولى بتسمية خبراء في الأقطار العربية ، ليقوموا بتجميع المعلومات ، وإرسالها للمركز ، ثم مواكبة إنشاء معاهد متخصصة في الأقطار العربية ، تلاها إعداد دراسة لإنشاء شبكة المعلومات العلمية والتكنولوجية العربية ، وتسمية هيئة وطنية ، وتسمية بعض العاملين في مجال المعلومات الصناعية في الأقطار العربية .

أما التجربة الرابعة فكانت عبارة عن مشروع أعيد بالتعاون مع « اليونيدو » لإنشاء الشبكة العربية للمعلومات الصناعية ، من خلال تأسيس وحدات ارتكاز وطنية في ست أقطار عربية ، باعتبارها مراكز وطنية للتوثيق والمعلومات الصناعية .

وتضمن مشروع بنك المعلومات الصناعية العربية تحقيق عدة أهداف بعيدة وقرية الأمد ، من أبرزها توفير أحدث البيانات من الصناعة العربية ، وتشخيص احتياجات المستفيدين ، وإنشاء هياكل أساسية لنظام متكامل للمعلومات الصناعية ، وتشجيع التعاون والتنسيق ، ومواكبة التطورات الجديدة في الميدان ، وتدريب وتوفير الكوادر الفنية ، واستخدام نظام المكتبة المايكروفيلمية .

ومن خلال التعاون مع مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة للجامعة

الدول العربية ، تم تطوير النظام الجيولوجرافي للمعلومات (اعرفو) ARIFO بحيث يضم جميع عمليات المكتبة والتوثيق والمعلومات ، وتوحيد عدد من القواعد المتداخلة لتسهيل عملية البحث والاسترجاع للمستفيدين . ويجرى العمل بصورة متواصلة لإنشاء البنك الخاص بالمعلومات الصناعية العربية للرفع من جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين والباحثين ووزارات الصناعة ، وتوفير المعلومات المطلوبة بسرعة وبدقة تساعد على رفع مستوى الدراسات ومشاريع المنظمة ، وتلافى المشاكل والمعوقات التي تواجه إنشاء المراكز الوطنية للمعلومات الصناعية ، ومن ثم الشبكة العربية للمعلومات الصناعية^(١١) .

(جـ) بنك معلومات « الفارابي » الخاص بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :

من المشاريع التي قامت بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تصميم نظام (الفارابي) لجمع ومعالجة وتوزيع المعلومات في البلاد العربية ، من خلال « الشبكة العربية للمعلومات » في مجالات التربية والثقافة والعلوم والإعلام ، والاتصال المباشر ببعض بنوك المعلومات العالمية . وذلك في إطار تحقيق عملية تبادل المعلومات بين المراكز العربية للمعلومات ، وأيضا منظمات جامعة الدول العربية المتخصصة ، ضمن تنظيم شبكي ، وفق حاجات كل منظمة ، وبحيث يجري التبادل بطبيعة الحال على أوعية تقليدية ، أو وسائط الحاسب الالكتروني ، طبقا للوسائل المعتمدة في المنظمات ، وتخصص أقسام في مكتبة كل منظمة لحفظ منشورات المنظمات الأخرى ، وحينما يستدعي الأمر ضرورة الحصول على بيانات أخرى من بعض المنظمات ، يتم اللجوء إلى الربط المباشر مع مراكز معلومات هذه المنظمات ، باستخدام أجهزة الاتصال بينوك المعلومات العالمية .

وتشمل الشبكة الفرعية المتخصصة في مجالات التربية والثقافة والعلوم إدارات المنظمة وأجهزتها الخارجية ، ومراكز المعلومات الإقليمية والقطرية العاملة في المجالات التربوية والثقافية والعلمية . كما تحوى هذه الشبكة قسما داخليا يضم إدارات المنظمة وأجهزتها ، وآخر خارجيا يتكون من جميع وحدات المعلومات الموجودة في الأقطار العربية ، على المستوى الاقليمي

والقطري ، في مجالات الترية ، والثقافة ، والعلوم ، من مكتبات وطنية ، ومراكز توثيق ومعلومات ، ومراكز إحصاء وبحوث ، ووزارات ... الخ ..

ومن الجدير بالذكر أن شبكة نظام « فاراني » تستند على مبدأ أساسي ، هو تبادل الإمكانات والموارد ، ويعنى ذلك أن كل مشترك يساهم بما لديه سواء كان ذلك بيانات أو أجهزة أو قدرات بشرية ، تمكن من توجيه الشبكة إلى الاتجاه السليم . ويتم ذلك بتبادل الأفكار والاقتراحات ، والمشاركة الإيجابية في تحديد وتوحيد أساليب العمل داخل مجموعة المشتركين . وفي مقابل ذلك يقوم المركز الرئيسى بمعالجة البيانات المجمعة وإتاحتها على وسائط مختلفة لكل المشتركين ، حيث تعتمد الشبكة كل وسائل تبادل المعلومات المتطورة منها والتقليدية (١٢) .

(د) بنك المعلومات الصناعية الخاص بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية :

وعلى المستوى الاقليمى يمكن الإشارة إلى تجربة الخليج للاستشارات الصناعية فى إنشاء شبكة المعلومات الصناعية الخليجية ، فقد تأسست منظمة الخليج للاستشارات الصناعية عام ١٩٧٦ ، وبعد ثلاث سنوات تم إنشاء شبكة صناعية متخصصة ، وتركيب أول حاسب آلى ، حيث تم تصميم عدة أنظمة لقواعد المعلومات الاقتصادية والصناعية لدول الخليج العربى ، وكذلك قواعد بيانات ومعلومات التكنولوجيا عن العمليات الصناعية المختلفة فى العالم ، وتم تدعيم وتغذية هذه القواعد بنظم لجمع المعلومات تستقى بياناتها من المصادر العديدة المحلية والخارجية ، وبالاتصال المباشر بينوك المعلومات العالمية .

وفى عام ١٩٨٣ تم توسيع هذا المشروع من خلال ربط الدول الأعضاء بالحاسب الآلى عن طريق الاتصال المباشر ، عبر شبكة من النهايات الطرفية ، لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من استخدام المعلومات المتوفرة ، وتوسيع قاعدة المستفيدين منها ، وذلك فى إطار إنشاء بنك المعلومات ، ليعمل فى إطار تكاملى مع الإدارات الفنية الأخرى ، ويتولى توفير المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالصنعة والتنمية الصناعية لخدمة الدول الأعضاء فى عدة مجالات أهمها : جمع

المعلومات الخاصة بالأنشطة الصناعية ، ومراجعتها ، وتبويبها ، وتوثيقها ، وتوفير المراجع والدوريات والمستخلصات ، وتوفير الاتصال المباشر مع مصادر المعرفة العربية والعالمية ، ومساعدة الإدارات والوحدات على تحليل المعلومات ومعالجتها ، وعقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية في مجالات المعلومات والتوثيق . ومن الجدير بالذكر أن هذا البنك يغطي أقطار الخليج العربي كافة : البحرين ، والكويت ، والسعودية ، والإمارات العربية ، وسلطنة عمان ، وقطر ، والعراق (١٣) .

(هـ) بنك المعلومات الإعلامي الخاص بمركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي .

أولى المركز منذ منتصف عام ١٩٨٢ اهتمامه لتكوين بنك المعلومات الإعلامي ، ليتولى عمليات تخزين ومعالجة واسترجاع المعلومات ، بما يحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها المركز والتي أكلت على ضرورة تجميع أكبر قدر ممكن من الإنتاج الإعلامي في مختلف أشكاله وأوعيته ، وتنظيمه ، وتحليله عن طريق استخدام أحدث الأساليب والنظم في مجال تقنيات المعلومات (١٤) .

في المرحلة الأولى تم استخدام الحاسب الالكتروني الصغير (المايكروكمبيوتر) ، حيث تم توفير كادر للعمل في القسم المذكور والتعاقد مع بعض المتخصصين لتدريب الكادر على استخدام الأجهزة ، وقد تم في حينه بناء بعض قواعد البيانات المخلوذة ، وفي نهاية عام ١٩٨٥ بدأ العمل في المرحلة الثانية حيث اقتنى المركز أجهزة (الميني كمبيوتر) (HP 3000/42) ، كما تم تحميل نظام إدارة قواعد البيانات الجاهز المتكامل (Minisis) ، وأقيمت دورات تدريبية لتهيئ الكادر للعمل على هذه الأجهزة ، واستخدام هذه البرمجيات ، وفي نفس الوقت تم الاتفاق على ربط المركز بمراكز المعلومات الدولية .

ويقوم بنك المعلومات الإعلامي حالياً بتوفير المعلومات للمستفيدين ، إما بواسطة الاتصال المباشر (On Line) بينوك ومراكز المعلومات العربية والعالمية ، وإما عن طريق البحث في قواعد البيانات الخاصة به (In House Data Bases) ، وأهم هذه القواعد هي :

- ١ - قاعدة بيانات الشخصيات العربية .
- ٢ - قواعد بيانات أحداث السنين (١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ١٩٨٨) .
- ٣ - قواعد بيانات أحداث السنين (١ - ١٤٠٠ هـ) .
- ٤ - قواعد بيانات دليل الناشرين في الخليج العربي .
- ٥ - قواعد بيانات دليل الدوريات الخليجية .
- ٦ - قواعد بيانات دليل المؤسسات الاعلامية الخليجية .
- ٧ - قواعد بيانات دليل المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية .
- ٨ - قواعد بيانات دليل الخليج العربي .
- ٩ - قواعد بيانات أحاديث قادة دول الخليج العربي .
- ١٠ - قواعد بيانات، بيلوغرافيا الحرب العراقية - الإيرانية .

إن بنك المعلومات الإعلامى يعتمد أيضا في تقديمه الخدمات للمستفيدين على رصيد كبير من أوعية المعلومات التي يفتتها المركز ، من مصغرات فلمية ، وأشكال ورقية كالكتب ، والدوريات ، والقصاصات الصحفية التي تزيد وحدها على نصف مليون قصاصة .

ومما تجدر الإشارة إليه ، في هذا الصدد ، أن مركز التوثيق الإعلامى لدول الخليج العربي يشكل الآن مركزا لشبكة المعلومات الإعلامية في دول الخليج العربي ، حيث أنه المحور الرئيسى لهذه الشبكة ، وبه تطور النظم والأساليب ، وتتكون شبكة المعلومات هذه ، بالإضافة إلى المركز الرئيسى ، من مراكز التوثيق الإعلامية الوطنية في وزارات الإعلام ، بدول الخليج العربي السبع . كما أن لهذه الشبكة علاقات بمراكز التوثيق الإعلامية ومراكز المعلومات الوطنية ، والاقليمية ، والعربية ، والدولية (١٥) .

(و) البنك العربى للمعلومات الخاص بمؤسسة البيان للصحافة :

في عام ١٩٨٣ أنشئ مركز أبحاث الشرق الأوسط في مؤسسة البيان

للسحافة والطباعة فى دى بدولة الإمارات العربية المتحدة البنك العربى للمعلومات ARAB INFORMATION BANK وذلك بقصد تجميع معلومات عن العالم العربى بمختلف أقطاره بحيث تشمل المعلومات الساسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، وتصنيفها ، وتحديثها باستمرار ، ووضعها فى خدمة المستفيدين منها داخل الوطن العربى وخارجه ، باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة فى تخزين المعلومات (الحاسب الالكترونى) ووسائل الاتصالات المعتمدة فى نقل المعلومات بواسطة شبكات الاتصال العالمية ، وتسهيلات الأرقام الصناعية .

وتضمنت الخطة الأساسية للمشروع أربع قواعد بيانات تعمل معا ، بصورة متكاملة ، وهى كما يأتى :

(أ) قاعدة بيانات قطرية لغرض توفير معلومات أساسية عن كل قطر عربى ، بحيث تشمل مسحا كاملا للقطر فى مختلف المجالات . وتستخلص البيانات المخزنة فيها من مختلف المصادر الرسمية العربية والمستقلة معا .

(ب) قاعدة بيانات صحفية تشمل أخبار ومعلومات عن وسائل الإعلام (الصحافة المقروءة أساسا) ، بقصد متابعة تطور الأحداث الساسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية ، وتحديثها .

(ج) قاعدة بيانات مؤسسات ، بهدف تقديم تعريف مكثف يتضمن أكبر قدر من المعلومات المتاحة عن مختلف المؤسسات العاملة على المستويات القطرية والاقليمية والقومية . وتتضمن هذه المؤسسات الشركات بمختلف أنشطتها الاقتصادية ، والمصارف ، والجامعات ، والمعاهد ، ومراكز البحوث ، ودور النشر ، والاتحادات المهنية ، والمؤسسات الاعلامية ، وجمعيات النفع العام ، وغرف الصناعة والزراعة والتجارة ، والنوادر ، والمنظمات الشبابية .

(د) قاعدة بيانات الشخصيات ، وذلك من خلال توفير دليل عن الشخصيات العربية المساهمة فى الحياة العامة فى العالم العربى ، بحيث يشمل مستويات متعددة من الشخصيات ، ولا يقتصر على من هم فى القمة فقط . ولظروف تتصل بالإمكانات المادية المتاحة تم التركيز على إنشاء قاعدة

بيانات واحدة ، هي قاعدة البيانات الصحفية وأجل العمل بقواعد المعلومات الأخرى إلى مراحل لاحقة .

ومما أكد عليه هذا المشروع ألا يتضمن نصوصا كاملة ، بل خلاصات مكثفة لها ، بحيث يستبعد من هذه الخلاصات التكرار والمقدمات غير الضرورية ، والاضافات التي لا تشكل جزءا من المعلومة ، وبشرط عدم المساس بجوهر المعلومة ، والحفاظة على محتواها ، كما ورد في المصدر الأصلي بتفصيلاتها . وشمل المشروع الأقطار العربية جميعا دون استثناء ، وبقدر واحد من الاهتمام ، واستخدم المشروع اللغة الانجليزية لغة له (١٦) .

٢ - ٢ - بنوك المعلومات العمومية :

٢ - ٢ - ١

سبق أن أكدنا أن بنوك المعلومات وأنواعها المختلفة قد بدأت في الدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، واليابان ، وكندا ، وغيرها . إلا أن المملكة المتحدة يمكن اعتبارها من أسبق دول العالم في التجارب والدراسات الخاصة بتوظيف معطيات بنوك المعلومات العمومية (التليتكست والفيديوتكس) .

فالتليتكست (النص المتلفز TLETEXT) هو نظام من خط واحد تنقل المعلومات فيه عبر إحدى القنوات الإذاعية الهوائية ، أو بواسطة نظام مشاركة زمنية . وهو عبارة عن واسطة للحصول على المعلومات عن طريق إرسال تليفزيوني على قناة معينة حيث تظهر المعلومات مكتوبة على الشاشة ، بحيث لا يراها إلا من لديه جهاز تليفزيوني مربوط به ، أو موضوع بدخله بمدة حل التجفير (Decoder) . وتقوم محطة التليفزيون ببث المعلومات والبيانات المكونة من حروف وأرقام ورسومات ، بعد تحويلها إلى إشارات رقمية ، بحيث تبث بالسرعة التي يستطيع التليفزيون التعامل معها ، باستخدام إشارات التليفزيون على الخطوط العمودية الخالية . وتقع هذه الخطوط عمليا في أعلى الشاشة ، ولا يمكن للمشاهد الاعتيادي رؤية المعلومات على شاشته ، ويمكن للمشاركة في

هذه الخدمة فقط ممن يحتوى جهاز تليفزيون مسكنه (جهاز حل التجفير)
التمتع بالبرامج الاعتيادية ، واسترجاع المعلومات التى تمهه .

ولعل أهم خصائص التليتكست ما يأتى :

* ثمة رخيص نسبيا ، وتكلفته قليلة ، مقارنة بخدمات المعلومات التى تعتمد
الحاسب الالكترونى والاسترجاع الآلى المباشر .

* اعتماده على استخدام التليفزيون المنزلى بعد إجراء التحويلات اللازمة عليه .

* يجلب انتباه جمهور واسع من الناس .

* إنه موجه فى خدمته لقطاع كبير من المجتمع ، وليس إلى صنفوة مختارة من
المختصين .

* سهولة استخدامه ، وبساطة تعليمات تشغيله .

* إمكانيةه فى عرض الصفحات والنصوص والصور والتخطيطات بشكل
ملون .

وخدمة التليتكست هى خدمة معلومات جديدة تزود المستفيدين منها
بالنصوص والرسوم مثل : الأخبار ، ومعلومات الطرقات والبورصة المالية ،
ونتائج المسابقات الرياضية ، وخدمات الطوارئ والطقس ، والمعلومات
اليومية ، وغير ذلك .

أما الفيديو تكتس Videotex فهو نظام تفاعلى ، يشبه التليتكست ، من حيث
استخدامه لشاشة التليفزيون - إلا أن المشاهد فى هذه الحالة يتصل بصورة
مباشرة عن طريق خطوط الهاتف بحاسب مركزى ، يخزن أكدياساً من
المعلومات ، ويطلب ما يريد من هذه المعلومات التى تظهر لاحقاً على شاشة
التليفزيون ، ويتم بين المشاهد والجهاز حوار على هيئة أسئلة وأجوبة ، تظهر
تباعاً على الشاشة ، ويستخدم المشاهد لوحة مفاتيح خاصة لتوجيه الأسئلة ،
ومتابعة الحوار ، وفقاً لبرنامج معين ، وطلب عرض ما يريد .

ومن الجدير بالذكر أن هذا النظام يتطلب حاسبا على الكفاءة ذا سعة

كبيرة ، وكذلك طرفيات Terminals لدى المشتركين ، واتباع طريقة معينة في تنظيم المعلومات ، كما هو الحال بالنسبة إلى طريقة البحث بأرقام القائمة (Menu) وسعر الجهاز مكلف جدا عند مقارنته بأجهزة الاستقبال العادية .

ويستخدم نظام الفيديو تكمس لأغراض عدة ، يمكن إنجازها في أربعة محاور رئيسية (١٧) ، هي :

(أ) استرجاع المعلومات وعرضها على شاشة المحطة الطرفية .

(ب) إرسال الرسائل واستلامها والتي تكون على غطين : الأول خاص بالرسائل بين المستخدمين أنفسهم ، أو بين المستخدمين ومجهزى المعلومات .

(ج) إجراء عمليات حسابية بتوجيه وإشراف المستفيد الذى يقوم بتحديد نوع العمليات الحسابية التى يود إجرائها ، كما هو الحال فى عملية استرجاع البيانات ، وبواسطة المفاتيح المجهزة بها المحطة الطرفية .

(د) توزيع البرامج وت تحديد المستخدمين من المادة المطلوب استرجاعها ، حيث يمكن توزيعها من خلال برامج مقننة على نطاق تجارى ، كما هو الحال فى استخدام ألعاب التلفزيون أو توزيع ألعاب جديدة ، ليتم تخزينها فى الكاسيت .

ويمكن للفيديو تكمس أن يعطينا معلومات عن الخدمات إلى تقديمها مرافق المجتمع المختلفة كالمكتبات والمدارس وساعات افتتاحها وإغلاقها ، وأبرز الأخبار العالمية والمحلية مع موجزها ، والرياضية ، وتنبؤات الطقس ، والتربية البيتية كالطبخ ، وتعليم بعض الهوايات النافعة ، وإعطاء بعض الأرقام والمعلومات المفيدة فى الثقافة العامة ، ومعلومات عن السفر والسياحة ، ومواعيد اقلاع ووصول الطائرات أو القطارات ، إضافة إلى البيانات التى تساعد على الحجز فى الفنادق ، والمسارح ، والمطاعم ، وكذلك إنجاز بعض المعاملات المصرفية .

ويقسم نظام الفيديو تكمس إلى قسمين هما :

(أ) الفيديو تكمس البث : وهو وسيلة إعلامية تواصلية ، قادرة على بث أنواع متعددة من المعلومات ، ويسمح ببث المعلومات بسرعة ، وبشكل واسع ، والمعلومات لديه حديثة دائما ، وآنية ، بفضل نظام وقواعد لوائح

الإضافات ، كما يتيح التعرف على معلومات متنوعة بفضل استشارة عدة مراكز تعمل في معالجة البيانات وتخزينها . وتعتبر خدماته استشارية انتقائية ، يمكن تطبيقها في المجالات العامة والحياة اليومية ، مثل التعرف على فرص العمل المتوفرة في حقول معينة ، والمستشفيات الموجودة في مكان معين ، وضمن اختصاص معين من الأمراض ، أو بالتعرف على المدارس المختلفة ، وتخصصاتها ، وأماكن تواجدها .

(ب) الفيديو تكس التخاطبي : وهو وسيلة اتصال جماهيرية تمكن من التخاطب مع المستفيدين وتكفي ساعات معدودة لتدريبهم على استعمالاته التقنية ليصبحوا متالفين معه ، وتكمن أهمية هذا النظام في إمكانيات الاستفادة منه لإجراء عمليات البحوث التوثيقية .

ويتميز هذا النظام عن نظام الفيديو تكس البث ، في أنه أكبر قدرة على تخزين المعلومات ، بالإضافة إلى إمكانيته في التحلور مع المستفيدين ، وفي بث الرسائل الالكترونية . وتسمى خدماته بالخدمات التنفيذية لأنها تأتي نتيجة أوامر من المستفيد لبنك المعلومات ، ويطبق في الحياة اليومية ، مثل حجز تذاكر الطائرة ، أو القطار أو استشارة فهارس لمحتويات المجلات التجارية . كما يطبق في الميادين المهنية مثل توزيع الرسائل الالكترونية ، أو الدليل الهاتفي الالكتروني .

٢ - ٢ - ٢

ولعل من أبرز التطبيقات لبنوك المعلومات العمومية في مجال خدمات المعلومات ما تحقق في المملكة المتحدة . حيث يمثل بريستل Prestel نموذجاً للفيديو تكس ، وتقدم هيئة الإذاعة البريطانية ، فيما تقدم ، خدمتين أخريين ، هما : سيفاكس ، وأوروركال ، وينتميان إلى نظام التلي تيكست ، أي الكتابة المذاعة والمنقولة على شاشة التلفزيون . والاسم سيفاكس Geefax منحوت من كلمتي See, Facts أي « ترى الحقائق » وتقدمه هيئة الإذاعة البريطانية . ويمثل الاسم الثاني : أوركال الحروف الأولى من Optional Reception of

Announcement by caded line Electronic

وكان الهدف الأساسي من إدخال هذه الخدمات هو مساعدة كبار السن والمعوقين الذين يعانون من ضعف السمع ، يث عبارات موجزة ، تمكنهم من التمتع بالبرامج العامة ، دون مضايقة المشاهد الاعتيادي ، حيث يمكن للمشاركين فقط في هذه الخدمات الاستفادة منها في الأوقات التي يحتاجونها .

وأصبحت هذه الخدمات تطبق في مجالات أخرى تنافس الآن الجرائد اليومية ، حيث تقدم للمواطن المعلومات والأخبار في الوقت الذي يريد فيه تلك المعلومات ، وليس في صباح اليوم التالي كما هي العادة في الصحف الورقية ، التي تستغرق دورتها (٢٤) ساعة كاملة ، تشمل جمع المعلومات وإعدادها ، وطباعة آلاف النسخ وتوزيعها .

ويعتمد بريستل الذي يمثل أحد أنظمة المعطيات المرئية على ثلاثة مستلزمات أساسية ، هي :

• نظام الكترول على الكفاءة ، كبير السعة ، لاخترال المعلومات واسترجاعها .

• محطات طرفية لدى المشتركين يشاهدون المعلومات من خلالها .

• معلومات تخترل في هذا النظام .

ويحتاج نظام بريستل إلى حاسبة ذات طاقة كبيرة بإمكانها تخزين العديد من المعلومات النصية ، وبرامج تتيح استرجاع معلومات معينة ، وتسجيل كافة الاستخدام للمستفيد ، وشبكة خطوط اتصالات تسمح بنقل المعطيات ، لتسهيل التحوار بين النظام والمستفيد ، إضافة إلى التليفزيون الاعتيادي بعد تزويده بمحول إشارات أو طرفية . ويمكن القول أن بريستل يمثل نظام نشر الكترول ، يستخدم وسائل متاحة ، وهي التليفزيون ، والتليفون ونظام للاتصال ، لتوفير المعلومات .

ونتيجة لشعور هيئة البريد البريطانية بأنها لا تستطيع ، أولا ينبغي أن تتولى مهمة توفير المعلومات أو تحملي مسؤولياتها من ناحية محتوياتها ، قررت أن تسند هذه المهمة إلى (مجهزى المعلومات) ليكونوا مسئولين مسؤولية كاملة عن المعلومات التي يقدمونها ، وتحديثها ، وإدامتها لنظام بريستل ، وذلك

باستخدام طرفيات تحرير ، حيث يقوم الجهاز بالاتصال بهاتف بريستل ، واستعادة ملفه ، وتحرير الصفحات المطلوبة ، أو تعديل على طرفيه ، وإحالتها للحاسبة المركزية بعد ذلك .

وتتضمن المعلومات التي يوفرها بريستل معلومات عامة للمستهلكين ، وخدمات استشارية ، ومعلومات عن السفر .. الخ .. وهذه الخدمة تسمح بالابتياح من المنزل ، وبالحصول على معاملات البنوك من المنزل ، وإرسال البريد ، وغير ذلك .

ويمكن لنظام بريستل تقديم خدمات البريد الالكتروني ، حيث يرسل المشارك رسالة لمشارك آخر ، باستخدام لوحة مفاتيح موسعة ، وعند استخدام النظام تظهر إشارة إلى وجود رسالة له ، ويمكن التقاط الرسالة ، وإرسال جوابها ، واتخاذ إجراء بشأنها .

وقد روعى في تصميم نظام بريستل أن يكون بسيطاً وأن تكون عملية البحث فيه سهلة ميسرة . والطريقة المتبعة هي طريقة البحث بأرقام القائمة «Menu» فالمعلومات مخزنة على هيئة صفحات ، تحتوى كلا منها على حروف لاتتجاوز ٩٦٠ حرفاً . ولكل صفحة رقم ابتداء ، من صفر إلى (٩٩٩ ، ٩٩٩) ، ويخصص لكل مورد للمعلومات رقم ثلاثى يتعرف خلاله الباحث على المعلومات المقدمة منه . وتحمل لوحة المفاتيح الأرقام من صفر إلى تسعة ، ويبدأ المشترك اتصاله بطلب صفحات الدليل ، وهي تبدأ بالرقم صفر لترشده واحدة بعد الأخرى إلى الصفحات التي ينبغي أن يطلبها . كذلك يعمل مجهزو المعلومات على تصدير مجموعة الصفحات المخصصة لهم بصفحات إرشادية ، تقود الباحث واحدة بعد الأخرى إلى المعلومات التي يبحث عنها ، ومن بينها دليل أبجدى .

وتنقسم تكاليف استخدام بريستل إلى ثلاثة أقسام ، وهي غن الجهاز ، أو قيمة إيجار شهرى فى حالة استئجاره ، ورسوم الهاتف وتشمل أجر المكالمات الهاتفية . وثن المعلومات وهو نصيب مورد المعلومات . ومن الجدير بالذكر أن سعر جهاز بريستل مرتفع نسبياً ، إذا قورن بأسعار أجهزة الاستقبال العادية والمعدلة لاستقبال خدمة التليتكست .

٢ - ٢ - ٣

وشهدت الولايات المتحدة ولأسيما خلال منتصف الثمانينيات انتشار الفيديو تيكس ، وزاد عدد الشركات والمشاركين في هذا المجال ، وقامت فيها عدة تجارب ، من أبرزها قيام إحدى دور النشر الكبرى في ميامي بولاية فلوريدا بتوزيع أجهزة الفيديو تيكس (مجانا خلال فترة التجربة) على (٢٠٤) عائلة ، واستطلعت آراء المستفيدين من هذه الخدمة الذين أكدوا أنها يسرت الكثير من مهامهم اليومية ، لاستخدامهم الجهاز في مجالات وأنشطة يومية متعددة ، منها شراء احتياجاتهم اليومية ، وتذاكر المسرح ، والكتب ، والاسطوانات ، إلى غير ذلك . وعلى أثر نجاح هذه التجربة تم تعميمها على مناطق أخرى ، وأصبح يطلق على هذه الخدمة فيوترون (١٨) «Viewtron»

٢ - ٢ - ٤

أما في كندا فقد طورت وزارة المواصلات الكندية نظام خدمة تليدون (Teidon) ، وهو الاسم التجاري لخدمة الفيديو تيكس في كندا ، إلى جانب اسم آخر لتجارب أجرتها شركة بل كندا ، وهو فيستا (Vista) الذى يشبه نظام بريستل الريطاني . ويتم حاليا توسيع نطاق التجارب عن طريق إعارة أجهزة الفيديو تيكس .

٢ - ٢ - ٥

وشهدت فرنسا تجارب ناجحة في ميدان الفيديو تيكس ، حيث تم إنتاج « التل تل Telcel » وهو الاسم الفرنسي لخدمة الفيديو تيكس . وتم تركيب (٢٠٠٠) جهاز البيوت الواقعة في ثلاث من ضواحي باريس ، ولوحظ ازدياد الإقبال على طلب المعلومات ، وكانت الأخبار أكثر المعلومات اجتذابا لمستخدمي الجهاز ، تلها خدمة تبادل الرسائل .

كذلك برزت في فرنسا خدمة التليماتكس . وذلك في حقل (المايكرو - الكرونيات) ، حيث توفر خدمات معلوماتية متطورة ، من بيانات ،

وصور ، ونصوص تتعدى الإرسال البسيط للكلمة المنطوقة ، وتعتمد تحقيق حوار من خلال وسط فاعل . وهذه تعد وسيلة مبتكرة من وسائل الاتصال الالكترونى . وتوظف خدمات التليمانكس عدة وسائل اتصال ، وهى : الاتصالات الجماعية ، الاتصالات المكتوبة ، الحاسب الآلى ، والفيديو تـكـس (التلـيـل) ، وتستعين بهواتف متنقلة ، وأقراص أوتوماتيكية ، ومكائن إجابة تلقائية ، ويدالات الكترونية ، وراديو تـلـفـون .

وتعد مصلحة البريد والبرق والهاتف دليلا الكترونيا سنويا وتتولى تجهيز أصحاب التلـفـونـات بطرفية (فيديوتكس) تعرف باسم (مينيتل Minitel) دون مقابل ، وذلك بديلا للدليل الورق الاعتيادى ، والذي يساعد على توفير أرقام التليفونات بحسب تسلسل أسماء المشاركين ، أو بحسب أنواع المهمة عن طريق وسيلة الكترونية ، مع إمكانية استحداث امتدادات صوتية ، أو كشوفات ، بحسب المناطق الجغرافية .

وهذا الدليل الالكترونى على غرار الدليل الورق ، ويشتمل على أرقام الطوارئ ، ومعلومات عن الإدارة العامة ، وخدماتها ومعلومات أخرى عن المنتجات ، والخدمات التى تقدمها مصلحة البريد ، والبرق ، والهاتف .

٢ - ٢ - ٢

وفى اليابان اضطلعت وزارة المواصلات اليابانية بنظام كابتن (Captain) وهو مختصر عبارة « الشبكة الهاتفية للحصول على المعلومات بالحرف والشكل » «Character and Pattern Telephone Access Information Network» .

وجابه هذا النظام مشكلة حروف الكتابة اليابانية وكثرتها ، إلى جانب ارتفاع الكلفة ، حيث تم استخدام جهاز شبيه بجهاز الاستقبال الذى يستخدم فى نظام بريستل ، وأكثر منه طاقة .

وهكذا تقدمت هذه التجارب فى بداية الثمانينات وازداد التعاون بين وزارة المواصلات ، ووكالات الإعلان ، والنشر ، وشركات الإذاعة ، والهيئات العامة ، والمحلات الكبرى فى هذا الاتجاه .

٧ - ٢ - ٢

كذلك تزايد الاهتمام بهذه الخدمة في فنلند ، وأصبح يطلق عليها اسم تلسيت (Telset) وتساهم فيها شركات الهاتف ، ودور النشر الصحفية . وتعتبر هذه الخدمة قاعدة بيانات شاملة ، يمكن للمستفيدين من خدماتها الاشتراك فيها بأكملها ، أو بجزء محدود منها . وكان من أسباب انتشار هذه الخدمة ، عدم نص القانون الفنلندي على استصدار ترخيص من السلطات القائمة على البرق والبريد والهاتف ، كما هو الحال في معظم البلدان الأخرى ، مما أدى إلى زوال الكثير من العقبات الإدارية والقانونية .

٨ - ٢ - ٢

كذلك يلاحظ أن هناك بدايات وتجارب أخرى في مجال استخدام التليتكست والفيديوتكس تحت أسماء متعددة كما هو الحال بالنسبة إلى ألمانيا واستراليا ، إضافة إلى تحقيق اتفاق أوربي تضمن اتباع معايير موحدة من النظام البريطاني والفرنسي والألماني ، أساسا للخدمة الفيديوتكس وبرزت بعض الصعوبات في هذا المجال منها تباين معايير الإرسال التلفزيوني في الدول الأوربية ، على حين تسير خدمة الفيديوتكس في الولايات المتحدة وكندا على أساس التشكيل الهندسي .

٩ - ٢ - ٢

وقد حظيت بنوك المعلومات العمومية ، باعتبارها وسيلة اتصالية حديثة زودتنا بها الثورة التكنولوجية المعاصرة ، باهتمام كبير من المعنيين بمجالات الإعلام والاتصال في الوطن العربي ، الذين تابعوا الدراسات والبحوث الجارية لتطوير عدد من أنظمة نقل المعلومات عن طريق البث ، وذلك لاجتياز تنسيق جيد بين البلاد العربية العازمة على إدخال النص المتلفز ضمن خدمات ومشروعات الإعلام والاتصال . فقد قامت اللجنة الهندسية في الأمانة العامة لاتحاد إذاعات الدول العربية ، بإعداد تقرير شامل ومفصل عن خدمات بث النص المتلفز ، وتم تعميم هذا التقرير على جميع الهيئات الأعضاء في الاتحاد ،

والذى تضمن معلومات عن مختلف الأنظمة التى تستخدم القناة التلفزيونية ، وبث النص المتلفز ، والمقاييس الفنية المتعلقة بها ، كما يناقش التقرير الأنظمة المستخدمة حالياً فى هذا المجال ، والفروق بين مختلف الأنظمة الرئيسية الموجودة حالياً .

وقد قامت اللجنة الهندسية فى الأمانة العامة لاتحاد الإذاعة العربية باتباع منهجية علمية فى إعدادها للتقرير المذكور ، تضمنت الخطوات الثلاث الرئيسية :

(أ) إعداد استبيان أرسل إلى جميع الهيئات الأعضاء فى الاتحاد ، بغية تقويم احتياجاتها لخدمة نقل أو إرسال المعلومات ، ولإسما خدمات بث النصوص المتلفزة ومتطلباتها .

(ب) إعداد تحليل يقارن تكاليف الأجهزة الأساسية لتحليل شيفرات النص المتلفز Teletext Decorders المصممة وحسب مواصفات النظام البريطانى للنص المتلفز ، ونظام انتيوب Antioip وإعداد دراسة عن مدى جدوى النصوص المرسلة ، وحسب النظام البريطانى ، أو نظام انتيوب .

(جـ) دراسة إمكانية تحديد مقياس للأجدية العربية ، ووضع المواصفات الفنية لنظام اقتصادى ، لاستقبال النص المتلفز يكون قادراً على الاستقبال الجيد للإرسال ، وحسب النظام البريطانى أو نظام انتيوب على حد سواء (١٩) .

٣ - الخلاصة :

يمكن القول فى ختام هذه الدراسة بأنه لفرض مواكبة الوطن العربى لعمليات التحول الحضارى ، ولحاقه بالركب الحضارى الانسانى ، ينبغى العمل بما يأتى :

٣ - ١

وضع استراتيجية للمعلومات ، تقوم على أساس تشخيص شامل للواقع ، وتحديد عناصر القوة ، وجوانب الضعف التى تكتنفه . وتتضمن هذه

الاستراتيجية توفير المستلزمات التي تجعل من تكنولوجيا المعلومات حركة اجتماعية وثقافية ، بما في ذلك إعطاء الأولوية لعملية التخطيط ، ورسم سياسة قومية للمعلومات .

٢ - ٣

بناء بنوك معلومات مركزية في كل قطر عربي ، تربط بين قواعد المعلومات المتوافرة ، أو التي يقترح توافرها في المؤسسات العلمية والتربوية ، وضرورة ربط هذه القواعد المركزية وبنوك المعلومات ، لبناء شبكة معلومات عربية تأخذ على عاتقها مهمة تبادل المعلومات بين العلماء والباحثين في المؤسسات المذكورة . وكذلك ضرورة ربط هذه الشبكة بشبكات المعلومات في بعض الدول المتقدمة علميا وتكنولوجيا ، لتسهيل مهمة الحصول على آخر المعلومات من قبل العلماء والباحثين العرب .

٣ - ٣

تحقيق نظام وطني للمعلومات في الأقطار العربية يكفل التنسيق بين مراكز المعلومات التي تخدم قطاعات المعرفة والاعلام بحيث تكمل هذه المراكز بعضها بعضا ، واستخدام أحدثات التقنيات وأنسبها وأكثر ملائمة .

٤ - ٣

تهيئة الامكانيات البشرية والتنظيمية والتقنية لمؤسسات المعلومات بما يكفل الإسهام في تحقيق أهداف التنمية ، وذلك في اطار سياسة شاملة للمعلومات ، لتحقيق نظام فاعل لمعالجة المعلومات ، وتنمية بُناها الأساسية ، بدءا بتشخيص الواقع ، واستقراء الاتجاهات ، والتجارب العالمية المعاصرة ، وتحديد الصيغ والسبل السليمة ، ومنهجية التعامل ، ووضع البرامج والتصورات المستقبلية ، وما يتطلبه ذلك من إنشاء البنى التنظيمية والإدارية والمالية الملائمة ، على المستوى القومي والوطني والمحلي ، ووضع سياسات فرعية منسقة في هذا المجال .

المصادر

١ - جاسم محمد جرجيس . بديع محمود مبارك . د مصادر المعلومات في المجال التربوي ، المجلة العربية للمعلومات . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . تونس . العدد ٣ مارس ، ١٩٨٥ ، ص ٩٤ .

٢ - ميخائيلوف . أ . أ . د آكليار يفسكي . مدخل في علم المعلومات والتوثيق . ترجمة نزار محمد علي قاسم . الموصل - جامعة الموصل ، ١٩٨٢ ، ص ١٤ .

3. Herbert B. Landau. «The Chllenge of the Emerging Information Society: Are we Readey?» in Libraries and In formation Science in the Electronic Age, Edited by Rendrik Edelman, ISI Press, 1986.

4. Smith, Eugent Bartell, The Design of a Specialized In formation Center for the Marine Resources Program. Texas. A. and M. University. 1970.

5. Simpson, Donald B. Bibliographic Networks. In: ALA World Encyclopedia of Library and In formation Services. Chicago: ALA. 1980. P. 80.

6. Weisman, telerman M. Information Systens, Servies and Centers. New York. Bekers Hayes. 1976. P. 14.

٧ - محمد محمد أمان . بنوك المعلومات . تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٣ ، ص ١٣ .

٨ - سيد حسب الله . بنوك المعلومات أو المصادر والمراجع البليوغرافية انجسية . الرياض ، دار المريخ ، ١٩٨٠ ، ص ١٣٩ .

- ٩ - جاسم محمد جرجيس . الشبكة العربية للمعلومات . في اعلام الخليج
مركز التوثيق الإعلاني للدول الخليج العربي . العدد الخامس شعبان
١٤٠٦ هـ - آيار (مايو) ١٩٨٦ م . ص ٣ .
- ١٠ - الملتقى الأول حول الشبكة العربية للمعلومات . تونس
٨ - ١٢ / ٦ / ١٩٨٧ (٦ مجلد) .
- ١١ - عبد المنعم محمود . شبكة المعلومات الصناعية العربية ، دراسة مقدمة
إلى الملتقى الأول حول الشبكة العربية للمعلومات تونس ٨ - ١٢ حزيران -
يونيو ١٩٨٧ ، ٣٦ ص .
- ١٢ - أحمد المغربي . الشبكة العربية للمعلومات في مجالات التربية والثقافة
والعلوم . تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٥ ، ص ص
٤ - ٦ .
- ١٤ - فاهي هاليجان . تجربة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في إنشاء
شبكة المعلومات الصناعية الخليجية . دراسة مقدمة إلى الملتقى الأول حول
الشبكة العربية للمعلومات . تونس ٨ - ١٢ - حزيران - يونيو ١٩٨٧ ،
١١ ص .

شبكات المعلومات وخدمات المكتبات والموضوعات المتخصصة

الحكتور : أحمد بحر
استاذ المكتبات والمعلومات
جامعة الاسكندرية

ملخص :

تحاول هذه الدراسة التعريف بمصطلح الشبكات وتطور ونماذج استخداماتها ، ثم دراسة المرافق البيوجرافية والتميز بينها وبين مراكز الخدمة البيوجرافية ، ثم التعرف على بعض شبكات المعلومات المعتمدة على الموضوعات المتخصصة ودور المكتبات المتخصصة في الشبكات ، خصوصا الوطنية منها ، ثم خدمات الشبكات ومزاياها وأخيرا دراسة عناصر نجاح الشبكة ومبررات استمرارها من وجهة نظر المستفيدين .

تقديم :

إذا كان التعاون عن طريق تبادل الإعارات هو نشاط مارسه انكيبات منذ زمن بعيد ، فإن مصطلح الشبكات انعاصر لا يعني التنظيمات الخاصة بانشاركة في انصادر ومحتوى المعلومات فحسب ، ولكنه يعني أيضا انشاركة في الإمكانيات والتجهيزات المادية الخاصة باليث والتجهيز . كما تشهد الثمانينات من هذا القرن ظهور الحاسبات الشخصية والتي توجد في المنازل وانكاتب ، والتي ستضيف لشبكات انعلومات في انستقبل نقاطا محورية

وروابط ذات عدد هائل . وإذا كانت العديد من الشبكات تخدم التخصصات العلمية والاجتماعية بصفة عامة ، فهناك العديد من الشبكات التي تخدم أو تعتمد على الموضوعات المتخصصة في مجالات الطب والزراعة والبيئة والطاقة وغيرها .. كما تستخدم المكتبات المتخصصة المرافق البليوجرافية المتوفرة حسب احتياجاتها .

أولاً - استعراض تاريخي وتعريف مصطلح الشبكات :

دخل مصطلح الشبكات في أدب المكتبات والمعلومات ، منذ منتصف الستينات ، على اعتبار أن البحوث العلمية متشابكة متشعبة مترابطة على امتداد المكان والزمان ، وذلك عن طريق الاستشهادات المرجعية (Citations) التي يقوم بها مؤلفون لمؤلفين آخرين^(١) .

وإذا كان التعاون عن طريق تبادل الإعارات ، هو نشاط مارسه المكتبات منذ زمن بعيد ، فإن مصطلح الشبكات في الوقت الحاضر ، قد أصبح ملازماً للتنظيمات الخاصة بالمشاركة في المصادر والخدمات والأدوات أيضاً ، أى أن شبكة المعلومات لا تسمح فقط بالمشاركة في محتويات المعلومات ومصادرهما ولكنها تسمح أيضاً بالمشاركة في الإمكانات المادية للنقل والتجهيز^(٢) .

هذا وتحاول مهنة المكتبات والمعلومات أن تضع للشبكات تعريفاً يتفق مع احتياجاتها واهتماماتها ، أى أن تضع المهنة لنفسها لغة لا تخضع للغة مهندسي الاتصالات ، إلا أن دخول تكنولوجيا الحاسب الآلي والاتصال في مجال شبكات المكتبات والمعلومات قد جعل تعريف مهنة المكتبات والمعلومات لمصطلح الشبكات يقترب كثيراً من تعريفها في المهن الأخرى ولعل ذلك أن يتضح في الفقرات التالية :

لقد قام العالم سوانك (Swank)^(٣) في عام ١٩٧٠ م بتلخيص مختلف الأفكار السائدة في ذلك الوقت عن الشبكات البليوجرافية (أو شبكات المعلومات) بأنها تتميز بما يلي :

- ١ - وجود مصادر للمعلومات .
- ٢ - وجود قراء ومستفيدين .

- ٣ - توفر خطط للتنظيم الفكرى للوثائق أو البيانات .
 - ٤ - توفر وسائل لتوصيل هذه المصادر .
 - ٥ - وجود تنظيم رسمي .
 - ٦ - توفر الاتصالات عن بعد بحيث يكون هذا الاتصال في اتجاهين أى من المستفيد للمصدر ومن المصدر إلى المستفيد .
- وفي عام ١٩٧٨ م وضعت مؤسسة نظم تدفق المعلومات^(٤) (Datn Flow Systems Inc.) تعريفا أكثر تحديد للشبكات وهو التعريف الذى يتضمن ما يلي :
- ١ - وجود مؤسستين أو أكثر تشترك في نموذج موحد لتبادل المعلومات عن طريق روابط الاتصالات عن بعد (Links) وذلك من أجل تحقيق بعض الأهداف المشتركة .
 - ٢ - وجود مجموعة من النقاط المحورية (Nodes) وهذه النقاط تكون متعلقة ومتراطة فيما بينها .
- ومازال هذا التعريف سائداً حتى الآن ، خصوصاً بالحاسبات والاتصالات جزء لا يتجزأ من عناصر تلك الشبكات مع إضافة إمكانية المشاركة في محتويات المعلومات وكذلك المشاركة في الإمكانيات المادية اللازمة للنقل والتجهيز كما سبقت الإشارة .
- لقد شهدت الخمسينات من هذا القرن نظم استرجاع المعلومات المعتمدة على الحاسبات المتعددة الأغراض ، ورأينا خلال هذا العقد أيضاً بدايات ما نسميه الآن خدمات المعلومات على الخط المباشر (On- Line) بمعنى وجود التوليفات الخاصة بالحاسبات والاتصالات عن بعد .. ثم جاءت الستينات ومعها مفهوم المشاركة في المصادر أى المشاركة في وقت الحاسب وما يقابله من المشاركة في الاتصالات عن بعد ، كما جاءت في هذا العقد أيضاً فكرة شبكة تحويل مجموعة الرسائل . (Packet- Switching Network)
- ويعني هذا المصطلح الأخير تقسيم الرسائل إلى مجموعات قصيرة ثابتة

الطول ، وتحتوى كل مجموعة (Packet) على عنوان الوجهة النهائية للرسالة .. وأهم مميزات شبكات التحويل هذه هي المقدرة على المشاركة بنظام اتصالي بين عدد كبير من الحاسبات المستعملة .

ويجب أن نلاحظ في هذا الصدد ، أن المشاركة في المصادر في عالم الحاسبات ، يعني الاستخدام المشترك - وفي نفس الوقت تقريبا - للتسهيلات بواسطة عدد أكبر من مجرد مستفيد واحد ، والمستفيد في هذه الحالة يتعامل مع هيئة مركزية منظمة وليس مع غيره من المستفيدين ... أما بالنسبة للمشاركة في المصادر في عالم المكتبات فيمكن أن يكون للمشاركة نفس المعنى السابق أو يمكن أن تتخذ المشاركة معنى أكثر عمومية أى المشاركة في المصادر التي لها وجود مادي في هيئة معينة ، ويمكن إعارتها أو نقلها إلى هيئة أخرى ، أى أن الاستخدام في نفس الوقت تقريبا غير موجود هنا كما هو الحال في عالم الحاسبات .

هذا ، والفهرسة المشتركة تسمح بالاستخدام في نفس الوقت لمعلومات الفهرس ، ولكن المجموعة المشتركة (عن طريق تبادل الإعارة مثلاً) لا تسمح لأكثر من مستفيد واحد باستخدام الكتاب أو الدورية في نفس الوقت .

كما شهدت السبعينات خدمات استرجاع المعلومات على الخط المباشر (ديالوج/ أوربت ميدلاين ...) وتم تحويل مجموعات الرسائل (Packet Switching) إلى خدمات على مستوى ونطاق تجارى .

أما في الثمانينات فقد أمكن تخفيض التكاليف مع إمكانيات أضخم للذاكرة الحاسب الآلي ، ولعل التطورات أهمية في هذا العقد هو ظهور الحاسب الشخصي (PC) ، وسرى في هذا العقد والذي يليه أيضا . مزهداً من هذه الحاسبات الشخصية بالنازل والمكاتب ، أى أن هذه الحاسبات قد أضافت عدداً هائلا من النقاط المحورية (Nodes) والروابط (Links) لشبكات خدمات المعلومات .

هذا ويشير شارلز ميلو - في استعراضه التاريخي السابق الإشارة إلى بعضه - إلى تجربة شخصية له ، وهي شراؤه (لقرص 20MB) بشمن أعلى فقط بثلاثمائة دولار عن (قرص 10MB) للحاسب الشخصي⁽⁵⁾ كما تقدم لنا صناديق

بيرونولي أقراصاً مرنة (Floppy Disks) ذات إمكانيات عالية جداً ليس فقط بالنسبة للقراءة والكتابة . بل بالنسبة لقابليتها للنقل والإزالة^(٦) .

ثانياً - تطور استخدامات مصطلح الشبكات مع بعض التماذج المعبرة :

لقد أدى فيضان المعلومات في إنتاجها واستخدامها في مجتمعنا المعاصر إلى مشاكل رئيسية في نقل وتوصيل المعلومات ، واتجهنا لمحاولة حل بعض هذه المشاكل بواسطة تكنولوجيا الاتصال ، تلك التي تطورت من التلفراف إلى التليفون إلى الراديو والتلفزيون وحتى أقمار الاتصال في الفضاء .

وما يميز هذه الأساليب الاتصالية هو تنظيمها الجغرافي في شبكات وعندما تستخدم هذه القنوات الاتصالية لنقل فئات معينة من المعلومات فيقال عادة بأنها تشكل شبكات للمعلومات ، والمعلومات في هذه الحالة تنقل بواسطة الإشارات الكهربائية وإذا كانت لغة المكتبات والمعلومات لا تخضع للغة مهندسي الاتصال كما سبقت الإشارة ، فمصطلح الشبكات في المكتبات والمعلومات يقترب كثيراً من تعريفها في المهن الأخرى القرية ، وعلى كل حال فمصطلح الشبكات يستخدم في الأوجه التالية^(٧) .

نوع الشبكة	الاستخدام	الأمثلة
أ	الإنتاج الفكري	البحوث المرتبطة بالاستشهادات
ب	تركيبات تنظيمية للشبكة	المرجعية المقاصات الخاصة بنظام اريك (ERIC Clearing house)
ج	التركيبات التعاونية (Arrangements)	الإعارات بين المكتبات
د	نظم الاتصالات	الخدمات الصحفية بالتليفون (Press Wire Service)
هـ	نظم الاتصالات بالحاسب	نظام ناسا ريكون (NASA Recon System)

والنوع : (١) يشير إلى شبكة الاتصالات العلمية التي كان العالم بريس (Price) أول من استخدمها بهذا المعنى .

أما النوع الثاني (ب) فهو عن التركيبات التنظيمية والتي تدل على البنية الوظيفية لعناصر مترابطة مع بعضها دون أن يكون ذلك بروابط اتصالات ، وينطبق هذا النوع على مركز أو شبكة معلومات المصادر التربوية (إريك) ويعتمد نظام « إريك » هذا على مراكز متخصصة أو مقاصات (Clearing houses) وكل واحد منها مسؤول عن مجال فرعي متخصص ويقوم بتجميعه وتقييمه واستخلاصه وتكشيفه .. على أن يتم توزيع نتائج البحوث في مجال التربة وموادها على الجامعات والنظم المدرسية والمؤسسات المهنية^(٨) .

أما النوع الثالث (ج) فهو الذى يهتم بالترتيبات التعاونية بين المكتبات ... (Inter- Library Loans) ويسمى شبكة لأنه يتضمن إنشاء أو تشغيل نظم أو شبكات المكتبات بأنواعها المختلفة .. والترتيبات التعاونية بين المكتبات في هذا الصدد ، يمكن - أو لا يمكن - أن تتضمن استخدام شبكات الاتصالات لنقل المعلومات بواسطة الإشارات الكهربائية (Electrical Signals) وقد تناول هشام عباس^(٩) هذا النوع من الشبكات بالتفصيل .

أما النوع الرابع (د) وهو نظم الاتصالات (Communication Systems) فهنا تم وظائف نظام المعلومات عن طريق قنوات التليتيب أو التليفون مثلاً . دون تدخل الحاسبات الآلية ، كما تختلف شبكات الاتصال هذه في الإشارات المستخدمة (سمعي/ فيديو/ بيانات رقمية) ، كما تختلف أيضاً في طريقة النقل (سلكية/ الراديو/ الضوء ..) وكذلك في تركيبات الشبكة (مركزية أو لامركزية) .

أما النوع الخامس (هـ) فهي نظم اتصالات تستخدم الحاسب الآلي ، وتعتمد قواعد البيانات التجارية (Data Bases) على شبكات الاتصالات بالحاسب الآلي ، وتزداد فاعلية نقل المعلومات في شبكة الاتصالات عند استخدام حاسبات آلية عالية السرعة . ومن بين النماذج الرائدة لمثل هذه

الشبكات شبكة وكالة مشروعات البحوث المتقدمة (ARPA) التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية ، وتركز هذه الشبكات على استخدام نظام تحويل مجموعة الرسائل Packet Switching .

ومما تجدر إليه الإشارة أن هذه الخدمة الدولية قد قامت في بريطانيا وحروفها الاستهلاكية هي (IPSS) وذلك منذ عام ١٩٨٠ ، حتى يتمكن الباحثون الانجليز من الوصول إلى أمريكا الشمالية والعكس أى أن يصل الباحثون في أمريكا الشمالية إلى استخدام الخدمات البريطانية وهناك خدمة تحويل مجموعات الرسائل داخليا (Pss) أى داخل بريطانيا (Internal Packet Switching System) وهذه يتم ربطها بالنظام الدولي . وتقوم دول أوروبا بإنشاء نظم تحويل ماثلة في الوقت الحاضر (١٠) .

هذا وأحدث استخدام لمصطلح الشبكات ، جاء في أواخر الثمانينات من هذا القرن للدلالة على شبكات تحويل مجموعات الرسائل للوصول إلى ملفات البيانات المشتركة على اتساع العالم كله (١١) . (Packet Switching Networks) وهذه تسمى أيضا شبكة اتصالات البيانات العامة (PDCN) ، وهذه الشبكة فريدة في أدائها ، إذ تقدم نوعين من الخدمات أحدهما كمستفيد والأخرى كمضيف Host ، أى أنها تخدم كلا من الوصول للطرفيات والروابط المضيفة . (Terminal Access and Host Connections) .

وميزة شبكات التحويل هذه أنها تسمح للمستخدمين المتعددين من المشاركة في كل من الإرسال وتسهيلات الحاسبات المضيفة . وإذا كانت هذه الشبكات تزيد من كفاءة عملية الاتصال دون تشويش فهي توفر التكاليف أيضاً ، وإن كانت هناك بعض المشكلات الفنية المتعلقة بالبرامج أو تحمل التكاليف أو الاحتياجات الفعلية أو غيرها من المشكلات التي تأخذ طريقها الطبيعي للحل .

هذه وهناك استخدامات أخرى لمصطلح الشبكة باعتبارها « نظام » .. ويقال عادة بأن كل الشبكات نظم ولكن ليس لكل النظم شبكات ، أى أنه يوجد بعض النظم التي ليس لها التفرعات والتشكيلات الموجودة في

الشبكات ، ومن بين هذه الاستخدامات نظم توصيل الوثائق Document Delivery Systems ولعل هذه النظم تستدعي بعض التفصيل :

فهناك العديد من الشبكات التي تتيح للمستفيد الوصول السريع للمصادر البليوجرافية بالنسبة لأي موضوع ، ولكن توصيل النص الكامل للمستفيد كنسخة مصورة أو ميكروفورم يعتمد على كفاءة نظام البريد والإعارة الداخلية في كل بلد ومن هنا فالتأخير أمر حتمي .

هذا وللإسراع بعملية توصيل النصوص المطلوبة فقد أدخلت بعض الخدمات إمكانية الطلب على الخط المباشر ، أي إمكانية طلب الوثائق في نفس الوقت الذي تسترجع فيه الإشارات المرجعية من النظام .. وهناك نظام مقترح للمجتمع الأوربي باسم :

Automatic Retrieval of Text From Europe's Multinational Information Service (ARTEMIS) حيث تتحول الوثيقة إلى شكل مقروء بالحاسب كنص أو فاكسيميلى ثم تخزن في قاعدة البيانات المتاحة لحاسب المستفيد ، ويمكن استرجاع النص وإرساله خلال الليل عبر شبكة الاتصالات عن بعد للنهاية الطرفية للمستفيد .

وإن كانت مشكلة حق المؤلف (Copyright) مازالت بدون حل مرضي لكل من المستفيد ومقدمي المعلومات .

وعلى كل حال فإذا أمكن الوصول إلى نظم توصيل الوثائق الكترونيا بتكاليف اقتصادية فيمكن بناء نظام حفظ حق المؤلف ضمن هذه النظم الالكترونية وكجزء منها ، بطريقة ترضى كلا من المستفيدين والمنتجين^(١٢) .

وأخيرا فقد يستخدم مصطلح الشبكات ليعنى شبكات الإحالة (Referral Networks) وأحد النظم الوطنية الهامة المنشأة عام (١٩٦٢ م) هو مركز الإحالة الوطني (NRC) التابع لمكتبة الكونغرس حيث يقوم كنقطة مركزية بالتعريف بمصادر المعلومات العلمية والفنية في الولايات المتحدة ، أي أنه يوجه

الأسئلة للمصادر المناسبة للمعلومات المتخصصة ، وهناك خدمة الإحالة الكندية والتي يشرف عليها المعهد الكندي للمعلومات العلمية والفنية الموجود بمركز البحوث القومي بكندا .

ثالثاً - التمييز بين المرافق البليوجرافية ومراكز الخدمة (١٣) :

إذا ركزنا على شبكات المعلومات باعتبارها بالضرورة شبكات بليوجرافية في مجال المكتبات والمعلومات ، فقد اتضح منذ أواخر السبعينات وجود شكلين متميزين من الهيئات : **والشكل الأول** ويسمى المرفق البليوجرافي (Bibliographic Utility) ويعرف هذا المرفق بأنه المؤسسة التي تستخدم وتحفظ بمراسد البيانات البليوجرافية للبحث على الخط المباشر ، وتقدم هذه المؤسسة بناءً على ذلك البيانات المعتمدة على الحاسب الآلي لأي مستفيد مهم الخدمة ، وفي هذه الحالة فإن المرافق البليوجرافية تقدم لنا إمكانية التعامل عن طريق مراكز الخدمات البليوجرافية ، وهذه وتلك تشملها الشبكات .

ومن أمثلة هذه المؤسسات أو المرافق البليوجرافية والتي تلائم هذا التعريف وتقوم بهذا الدور :

(١) **الفهرس المحسب** بمركز المكتبات للبحث على الخط المباشر (OCLC) والموجود في أوهايو ، ويضم هذا المركز في الوقت الحاضر أكثر من (٢٥٠٠) مشترك من المكتبات الأكاديمية والعامة والمتخصصة بأمريكا ، فضلا عن وجود مشتركين من دول العالم مثل استراليا وكندا وفنلندا والمكسيك وبريطانيا وألمانيا الغربية ، وتضم قاعدة المعلومات هذه ، أكثر من عشرة ملايين مدخل ، ويوفر المركز حاليا ستة نظم فرعية وهي الفهرسة وتبادل المطبوعات وضبط الدوريات والتزويد وخدمات عامة والإعارة .

(ب) **شبكات معلومات مكتبات البحوث (RLIN)** في واشنطن وهذه الشبكة تملكها مجموعة مكتبات البحوث (RLG) وهي هارفارد وييل وكولومبيا والمكتبة العامة بنيويورك ، ومن أهدافها تنمية المجموعات تعاونيا ، مع المشاركة في تبادل المصادر لتجنب التكرار غير الضروري في التزويد ، ولتأسيس نظام موحد بالحاسب الآلي للخدمات البليوجرافية مكتبة الكونغرس نفسها .

أما الشكل الثاني : والذي اتضح كما سبقت الإشارة منذ التسعينات والخاص بالشبكات الببليوجرافية ، فهو الذى يقوم به مركز الخدمات الببليوجرافية ، وتعرفه مؤسسة نظم تدفق البيانات ، بأنه الهيئة التى يخدم كوسيط (Broker) أو كموزع لخدمات التجهيز الببليوجرافي المعتمدة على الحاسب الآلى ، ومركز الخدمة هذا يقوم بالاتصال أو الوصول لمراصد المعلومات من خلال التسهيلات التى توفرها المرافق الببليوجرافية ومن أمثلة هذا الشكل الأخير شبكة معلومات نيو إنجلند (NELINE) وكذلك شبكة مكتبات الجنوب الشرقى (SOLINET) ، وكذلك المركز الببليوجرافي للبحوث المعروف بالحروف الاستهلاكية (BCR) وشبكة نيلينت (NELINET) هي شبكة مصممة لتقديم خدمات التجهيز الفني لعدد من المكتبات الجامعية بنيو إنجلند ، وتركز وظائف الشبكة حول استخدام الحاسب الآلى في الفهرسة والإعارة وملفات الاستناد لمراصد المعلومات فضلا عن فهرس الدوريات لمنطقة نيو إنجلند ، وعلى كل حال فهذه الشبكة - في الوقت الحاضر - شبيهة بشبكة الفهرس المحسب على الخط المباشر بمركز المكتبات في أوهايو (OCLC) من حيث عملها كوسيط بين المكتبات المشتركة وإمكانية وصول الأعضاء المشاركين لمعالجة سجلات أو ملفات مشتركة ، وهي تضم في الوقت الحاضر كل أنواع المكتبات بما فيها المكتبات المتخصصة .

أما شبكة سولينت (SOLINET) فتضم في الوقت الحاضر كل أنواع المكتبات مثل شبكة تيلينت السابق الإشارة إليها ، كما تقدم خدمات عديدة أهمها :

الضبط الاستنادى والفهرسة على الخط المباشر وفهرسة كوم أى المخرجات على هيئة ميكروفورم والإعارة وضبط الدوريات والخدمات الاستشارية . وتمكنت منذ عام (١٩٨٠ م) من شراء برامج شبكة مكتبات واشنطن (WLN) وذلك لدعم خدماتها الإقليمية .

لقد كان هذان الشكلان السابقان في وقت من الأوقات متميزين عن بعضهما ، ولكن حصول الشكل الثاني على الحاسبات الآلية للقيام بالوظائف

الشبيبة بتلك التي يقوم بها الشكل الأول ، قد جعل الشكلان يقتربان من بعضها ولعل المستقبل أن يشهد شبكات توزيع هرمية (Hierarchical) (أى على مستويات) أو أشكال أخرى من الشبكات التي تقوم كل واحدة بوظائف تخدم الاحتياجات الخاصة بالمجتمع في كل مستوى أو تخصص من التخصصات .

رابعا - شبكات المعلومات الموحدة على الموضوعات المتخصصة :

لقد تطورت هذه الشبكات على النطاق الدولي ، اعتماداً على نظم المعلومات الوطنية ، ومعظم هذه النظم محسبة ، على الرغم من أن إدخال البيانات يمكن أن يكون يدوياً أو على الخط المباشر ، كما أن المخرجات يمكن ان تكون نشرات مطبوعة أو قواعد بيانات تقرأ آلياً ويتم البحث فيها على الخط المباشر (On-Line)

١ - في مجال الطب^(١٤) Medicine :

لقد بدأت المكتبة الوطنية الطبية في أمريكا عام (١٩٦٤ م أول نظام محسب كامل على المستوى العالمي ، وذلك عندما أصبحت قاعدة البيانات الخاصة بإنتاج الكشاف الطبي (Index Medicus) مرقوة آلياً وعندما أصبحت شرائط الاختزان متاحة لعدد قليل من المراكز في الولايات المتحدة ، وخارجها بطريقة البحث على دفعات (Batch Searching) في أول الأمر وقد سمي هذا النظام ميدلرز Medlars وهو اختصار للكلمات الأصلية التالية :

(Medical Literature Analysis and Retrieval Service) كما أصبح هذا النظام متاحاً في أوروبا الغربية عن طريق مكتبة الإعارة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا في بوسطن سباً في بريطانيا وعن طريق مركز آخر في ستوكهلم لاستخدام الدول الاسكندنافية ..

وقد أصبح هذا النظام بعد ذلك متاحاً على الخط المباشر (On-Line) عن طريق خدمة بليز (BLAZE) في إنجلترا وهي اختصار للكلمات British library Automated Information Service وعن طريق خدمة دمدى (DIMDI) في ألمانيا وكذلك مركز المعلومات الطبية في ستوكهلم ، كما أن ملفات المكتبة الوطنية الطبية (NLM) تحتوي على عدد من قواعد البيانات .

هذا ويغطي نظام ميدلاين (Medline) حوالي ثلاثة آلاف دورية طبية وطنية حيوية ، ويصدر حوالي (٢٠٠٠٠) مرجع كل شهر ، أما نظام توكسلاين (Toxline) فيركز على علم السموم والتلوث البيئي منذ عام (١٩٧٠ م) وما بعدها . أما نظام كيملين (Chemline) فهو ملف قاموسى على الخط المباشر وقد وضع خصيصا للمستفيدين من نظام توكسلاين عندما يريدون تحديد المواد الكيميائية قبل البدء في البحث ، أما نظام كانسرلاين (Cancer Line) فهو ممول من قبل برنامج بنك البيانات لبحوث السرطان الدولي والتابع لمعهد السرطان الوطني الأمريكي ويتكون هذا البرنامج من ثلاثة ملفات وهي :

- * كانسرليت (Cancerlit) ويحتوى على حوالي (١٥٠٠٠٠) مستخلص .
 - * كانسربرو (Cancerpro) ويحتوى على حوالي (٢٠٠٠٠) ملخص للمشروعات الجارية في حوالي خمسين بلد .
 - * كلينبروت (Clinprot) والذي يغطي حوالي (١٥٠٠) ملخص للبحوث الاكلينيكية للمواد المضادة للسرطان وكيفية معالجتها ..
- وهناك ملفات حديثة للصحة والفسولوجيا (Health, Histline) .

٢ - في مجال العلوم الزراعية والغذاء :

(Agriculture and Food Sciences)

يعتبر نظام الأجريس (AGRIS) هو نظام المعلومات الدولي لعلوم وتكنولوجيا الزراعة وترعاه منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، ولكنها تتلقى مدخلات من عدد من المراكز الوطنية والإقليمية في العالم^(١٥) . أما المركز المنسق في روما فيقوم بتجميع المعلومات ونشرها شهريا على هيئة أشرطة ممغنطة أو كشاف مطبوع هو اجرندكس (Agrindex) .

وتحتوى قاعدة البيانات في الوقت الحاضر على حوالي (٦٠٠٠٠٠) استشهاد مرجعي (Citations) مع مدخلات سنوية تبلغ (١٣٠٠٠٠) ويمكن بحثها - على الخط المباشر من خلال شبكة يورونت/ ديان (Euronet/Diane) وإذا كانت الشبكة الأوربية لخدمات المعلومات تعود إلى عام

(١٩٧١ م) فإن التشغيل الفعلي للشبكة قد تم عام (١٩٧٩ م) كشبكة اتصالات عن بعد ، ثم افتتحت شبكة المعلومات (DIANE) وهي التي وضعت (Superimposed) على شبكة يورونت وافتتحت رسميا في (فبراير ١٩٨٠ م) وهناك بين (٢٥) إلى (٣٠) تجمع مضيف (Host) مترابطة مع بعضها وتقدم فيما بينها أكثر من قائمة قاعدة بيانات وأكثر من (١٥٠٠) كلمة مرور^(١٦) Password كما تعتبر مكتبة وزارة الزراعة البريطانية كمركز إقليمي (بريطانيا وايرلندا) لشبكة اجلينت (AGLINET) وهذه الشبكة هي نظام دولي تعاوني لتبادل الاعارات بين المكتبات الزراعية ، كما تعتبر نقطة محورية (Focal Point) للاستفسارات الناتجة عن استخدام نظام الأجرس .

هذا وقد أنشأت هيئة مكاتب الكومنولث الزراعية (CAB) .

Commonwealth Agricultural Bureaux (وهي التي تمول جزئيا بواسطة حكومات (٢٨) دولة من دول الكومنولث وايرلندا أنشأت خدمة تعتبر إسهاما هاما لبث المعلومات الزراعية على اتساع العالم كله .. إذ تستخدم قاعدة بياناتها في إنتاج عدد (٢٥) دورية مستخلصات رئيسية كما تقدم خدمات بحث على الخط المباشر وعلى دفعات (Batch and On- Line) وتغطي (١٥٠٠٠٠) استشهاد مرجعي مع مدخلات سنوية تزيد على (١٥٠٠٠٠) مادة .

هذا وتغطي المدخلات حوالي (٨٥٠٠) أولوية تصدر بحوالى أربعين لغة ، كما تتوفر قاعدة البيانات على هيئة نسخ كأشرطة مخزنة وترسل إلى كل من البرازيل والولايات المتحدة واليابان وهولندا وهي متاحة للبحث على الخط المباشر من خلال شبكات (ديالوج/ وأوربت/ ودمدى) وغيرهم . ORBIT, DIALOG, DIMDI هذا وتشارك هيئة مكاتب الكومنولث الزراعية مع معهد المعلومات والتوثيق في ألمانيا ومع معهد تكنولوجيا الطعام في أمريكا ومركز التوثيق الزراعي في هولندا ، تشترك مع هذه الهيئات في تقديم خدمة معلومات دولية في مجال الغذاء (Food) حيث يوجد بالهيئة مكتب تحرير مجلة مستخلصات علوم وتكنولوجيا الطعام . Food Science and Techrs Logy Abstracts وهي المخرج المطبوع لخدمة المعلومات ، ويقم بحث قاعدة البيانات

على الخط بواسطة ديالوج وأوربت ودمدى وغيرهم وأخير - وليس آخراً - فهناك خدمة دولية أنشأتها منظمة الفاو . (FAO) (Food and Agriculture) (ASFA) (Aquatic Sciences and Fisheries Abstracts) باسم اسفا Zation وتحتوى على حوالى (٦٠.٠٠٠) استشهاد مرجعي مع مخرجات سنوية تصل إلى (٢٤.٠٠٠) مادة ويمكن بحثها على الخط المباشر أيضاً من خلال ديالوج ودمدى .

٣ - في مجال البيئة : (Environmental Sciences) .

وهنا يأتي نظام إنفوترا (Infoterra) وهو خدمه إحالة دولية (Referral) لمصادر المعلومات المتصلة بمشكلات البيئة ، وتشترك في هذا النظام عدد (١٠٨) دولة بما فيها الصين ، وتعمل من خلال مركز عالمي مركزه في نيروبي بكينيا . وتحاول كل دولة مشتركة في النظام أن تحدد الهيئات (داخل حدود الدولة) التي تعتبر مصادر للمعلومات البيئية ثم تثبت هذه المعلومات إلى نيروبي ثم ترسل بالأقمار الصناعية beamed by Satellite إلى المركز المحسب في جنيف وتصدر الانفوترا الدليل الدولي لمصادر المعلومات البيئية والذي يوزع على النقاط المحورية الوطنية مرتين في السنة .. ولا تنشأ الانفوترا قاعدة بيانات نظراً لوجود العديد من هذه القواعد التي تنتجها هيئات مختلفة .

٤ - في مجال النقل : (Transport) .

تتعاون الولايات المتحدة وبريطانيا مع ثماني عشرة دولة أخرى في نظام « إكدت » (ICDET) وهو نظام تابع لمنظمة الدول الأوروبية (OECD) للتعاون الدولي في مجال توثيق اقتصاديات النقل .. والوثائق التي تجمع في الدول المختلفة تجهز بالحاسب في باريس لإعداد نظام سؤال وجواب وتوصيل الوثائق للطالبين^(١٧) ويتبع منظمة الدول الأوروبية أيضاً النظام الدولي لتوثيق بحوث الطرق (TRRD) وتتعاون فيه (١٩) دولة وله ثلاثة مراكز منسقة في بريطانيا وباريس وكولون ، حيث تتعاون لبناء قاعدة بيانات بالمستخلصات باللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية وذلك بعد فرز الدوريات الكشفية والاستخلاصية والتقارير والكتب والرسالات والمعايير وبراءات الاختراع ... الخ .

ويضاف القاعدة البيانات كل سنة حوالى (١٢ر٠٠٠) تسجيلية ، هذا ويمكن الحصول على الناتج النهائي من مركز الحاسب بالاشتراك من المنظمة الأوروبية (OECD) في باريس سواء على الأشرطة أو على الكوم (COM) .

٥ - الطاقة : (Energy)

الاستخدامات السلمية لعلوم وتكنولوجيا النواة واحد من مجالات التعاون الدولي والذي تشترك فيه أكثر من ستين دولة وهيئة دولية من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فينا .. والمدخلات في الشبكة غير المركزية يتم على المستوى الوطني وذلك على هيئة مستخلصات للمواد المنشورة المتعلقة وتتسلم الهيئات الوطنية ، كمقابل لمشاركتها ، الأشرطة الممغنطة كل شهرين وهي تحت اسم (INIS Atomindex) والتي تستخدمها لخدمة البث الانتقائي للمعلومات المعتمدة على الحاسب الآلي لعدد كبير من المستفيدين عن طريق الاشتراكات .

وهناك اهتمام على المستوى الدولي أيضاً داخل نطاق منظمة الدول الأوروبية بالعرف على المصادر البديلة للطاقة وأنشأت لذلك وكالة الطاقة الدولية (IEA) وقد تأسس بنك البيانات في أمريكا عام (١٩٧٤ م) ولكنه مرتبط بالأقمار الصناعية بالبنك الرئيسي في لندن حيث خدمة المعلومات الفنية والتي تنشئ قاعدة بيانات لإنتاج مستخلصات الفحم (Coal Abstracts) فضلاً عن القيام بالبحوث الراجعة .

٦ - التربية والتعليم (Education) :

في سبتمبر (١٩٨٠) أنشئت شبكة معلومات جديدة ومولتها السوق الأوروبية المشتركة واسم الشبكة يوريديس (EURYDICE) وقد صممت الشبكة حتى تزود صانعي السياسة التربوية بالاجابات السريعة والكاملة لنطاق عريض من الأمور التربوية . هذا وتقوم الوحدة المركزية في بروكسل (بلجيكا) بإعداد الفهرس الموحد .. على أن يقوم كل مركز معلومات وطني

بتسيق أنشطة مراكز المعلومات المتخصصة في الموضوعات المختلفة داخل حدوده الوطنية . ومن بين الموضوعات التي قامت الشبكة بالاهتمام بها سياسات القبول في التعليم العالي ، التعليم والتعلم في مجال اللغات الأجنبية ، والانتقال من المدرسة للعمل ، هذا والمركز البريطاني Education Policy Information Centre (EPIC) هو جزء من المؤسسة الوطنية لبحوث التعليم في بيركشير (Berkshire) ويتم تحسب عملياته منذ عام (١٩٨٣) .

وهناك مركز معلومات المصادر التربوية (ERIC) وهو الذى أنشئ منذ عام (١٩٦٦ م) في الولايات المتحدة وذلك لتوصيل نتائج البحوث التربوية للممارسين والباحثين في مجال التعليم . وتكمن قوة أريك في نظامه اللامركزي ذى الست عشرة (١٦) وحدة داخل الهيئات المهنية أو الجامعات حيث يتم فرز وتكشيف واستخلاص المواد وإدخالها في قاعدة بيانات أريك المحسبة ، ومنتجات أريك تشمل البليوجرافيات ومراجعات الانتاج الفكرى وسلسلة المخلصات ، كما يصدر المركز مجلة (Education Research in (RIE) للإنتاج الفكرى غير المنشور في الدوريات ويصدر أيضاً :

Carrunt Index to Journals in Education (CIIE) وكلاً منهما يصدر شهرياً^(١٨) .

هذا وقاعدة بيانات إريك متاحة على الخط المباشر (On- line) من خلال ديالوج واوربت وستيرز (Stairs) .. الخ .

٧ - الفضاء (Space) :

التطور السريع في كل من تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات عن بعد ، قد أدى إلى إنشاء عدد من شبكات الاتصال التي تتناول البيانات في كل من أوروبا وأمريكا على وجه الخصوص ، وهذه الشبكات تتيح إمكانية سؤال قواعد البيانات البعيدة والتفاعل معها ..

وبعض هذه الشبكات هي نظم خاصة تقوم بوظائف محددة ، والبعض الآخر يرتبط باحتياجات بث المعلومات في حقل من حقول النشاط والمعرفة

مثل بحوث الفضاء بينما تعتبر النظم العامة هي أكثرها حداثة ويتم تشغيل النظم العامة بواسطة السلطات الحكومية للبريد والتليفون .

ومن بين النظم التي ترتبط بقطاع متخصص من النشاط شبكة ايزانت (ESANET) في أوروبا ، وهي التي تقدم البحث على الخط المباشر لمختلف فروع وكالة الفضاء الأوروبية - هذا والحاسب المضيف يوجد قرب روما أما الروابط فموجودة في بروكسل ودارشتاد ولندن ودبلن وباريس وكوبنهاجن وستوكهلم وروتردام .. ويبدو أن شبكة ايزانت نفسها سوف تتمص في الشبكة الأكبر المعروفة باسم يورونت (EURONET) وهي التي سبقت الإشارة إليها .

٨ - الترجمة الآلية (نظام سيستران) SYSTRAN :

وهو اختصار لما يلي ؛ (System of Automated Translation) وهو نظام أنشأه المجتمع الأوروبي للترجمة الآلية ويشمل ثمانية قواميس كل منها يخوى على لغتين من اللغات الأوروبية الغربية ، يستخدم لترجمة بيانات يورونت / ديان بطريقة اختيارية .. وعلى الرغم من أن هذا النظام مصمم أساساً لخدمة مجال متخصص وهو العلوم والتكنولوجيا ، إلا أنه يمكن تطويره ليشمل موضوعات غير فنية أيضاً .. والكاتب يرى أن هذا المشروع من أهم المشروعات والنظم التي يمكن أن تفيد منها المنطقة العربية ، وذلك بإدخال اللغة العربية ضمن اللغات الداخلة في هذا النظام ، ذلك لأنه لو قدر لهذا المشروع العربي النجاح فإنه يعطي قاعدة انطلاق حضارية لاستخدام اللغة العربية كلفة علوم وتكنولوجيا .

هنا وهناك أيضاً شبكة (SCANNET) سكانت ، وهي شبكة توثيق ومعلومات علمية وقد وضعت أساساً بواسطة نورد فورسك (NORDFORSK) وهو المجلس الاسكندنافي للبحوث التطبيقية وتم تشغيله عام (١٩٧٦ م) بنقاط محورية في كل من كوبنهاجن وجوتبرج وهلسنكي وأوسلو وستوكهلم^(١٩) .

وتتم شبكة سكانت ببيانات الحقائق وليس مجرد البيانات الجغرافية

وأخيراً فنظام تيمنت الدولي (TYMNET) يشمل اليوم أضخم بيانات تحملها الشبكة إلى العالم شاملة لحوالي (٦٥٠) ستائة وخمسون نقطة محورية (Node)، وكل نقطة بها ميكروكمبيوتر متصلة بأكثر من (٢٢٠) مائتين وعشرين آلي مُجمَّع ومضيف (HOST). وتضم شبكة تيمنت أكثر من عشرين دولة خارج الولايات المتحدة .

خامساً - المكتبات المتخصصة ودورها في الأنشطة التعاونية والشبكات :

لقد استعرضت اليس (٢٠) ماونت بعض الكتابات عن الأنشطة التعاونية والشبكات الخاصة بالمكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات وإشارت لبعض المشروعات التعاونية التي تمت منذ سنوات بعيدة ، وإن كانت بعض هذه المشروعات غير فعالة بالقدر الكافي فقد ترى الإدارة العليا في الشركات الخاصة مثلاً ، بأنه لا قيمة للتعاون مع المكتبات الأخرى التي تمتلكها شركات منافسة . ومع ذلك فتورد اليس ماونت بعض حالات التعاون في مجالات الإعارة وكذلك المشاركة في المجموعات وذلك منذ توقيع اتفاقية عام (١٨٩٥ م) بين مكتبة شيكاغو العامة ومكتبة جن كريرار ومكتبة نيوبرى ، وذلك لتقسيم الموضوعات فيما بينها ..

أما بالنسبة للشبكات فقد أوردت نبذة عن مكتبة الطب الوطنية (NLM) ونظام ميدلاين الذى سبقت الإشارة إليه ببعض التفصيل .. فضلاً عن الدور الذى يجب أن تقوم به المكتبات المتخصصة في تطور الشبكة الوطنية للمعلومات .

ولقد كتبت الباحثة باربارا روبنسون (٢١) في هذا الموضوع بشيء من التفصيل ، وذهبت إلى أن ظهور الشبكة الوطنية هي نتيجة مباشرة لتوفر التكنولوجيا الجديدة وانخفاض التكاليف ووجود شبكات الاتصال عن بعد ، فالشبكة الوطنية تظهر إلى حيز الوجود نظراً لأن المكتبات - نتيجة لهذه التغيرات - تغيّر من الطريقة التي تقدم بها خدماتها .

وفي إحدى الدراسات القيمة عن تعاونيات المكتبات المتخصصة ودورها في

شبكات المعلومات ، أشار مورفي^(٣٢) ، إلى أن المكتبات المتخصصة تستخدم بكثرة الإعارة بين المكتبات وخدمات التصوير والقوائم الموحدة والخدمات البليوجرافية والمرجعية والتي تقدم من خلال الشبكات والتعاونيات .. ومع ذلك فالمكتبات المتخصصة لم تدخل بكثرة في خدمات الشراء وبناء المجموعات والميكروفيلم واختزان المواد تعاونياً ، على الرغم من رغبة الأئمة المتخصصين الواضحة (من الاستبيانات والمقابلات التي أجراها مورفي) في أهمية وجود مراكز المصادر والإختزان المركزية والمقاصات (Clearing houses) فضلاً عن أهمية التخصص الموضوعي في عمليات التزويد .

ومعنى ذلك - في رأى الباحث مورفي - أن السبب الذى جعل المكتبات المتخصصة تعزف عن الدخول في الشراء التعاوني وتنمية المجموعات التعاونية والفيلمية وحفظ المواد .. هو أن هذه المكتبات لم تجد السبيل متاحاً أمام هذه الخدمات .

هذا وتحليل مستوى مشاركة المكتبات المتخصصة في الشبكات تبين أن نسبة ٢٩٪ من زبائن مركز تحسب المكتبات على الخط المباشر (OCLC) أى حوالي (٧٥٠) عضو من المكتبات المتخصصة ، وهذا العدد لا يتضمن المكتبات العامة والجامعية والتي على مجموعات متخصصة .

أما شيك^(٣٣) ، فيذهب إلى أن هناك (٣٢٠٠٠) مكتبة تشارك في الشبكات والتعاونيات من بينها (٨٠٠٠) ثمانية آلاف مكتبة متخصصة وذلك من بين العدد الكلي التقريبي للمكتبات المتخصصة الأمريكية وهو (١٢٠٠٠) اثنا عشر ألفاً ومعنى ذلك أن حوالي (٧٠٪) من المكتبات المتخصصة الأمريكية تشترك في أنشطته تعاونيات وشبكات .

وتخلص روبنسون في مقالها السابق الإشارة إليه عن دور المكتبة المتخصصة في الشبكة الوطنية النامية ، إلى أن مؤتمر البيت الأبيض لخدمات المكتبات والمعلومات (WHCLIS) قد أصدر قراراته التي وافقت عليها الجمعية العمومية والخاصة بالشبكات .. وتنص هذه القرارات على ضرورة دخول كل أنواع المكتبات ومراكز المعلومات في الشبكة الوطنية بما في ذلك مكبات القطاعين العام والخاص .

ولقد وقفت جمعية المكتبات المتخصصة الأمريكية موقفا قويا من موضوع الشبكات ، ومن بين إسهامها الواضح في هذا المجال إعداد الكتيب الموزع على مؤتمر البيت الأبيض المذكور^(٢٤) والذي يفصل كيفية اشتراك المكتبات المتخصصة بطريقة أكثر فعالية في الشبكة الوطنية .

أما بالنسبة لكيفية استخدام المكتبات المتخصصة للمرافق البليوجرافية ، فقد قامت لجنة الشبكات وهي إحدى لجان جمعية المكتبات المتخصصة الأمريكية ، بمقابلات للممثلين للمرافق البليوجرافية الأربعة الرئيسية وهي :

(OCLC/ RLIN/ UTLAS/ WLN)

وإذا كانت هذه المختصرات قد سبقت الإشارة إلى مدلولها في الاستعراض السابق ، فإن الحروف الاستهلاكية (UTLAS) تدل على University of Toronto librarg Automation Systems واستهدفت الدراسة تقييم أنشطة هذه المرافق في المجالات التي تهم أمناء المكتبات المتخصصة حتى يمكن اختيار أكثرها صلاحية لها ..

وقد أشارت اللجنة إلى أن المكتبات المتخصصة مقبولة في عضوية كل من (OCIC) وكذلك (WLN) أما عن (UTLAS) فهي تقبل المكتبات المتخصصة أيضا ، ولكنها تعتبر جميع المستفيدين زبائن أو مشتركين بدلاً من كونهم أعضاء .

أما بالنسبة للمرفق (RLIN) فقد كان يحصر عضويته الكاملة في المكتبات الجامعية ، ولكنه يمنح أيضا عددا من العضويات المشاركة للمكتبات المتخصصة التي تستوفي مجموعاتها المتطلبات المعيارية لجماعة مكتبات البحوث . وعلى كل حال فعلى المكتبات المتخصصة حسب هذه الدراسة والتي تستخدم المرافق الأربعة هي كما يلي حتى تاريخ انتهاء الدراسة وهو فبراير (١٩٨٠ م) .

OCLC = 617

RLIN = 72

UTLAS = 15

WLN = 1

ويلاحظ أن مرفق (OCIC) هو المرفق الوحيد الذي لا يقدم خدمة بحث موضوعي على الخط المباشر ، ومع ذلك فالمكتبات المتخصصة تعالج غالباً مواد غير الكتب مثل الخرائط والنوت الموسيقية والمخطوطات والمسجلات ، وبالتالي فالمكتبات المتخصصة تستخدم كلا من OCLC/ UTLAS وهي مرافق تقدم تغطية كاملة لفهرسة المواد غير الكتب بينما تغطي كل من RLIN/ WLN هذه المواد بطريقة محدودة^(٢٥) .

سادساً - خدمات الشبكات ومزاياها :

تستطيع الشبكات أن تقدم عدداً من الخدمات الهامة للمكتبات ، وتتراوح هذه الخدمات من التوزيع الإقليمي - أو على اتساع الدولة - لنظم الفهرسة بالمشاركة إلى خدمات متطورة في البحث على الخط المباشر في مرصود البيانات لاسترجاع المعلومات وحتى تقديم خدمات التوصيل الوثائق نفسها .

وهذه الشبكات المحسبة أى التي تستخدم الحاسب الآلي ، لها قدرة تقديم استرجاع المعلومات أو خدمات الفهرسة بالمشاركة ، مهما كان حجم هذه الشبكة ، وإذا كان التوفير والاقتصاد ، يتم كلما كبر حجم الشبكة ، فإن خدمة توصيل الوثائق ، تم بنجاح في الشبكات الصغيرة ، ذلك لأن العامل الجغرافي (أى المساحة الصغيرة) يعتبر أحد العوامل التي تعمل على نجاح هذا النوع من الخدمة .

والافتراض الذى على أساسه تدخل المكتبات في الشبكات ، هو إمكانية تخفيض النفقات عن طريق اقتصاديات الإنتاج والتوزيع الكبير ، كما تفتح الشبكات للمكتبات طريق المشاركة في انصاف عن طريق الإدارة الناجحة للشبكة ، وبمعنى آخر فإن المكتبة التي تشترك في الشبكة تحصل على خدمات أقل تكلفة من تلك التي تحصل عليها مكتبة أخرى لا تشترك في الشبكة ، فالفرق يذهب عادة للمتعهدين أو بائعي المعلومات (VENDORS) .

هذا وتقدم الشبكات أكثر من مجرد التوفير في النفقات للمشاركين فيها ، فالشبكات توفر القيادة في تحقيق أهداف المكتبات ومراكز المعلومات المشاركة ، وبالتالي فالشبكات تعتبر ساحة يناقش فيها الأعضاء مشاكلهم المكتبية ووضع استراتيجيتهم المشتركة لحل المشاكل .

إن عدد الشبكات الببليوجرافية التي تدخل ضمن النماذج المشار إليها مسبقاً . قد زادت في عددها بدرجة كبيرة على جميع المستويات وبمختلف المنتجات والخدمات ، ولعل مركز الفهرس المحسب للمكتبات في أوهايو هو مثال واضح للنجاح فهي تتعاقد مع أكثر من عشرين شبكة أخرى من نوع مراكز الخدمة الببليوجرافية ، أما متعهدي وبائعي مرصد البيانات التجارية مثل خدمات استرجاع لوكهيد (Lockhead) وكذلك خدمات البحث (SDC) (System Development Corporation) وخدمات الاسترجاع الببليوجرافية ، فهذه أيضاً يمكن أن تعتبر شبكات ببليوجرافية تقدم الخدمات والمزايا السابقة .

وهناك من الباحثين من يتنبأ للشبكات بإحداث تغييرات مستمرة في اتجاهات المستفيدين نحو المعلومات .. أى أن الشبكات لا تؤدي إلى مجرد زيادة في المزايا الاقتصادية وتوفير النفقات وزيادة كفاءة الوصول للمعلومات . ويذهب شارلز ميلو^(٢٦) إلى أننا نعيش الآن ثورة معلومات شبيهة في قوتها بتلك الثورة التي صاحبت الطباعة المتحركة والتليفون وكلما حدث تغيير رئيسي في أى مكان من النظام الاتصالي ، فإن جميع الروابط والنقاط المحورية ستأثر بالضرورة .. فعلاقة المستفيدين بجميع أشكال المعلومات وبالأشخاص والأحداث التي تشكلها ، تتغير بصفة مستمرة بالتغيرات التي تحدث في الشبكات وهذه تغير المستفيدين أكثر وأكثر وهكذا .

سابعاً - عناصر نجاح الشبكات ومبررات استمرارها من وجهة نظر المستفيدين^(٢٧) :

١ - سهولة الوصول إليها :

ينبغي قبل استخدام الشبكة أن يفهم العديد من الترتيبات الإدارية

وتعلمها وهناك أدلة عديدة للمستخدمين توضح لهم خطوات الاستخدام ، إن تحسين انتظامات وبساطة النماذج (FORMATS) ومعياريها تؤدي إلى سهولة الوصول إلى الشبكة .

٢ - سهولة الاستخدام والتشغيل :

يجب أن تكون الرسائل بين النظام والمستخدم منه واضحة أى أنها يجب أن تبين المطلوب بدقة ، كما يجب توثيق وحفظ طلبات المستخدمين وذلك حتى يمكن الرجوع إليها بسهولة .

٣ - نقطة واحدة للاتصال :

من المرغوب فيه أن يكون هناك نقطة واحدة للاتصال وذلك لتسهيل الوصول السريع والتشغيل المرضي وعند هذه النقطة يقوم المستخدم بالترتيبات اللازمة للخدمات وكذلك الحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بأشكال هذه الخدمات وأسعارها فضلا عن حصوله على المشورة عن كيفية حل المشكلات التشغيلية وغيرها من التفاصيل .

٤ - المصطلحات : (Terminology)

لقد كان لظهور التكنولوجيا الحديثة للشبكات أثره في إدخال مصطلحات تكنولوجية على مصطلحات المكتبات ، هذا وتعكس المصطلحات الجديدة الخاصة بتحديد وقياس النظم وإدارتها اختلافات عديدة عن تلك التي سبق استخدامها ، أى أن هذه المصطلحات الجديدة تسبب نوعا من الحيرة والغموض لدى المستخدم .

٥ - معاونة المستخدم :

هناك أشكال عديدة من المعاونة التي يحتاجها المستخدم فهناك بعض

المعلومات التي يمكن أن تبتث على الخط (On-Line) بمجرد أن يطلبها المستفيد ، وهناك أشكال عديدة أخرى من المعلومات لابد عند تناولها من عملية الحوار بين المستفيد والنظام وذلك مثل الاعلانات عن منتجات الجديدة والتغيرات في النظام والتقارير الخاصة بظروف التشغيل وهذه كلها تحتاج إلى نوع من التدريب للمستفيدين .

٦ - الاستشارات :

يتم إهمال الاتصالات الإنسانية عادة عند تصميم نظم المعلومات الآلية ، ومع ذلك فهناك حاجة كبيرة للاهتمام بالنواحي الإنسانية الفكرية الخاصة بالمستفيدين المحتملين وبالتالي فأنعونة الشخصية القادرة قد يتطلبها المستفيد للتعرف والملاءمة مع البرامج الجديدة ، ولما كانت الاستشارة بطبيعتها هي عملية اتصال إنساني فمن الأفضل أن يتم مباشرة بين شخص وآخر وإن كانت ترتيبات الخط الساخن (Hot-Line) مفيدة في حالة البعد الجغرافي .

٧ - التدريب :

هناك حاجة للاحاطة والتدريب في فترات دورية لجميع القطاعات في المؤسسات المشتركة في الشبكة ، وهذا التدريب قد يتراوح بين الاحاطة المركزة عن أهداف الشبكة ووصفها أو مشكلات الحالية التي يواجهها مديرو المكتبات ومراكز المعلومات ، كما قد يصل هذا التدريب إلى المقررات الدراسية الخاصة بمجانب التشغيل وإجراءاته ، ولابد من اختيار التوقيت المناسب حتى يكون هذا التدريب ضمن عملية التخطيط الكلية لإدخال الخدمات أو تطويرها .

٨ - التوثيق :

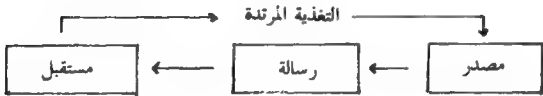
التوثيق مطلوب في أشكاله المختلفة بالنسبة للتكوينات الآلية للحاسبات (Hard ware) والتكوينات الفكرية (Software) أى البرامج وكذلك بالنسبة لإجراءات خدمات النظام وتختلف الوثائق وعمليات التوثيق في درجة تفصيلها أى أنها تتراوح بين السياسة العامة للشبكة إلى التفصيلات الخاصة بطرق

الوصول إلى الشبكة والإجراءات المختلفة والكلمات الضرورية لدخول الحاسب (كلمة السر Pass wad) فضلاً عن الإجراءات التي تتبع في حالة الطوارئ .

٩ - تصميم الأجهزة :

معرفة المستخدمين بهذا التصميم يؤدي إلى نظام يتميز بكفاءة الإفادة المناسبة خصوصاً وهو يعتمد على التفاعل مع المستخدمين (Interactive) ، إن تطوير النهايات الطرفية الرخيصة سيؤدي إلى التطبيقات السريعة في المكتبات .

١٠ - التغذية المرتدة للمستخدمين (User Feed back) :



إن الإمكانية التفاعلية خصوصاً في البحث على الخط المباشر قد أعطى المستخدم إمكانيات أكبر للتأثير على عملية معالجة المعلومات ، وهذا الاتصال بين المستخدمين والنظام له فوائد قيمة للمديرين وذلك من أجل تحسين الأداء والخدمة وهذه التغذية المرتدة ، يمكن الحصول عليها أيضاً كجزء من عملية الاستشارة التي سبقت الإشارة إليها .

١١ - التحكم في المعلومات :

يحتاج المستخدمون إلى بعض الإجراءات الخاصة بحماية ملفاتهم ، وذلك لحصرها في استخداماتهم الخاصة بهم أو استخدامات من يفوضونه لذلك وهناك العديد من نظم إدارة البيانات التي توفر للمستخدمين تحقيق هذا الغرض ، ومع ذلك فليست جميع النظم مرنة بدرجة كافية حتي تسمح باستيعاب جميع رغبات المستخدمين .

١٢ - الشبكة الموثوق بها :

يجب أن تسير الشبكة الوطنية طبقاً لخطوة دقيقة وأن تكون نظم الحاسبات الآلية متاحة تبعاً لهذه الخطوة ، إن اكتساب ثقة المستخدمين في الشبكة يعتبر أمراً هاماً في استمراريتها ، كما أن ثبات نظام الشبكة يعتبر عاملاً آخر مكملاً للأول والثبات هنا يعني أن خصائص النظام ستظل واحدة دون تغيير .

١٣ - نوعية المنتجات :

لقد أصبح التحكم في نوعية التكوينات الآلية (الحاسبات) فرعاً متخصصاً في علم المعلومات وأحرز هذا الفرع تقدماً كبيراً عبر السنين وبالمقارنة فإن التحكم في نوعية التكوينات الفكرية أو التنظيمية (البرامج) مازال في مرحلة التطور ، وفي الشبكة الوطنية لا بد من وجود الإجراءات الرسمية اللازمة لتصنيف عيوب البرامج والإبلاغ عنها وتقييمها وتصحيح أخطائها .

١٤ - استمرارية الشبكة :

يجب أن تنظم الشبكة بحيث يمكن تخطيط مكوناتها المختلفة والإضافة والإضافة إليها في أوقات متباعدة تبعاً لمتطلبات النمو فالآلات القديمة يمكن أن تحال إليها أعمال أخرى بينما تحتل الآلات الجديدة مكانها . أى أنه عند زيادة الطلب على الخدمة يمكن أن تظل الآلات القديمة والجديدة في عمليات التشغيل على أن يتم التبدل للآلات دون إزعاج للمستخدمين ، فضلاً عن أن الخطوة ينبغي أن تأخذ في حسابها عند استبعاد أو إضافة أى أجهزة أو مميزات جديدة للنظام عدم إزعاج المستخدمين .

وأخيراً فالتخلص من أى نقطة محورية (Node) لأى مستفيد لا ينبغي أن يؤثر على باقي الشبكة وذلك بالنسبة للعمليات التي يتم على النقاط المحورية الأخرى .

وأخيراً فيجب أن توفر الإجراءات التنظيمية والمالية إمكانية مواجهة انخفاض الدخل مع توفير إجراءات تعويضية لاستمرار الخدمة .

١٥ - معايير الأداء بالنسبة للشبكة :

ليس هناك مفاهيم عامة معترف بها بالنسبة لأداء الشبكات وإن كان ذلك يمكن أن يتم بالمستقبل . أى أنه لا بد من توفير معايير لوصف العمليات والأداء ولقياس والنظام وتقييمه وذلك للوصول إلى تشغيل ناجح - وبعد .. فقد تناولت هذه الدراسة مفهوم الشبكات واستخداماتها المختلفة وعناصر نجاحها .. مع التركيز على شبكات المعلومات المعتمدة على الموضوعات المتخصصة فضلاً عن دور المكتبات المتخصصة في الشبكات والتعاونيات ، وإذا كانت الدراسة قد أشارت إلى نماذج الشبكات الواضحة في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، فما زالت الشبكات الوطنية أو الإقليمية العربية في دور النمو على الرغم من توفر ضرورات ومقومات إنشائها وتطورها (٢٨) .

المصادر

- 1) Price, Derek J-De salla. Networkers of Scientific Papers. *Science*, 149(30 July 1965), P. 510
- 2) Meadow, Charles T. Networks and distributed Information Services. *Journal of the American Society for Information Science*, V. 37 (No. 6, 1986), P. 405
- 3) Swank, Raynard C. «Interlibrary Cooperation, Inter Library Communications and Information Network: Explanation and Definitions» In Joseph Beker, ed., *Interlibrary Communication and Information Networks* ALA, 1972.
- 4) Simpson, Donald B. Bibliographic Networks. In: *ALA World Encyclopedia of Library and Information Services* Chicago. A. L. A. 1980. P. 80
- 5) Meadow, Charles T. op. cit. P. 406.
- 6) Garland, D. Introducing the Bernauli Box. *Popular Computing*, 3 (7). May 1984, P.P. 146- 7.
- 7) Ovehage, Carl E. Information Networks In: *Annual Review of Information Science and Technology* Vol. 4, 1969, p.p. 340- 377
- 8) Marron, Harvey. ERIC... A National Network to disseminate educational Information. *Special Libraries* V. 59 (Dec; 1968) 775- 782.
- ٩) هشام عبدالله عباس : شبكات المكتبات وتطور خدمات ونظم المعلومات في العالم . عالم الكتب ، الرياض ، مج ٥ ، ع ٤ (يناير ١٩٨٥) ٦٥١ - ٦٦٥
- 10) Bunch, Stere R. and Alsbeng, P. A. Computer- Communication

Network In: **Annual Review of Information Science and Tecnology**. V. 12, 1977, 1977, p.p. 183- 215

- Henry W. M. and Others **On - Line Searching: An Introdu- Ction**, London, Butterworth, 1980, 209, P.

11) Baumgartner, Kurt O., Packet Switching Networks: World- Wide Access to Corporate Data Files. **Special Libraries** Winter, 1988, 9- 14.

12) Commission of the European Communities. ARTEMIS: A System for document digitalization and teletransmission. Report by Arthur D. Little April, 1980, 109 PP. Simpson, D.B. op. cit.

13) Simpson, D.B. op. cit, P. 81.

14) Burkett, J. Library and Information Network In: **Handbook of Special Librarianship and Information Work**, edited by: L. J. Anthony. 5 th. ed. London, ASLIB, 1982, P. 396.

15) Judy, J. R. and Todeschini, C. INIS and AGRIS- their use and Potential in Developing Countries **IAEA Bulletin**, No. 12 Parts 2/3, June 1979. P. 41-54

16) Euronet/ DIANE **Directory 1981: Information for Europe**,Luxembourg, Commission of the European Communities, 1981.

17) Burkett, J. **Library and Information Networks in the United Kingdom** London, ASLIB, 1979, 261 P.

18) Simmons, R.M.A. **Library User's Guide to ERIC**, rev. ed. New York, ERIC Clearing house on Information Resources, 1978, 35P.

19) Abrahamsson, S. The Scandinavian I. and D. CommunicationsNetwork. **International Forum on Information and Docu mentation**, Vol. 4. No. 4. 1979. P.P. 16- 19.

(٢٠) مانت ، اليس . المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات . ترجمة على سليمان الصوينع ومراجعة عباس صالح طاشكندى . الرياض ، معهد الإدارة العامة ، ١٩٨٣ ، ٢٣١ - ٢٣٩ .

21) Robinson, Barbara M. the Role of Special Libraries in the Emerging National Network. *Special Libraries*, January 1981, P.P. 8- 17

22) Murphy, Marcy. Networking Practices and Priorities of Special and Academic librarians: A Comparison. University of Illinois, Graduate School of library Science, Occassional papers 126:23 (Dec, 1976).

23) Robinson, Barbara, *op. cit*, p.11

24) Special libraries Association / Issues for Delegate consideration: **White House Conference on library and Information Services**. New York, H.W. Wilson Co., 1979.

25) Webster, James K. Comparing the bibliographic utilities for special libraries. *Special libraries*, December 1980, P.P. 519 — 522.

26) Meadow, Charles T., *op. cit*, p. 408.

27) Simpon, Donald B., *op. cit*, P.P. 82 — 83.

(٢٨) انظر الشبكة العربية المراجع التالية على سبيل المثال لا الحصر :

- أحمد بدر . التنظيم الوطني للمعلومات : دراسة في تخطيط وإدارة مراكز المعلومات العلمية والتكنولوجية . الرياض ، دار المريخ ، ١٩٨٨ ، ص ٣٣٥
- جاسم محمد جرجيس ، ونعميه حسن رزوقي . شبكات المعلومات في الدول النامية . عالم الكتب ، الرياض ، مج ٧ ، ع ١٩٨٧ ، ص ١٤٦ - ١٥٧

- أحمد حسن مكاوي ، شبكة المعلومات الصناعية العربية : حاضرها ومستقبلها المجلة العربية للمعلومات ، تونس ، مج ٤ ، ع ٢ ، ١٩٨٣ .
- أحمد العزني . الشبكة العربية للمعلومات : نظرة نحو مستقبل أفضل . المجلة العربية للمعلومات ، تونس ، مج ٨ ، ع ١ ، ١٩٨٧ ، ص ٤٣ - ٧٦

من تاريخ البليوجرافيا

الدكتور : فوزية مصطفى عثمان

استاذ المكتبات والمعلومات المساعد

جامعة قطر

ملخص :

تتناول دراسة البليوجرافيا وتاريخها منذ أقدم العصور ، وعند العرب والمسلمين في عصور ازدهار الحضارة العربية الإسلامية بدءاً بابن النديم وفهرسه حتى مركيس وعمله معجم المطبوعات العربية والمعرية . ثم تتناول الدراسة تطور البليوجرافيا في أوروبا خلال العصر الوسيط . وتنتقل إلى البليوجرافيا وعصر الطباعة ، وملامح الفكر البليوجرافي في عصر النهضة ثم في عصر التنوير إلى أن تصل إلى الطابع الجديد للبليوجرافيا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

البليوجرافيا .. في الفكر البشري منذ أقدم العصور Ancient Ages :

اقترن ازدهار الحضارات في العالم القديم — شرقه وغربه — بمعرفة الإنسان للكتابة ؛ وعلى مر القرون تمددت الوسائل والأدوات التي يستخدمها في تسجيل أحواله وأفكاره ومعتقداته ؛ وتمثلت تلك الوسائل قديماً في الحجارة ولاسيما على جدران المعابد والقصور ، كما تمثلت في العظام والجلود وأوراق

البردى . ولقد اهتمت الأمم والشعوب في ذلك العالم القديم بحفظ تراثها فكانت المكتبات تضم الكثير من الألواح الطينية أو الصلصالية واللفائف التي تحوى تاريخاً لأحداث هامة ، أو وصفا معينا لمناسبة وطنية أو دينية أو عسكرية ، أو تعبيراً عن رأى أو عقيدة معينة ، هذا إلى جانب الكثير من القصص والأشعار والصور التي تعبر عن حياة تلك الشعوب وتاريخها وعاداتها وتقاليدها ومعتقداتها .

والدراسة التي نحن بصددھا لاتسمح لنا بالإسهاب في الكتابة عن تلك المكتبات القديمة من حيث تاريخھا ومقتنياتها وإدارتها وتنظيمھا ، ولكن مانود توضيحه من خلال الحديث عن بعض نماذج من تلك المكتبات في بعض بلدان العالم القديم وعن بعض المشاهير الذين كان لهم تاريخ بالنسبة للكتب والمكتبات هو أنه على الرغم من عدم معرفة الشعوب القديمة بالبليوجرافيا كعلم أو فن له قواعده وأصوله كما هو معروف لنا في الوقت الحاضر ، فإن كثيراً ممن قاموا بالإشراف على تلك المكتبات أو عملوا فيها كانوا يمارسون بالفطرة أعمالهم محاولين تصنيف محتويات تلك المكتبات بالشكل الذى يسهل عليهم وعلى المترددين عليها الوصول إلى مايريدونه من مختلف فروع المعرفة ... وقد لانبالغ إذا قلنا أن عمليات إعداد القوائم وممارسة الحصر الفكرى — في شكله البدائى — قد بدأت منذ أقدم العصور ، وهى إنجازات تسير في مضمونها ماتعنيه كلمة بليوجرافيا .

لقد كشفت الحفريات في ضواحي مدينة نينوى Ninive بمملكة آشور القديمة عن مجموعة ضخمة من الألواح الطينية الخاصة بمكتبة الملك آشور بانينال Ashurbanipal^(١) ، الذى اهتم منذ إعتلائه للعرش بجمع تراث بابل وآشور في مختلف فروع المعرفة والثقافة ، فضمت تلك المكتبة نحو ٢٢٠٠٠ لوحة ، إحتوى بعضها على كثير من الوثائق التى ترجع إلى القرن السابع قبل الميلاد^(٢) . ولقد كتبت تلك الألواح باللغة السومرية حيث سجلت أدب الآشوريين وتاريخهم وحروبهم ووثائقهم الرسمية ومراسيمهم الملكية . وتؤكد

* يشير بعض المؤرخين إلى أن تلك المكتبة قد أنشأھا الجده الأكبر للملك آشور بانينال .

الأبحاث التي أجريت على تلك المكتبة أن ألواحها قد صُنفت تحت رؤوس موضوعات هي التاريخ والقانون والعلوم والسحر والمعتقد والأساطير ، وأنها كانت مفهرسة في فهرس عام بل وربما في فهرس مصنف أيضاً ^(٢) . ولقد كشفت الحضرية الأركيولوجية أن فهرس هذه المكتبة كان يشبه دليل مطبوعه Press guide أو قائمة رف Shelf list وهو عبارة عن ألواح tablets سجل عليها معلومات بيلوجرافية تصف محتوياتها مثل عنوان الكتاب (أحياناً مع كلمات افتتاحية) ، عدد الألواح ، عدد السطور ، التقسيمات الفرعية البارزة ، المكان أو رمز التصنيف . ولقد استخدمت نفس الطريقة في تسجيل قائمة كتب عثر عليها محفورة على حائط بمنطقة ادفو Edfu ويرجع تاريخها إلى عام ما بين ٢٠٠ — ٣٠٠ ق.م. ^(٣) .

وفي مصر القديمة كانت مكتبة الاسكندرية ، التي تم تأسيسها في بداية حكم البطالمة الإغريق (في نهاية القرن الرابع قبل الميلاد) تضم ثروة فكرية وعملا مكتبياً منظماً أكثر مما وجد في غيرها من المكتبات الدينية الصغيرة الملحقة بالهيكل والمعابد الفرعونية القديمة ؛ وقد أخذت تلك المكتبة في الإزدهار منذ عام ٢٨٥ ق.م . حيث كانت مركزاً للبحث العلمي ، وكانت تهتم بجمع التراث الإغريقي وتنظيمه ونشره ، ويذكر ستوكس Stokes نقلاً عن ستيفن جيزلي Stephen Gaselee إن أمناء مكتبة الأسكندرية كانوا بيلوجرافيون بالدرجة الأولى ، وكان النشاط البيلوجرافي من أهم مسؤولياتهم . وتؤكد الحقائق أن بناء المجموعات وإعداد الفهرس كانتا في ذلك الوقت من الوظائف البيلوجرافية التي اتسمت بدرجة عالية من التقدم والإزدهار ^(٤) ؛ فلقد كان لتلك المكتبة فهرس ضخيم أعده كاليماكوس ^(٥) Callimachus عام ٢٥٠ ق.م . في شكل ألواح Pinakes ، ومع ذلك فهناك ظلال من الشك في ما إذا كان ذلك فهرساً حقيقياً لمكتبة الأسكندرية أم مجرد بيلوجرافية أعدها هذا الفهرس الأول المشهور . ويعتقد نورس Norris أن هرميبيوس Hermippus مساعد كاليماكوس قد يكون هو الذي أعد الفهرس في عام ٢٢٠ ق.م . فقد وصف

* ولد في عام ٢٤٠ ق.م . وتوفي في عام ٣١٠ ق.م . وكان شاعراً أدبياً عالماً ذا ثقافة واسعة . تلقى تعليمه في أثينا وبدأ حياته العملية معلماً بالاسكندرية ثم انخرط في عمله بمكتبة الاسكندرية .

بأن فهرس مصنف في ١٢٠ كتاب ، وأن أول من استخدم اللفظ Pinakes — ومفردتها Panax — هم الإغريق ، وهو بذلك يشير إلى الألواح الطينية التي كانت توضع أعلى منسخ المكتبة بحيث كانت تستخدم كدليل لمحتوياتها ، وقد عرف فيما بعد بالفهرس ؛ وكان العنوان الحقيقي له هو : «Tables of these who were outstanding in every phase of culture and their writings- in 120 books.»

« ألواح (فهرس) لهؤلاء البارزين في كل جوانب الثقافة وكتابتهم — في ١٢٠ كتاب » . كما عثر على بيليوجرافية حافلة newsy bibliography بأعمال هذه الفترة الزمنية ، تشتمل على معلومات أقرب ماتكون إلى العمل البيليوجرافي منها إلى الكتالوج ؛ مثل عدد أسطر النص ، وأيضاً الكلمات الإستهلالية للعمل ، كما قسمت المداخل entries إلى أقسام فرعية في ترتيب معين ، إما بحسب المؤلف أو بحسب الترتيب الزمني Chronological order^(٦) .

وتعد مكتبة برجاموس Pergamos من أعظم وأشهر المكتبات في العصور القديمة بعد مكتبة الاسكندرية ؛ وهي التي أنشأها الملك أталوس الأول Attalus 1 (٢٦٩ — ١٩٧ ق . م) بآسيا الصغرى في شرق البحر المتوسط ، وذلك بعد مرور نحو قرن من تأسيس مكتبة الاسكندرية في مصر . ولقد ازدهرت تلك المكتبة خلال القرن الثاني قبل الميلاد ، بل وصارت تنافس مكتبة الاسكندرية في مقتنياتها وتنظيمها وإدارتها وماتقدمه للبشرية من تراث . ومايهما في هذا البحث بالنسبة للعمل البيليوجرافي الإشارة إلى ذلك التنسيق بين المكتبتين في هذا المجال ، فكانت مكتبة الاسكندرية تختص بالشعر والأعمال المسرحية بينما كانت مكتبة برجاموس تختص بالنثر والفنون الجميلة^(٧) .

ولقد اهتم الرومان منذ تأسيس امبراطوريتهم القديمة بتأسيس المكتبات الخاصة والعامة سواء في روما أو في البلاد التي فتحوها ، وذلك على نهج المكتبات الاغريقية ، حافظين للحضارة الاغريقية تراثها . ولكن على الرغم من

التوسع في إنشاء تلك المكتبات ، فإنها لم تبلغ مابلغته المكتبات الاغريقية من أهمية لسبيين رئيسيين أولهما أن تلك المكتبات الرومانية لم ترتبط بمؤسسات تعليمية أو بعلماء بارزين من أصحاب الفكر والفلسفة ، كما كان الحال في المكتبات الاغريقية ، كمكتبة الاسكندرية وغيرها ، والسبب الثاني أن تلك المكتبات الرومانية لم تقم بأى دور لتجميع وتحقيق التراث الرومانى ، وهى أيضاً لم تهتم بإعداد الفهارس أو القوائم التى تحفظ لذلك التراث مقوماته ومصادره أو حتى التعريف به كما فعلت مكتبة الاسكندرية مثلاً^(٣) . لقد كانت نزعة اقتناء الكتب أمراً شائعاً بين الارستقراطيين والقادة الرومانيين حتى أن كثيراً من هؤلاء القادة كان يأتى بالكتب اليونانية ضمن ماأتى به من أسلاب للاحتفاظ بها فى مكتباتهم الخاصة بقصورهم ، حيث كانت المكتبة تعد مظهراً أساسياً من مظاهر الفراء والعظمة وإن لم يستفاد من محتوياتها . وكانت بعض تلك المكتبات الخاصة على ماين ٣٠.٠٠٠ ، ٦٠.٠٠٠ لفافة (كتاب) . وإلى جانب المكتبات الخاصة كانت هناك الكثير من المكتبات العامة ، إذ يكاد لا تخلو إحدى المدن الكبيرة فى أرجاء الامبراطورية الشاسعة من وجود مكتبة عامة بها . لقد كانت لفافات الكتب التى تحمل بطاقات بعنوانها تحفظ فى عيون حوافظ خشبية غالباً ماكانت تودع فى طاقات بمحاط قاعة المكتبة ؛ أما بالنسبة للفهارس ونظام ترتيب وتصنيف المكتب بتلك المكتبات فهو أمر يصعب البت فيه لقلة ماعثر عليه من سجلات تلك المكتبات ووثائقها .. ومع ذلك — وعلى ضوء ماعثر عليه من آثار رومانية ومخلفات بعض تلك المكتبات وماتشير إليه بعض الوثائق القديمة — فإنه يمكن القول بأن كثيراً من الأباطرة الرومان اهتموا بتأسيس المكتبات العامة ، حيث كانت كل منهم تضم قسمين رئيسيين بمقتنياتها أحدهما يونانى والآخر رومانى ؛ ويبدو أن تلك المكتبات كانت متأثرة فى تنظيمها وإلى حد كبير بما كانت عليه المكتبات الاغريقية^(٤) .

أما بالنسبة لقوائم الكتب فى القرون الأولى من الميلاد فلقد أصبحت الحاجة ماسة إليها كنتيجة لتضخم إعداد الكتب فى الموضوعات المختلفة ... ففى القرن الثانى الميلادى أعد العالم الطبيب جالين Galen قائمه بعنوان « كتاب عن مكتبتى » « De propriis Libris Liber » ، جمع فيها وصفا لكتاباتة فى ترتيب

موضوعي . كذلك نجد في العقد الأخير من القرن الرابع الميلادي كتابا بعنوان « أشهر الكسبيين » . De Viris Illustribus كتبه القديس جيروم St. Jerome المتوفى في عام ٤٢٠ ميلادية ، وقد تناول فيه تاريخ وحياة المشاهير من رجال الدين ، ثم قام بتذييل تراجمهم بقوائم خاصة تشير إلى مؤلفات كل منهم . ولقد ذيل بيد Bede — وهو من أشهر رجال الكنيسة الانجليزية في عصره — كتابه عن التاريخ الكنسي للشعب الإنجليزي Ecclesiastical History of the English people نبذة عن تاريخ حياته مع قائمة بمؤلفاته^(١) .

الرؤية الجغرافية .. في كتب التراث العربي والإسلامي :

بدأ الاهتمام بإعداد قوائم الكتب عند العرب والمسلمين منذ القرون الأولى من تاريخ الدولة الإسلامية ، وكان لهم شرف السبق على غيرهم من الأمم في هذا المجال منذ ذلك الوقت المبكر من العصور الوسطى ؛ ويرجع ذلك إلى إقبالهم على العلم وتشجيع الخلفاء والأمراء والولاة للعلماء والدارسين ، مما أدى إلى رواج حركة التأليف والترجمة وازدهار المراكز الثقافية والعلمية في مختلف البلدان الإسلامية .. وكان قد صاحب ذلك ازدهار العلمي انتشار استخدام الورق^(٢) واتساع عمل الوراقة ، ففي بغداد مثلا وخلال القرن التاسع الميلادي كانت هناك سوقا كبيرة للوراقين بها أكثر من مائة حانوت للوراقة ، وكانت تلك الحوانيت بمثابة خزائن أو مكتبات تضم العديد من المؤلفات وكتب التراث التي كان الوراقون يقومون بنسخها ، حتى أننا نجد العشرات من النسخ المخطوطة للكتاب الواحد في حانوت واحد .

ولم تقتصر مهمة الوراقين على نسخ المؤلفات والكتب المترجمة فحسب ، وإنما شملت أيضاً تصنيفها وتبويبها ووصفها وإعداد القوائم التي تعرف بها ، بل وكان منهم من يقوم بتحقيقها وتحليلها ونقدها . وقد كانت الوراقة مهنة سائدة

* بدأت صناعة واستخدام الورق في الكتابة بالصين منذ بداية القرن الثاني الميلادي ، ومن الصين انتقلت صناعته إلى الهند . وقد عرف العرب الورق بعد أن امتدت فتوحاتهم إلى سمرقند عام ٧٥١ ميلادية فقلعوا صناعته إلى بغداد في عهد الخليفة هارون الرشيد في أواخر القرن الثامن الميلادي ، وسرعان ما شاع استخدامه في الشام ومصر ثم في بلاد المغرب والأندلس .

وراثجة في البلدان العربية والإسلامية منذ القرن العاشر الميلادي ، وكانت تعنى انتساخ الكتب وتصميمها وتجليدها والتجارة فيها ، وكانت تقوم مقام الطباعة في عصرنا الحاضر . إن عملية إعداد القوائم التي شملت كتب التراث العربى والإسلامى قد برزت وعظمت في وقت مبكر سبق عصر الطباعة بعدة قرون ، وأن المسلمين قد تنبهوا إلى أهمية الفهارس لخدمة العلم والعلماء قبل غيرهم من الشعوب والأمم . وفي هذه الدراسة سوف نتناول بالعرض الموجز بعض نماذج من البليوجرافيات الشاملة التي قدمها لنا صفوة من العلماء في أزمنة مختلفة عبر تاريخنا العربى الإسلامى لنؤكد اهتمام العرب والمسلمين بهذا العلم الهام منذ زمن بعيد ، ويعتبر كتاب « الفهرست » لأبى الفرج محمد بن اسحق بن النديم^(١) المتوفى عام ٣٨٥ هـ / ٩٩٥ م من أهم وأقدم البليوجرافيات التى عرفها العالم عن تراث العرب والمسلمين . ولقد أعد ابن النديم كتابه ليكون « فهرساً » أو بليوجرافية شاملة تسجل الكتب العربية المنقولة من جميع الأمم المختلفة والمؤلفة في جميع أنواع العلوم — الدين ، الفلسفة ، التاريخ ، الأدب ... وقد عنى ابن النديم لوصف تلك الكتب وذكر مترجميها أو مؤلفيها مع نبذة عن تاريخ حياتهم وتحديد تواريخ وفاتهم ؛ فالكتاب بهذا يعتبر أشمل وأجمع وثيقة لإحصاء مآلفه العرب أو ترجموه حتى القرن الرابع الهجرى ، كما أنه يعكس ماوصل إليه المسلمون في حياتهم العقلية والعلمية في ذلك العصر .

ولولا هذا الكتاب لضاعت أسماء تلك الكتب وأوصافها ، كما ضاعت هي نفسها نتيجة النكبات المختلفة التي توالى على الدولة الإسلامية والتي كان أخطرها غزو التتار لبغداد . ويحتوى هذا الكتاب على عشرة مقالات : المقالة الأولى ، وهى ثلاثة فنون تحدث فيها عن علم الخط والكتابة وأدواتها والديانات وعلوم القرآن ؛ والمقالة الثانية وهى ثلاثة فنون في النحويين واللغويين ؛ والمقالة الثالثة وهى ثلاثة فنون في الأخبار والآداب والسير والأنساب ؛ والمقالة الرابعة

* ذكرت بعض الكتب أن ابن النديم كان وراقاً ، ووصفه البعض بأنه كان كاتباً . وكلا الحرفان — الوراق والكتابة — ساعدت ابن النديم في الاطلاع على كل مآلف باللغة العربية في مختلف العلوم ، بالإضافة إلى ماأنصف به من الدقة المتناهية في تحرى الحق فما رآه يقول « رأيت » وماسمعه ينص على أنه لم يره .

فنان في الشعر والشعراء ؛ والمقالة الخامسة وهي خمسة فنون في الكلام والمتكلمين ؛ والمقالة السادسة وهي ثمانية فنون في الفقه والفقهاء والمحدثين ؛ والمقالة السابعة وهي ثلاثة فنون في الفلسفة والعلوم القديمة ؛ والمقالة الثامنة وهي ثلاثة فنون في الأسرار والخرافات والعزائم والسحر والشعوذة ؛ والمقالة التاسعة وهي فنان في المذاهب والاعتقادات ؛ والمقالة العاشرة تحتوى على أخبار الكيميائيين والصنوعيين من الفلاسفة القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم . وكان ابن النديم يبدأ كل مقالة بمقدمة تمهيدية تتضمن تعريفاً بكل علم من العلوم التي يتناولها في تلك المقالة مع حرص على تقديم ترجمة للذين كتبوا فيه ، فيذكر شيئاً من تاريخ حياتهم ، ويحدد سنة ولادتهم وسنة وفاتهم إذا ما تيسر له ذلك ، ثم يذكر مؤلفاتهم مع وصف كل كتاب فيحدد موضوعه وعدد أجزائه أو أوراقه والخط الذي كتب به ، وأحياناً كان يقوم بتقويم الكتاب ويذكر رأيه فيه بعد أن يوضح أسلوب اتصاله به سواء بالقراءة أو الرواية عن الغير (٨) .

ومن المصنفات التي اهتمت برصد التراث العربي الإسلامي في بلاد الأندلس « الفهرست » لابن خير (٥) الذي ولد في عام ٥٠٢ هجرية وتوفي عام ٥٧٥ هجرية (١١٠٨ — ١١٧٩ ميلادية) . يتكلم ابن خير في مقدمة كتابه عن فضل العلم وفائدته وعن الوسائل التي يتم بها نقل العلم ، فهو يشير إلى الكتب التي سمعها عن شيوخه ، ويقدم سلسلة النقلة بالتواتر إلى زمانه فيعرف متى ومن نقل إلى الأندلس المؤلفات المكتوبة في المشرق ؛ ويروى ابن خير أسماء الكتب حسب ترتيب العلوم أو الموضوعات فجعل لكل موضوع باباً خاصاً يشتمل على كتبه ، من ذلك كتب علوم القرآن ، الحديث ، التاريخ ، التراجم ، السير والأنساب ، الفقه ، الفرائض ، الآداب ، اللغات والأشعار ... الخ . وقد حرص ابن خير على أن تنسب الكتب إلى أصحابها ، وذلك بالاعتماد على الرواية الدقيقة من أهل الثقة في هذا المجال . والكتب التي ذكرها ابن خير في كتابه تقدر بما يزيد على ألف وأربعين كتاباً (١١) .

* هو أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة . ولد في إشبيلية ونقل في معظم بلاد الأندلس ، وكان على صلة وثيقة بأهل العلم في الأندلس وقد اشتهر بسطة إطلاعه . وقد نشر فهرست ابن خير عام ١٨٩٣ في مرسطه بأسبانيا ، ثم أعيد طبعه في بغداد بعد تنقيحه عام ١٩٦٣ . وذلك عن دار المتي في مجلد واحد يشتمل على نحو ٦٠٠ صفحة .

هناك نماذج أخرى هامة من مؤلفات التراث الإسلامي أكثر حداثة مما سبق أن أشرنا إليه في مجال الحصر البيولوجرافي .. منها « مفتاح السعادة ومصباح السيادة » في موضوعات العلوم ، ومؤلفه هو طاش كبرى زاده الذى ولد عام ٩٠١ هجرية (١٤٩٥ ميلادية) وتوفى عام ٩٦٨ هجرية (١٥٦١ ميلادية) في مدينة استانبول التى دفن بها . ولقد كان طاش كبرى زاده واسع الاطلاع مجابا للعلم ، له أكثر من أربعين مؤلفا منها مفتاح السعادة الذى أكمله في عام ٩٤٨ هجرية مشتملا على أسماء الكتب المؤلفة في مختلف العلوم والمعارف وأسماء مؤلفيها ، ولقد صنف تلك الكتب وفق تصوره للمعرفة البشرية ، فالعلوم في رأيه قسمان : العلوم النظرية وعلوم التصفية وهى العملية . ويبدأ المؤلف كتابه بأربعة مقدمات الأولى في بيان فضيلة العلم والتعلم والتعليم ، والثانية في شرائط المعلم ووظائفه ، والثالثة في وظائف العلم ، والرابعة في بيان النسبة بين طريقة النظر وطريقة التصفية . وبعد تلك المقدمات قسم المؤلف كتابه إلى طرفين :

الطرف الأول : في الإرشاد إلى كيفية تحصيل طريقة النظر ، وقد قسم مباحثه إلى ست درجات هى :

- الأولى : في بيان العلوم الخطية (مثل الخط والاملاء) .
- والثانية : في علوم تتعلق بالألفاظ (مثل المفردات ، المركبات ، العلوم العربية) .
- والثالثة : في علوم باحثة عما في الأذهان من المعقولات الثانية ، (مثل العلوم التى تعصم من الخطأ سواء فى العمل أو العلم) .
- والرابعة : فى العلم المتعلق بالأعيان (مثل الرياضيات ، الهندسة ، الموسيقى ... إلخ) .
- والخامسة : فى الحكم العملية (مثل علم الأخلاق ، علم تدبير المنزل ..) .
- والسادسة : فى العلوم الشرعية (مثل الحديث والقرآن) .

والطرف الثاني : في العلوم المتعلقة بالتصفيه التي هي ثمره العلم بالعمل مثل العبادات والاعداد ... الخ .

وكما أشرنا فلقد كان المؤلف يسبق كل دوحه بمقدمه توضح مجال العلوم التي تشتمل عليها ، وتحليلا لكيفية تقسيمها بالصورة التي وردت بها ، كما كان يقسم كل دوحه إلى عدد من الشعب ، وكل شعبه إلى عدد من العلوم ، وكل علم إلى فروع . وكان عندما يتحدث عن علم من العلوم يذكر موضوعه وغرضه وفائدته ومجال بحثه وحدوده ، ثم يذكر أهم المؤلفات التي صنف فيها ، فيبدأ بالمؤلفات الأصلية ثم المختصرات والشروح ، وحينما يذكر الكتاب يذكر ترجمه لمؤلفه ، فهو يعتبر ببليوجرافية تشتمل على تراجم للمؤلفين وعلى شروح للكتب وأهميتها ومكانتها بين الكتب الأخرى في نفس الموضوع الذي تتناوله .. ويعتبر كتاب « مفتاح السعادة » من أهم الكتب التي تصور الحياة العقلية عند المسلمين فيما بعد الغزو المغولي للعالم الإسلامي^(٢) وحتى تاريخ إتمامه في عام ٩٤٨ هجرية .

ومن البليوجرافيات العامة الشاملة كذلك كتاب « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » الذي ألفه العالم التركي مصطفى بن عبدالله المشهور بحاجي خليفة (١) والملقب بكاتب جليبي . وقد تأثر حاجي خليفة في تأليف هذا الكتاب بالمصنفات التي سبقته مثل الفهرست لابن نديم ومفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ؛ فلقد استفاد منهما وأخذ عنهما وسار على منهجهما في تأليف

* ولد حاجي خليفة في استانبول عام ١٠١٧ هجرية / ١٦٠٩ ميلادية حيث نشأ وتلقى تعليمه فيها . وقد اشتهر منذ صغره بالقوى وميله للقراءة والاطلاع وحبه للكتب والتردد على المكتبات وكثرة اللقاء مع الكثير من المشايخ والكتاب من أهل العلم . ولقد لقب بالكتاب لاشتغاله بكتابة الدفاتر السلطانية في الجيش العثماني من ١٠٣٥ إلى ١٤٠٧ هجرية ، كما اشتهر « بالجليبي » (ومعناها الشخص عظيم القدر رفيع الشأن والنزلة) وكان هذا اللقب يطلق على العلماء والأفاضل . وكان حاجي خليفة — رغم كثرة مشاغله في عمله ككاتب بالجيش العثماني — يحرص على التردد على الوراقين وخزانات الكتب في استانبول وفي البلاد التي كان يسافر إليها مع الجيش العثماني سواء في الأناضول أو الشام أو العراق أو فارس وأيضا في بلاد الحجاز عندما قام بأداء فريضة الحج ... إذ كان يقضي معظم وقته في القراءة والاطلاع وفي شراء الكتب والمخطوطات النادرة لإقتنائها ؛ ومنذ عام ١٠٤٧ هجرية اعتزل الخدمة بالجيش العثماني ليفرغ للعلم والاطلاع .

كتابه الذى كرس جهده له على مدى عشرين عاما حيث جمع فيه أسماء الكتب والمخطوطات العربية وأسماء مؤلفيها وكذا الكتب المترجمة عن الفارسية والتركية ، فأورد في كتابه نحو ١٤٥٠ كتابا وما يقرب من ٩٥٠٠ من أسماء المؤلفين ، كما تحدث عن نحو ٣٠٠ علم وفن . وقد رتب حاجي خليفة ما جمعه من أسماء الكتب وفقا للحروف الهجائية بحسب عناوينها ، وكان يسجل إلى جانب العنوان اسم المؤلف وسنة وفاته ، وفي بعض الأحيان كان يعطى نبذة عن حياته . أما عن الكتاب نفسه فقد كان حاجي خليفة يكتب شيئا عن الموضوع الذى يتناوله كل كتاب وتاريخ الانتهاء من تأليفه وعدد مجلداته أو أوقافه ، وفي بعض الكتب كان يذكر سبب تأليفها وآراء العلماء والكتاب فيها ، وقد يضيف ما يجده من شرح أو تعليق أو ترجمات أو مختصرات مدونة على الكتاب . ولكشف الظنون سبق على غيره في استعمال الإحالات كوسيلة إرشادية تيسر للباحث الوصول إلى ما يريد . ونلاحظ أن حاجي خليفة كان حريصاً على ذكر أسماء العلوم في مواضعها باعتبار المضاف إليه ، فمثلا إذا كان الكتاب في علم الفقه فموضعه تحت باب الفاء وإذا كان في علم التفسير فموضعه تحت باء التاء وهكذا^(١٣) . لقد اهتم حاجي خليفة بنواحي عديدة ودقيقة تفيد المهتمين بكتب التراث وإن لم يذكر المكان الذى يوجد فيه الكتاب .

ويعتبر كتاب كشف الظنون من أضخم البليوجرافيات العربية وأشملها لما احتواه من كم هائل من أسماء الكتب والمؤلفات في مختلف العلوم والفنون المخطوطة باللغات العربية والتركية والفارسية ، والتي تمثل حقبة طويلة من التراث العربى والإسلامى تمتد إلى أكثر من ألف عام وتمكس الصورة الواقعية للحياة الفكرية عند العرب من قبل الإسلام وحتى القرن الحادى عشر الهجرى أى منتصف القرن السابع عشر الميلادى .

ويلاحظ أن حاجي خليفة — رغم اعتماده على ماسبقه من مصنفى الكتب — أمثال ابن النديم وطاش كبرى زاده إلا أن اهتمامه قد تركز على

وصف الكتب نفسها والحديث عن موضوعاتها بدرجة أكبر من سابقيه اللذين اختلطت البليوجرافيا بالتراجم في كتابيهما .

ونظراً لأهمية كتاب كشف الظنون بالنسبة للعلماء والباحثين والدارسين فلقد توجهت الأنظار إليه بالتعليق والتذييل له ، بل وبترجمته وطبعه وإعادة طبعه في أكثر من مكان وبأكثر من لغة . ومن أهم ذيلوه (١٠) كتاب « إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون على أساس الكتب والفنون » (١٤) الذي ألفه إسماعيل باشا البغدادي - المتوفى عام ١٩٢٠ - إذ سار على نهج حاجي خليفة وأضاف إليه . كما ألف البغدادي ذيلًا عن كتابي « كشف الظنون » و « إيضاح المكنون » هو « هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين » ، وقد اشتمل على أسماء المؤلفين في الكتابين مرتبة ترتيباً هجائياً بوضع الكنية أو اللقب في مطلع الاسم ثم اهتم بتقديم ترجمة مختصرة للمؤلف يليها ذكر مؤلفاته ، وقد طبع الكتاب في جزئين بكل منها كشاف بالأسماء التي ذكرها مرتبة ترتيباً هجائياً مشيراً إلى رقم الصفحة التي ضمنها ترجمة كل اسم (١٥).

وإذا ما انتقلنا إلى عصر ثقافي جديد من تاريخ البلدان العربية والإسلامية وهو عصر معرفتهم للطباعة في أواخر القرن الثامن عشر نرى الاهتمام الكبير بطبع المؤلفات والمخطوطات القيمة من كتب التراث العربي التي قام بتحقيقها نخبة من العلماء المدققين وأيضاً الكتب المترجمة إلى العربية . ولقد عرفت البليوجرافيا دورها في وسط هذا الحضم الهائل من المطبوعات التي كثرت وتزايدت مع تزايد حركة التأليف والترجمة والتحقيق .

* الدليل هو كتاب مؤلف أعجب بالكتاب الأصلي من حيث عهده أو منهجه ، فقام بإعادة كتابته بعد التعليق عليه أو الإضافة إليه ، وكشف الظنون ثمانية ذيل . وأول من ترجم كشف الظنون المشرق الألماني جوستاف فلوجل Gustave Flügel وقام بنشره عام ١٨٥٨ بمدينة ليزج بعد جهد مواصلة على مدى ٢٣ سنة . وقد طبع عدة مرات باللغة العربية منها طبعة بولاق بالقاهرة في ١٢٧٤ هجرية / ١٨٥٧ ميلادية . وطبعة الأستاذة فيما بين ١٩٤١ / ١٩٤٣ .

ومن أهم الببليوجرافيات العربية المعاصرة « معجم المطبوعات العربية والمعرية » تأليف يوسف اليان بن موسى مركيس^(١). وتشتمل هذه الببليوجرافية على المؤلفات المطبوعة باللغة العربية وأيضاً مترجم من اللغات الأخرى إلى العربية منذ دخول الطباعة إلى الشرق العربي في نهاية القرن الثامن عشر وحتى عام ١٩١٩ ؛ ثم أكمل هذا الكتاب بكتاب آخر بعنوان « جامع التصنيف الحديثة » وقد أصدره في جزئين أولهما يشتمل على مطبوعات الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٦ ، وثانيهما يشمل على مطبوعات عام ١٩٢٧ .

وكتاب معجم المطبوعات العربية والمعرية ليس أول الكتب التي اهتمت بحصر الإنتاج الفكرى العربى المطبوع — فلقد ذكر المؤلف نفسه في مقدمة أنه اطلع على كتاب « جامع التصنيف المصرية الحديثة » لعبدالله الأنصارى والذي يغطى الإنتاج الفكرى المطبوع في مصر لمدة عشر سنوات هي الفترة من عام ١٨٨٢ إلى ١٨٩٢ ميلادية ، كما أطلع على كتاب « اكفاء القنوع بما هو مطبوع » لادوارد البرت فينيديك وهو مرجع ببليوجرافى إهتم بحصر أهم الكتب العربية المطبوعة في مكتبات الشرق والغرب منذ نشأة الطباعة حتى أواخر القرن التاسع عشر^(٢) . إلا أن المؤلف قد نوه إلى مصادفه من مشقة وعقبات أثناء عملية قيد

* يتكون معجم المطبوعات العربية والمعرية من أحد عشر جزءاً في مجلدين .. وهو يشتمل على كل ما طبع باللغة العربية ، سواء كان تأليفاً أو ترجمة ، إلا أن مؤلفه قد إستبعد ذكر كتب الروايات والكتب النصرانية والمجلات والجرائد عدا بعض الروايات التي لها علاقة بالتاريخ أو الأدب العربى . ولقد ولد يوسف مركيس في دمشق عام ١٨٥٦ وتوفى عام ١٩٣٢ ؛ عمل بالبنك الحثاني نحو ٣٥ سنة ثم اضطر في تجارة الكتب ، ومن هواياته الاطلاع والقراءة والتأليف والترجمة وجمع النقود والآثار القديمة . وبعد مركيس من المظفين العرب القلائل في عصره ؛ فكان يتبع أخبار الكتب والتعرف عليها من خلال ماينتبه في مكتبته أو مكتبات غيره من العلماء المثمين بالكتب والمكتبات ، كما كان يعم بالاطلاع على الفكر والثقافة الأوروبية فأعجب بطريقة الأوروبيين في تنظيم الفهارس لمكتباتهم العامة وخاصة ؛ ومن ثم عكف يطالع ويتابع تلك الأعمال باهتمام شديد حتى انجبت نيته إلى عمل مشابه ، فكان يصدر فهرساً سنوياً لمكتبته مشتملاً على الكتب التي تحويها .

* نشر كتاب جامع التصنيف المصرية الحديثة عام ١٨٩٤ — أما كتاب القنوع بما هو مطبوع فلقد صححه محمد على البيلوى وأضاف إليه ، وقد طبع في مصر عام ١٣١٣ هجرية / ١٨٩٦ ميلادية بطبعة الهلال .

المؤلفات وضبط أسماء مؤلفيها أو مترجميها ، فذكر أنه كان يقوم بالإطلاع على الكتب للتأكد من أسمائها وأسماء مؤلفيها وما إحتوته من علم أو فن ، وللتعرف على الغرض الذي ألفت من أجله ، وخاصة تلك الكتب التي طبعت في إيران والهند والمغرب والتي تعد بالملكات ولم يكن لها جداول أو فهارس واضحة تدل عليها ؛ كما ذكر سركيس في مقدمته للمعجم أن عبدالله الأنصاري قد فاتته ذكر كتب كثيرة في الفترة التي يغطيها كتابه جامع التصانيف المصرية الحديثة ، وإن كتاب اكتفاء القنوع بما هو مطبوع فيه نقص وسقطات كثيرة .

وعلى أى حال فإن « معجم المطبوعات العربية والمعربة » ومكملة « جامع التصانيف الحديثة » يعد عملاً فريداً يمثل الجيوجرافيا العامة الحديثة ، التي لاغنى عنها للباحثين والدارسين — فهو مرجع هام وشامل لايقف عند موضوع معين ولا عند إقليم معين ، وهو يفيد الباحث في التأكد من صحة أسماء المؤلفين وعناوين الكتب العربية والمعربة المطبوعة في فترة زمنية تزيد عن مائة عام تنتهي في ١٩٢٧ .

أما عن منهج سركيس فمن الواضح اهتمامه بالكتب ووصفها أكثر من اهتمامه بالمؤلفين والترجمة لهم ، وهذا يدفعنا إلى القول بأن الرؤية الجيوجرافية الحقة كانت واضحة تماماً عند يوسف سركيس ، وأن كتابه يعد عملاً فريداً من نوعه من حيث المحتوى وبما اتصف به من تنظيم وترتيب ؛ فلقد أوضح سركيس في مقدمته الطريقة التي اتبعها في ترتيب مادته للتيسير على القراء في استخدام المعجم حتى يمكنهم الوصول إلى ما يريدون بسرعة ويسر .. فقد رتب المطبوعات ترتيباً هجائياً بحسب أسماء المؤلفين وبحسب أسماء شهرتهم (١٦) .

تلك نماذج من جهود بعض المهتمين بحصر الانتاج الفكري في العالم العربي والإسلامي منذ فجر الإسلام وحتى مطلع القرن العشرين ، وهي جهود تعكس وضوح الرؤية الجيوجرافية عند العرب والمسلمين منذ أمد بعيد .

الجيوجرافيا وتطورها في أوروبا خلال العصور الوسطى : Middle Ages :

أجمع المؤرخون على أن أوروبا قد عاشت في ظلام الجهل والتخلف والركود

الفكرى خلال العصور الوسطى ، منذ بدأ الإنحيار السياسى للامبراطورية الرومانية فى القرن الخامس الميلادى .. وتلك حقيقة نسيية إلى ما كان عليه الرومان ومن قبلهم الإغريق فى عصور سابقة من ازدهار فكرى وحضارى انطلقت إشعاعاته إلى أنحاء كثيرة من العالم القديم ، فأوجدت فيها فكراً جديداً وعلماء غزيراً ومعارف عديدة لم يكن لشعوب ذلك العالم القديم دراية بها ، ودلينا على ذلك ماسبق أن ذكرناه عن مكتبتى الاسكندرية فى مصر وبرجاموس فى بلاد الأناضول ، وهى أيضاً حقيقة نسيية إلى ماوصل إليه العرب فى العصور الوسطى من ازدهار فكرى وحضارى والذى سبق أن تحدثنا عن بعض جوانبه منذ القرن التاسع الميلادى أيضاً .

على أى حال فإن الحقيقة الثابتة هى أن أوروبا قد نكبت حضارياً بسبب المنافسات والصراعات المستمرة على السلطة ، مما ألهب نار الحروب الداخلية فى أرجاء الامبراطورية الرومانية الأمر الذى أدى إلى ضعفها وانقسامها وتعرضها للغزوات البربرية من كل مكان . ورغم تلك النكبة ظلت دور العبادة من كنائس وأديرة مسيحية تقتنى الكتب الدينية وكتب التراث ولاسيما فى الأدب والقانون والمنطق ؛ وكان فى كل دير منسخ Scriptorium كانت مهمته فى بادئ الأمر نسخ الكتب الدينية وعمل مختصرات لها ، ثم أخذ نشاط تلك الأديرة يتزايد فلم يقتصر اهتمامها على الكتب الدينية المتعلقة بالدين المسيحى وتعاليمه ، وإنما صارت تهتم أيضاً بكتب التراث الإغريقى والرومانى^(١٧) .

وقد قدم « الفرد هيسيل » وهو ألمانى الهوية فى كتابه تاريخ المكتبات شرحاً مستفيذاً عن المكتبات الملحقة بالكنائس والأديرة فى أوروبا من حيث مقتنياتها وجهود القائمين عليها فى مجال إدارتها وتصنيف كتبها وإعداد القوائم لها ؛ وقد ذكر أنه قد وجد بكل دير أو كنيسة مكتبة خاصة اهم المشرفون عليها بإعداد قوائم بمحتوياتها ، وكانت كتب التوراة والإنجيل أساس مجموعة المكتبة ثم أضيف إليها مؤلفات الطقوس الكنسية وشروح الكتاب المقدس ؛ وحين اتسع نشاط المدافعين عن المسيحية امتلأت تلك المكتبات بمؤلفات رجال اللاهوت ومعارضهم من العلمانيين ، كما زخرت بالكتب التى تتناول فروع المعرفة الدنيوية من أدب ومنطق ونحو .

ومن الذين اهتموا بعمليات الحصر وإعداد القوائم في أوروبا خلال العصور الوسطى العالم الكبير فوتيوس Photius (توفي عام ٨٩٨ ميلادية) ، وهو الذى قام بجمع مابقى من محتويات مكتبة بيزنطة (٥) ، ثم حلل في قائمته البليوجرافية Myrobiblion ٢٨٠ مؤلفا تحليلا نقديا وألحق بها تراجم مختصرة لمؤلفيها .

وكانت مكتبة دير بوبيو Bobio في شمال ايطاليا زاخرة بمجموعات كبيرة من المخطوطات والكتب والكنيسة والدينية ، وتشير لائحة الدير والتي ترجع إلى عام ٨٣٥ ميلادية إلى وظيفة أمين المكتبة بأنه مسئول عن جميع الكتب وعن المطالعة والنسخ ، وأن أقدم فهرس لتلك المكتبة يرجع إلى القرن العاشر أو الحادى عشر الميلادى ، وهو يشير إلى أن محتوياتها قد بلغت ٦٥٠ مجلداً (١٨) .

لقد كانت فهرس المكتبات الملحقه بالأديرة الكبرى بمثابة قوائم للكتب والمخطوطات التي بها . وكانت مجموعات الكتب في تلك الفهارس متشابهة إلى حد كبير مما يؤكد انتشار ظاهرة النسخ والتوزيع للكتب المترجمة عن المخطوطات وكتب التراث القديمة . كمايلاحظ أن هناك تشابها في تصنيف محتويات تلك المكتبات ، فهي مرتبة وفقا للتقسيم الموضوعى حيث نجد أولا الكتابات المقدسة التي كتبها رجال الدين من آباء الكنيسة وقسمها مرتبة حسب أسماء مؤلفيها ، ثم يلي ذلك بقية الكتابات الدينية التي تفتقد معرفة أسماء مؤلفيها ، ومن بعدها نجد الكتابات الدنيوية من أدب ونحو ومنطق وفلسفة ... الخ ، وهي مقسمة أيضا إلى مجموعات موضوعية محددة . لقد كان من واجبات القائم على شئون المكتبة تصنيف الكتب وجردها ، وكانت قوائم الجرد تشبه إلى حد ما قوائم الرفوف المعروفة في وقتنا الحالى Shelf lists .

ومن الطبيعى أن تتفاوت تلك القوائم (الفهارس) تفاوتا كبيرا فيما بينها من حيث التنوع والدقة واكتمال البيانات بها ، كذلك لم يكن ترتيب الكتب يسير وفق نظام موحد ، وإن كان في أغلب الأحيان يسير على نظام التسلسل (١٩) .

* كان الامبراطور قسطنطين (٣٠٦ - ٣٣٧ م) قد بنى مكتبة بيزنطية وألحقها بالأكاديمية المسيحية في عاصمة الإمبراطورية حيث تعرضت للحريق والتخريب في عام ٤٧٦ / ٤٧٧ م . على اثر هجمات واغارات القوط البربرية .

ويذكر سفند دال أن فكرة الفهرس العام (الموحد) قد ظهرت في تلك الحقبة الأخيرة من العصور الوسطى لدى رهبان الفرنسيسكان ، إذ تلقى مائة وستون ديرا إنجليزيا في نهاية القرن الرابع عشر الميلادي دعوة تطلب إليهم الإفادة عن قائمة كتبهم ، وقد أمكن عن طريق استجاباتهم لتلك الدعوة إنشاء سجل عام بالكتب في إنجلترا Registrum librorum Anglia ، وهذا السجل موجود حالياً بمكتبة بودليان Bodleian باكسفورد ، ويعتبر هذا السجل أقدم محاولة أوربية معروفة لإنشاء فهرس عام بمقتنيات عدد من المكتبات ، ولقد احتوى هذا السجل على بيانات خاصة بتحديد مكان كل كتاب (٢٠) .

ولم يقتصر الاهتمام بالكتب والمكتبات على الكنائس والأديرة والجامعات التي تزايدت أعدادها في أوروبا منذ القرن الرابع عشر الميلادي ، وإنما كان الاهتمام نابعا أيضاً من الرغبة الأكيدة لدى الكثير من الأوربيين في الوقوف على ما في كتب التراث القديم من علم وفكر ومعرفة .. لذلك نجد بعضاً من علمائهم ودارسهم يرحلون إلى بلاد الأندلس (٥) حيث يكرسون جهودهم لتعلم اللغة العربية والقيام بترجمة ما بنجزاتها (مكتباتها) من كتب نادرة في مجالات المعرفة المختلفة والتي كان معظمها ملون باللغة العربية وأيضاً باللغات القديمة الاغريقية واللاتينية .

وفي هذا الصدد نذكر — وعلى سبيل المثال — جهود ريموند أسقف كليكله (١١٢٦ — ١١٥١ م) . الذي أسس مدرسة للترجمة قامت بانتقاء أهم المؤلفات العربية واليونانية المعربة وترجمتها إلى اللغة اللاتينية ... وهناك الكثير من أفراد طائفتي الفرنسيسكان والدومنيكان قد قاموا بنشاط واضح في مجال الترجمة والتأليف ونسخ المخطوطات الفريدة . وهكذا حظيت المكتبات في أوروبا بغروة هائلة من الكتب ، وصار إعداد القوائم لمقتنيات تلك المكتبات أمراً ضرورياً منذ القرن الثالث عشر الميلادي (٢١) . غير أن إعداد تلك القوائم قد سار بغير تقنين أو مبادئ ثابتة تركز عليها ، وبديهيها لم يكن هناك قواعد

* كانت المكتبات في البلاد العربية والإسلامية — ومنها الأندلس — زاخرة بكتب التراث القديم . ومن المعروف أن العرب المسلمين قد حافظوا على تراث غيرهم من الشعوب في البلاد التي دخلوها في فترة نشر الإسلام ، بل ولقد اقبلوا على دراسة مؤلفات تلك الشعوب وترجمتها إلى اللغة العربية .

معدة للوصف الجغرافي كذلك التي نعرضها في الوقت الحاضر والتي بدأت تظهر منذ بداية القرن التاسع عشر ثم تطورت وتبلورت في القرن العشرين .

البيولوجرافيا وعصر الطباعة : Printing Age

منذ نهاية القرن الرابع عشر وبداية الخامس عشر الميلادي بدأ يشرق على أوروبا عصر جديد ، اصطلاح المؤرخون على تسميته بعصر النهضة Renaissance . ومن أهم مظاهر ذلك العصر تلك الثورة الفكرية التي سارت جنباً إلى جنب مع حركة الإصلاح الديني في أوروبا ؛ ومن البديهي أن يكون لتلك الأحداث آثارها على الإنتاج الفكري ليس من حيث المضمون أو المحتوى فقط . وإنما من حيث نشره وترويجه أيضاً ، وهو الجانب الذي يعنينا في تلك الدراسة .

فلقد زاد معدل الإنتاج الفكري ونشره خلال عصر النهضة زيادة هائلة ، وقد شمل فروع المعرفة المختلفة ، وقد ساعد على اتساع مجال نشر وتوزيع ذلك الإنتاج الفكري ثلاثة عوامل رئيسية هي :

العامل الأول : تعطش جمهور كبير من الناس في أنحاء أوروبا إلى المعرفة ، فكانت المطالبة بالكتاب كسلعة يمكن الحصول عليها بيسر وسهولة .

العامل الثاني : انتشار صناعة الورق واستخدامه في الكتابة في مختلف أنحاء أوروبا . فقد عرفته صقلية وإيطاليا منذ القرن الثالث عشر الميلادي من خلال علاقاتهما السياسية والتجارية بمصر والشام . ثم عرفته ألمانيا واشتهرت بصناعته في القرن الرابع عشر ، ومنها شاع استخدام في الكتابة في مختلف أنحاء أوروبا .

العامل الثالث : اختراع الطباعة الآلية ، التي كان لها الفضل في طبع المؤلفات والكتب بأعداد كبيرة في زمن قليل لنشرها وتوزيعها في أنحاء أوروبا ..

* تأثرت معظم دول أوروبا بآثار « الثورة الفكرية » التي بدأت بدراسة كتب المعرفة والعلوم الإنسانية القديمة ، ثم بكتابات وآراء ونظريات بعض المفكرين والفلاسفة ولاسيما في فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا عن الدين والكنيسة والدولة والمجتمع والحكومة والحرية ... الخ . وقد راجت تلك الآراء والنظريات والكتابات حيث وجدت اقبالا شديدا من كافة شعوب أوروبا في ذلك الوقت من عصر النهضة والتنوير . وقد وصفت ذلك التيار الفكري « بالثورة » لا أحده من متغيرات في حياة المجتمع وتفكيره وثقافته .

وكان جوهان جوتنبرج Johann Gutenberg وهو ألماني الجنسية قد بدأ هذا الاختراع في عام ١٤٣٦ واستكماله في عام ١٤٤٩ ميلادية حيث استخدمه في طباعة كتابه المشهور « التوراه ذات الإثنين وأربعين سطراً » والذي نشره في عام ١٤٥٦ بمدينة ماجونسيا في جزئين كبيرين يشتملان على أكثر من ألف ومائتي صفحة (٢٢) . ومنذ ذلك التاريخ شاع استخدام الطباعة في أنحاء أوروبا بل وفي العالم كله .

و كنتيجة لاختراع الطباعة وتزايد أعداد النسخ المطبوعة (٥) من المؤلفات والمترجمات في مختلف فروع المعرفة راجت تجارة الكتب في أنحاء أوروبا من ناحية وزاد رصيد المكتبات من تلك المطبوعات من ناحية أخرى . وبديها كانت ألمانيا أسبق من غيرها في تلك المجالات ، حيث قامت في كثير من مدنها أسواق رائجة لتجارة الكتب من أهمها فرانكفورت وليبزج وبال ؛ وكانت فرانكفورت بفضل موقعها الجغرافي أهم الأسواق الأوربية لتجارة الكتب ، إذ اعتاد تجار الكتب — ناشرون ووسطاء من مختلف أنحاء أوروبا — الاجتماع بها مرتين كل عام خلال فصلي الربيع والخريف ؛ وكان ينافسها في هذا المجال سرق ليبيرج .. وماتود الإشارة إليه في هذه الدراسة هو ظاهرة إهتمام تجار الكتب في تلك الأسواق بإعداد وطبع قوائم بالكتب التي كانت لديهم ، وترجع أول قائمة كتب مطبوعة إلى عام ١٥٦٤ ميلادية ، حيث توالى بعد ذلك إصدار القوائم الدورية نصف السنوية (٢٣) والتي تمثل في معظمها حصراً كاملاً للآداب الأوربية .

ملاح الفكر البيولوجرافي في عصر النهضة Renaissance :

زاد الإهتمام بالكتب والمكتبات في أوروبا مع زيادة تفاعل الشعوب مع ثمار الحركة الفكرية ؛ ومن ثم أصبح تنظيم المكتبات وتصنيف الكتب فيها وتيسير الخدمات للمستفيدين منها أمراً ضرورياً وحيوياً .. وكان من الطبيعي أن تشغل عمليات إعداد القوائم جهد وفكر المهتمين بالكتب والمكتبات .. والواقع أن

* كان عدد النسخ المطبوعة التي تم سحبها من أى كتاب في أول الأمر يتراوح ما بين مائة ومائتي نسخة ، وكان هذا العدد يزيد إلى أكثر من ذلك بالنسبة للكتب الرائجة حتى وصل العدد بالنسبة لبعضها إلى ألف نسخة .

كثيراً من الجهود الفردية في مجال إعداد قوائم الكتب قد برزت منذ منتصف القرن الخامس عشر الميلادي ؛ ثم كثرت وتنوعت خلال عصر النهضة وما بعده من عصور ، وهي جهود لها قيمتها الجيوجرافية .

ومن أهم تلك القوائم قائمة البابا نيقولا الخامس Nicholas V. — وهو بابا الفاتيكان من ١٤٤٧ إلى ١٤٥٥ ميلادية ، ويعتبر المؤسس الحقيقي للمكتبة البابوية الجديدة في روما بعد أن تعرضت للعبث والخراب في فترة النزاع والانقسام الديني الذي شاع في أوروبا ، وكان قبل اعتلائه عرش البابوية قسيساً .. واسمه الحقيقي توماس دي سارزانا Tomas de Sarzana — شغوا بجمع الكتب وقراءتها ولاسيما الاغريقية ، ومن ثم اكتسب شهرة كبيرة في معرفة الكتب وخبرة واسعة في شؤون المكتبات ؛ لذلك عهد إليه كاسيمو المديتشى (*) Casimo de Medicis إعداد قائمة أو فهرس بالمخطوطات والمؤلفات والكتب التي يمكن الاستعانة بها في اختيار وشراء مقتنيات المكتبة المرقسية Biblioteca Marciana التي أنشأها علم ١٤٤١ م . لتكون ملحقة بدير سان مارك في فلورنسا . ولقد كانت تلك القائمة فهرساً نموذجياً يحتوى على جميع الكتب التي يجب على المكتبات إقتنائها في ذلك الوقت . وتتكون القائمة من أربعة أقسام ؛ الأول منها يبدأ بالكتاب المقدس ثم مؤلفات آباء الكنيسة ، والقسم الثاني يشتمل على كتب الفلسفة ومؤلفات الفلاسفة ويأتى أرسطو في مقدمتهم ، أما القسم الثالث فيضم كتب العلوم الإنسانية ويحتل الشعراء القدامى المكان الرئيسي فيه ، أما القسم الرابع فيشتمل على كتب الشريعة والقانون . ولقد تكرر طبع هذا الفهرس لإتساع انتشاره في أنحاء أوروبا بعد أن تولى توماس دي سارزانا عرش البابوية متوجاً باسم نيقولا الخامس (٢٤) .

ويعتبر النصف الثاني من القرن الخامس عشر ، أى بعد نصف قرن من اختراع الطباعة هو البداية الحقيقية لإنتشار البليوجرافيا ، فلقد تزايد الانتاج الفكرى بشكل كبير وبالتالي ظهرت حاجة الدارسين لأدوات بليوجرافية

* كان كاسيمو من أسرة المديتشى العريقة بفلورنسا ، وكان معروفاً بتحمسه لجمع الكتب والمخطوطات وإنشاء المكتبات باعتبارها أدوات نشر الفكر والثقافة وإحياء التراث .

تعرفهم بالمؤلفين ومطبوعاتهم ، فمنذ أواخر القرن الخامس عشر بدأت تظهر البليوجرافيات المطبوعة في شكل معاجم عالمية International dictionaries عن المؤلفين الذين كتبوا في مختلف مجالات المعرفة البشرية ، وكانت أسماءهم ترتب ترتيباً زمنياً وفقاً لتاريخ الميلاد والوفاة لكل منهم ، كما كان يدرج تحت اسم كل مؤلف الكتب التي ألفها مرتبة هجائياً بحسب عناوينها .

وقبل منتصف القرن السادس عشر نشر كونراد جسنر (٩) Conrad Gesner بليوجرافية شاملة وضحمة في جزئين ؛ الأول نشر عام ١٥٤٥ تحت عنوان «Bibliotheca Universalis Sive Catalogus Dmnum Scriptorum» وقد رتب في هذا الجزء أسماء المؤلفين الذين كتبوا باليونانية واللاتينية والعبرية ترتيباً هجائياً ، مسجلاً لكل منهم تاريخ ميلاده ووفاته وعناوين مؤلفاته والآراء المختلفة المتعلقة بها . والثاني نشر عام ١٤٥٨ تحت عنوان «Pandectae Sive Partitiones Universales» . وقد اشتمل هذا الجزء على نفس عناوين مؤلفات الجزء الأول بالإضافة إلى عدد قليل آخر من العناوين وقد رتبها ترتيباً منطقياً . وتعتبر بليوجرافية جسنر هذه نموذجاً فريداً ومتميزاً لقائمة بأسماء المؤلفين وأعمالهم . وقد سهل استخدام هذا العمل البليوجرافي الضخم وساعد على انتشاره صدور أربع طبعات مختصرة ظهرت في سنوات ١٥٥١ ، ١٥٥٥ ، ١٥٧٩ ، ١٥٨٣ . وقد نشرت تحت عنوان «Epitome Bibliotheca Universalis» .

ولم يتبع خلفاء جسنر نفس الأسلوب والطريقة التي اتبعها في إعداد بليوجرافيته إذ لم يهتموا بوصف الطبعات المختلفة للأعمال المدرجة ، ولكنهم ذكروا فقط أسماء المؤلفين وعناوين كتبهم ، فالمعلومات البليوجرافية التي تضمنتها البليوجرافيات التي أعدها كانت تجيب على سؤالين هما : ماهي الكتب التي ألفها مؤلف معين ؟ وماذا ألف من كتب في موضوع معين ؟ أما جسنر فقد كان أشمل في وصفه البليوجرافي للأعمال المدرجة حيث كان يحدد — عندما يكون متأكداً من ذلك — أين ؟ ومتى ؟ وبواسطة من قد نشر العمل المدرج ؟ بالإضافة إلى بيان عدد صفحاته وحجمه . وبذلك قدم جسنر

* طبيب وعالم متخصص في العلوم الطبيعية .

من عناصر الوصف البليوجرافي ما يعتبر ضرورياً في عصرنا الحاضر^(٢٥) . ورغم أن جسنر لم يكن أول البليوجرافيين إلا أن إسهاماته في ظهور فكرة البليوجرافيا العالمية الحديثة وأيضاً منهجه في التصنيف قد جعلته يستحق لقب « أبو البليوجرافيا The father of billiography » وظلت فكرته عن العالمية^(٢٦) باقية كنموذج يحتذى به حتى الوقت الحاضر .

ولقد ظهر منذ بداية عصر النهضة ميل أو اتجاه خاص لدى البعض نحو حصر الكتب والمؤلفات التي تتناول علماً أو تخصصاً معيناً ؛ ثم قوى هذا الاتجاه حتى أصبح فرعاً من فروع الدراسات الإنسانية ، إذ تزايد عدد المشتغلين فيه ومعظمهم من العلماء والمتخصصين في مختلف العلوم والمعارف . وهكذا بدأت تظهر في أوروبا منذ ذلك الوقت قوائم الكتب المتخصصة . ويعتبر كتاب « الكتاب الكنسين » Liber de Scriptoribus ecclesiasticis الذي نشره جوهان تريتهيم Johanne Tritheim بمدينة بال في عام ١٤٩٤ ميلادية نموذجاً من تلك القوائم المتخصصة ؛ ففيه تراجم لحياة ألف من الكتاب الكنسين ومؤلفاتهم في ترتيب وتسلسل زمني ، كما ذيله بقائمة (كشاف) تشتمل على أسماء هؤلاء الكتاب ومؤلفاتهم . ومن القوائم المتخصصة كذلك كتاب « أمراض الجسم » لسمفوريان شاميين الذي لم يكن طبيباً فحسب بل كان فيلسوفاً أديباً شاعراً لاهوتياً عالماً في الفلك وعلوم أخرى متنوعة ... فقد نشر كتابه في عام ١٥٠٦ ميلادية ، حيث اشتمل البحث الأول فيه على دراسة في خمسة أقسام عمن كتبوا في الطب أو مارسوه مستخدماً الترتيب الزمني أو التسلسل التاريخي في ذكر أسمائهم حيث أعطى لمحات موجزة عن حياتهم ومؤلفاتهم الرئيسية . ومن القوائم المتخصصة أيضاً قائمة جيوفاني نيفزانو

* اشتملت بليوجرافية جسنر على حوالي ١٥٠٠٠ كتاب لما يقرب من ٣٠٠٠ مؤلف ، أي ما يمثل ربع أو خمس الإنتاج الفكري المطبوع في أوروبا عام ١٥٥٥ . والواقع أن بليوجرافية جسنر ليست عالية بالمعنى الدقيق حيث انحصرت على الكتب التي كتبت باللغات اللاتينية واليونانية والعبرية ، أما ما يفتى عليها صفة العالمية والشمول فهو اشتغالها على كتب صوعة الموضوعات والمعارف والمصادر ؛ كما أن أهميتها تأتي من ضخامتها بالنسبة إلى العصر الذي أعدت فيه ، خصوصاً إذا ما وضعنا في الاعتبار صعوبة حصر تلك الكتب من كل مكان في أنحاء أوروبا .

القانونية والتي نشرت لأول مرة في ليون عام ١٥٢٢ م . فهي تشتمل على بضعة آلاف من المؤلفات القانونية المرتبة بطريقة منظمة وبشكل مختصر ، وتعد تلك القائمة أقدم فهرس متخصص من مؤلفات الأحكام القضائية . كذلك نجد جوهان جاكوب فرى — وكان أستاذاً للفلسفة واللاهوت في زيورخ — فقد نشر كتابا في عام ١٩٥٢ بعنوان « المكتبة الفلسفية » ، وفيه يذكر كتابات ومؤلفات الفلاسفة منذ القرن الثالث قبل ميلاد المسيح وحتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي ، حيث رتب أسماء الفلاسفة وفقا للترتيب الزمني أو التسلسل التاريخي ، كما خصص في الكتاب قسما ثانيا عن آباء الكنيسة ومؤلفاتهم حتى عام ١١٤٠ ميلادية ، ويعد هذا الكتاب بمثابة أول فهرس أورى متخصص للمؤلفات الفلسفية^(٢٦) .

والى جانب القوائم أو الفهارس المتخصصة كانت هناك نزعة إقليمية لدى البعض دفعتهم إلى اعداد مانسميه حاليا بالبيولوجرافيات القومية أو القوائم الوطنية ، وهي التي تشتمل على كتب التراث الفكرى لشعب ما ، وأيضا ماينشره المفكرون من أبنائه في مجالات العلم والمعرفة . ونلاحظ أن تلك البيولوجرافيات الوطنية قد اشتملت على دراسة لحياة البارزين من أبناء الأمة في مختلف العلوم والمعارف مع سرد لجهودهم وتسجيل لمؤلفاتهم . ويعتبر كتاب « مشاهير الكتاب الإنجليز » الذى نشره جون بال في عام ١٥٤٨ ميلادية ثم كرر طبعه في عام ١٥٤٩ مثالا لهذا النوع من القوائم أو البيولوجرافيات ، ففيه صنف الكتاب الإنجليز وفق الترتيب الزمني أو التسلسل التاريخي مع دليل بأسمائهم في مقدمة الكتاب . وهناك أيضا « كاتالوج الكتب الانجليزية المطبوعة » الذى نشره أندريه مونسيل عام ١٥٩٥ ميلادية . أما « كاتالوج مشاهير الكتاب الجرمانيين » والذى ألفه « كونارى لوس » وشهرته كاليدوس فقد نشر في عام ١٥٨٢ ميلادية ، وفيه تناول المؤلف بالدراسة مائة من الكتاب الألمان والبلجيكيين مع ألف كتاب من مؤلفاتهم . وفي فرنسا نشر كتابان يحملان عنوانا واحدا هو « المكتبة الفرنسية » إذ قام بنشر الأول فرنسوا ديلا كروا دى مين في باريس عام ١٥٨٤ ؛ والثاني قام بنشره انطوان دى فردين في ليون عام ١٥٨٥ ؛ وفي كلا الكتابين كان ترتيب الأسماء يتم أبجديا . أما

بالنسبة للكتالوجات المطبوعة والتي كانت تصدر في فرانكفورت منذ عام ١٥٦٤ ، وفي ليزج منذ عام ١٥٩٤ بمناسبة معارض الكتب التي كانت تقام في أسواق ألمانيا فهي تعد أيضا بمثابة بيلوجرافيات وطنية حيث يطغى فيها الإنتاج المطبوع في ألمانيا بصفة خاصة (٢٧) .

إن إعداد القوائم البيلوجرافية التي كانت تصدر منذ بداية عصر النهضة في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر الميلادي كان يتزايد بمرور الزمن ، وكان الجديد منها يتميز عن القديم إما باضافة جديدة للمؤلفات الحديثة أو القديمة التي لم تذكر في قوائم السابقين ، وأما بسرد بيانات أكثر وأشمل وأدق عن المؤلفين ومؤلفاتهم ، وأما أيضا باستباط أسلوب أو منهج جديد في إخراج القائمة بشكل يساعد الباحث في الوصول إلى ما يريد بسهولة وبسرعة .

البيلوجرافيا في عصر التنوير : Enlightenment

على مدى قرنين من الزمان — السابع عشر والثامن عشر الميلاديين — ظهر اهتمام زائد بالمكتبات في عصر التنوير . وتعد مكتبة بودلي Bodleian Library من المكتبات الهامة والمتميزة بمقتنياتها ونظامها من ناحية ، كما يرتبط تاريخها بأسماء شخصيات هامة لعبت دورا بارزا بالنسبة للفكر البيلوجرافي من ناحية أخرى . ولقد استمدت تلك المكتبة اسمها من اسم السير توماس بودلي Thomas Bodley الذي أعاد إليها حيويتها بعد تدميرها إبان حركة الإصلاح الديني التي سادت أنحاء أوروبا ، فقد زودها بأحدث الكتب المنشورة ليس في إنجلترا فحسب وإنما في مختلف دول أوروبا أيضا . وينسب إليه أنه حث شركة الوراقة في لندن Statianer's Company على تقديم نسخ مجانية إلى مكتبة الجامعة من كل كتاب تقوم بنشره . ولقد صدر أول فهرس مطبوع للمكتبة في عام ١٦٠٥ ثم صدر فهرس آخر في عام ١٦٢٠ وذلك بعد أن زادت أعداد الكتب بالمكتبة زيادة هائلة (٢٨) . وهناك مكتبات كثيرة أخرى ازدهرت بفضل جهود المهتمين بها منذ بداية القرن السابع عشر في مختلف أنحاء أوروبا ، وكان من أبرز هؤلاء أثرا وأعظمهم فكرا « غبريال نوديه » و « جوتفريد ويلهلم ليبير » .

لقد كان غبريال نوديه Gabriel Noudé (١٦٠٠ — ١٦٥٣) وهو فرنسي المولطن مولعا بحب الكتب ، كما كان مؤلفاً ومكتيباً موهوباً ، ومن أهم أعماله أنه قام بعمل قوائم بما تحويه جميع متاجر الكتب الأوربية بحماسة ودقة عظيمة ، ونشر في عام ١٦٢٧ كتابا عن المكتبات وتنظيمها بعنوان « نصائح لإنشاء مكتبة » Avis Pour dresser une bibliothèque وكان ذلك العمل بمثابة محاولة جادة لوضع اتجاه منظم يسير فيه علم البليوجرافيا ، إذ يعتبر دليل يشتمل على مجموعة من القواعد الهامة التي يسترشد بها المكتبيون في الاختيار والتنظيم واستخدام المواد المكتبية ، ولقد استرشد غبريال نوديه في كتابه نصائح بنماذج متميزة من المكتبات التي كانت قائمة فعلا في ذلك الوقت ، ومنها مكتبة بودلي التي سبق الحديث عنها — ونظراً لأهمية هذا الكتاب فقد أعيد طبعه عدة مرات وترجم إلى اللاتينية والانجليزية . ولغبريال نوديه كتاب آخر بعنوان « البليوجرافيا السياسية » نشره باللغة اللاتينية في مدينة البندقية عام ١٦٣٣ ، ولقد تضمن هذا الكتاب دراسة مؤلفات الفلاسفة والمؤرخين الذين كتبوا في السياسة .

وفي هذه البليوجرافية لم يضع نوديه Noudé قائمة بعنوان المؤلفات ولكنه بدأ بليوجرافيته بمقدمة ذكر فيها الموضوعات التي ينبغي أن يعرفها دارس النظرية السياسية « Political theory » ، ثم أدرج أسماء المؤلفين الذين تعتبر مؤلفاتهم هامة في المجالات السياسية المختلفة ، كما رتب مواد البليوجرافية ترتيباً تاريخياً عندما كان يسمح عرض الموضوع بذلك ، بمعنى أنه كان يذكر المؤلفين البارزين من خلال عرضه لتاريخ المجال الذي كتبوا فيه ، وغالبا ما كان يضيف بعض الملاحظات النقدية للمؤلفين .. كل هذا كان نوديه يعرضه في نص مستمر ، لذلك تعتبر بليوجرافية نوديه (١) بمثابة استعراض نقدي للإنتاج الفكري في مجال معين . ولأهمية هذا الكتاب فقد أعيد طبعه أكثر من مرة كما

* أعد نوديه بليوجرافية تحت عنوان : Bibliographia politica; in que plerique omnes ad civilem prouentionem Scriptores que recensentur, que diuindicantur (Description of political books where most of the authors on statecraft are listed and evaluated. وصف للكاتب السياسية الذي أفرج

وفيه فيه معظم المؤلفين في مجال فن إدارة شئون الدولة .

ترجم إلى الفرنسية عام ١٦٤٢ . وينسب إلى نوديه أن أول من استخدم لفظ بيولوجرافيا بدلا من بيبليوتيكاف في فرنسا على صفحات هذا الكتاب .

وفي علم ١٦٦٥ صدرت مجلة العلماء Journal de Savants في فرنسا التي كانت تهدف إلى نشر المعرفة البشرية وتقديمها ، وذلك من خلال إطلاع القراء والباحثين على كل ما يصدر من كتب ومؤلفات الغير .. فاهتمت بتقديم ملخصات للمطبوعات العلمية الجديدة ، فكانت بمثابة المصباح الذي يضيء الطريق للعلماء والباحثين في أى مكان لاختيار الكتب التي تهتمهم أو تفيدهم من بين هذا الخضم الهائل من المؤلفات التي تنشر يوميا . لقد كانت تلك المجلة تمثل بيولوجرافية قومية أو محلية عندما كانت تصدر بصورة غير شارحة Unannotated وعلى فترات طويلة .

ولقد توالى بعد ذلك نشر المجلات العلمية المماثلة في مدن أوربية أخرى ففي لندن ظهرت مجلة البحوث الفلسفية (١٦٦٦) Philosophical Transaction . وفي ليزج بألمانيا صدرت مجلة أعمال العلماء (١٦٨٢) Acta cruditorum^(٣١) .

وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر كان كورنيليس فان بيجم Cornelis Van Beughem — وهو هولندي الجنسية وأحد متعهدي الكتب وبيولوجرافيا مثقفا — أول من استخدم المصطلح بيولوجرافيا Bibliographia في وطنه كعنوان وبنفس المعنى الذي استخدمه الباريسيون . لقد تعلم بيجم تجارة الكتب من جان جانسون فان وسبيرج Jan Jansson Van Waesburghe بإمستردام ، وقد أطلع على كل المصادر البيولوجرافية ومنها مجلة العلماء Journal des Savants التي أعاد نشرها وسبيرج . لقد اهتم بيجم بمحصر كل المطبوعات العلمية التي ظهرت من منتصف القرن السابع عشر في جميع مجالات المعرفة ومن جميع الدول ثم تسجيلها مصنفة بحسب اللغة التي نشرت بها ، ثم إصدار ملاحق لكل ما يصدر من المطبوعات الجديدة ، ومن ثم رأى أهمية إصدار بيولوجرافية دورية موضوعية . وكانت أول قوائم الأساسية بعنوان :

Hatest Bibliography of law and Palitical Science to be continued indefinitely; or First Survey of a Catalog of books on the Administration

of Justice, Canon and Civil law, Politico legal Subjects, as well as Political Science, as many as have been printed as new or revised through out the whole of Europe in every language.. during this present half- Century, that is, from the year of the Restoration of Salvation 1651.

« أحدث بيلوجرافية سوف يستمر صدورها إلى مالا نهاية في القانون والعلوم السياسية ، أو أول عرض لفهرس كتب في إدارة القضاء ، الشريعة ، والقانون المدني ، وموضوعات القانون السياسي وأيضاً علم السياسة وكل جديد طبع أو روجع بكل اللغات في جميع أنحاء أوروبا خلال النصف الحالى من هذا القرن أى منذ إحياء التراث الكلاسيكى القديم عام ١٦٥١ . ولقد اتبع ييجم هذه القائمة بثلاثة قوائم أخرى هى :

(1) Latest Bibliography of Medicine and the Physical Sciences

« أحدث بيلوجرافية في الطب والعلوم الطبيعية » عام ١٦٨١ .

(2) Latest Bibliography of History, Chronology and Geography

« أحدث بيلوجرافية في التاريخ والتقسيم الزمنى والجغرافيا » عام ١٦٨٥ .

(3) Latest Bibliography of Mathematics and Skills.

« أحدث بيلوجرافية في الرياضيات والمهارات » عام ١٦٨٨ .

ومنذ بداية عام ١٦٨٣ تبنى ييجم Beughem مشروعاً آخر حيث نشر مجلداً متميزاً بعنوان علماء فرنسا La France Savants وقد أدرج فيه ماسبق نشره من أعمال في مجلة العلماء Journal des Savants في الفترة ما بين ١٦٦٥ إلى ١٦٨١ سواء كانت محلية أو أجنبية . وقد رتب ييجم في هذه الأعمال وفق ثلاث طرق هى :

١ - الترتيب الزمنى بحسب سنة النشر .

٢ - الترتيب الهجائى : بحسب أسماء المؤلفين .

٣ - الترتيب المنهجي : في ثلاث أقسام ، وتحت رؤوس الموضوعات

التالية :

- (أ) اللاهوت المقدس Sacred Theology وفقه اللغة Philology .
- (ب) القانون والعلوم السياسية .
- (جـ) الطب والعلوم الرياضية Physical Science .
- (د) العلوم الفلسفية .
- (هـ) التاريخ والتأريخ والجغرافيا .
- (و) فقه اللغة المحدث Secular Philology .

وبجانب البليوجرافية الدورية الموضوعية التي أصدرها يجزم فقد واصل جهوده في إخراج قوائم من دوريات أخرى مختلفة ؛ فمنذ عام ١٦٨٩ وحتى عام ١٧١٠ نشر خمس مجلدات أدرج فيها وفق الترتيب الهجائي تلك الأعمال التي وردت في تلك الدوريات ، مع ذكر الاشارات البليوجرافية لمراجع هذه الأعمال . والواقع أن تلك المجلدات تعتبر بمثابة كشافات عامة للدوريات المستخدمة ، وبليوجرافيات ممتازة للمنشورات العلمية مع احالات إلى المراجعات في تلك الدوريات (٣٢) .

القرن ١٩ وطابع جديد للبليوجرافيا :

لقد شهد عصر التنوير رواجاً كبيراً في تجارة الكتب ، خاصة كتب التراث المترجمة والمؤلفات الدينية والأدبية والعلمية التي كانت تصدرها مؤسسات الطباعة والنشر . وقد صحب هذا إهتمام كبير من جانب الحكومات والطوائف الدينية والمؤسسات العلمية بتأسيس المكتبات العامة والمتخصصة وتزويدها بمختلف الكتب والمؤلفات ، وبالتالي أدى هذا إلى ظهور نشاط بليوجرافي ملحوظ يتمثل في كثرة قوائم الكتب وتنوعها . غير أن البليوجرافيا قد بدأت تأخذ طابعاً جديداً مع مطلع القرن التاسع عشر ، هذا الطابع الجديد قد ارتكز على فكرة توجيه وإرشاد القارئ أو الباحث إلى ما يهمه من كتب أو مؤلفات تتناول موضوع دراسة أو بحثه ، ومن ثم يختار لنفسه أفضل تلك الكتب وأحسنها بسرعة وسهولة .

هذا وقد ظهرت بعض الآراء المستنيرة التي تنادى بأهمية البليوجرافيا

بالنسبة للباحثين منذ أواخر القرن الثامن عشر ، ومن أصحاب تلك الآراء « أرماند جاستون كاموس » Armand Gaston Camus الذى كان عضوا بالمعهد القومى الفرنسى للعلوم والفنون Institut National des Sciences et Arts فقد قدم عددا من التقارير إلى المعهد أوضح فيها مفهومه عن الجيولوجيا وعبر أن رأيه عام ١٧٩٦ فى محاضرة طويلة بعنوان « ملاحظات عن توزيع وتصنيف الكتب فى المكتبة » Remarks on the Distribution and Classification of books in a Library . وقد ذكر كاموس فى محاضراته أن أى فرد يريد أن يستخدم المكتبة ينبغي أن يتعرف على الكتب أولا حتى يحدد من بينها ما يتعلق بالموضوع الذى يهتم بدراسته ، وكيف يمكنه التمييز بين الطبقات المختلفة والمتوافرة أمامه بالنسبة للكتاب الواحد ، وأيضا كيف يمكن الاستفادة من المعلومات التى تضمها هذه الكتب^(٣٣) .

ويشير كاموس Camus أن هناك اتجاهان يتعرف الباحث من خلالهما على الكتب :

الاتجاه الأول ينحصر فى التعرف على المعالم الخارجية للكتب حتى يمكنه تقييمها فوفقا لتاريخها ووفقا لبعض المعايير والمواصفات يمكن تحديد الكتب النادرة ؛ وهذا الأسلوب هو الذى يحدد القيمة المادية للكتاب .

أما الاتجاه الثانى فينحصر فى التعرف على ماهية الكتب الأكثر اتصالا بموضوع معين والتى تناولت هذا الموضوع بشكل أعمق بما يمكن الدارس أو الباحث من التعرف على أصل الموضوع ومتابعته فى تطوراتهِ . ومما لاشك فيه فإن الجمع بين هذين الاتجاهين معا يعتبر أفضل من التعرف على الكتب من الناحية المادية والموضوعية . ومع ذلك فقد أظهرت التجربة أنه من النادر أن يحدث هذا ، وأن الاتجاه الأول قد حظى باهتمام أكبر وأشمل من الاتجاه الثانى ، وفى هذا قصور كبير ينبغى القضاء عليه لذا يجب على المكتبات أن تعد جيولوجيات لروادها تعرفهم فيها بالكتب الأكثر اتصالا أو ارتباطا بكل فروع المعرفة المختلفة^(٣٤) .

ومن الأسماء البارزة كذلك فى تاريخ الجيولوجيا الفرنسية « شارل جاك

برونيه « Charles Jacques Brunet (١٧٨٠ — ١٨٦٨) الذى نشر كتابا بعنوان « نظام المكتبات باريس » «System des libraries de Paris» فلقد وضع برونيه وصفا مفصلا للمؤلفات الجديرة بالإقتناء ، بالإضافة إلى قوائم الكتب النادرة ذات القيمة الخاصة منذ عهد أوائل الطباعة «Incunables» وحتى وقت صدور طبعات القرن الثامن عشر . أما بالنسبة للقواعد التى اتبعها برونيه فى خطته فقد كانت تمثل أعظم نموذج لفهارس المكتبة الخاصة فى القرن السابع عشر (كانت تلك القواعد معروفة من قبل وتنسب إلى Bouilliau) . وتشتمل خطة برونيه على خمسة أقسام تغيرت أسماؤها قليلا بمرور الزمن ، إلا أن محتواها ظل كما هو ؛ وهذه الأقسام هى : اللاهوت ، القانون ، العلوم والفنون ، الأدب ، التاريخ . ولقد شاع استخدام خطة برونيه ليس فى فرنسا فحسب وإنما فى أوروبا كلها أيضا ، سواء بالنسبة لتصنيف كتالوجات الناشرين أو البليوجرافيات أو مقتنيات المكتبات بأنواعها (٣٥) .

هذا وقد ظلت ألمانيا فى مقدمة الدول الأوروبية بالنسبة للنشاط البليوجرافى طوال القرن التاسع عشر ؛ ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين ؛ الأول يتعلق بالتعليم وتطوره فيها حيث اتسم بالروح العلمانية بعد كسر قيود القرون الوسطى الكنسية واللاهوتية وبعد أن تركزت الحركة العلمية فى الجامعات حيث كثرت المؤلفات التى تناولت مختلف العلوم والمعارف بالشكل الذى انعكس على النشاط البليوجرافى . أما العامل الثانى فهو الاهتمام الرسمى من جانب حكومات الولايات المختلفة فى الامبراطورية الألمانية والتى تنبته الى ضرورة القيام بدورها بالنسبة لإصلاح المكتبات والمحافظة على مجموعات الكتب فيها .. وكانت حكومة بروسيا أسبق تلك الحكومات فى هذا المجال بفضل جهود وتوجيهات فر. ألثوف Fr. Althoff منذ بداية السبعينات فى القرن التاسع عشر وعلى أثر إعلان تأسيس الإمبراطورية ؛ فاليد يرجع الفضل فى تطويرها وتحسينها ووضع أسس جديدة لإدارتها وتنظيمها . وبطبيعة الحال

* يعتبر مارشاند Marchand ، جيريل مارتن Gabriel Martin من مؤسسى تجارة الكتب القديمة فى باريس .

فلقد استفادت المكتبة الملكية في برلين من جهود التهوف إذ أعيد تنظيمها في عام ١٨٨٥ حيث بدأت وظيفتها كمكتبة قومية ؛ ومنذ ذلك التاريخ بدأت تصدر في برلين فهرس سنوية بمطبوعات الجامعات الألمانية ، ثم اتجه اهتمامها إلى إصدار فهرس بالرسائل الجامعية ؛ ومنذ عام ١٨٩٢ انتظمت مكتبة برلين في طبع قوائم بالكتب الحديثة التي تصل إليها . وفي عام ١٩٠٥ افتتح مكتب استعلامات برلين الذي أصبح فيما بعد مركزا للبحث البيولوجرافي . ومن جهود التهوف الأخرى التي تستحق الإشارة اهتمامه بوضع بذور نظام الاستعارة والتعاون بين المكتبات الألمانية والذي أخذ يقوى الروابط فيما بينها منذ ١٨٩٢ ، وأيضاً اهتمامه بالفهرس الهجائي الموحد للمكتبات البروسية والذي بدىء في إعداده منذ نهاية القرن التاسع عشر على بطاقات في المكتبة الملكية في برلين ، غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى حالت دون طبعة إلى أن كرست الجهود فيما بعد وصدر المجلد الأول مطبوعاً في عام ١٩٣١ باسم الفهرس الموحد لمكتبات بروسيـا «Gesamtkatalog der preussischer Bibliotheken» ، وهو يسجل الكتب المطبوعة قبل أول يناير عام ١٩٣٠ في مكتبة ولاية بروسيـا والمكتبات الجامعية العشرة فيها ومكتبات الكليات الفنية وأكاديمية برنزبرغ بالإضافة إلى مكتبة ولاية بافاريا في ميونخ والمكتبة القومية في فينيا . وقد صدر في الفترة ما بين ١٩٣١ و ١٩٣٩ أربعة عشر مجلداً شملت مقتنيات عدد أكبر من المكتبات في مختلف أنحاء ألمانيا ، وتعد تلك المجلدات أداة بيبليوجرافية ذات أهمية دولية^(٣٦) .

المراجع

- ١ — دال ، سفند . تاريخ الكتاب من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر ، تأليف سفندال ؛ ترجمه محمد صلاح الدين حلمي — القاهرة : ١٩٥٨ — ص ١٠٠ .
- ٢ — Clark, Joh Willis. The care of books: An essay on the development of libraries and their fittings, from the earlist times to the end of the Eighteenth century. — London: variorum reprints, 1975. — P.4.
- ٣ — Hanson, Eugene R. and Jay E. Daily. Catalogs and Catalogings. — In: Encyclopedia of library and Information Science, 1974. Vol. 4. P.P. 245 — 246.
- ٤ — Stokes, Roy B. Bibliography. — In: Encyclopedia of library and Information Science, 1974. Vol. 2. — p. 407.
- ٥ — Hanson, Eugene R. and Jay E. Daily. op. cit. — P. 246.
- ٦ — عبد الستار الحلوجي . شحات من تاريخ الكتب والمكتبات . القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢ . ص ٢٢ — ٢٣ .
- ٧ — نفس المصدر . — ص ٣٩ .
- ٨ — هيسيل ، الفرد . تاريخ المكتبات ، تأليف الفرد هيسيل ، ترجمة شعبان عبد العزيز خليفة — ط ٢ — جدة : دار المريخ ، ١٩٨٠ . — ص ١٨ — ١٩ .
- ٩ — F.C.F. Bibliography- The New Encyclo pedia Britannica Vol. 2- P. 978.
- ١٠ — الفهرست لابن النديم . بيروت . دار المعرفة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ . المقدمة ، ص ٣ — ٦ .
- ١١ — أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة . فهرسة مارواه عن

شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف . طبعة منقحة عن الأصل المطبوع في مطبعة قومسن بسرقسطة ١٨٩٣ . بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ١٩٧٩ . المقدمة .

١٢ — طاش كبرى زاده ، أحمد بن مصطفى . مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ؛ مراجعة وتحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور . ج١ . القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٨ . ص ص ٣٢ — ٤٢ .

١٣ — حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله . كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . حققه محمد شرف الدين بالتقيا ورفعت بيلكه الكيس . استانبول : وكالة المعارف ومطبعها ، ١٩٤١ — ١٩٤٣ — المقدمة من ح — ط .

١٤ — البغدادي ، اسماعيل بن محمد أمين . إيضاح المكنون من الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، عنى بتصحيحه وطبعه رفعت بيلكه الكيس — استانبول : وكالة المعارف ومطبعها ، ١٣٦٦ هجرية / ١٩٤٧ ميلادية .

١٥ — البغدادي ، اسماعيل بن محمد أمين . هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين — استانبول : وكالة المعارف ومطبعها ، ١٩٥١ — ١٩٥٥ م . جزآن .

١٦ — سركيس ، يوسف اليان . معجم المطبوعات العربية والعربية — القاهرة : مطبعة سركيس ، ١٣٤٦ هجرية / ١٩٢٨ ميلادية .
.....جامع التصنيف الحديثة — القاهرة : مكتبة يوسف اليان سركيس ، ١٣٤٥ — ١٣٤٦ هـ — ١٩٢٧ — ١٩٢٨ م . جزآن .

١٧ — عبد الستار الحلوجي . مرجع سابق — ص ٥٠ .

١٨ — هيسيل ، الفرد . مرجع سابق — ص ص ٢٥ — ٣١ .

١٩ — نفس المصدر : ص ص ٤٧ — ٤٨ .

٢٠ — دال ، سفند . مرجع سابق . ص ٦٩ .

- ٢١ — عبد الستار الحلوجي . مرجع سابق — ص ٥٠ — ٥١ .
 ٢٢ — اسكاريت ، روبر . صناعة الكتاب بين أمس واليوم . تأليف
 روبر اسكاريت ، ترجمة : رجاء ياقوت صالح ، مراجعة عبد الأحد جمال
 الدين — القاهرة : مطابع الأهرام التجارية ، (د . ت) — ص ص ٤٥ —
 ٤٦ .

- ٢٣ — دال ، سفد . مرجع سابق . ص ص ١٥١ — ١٥٢ .
 ٢٤ — هيسيل ، الفرد . مرجع سابق . ص ٧٤ .

٢٥ — Blun, Rudolf. *Bibliographia: An Inquiry into its Definition and Designations*, by Rudolf Blun; translated from German by Mathilde V. Rovelstad. — Chicago: American Library Association, 1980. — P.P. 14 — 15.

- ٢٦ — مالكليس ، لويز — نويل . البليوجرافيا / تأليف لويز — نويل
 مالكليس ، ترجمة بهيج شعبان — بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٧٤ .
 ص . ص ٢٩ — ٣٥ .

- ٢٧ — نفس المرجع . ص ص ٤٠ — ٤٨ .

- ٢٨ — هيسيل ، الفرد . مرجع سابق . ص ص ٩٥ — ٩٦ .

- ٢٩ — دال سفند . مرجع سابق . ص ١٩١ .

Blun, Rudolf. op. cit. p.p. 19- 20. — ٣٠

- ٣١ — دال ، سفند . مرجع سابق . ص ٢٣٨ .

Blun, Rudolf. op. cit. PP. 30 — 32. — ٣٢

Ibid. — P. 105. — ٣٣

- ٣٤ — مالكليس ، لويز — نويل . مرجع سابق . ص ص ١١٦ —

١١٧ .

Blun, Rudolf. op. cit. P. 69. — ٣٥

- ٣٦ — هيسيل ، الفرد . مرجع سابق . ص . ص ١٣٨ — ١٣٩ ،

١٨٢ — ١٨٣ .

الفهرسة أثناء النشر (فان)

٣ - إنشاء برنامج (فان) فى مصر

الحكتورة : نبيلة خليفة جمعة

قسم المكتبات والوثائق

كلية الآداب - جامعة القاهرة

ملخص :

هذه هى الحلقة الثالثة والأخيرة عن الفهرسة أثناء النشر . ويعبر هذا الجزء هو الثمرة الحقيقية والهدف من الدراسة ، وهو التخطيط لإنشاء برنامج (فان) فى مصر بعد أن تعرفنا فى الجزء الأول على المعايير الدولية لإنشاء وعمل أى برنامج لفان ، وفى الجزء الثانى على نماذج مختلفة من البرامج الجارية . وتتناول هذه الدراسة التعرف على مدى الحاجة إلى إنشاء برنامج (فان) فى مصر عن طريق دراسة الوضع القائم فى مجتمعى النشر والمكتبات ، ومدى توفر متطلبات إنشاء البرنامج فى مصر . ثم وضع تصميم كامل لبرنامج (فان) يتناسب مع الوضع القائم بالبنية والظروف المحلية الخاصة ، بحيث يمكن تبيته وتطبيقه على الفور .

بعد أن تعرفنا فى القسم الأول من الدراسة على المعايير الدولية لإنشاء وعمل برنامج (فان) ، ثم استعرضنا فى القسم الثانى من الدراسة نماذج من البرامج الجارية ، يمكننا فى هذا القسم أن نتعرف على مدى إمكانية إنشاء برنامج (فان) فى مصر ، وعلى النظام الأفضل الذى يتناسب بينه النشر والمكتبات فيها .

تتمتع دار الكتب القومية بمصر بالحصول على نسخ الإيداع للكتاب الصادرة في مصر ، كما تقوم الدار باعتبارها الهيئة البيبلوجرافية القومية ، بإصدار البيبلوجرافية القومية المطبوعة في إصدارات ربع سنوية في الوقت الحالي . كما تتولى الدار أيضا توزيع ترقيمات (تدمك) على الكتب التي يصدرها الناشر في مصر . ومن المفيد أيضا عند التخطيط لإنشاء برنامج (فان) أن نعرف أن قسم الإيداع بدار الكتب هو نفسه المسئول عن عمليات (تدمك) أيضا . وأن الناشر عليه أن يقوم بإحضار بعض الوثائق والمعلومات عن الكتاب قبل نشره ، حتى يتم تخصيص رقم للإيداع وترقيمه (تدمك) ، وإعطائهما إلى الناشر الذي يقوم بطباعتها على الصفحة الأخيرة من الكتاب . كما يقوم قسم الإيداع بإعداد بطاقة لكل كتاب من واقع البيانات الموجودة بالمواد التي يقدمها الناشر قبل النشر ، ويحتفظ القسم بهذه البطاقة حتى يتمكن من متابعة إيداع الناشر لنسخ الإيداع بالدار ، ومطالبة الناشرين إذا تأخروا أو تهربوا من الإيداع . أما إذا تأكد القسم من أن الكتاب لم ينشر ، فإن القسم يقوم بإلغاء البطاقة . وعند إيداع نسخ الكتاب ، يتم مراجعتها على هذه البطاقة ، كما يسجل وصول نسخ الإيداع عليها أيضا .

الحاجة إلى برنامج (فان) :

تعانى كثير من المكتبات بجميع أنواعها في مصر ، من قلة المتخصصين المؤهلين لعمليات الفهرسة والتصنيف . وينعكس هذا الوضع على سوء حالة الفهارس وعدم توحيد الممارسات البيبلوجرافية ، وزيادة تراكمات التأخير في الفهرسة والتصنيف . إن سوء حالة « نشرة الإيداع » وكذلك « دليل الكتاب المصرى » ، والتي سوف نفصلها فيما يلى ، مع عدم توفر قوائم أو أى أدوات أخرى بديلة ، يقوم الناشر بالإعلام فيها عن كتبهم تحت النشر بطريقة منتظمة . فإن هذا الوضع كله يؤدي إلى عدم تعرف القائمون بالإختيار والإقتناء بالمكتبات ، على الكتب المتاحة أو القادمة في سوق النشر . وبالتالي تتأثر هذه العملية بالمكتبات وتأخر إجراءاتها ، ووصول الكتب بعد صدورها بفترة تطول غالبا وتقتصر أحيانا دون معايير محددة أو نظام ثابت . وينعكس هذا الوضع بدون شك على الناشرين ، حيث يتأثر تسويق الكتاب المصرى في

الداخل والخارج على حد سواء . كما أن عدم توفر أدوات بيلوجرافية معدة بطريقة معيارية ، لا يقدم المساعدة للمفهرسين غير المتخصصين أو محدودى الخبرة .

وإذا تعرفنا على الوضع الحالى لنشرة الإيداع ، فسوف نتبين أن هذه الأداة قد فقدت الكثير من قيمتها ، بسبب أن تراكبات التأخير فى الفهرسة والتصنيف لكتب الإيداع تزداد بصورة مضطردة ، تجعل تصور الوضع فى المستقبل مزعجاً وخطيراً . يضاف إلى ذلك أن البطاقات التى يتم إعدادها بعد هذا التأخير ، تستغرق فى طباعتها فترة طويلة تزداد إتساعاً مع الأيام . فما بالنا إذا عرفنا أن هذه الفترة تتراوح فى الوقت الحاضر ما بين سنتين ونصف إلى ثلاث سنوات . أى أن الكتاب يصبح قديماً قبل ظهور بطاقته فى إصدارة البيلوجرافية القومية ، وقبل وصول هذه الإصدارات إلى المكتبات الأخرى التى تريد الإعتماد عليها فى الاختيار أو فى الفهرسة .

وأما عن سوء حالة « دليل الكتاب المصرى » ، فإن عدم إدراك القائمين على إعدادة للوظيفة الأساسية لفهرس الناشرين هذا ، وهى التعريف بالفتح من الكتب فى سوق النشر . تجعل منه أداة ممسوحة لم يحاول المسئولون عن التخطيط لها الآن ، تحديد الهدف منها وهو الذى ينعكس بدوره على حدود تغطيتها . وبدلاً من الإكتفاء بإدراج الكتب المتاحة لدى الناشرين فى فترة تغطية الإصدار ، وهى سنوية ، يتم تركيز بطاقات كل الإصدارات السابقة مع البطاقات التى يغطيها العدد الجديد دون وعى ، ظناً منه أن كبر حجم القائمة يزيد من قيمتها . وقد غاب عن ذهنهم أنها ليست قائمة حصرية للكتب الصادرة فى مصر . خاصة وأن الدليل صادر عن نفس المؤسسة التى تقوم بهذه الوظيفة ، وهى التى يمكن أن تترك أعدادها كما كانت فى بداية حياتنا . حيث كانت نشرة الإيداع تصدر فى البداية فى إصدارات شهرية بعنوان « نشرة الإيداع الشهرية » ، وكانت تترك تحت عنوان « النشرة المصرية للمطبوعات » . وذلك قبل أن تتدهور وتصل إلى ما وصلت إليه الآن . وقد أدت سياسة إصدار الدليل هذه ، إلى تضخم حجم الإصدار وبالتالى تكاليف إصدارها والجهد المبذول فيها ، مع عدد تحقيقها للأهداف الأساسية للدليل .

هذا إلى جانب عدم المعيارية في البيانات البليوجرافية ووجود أكثر من بطاقة للكتاب الواحد بسبب عدم تصفية البطاقات عند التكريم .

يتضح لنا من هذا العرض السريع للوضع القائم في مجتمعى المكتبات والنشر بمصر ، أن الوضع قد أصبح مهياً الآن تماماً لتشجيع كافة الأطراف لإنشاء برنامج (فان) في مصر . خاصة وأن دار الكتب وهي الهيئة البليوجرافية القومية ، عليها مسئوليات ينبغي القيام بها تجاه المكتبات الأخرى بالدولة أولاً ، وتجاه نفسها ثانياً . حيث أن تبني هذا البرنامج سوف يساعد كثيراً على تحسين أوضاع الخدمة البليوجرافية التى تقوم بها ، خاصة مع الوضع المتردى الذى وصلت إليه في الوقت الحاضر .

أما بالنسبة للناشرين ، فالشواهد كلها تدل على حاجتهم الشديدة إلى أداة تعرف عملاءهم بالكتب التى يصدرونها في وقت مناسب قبل ، أو عند صدور الكتاب . كما أن وجود بطاقة (فان) مطبوعة على ظهر صفحة عنوان الكتاب ، سوف يشجع المكتبيين على اختيار تلك الكتب ذات الفهرسة الذاتية ، وبالتالي زيادة مبيعاتها .

فإذا أخذنا في الاعتبار الإجراءات التى تتم عند حصول الناشر على رقم الإيداع والترقيم الدولى الموحد للكتب (تدمك) : فسوف نجد أن كل من الناشر ودار الكتب يقوم بالفعل بجهود يمكن استغلالها في إعداد بطاقات (فان) ، مع استكمالها بجهود أخرى إضافية معقولة . فالمواد التى يقدمها الناشر للحصول على رقم الإيداع ، يمكن تحديدها بدقة أكبر لاستعمالها في إعداد بطاقات (فان) . وحيث أن عليه أن يطبع رقم الإيداع وترقيمه (تدمك) في آخر صفحة بالمطبوع . فسوف يضاف إليها طبع بطاقة (فان) التى سيحصل عليها عند حصوله على رقم الإيداع و (تدمك) ، على ظهر صفحة عنوان الكتاب . أما بالنسبة لدار الكتب فهى تقوم بالفعل بإعداد بطاقة مؤقتة للكتاب عند تلقى وثائق قبل النشر من الناشر . وسوف يكون عليها أن تتوسع في إعداد تلك البطاقة لتشمل البيانات الوصفية والموضوعية أيضاً . وأن يتم إعداد تلك البطاقات وفقاً لمعايير محددة . أى أن البرنامج سوف يستغل الجهود التى تتم بالفعل ، مع إضافة أعباء أخرى معقولة . وفي مقابل هذه

الجهود البسيطة نسبياً ، سوف يحصل كل من مجتمعي النشر والمكتبات ، وفي مقدمتها دار الكتب نفسها ، على فوائد كبيرة جداً . وعلى ذلك يمكننا القول بأن الظروف لم تصبح مناسبة لإنشاء برنامج (فان) بمصر فقط ، ولكن الوضع قد أصبح يحتم إنشاء هذا البرنامج الذي سيكون فيه الحل لكثير من المشاكل المزمنة ، والتي لا يمكن حلها في ظل الأوضاع القائمة .

توفر متطلبات إنشاء البرنامج :

تتوفر إلى حد كبير متطلبات إنشاء برنامج (فان) في مصر . فالهيئة البيبليوجرافية القومية التي يمكنها تحمل أعباء النظام ، تتمثل في دار الكتب القومية . ويتوفر لدى هذه الهيئة إلى حد معقول ، الإمكانات البشرية المؤهلة والمدرّبة ، وإن كان من الممكن زيادتها . كما أن المكان يتسع في قسم الإيداع لاستضافة النظام وتجهيزاته ، مع شيء من إعادة التنظيم لضمان انسياب العمل . يضاف إلى ذلك أن هذه الهيئة هي التي تقوم بالفعل بتلقى نسخ الإيداع وإعطاء الترقيمات الخاصة بـ (تدمك) . أما من حيث الإمكانات المادية ، فمن الطبيعي أن ميزانية الهيئة المصرية العامة للكتاب ، وهي التي تتبعها دار الكتب ، يمكنها تخصيص جزء من هذه الميزانية للنظام ، خاصة وأن مسئوليات دار الكتب باعتبارها المكتبة القومية ، ينبغي أن يكون لها الأولوية في تخصيص الميزانية .

أما بالنسبة لاستخدام معايير موحدة في إعداد البطاقات من جانب كل ، أو معظم المكتبات بالدولة ، فالحقيقة أن غالبية المكتبات تستخدم قواعد للوصف واحدة تقريباً أو تنتمي لأصل واحد . فالبعض يستخدم القواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة سواء في طبعها الأولى أو الثانية ، والبعض يستخدم قواعد اعتمدت في إعدادها على القواعد الأنجلو أمريكية . أما باقي المكتبات فيعدلون بطاقتهم بناء على ممارسات متوارثة وليست قواعد معينة . ولذلك يمكن لكل هذه المكتبات أن تقبل البطاقات التي يتم إعدادها طبقاً للمعايير المستخدمة للوصف في دار الكتب وهي القواعد الأنجلو أمريكية في طبعها الأولى ، بعد تعديلها حسب التقنين الدولي للوصف البيبليوجرافية كتب (تدوب - ك) .

كما أن التصنيف الذى تستخدمه دار الكتب وهو تصنيف ديوى العشرى ، فهو التصنيف المستخدم فى كل المكتبات تقريبا بجميع أنواعها باستثناءات محدودة جدا تستخدم تصنيف مكتبة الكونغرس . أما بالنسبة لرؤوس الموضوعات ، فقليل من المكتبات هى التى تستخدم رؤوس الموضوعات العربية ومن بينها دار الكتب . ولن يكون هناك اعتراض على استخدام الرؤوس التى تضعها دار الكتب كمرشد للمفهرسين على الأقل .

أما وعى الناشرين فى مصر بأهمية لصناعة النشر وتجارة الكتب ، فلا يمكن التأكيد عليه الآن ، حيث أن النظام لم ينشأ بعد ولا علم لهم ببيعته أو مكاسبه . ولكن يمكن أن نستنتج من ظواهر معينة أن الناشر بطبيعته عندما يحس أن الجهد الذى سوف يقوم به والأعباء المادية الإضافية التى سيتحملها ، سوف يقابلها زيادة فى مبيعاته على النطاق القومى أو العالمى ، فسوف يقبل على النظام بنفسه ويشجعه . ويمكن أن نستفيد فى هذا الشأن من التجربة الكندية ، حيث شجع الناشر النظام بسبب عدم وجود أدوات بيبليوجرافية كافية تدرج فيها مطبوعاتهم ويعلم بها عملاؤهم من المكتبات وغيرها ، وهو الوضع الموجود فى مصر تقريبا . كما يمكننا أن نتنبأ بذلك أيضا من تجربة شخصية لى مع الناشرين المصريين ، وهى تنافسهم على ظهور بطاقات لمطبوعاتهم فى القائمة البيبليوجرافية « الفهرست المصرية للوطن العربى » وهى التى تصدر ضمن أبواب مجلة « عالم الكتاب » الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب . حتى أنهم يرسلون نسخا من مطبوعاتهم هدية مجانية للمجلة لتظهر بطاقتها فى القائمة . وذلك بالإضافة إلى إقبالهم على الإعلان عن كتبهم فى هذه المجلة دون سواها من المجلات الصادرة عن الهيئة ، لإدراكهم قيمة الأداة البيبليوجرافية بالنسبة للمكتبات وهى عميلهم الأساسى ، ومن ثم حرص المكتبات على اقتناء المجلة كأداة للتزويد والفهرسة . خاصة مع الوضع السيئ الذى وصلت إليه « نشرة الإيداع » و « دليل الكتاب المصرى » مع عدم وجود أدوات بيبليوجرافية أخرى بديلة .

أما عن العلاقة بين مجتمعى النشر والمكتبات فى مصر ، فلا يستطيع أى منهما إنكار حاجته إلى الآخر . فالمكتبات أيا كان نوعها وحجم مشترواتها

وميزانيتها ، فهي في مجموعها التي تشكل العميل الأساسي للناشرين . كما أن المكتبة لا يمكنها أن تؤدي دورها بدون المواد المكتبية الصادرة عن الناشرين . لكن استعداد كل من طرق العلاقة للمساهمة في الجهود التعاونية لتقوية هذه العلاقة ، يظل رهينا بأحاساسه بمحاجته إلى الطرف الآخر ، وبالفوائد التي تعود عليه من التعاون معه . وإن كان عدم وجود مثل هذه البرامج التعاونية لا يضع العلاقة بين الطرفين في إطارها الصحيح ، فإن إقامة مثل هذه البرامج التي تعود بالفائدة على كل منهما سوف يزيد من فرص تقوية هذه العلاقة .

كما يتوفر تماما متطلب وجود نظام للإيداع ، حيث تتمتع الهيئة الببليوجرافية القومية بمصر ، والمتمثلة في دار الكتب ، بحصولها على نسخ الإيداع من كل المطبوعات الصادرة في مصر . كما أن النظام المعمول به في إجراءات التطبيق يقتضى من الناشر أو الطابع ، أن يقوم من أجل الحصول على رقم الإيداع وترقيمه (تدمك) ، بتسليم قسم الإيداع بالدار بعض أجزاء من الكتاب ، وهي التي يعد منها القسم بطاقة مؤقتة كما سبق أن ذكرنا . ومن شأن هذه الإجراءات أن تخفف من الإحساس بالأعباء الإضافية التي يتطلبها برنامج (فان) من كل من الناشرين والمكتبة القومية .

يبقى توفر ببليوجرافية قومية منتظمة الصدور . والحقيقة أن « نشرة الإيداع » وهي الببليوجرافية القومية ، على الرغم من أنها أفضل من كثير من الببليوجرافيات الأخرى ، من حيث المعايير المستخدمة في إعداد البطاقات ودقة البيانات الببليوجرافية ، خاصة إذا ما قيست بالقوائم المتماثلة في الدول النامية بوجه عام ، والدول العربية بوجه خاص . إلا أن العيب الكبير الذي لا يريشها لاشتغال بيانات (فان) هو تأخير الصدور . وذلك لأن هذا العيب يقضى على الهدف الأساسي من إعداد بيانات (فان) ، وهو وصولها إلى المستفيدين قبل نشر الكتاب بفترة معقولة . ولذلك لا بد أن تسلك بطاقات (فان) مسلكا آخر يختلف عن الوضع الحالي لصدور « نشرة الإيداع » . وهو الأمر الذي سوف تناقشه بالتفصيل فيما يلي ، ضمن التخطيط لظهور بطاقات (فان) في شكل منفصل .

تخطيط وتصميم برنامج (فان) مصرى :

سوف أحاول فى هذا القسم من الدراسة ، وضع تصميم لبرنامج (فان) يصلح للتطبيق فى مصر ، بعد أن وضع مما سبق أن الوضع القائم يجعل إنشاء البرنامج ضرورة ملحة وليست ترفاً أو مجرد تقليداً للدول الأخرى المتقدمة فى هذا المجال ، دون حاجة نابعة من البيئة والوضع المحلى . وبعد أن وضع أيضاً أن متطلبات إنشاء النظام متوفرة إلى حد بعيد فى مصر ، وأنه من الممكن تطويع تلك المتطلبات التى لا تتوفر بصورة مثالية ، والتغلب على الصعوبات المحلية من أجل تحقيق الهدف .

نطاق تغطية البرنامج :

من المنطقى أن يبدأ البرنامج بمشروع تجريبى ، يكون التركيز فيه على عدد محدود من الناشرين الكبار فى الدولة . وقد بدأت بعض البرامج بنشر واحد أو اثنين . ويمكن للبرنامج المصرى أن يبدأ بأكبر ناشر فى الدولة وهو الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مع أحد دور النشر الكبرى الأخرى مثل دار المعارف أو غيرها . وهى التى يمكن إقناع المسئولين فيها بأهمية النظام والفوائد التى سيحصلون عليها من اشتراكهم فيه . ولا يمكننا قبل البدء فى المشروع التجريبى ، أن نحدد الفترة الزمنية التى يتحول بعدها من تجربتى إلى مشروع دائم . ولكن الواقع الفعلى بعد بدء التطبيق هو الذى يحدد مدى النجاح والتقبل وانسياب العمل ، بدرجة ترجح تحويله إلى مشروع دائم ، أو حتى ترجح فشل المشروع وعدم إمكانية الإستمرار فيه لأى سبب من الأسباب .

وسوف تكون البداية أيضاً بالكتب دون سواها من المواد . وذلك بسبب خضوعها لقانون الإيداع ، ولأنها أكثر أوعية المعلومات استخداماً من جانب المكتبات ، كما أنها هى فقط التى تدرج فى « نشرة الإيداع » . ومن الطبيعى أيضاً أن ينمو البرنامج بعد المرحلة التجريبية وبعد أن يثبت نجاحه ، فتتسع تغطيته تدريجياً ليشمل باقى دور النشر التجارى الأخرى على مراحل متدرجه ، تتمشى مع القدرات المادية والكفاءة البشرية لهيئة (فان) ، ثم تأتى بعد ذلك مرحلة أخرى من التوسع ليشمل فيها البرنامج ، المطبوعات غير التجارية

كمطبوعات الهيئات والمؤسسات العلمية ، ويلبها المطبوعات الحكومية . وعلى الرغم من أن « نشرة الإيداع » تشمل تغطيتها كل هذه المتفردات ، إلا أن تغطيتها على مراحل وأولويات ، يعكس إهتمام الناشرين يمثل هذا البرنامج . فمن الطبيعي أن يسعى الناشر التجارى أكثر من الهيئات والمؤسسات العلمية للمشاركة فى هذا البرنامج لضمان تسويق مطبوعاته . أما انطبوعات الحكومية ، فهى إلى جانب عدم إهتمام هيئات إصدارها بصفة عامة بتضمينها فى مثل هذا البرنامج ، فإننا نجد قصورا فى تطبيق قانون الإيداع عليها فى مصر ، مما يؤدى إلى عدم إمكانية إعداد بيانات (فان) لها .

لا تتضمن برامج (فان) الجارية بصفة عامة الدوريات أو المواد غير الكتب . والبرنامج البريطانى هو فقط الذى يتضمن الإصدار الأول ، وتغير عناوين الدوريات . وعلى الرغم من أن الدوريات والتسجيلات الصوتية تخضع لقانون الإيداع فى دار الكتب ، إلا أن الإقتراح بإدخالها فى البرنامج يعتبر ترفا لا يمر له ، فى برنامج ناشئ بلولة نامية كمصر . ولكن يمكن أن نوصى هنا بإنشاء مركز قومى للدوريات ، يتولى تسجيل الدوريات فى النظام الدولى لمعلومات الدوريات (ندمد : ISDS) كما يتولى أيضا تخصيص الترقية الدولية الموحدة للدوريات (تدمد : ISSN) ، والعنوان المفتاحى لكل دورية .

المواد اللازمة لإعداد بيانات (فان) :

يتلقى قسم الإيداع بدار الكتب فى الوقت الحالى ، بعض الوثائق انتاحة وقت تقديمها ، دون الإلتزام بتقديم مواد معينة . فالبعض يقدم صفحة العنوان فقط أو التصميم النهائى لها بخط اليد قبل طباعته ، والبعض يزيد عليها بعض الصفحات التقديمية بما فيها قائمة المحتويات . وذلك من أجل الحصول على رقم الإيداع وترقيمة (تدمك) . ومن الضرورى أن يتوفر فى تلك المواد البيانات الكافية لإعداد البطاقة المؤقتة التى يحتفظ بها قسم الإيداع . حقيقة أن هذه المواد تفيد فى إعداد بعض بيانات (فان) ، ولكنها غير كافية لإعداد كل بيانات (فان) . ولذلك ينبغى أن يتم تحديد هذه الوثائق بدقة ، وأن يلتزم بها الناشرون المشاركون فى البرنامج .

ينبغى إعداد استمارة لبيانات (فان) ، على أن تتضمن هذه الاستمارة

معلومات إدارية ، مثل اسم الناشر وعنوانه ورقم تليفونه .. الخ .
ومعلومات وصفية ، مثل أسماء المؤلفين والعنوان والطبعة .. الخ .
ومعلومات موضوعية ، مثل المجالات أو التخصصات الموضوعية والموضوع
الرئيسي بالكتاب ونوع المطبوع .. الخ . وسوف أقوم بإعداد تصميم مقترح
وأرفعه كملحق للبحث . ومن الضروري على الناشر الذى يقدم مطبوعا
للبرنامج ، أن يملأ بيانات هذه الإستارة بعناية . وإلى جانب هذه الإستارة
يكون من المفيد تقديم التصميم النهائى لصفحة العنوان إلى جانب قائمة
المحتويات . وليس من الضرورى أن تكون هذه المواد مطبوعة ولكن يمكن أن
تكون مخطوطة . كما أنى سوف أضع أيضا تصميمًا مقترحًا لاستارة أخرى
يدرج فيها الناشر أى تغييرات طرأت على البيانات فى مراحل النشر النهائية ،
حتى يتم تعديل تلك البيانات فى بطاقة (فان) ثم يتلقى الناشر البيانات المعدلة
ليطبعتها على ظهر صفحة العنوان .

تنظيم البرنامج :

سوف ينشأ برنامج (فان) كأحد وظائف الهيئة البليوجرافية القومية
ممثلة فى دار الكتب ، أى أن إدارة البرنامج سوف تكون مركزية ، حيث يتم
إيداع الكتب الصادرة فى مصر ، وحيث يتم إعداد وإصدار البليوجرافية
القومية . ولذلك سوف يتم تنظيم العمل فى البرنامج بالارتباط مع العمليات التى
تم فى الدار وبموظفيها . وسوف تستخدم نفس المعايير البليوجرافية فى
الفهرسة والتصنيف والتحليل الموضوعى .

وإذا تتبعنا التنظيم الإدارى لمراقبة الشؤون الفنية بدار الكتب . نجد أنها
تنقسم إلى ثلاث إدارات ، الأولى للتزويد والثانية للفهارس والثالثة
للمخطوطات . تشعب إدارة التزويد إلى قسم للإيداع وآخر لصادر التزويد
الأخرى من تبادل وشراء وهدايا . أما إدارة الفهارس فتشعب إلى قسم
للبيبلوجرافيا وهو الذى يعد « نشرة الإيداع » ، وآخر للفهارس الأجنبية ،
وثالث للفهارس العربية ، وآخر للفهارس الشرقية . وتقوم الأقسام الثلاثة
الأخيرة بإعداد بطاقات الكتب التى تدخل إلى الدار عن غير طريق الإيداع ،
كل حسب اللغة أو اللغات التى يغطيها . أى أن كتب الإيداع وهى التى

سيتضمنها البرنامج ، تعد لها بطاقة مؤقتة كما سبق أن ذكرت من جانب موظفى الإيداع ، ثم تعد لها بطاقة فهرسة دائمة من جانب موظفى البليوجرافيا .

وحيث أننا لا نريد أن نضيف أعباء أخرى إلى موظفى البليوجرافيا بسبب أنهم مثقلون بعملهم الأساسى ، وهو ما تجسده التراكمات المتزايدة من الكتب التى تنتظر دورها فى الإعداد . فمن الطبيعى أن نستبعد أن تتم عمليات (فان) من جانب موظفى البليوجرافيا . وحيث أن موظفى الإيداع هم المسئولون عن إعداد البطاقات المؤقتة كجزء من عملهم ، وحيث أن إعداد بيانات (فان) سوف يرتبط مع تخصيص رقم الإيداع وترقيمة (تدمك) للمطبوع ، يكون من الطبيعى أن تمارس عمليات (فان) بالارتباط مع الإيداع . يبقى لنا أن نطرح تساؤلا هاما وهو عن مدى قدرة موظفى الإيداع ومؤهلاتهم التى تجعلنا نسند إليهم إعداد بيانات (فان) التى تتضمن تحديد المدخل الأساسى وشكله ، ونقط الإتاحة الوصفية الأخرى ، وإعداد الجانب الموضوعى للكتاب من تصنيف ورؤوس موضوعات ، بل وكتابة بطاقة (فان) بطريقة معيارية توضع على ظهر صفحة عنوان الكتاب وتلازمه على الدوام . الحقيقة أن القدرات والمؤهلات الحالية لموظفى الإيداع لا ترشحهم للقيام بمثل هذا العمل ولكن يمكنهم المساعدة فيه ، خاصة إذا أضيف إليهم بعض العناصر المتخصصة التى تتولى انهمام التخصصية ، والتى يمكنها تدريب العاملين فى البرنامج والإشراف عليهم .

وبذلك يمكننا أن نقرر أن المكان الطبيعى لوحدة (فان) هو داخل الإيداع ، على أن يخصص لها عدد من الموظفين لضمان سريان العمل والمحافظة على الجدول الزمنى ، بشرط أن يتم اختيار عناصر معينة من موظفى الإيداع بعناية ، ثم يتم تدعيمهم بموظف أو اثنين من المؤهلين والمدرّبين على إعداد العمليات المعنية طبقا لممارسات دار الكتب .

أنماط بطاقة (فان) :

ينبنى إعداد بطاقة (فان) على مستويين مثلما يمارس فى كل برامج (فان) الجارية الأخرى . على أن يكون المستوى الأول الذى يوضع على ظهر صفحة عنوان الكتاب ، هو الذى يتضمن قدرا أقل من البيانات ، وهى تلك البيانات

المؤكد وقت إعداد البطاقة حيث أنها ستصاحب الكتاب . كما أنه ليس من الضروري تضمين بطاقة المستوى الأول ، تلك البيانات التي يسهل حصول المفهرس عليها من الكتاب نفسه ولا تتطلب خبرة من المفهرس لإعدادها . حيث أن هذا الإجراء من شأنه التخفيف على الناشر في كمية البيانات التي يطبعها في كتابه .

أما المستوى الثانى لبطاقة (فان) فهو الذى يتم إعداده بغرض أن يظهر فى الأدوات البليوجرافية ، المطبوعة والمحسبة ، منفصلة عن الكتاب . وحيث أن هذه البطاقة مؤقّنة لحين ظهور الكتاب ، فيتم تعديلها واستكمالها ثم تظهر مرة أخرى فى شكل بطاقة فهرس دائمة . يكون من المفيد ظهور أكبر قدر من البيانات سواء المؤكدة أو التقريبية . وذلك للمساعدة فى عمليات الاختيار والإقتناء ، وهى الهدف الأساسى من ظهور بطاقات (فان) فى شكل منفصل . على أن تميز البيانات التقريبية بوضعها بين معقوفتين ، حتى يتنبه المفهرس إلى التعامل معها من هذا المنطلق .

ظهور بطاقات (فان) فى شكل منفصل :

من المسلم به أن ظهور بطاقات (فان) فى شكل منفصل يخدم بصفة أساسية فى عمليات الاختيار والإقتناء . حيث يستطيع القائم على الاختيار بالمكتبات ، الحصول على معلومات كافية عن المطبوعات القادمة . حتى تمكنه من تحديد الكتب التى سوف يضيفها إلى مقتنيات مكتبته ، فى وقت مبكر قبل نشر الكتاب . كما تمكنه أيضا من إتمام إجراءات طلب الكتب وتسديد الفواتير فى وقت مناسب . وحتى يمكن لبرنامج (فان) المصرى أن يخدم هذا الغرض ، خاصة وأنه السبب المباشر فى جذب الناشرين إلى المشاركة فى البرنامج ، ينبغى أن نتعرف على أنسب الأشكال والأدوات التى تظهر بها بطاقات (فان) ، بما يتناسب مع أوضاع الخدمات البليوجرافية التى تقدمها دار الكتب ، والأدوات البليوجرافية الأخرى التى يمكنها أن تستضيف بطاقات (فان) ، وتتابع صدور تلك البطاقات . ووضع جدول زمنى مناسب لعمليات (فان) ولتوقيت تلك البطاقات فى الأدوات البليوجرافية .

تصدر في الوقت الحالى الإصدارات المطبوعة لنشرة الإيداع ربع سنوية دون تركيم . كما تعاني إصدارات النشرة من التأخير الكبير في الصدور ، بسبب معوقات معينة في الطباعة . وحيث أن برنامج (فان) المصرى قد تم التخطيط له بالارتباط مع الهيئة البليوجرافية القومية التي تصدر البليوجرافية القومية . فقد كان من الطبيعى أن تظهر بطاقات (فان) بالارتباط مع هذه البليوجرافية ، إما بأن تدرج بطاقات (فان) في تتابع واحد مع البطاقات الأخرى في القائمة ، أو بأن توضع بطاقات (فان) في ملحق في نهاية القائمة ، أو أن يصدر ملحق خاص لبطاقات (فان) مستقل في كيانه المادى وفي تتابع صدوره . ويفضل اختيار ربط بطاقات (فان) مع إصدارات البليوجرافية القومية في حالة أن تكون هذه البليوجرافية منتظمة الصدور ، وأن تكون فترات تتابع الصدور قريبة . ولا يتوفد هذان الأمران في « نشرة الإيداع » حيث أنها غير منتظمة كما تعاني من التأخير الكبير في الصدور ، هذا إلى جانب أن إصداراتها ربع سنوية وهذا لا يتفق مع سرعة الإعلام عن بطاقات (فان) التي تظهر عادة قبل نشر الكتاب بشهرين . أما اختيار الحل الثانى وهو ظهورها في شكل منفصل ماديا وتتابع صدور خاص ، فإنه يتفق مع الحالات التي يتوفر فيها عدد كاف البطاقات تبرر صدورها في كيان منفصل . والحقيقة أن هذا المتغير لايتوفر أيضا في المشروع التجريبي المقترح الذى أضع خطته .

إذن لابد من البحث عن طريقة أخرى للصدور يتحقق فيها سرعة الإعلام ، وانتشار الاستخدام على نطاق واسع . وحيث أنه لا يوجد في مصر ناشر متخصص في إصدار القوائم البليوجرافية للكتب المتاحة في سوق النشر ، كالقوائم التي يصدرها Bowker في أمريكا مثلا . وحيث أن « دليل الكتاب المصرى » بإصداراته السنوية لا تتحقق فيه هذه الصفات ، يبقى أمامنا أداة بليوجرافية منتظمة الصدور وواسعة الانتشار ، ولها جمهور واسع يعرف قدرها و ينتظر صدورها ، تلك هى « الفهرست المصرية للوطن العربى » التي تصدر كأحد أبواب مجلة « عالم الكتاب » حقيقة أن المجلة تصدر ربع سنوية ، ولكن يمكن في الفترة الأولى للبرنامج وهى المشروع التجريبي ، أن نقنع بهذا الوضع حتى يقف البرنامج على قدميه ويزداد عدد الكتب الداخلة في المشروع ، بصورة تشجع على إصدار قائمة (فان) كملحق منفصل للمجلة يصدر

شهور من إعدادها على الأكثر ، ويمكن تعديل هذه المدة بعد ذلك في حالة إصدار قائمة بطاقات (فان) في تتابعات شهرية .

* يتم اختزان تسجيلات (فان) في الحاسب الآلى بدار الكتب أولاً بأول . ويمكن أيضاً تعديل تلك البيانات التى قام الناشر بتغييرها قبل النشر . ثم تطبع هذه البطاقات عن طريق الحاسب عند نهاية الفترة بين الإصدارتين . وتوضع النسخة المطبوعة في إصدارة المجلة .

* عند وصول نسخ الإيداع يتم مراجعة واستكمال بيانات (فان) المختزنة في الحاسب الآلى ، فتصبح تسجيلة فهرس دائمة . وهى التى سوف تشكل بمرور الأيام نواة لرصد المعلومات البليوجرافى بالدار .

شكل ومحتوى بطاقة (فان) في المطبوع .

سوف يتبع شكل بطاقة (فان) بالمنطوع المعايير الدولية التى تم إقرارها لتوحيد شكل بطاقات (فان) على المستوى الدولى . وسوف تسبق البيانات البليوجرافية بعبارة « بيانات الفهرسة أثناء النشر (فان) » . ومن الممكن أن يوضع إسم (مصر) بجوار هذه التعبيرة للدلالة على الدولة التى أعدت هذه البيانات . وحيث أن المكتبات في مصر تستخدم حتى الآن عنصر المدخل الرئيسى ، يكون من المناسب وضع هذا العنصر على رأس البطاقة تليه بيانات الوصف الخالص التى تعتمد على القواعد الانجلو أمريكية للفهرسة . بعد تعديلها طبقاً لقواعد (تدوب - ك) ، حيث أن هذه القواعد هى المستخدمة فعلاً في دار الكتب ، بل وفي معظم المكتبات في مصر .

أما بالنسبة لمحتويات هذه التسجيلة فينبغى أن تتضمن ثلاث مجموعات من البيانات . المجموعة الأولى هى بيانات الوصف البليوجرافى ، والثانية هى نقط الإتاحة الوضعية الأخرى ، والثالثة هى نقط الإتاحة الموضوعية بما فيها رقم التصنيف . وسوف تتضمن القائمة التالية عناصر البيانات التى سوف تتضمنها بطاقة (فان) المصرية بالكتاب ، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض البيانات سوف توضع في حالة توفرها بالمطبوع فقط ، مثل بيان السلسلة الذى لا يوجد بالضرورة في كل الكتب :

- رأس المدخل الأساسي .
- حقل العنوان وبيان المسئولية :
 - العنوان نفسه .
 - العناوين الموازية (إذا توفرت)
- حقل السلسلة :
 - العنوان نفسه للسلسلة والسلسلة الفرعية
 - تدمد للسلسلة والسلسلة الفرعية
 - الترقيم الخاص للسلسلة والسلسلة الفرعية
- حقل التبصرات :
 - تبصرة الترجمة والأطروحة (إذا توفرت)
 - حقل الترقيمة الموحدة وكيفيات الإتاحة :
 - تدمك (إذا توفرت)
 - رؤوس نقط الإتاحة الوصفية الإضافية .
 - رؤوس نقط الإتاحة الموضوعية .
 - رقم التصنيف .

دار الكتب المصرية التاريخ / / استخدام لدار فقط وصلت بتاريخ / /

استارة بيانات الفهرسة أثناء النشر

من فضلك	(أ) أكمل بيانات كل الأقسام الموضوعية في إطار
التاريخ المقترح للنشر	(ب) قدم أى بيانات إضافية غير متضمنة في هذه الاستارة .
شهر / سنة /	(ج) أرسل إلى مكتب فان أى تغييرات في هذه البيانات .
الناشر :	في حالة الاستفسار اتصل بـ
العنوان :	رقم الهاتفون :

العنوان ، والعنوان الفرعى ،
وبينات المسولية ، والترجمة ،
والرسوم ، واذكرها بالترتيب
الذى ستظهر به على
صفحة العنوان

الطبعة

تاريخ حق النشر

مكان النشر

اسم الناشر / الطابع

أى معلومات/ أسماء
أخرى تظهر على صفحة
العنوان

الترتيب	تجليده فاخرة	تدعمك	السعر	ق . م
	تجليده ورقية	تدعمك	بالعملة	ق . م
	غير مجلدة	تدعمك	المصرية	ق . م

عنوان السلسلة
السلسلة الفرعية

رقم المجلد فى
السلسلة :

تدعمك

تفاصيل الطبقات السابقة
إذا وجدت
تفاصيل العنوان الأصل
إذا كانت ترجمة

☐ إيضاحات

☐ كشاف

☐ بيلوجرافية

اعط علامه إذا كان بالكتاب

اعط الاسم الكامل وتاريخ البلاد
للمؤلف والمشاركين الأسميين
إذا كان معروفا

عدد الصفحات الطبعة

أو عدد المجلدات إذا كان

معدد المجلدات على أن تكون

المجلدات منشورة معاً الإطباع اسم

بالنسبة للأعمال الأدبية ☐ رواية ☐ قصص قصيرة ☐ شعر ☐
اعط علامة إذا كان الكتاب ☐ مسرحية ☐ مقالات ☐ قطع متنوعة ☐
حدد ما هو غير ذلك _____
لغة الأصل _____

جنسية المؤلف

تاريخ النشر الأصلي

صف الموضوع في جفتين

أو ثلاثة للأعمال

الأخرى غير الأدبية

الجمهور المقصود

دار الكتب المصرية التاريخ / / لاستخدام لدار فقط تاريخ تقديم بيانات
وصلت بتاريخ / / فإن الجديدة / /

استشارة تعديلات الفهرسة أثناء النشر

سوف يم إخطارك بأى تغييرات تعمل في بيانات فإن المرسلة إليك

الناشر : في حالة الاستفسار اتصل به
العنوان : رقم الهاتفون :

البيانات كما قدمت العنوان :
أصلاً على استشارة تمحك
بيانات فإن التاريخ المقترح للنشر شهر / سنة /

ادخل أى معلومات اعط علامة على هذا المربع ☐
جديدة تالية إذا كان المطبوع قد أُلغى

العنوان ، والعنوان الفرعي
وبيانات المستوية ، الخ

ق . م	السر	تتمك	تجليده فاخرة
ق . م	بالعملة	تتمك	تجليده ورقية
ق . م	المصرية	تتمك	غير مجلدة

اسم الناشر / الطابع

التاريخ المقترح للنشر	شهر / سنة	تاريخ حق النشر	العدد
-----------------------	-----------	----------------	-------

تغييرات أخرى أو
معلومات جديدة

فعالية أسلوب دراسة الحالة في تدريس المراجع (دراسة تطبيقية)

الدكتورة : حورية ابراهيم مشالى

قسم المكتبات والمعلومات

جامعة الملك عبد العزيز - جدة

ملخص :

المهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن طبيعة العلاقة بين الطرق التقليدية المتبعة في تدريس المراجع وانخفاض مستوى الخدمة المرجعية من ناحية ، والمزايا التي قد تعود على الخدمة المرجعية من اتباع أسلوب دراسة الحالة في تدريس المراجع من ناحية أخرى . كما يتضمن المهدف دراسة تطبيقية لمعرفة مدى فعالية استخدام أسلوب دراسة الحالة في تدريس المراجع بالمقارنة بطرق التدريس التقليدية في هذا المجال بجامعة الملك عبد العزيز .

مقدمة :

منذ السبعينات من هذا القرن حدث تطور كبير في دور المكتبة لتصبح مركز معلومات يخدم الباحثين في فروع المعرفة المختلفة . وأمام هذا التطور -

يواجه أخصائى المراجع زيادة مستمرة فى مصادر المعرفة وفى الأساليب التكنولوجية التى تعمل على تسهيل تبادل المعلومات . ومن هنا صار لزاماً أن يكون أخصائى المراجع على درجة كبيرة من المعرفة ولديه مهارات ذهنية وتحصصية تجعله قادراً على ممارسة عمله بفعالية باعتباره حلقة الوصل بين مصادر المعلومات والباحثين عنها . غير أن الدراسات^(١) فى حقل المكتبات تشير إلى أن هناك انخفاض فى مستوى أداء الخدمة المرجعية وإلى وجود علاقة قوية بين هذا الانخفاض وبين الطرق المتبعة فى تدريس المراجع . ويتفق المفكرون فى مجال المكتبات والمعلومات على ضرورة إعادة النظر فى طرق تدريس المراجع والبحث عن طرق أكثر فعالية نظراً لأن دراسة المراجع تعتبر بمثابة القلب والروح فى هذا التخصص وكما يقول فافريك (Vaverecks)^(٢) : « Teaching reference is the guts of librarianship » ومما يؤكد ضرورة تطوير طرق تدريس المراجع ما يشير إليه الحلوجي^(٣) بأن مادة المراجع أصبحت « مصدر عناء للذين يدرسونها ... ومصدر عناء ومعاناة للذين يقومون بتدريسها ... » .

وينادى بعض المفكرين باستخدام أسلوب دراسة الحالة فى التدريس فى مجال المكتبات والمعلومات بعد أن تحققت فعاليته فى تدريس مواد فى مجالات علمية أخرى . كما ينادى هؤلاء بضرورة إجراء بحوث تطبيقية للتعرف على مدى فعالية هذا الأسلوب فى تدريس المراجع .

الخدمة المرجعية والطرق التقليدية لتدريس المراجع :

تشير الكتابات إلى أن وجود الخدمة المرجعية فى المكتبات سابق لظهور الدراسة الأكاديمية للمراجع . كما يتضح أن أول خدمة مرجعية بدأت حيناً تم إنشاء أول مكتبة متخصصة فى تقديم خدمات المراجع لجمهور القراء فى المملكة المتحدة عام ١٨٥٢ وسميت The Manchester Reference Library^(٤) . وكان ذلك قبل إنشاء أول برنامج للتعليم النهجى لتخصص المكتبات والذى بدأ فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٨٧ . لذلك يبدو واضحاً أن تعلم كل ما يتعلق بالمراجع استمر أكثر من ربع قرن يستمد من الخبرة المتولدة من ممارسة

المهنة . وكان لذلك أثر كبير على تعلم المراجع فيما بعد حيث استمر الممارسون في الاعتقاد بأن الخبرة هي الأسلوب الوحيد لتعليم المراجع . ومما يؤكد ذلك تصريح ولیم تشايلد William Child (١) في عام ١٨٩١ حين قال « هناك ثلاث مؤهلات رئيسية تأتي في مقدمة ما يجب أن يتسلح به أخصائى المراجع وهى : أولا - الخبرة ، وثانيا - الخبرة ، وثالثا - الخبرة » . وقد حاول المهتمون بالعمل في حقل المكتبات توجيه الاهتمام نحو ضرورة التعليم الأكاديمى للمراجع حيث يرون أن الخبرة ضرورية جدا في ممارسة خدمات المراجع كما هو الحال في جميع المجالات العلمية غير أنه لا بد من دراسة مجموعة من القواعد النظرية التى تمكن الأخصائى من معرفة مجال تخصصه ثم تطبيق هذه القواعد عند ممارسة المهنة .

وقد كان نتيجة لانتشار مثل هذا الفكر أن تضمن التعليم المنهجى لتخصص المكتبات - منذ نشأته - مواد للدراسة المراجع والخدمة المرجعية حيث حرص ملفيل ديوى Melvil Dewey (٦) مؤسس أول مدرسة في هذا التخصص على احتواء البرنامج الدراسى على المواد «Aids to Readers»، «Bibliography» ثم «Use of Reference Books» بعد ذلك . وكان يقوم بتدريس هذه المواد بعض الممارسين (٥) ذوى الشهرة في الخدمة المرجعية لعدم وجود أعضاء هيئة تدريس متخصصة في بادئ الأمر .

وبدأ تدريس المراجع بشرح مجموعة من الكتب المرجعية للدارسين في قاعات الدرس وذلك بوصف خصائص كل مرجع فيما يتعلق بالعنوان والمؤلف وبيانات النشر مع توضيح طريقة استخدام المرجع وأهميته . وكان يقاس تحصيل الطالب بمدى تذكره لتلك البيانات . وقد شاع استخدام هذه الطريقة في تدريس المراجع في كثير من أقسام المكتبات في ذلك الحين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأطلق عليه مصطلحين الأول : Item by item approach والثاني : Enumeration and description approach (٧) .

غير أن تنوع الإنتاج الفكرى وإتقان إعداد البيلوجرافيا التجارية في الثلث الأول من القرن العشرين بالإضافة إلى توافر عدد من المتخصصين في حقل المكتبات قد ساعد على إيجاد بعض التطور في طريقة تدريس المراجع حيث أصبح يستخدم في الشرح بقاعات الدرس عرض لكتب المراجع حسب الشكل الأدبى ، ويهم المدرس بشرح خصائص ووظائف كل وحدة شكلية مثل الموسوعات والمعاجم والبيلوجرافيات . كما يتناول الشرح عرضاً نماذج في كل وحدة شكلية مع تزويد الدارسين بملاحظات عنها تتعلق ببيانات التأليف والنشر وطريقة الاستخدام ويكلف الدارسون بتقييم عدد من المراجع في كل وحدة شكلية وذلك بتتبع هدف المراجع وسعته وطريقة تنظيمه ... وفى كثير من الأحيان يُعطى الدارسون قوائم أسئلة يطلب منهم فيها تحديد الإجابة عليها فى كتب المراجع التى تمت دراستها بغرض التدريب على تقييم المراجع . ويقاس تحصيل الطالب وتقدمه وفق هذه الطريقة بمدى معرفته وتوصله للإجابة الصحيحة . وقد أطلق على هذا الأسلوب فى تدريس المراجع المصطلح The Form Approach والمصطلح The Type Approach (٨) .

ومع استمرار تطوير المناهج فى كثير من العلوم أصبحت البرامج الدراسية فى تخصص المكتبات والمعلومات تتضمن مواد للدراسة المراجع فى قطاع أو أكثر من قطاعات المعرفة مثل المراجع المتخصصة فى العلوم الانسانية ومثيلتها فى العلوم الاجتماعية والعلوم البحتة والتطبيقية . ويتبع فى تدريس هذه المواد أحد الأسلوبين السابق ذكرهما فى عرض مراجع كل تخصص معرفى . ويكلف الدارسون باختيار موضوع فى أحد التخصصات التى يتضمنها قطاع المعرفة المرغوب دراسته ثم بناء حصر بيلوجرافى للمراجع التى تتناول معالجة الموضوع . كما قد يعطى الدارسون قوائم بأسئلة للإجابة عليها فى ضوء المراجع التى تمت دراستها . وأطلق على هذا الأسلوب فى الدراسة المصطلح Subject Approach أو المصطلح Topical Approach (٩) .

وقد وجه عدد من المفكرين - ذوى الاهتمام الشديد بخدمات المراجع النقد لهذه الطرق فى التدريس ، ومن أشهر هؤلاء شيرا Sherar (١٠) وكاتس Katz (١١) ودافنسون Davinson (١٢) وروشتين Roshtein (١٣) . ويتفق هؤلاء على أن

طرق تدريس المراجع السابق ذكرها تعتمد على المحاضرة التقليدية التي ينصب الجهد فيها على التلقين وحشو ذهن الطالب ببيانات التأليف والنشر لكتب المراجع

كما أن القصور في طرق تدريس المراجع في رأيهم يرجع أساسا إلى اعتمادها على أعمال مرجعية مثل وينشيل Winchell ومدج Mudge وولفورد Walford والتي قد صممت لتتفق وطرق تدريس المراجع التي كانت سائدة وقت ظهور هذه الأعمال المرجعية في نهاية القرن التاسع عشر ثم استمر العمل بها لتكون بمثابة كتب دراسية يعتمد عليها كل من المدرس في تحضير المادة والطالب في تحصيلها . وانتقدت كارول Carrol (١٤) بشدة هذه الأعمال بصفتها قوائم بيليوجرافية إذ تقول Down with the lists حيث ترى أن الاعتماد عليها قد ساعد في استمرارية عادات التلقين بين المدرسين وعادات الحفظ والتذكر بين الطلاب .

كما يشار في النقد إلى أنه بالرغم من أن دراسة المراجع حسب الشكل الأدبي من شأنها مساعدة الطالب في معرفة تكوين الإنتاج الفكري للمجالات المختلفة إلا أن هذه الطريقة تجعل الطالب يتصور أن خدمات المراجع ما هي إلا أسئلة توجه حسب الشكل الأدبي لكتب المراجع . ويذكر المعارضون لطرق التدريس هذه بأنها ربما تمكن الطالب من الإجابة على السؤال : في أي البيليوجرافيات نجد كتب حديثة في الرياضيات مثلا ؟ ولكن من الصعب أن نتوقع من الطالب معرفة أين نجد أحدث الاتجاهات العلمية في الرياضيات - هذا بالإضافة إلى أنه في حالة عدم دراسة الطالب لمادة المطبوعات الحكومية فإنه لن يتناولها عند الممارسة في محاولة الإجابة على سؤال يواجهه لأنها لاتقع ضمن الوحدات الشكلية التي درسها في مواد المراجع بالطرق التقليدية .

وهناك اتفاق بين عدد كبير من المفكرين (١٥) على أنه من المفروض أن تمر خدمات المراجع بثلاث خطوات رئيسية :

الخطوة الأولى : تحديد المعلومات المطلوبة من المستفيد بصفة عامة .

الخطوة الثانية : تحديد حجم ونوع هذه المعلومات .

الخطوة الثالثة : تحديد موقع المعلومة في المصدر .

غير أن دراسة المراجع بالطرق التقليدية - في رأيهم - لاتوجه الاهتمام إلى الخطوة الأولى والثانية وتركز فقط على الخطوة الثالثة . بمعنى أن الطرق التقليدية تبدأ بالخطوة الثالثة وتنتهى بها حيث يتركز الجهد فيها على معرفة مجموعة كبيرة من الكتب المرجعية وحفظ بيانات تفصيلية عنها قد تؤهل الطالب في استخدامها آلياً في الإجابة على الأسئلة المرجعية البسيطة . لذا يسود اعتقاد بينهم أن طرق التدريس التقليدية تركز الاهتمام على أوجه تتعلق بمعرفة الكتب فقط وليس لها دور إيجابي في إعداد طريقة تفكير أخصائى المراجع . كما يرى هؤلاء من واقع اهتمامهم بتحسين الخدمة المرجعية - وفي مقدمتهم نوماس جالفين Thomas Galvin - (١٦) إن الخطوة الأولى والثانية المشار إليها في أداء الخدمة المرجعية تحتاج إلى مقدرة ومهارة في المناقشة والتحليل من جانب أخصائى المراجع قبل اتخاذ القرار بشأن المعلومات المطلوبة - وهذا يتطلب تدريب الدارس على حل المشكلات عن طريق تنمية قدرته على التفكير والتحليل والاهتمام بصقل جوانب في شخصيته من خلال تعلم مهارات الاتصال وما تتضمنه من حوار ومناقشة .

يتضح من التحليل السابق أن الطرق التقليدية والشائعة في تدريس مواد المراجع - بالرغم من محاولة تطويرها - لم تسلم من النقد لمساهمتها المحدودة في إعداد أخصائى مراجع قادر على إشباع حاجات المستفيدين بتقديم خدمة مرجعية حسب طبيعة ومتطلبات كل حالة . لذلك اتجه الاهتمام نحو البحث عن طريقة أكثر فعالية في تدريس المراجع تساعد على إعداد أخصائى مراجع أكثر كفاءة . وقد جذب انتباه المهتمين بتطوير الخدمة المرجعية نجاح استخدام أسلوب دراسة الحالة في تدريس مواد في مجالات علمية أخرى مثل القانون والإدارة .

أسلوب دراسة الحالة :

يعرف جالفين Galvin الحالة بأنها وصف موجز ومكتوب لموقف أو مشكلة

حدثت أو يمكن حدوثها ويستخدم هذا الوصف المكتوب في شكل قصة تعرض في مواقف تعليمية ، ويطلب من الدارسين تشخيصي الموقف وتحليل الحالة لاتخاذ قرار بشأن تحديد أسلوب عمل لحل المشكلة . ويطلق على هذا الأسلوب المصطلح Case method أو Problem solving instruction .

وقد بدأ ظهور استخدام دراسة الحالة في التدريس عندما قام عميد كلية الحقوق بجامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٧١ بتطوير دراسة مادة قانون العقود وذلك بدراسة حالات قانونية في المحاضرة يشترك الطلاب في مناقشتها وتحليلها في ضوء القانون ووفق ظروف كل حالة . ونظرا لنجاح هذه التجربة قد انتشر اتباع هذا الأسلوب في كليات الحقوق الأمريكية . ثم امتد الانتشار إلى كليات إدارة الأعمال بعد نجاح تطبيق التجربة في مجال الإدارة بكلية الأعمال بجامعة هارفرد أيضا عام ١٩٠٨ (١٧) . وفي عام ١٩٣٠ بدأ استخدام طريقة دراسة الحالة في مجالات أكاديمية أخرى وخاصة في إدارة التعليم حتى أنه في عام ١٩٦٥ أقرت الجمعية الوطنية للتعليم في أمريكا أن أسلوب دراسة الحالة أصبح الأداة الرئيسية في إعداد المدرسين (١٨) . ولم يتوقف النجاح عند هذا الحد بل توصل الباحثون في جامعة هارفرد إلى نتائج توصي بإمكانية استخدام طريقة دراسة الحالة في تدريس المواد الاجتماعية بصفة عامة (١٩) .

ويعتبر كنيث شيفر Kenneth Shaffer (٢٠) أول من أقدم على استخدام طريقة دراسة الحالة في مجال المكتبات . وقد استخدمها شيفر في تدريس مادة إدارة المكتبات في جامعة سيمونس بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥١ . واتباع شيفر في تصميم الحالات الدراسية للمادة نفس النمط الذي اتبع في كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفرد مع تطويره ليناسب المشكلات الحيوية في إدارة المكتبات . وتحقق لمحاولة شيفر نجاح أدى إلى سرعة انتشارها في تدريس مواد إدارة المكتبات بجامعة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد حاول جالفين Galvin (٢١) استخدام طريقة دراسة الحالة في تدريس مادة المراجع وكان ذلك في جامعة سيمونس عام ١٩٦٥ . ويذكر جالفين أن ما دفعه لهذه التجربة هو شدة الضيق من أسلوب المحاضرة التقليدية وتلقين

الشرح الوصفي لمحتويات المراجع الأمر الذى لم يكن له عائد ملموس على ممارسة الخدمة المرجعية . ويأمل جالفين من استخدام طريقة دراسة الحالة استبعاد الآلية في الشرح من جانب المدرس والحفظ من جانب الطالب . كما يأمل من اتباع هذه الطريقة الاهتمام بحاجة المستفيد عند تدريس المراجع حيث يقول :

The case-method experiments represented an effort to rehumanize the teaching of the reference process.

وقد أكد جالفين في عام ١٩٨٣ على أن محاولته في استخدام دراسة الحالة في تدريس المراجع لا تزال تحتاج إلى دراسات تطبيقية في جامعات بدول مختلفة حتى يمكن التعرف على مدى فعاليتها^(٢٢) .

الدراسة التطبيقية :

وفي ضوء ما تقدم من دراسة وتحليل قامت الباحثة بإجراء بحث تطبيقى يهدف إلى التعرف على مدى فعالية استخدام أسلوب دراسة الحالة في تدريس مادة المراجع المتخصصة لطالبات قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب بجامعة الملك عبد العزيز وذلك خلال الفصل الدراسى الأول والثانى من العام الجامعى ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ الموافق ١٩٨٥ / ١٩٨٦ م .

وأجرى البحث على عينة من الطالبات بلغ عددهن ٥٣ (ثلاث وخمسون طالبة) موزعة على شعبتين : شعبة الفصل الدراسى الأول وعددها (سبع وعشرون طالبة) وشعبة الفصل الدراسى الثانى وعددها (ستة وعشرون طالبة) بغرض مقارنة نتائج اختبارات الشعبتين والوقوف على فعالية طريقة التدريس التى اتبعت فى كل شعبة وفقاً لطريقة البحث . وفيما عدا اختلاف طريقة التدريس بين الشعبتين فقد توفر قدر من التجانس بين طالبات الشعبتين من حيث تقارب المعدلات التراكمية وعدم سبق دراسة المادة بالإضافة إلى تقارب عدد الطالبات بالشعبتين . وتمثل عينة البحث ٩٦٪ من الطالبات المسجلات لهذه المادة بعد استبعاد حالات الإعادة بسبب الرسوب من قبل .

وقد اتبع في تدريس المادة لغرض البحث طريقتان :

١ - الطريقة التقليدية : تناولت الباحثة تدريس المراجع حسب الشكل الأدنى للمراجع في كل تخصص علمي وفق الخطوات التالية :

أولاً : شرح خصائص كل وحدة شكلية في مجال المعرفة المقرر دراسته كالموسوعات والبيولوجرافيات وأدلة الاحصائيات في علم الاجتماع ، ثم توضيح وظيفة الوحدة المرجعية وأهميتها في البحث العلمي من حيث الدور المميز لها في مساعدة الباحث في تقصي الحقائق .

ثانياً : دراسة نماذج من كل وحدة - حسب ما يتوافر منها في المكتبة وخاصة من حيث كيفية الاستخدام .

ثالثاً : كلفت الطالبات بتقييم هذه النماذج من خلال الإجابة على أسئلة وضعتها الباحثة لهذا الغرض .

٢ - أسلوب دراسة الحالة :

تضمن القرار الدراسي مجموعة من الحالات راعت الباحثة في أعدادها أن تعكس أنواعاً مختلفة من المشكلات التي قد تواجه أخصائي المراجع في المكتبات ومراكز المعلومات وأن تستوعب الحالات أهم خصائص وطبيعة كتب المراجع . بمعنى أن تكون كل حالة تسجيلاً لموقف استفساري في أقسام المراجع وتتطلب الرجوع إلى قاعدة مرجعية أو أكثر . وقامت الباحثة باختيار عدد من هذه الحالات لتدريب الطالبات أثناء المحاضرات على فهم المشكلة موضوع كل حالة وتحليلها وتحديد عناصرها تمهيداً للتعرف على المراجع التي تتفق وطبيعة كل مشكلة .

واتبع في التدريب قيام إحدى الطالبات بتمثيل دور المستفيدة على أن تقوم طالبة أخرى بتمثيل دور أخصائية المراجع ليدور بينهما حوار ينتهي بتقديم خدمة مرجعية .

وقد تم التدريب في كل مكان مستقل بجوار المراجع في المكتبة حيث دار الحوار أمام الطالبات وتحت إشراف أستاذة المادة (الباحثة) التي تبدى

ملاحظاتها وترد على الاستفسارات من الطالبات في هذا الخصوص مع توجيه المناقشة نحو بناء التفكير المرجعي لدى الطالبات .

وبعد استكمال عدد من التدريبات في وقت المحاضرات وزعت حالات مطبوعة على الطالبات لدراستها وتحليلها في غير وقت المحاضرة وكتابة تقرير عن كل حالة متضمنا المراجع التي تقترح لتوفير خدمة مرجعية للحالة موضوع الدراسة . وهذه التقارير تم تقديمها تباعا في مواعيد محددة خلال وقت المحاضرات بقية الفصل الدراسي حيث عرضت على كل طالبة التقرير الذي أعدته عن الحالة ، ثم دارت مناقشة بين مقدمة التقرير وبقية الطالبات وذلك تحت إشراف وإرشادات وتعليق أستاذة المادة .

ويتناول البحث اختبار فرضين أساسيين :

الفرض الأول : أن اتباع الطريقة التقليدية في تدريس المراجع لايساعد على تحقيق مستوى تحصيل يتفق ومتطلبات تقديم خدمة مرجعية بكفاءة .

الفرض الثاني : هناك علاقة بين اتباع أسلوب دراسة الحالة في تدريس المراجع وبين مستوى التحصيل الذي يساعد على تقديم خدمة مرجعية بكفاءة ووفق متطلبات كل حالة .

ونظرا لارتباط طريقة البحث التي اتبعت بمتطلبات النجاح في مواد الدراسة طبقا لنظام الجامعة ، ترى الباحثة ضرورة إلقاء الضوء على هذه المتطلبات قبل التعرض لخطوات البحث .

يتطلب النجاح في المادة الدراسية الحصول على حد أدنى ستون درجة من مائة درجة . وتوزع درجة المادة كالآتي :

درجات للاختبار الدوري الأول .	(عشر)	١٠٠
درجة للاختبار النصفى .	(عشرون)	٢٠٠
درجة للاختبار الدوري الثانى .	(عشر)	١٠٠
درجة للاختبار النهائى .	(أربعون)	٤٠٠
درجة مقابل حضور المحاضرات .	(عشرون)	٢٠٠
	المجموع	١٠٠

علما بأن اختبارات الدورى الأول والنصفى والدور الثانى (٤٠ درجة) تتناول الموضوعات التى شُرحت فى النصف الأول من الفصل الدراسى ، أما الاختبار النهائى (٤٠ درجة) فإنه يتناول الموضوعات التى درست فى كل من النصف الأول والثانى من الفصل الدراسى . كما أن درجات الاختبارات وحدها دون درجات حضور المحاضرات قد اتخذت كمؤشر للدرجة الاستيعاب ومقياس لدرجة فعالية طرق التدريس التى استخدمت فى البحث .

وتتلخص خطة البحث فى الآتى :

١ - بالنسبة لشعبة المراجع فى الفصل الدراسى الأول اتبعت الطريقة التقليدية فى تدريس المراجع فى كل من النصف الأول والنصف الثانى من هذا الفصل .

٢ - وبالنسبة لشعبة المراجع فى الفصل الدراسى الثانى ، اتبع فى النصف الأول من هذا الفصل تدريس المراجع بالطريقة التقليدية ثم استخدم أسلوب دراسة الحالة فى النصف الثانى من نفس الفصل الدراسى .

ويرجع الجمع بين الطريقة التقليدية وأسلوب دراسة الحالة فى شعبة الفصل الدراسى الثانى إلى ما واجهته الباحثة - أثناء تجربة طريقة البحث Pilot study - من صعوبة فى تدريس المراجع باتباع أسلوب دراسة الحالة بمفرده ، حيث اتضح أن تدريب الطالبات على مناقشة الحالة وتحليلها من أجل تحديد المعلومات المطلوبة والمراجع اللازمة يجب أن يسبقه دراسة عن ماهية المراجع وكيفية استخدامها .

عرض وتحليل البيانات :

بأنهاء اختبارات الفصل الدراسى الأول والفصل الدراسى الثانى لمادة المراجع المتخصصة جمعت بيانات البحث .

وفيما يلى عرض لهذه البيانات فى جداول توضح التوزيع التكرارى لدرجات الاختبارات فى ضوء عدد من الفئات طول كل فئة منها خمس درجات .

يبين الجدول رقم (١) نتائج الاختبارات في الفصل الدراسي الأول حيث اتبع فيه التدريس بالطريقة التقليدية .

جدول رقم (١)
نتائج الاختبارات في الفصل الدراسي الأول

النصف الأول من الفصل الدراسي		النصف الثاني من الفصل الدراسي		فئات الدرجات
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
٣,٧	١	٣,٧	١	أقل من ٢٤
٢٥,٩	٧	٢٢,٢	٦	من ٢٤ وأقل من ٢٨
٤٨,٢	١٣	٤٤,٥	١٢	من ٢٨ وأقل من ٣٢
١٤,٨	٤	١٨,٥	٥	من ٣٢ وأقل من ٣٦
٧,٤	٢	١١,١	٣	من ٣٦ وحتى ٤٠
١٠٠	٢٧	١٠٠	٢٧	مجموع

ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج الاختبارات في الفصل الدراسي الثاني حيث تم التدريس بالطريقة التقليدية في النصف الأول من الفصل وبأسلوب دراسة الحالة في النصف الثاني منه .

جدول رقم (٢) نتائج الاختبارات في الفصل الدراسي الأول

النصف الأول من الفصل الدراسي		النصف الثاني من الفصل الدراسي		فئات الدرجات
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
—	—	—	—	أقل من ٢٤
٧,٧	٢	٢٦,٩	٧	من ٢٤ وأقل من ٢٨
١١,٦	٣	٥٠,٠	١٣	من ٢٨ وأقل من ٣٢
٦١,٥	١٦	١٥,٤	٤	من ٣٢ وأقل من ٣٦
١٩,٢	٥	٧,٧	٢	من ٣٦ وحتى ٤٠
١٠٠	٢٦	١٠٠	٢٦	مجموع

ويوضح الجدول رقم (٣) مقارنة بين نتائج الاختبارات النهائية للفصل الدراسي الأول والفصل الثاني . وهذه المقارنة تظهر التغير في نتائج الاختبارات بعد اتباع أسلوب دراسة الحالة .

جدول رقم (٣)

نتائج الاختبارات النهائية في الفصل الدراسي الأول والثاني

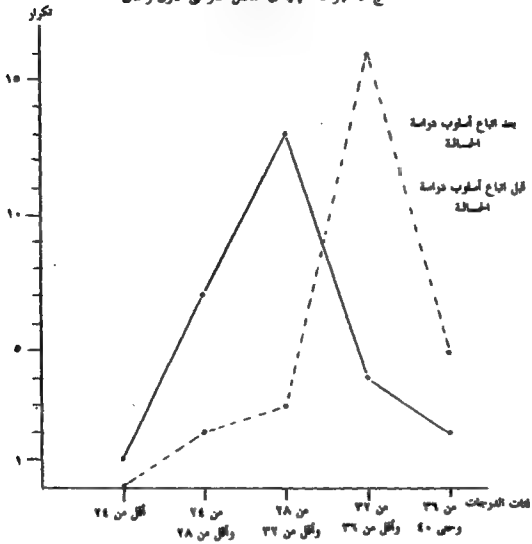
الفصل الدراسي الأول قبل اتباع أسلوب دراسة الحالة	النسبة ال تكرار %	الفصل الدراسي الثاني بعد اتباع أسلوب دراسة الحالة	النسبة ال تكرار %	التغير	فئات الدرجات
٣,٧—	—	—	٣,٧	١	أقل من ٢٤
١٨,٢—	٧,٧	٢	٢٥,٩	٧	من ٢٤ وأقل من ٢٨
٣٦,٦—	١١,٦	٣	٤٨,٢	١٣	من ٢٨ وأقل من ٣٢
٤٦,٧+	٦١,٥	١٦	١٤,٨	٤	من ٣٢ وأقل من ٣٦
١١,٨+	١٩,٢	٥	٧,٤	٢	من ٣٦ وحتى ٤٠
	١٠٠	٢٦	١٠٠	٢٧	مجموع

ويشير الجدول رقم (٣) إلى ارتفاع في نتائج الاختبار النهائي في الفصل الدراسي الثاني بالمقارنة بنتائج الاختبار النهائي في الفصل الدراسي الأول .

كما يبين الجدول أن التحسن في النتائج قد اتجه نحو فئات الدرجات العليا بواقع ٤٦,٧٪ للفترة من ٣٢ وأقل من ٣٦ وبواقع ١١,٨٪ للفترة من ٣٦ وحتى ٤٠ مقابل انخفاض في النسبة المئوية للفئات الثلاثة الأولى بواقع ٣,٧٪ ، ١٨,٢٪ ، ٣٦,٦٪ بالترتيب . ويتضح هذا التغير بيانياً في الشكل رقم (١) .

شكل (١)

نتائج الإحصاءات النهائية في الفصل الدراسي الأول والثاني



ومن العرض السابق للبيانات يتضح أن نتائج الاختبارات في ظل التدريس بالطريقة التقليدية منخفضة نسبيا بالمقارنة بالنتائج بعد التدريس بأسلوب دراسة الحالة . وقد تبين للباحثة أن السبب في ذلك يرجع إلى أن الطالبات في ظل الطريقة التقليدية اعتمدن على بذل الجهد في تقييم كتب المراجع وحفظ بياناتها . وقد أدى ذلك إلى تكدرس كم هائل من البيانات في أذهان الطالبات نتج عنه صعوبة في تذكرها وفي تحديد المراجع التي يمكن اقتراحها في المواقف التي حملتها أسئلة الاختبار النهائي .

وهذا يؤكد صحة الفرض الأول للدراسة وهو :

أن اتباع الطريقة التقليدية في تدريس المراجع لايساعد الطلاب على تحقيق مستوى تحصيل يتفق ومتطلبات تقديم خدمة مرجعية بكفاءة .

ويتضح أيضا من البيانات السابق عرضها أن نتائج الاختبارات في ظل التدريس بأسلوب دراسة الحالة تشير إلى تحسن ملموس في مستوى تحصيل الطالبات ، ويرجع هذا التحسن إلى تمكن الطالبات من إدراك الموقف الاستفسارى في أسئلة الاختبارات والقدرة على التمييز في اختيار المراجع التي تناسب كل موقف . وقد ساعد على تحسين مستوى التحصيل ما وفره اتباع أسلوب دراسة الحالة في التدريس من مواقف ومشكلات حقيقية جذبت انتباه وتفكير الطالبات لمناقشتها وتحليلها . أما تمثيل الدور للمشكلة وما تضمنه من حوار حول اختيار أنسب المراجع للمعلومات المطلوبة فقد أوجد مناخا مثيرا للتفكير وأكثر صلاحية للتعلم . وقد تبين أن هذه العوامل في مجملها كان لها أثر كبير على تنشيط الذاكرة لدى الطالبات . هذا بالإضافة إلى أثرها الكبير في تحسين درجة الاستيعاب والاحتفاظ بالمعلومات واسترجاعها عند أداء الاختبارات وهذا يؤكد صحة الفرض الثاني بأن هناك علاقة بين اتباع أسلوب دراسة الحالة في تدريس المراجع وبين ارتفاع مستوى التحصيل الذي يساعد على تقديم خدمة مرجعية بكفاءة ووفق متطلبات كل حالة .

خاتمة :

أوضحت الدراسة أن بداية تدريس المراجع اعتمدت على الخبرة العملية للممارسين في المكتبات لمدة ربع قرن تقريباً إلى أن وجه المهتمون بتحسين الخدمة المرجعية جهودهم نحو تطوير تدريس المراجع في الجامعات .

غير أن ما أثمرته هذه الجهود من طرق لتدريس المراجع قد وجه إليه نقد شديد باعتبار أن الطرق التي اتبعت - وما زالت - هي طرق تقليدية تعتمد على المحاضرة وتهتم بتلقين الدارسين الكثير من بيانات التأليف والنشر الخاصة بكتب المراجع ، ولاتساعد بفعالية على تكوين كوادر مدربة على أداء الخدمة المرجعية التي تحتاج إلى قدرة على التحليل ومهارات في الاتصالات لحل المشكلات بجانب معرفة بالمراجع وكيفية استخدامها .

وأمام هذا القصور ظهرت محاولة استخدام أسلوب دراسة الحالة في تدريس المراجع بعد أن اتضح فعاليتها في تدريس مواد في مجالات علمية أخرى . ونظراً لأن هذا الأسلوب لا يزال محاولة في دور البحث والتجربة في مجال تدريس المراجع لذا قامت الباحثة بإجراء بحث تطبيقي للتعرف على مدى فعالية أسلوب دراسة الحالة في تدريس المراجع بالمقارنة بالطرق التقليدية في هذا الخصوص .

وقد جاء البحث موضوع هذه الدراسة بنتيجة تؤكد النقد الموجه للطرق التقليدية من حيث أنها لاتحقق مستوى تحصيل يتفق ومتطلبات تقديم خدمة مرجعية بكفاءة . كما توصل البحث إلى نتيجة تفيد بأن مستوى التحصيل عند دراسة المراجع يرتفع باستخدام أسلوب دراسة الحالة ، وأن فعالية هذا الأسلوب ترجع إلى ما يوفره من فرص تدريب للدارسين على حل المشكلات التي قد تواجه أخصائيي المراجع ، أي أنه ينقل واقع العمل في قسم المراجع بالمكتبات ومراكز المعلومات إلى الدارسين بقاعات الدرس . هذا بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يجعل من العملية التعليمية عملية ذات معنى حيث يتدرب الدارسين بشدة في حل مشكلات لحالات تمثل مواقف حقيقية وذلك يبعدهم

عن الكسل الفكرى نتيجة السلبية فى تلقى المعلومات أثناء الشرح فى المحاضرات بالطريقة التقليدية .

غير أنه ثمة نتيجة هامة للبحث تشير إلى أنه يصعب استخدام أسلوب دراسة الحالة بمفرده فى تدريس المراجع أو تتوقف فعاليته على المعرفة المسبقة عن ماهية المراجع وكيفية استخدامها وهذا ما توفره الطريقة التقليدية . لذلك يلور فى ذهن الباحثة السؤال التالى :

هل هناك طريقة أفضل من الطريقة التقليدية لاكتساب معرفة عن المراجع تسبق استخدام أسلوب دراسة الحالة حتى يتحقق الهدف من دراسة المراجع فى إعداد أخصائى مراجع قادر على تقديم خدمة مرجعية بكفاءة عالية !
غير أن الإجابة على هذا السؤال تتطلب بحثنا آخر .

المراجع والمواش

1. Crowley, T. Half-right reference: is it true? RQ 25 Fall 1985, pp.59-68.
 - Dawkins, W.M. and Jackson J. Enhancing reference services. Technicalities 6 August 1986, pp. 4-7.
 - Olson, L.M. Reference service evaluation in medium-sized libraries. J. Academic librarianship 9 January 1974, pp. 322-9.
 - Powcll, R. R. Study of reference services and librarians selected public libraries Ill. Lib. May 1978, pp. 481-9.
 - Powcll, R.R. Reverence effectiveness: a review of research. Lob. and Info. Sc. Res. 6 January 1984, pp. 3-16.
 2. Vaverek, B. The nature of reference librarianship RQ 15 (3) spring 1974, pp. 213-217.
 - (3) انظر قائمة المراجع العربية .
 4. Grogan, Denis. Practical reference work. London, Cive Bingley, 1979, p.21.
 5. Ibid.P.7.
 6. Vann, Sarah K. Training for librarianship before 1923. Chicago, ALA, 1961, pp. 4-35.
 7. Davinson, Donald. Reference Service. London, Clive Bingley, 1980, p. 235.
 8. Ibid.
 9. Ibid.
 10. Shera, J.H.' The challenging role of the reference librarian in Shera, J.H. Knowing books and men: knowing computers too. Littleton, Colo., Libraries Unlimited, 1973, pp. 202-221.
- Shera, Jess H. The Foundations of Education for Librarianship, New York: Becker and Hayes, 1972, pp. 48-49, 193.

- Shera, Jess H. The librarian and reference service in Rowland, R. Reference Services. Hamden, conneticut: shoe string, 1977, pp. 198-210.
11. Katz, W.A. Introduction to reference work: reference services and reference process. 3d ed. London, McGraw-Hill, 1978, Vol. II.
12. Davinson, D. Reference Service. London, Clive Bingley, 1980.
13. Rothstein, S.' Scross the desk: 100 Jears of reference encounters'. Canadian library journal 34 (5) October 1977, pp. 391-399.
Rothstein, S.' Reference Service'' the new dimension in librarianship'. College and research libraries 22 (1) January 1961, pp. 11-18.
14. Carrol, 1. 'Down with the lists' RQ 6 (1) autumn 1966, pp. 29-31.
15. Conference on Reference Services, Oklahoma University Library 1982.
16. Galvin, Thomas J. The case method in library education reconsidered. In reference Services and Library Education: Essays in honor of Frances N. Cheney. Lexington Books, 1983.
Glavin, Thomas J. Problems in reference services: case studies in methods and policy. New York: R.R. Bowlser, 1965.
17. McNair, Malcom, the case method at the Harvard Business school. New York: McGraw-Hill, 1954, in Reference Services and Library Education, p. 225.
18. Horvat, J. and Stroufe, G. Case studies in EducationalAdministration. Columbus Ohio, University Council for Educational Administration, 1965. In Reference Services and Library Education, p. 226.
19. Tedesco, Paul H. Teaching with case studies. Boston: Federal Reserve Bank of Boston, 1978. In Reference Services, p. 227.
20. Shaffer, Kenneth, the experience of managment: case studies in public and academic library administration. Metuchen, N.J.: Scarecrow Press, 1972.

21. Galvin, Thomas J. Problems in referecne services, 1965.
22. Galvin, Thomas J. The case method in library education reconsidered. In reference services and library education, 1983.

قائمة المراجع العربية

- (١) أحمد أنور عمر . المراجع : أنواعها وخصائصها . بغداد : المكتبة المركزية لجامعة بغداد ، ١٩٦٧ .
- (٢) جاسم محمد جرجيس وعبد الجبار عبد الرحمن . المراجع والخدمات المرجعية في مراكز التوثيق والمعلومات . بغداد ، مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي ، ١٩٨٥ ، ٩٦ ص .
- (٣) سعد محمد المهجومي . المراجع ودراساتها في علوم المكتبات . القاهرة : جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٧٧ ، ٨٩ ص .
- (٤) عبد الستار الحلوجي . مدخل لدراسة المراجع . الرياض : دار العلوم . ١٩٨٣ ، ص ٩ .
- (٥) عبد الكريم الأمين وزاهدة ابراهيم . دليل المراجع العربية . بغداد : مطبعة شفيق ، ١٩٧٠ ، ٢٦٧ ص .
- (٦) نزار محمد علي قاسم . المراجع العربية العامة . بغداد : مطبعة عصام ، ١٩٧٨ ، ٢٠٣ ص .
- (٧) صبرى عبودي فوحى . تقويم المراجع العربية والأجنبية . الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٩ ، ٣٦٥ ص .
- (٨) محمد ماهر حماده . المصادر العربية والمعربة . ط ٢ . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٠ ، ٢٣٥ ص .

الأرشيف الحديث (مبادئ وتقنياته)

تأليف : ت . ر . شلنبرج

ترجمة الدكتور : حسن علي الطوة

استاذ الوثائق - قسم المكتبات والوثائق

كلية الآداب - جامعة القاهرة

تنويه : نقدم ابتداء من هذا العدد ترجمة عربية كاملة لكتاب الأرشيف الحديث وهو من الكتب الأساسية في تخصص الأرشيف . وتتناول هذه الحلقة الفصول الأربعة الأولى من الكتاب والتي تتضمن : أهمية المؤسسات الأرشيفية ، طبيعة الأرشيف ، الصلات بين المهنة الأرشيفية والمهنة المكتبية ، الاهتمامات الأرشيفية بإدارة المذونات .

القسم الأول

مقدمة :

ليصدر سموكم أوامره في كل إقليم بأن يُخصَّص مبنى عام يُخزن فيه القاضى (المحامى) المدونات ، وأن يُختار شخص تكون له عهدها حتى يمكن أن تظل سليمة ويمكن أن يُعثر عليها بسهولة أولئك الذين يطلبونها ، وليكن من بينها أرشيف ، وليصحح ما أهمل في المدن .

— الامبراطور جستنيان (Justinian)

الفصل الأول

أهمية المؤسسات الأرشيفية

لو أنك سألت الرجل العادى في الطريق لماذا تنشئ الحكومات مؤسسات أرشيفية ، فمن المحتمل أن يسألك : « ما هو الأرشيف ، وما هى المؤسسات الأرشيفية ؟ » فإذا أنت فسرته له ، حيثذ ، أهداف المؤسسة الأرشيفية ، فمن المحتمل أن يطرح الأمر جانبا معلقا بأن المسألة كلها لاتعدو أن تكون مثلا آخر على الغلو الحكومى . أما عن الأرشيف نفسه فيكاد يكون من المؤكد أن يسأل في آخر الأمر : « لماذا لا يحرق هذا الهراء ؟ » .

هذا الموقف الشعبى من العمل الأرشيفى عام بين البلدان جميعا ، ولذلك فانه مما يبعث على الدهشة أن تكون قد أنشئت مؤسسات أرشيفية بأموال الدولة . وعلى ذلك ، لابد أنه قد وجدت أسباب أخرى لإنشائها غير طلب الشعب لها .

• اقتبسه بلدسارى بنفاكيو (Baldassare Banifacio) في مقاله « في الأرشيف (De Archivis) » ، الذى نشر عام ١٦٣٢ ، ونقله لسترك . برن (Lester K. Barn) . في « الأرشيف الأمريكى (The American Archivis) » ، ٤ ، رقم ٤ (أكتوبر ١٩٤١) ، ٢٣٧ .

إنشاء الأرشيفات القومية :

من المرجح أن ترجع المؤسسات الأرشيفية إلى الحضارة اليونانية القديمة . فقد كان الأثينيون في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد يحفظون وثائقهم الثمينة في معبد أم الآلهة ، أى في المترون (Metroon) ، بجوار المحكمة ، في الميدان العام في أثينا . وكان المعبد يضم معاهدات ، وقوانين ، ومحاضر الجمعية الشعبية ، ووثائق أخرى للدولة . وكان من بين الوثائق المقال الذى كتبه سقراط دفاعا عن نفسه ، ومخطوطات مسرحيات ايسخيلوس ، وسوفوكليس ، وأوريبيديس التمودجية ، وقوائم الانتصارات في الألعاب الأولمبية . وقد حفظت هذه الكتابات وانتقلت منذ أقدم العصر حتى القرن الثالث الميلادى فيما يرجع في شكل لقائف من البردى . وهى ، وإن كانت غير محفوظة اليوم في المؤسسات الأرشيفية ، إلا أنها كانت محفوظة في بادئ الأمر في مثل هذه المؤسسات .

ومع أنه كان للتطورات الأرشيفية أثناء اضمحلال الحضارات القديمة والعصور الوسطى بعض الأثر في طابع المؤسسات الأرشيفية في العصر الحديث المبكر ، إلا أنه يكفى للغرض الذى أهدف إليه الآن أن أدرس المؤسسات الحديثة ؛ وأن مؤسسات فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة لى ، من بين هذه المؤسسات ، خير ما يمثل الأهمية التى تُصنّف على حفظ المصادر الأرشيفية ، على الرغم من المغزى الكبير للتطورات التى تمت في ألمانيا وأسبانيا وبلدان أخرى .

فرنسا :

إن خير ما يمكن أن يبين أهمية الأرشيف الأساسية بالنسبة للمجتمع القائم هو أن نلاحظ كيف كان يعامل هذا الأرشيف عندما ينهار المجتمع . ففى خلال الثورة الفرنسية قضى على النظم التى نشأت بالتدريج منذ العصور الاقطاعية . وكانت نظم الدولة فى مقدمة هذه النظم ؛ غير أنه استؤصلت أيضا جنور نظم أخرى دينية واقتصادية بالإضافة إلى النظم الحكومية . وحمت حقوق الملكية والامتيازات . وقامت محاولة للقضاء على كل أثر للعهد القديم البغيض .

ما الذى حدث لمدونات المجتمع في فترة الجيوشان هذه ؟ في حماسة الثورة الأولى ، في عام ١٧٨٩ ، أقامت الجمعية القومية مؤسسة أرشيفية ، كى تحفظ فيها قوانينها وتعرض . وبعد انقضاء عام ، وبمقتضى مرسوم ١٢ سبتمبر ١٧٩٠ ، أصبحت هذه المؤسسة الأرشيفية « الأرشيف القومى (Archives nationales) » في باريس . وهو أول أرشيف قومى تنشؤه دولة من الدول . وكان الهدف أن تحفظ مدونات فرنسا الثورة ، وهى مدونات ترمز إلى مكاسبها وتعرض أعبائها .

ما الذى كان ينبغى أن يصنع بـمدونات الماضى ؟ هل ينبغى أن تحفظ كنوز العهد القديم الأرشيفية الغنية - مدونات المجلس الملكى في « كنز المستندات (Trésor des chartes) » التى يرجع تاريخها إلى القرن الثانى عشر ، أو مدونات ، « مجلس الملك (curia regis) » ، وهو أقدم وحدة حكومية مركزية ، وترجع نشأته إلى القرن الثالث عشر ؟ لقد أصر أكثر الثورين تطرفا على القضاء عليها ، لأنها تشتمل على حقوق وامتيازات طبقة قديمة . غير أن أكثر الثورين تحفظا احتجوا بأن هذه الكنوز أصبحت الآن ملكية عامة ، وأنه ينبغى من ثم أن تحفظ . ولما كانت الكنوز ملكية عامة ، فانه ينبغى أن يكون للجمهور حق استخدامها ؛ لأنه ينبغى أن يكون للجمهور فرصة البحث عن المدونات الرسمية ليحمى مصالحه التى تضمنتها تصفية الحقوق الاقطاعية وعلاقات الملكية . وصدر مرسوم في ٢٥ يونيو ١٧٩٤ يقضى بإنشاء إدارة أرشيفية عامة على مستوى الأمة كلها . ويقضى هذا المرسوم بأن يكون للأرشيف القومى سلطة قضائية على مدونات وكالات الحكومة المركزية المختلفة في باريس ، وكانت هذه الوكالات قد احتفظت حتى ذلك الحين بمستودعاتها الأرشيفية ؛ وعلى وثائق الأقاليم (provinces) ، والكيومونات (communes) والكنايس ، ودور الضيافة الدينية (hospitals) ، والجامعات ، والأسرات النبيلة ؛ وعلى المستودعات الأرشيفية في المناطق (districts) حيث وضعت - خلال الثورة - مدونات الوكالات الحكومية المحلية الغابرة والمغلقة . كذلك نص المرسوم على حق استخدام المدونات العامة ، فأصبح بذلك نوعا من « وثيقة حقوق » أرشيفية . ودعم قانون ٢٦ أكتوبر ١٧٩٦ الإدارة الأرشيفية

على مستوى الأمة ، إذ منح الأرشيف القومي سلطة قضائية على المؤسسات الأرشيفية التي أنشئت في المدن الرئيسية في المقاطعات (départements) كي تتلقى المدونات التي كانت تحفظ من قبل في المستودعات الأرشيفية في المناطق .

لقد اعتبرت المدونات ، في خلال الثورة الفرنسية ، أساسية للإبقاء على مجتمع قديم وإقامة مجتمع جديد . وقد حفظت مدونات المجتمع القديم في المقام الأول ، وربما عن غير قصد ، لأغراض ثقافية . وحفظت مدونات المجتمع الجديد لحماية الحقوق العامة . وكان الإقرار بأهمية المدونات للمجتمع أحد المكاسب العامة التي حققها الثورة الفرنسية . وقد ترتب على هذا الإقرار أعمال ثلاثة هامة في المجال الأرشيفي :

- ١ - أنشئت إدارة أرشيفية ، قومية ، مستقلة .
- ٢ - تقرر مبدأ حق الجمهور في استعمال الأرشيف .
- ٣ - أقرت مسؤولية الدولة عن العناية بوثائق الماضي الثمينة .

المختصرا :

بعد ما قرب من خمسين عاما ، في ١٤ أغسطس ١٨٣٨ ، أنشئت في إنجلترا مؤسسة أرشيفية مركزية ، هي « مكتب المدونات العامة (Public Record Office) » . وتختلف أسباب أنشائها تماما عن الأسباب التي دفعت رجال الثورة الفرنسية إلى إنشاء الأرشيف القومي . فلم تكن المحافظة على الشاهد على الامتيازات المكتسبة حديثا من بين هذه الأسباب . بل كان الأمر على العكس من ذلك تماما ، لأن حقوق وامتيازات الشعب الإنجليزي الرئيسية ، التي تقرررت بالتدرج على مر القرون ، كانت مدونة في سجلات . فمنذ القرن الثالث عشر ، وفيما بعد هذا القرن ، قيدت محتويات الوثائق العامة الهامة ، موجزة أو كاملة ، في دروج من الرق . هذه القيودات ، التي كانت تقبل شاهدا قانونيا ، جعلت الرجوع إلى الأصول غير ضروري .

كانت أسباب إنشاء مكتب المدونات العامة البريطاني أسبابا عملية وثقافية .

كانت الاعتبارات العملية متصلة بالظروف التي عثر فيها على المدونات العامة . فمع أن حجم الدروج كان كبيرا في مجموعه ، إلا أنه لم يكن كافيا لكي يدفع الحكومة إلى إنشاء مؤسسة أرشيفية مركزية لحفظها . أما الاضبارات التي كانت تابعة للدروج ، فقد كان لها شأن آخر . لقد أهملت لأنه لم تكن لها قيمة كشاهد قانوني ، فضلا عن أنها زادت زيادة كبيرة عندما جلب محل آلية المحكمة العليا (Chancery) ، وخزانة الدولة (Exchequer) ، والمحاكم القديمة ، إدارة أكثر تعقيدا .

وفي عهد تشارلز الثاني (Charles II) ، حاول أمين المدونات ، ولیم براين (William Prynn) ، أن يحدد نظام الأرشيف ، الذي ظل سنوات طويلة محزوما معا في اختلاط وفوضى ، تحت بيوت العناكب التي كانت تتلفها وتفسدها ، والتراب ، والقذر ، في أعقم أركان مصلى قيصر في البرج الأبيض . ويقول إنه استخدم لتحقيق غرضه هذا الجنود والنساء ، ليزيل عنه قدره وينظفه منه ، فما لبثوا أن نالهم التعب من هذا العمل الممل فتركوا الأرشيف وهو يكاد أن يكون على قدرة الذي وجدوه عليه من قبل . «^(١)» وبعد قرن من الزمن لم يمكن العثور على بعض وثائق من عهد تشارلز الأول إلى أن اكتشف بتوجيه من كاتب قديم بعض الكتب القديمة في حجرة بالقرب من مدخل القاعة البيضاء ..

ونشب حريق مدمر في مكتبة القطن ترتب عليه تقرير عام ١٧٣٢ الذي يقول عنه سیری هلاوى جنكنسن (Hilary Jenkinson) « إنه يحتمل أن يكون قد أثار الظنون ليس فقط حول خطر الحريق في كثير من المستودعات التي يعرف الناس أن كميات ضخمة من المدونات العامة ترقد فيها ، وإنما أيضا حول إمكان فقدها بطريق آخر غير طريق الصدفة »^(٢) وفي عام ١٨٠٠ ، عثر على مدونات في أكثر من خمسين من المستودعات المختلفة الموزعة على نطاق واسع في لندن . وقد أدى هذا الوضع إلى إجراء تحقيق واسع قامت به « لجنة منتقاة شكلت للتحقيق في حالة المدونات العامة » وأدى هذا التحقيق إلى تشكيل لجنة مدونات في عام ١٨٠٠ ، وهي أولى لجان ستة مماثلة شكلت

بين عامي ١٨٠٠ و ١٨٣٤ . غير أن عمل الحكومة سار في بطء يضرب به المثل حتى أن مجلس شكل لجنة للتحقيق في عمل آخر لجان المدونات . وفي عام ١٨٣٦ ، قررت اللجنة أنه في أحد المستودعات « وجدت جميع المدونات العامة وقد تأثرت بالرطوبة تأثراً شديداً ، وكان بعضها ملتصقا بالجدران الحجرية ؛ وكثير من الأجزاء لم يكد ينجو من التلف العام بفعل الحشرات ؛ وكثير منها كان في آخر مرحلة من مراحل التلف . وقد جعل التعفن والرطوبة كمية كبيرة من المدونات هشة إلى حد لا يكاد يسمح بلمسها ؛ والبعض الآخر ، لاسيما تلك التي في شكل دروج ، كانت ملتصقة ببعضها إلى حد تعذر معه فصلها عن بعضها »^(٣) . وقد أدى هذا التقرير إلى إقرار قانون المدونات العامة لعام ١٨٣٨ .

وجاء الدافع الثقافي إلى إنشاء مكتب المدونات العامة من جانب المؤرخين . فمنذ القرن السابع عشر ، وفيما بعد ذلك القرن ، حاول المؤرخون أن يُنموا لدى الشعب إقرارا بقيمة المدونات . غير أن جهودهم صادفت استجابة عامة أو رسمية مباشرة ضعيفة . وفي عام ١٨٤٨ ، قررت لجنة منتقاة تابعة لمجلس العموم « أن جزءا صغيرا من الشعب ليس غير هو الذي يعرف حجم مدونات هذا البلد التاريخية ويفهم تكاملها الفريد . إن المدونات العامة لا تثير اهتماما ، حتى بين الموظفين الذين تسجل هذه المدونات تصرفاتهم ، أو في الإدارات التي تسجل هذه المدونات أعمالها ؛ أو بين الملاك الذين تقدم لهم هذه المدونات أوثق مستندات حقوق ملكياتهم ، وربما المستندات الوحيدة لها »^(٤) .

والقانون الذي أنشأ مكتب المدونات العامة جعل من هذه الإدارة إدارة مستقلة ؛ فلم تكن تابعة ، كما في فرنسا ، لوزارة من الوزارات . وكانت تختص فقط بمدونات الحكومة المركزية ، وليس بالمدونات المحلية أو الخاصة .

الولايات المتحدة :

بعد إنشاء مكتب المدونات العامة بما يقرب من مائة عام ، أنشأت حكومة الولايات المتحدة أرشيفا قوميا . وكان هذا بمقتضى قانون ١٩ يونيو ١٩٣٤ . وفي خلال القرن التاسع عشر تكررت المحاولات لحث الحكومة على العناية

بمدوناتها العامة عناية أكبر^(٥). وفي عام ١٨١٠ ، وجدت لجنة من لجان الكونغرس الأوراق العامة « في حالة يرثى لها من القوضى والتعرض ، وفي حالة لا هى بالأمانة ولا بالمشرفة للأمة » . وقد دمرت الحرائق في أعوام ١٨١٤ و ١٨٣٣ و ١٨٧٧ ، وفي أوقات أخرى ، مدونات قيمة . وأدى حريق ١٨٧٧ إلى تشكيل لجنة من لجان رئاسة الجمهورية للتحقيق في الظروف التي تحفظ فيها المدونات العامة . ونتيجة لتقرير هذه اللجنة أوصى الرئيس رثرفرد ب . هيز (Rutherford B. Hayes) بإنشاء أرشيف قومي في خطابه السنوي عام ١٨٧٨ وعام ١٨٧٩ . وقال الرئيس هيز في الخطاب الأول « أن مدونات تمثل مجموعة قيمة جدا بالنسبة للدولة سواء اعتبرنا قيمتها المادية أو أهميتها التاريخية » . وفي العقود التي تلت هذا الخطاب قام الكونغرس بمحاولات كثيرة من أجل توفير تسهيلات أفضل لحفظ المدونات . وكان هدف هذه المحاولات بناء « مبنى رخيص ... ليكون قاعة للمدونات » . وفي هذه الأثناء ، كانت الرابطة التاريخية الأمريكية (American Historical Association) ، التي أنشئت عام ١٨٨٤ ، قد بدأت تضغط من أجل إنشاء أرشيف قومي . وفي عام ١٨٩٩ ، شكلت لجنة عامة للأرشيف ، نشرت فيما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩١٢ حواصر مختلفة لأرشيف الدولة ، ورعت نشر أدلة للأرشيف الفيدرالي وأرشيفات أوروبا المتصلة بتاريخ أمريكا . وتعد هذه اللجنة اجتماعات سنوية منذ عام ١٩٠٩ . وقد أبرزت الرابطة في مناقشات مع الرئيس والكونغرس في عام ١٩٠٨ أهمية وجود مؤسسة أرشيفية « للبحوث في تاريخ أمريكا » . وفي عام ١٩١٠ ، التمس من الكونغرس أن ينشئ مستودعا للأرشيف القومي ، تركز فيه مدونات الحكومة ، ويعنى بها العناية اللازمة ، وتحفظ . « ورخص الكونغرس بعمل تصميمات البناء في عام ١٩١٣ ، ولكن لم يبدأ بناء مثل المبنى إلا في عام ١٩٣٣ .

دواعي إنشاء المؤسسات الأرشيفية :

والخلاصة ما هى الأسباب التي جعلت فرنسا ، وانجلترا ، والولايات المتحدة تنشئ مؤسسات أرشيفية ؟

كان السبب المباشر ، وأقوى الأسباب ، كما يبدو ، هو حاجة الحكومة من الناحية العملية إلى تحسين الفعالية الحكومية . ففي أيام الثورة الفرنسية ، كانت الوزارات المركزية في فرنسا ، قبل الثورة ، قد ملأت مخازن المدونات في كل باريس ، في حين كانت المستودعات الأرشيفية في المناطق داخل البلاد تطفح بها . وفي إنجلترا ، كانت خمسة قرون من العمليات الحكومية قد ملأت مخازن المدونات المتفرقة في لندن . وعلى سبيل المثال ، كانت مدونات خزانة الدولة قد نقلت مرارا من مكان إلى آخر ، وكما يقول جنكنسن^(١) ، « ومن الصعب أن نقدر الخسائر والفوضى التي صاحبت ذلك . » وفي الولايات المتحدة ، خلال قرن ونصف قرن من قيام الحكومة الفيدرالية ، ملأت المدونات العليا ، والأدوار التحتانية ، وأماكن أخرى غير مألوفة ، كانت قد أقحمت فيها بعد أن لم يعد للعمل الجارى حاجة إليها . وعلى مر الزمن ، تكلس الحكومة بطبيعة الحال مدونات كثيرة بدرجة تتطلب اتخاذ إجراء بصدها . وعندما تنخم مثل هذه المدونات المكاتب الحكومية ، فإنها تعوق إدارة العمل ، وتشغل مكانا غالبا فيها ، وتذكر كل يوم بأنه ينبغي عمل شيء نحوها .

وكان السبب الثاني ثقافيا . فالأرشيف العام ضرب من ضروب المصادر الثقافية ، التي تضم الكتب ، والمخطوطات ، وكنوز المتاحف . وهو مصدر له من الأهمية ما للميادين ، أو الآثار ، أو المباني . ولما كانت الحكومة هي التي تنتجها ، فإنه مصدر يخصها هي بالذات ، وهو ، على العكس من ضروب المصادر الثقافية الأخرى ، التي يمكن أن تديرها الوكالات الخاصة ، لا يمكن أن تديرها وكالة أخرى غير الحكومة نفسها . ولذلك ، فإن العناية بالمدونات العامة الثمينة واجب عام . وكانت فرنسا أول من أدرك هذه الحقيقة . وقد أشرنا إلى أنه في أثناء الثورة الفرنسية حفظت مدونات الجمعية القومية من أجل بناء مجتمع جديد ، في حين أن مدونات النظام القديم ، التي اعتبرت ملكية عامة ، حفظت ، في المقام الأول ، لأغراض ثقافية . وهذه الأوراق (أو المستندات والآثار المتعلقة بالتاريخ ، والعلوم ، والفنون (Chartes et Monuments appartenant à l'histoire, aux sciences et aux arts) وضعت جانبا لحفظها في الأرشيف القومي . وفي إنجلترا والولايات المتحدة كان

المؤرخون أول من أدرك أهمية المدونات العامة . وقد كان إنشاء الأرشيف القومى فى البلدين راجعا إلى حد كبير إلى إصرارهم . وقد وجد المؤرخون أن مثل هذه المدونات تعكس فى مجموعها لانمو الحكومة وحسب ، وإنما تعكس أيضا تطور الأمة . وفى الولايات المتحدة ، حيث وقفوا فى طليعة الحركة التى تدعو إلى إنشاء أرشيف قومى ، عبر عن وجهات نظرهم تعبيرا بارعا الفريد الأستاذ تشارلز م . أندروز (Charles M. Andrews) (١٨٦٣ - ١٩٤٣) ، المؤرخ الأمريكى البارز ، الذى قال :

« كلما أدركنا أن التاريخ الحقيقى للدولة والشعب لا يكمن فى الحوادث العرضية والأحداث السطحية ، وإنما فى السمات لنظامها الدستورى والاجتماعى ، قدرنا الأرشيف وحفظناه . ولا يمكن أن يعتبر الشعب سيذا لتاريخه حتى تُجمع مدوناته العامة ، ويُعنى بها ، ويُسر للباحث الحصول عليها ، وتُدرس دراسة منظمة ، وتُحدد أهمية محتوياتها ... وقد أحسن من قال « العناية التى تخصصها الدولة للمحافظة على آثار ماضيا يمكن أن تعتبر مقياسا حقيقيا لدرجة الحضارة التى بلغتها . » والأرشيف العام ، القومى والمحلى ، من بين هذه الآثار ، ويحتل المكان الأول بينها من حيث القيمة والأهمية » (٧) .

وكان السبب الثالث هو الفائدة الشخصية . وهذا السبب هو الذى دفع ، إلى حد ما ، رجال الثورة الفرنسية إلى إنشاء الأرشيف القومى . فقد شعروا بأهمية المدونات العامة فى تحديد مختلف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لأنهم كانوا مهتمين بالقضاء على مجتمع قديم وخلق مجتمع جديد . وجدوا أن مثل هذه المدونات أساسية لحماية الحقوق والامتيازات الإقطاعية ، ولذلك أنشأوا وكالة خاصة (الوكالة المؤقتة للصكوك) (agence temporaire des titres) ، اعتبرت أن فصل جميع المدونات المتعلقة بمثل هذه الحقوق والامتيازات («الصكوك الإقطاعية») ، بقصد التصرف فيها ، أمر أساسى . كذلك وجدوا أن مثل هذه المدونات أساسية فى تثبيت الحقوق والامتيازات المكتسبة حديثا ، ولذلك اختاروا جميع الأوراق التى تفيد فى إثبات حقوق الدولة فى الممتلكات المصادرة ، من أجل الاحتفاظ بها . ومن الواضح أن المدونات العامة تحدد الصلات بين الحكومة والمحكوم . أنها البرهان الأخير على

جميع الحقوق والامتيازات المدنية الدائمة ؛ وهى البرهان المباشرة على كل ملكية مؤقتة ، وعلى جميع الحقوق المالية المترتبة على علاقات المواطن بالحكومة أو المرتبطة بها .

وكان السبب الرابع سببا رسميا . فالحكومة تحتاج فى عملها إلى المدونات ، حتى القديمة منها . فهى تعكس نشأة الحكومة ونموها ، وهى المصدر الرئيسى للمعلومات عن ظروف نشاطها . وهى تمثل الأدوات الرئيسة التى يتم بها العمل الحكومى . وهى تشتمل على التعهدات المالية والقانونية التى يجب الاحتفاظ بها لحماية الحكومة . وهى تجسد الذخيرة الضخمة من الخبرة الرسمية التى تحتاج إليها الحكومة لتخلع على نشاطها طابع الاستمرار والاتساق ، وتضع قواعد سياستها ، وتعالج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ومشاكل التنظيم والإجراءات . وبجمل القول ، أن المدونات هى الأساس الذى يقوم عليه الكيان الحكومى .

حواشى الفصل الأول

- (١) James Westfall Thompson, A History of Historical Writing (New York, 1942), p. 40
Great Britain. Public Record Office, Guide to the Public Records, Introductory (London, (١) 1949), Part I, p. 9.
Great Britain. Parliament, House of Commons, Report from the Select Committee (٣) appointed to inquire into the Management and Affairs of the Record Commission, and present State of the Records of the United Kingdom (Sessional Papers. Vol XIV (1836): London, 1836), Part I, p. xiv.
On the Perilous State and Neglect of the Public Records (Reprint from the Westminster (٤) Review, Nos. LXXXV and C: Loxford, 1949), pp. 4-5.
United States. National Archives, Annual Report, 1935 (Washington, 1935), pp. 1-5. (٥)
Public Record Office, Guide, Introductory, Part I, p. 8. (٦)
Charles M. Andrews, "Archives," American Historical Association, Annual Report, I (٧) (1913), 264-65.

الفصل الثانى

طبيعة الأرشيف :

هناك إغراء قوى للمشتغلين بمهنة جديدة أن يطوروا مصطلحات لها معان على جانب كبير من التخصص . وإذا كان العلم ، فضلا عن ذلك ، تنقسه إلى حد ما المادة التعليمية أو العلمية ، فإنه يظهر إغراء آخر أن يطوروا مصطلحات ليس لها معان متخصصة وحسب ، وإنما لها معان غامضة بدرجة توهم بالعمق .

والمهنة الأرشيفية ، وإن كانت جديدة نسبيا ، لانتقصها المادة التعليمية أو العلمية ؛ كما أنها حاولت ، على غير ما جرت به العادة ، أن تتجنب تطوير مصطلحات متخصصة . غير أن الأرشيفيين ، إذ يستخدمون المصطلحات المألوفة ذاتها ، غالبا ما يتجهون إلى الغموض فيما يكتبون . لذلك فقد عُرِّفَت المصطلحات التى استخدمها فى هذا الكتاب عند ورودها .

وسوف أناقش فى هذا الفصل تعريف مصطلحي المدونات والأرشيف بتفصيل أكبر ، لا لأنهما يتطلبان انتباها خاصا وحسب ، وإنما لأن تحليل الخصائص الرئيسية لمواد المدونات والأرشيف أمر جوهري لدراستنا .

تعريفات :

عُرِّفَت كلمة « أرشيف » ، اليونانية الأصل ، فى قاموس أكسفورد الانجليزى ، بأنها (١) « مكان تحفظ فيه المدونات العامة أو الوثائق التاريخية العامة الأخرى ، وأنها (٢) « المدونة أو الوثيقة التاريخية التى تحفظ على هذا النحو . » هذا التعريف يبعث على الاضطراب لمعناه المزدوج . وفى الحديث المعتاد ، وفى المصنفات المهنية ، على وجه الخصوص ، يجب التمييز بين المؤسسة والمواد التى تشتمل بها . ولا يمكن إظهار هذا التمييز إلا باستعمال لفظين مختلفين للدلالة عليهما . ويستعمل الألمان كلمة "Archivalien" للدلالة على المواد ،

لكن مرادفها في الانجليزية ، وهو "archivalia" ، لم يلق أبدا قبولا عاما . وكى يظهر هذا التمييز ، سوف نستخدم في هذا الكتاب كلمة المؤسسة الأرشيفية للدلالة على المؤسسة ، وكلمة أرشيف للدلالة على المواد التي تهم المؤسسة الأرشيفية . أضف إلى هذا ، أن التعريف الوارد في القاموس لا يوضح طبيعة الأرشيف الجوهرية ، التي سوف نبدأ الآن في تحليلها . وسوف يساعدنا على هذا التحليل أن نستعرض التعريفات التي وردت في الكتب الأرشيفية التي صنفها الأرشيفيون في البلدان المختلفة .

ولعل الكتاب الذي صنفه الأرشيفيون الهولنديون الثلاثة ، وهم س . مللر (S. Muller) (١٨٤٨ - ١٩٢٢) وج . أ . فيث (J.A. Feith) (١٨٥٨ - ١٩١٣) ، و ر . فروان (R. Fruin) (١٨٥٧ - ١٩٣٥) ، هو أهم ما صنف في إدارة الأرشيف ، من حيث ما أسهم به في العلم الأرشيفي على المستوى العالمي . وقد نشر هذا الكتاب ، الذي عنوانه « كتاب في تنظيم ووصف الأرشيف » (Handleiding Voor het Ordenen en Beschrijven Van Archieven) ، عام ١٨٩٨ ، تحت رعاية رابطة الأرشيفيين في الأراضي المنخفضة . وترجمه إلى الانجليزية أرشيفي أمريكي ، اسمه آرثر هـ . لفت (Arthu R. Leavitt) ، ونشره بالعنوان « كتاب في ترتيب الأرشيف ووصفه » (Manual for the Arrangement and Description of Archives) ، في نيويورك ، في عام ١٩٤٠ . وتعرف الترجمة كلمة أرشيف "archief" الهولندية بأنها « مجموع الوثائق المكتوبة ، والرسومات ، والمواد المطبوعة ، التي تلقيناها أو أنتجتها هيئة إدارية ، أو تلقاها أو أنتجها موظف من موظفيها ، وقصد بها أن تبقى في عهدة هذه الهيئة أو هذا الموظف » (١) .

إن كلمة أرشيف التي ترجمها لفت إلى مجموعة أرشيفية إنما تعنى في الحقيقة مدونات هيئة إدارية معينة كانت محفوظة في مكتب تسجيل .

وجاء في المصنف الانجليزي « كتاب في إدارة الأرشيف » (A Manual of Archive Administration) الذي نشره سير هلارى جنكنسن عام ١٩٣٧ (ظهرت الطبعة الأولى من هذا المصنف في أكسفورد في عام ١٩٢٢) عن

تعريف الأرشيف أنه الوثائق ... التى أنشئت أو استخدمت أثناء عملية إدارية أو تنفيذية (عامة أو خاصة) ، وكانت تؤلف جزءا من هذه العملية ، وحفظت من ثم فى عهد الشخص أو الأشخاص المسؤولين عن هذه العملية ، وفى عهد خلفائهم الشرعيين ليرجعوا إليها ^(٢) .

ويعرف الأرشيفى الايطالى أوجينيو كازانوف (Eugeio Casanova) (١٨٦٧ - ١٩٥١) الأرشيف فى كتابه الذى نشر فى سينا ، فى عام ١٩٢٨ ، تحت عنوان « فن الأرشيف » (Archivisrica) ، فيقول أنه « التجميع المنظم للوثائق التى أنشأتها مؤسسة من المؤسسات أثناء مزاولتها لنشاطها أو أنشأها شخص من الأشخاص أثناء مزاولته لنشاطه ، وتحفظها هذه المؤسسة أو يحفظها هذا الشخص لتحقيق الأهداف السياسية أو القانونية أو الثقافية التى تهدف إليها هذه المؤسسة أو يهدف إليها هذا الشخص » ^(٣) .

والأرشيفى الألمانى أدولف برنكى (Adolf Brenneke) (١٨٧٥ - ١٩٤٦) ، وكان لسنوات عديدة مديرا لأرشيف ولاية بروسيا الملكية ، وقد جمع فلفجنج ليش (Wolfgang Leesch) محاضراته فى كتاب نشره تحت عنوان « علم الأرشيف » (Archiv kunde) (ليبتزج ١٩٥٣) ، يعرف الأرشيف بأنه « مجموع الأوراق والوثائق التى تنشأ عن أنشطة شخص طبيعى أو اعتبارى ، قانونية كانت أو مصلحية ، ويقصد بها أن تحفظ على الدوام فى مكان خاص باعتبارها مصادر للماضى وشواهد عليه » ^(٤) .

عناصر التعريفات :

لو أننا قمنا بتحليل للعناصر التى أبرزت فى تعريفات الأرشيفيين الذين ينتمون إلى بلدان عدة مختلفة ، لوجدنا أنها تتعلق بأمر ملموسة وأخرى غير ملموسة . أما العناصر التى تتعلق بالأمر الملموسة - أى بشكل الأرشيف ، ومصدره ، ومكان حفظه - فإنها ليست جوهرية فى الخاصية الأرشيفية ، لأن الأرشيفيين ، فى تعريفاتهم ، يُبيّنون أن المواد الأرشيفية يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة ، وتأتى من مصادر مختلفة ، وتحفظ فى أماكن مختلفة . أما العناصر التى تتصل بالأمر الغير ملموسة فهى العناصر الجوهرية . والرأى عندى أنه يوجد

عنصران فقط من هذا النوع . وسوف أناقش أيضا عنصرا ثالثا يعتبره جنكنسن جوهرها .

إن العنصر الأول من العناصر الرئيسية يتعلق بالأسباب التي أدت إلى إنتاج المواد الأرشيفية أو تجميعها . فالمواد كى تصبح أرشيفا ، يجب أن تكون قد أنتجت أو جمعت لتحقيق غرض معين . وفي الوكالة الحكومية ، يكون هذا الغرض هو أداء عملها الرسمي . وقد أبرز الأرشيفيون الهولنديون أن الأرشيف « يُستقبل أو يُنتج رسميا » ، وأبرز جنكنسن أن إنتاج الأرشيف إنما يكون من خلال عملية إدارية أو تنفيذية ؛ وأبرز كازانوفا أن إنتاجه يكون لتحقيق أغراض سياسية ، أو قانونية ، أو ثقافية ؛ وأبرز برنكى أن نموه إنما يكون نتيجة « لنشاطات قانونية أو مصلحية » . إذن ، من المهم أن نعرف كيف خرجت الوثائق إلى الوجود . فإذا كانت قد نتجت أثناء نشاط هادف منظم ، أو أثناء تحقيق هدف إداري ، أو قانوني ، أو مصلحي ، أو أى هدف اجتماعي آخر معين ، فإنه يكون لهذه الوثائق صفة أرشيفية كامنة .

والعنصر الثاني من العناصر الرئيسية يتعلق بالقيم التي من أجلها تحفظ المواد . فلكى تصبح المواد أرشيفا ، يجب أن تحفظ لأسباب أخرى غير تلك التي من أجلها أنتجت أو جمعت . وقد تكون هذه الأسباب رسمية وثقافية معا . وقد أبرز جنكنسن في تعريفاته المختلفة للأرشيف أن الأشخاص الذين ينتجون المواد إنما يحفظونها « لكى يستعملوها » أو « لكى يرجعوا إليها » . ومن المهم أن نلاحظ أن جنكنسن ، عندما أخذ يناقش بعد ذلك الكيفية التي تصبح بها الوثائق أرشيفا ، ومع أنه يهتم أولا وقبل كل شيء بأرشيف الماضي ، يشير بوجهات نظر الأرشيفيين الذين يهتمون بالمدونات الحديثة ، وذلك عندما يقرر أن المدونات إنما تصبح أرشيفا عندما « يتوقف استعمالها استعمالا جاريا ، وتوضع جانبا بصفة نهائية بقصد حفظها ، وفي هذا حكم ضمنى بأنها جدير بالحفظ »^(١) . ومن الواضح تماما أن الأرشيف الحديث إنما يحفظ كى يستعمله آخرون غير أولئك الذين أنتجوه ، وأنه لابد وأن تصدر قرارات واعية بشأن قيمته لهذا الغرض . لذلك فقد قرر الأرشيفي الألماني برنكى أن الأرشيف إنما يحفظ « باعتباره مصدرا للماضى وشاهدا عليه » ، كى يستعمل ، كما هو

واضح ، في أغراض البحث : أنه لاجدال في أن السبب الأول ، الرئيسي ، لحفظ معظم المدونات هو أن تؤدي الغرض الذى عملت وجمعت من أجله . ونحن نعرف أن هذا الغرض ، فيما يتعلق بالحكومة ، هو أن تؤدي عملها . والمدونات التى تحفظ لهذا الغرض ليست أرشيفا بالضرورة . ولابد لها من أن تحفظ لغرض آخر كى تصبح أرشيفا ، وهذا الغرض إنما هو غرض ثقافى . إن المدونات إنما تحفظ كى يستخدمها أشخاص آخرون غير أولئك الذين أنشأوها ، وكى يستخدمها أيضا أولئك الذين أنشأوها .

وهناك عنصر ثالث ، يعتقد جنكنسن أنه جوهرى للخاصية الأرشيفية ، يتعلق بمسألة العهدة . أنه يقرر أن الوثائق لاتصبح أرشيفا إلا إذا أمكن قيام الدليل على « وجود عهدة متصلة » أو ، على الأقل ، إذا وجدت « قرينة معقولة » على ذلك . والقرينة المعقولة على ذلك هى ، فى نظره ، « الصفة التى تتميز الوثيقة التى تعتبر أرشيفا والوثيقة التى لا تعتبر كذلك »^(٦) وهو يقرر فى مصنفه « كتاب فى إدارة الأرشيف » أن الخاصية الأرشيفية تتوقف على إمكان إقامة الدليل على وجود سلسلة لا غبار عليها من الأمناء المسؤولين^(٧) . وكانت نظريات جنكنسن عن العهدة تختلف بعض الشيء عن نظريات الأرشيفيين الهولنديين الذين لم يشترطوا سوى أن الوثائق ينبغى أن يكون قصد بها أن تبقى فى المكتب الذى أصدرها . وهذا معناه فى الواقع أنهم كانوا يسمون بأن الأرشيف الذى لم يكن فى عهدة رسمية له صفة الأرشيف الكاملة . ويحتمل أن جنكنسن ، عندما صاغ مبدأه فى العهدة المسؤولة ، إنما كان يفكر كيف أنه يمكن أن يقوم الدليل على أساس دروج المحكمة العليا ، وخزانة اللولة ، والمحاكم ، القديمة . على أنه فى حالة المدونات الحديثة التى تنتج فى ظروف الحكومة الحديثة لا يمكن أن يعتبر إقامة الدليل على وجود « سلسلة من الأمناء المسؤولين » معيارا للخاصية الأرشيفية . ذلك أن المدونات الحديثة ضخمة فى حجمها ، معقدة فى منشئها ، وغالبا ما تتحكم الصدفة فى تطورها . أن الطريقة التى تُنتج بها تجعل من غير المجدى أية محاولة لمراقبة الوثائق المفردة ، أو عبارة أخرى لتتبع آثار « سلسلة لا غبار عليها من العهدة المتصلة » . ويصدق هذا أيا كان نظام حفظ المدونات المعمول به . ولذلك ،

عندما تقدم المدونات الحديثة لمؤسسة أرشيفية ، فإنها سوف تقبل على أنها أرشيف ، على شرط أن تتحقق لها المعايير الجوهرية الأخرى إلى جانب قيام « قرينة معقولة » على أنها بالفعل مدونات المكتب الذي يتقدم بها .

طبعاً يهم الأرشيفي الحديث بمجودة المدونات التي يلقاها من المكتب الحكومي . أنه تواق للمحافظة على « تمامية المدونات » . ويقصد بذلك^(١) أن تحفظ مدونات وكالة ما معاً باعتبارها مدونات هذه الوكالة^(٢) ، أن تحفظ مثل هذه المدونات ، قدر الإمكان ، بالترتيب الذي رتبها به الوكالة أثناء أفعالها الرسمية^(٣) ، أن تحفظ مثل هذه المدونات كاملة ، دون بتر ، أو تغيير ، أو إعدام بعض أجزائها دون إذن بذلك . إن القيمة الشاهدية للمواد التي لديه تقوم على الطريقة التي حفظت بها هذه المواد في المكتب الحكومي ، والطريقة التي وصلت بها إلى المؤسسة الأرشيفية ؛ ولا تقوم على الطريقة التي روقت بها الوثائق المفردة داخل المكتب الحكومي .

تعريف الأرشيف الحديث :

وجدنا أن الأرشيفيين في البلدان المختلفة عرفوا كلمة « أرشيف » تعريفات مختلفة . وعرفها كل منهم بحيث تنطبق على المواد التي يشتغل بها . فالأرشيفيون الهولنديون ، على سبيل المثال ، سمو محتويات « الأرشيف » ، أو مكتب التسجيل ، أرشيفا ، وطوروا قواعد لترتيبه ووصفه ، وجمعوها في كتاب . وبالمثل عرف الأرشيفي الانجليزي ، جنكنسن ، الأرشيف باعتبارها يتطابق مع المدونات العامة القديمة التي كان يشتغل بها في المقام الأول ، ووضع مبادئ لمعاملتها تنطبق على مثل هذه المدونات بصفة خاصة . ومن الواضح ، إذن ، أنه لا يوجد تعريف نهائى أو مطلق للكلمة « أرشيف » يجب الأخذ به دون تغيير ، وتفضيله على التعريفات الأخرى . إن التعريف يمكن أن يعدل في كل بلد ليلائم حاجاته الخاصة . وينبغي أن يكون التعريف الذي نأخذ به أساساً يستطيع الأرشيفيون بمقتضاه أن يعالجوا المواد التي تنتجها الحكومة التي يخدمونها معالجة فعالة . ولا ينبغي أن يؤخذ بتعريف يفسد هذه الفعالية . وأن التعريف الذي يستنبط من النظر في مواد العصر الوسيط لن يلائم احتياجات الأرشيفيين الذين

يعالجون المدونات الحديثة على وجه الخصوص . وعكس هذه القضية صحيح أيضا .

وأعتقد أن الأرشيفي الحديث في حاجة واضحة إلى أن يعيد تعريف الأرشيف بحيث يكون أكثر ملاءمة لاحتياجاته . ولما كانت المشكلة الكبرى التي تواجه الأرشيفي الحديث هي أن ينتقى الأرشيف لحفظه حفظا دائما من بين كتلة من المدونات الرسمية التي تنتجها المؤسسات العامة (أو الخاصة) من كل نوع ، فإن عنصر الانتقاء يجب أن يكون متضمنا في تعريف الأرشيف . وأن تعريفى للمدونة هو :

« جميع الكتب ، والأوراق ، والمحرائط ، والصور الفوتوجرافية ، وغير ذلك من المواد الوثائقية ، بصرف النظر عن شكلها المادى أو خصائصها المادية ، التي تنتجها أو تلتقها مؤسسة عامة أو خاصة ، أداء لالتزاماتها القانونية ، أو اتصالا بما تقوم به من أعمال ، وتحفظها أو تصلح لأن تحفظها هذه المؤسسة أو من يخلفها قانونا باعتبارها شاهدا على وظائفها ، وسياساتها ، وقراراتها ، وإجراءاتها ، وعملياتها ، أو غير ذلك من أنواع النشاط ، أو بسبب القيمة المعلوماتية لما تحويه من حقائق .

ويلاحظ أن هذا التعريف إنما هو تعديل بسيط للتعريف الوارد في قانون حكومة الولايات المتحدة الخاص بالتصرف في المدونات ، الصادر في ٧ يوليو ١٩٤٣ ، المعدل (٤٤ مدونة الولايات المتحدة ، ٣٦٦ - ٨٠) . وينبغى أن نذكر أيضا أن كلمة « مؤسسة » هنا يمكن أن تنطبق على منظمات مثل الكنائس ، وبيوت الأعمال ، والجمعيات ، والاتحادات ، بل والعائلات الخاصة .

ويمكن الآن أن نعرف كلمة « أرشيف » على النحو التالى :

« مدونات أية مؤسسة عامة أو خاصة ، اعتبرت جديرة بالحفظ الدائم بغرض الرجوع إليها أو بغرض البحث ، وأودعت أو اختيرت لتودع في مؤسسة أرشيفية » .

إذن ، فالخصائص الرئيسية للأرشيف تتصل بالأسباب التي من أجلها خرجت المندونات إلى الوجود ، وبالأسباب التي من أجلها حفظت . ونحن نسلم الآن بأن المندونات ، كي تكون أرشيفا ، يجب أن تكون أنتجت أو جمعت لتحقيق غاية معينة ، ويجب أن تكون لها قيم أخرى غير تلك التي أنتجت أو جمعت من أجلها . وعلى ذلك ، فإن الأرشيف العام له نوعان من القيم : القيم الرئيسية بالنسبة للوكالة التي أنشأته ، والقيم الثانوية بالنسبة للوكالات الأخرى وبالنسبة للمتفعين من غير الحكوميين .

حواشي الفصل الثاني

- (١) Arthur H. Leavitt (trans), Muller, Feith, and Fruin, *Manual for the Arrangement and Description of Archives* (New York, 1940), p. 13.
- (٢) Hilary Jenkinson, *A Manual of Archive Administration* (2d ed., London, 1937), p. 11.
- (٣) Eugenio Casanova, *Archivistica* (Sienna, 1928), p. 19.
- (٤) Wolfgang Leesch (ed.), Adolf Brenneke, *Archivkunde: ein Beitrag zur Theorie und Geschichte des europäischen Archivwesens* (Leipzig, 1953), p. 97.
- (٥) Jenkinson, *Manual*, pp. 8-9.
- (٦) Public Record Office, *Guide, Introductory, Part 1*, p. 2.
- (٧) Jenkinson, *Manual*, p. 11.

الفصل الثالث

الصلات بين المهنة الأرشيفية والمهنة المكتبية :

أود أن أدرس في هذا الفصل الصلات بين المهنة الأرشيفية والمهنة المكتبية . وأقترح أن يكون ذلك بالإشارة إلى الاختلافات في المواد التي تتناولها المهنتان ، والاختلافات في طرق معالجتهما لها . ولست أهداف من وراء ذلك إلى الإساءة . فأننا إذ أؤكد الاختلافات إنما أفكر في غاية واحدة ليس غير : أن أوضح الطبيعة الجوهرية للمهنة الأرشيفية .

الامتيازات في المكتبات :

ان الاختلافات في المواد التي تختص بها المؤسسات المكتبية والأرشيفية تتعلق بأمرين :

- ١ - طريقة خروجها إلى الوجود .
- ٢ - طريقة انتقالها إلى عهدة إلى عهدة هذه المؤسسات .

ولندرس باختصار الأمر الأول . لقد أكدت في الفصل السابق أن من خصائص الأرشيف الرئيسية أنه يجب أن يكون أنتج أو جُمع كنتيجة مباشرة للأنشطة الوظيفية التي تقوم بها وكالة من الوكالات الحكومية أو منظمة أخرى ؛ وأن الكثير من معنى الأرشيف يتوقف على صلته العضوية بالوكالة وصلته ببعضه ببعض . أما قيم الأرشيف الثقافية فهي قيم عرضية . ومن ناحية أخرى ، إن المواد المكتبية لإنتاجها للأغراض الثقافية أولاً . وهي لهذا السبب تتألف عادة من مفردات منفصلة ، مغزاها مستقل تماماً عن علاقتها بالمفردات الأخرى .

ويصدق هذا التمييز بين المواد المكتبية والمواد الأرشيفية بغض النظر عن شكلها المادى ، فالمواد المطبوعة تدخل عادة في مجال المكتبيين ، لكن في بعض

الحالات يمكن أن يكون لها صفة أرشيفية أو أن تكتسب هذه الصفة . وهذا هو الحال عندما تتلقى الحكومة صحفا يومية نتيجة لنشاطها الرسمي ، أو عندما تُضم نشرات مطبوعة ، أو كتيبات ، أو رسائل سيارة مطبوعة إلى الوثائق الحكومية . وهذا هو الحال أيضا عندما تظهر الوثائق الحكومية في شكل مطبوعات .

ويكاد يتساوى المكتبيون والأرشيافيون من حيث اختصاصهم بالمواد البصرية السمعية والمواد الخرائطية . فالأفلام السينمائية ، مثلا ، التي تنتجها أو تتلقاها الحكومة أثناء أدائها لوظائف معينة يمكن أن تعتبر أرشيفا . وهذا هو الحال عندما تنتج الحكومة أفلاما تسجل بها الأحداث الحاضرة ، مثل أفلام مشاهد المعارك الحربية ، أو تؤثر بها في الرأي العام ، أو تدرب بها المندبين والعسكريين من موظفيها . والنسخ المطبوعة من هذه الأفلام تشبه نسخ الكتب ، وينبغي على وجه العموم أن تيسرها المكتبات لا المؤسسات الأرشيفية للأغراض الثقافية أو الترويجية . والعكس صحيح فيما يتعلق بالأفلام السلبية أو الأفلام الموجبة الأم التي تستخدم في المقام الأول في إنتاج أفلام أخرى .

ولا يمكن التمييز بين مقتنيات المكتبات المخطوطة والأرشفيف على أساس شكلها ، أو مؤلفها ، أو قيمتها . فقد تكون أتت من مصادر متشابهة ، عامة أو خاصة ؛ وقد يكون لها نفس القيمة للأبحاث . وقد أكد هذه الحقيقة الأخيرة فيليس مندر جونس (Phyllis Mander Jones) أمين مكتبة ميتشيل (Mirchell Librarian) ، في سيدني ، الذي يقول « أن الدارس يجد في الأوراق الخاصة » ، على عكس ما يجد في الأرشفيف ، « اتصالا شخصيا أكبر بموضوعه ، وربما كان ذلك لأن الأوراق الخاصة هي التي تعكس على الأرجح أهواء وعواطف الطبيعة البشرية ، ولأنها يمكن أن تمثل هي و « مدونات المشروعات الخاصة والشبه عامة مصدرا أكثر تركيزا لمعلومات متنوعة »^(١) . ومع ذلك ، يمكن التمييز بينهما على أساس طريقة خروج المخطوطات إلى الوجود . ويرى المؤرخ الأمريكي تشرلز م . أندرو (Charles M. Andrews) أن الأرشفيف « يختلف عن المخطوطات التاريخية من حيث أنه ليس مجرد كتلة من الأوراق والرقوق جمعت ورتبت مصادفة تبعا لأهميتها الموضوعية أو الزمنية

فقط»^(٣). فبينما ينشأ الأرشيف عن نشاط وظيفي منتظم ، تكون المخطوطات التاريخية ، على العكس ، في العادة نتاج تعبير تلقائي عن الفكر أو الشعور . وهي لذلك تنشأ عادة بطريقة اتفاقية ، لا بطريقة نظامية .

وعندما تعمل مدونات نصية ، مما يمكن أن يصنف في ظروف أخرى ضمن المخطوطات التاريخية ، نتيجة لنشاط منظم - كنشاط كنيسة من الكنائس ، أو بيت من بيوت الأعمال ، أو حتى فرد من الأفراد - فإنه يمكن اعتباره أرشيفا ، ومن هنا جاءت الأسماء : « أرشيف الكنيسة » ، و « أرشيف بيوت الأعمال » ، و « أرشيف الأفراد » . زد على ذلك ، أنه عندما تصبح المخطوطات التاريخية جزءا من وثائق نشاط منظم - كأن تستعمل الرسائل الغرامية ، مثلا ، كدليل في الإجراءات الخاصة بالطلاق - فإنها يمكن أيضا أن تعتبر أرشيفا .

لنفحص الآن الطريقة التي تنتقل بها المواد إلى عهدة المؤسسات الأرشيفية والمكتبات . أن المؤسسات الأرشيفية وكالات استقبال ، في حين أن المكتبات وكالات جمع . أن المؤسسة الأرشيفية ، حكومية كانت أو خاصة ، إنما تنشأ بقصد حفظ المواد التي تنتجها الهيئة التي تخدمها . والقاعدة أن المؤسسة الأرشيفية لا تعتمد كثيرا على اقتناء المواد بطريق الشراء أو الإهداء . أن لها عادة مصدرا واحدا ، هو الحكومة ، أو المؤسسة ، أو الشخص الذي تخدمه . إن المؤسسة الأرشيفية الحكومية ينبغي عليها أن تتلقى فقط المواد التي تنتجها الحكومة التي هي في خدمتها ، لا المواد التي تنتجها الحكومات الأخرى . والمؤسسة الأرشيفية التي قصد بها أن تخدم إدارة واحدة فقط أو وزارة واحدة فقط ينبغي أن تتلقى مواد هذه الإدارة أو هذه الوزارة وحدها . والمؤسسة الأرشيفية التي قصد بها أن تخدم مستوى واحدا فقط من مستويات الحكومة ينبغي أن تتلقى المواد التي تنشأ على هذا المستوى الحكومي وحدها . وعلى سبيل المثال ، ينبغي على المؤسسة الأرشيفية في الحكومة الفيدرالية ألا تتلقى مدونات الولايات ؛ كذلك لا ينبغي على مؤسسات الولايات الأرشيفية أن تتلقى مدونات الحكومة الفيدرالية .

وينبغي أن نؤكد أن المؤسسات الأرشيفية لا تجمع المواد . وقد أوضح هذه النقطة تمام الوضوح سير هلاوى جنكنسن ، الذى كتب يقول :

الأرشيف لا يُجمع : وأود لو أمكن استبعاد كلمة « مجموعة » (Collection) من معجم الأرشيفى ، ولو كان ذلك لإثبات هذه الحقيقة الهامة ليس إلا . إن الأرشيف لا يوجد أو لا ينبغي أن يوجد لأن أحدا جمعه بقصد أن يفيد الدارسين فى المستقبل ، أو يثبت مسألة أو يوضح نظرية . لقد التقى بعضه ببعض ، ورُتب ترتيبه الأخير ، بطريقة طبيعية : إنه ثناء ؛ تقريبا كأن تقول كائن حى مثل الشجرة أو الحيوان . وله من ثم بنية ، وتفصل ، وعلاقة طبيعية بين أجزائه ، جوهرية لمعناه : إن وثيقة مفردة بعيدة عن مجموعة (Group of Archives) أرشيفية لا ينبغي أن تعد معبرة فى ذاتها وبذاتها عن كل ما تريد أن تخبرنا به ، شأنها فى ذلك شأن عظمة مفردة فصلت عن هيكل حيوان منقرض غير معروف . إن الصفة الأرشيفية تبقى على قيد الحياة دون أن تفسد طالما حافظنا على هذه الصورة الطبيعية وهذه العلاقة الطبيعية^(٣) .

والمكتبيون ، من ناحية أخرى ، لا يستملون موادهم من هيئات معينة ، ويمكن أن يحصلوا عليها من أى مكان فى العالم . وإذا هم قصرُوا مقتنياتهم على مواد فى موضوع معين بعينه ، مثل « الزرعة » ، فهم الذين ألزموا أنفسهم بهذا ؛ وحتى فى هذه الحالة يمكن الحصول على المواد المتصلة بموضوع « الزراعة » من أى مصدر يمكن الحصول عليها منه . وغالبا ما يكون المكتبيون أمناء على الأرشيف . والواقع أن كثيرا من المؤسسات الأرشيفية بدأت فى أقسام المخطوطات فى المكتبات . ومكتبة الكونغرس ، على سبيل المثال ، كانت تجمع أرشيف الحكومة الفيدرالية قبل أن ينشأ الأرشيف القومى ؛ ومع أن المكتبة ليست سلف الأرشيف القومى ، فإن رئيس قسم المخطوطات فيها ، الفقيه الدكتور ج . فرانكلن جيمس (Dr. J. Franklin Joneson) ، كان مؤيدا رائعا لإنشاء مؤسسة أرشيفية^(٤) . وفى الولايات المتحدة ، نما كثير من المؤسسات الأرشيفية ، فى الواقع ، من حجرات المخطوطات فى مكتبات الولايات . وعندما لا يتوفر فى ولاية من الولايات الاعتماد المالى اللازم لإنشاء مؤسسة أرشيفية ، يمكن أن تضم إدارة الأرشيف إلى إدارة المواد المكتبية . وفى داخل

المكتبة ، يمكن أن تضم إدارة الأرشيف إلى إدارة الأوراق الخاصة والمخطوطات التاريخية . وحالات الضم هذه ممكنة طالما كانت الفروق في الأنواع المختلفة من المواد ، وعلم المنهج الذى يطبق على كل نوع منها ، والمتطلبات الإدارية للبرنامج الأرشيفى ، مفهومة كل الفهم .

ومع أن المكتبات غالبا ما قامت بجمع الأرشيف العام ، فإن هذه العادة يجب استنكارها . ومن الواضح أن المكتبات قدمت للعلم خدمات نافعة كل النفع ، عندما قامت بحفظ الأرشيف فى الوقت الذى لم تكن توجد فيه مؤسسات أرشيفية تعنى به . ولكن متى ما أنشأت الحكومة مكتبة ومؤسسة أرشيفية ، فلا ينبغي أن تتنافس الاثنان على اقتناء المدونات العامة . ولا ينبغي للمكتبة فى مثل هذه الظروف أن تجمع المدونات العامة على الاطلاق . كذلك لا ينبغي لها أن تحتفظ بالمفردات الأرشيفية التى أبعدت من الحكومة بغير وجه حق ، لأن مثل هذه المفردات تخص المدونات المتصلة بها . أنه يوجد لكل من هاتين المؤسستين ، فى دائرة اختصاصها ، عمل يكفيا دون أن تعدى الواحدة منهما على الأخرى ، لأن صناعة الكثير من المدونات ، مثل « صناعة الكثير من الكتب » ، « لا نهاية لها » ، كما يقال .

الاختلافات فى الطريقة :

فى مناقشتى للاختلافات فى الطريقة سوف أدرس أولا الطرق التى تطبق على المواد المتخصصة التى يمكن أن يحفظها بالتساوى المكتبيون والأرشيفيون على السواء . ونحن نذكر بأن هذه المواد جميعها لها خاصية مشتركة هى أنها تتألف من مفردات مستقلة ، كل منها منفصل عن المفردات الأخرى ، ولكل منها مغزى خاص مستقل عن علاقتها بالمفردات الأخرى . وحيث أنها تتكون من مفردات منفصلة ، فإنه يمكن أن تتبع فى ترتيبها ووصفها تقنيات المهنة المكتبية ، لأن مثل هذه التقنيات ، على الجملة ، تتعلق بمعالجة المفردات المنفصلة . هذه المواد المتخصصة يمكن ، بطبيعة الحال ، أن تجمع فى مجموعات ، مثل مجموعات المخطوطات ، أو الأفلام السينمائية ، أو الصور الساكنة ، فالمخطوطات مثلا يمكن أن تجمع فى مجموعات تتعلق بالأشخاص ،

أو العائلات ، أو المؤسسات ، أو المنظمات . ومع أن مثل هذه المجموعات يمكن أن تعتبر مشابهة في طابعها للمجموعات الأرشيفية ، إلا أنه ينقصها التماسك الذي يستمد الأرشيف من علاقته بالنشاط والهدف . وطرق ترتيب مثل هذه المجموعات تشبه بعض الشبه الطرق التي تستعمل في حالة المجموعات الأرشيفية . ولذلك . فالمكتبيون والأرشيفيون يمكن لهم أن يسهموا بالتساوي في تطوير طريقة لمعالجتها .

وأود الآن أن أدرس التقنيات التي تطبق على المواد التي ينبغي أن يحفظها الأرشيفيون وحدهم أو المكتبيون وحدهم ، كي أبين الاختلافات الرئيسية بينها . أن هذه المواد ، في حالة الأرشيفي ، هي المندونات النصية التي تنتجها الحكومة التي يعمل في خدمتها ؛ وهي ، في حالة المكتبي ، المنشورات على مختلف أنواعها . والاختلاف الأول في التقنيات يتعلق بالتقويم والاختيار . فالأرشيفي ، عندما يقوم المواد التي تنتجها هيئة حكومية أو خاصة ، لا يباشر عمله مقوماً كل مفردة على حدة . إنه لا يأخذ مفردة مستقلة ، مثل الرسالة ، أو التقرير ، أو أية وثيقة أخرى ، ويقول أن لها قيمة . أنه يحكم على قيمة المفردة من حيث علاقتها بالنفردات الأخرى ، أي ، من حيث علاقتها بمجموع الوثائق الخاصة بالنشاط الذي أدى إلى إنتاجها . لذلك ، فهو في العادة يختار المندونات للحفظ باعتبارها كلاً ، لا باعتبارها مفردات مستقلة ؛ وهو يختارها من حيث صلتها بالوظيفة والتنظيم ، لا من حيث صلتها بالموضوع . أنه يعمل على حفظ الشاهد على الكيفية التي كانت تعمل بها الهيئات العضوية . وهو ، في حالة الهيئة الحكومية ، يود أن يحفظ الوثائق التي سوف تعكس منشأها ، وتطوراتها التنظيمية ، وبرامجها ، والسياسات والإجراءات التي كانت تتبعها ، ونماذج من عملياتها . ومن مهمته ، مع ذلك أن يحفظ المندونات لما تحتويه من معلومات قد تفيد الدراسات الاقتصادية أو الاجتماعية فائدة كبرى . وأحكامه نهائية ، ولا يمكن الرجوع فيها . فمتى ما أعدم المندونات لا يمكن استرجاعها ؛ لأنها غالباً ما توجد في نسخة وحيدة فقط . لذلك ، يجب على الأرشيفي ، عندما يصدر أحكاماً بالقيمة ، أن يكون على وجه الخصوص دقيقاً في تحليله لنظام الهيئة التي يعالجها وأدائها الوظيفي ، ويجب أن يكون على معرفة واسعة بما يحتمل من احتياجات البحث واهتماماته .

والمكتبي ، على العكس ، يقوم المواد التي على مؤسسته أن تقتنيها باعتبارها مفردات مستقلة . وأحكامه تتضمن معرفة بعلم المكتبات ، وبيولوجرافيا حقل الموضوع ، واحتياجات البحث المباشرة وتطوراته في حالة مكتبة البحث . لكن أحكامه ليست مما لا يمكن الرجوع فيها . فالمفردة من المفردات يمكن الحصول عليها من جهات كثيرة مختلفة ، إلا في حالة الكتاب الذي لا توجد منه سوى نسخة واحدة . وإذا كانت لا توجد في مكتبة من المكتبات ، فمن المحتمل وجودها في مكتبة أخرى . ولذلك فإن أحكامه تتضمن قضايا الملاءمة وحسب ، ولا تتضمن قضايا الحفظ أو الخسارة التامة .

وهناك اختلاف آخر بين طرق المهنة المكتبية وطرق المهنة الأرشيفية يتصل بالترتيب . فبينما تستعمل المهنتان كلمة « تصنيف » (classification) ، إلا أن معناها يختلف تماما فيهما . فهي عندما تستخدم في حالة الأرشيف يكون المقصود بها ترتيبه داخل المؤسسة الأرشيفية تبعاً لمصدره ومن حيث صلته بتنظيم ووظائف الوكالة التي أنتجته . وهي عندما تستخدم في حالة المواد المكتبية يكون المقصود بها تجميع المفردات المستقلة وفقاً لخطة ترتيب منطقية مقرر سلفاً ، وإلحاق رموز بها لبيان مكانها النسبي على الرفوف .

ولا يمكن للأرشيفيين أن يرتبوا موادهم وفقاً لخطط في التصنيف الموضوعي مقرر سلفاً . وقد جُرِّبَتْ في أوروبا خطة بعد أخرى من هذه الخطط ، فلم تنجح أية واحدة منها . وأدت جميعها إلى نتائج مشؤومة ، حيث أنها قصت على الكثير من قيمة المواد الشاهدية بإبعادها عن بيتها . لذلك نشأ مبدأ المنبع ، وبمقتضاه تجميع المدونات تبعاً لمنشئها . ويجب على الأرشيفي أن يضع تصنيفاً تمليه الظروف الأولى التي أوجدت المدونات . ولا يمكن تقرير مكان كل وحدة أرشيفية ، وهذه الوحدة الأرشيفية هي في العادة مجموعة أو سلسلة ، إلا من حيث صلته بجميع الوحدات الأخرى التي أنتجتها هيئة معينة . وهذا النوع من الترتيب يتطلب ، كما ذكرنا ، معرفة بالتنظيم والوظيفة - وهي معرفة تكتسب بعد عناء كبير ، وغالباً ما لا يتحقق ذلك إلا بعد بحث في التاريخ الإداري للهيئة الحكومية يستغرق وقتاً طويلاً .

والمكتبيون ، عندما يرتبون موادهم التي تتألف من مفردات مستقلة ، يمكنهم أن يستخدموا أية طريقة من طرق التصنيف ، وهي كثيرة . والغرض الرئيسي من الطريقة هو جمع المواد المتشابهة معا ، ولكن معنى أية مفردة من المفردات لن يضيع بالضرورة إذا هي لم تصنف في مكان معين . وجميع الموضوعات التي تتصل بها المفردة اتصالا هاما يمكن في العادة توضيحها بعمل قيودات^(٥) موضوعية لها في الفهرس . ويجب على المكتبي أن تكون لديه معرفة دقيقة بالخطوة التي يستخدمها وبمحتوى المفردات المصنفة ومفزاها .

وهناك اختلاف ثالث في الطريقة بين المهنتين الأرشيفية والمكتبية يتصل بالوصف . فلفظة « فهرسة » (Caraloring) التي تستخدمها المهنتان لها هي أيضا معنيان مختلفان تماما فيهما . فالفهرسة المكتبية (وأقصد بها ما يسميه المكتبيون الفهرسة « الوصفية » ("descriptive" cataloging) ، باعتبارها متميزة عن الفهرسة « الموضوعية » ("subject" cataloging) ، تختص عادة بمفردات لا تتجزأ . وهذه المفردات هي في العادة الكتب ، التي يُتعرّف عليها عن طريق المؤلف والعنوان . حقا قد تشتمل هذه المفردات على مسلسلات ، مثل الدوريات ، والصحف ، والسنويات ، ومحاضر الجمعيات ، تمثل مشاكل خاصة وتعامل في الواقع أنها كينونات مفردة في أغراض الفهرسة . لكن الفهرسة الوصفية في المكتبات تتصل في الجملة بمفردات مستقلة ومنفصلة .

وفي المؤسسات الأرشيفية ، على العكس تفهرس المواد ، إذا ما فهرست ، وحدات هي تجمعات مفردات ، مثل المجموعات والسلاسل . والمجموعة أو السلسلة هي النظير الأرشيفي للكتاب . ويجب على الأرشيفي ، وهو يعين هوية مواد ، أولا ، أن يقرر الوحدات المناسبة للمعالجة . وإذا كان عليه أن يطبق فكرة المؤلف على مثل هذه الوحدات ، فهو سوف يعين هوية المؤلف بما هو إدارة حكومية ، وأكبر أقسام هذه الإدارة التنظيمية ، والفرع الأصغر أو الفرع المعين الذي أنتج الوحدة الأرشيفية . وهذه الحقائق المتعلقة بالمؤلف ليس الوصول إليها سهلا كما هو الحال بالنسبة لأكثر المواد المنشورة ، وإنما يجب في

(٥) تستخدم في ترجمة entry كلمة قيد والجمع قيودات بدلا من كلمة مدخل [انترجم] .

أغلب الأحيان إثباتها ، كما سبق أن ذكرنا بواسطة بحوث في التاريخ الإداري تستغرق وقتا طويلا . وإذا لزم تطبيق فكرة العنوان على الوحدة الأرشيفية ، فيجب أن يكون ذلك في صورة (١) عنوان مستنبط ، مستمد من تحليل أنواع المدونات التي تشتمل عليها الوحدة الأرشيفية وتواريخ إنتاجها ، أو (٢) الموضوعات (الأنشطة أو المسائل) التي تتصل بها المدونات الموجودة داخل الوحدة الأرشيفية .

ويتبين من التحليل السابق أن الاختلافات الرئيسية في الطريقة بين المهنتين الأرشيفية والمكتبية إنما تنشأ عن طبيعة المواد التي تشغل بها المهنتان . فالمكتبي يختص ، على الجملة ، بوحدات مستقلة لا تتجزأ ، لكل منها معنى خاص بها ؛ والأرشيفي يختص بوحدات هي تجمعات مفردات أو وحدات أصغر تستمد معناها ، على الأقل إلى حد كبير ، من علاقتها الواحدة منها بالأخرى ، وبينما تستخدم المهنتان في بعض الأحيان نفس المصطلحات للدلالة على بعض الطرق التي تستخدمانها ، إلا أن هذه الطرق في الحقيقة تختلف اختلافا جوهريا . بل إن المصطلحات أيضا في سبيلها إلى أن تصبح مختلفة . فمثلا ، تسمى المواد التي يتلقاها المكتبي acquisitions وهي تعني المشتريات ، والهدايا ، والمبادلات ، في حين تسمى المواد التي يشغل بها الأرشيفي accessions ، وهو يتلقاها عن طريق التحويل أو الوديعة ؛ والمكتبي ينتقى مواده ، في حين أن الأرشيفي يُقَوِّم مواده ؛ والمكتبي يصنف مواده وفقاً لخطط في التصنيف مقرر ، في حين أن الأرشيفي يرتب مواده من حيث صلتها بالبنية العضوية والوظيفية ؛ والمكتبي يفهرس مواده ، في حين أن الأرشيفي يصف مواده في أدلة ، وحواسر ، وقوائم .

وبالطبع ، أن تأكيد الاختلافات الرئيسية بين المهنتين ليس معناه تجاهل تلك المجالات التي تُفيد فيها الواحدة الأخرى فائدة كبيرة . إن المكتبيين والأرشيفيين ، فيما يتعلق بمقتنياتهم ، يتقاسمان هدفا مشتركا هو تيسيرها تيسيرا مجديا واقتصاديا قدر الإمكان ، ولتحقيق هذا الغرض ينبغي على الطرفين أن يعرفا ، بوجه عام على الأقل ، المعلومات التي يمكن للطرف الآخر أن يمد بها الباحثين ، أنه ينبغي على الأرشيفي أن يعرف ما هي أصناف المعلومات التي

يمكن الحصول عليها من تلك الثروة الضخمة التي تتمثل في كتب المراجع المنشورة ، كما ينبغي على المكتبي أن يفهم ما هي أصناف المعلومات التي يمكن أن توجد في الأرشيف الغير منشور وحده . أضف إلى هذا أن المواد التي تشتغل بها المهنتان يجب ، في أغلب الأحيان ، أن تستخدم من حيث صلتها بعضها ببعض ، ويجب على الأرشيفي نفسه ، في أغلب الأحيان ، أن يستخدم الموارد المكتبية ليتحقق من منبع ، أو منشأ ، مجموعة المدونات التي يشتغل بها . وينبغي أن يكون لديه ، كجزء من أدواته في العمل . مكتبة متخصصة تحتوى على السلاسل الرئيسية من الوثائق الحكومية المنشورة وأدلتها ، وما نشر من مصنفات في تاريخ الإدارة الحكومية ، والمصنفات المهنية الرئيسية في ميادين إدارة الأرشيف والمدونات . وبالنظر يجب على الباحث أن يستخدم في أغلب الأحيان المواد الأرشيفية والمكتبية على السواء أثناء قيامه ببحوثه ، لأن المصدر المطبوع والمصدر الأرشيفي غالبا ما يكمل الواحد منهما الآخر . وعلى ذلك ، ينبغي أن يكون في متناول يده مكتبة متخصصة تشتمل على منشورات الرئيسية التي يحتتمل أن يستخدمها مع الأرشيف ، مثل المصنفات التاريخية والسيرة المعتمدة المتصلة بنمو الأمة وحكومتها ، ومثل المصنفات القانونية ، والثقافية ، والبيولوجرافية .

كذلك يمكن للأرشيفيين والمكتبيين أن يتبادلوا العون في تطوير علم المنهج عند كل منهما . وكما أشرت من قبل ، فيما يتعلق بموضوع الوصف المادى لبعض أنواع المواد المتخصصة ، يمكن للمهنتين أن تقتبس الواحدة منهما تقنيات المهنة الأخرى اقتباسا حرا ، أو أن توظفها تبعا لاحتياجاتها أقلمة حرة . وعلى سبيل المثال ، أن التقنيات المكتبية في الفهرسة والتكشيف يمكن أن تطبق مع شيء من التعديل على أنواع خاصة من المواد تتألف من مفردات مستقلة ، مثل الخرائط ، والجداول ، والأفلام المتحركة ، والصور الثابتة ، والمنسجلات السمعية . كذلك يمكن أن تُطبق على المفردات المستقلة النصية ، مثل المستندات ، والوحدات الاضيارية ، والدوسيات ، والمجلدات . وفي المؤسسات الأرشيفية الصغيرة ، غالبا ما تستخدم هذه التقنيات لتقديم المعلومات عن المفردات النصية التي تتعلق بالأشخاص أو الأماكن ، في حين أنها تستخدم في المؤسسات الأرشيفية الضخمة ، إلى حد ما ، في عمل قوائم

بالمفردات النصية المستقلة استجابة لاحتياجات البحوث النوعية . ونوع البحث الذى على المكتبى أن يقوم به كى يضع قيودات منشورات الهيئات من مؤسسات أو شركات فيه بعض أوجه الشبه بالبحث الذى يقوم به الأرشيفى فى التاريخ الإدارى . والعمل الذى يقوم به المكتبى فى تطوير وتعبير قوائم رؤوس الموضوعات يمكن أن يفيد الأرشيفى فى إعداد وسائل الإيجاد التى تنظم تبعاً للموضوع ، أو فى انتقاء المصطلحات التى تستعمل فى إعداد كشف موضوعى لوسيلة إيجاد أرشيفية مثل الدليل ، أو الحاصر ، أو القائمة الخاصة .

كذلك يمكن للأرشيفيين والمكتبيين أن يعملوا معاً فى ميدان التدريب . غير أنه ، لما كان التدريب المكتبى يركز الانتباه على معاملة المفردات المستقلة ، فإنه يشتمل على بعض المخاطر بالنسبة للمهنة الأرشيفية . وتصبح هذه المخاطر شديدة بوجه خاص عندما يوضع الأرشيف والمخطوطات معاً تحت إدارة أرشيفى درب تدريباً مكتبياً . إن مثل هذا التدريب يمكن أن يؤدى إلى الاهتمام بالمفردات المستقلة فى العمل الأرشيفى ، وإن كان لا يؤدى إلى ذلك بالضرورة . والطريقة المكتبية فى جمع مثل هذه المفردات تكون خطيرة بوجه خاص عندما تتبنى فى تقويم المدونات العامة ، لأنه فى ظل هذه الطريقة سوف يسمح للوثائق الرئيسية الخاصة بنشاط ما أن تغفل من بين أصابع الأرشيفى بينما هو مشغول باختيار المفردات المستقلة . والضرر الذى ينتج عن ذلك يمكن أن يحجب أية فائدة قد يجنيها الأرشيفى من خلال ما لديه من تسهيلات لحفظ المدونات . كذلك ، عندما طبقت التقنيات المكتبية فى التصنيف على الأرشيف ، كان لها دائماً نتائج غير مرغوب فيها ، وهى لذلك لا ينبغي أن تستخدم فى المهنة الأرشيفية . والأرشيف والمخطوطات التاريخية ، على وجه الخصوص ، ينبغي دائماً أن تحفظ بعيدة عن بعضها فى المؤسسة الأرشيفية . وأن مزج المخطوطات التاريخية والأرشيف هو الخطيئة التى لا تغتفر فى المهنة الأرشيفية . ومع ذلك ، عندما يتبين المكتبيون الاختلافات الرئيسية فى علم المنهج فى المهنيتين ، فإنهم يستطيعون أن يستفيدوا إذا هم جعلوا من المبادئ والتقنيات الأرشيفية جزءاً من مقررات المنهج الدراسى فى مدارسهم . وينبغي على الأرشيفى ، فى هذا الصدد ، أن يكون على معرفة عامة بمبادئ التصنيف

ونظمه ، وإن لم يكن هذا إلا لأن بعض هذه المبادئ والنظم يمكن أن يطبق
(وإن كان في العادة لا يطبق) في إدارة المدونات الجارية .

حواشي الفصل الثالث

Phyllis Mander Jones, "Archivists and the Association," *The Australian Library Journal*, (١)
1, No. 4 (April 1952), 79.

Andrews, "Archives," *American Historical Association, Annual Report*, I (1913), 262. (٧)

Hilary Jenkinson, *The English Archivist: A New Profession* (An inaugural Lecture for a
new course in archive administration delivered at University College, London, October 14,
1947: London 1948), p. 4.

Fred Shelley, "The Interest of J. Franklin Jamieson in the National Archives: 1908-1934," (٤)
The American Archivist, XII, No. 2 (April 1949), 99-130.

الفصل الرابع

الاهتمامات الأرشيفية بإدارة المدونات :

ملاحظات الأخرى عن مبادئ وتقنيات المهنة الأرشيفية سوف تكون بشأن المدونات العامة وحدها ، ومن حيث صلتها بمسألتين هامتين تخصان مثل هذه المدونات ؛ هما :

- ١ - كيف ينبغي أن تدار في المكاتب الحكومية التي أنشئت فيها .
- ٢ - كيف ينبغي أن تدار في المؤسسات الأرشيفية ؟ وسوف أخصص لكل من هاتين المسألتين عدة فصول .

دعوني أشرح في بداية الأمر الأسباب التي تدعو إلى مناقشة مشاكل إدارة المدونات في كتاب مخصص لتحليل مبادئ وتقنيات المهنة الأرشيفية . أن المدونات العامة حنطة طاحونة الأرشيفي . وأن جودة هذه الحنطة تحددتها طريقة إنتاج المدونات وحفظها أثناء استعمالها الجارى ، كما تحددتها طريقة التصرف فيها . وتتوقف كفاية التوثيق في أى موضوع - سواء كان هذا الموضوع هو السياسة الحكومية أو التخطيط الحكومى ، أو المشاكل الاجتماعية أو الاقتصادية التي تهدف إليها هذه السياسة أو هذا التخطيط - على الكيفية التي تعمل بها المدونات وتحفظ للاستعمال الجارى ، كما تتوقف على التصرف في هذه المدونات بعد أن تستنفد استعمالها الجارى . وبالطبع أن أحكام الأرشيفي على القيم له تأثيره على مدى اكتمال التوثيق الذي يحفظ في موضوع معين ، ولكن الكيفية التي تحفظ بها المدونات للاستعمال الجارى هي التي تحدد مدى القدرة على الحكم على قيم المدونات حكما سليما ، كما أنها تحدد مدى السهولة التي يمكن بها فصل المدونات القيمة لحفظها في المؤسسة الأرشيفية . كذلك تتوقف صلاحية المدونات للاستعمال في أغراض البحث على الكيفية التي رتب بها في البداية .

زد على ذلك أن الطرق الأرشيفية يكون غموها متصلا إلى حد كبير بممارسات إدارة المدونات . ولعله يكفي أن نلاحظ هنا أن جميع مشاكل الأرشيفي المتعلقة بترتيب المدونات العامة ، ووصفها ، وتقويمها ، وخدمتها ، إنما تنشأ عن الطريقة التي تعامل بها مثل هذه المدونات في المكاتب الحكومية . وأن المبادئ والممارسات التي وضعها الأرشيفيون في البلدان المختلفة ترتبط جميعها على وجه التخصيص بالظروف التي يتلقون فيها المدونات . ولما كانت هذه الظروف تختلف من بلد إلى آخر ، فإن مبادئ المهنة الأرشيفية وممارساتها تختلف هي أيضا ، وأن المصنفات التي تظهر في بلد من البلدان في وصف مثل هذه المبادئ والممارسات غالبا ما لا يمكن لأرشيفي البلدان الأخرى أن يفهموها ما لم يفهموا تمام الفهم الظروف التي حفظت فيها المدونات . والواقع أن جميع ما وضع من مبادئ في الترتيب الأرشيفي ، مثلا ، إنما وضعه الأرشيفيون من حيث صلته بالطرق الخاصة التي رتب وفقها المدونات العامة في الحكومات المختلفة . فقد وضع الأرشيفيون الهولنديون مبدأ « المنبع » ، والمبادئ الأخرى المترتبة عليه ، من حيث علاقة ذلك بإنتاج « الأرشيف » أو مكتب التسجيل . ومبدأ « التسجيل » البروسي صيغ ، بانثل ، بسبب الطريقة التي رتب بها المدونات في مكاتب التسجيل البروسية . بل أن مبدأ المهنة الانجليزية الذي شغلناه بعض الشيء في فصل سابق قام ، إلى حد ما على الأقل ، على أساس الطريقة التي ارتبطت بها المدونات أو الدروج التي أنتجتها المكاتب الانجليزية القديمة بالوثائق الأصلية .

وعلى ذلك ، فإن طرق وتقنيات حجرة الأضابير فيما يتعلق بملونات العصر الحديث تقابل دراسة الدبلوماسية فيما يتعلق بملونات العصر الوسيط . إن هذه الدراسة أمر حيوي إذا نحن أردنا أن نبقي على المادة الأرشيفية والعمل الأرشيفي في درجة عالية من الجودة .

الاهتمام بممارسات الحفظ :

إن اهتمام الأرشيفي بالطريقة التي تحفظ بها المدونات العامة بقصد استعمالها استعمالا جاريا يجعله يرتبط بالوظائف الحكوميين ، وبخاصة موظفي

المدونات ، بروابط وثيقة . وعبرة « موظف المدونات » تستخدم هنا للدلالة على أى موظف حكومى يشرف على إدارة المدونات بقصد استعمالها استعمالا جاريا . قد يكون مُسجّلا ، أى شخصا مسؤولا عن العمل فى مكتب التسجيل ؛ وقد يكون موظف مدونات بالمعنى المعروف فى أمريكا ، أى شخصا مسؤولا عن العمل فى المدونات فى منظمة حكومية .

إن الأرشيفى يهتم ، أولا ، بالممارسات الجارية فى حفظ المدونات لأنه يجب عليه أن يقبل الترتيب الذى اختارته الوكالة الحكومية للمدونات التى أنشأتها . وقد لا يعجبه هذا الترتيب ؛ لأن موظف المسجلات يفكر ، عند حفظها بقصد استعمالها استعمالا جاريا ، فى هدف واحد رئيسى ، هو أن يجعلها تخدم الاحتياجات الجارية للحكومة . إن جميع التقنيات والطرق التى يستخدمها مقصود بها أن تحقق هذا الهدف وحده . أنه عندما يرتب المدونات إنما يصنفها من حيث الطريقة التى تستخدم بها الوكالة هذه المدونات . وفى بعض الأحيان لا يعكس هذا التصنيف لا البنية التنظيمية ولا الأداء الوظيفى للوكالة . ونادرا ما ينتج عن هذا التصنيف تجميع للمدونات حسب الموضوعات لتسد حاجات البحث . لكن الأرشيفى يقبل الترتيب الذى رتب به المدونات أثناء استعمالها الجارى ، مهما كان هذا الترتيب لا يلائم حاجاته هو ؛ لأن هناك مبدأ من المبادئ الرئيسية فى مهنته يقول أنه يجب عليه أن يحافظ على هذا الترتيب فى مؤسسته .

ويهتم الأرشيفى ، ثانيا ، بالممارسات الجارية فى حفظ المدونات ، لأنه يصف المدونات من حيث علاقاتها بالطريقة التى رتبها بها وكالات الحكومة التى أنشأتها . وهو فى وسائل الإيجاد التى بعدها سوف يبدأ بوصف المدونات من حيث التنظيم والوظيفة ، لا من حيث الموضوعات ؛ والتنظيم والوظيفة ينعكسان فى العادة فى الطريقة التى نظمت بها المدونات للاستعمال الجارى . والأرشيفى يهىء المدونات للاستعمال ، ثالثا ، بمقتضى الشروط التى وضعتها الوكالات الحكومية التى أنشأتها . أنه يريد أن يجعل استخدامها حرا قدر الإمكان . ولذلك ، فإنه يعمل كوسيط بين الباحث والموظف الحكومى كى يرفع القيود المفروضة على استعمالها التى يرى أنها ليست ضرورية للمصلحة العامة .

وعلى ذلك ، ينبغي على الأرشيفي أن يكون هدفه أن يشجع من ممارسات إدارة المدونات ما يخدم بفعالية حاجات الموظف الحكومي المباشر وحاجات المواطن الفرد الأساسية في نفس الوقت . ويترب على ذلك أن الأرشيفي يستطيع أن يشارك في تطوير طرق وممارسات إدارة المدونات . ويتوقف مدى مشاركته على حجم ، وتعقيد ، وعمر المدونات التي يعالجها ، وعلى وجود هيئة قيادية ، في مكان آخر في الحكومة ، تهتم بتشجيع الممارسات المفيدة في إدارة المدونات .

الاهتمام بممارسات التصرف :

نذكر من فصل سابق بأن الأرشيف العام له نوعان من القيمة : قيمة رئيسية بالنسبة للوكالة المنشئة ، وقيمة ثانوية بالنسبة للوكالات الأخرى والمنتفعين من غير الحكوميين . ويمكن لنا أن نلاحظ عدة ملاحظات على دور كل من موظف المدونات والأرشيفي في تقدير هذه القيم .

الملاحظة الأولى هي أن موظفي المدونات ، وغيرهم من موظفي الوكالة ، مسؤولون بصفة رئيسية عن الحكم على القيم الرئيسية للمدونات . إن موظفي الوكالة يحفظون المدونات من أجل استعمالها الجارى - الإدارى ، والقانونى ، والمالى - وهم لذلك مبالون للحكم على قيمتها من حيث صلتها بهذا الاستعمال فقط . وهذا أمر مناسب تماما . أنه يجب عليهم أنم يحفظوا المدونات حتى تستنفد قيمتها بالنسبة للحكومة أو تكاد أن تستنفدها . وعندما تستنفد قيمتها هذه ، فانه يجب عليهم أن يتصرفوا فيها خشية أن تدرسها الأقدام وتعوق سير العمل اليومى . فإذا وجدت مؤسسة أرشيفية ، فإنه لا ينبغي على موظفي الوكالة أن يحتفظوا بالمدونات للأغراض الثانوية في وكالتهم إلا إذا كلفوا خصيصا ، وبمقتضى القانون ، بهذه المسؤولية .

والملاحظة الثانية هي أنه ينبغي على موظفي المدونات أن يتعاونوا مع الأرشيفيين في الحكم على القيم الثانوية للمدونات . ويصدق هذا على المدونات التي تحفظ كشاهد على نمو الوكالة التنظيمى والوظيفى ، وعلى المدونات التي

تحفظ من أجل المعلومات الاجتماعية ، أو الاقتصادية ، أو غيرها ، التي تشتمل عليها ، على السواء .

إن موظف المدونات يستطيع أن يقدم معلومات مفيدة في تقويم المدونات ينبغي أن تحفظ لما تشتمل عليه من شاهد على كيفية نشأة الوكالة وتنظيمها ونموها وقيامها بأنشطتها ، وعلى نتائج هذه الأنشطة . فهو في أثناء أدائه لواجباته يكتسب ، في العادة ، معرفة بوكالته ومدوناتها تفيده كثيرا في التعرف على المدونات التي تحتوى على شاهد على التنظيم والوظيفة في أوجز صور وأصلحها للاستعمال . ومع ذلك ، فإن انتباهه يتركز ، بطبيعة الحال ، نظرا لواجباته الرسمية ، على القيمة الرئيسية للمدونات . ولذلك فانه سوف يحتاج إلى معونة الأرشيفي لحفظ توثيق أداء وكالته الوظيفي . فالأرشيفي ليس طرفا ذا مصلحة فيما يتعلق بحفظ الشاهد ، سواء أكان في صالح إدارة الوكالة أو كان في غير صالحها . أنه لن يحكم على تحيزه ؛ أنه يهتم فقط بحفظ كل شاهد هام .

كذلك يستطيع موظف المدونات أن يقدم معلومات مفيدة في تقويم المدونات التي تشتمل على معلومات عن المسائل الاجتماعية والاقتصادية وما شابهها . إن مثل هذه المدونات ، التي تنتجها الحكومات الحديثة بكميات كبيرة أثناء أنشطتها في الخدمة الاجتماعية وأنشطتها التنظيمية ، تشتمل على معلومات مفيدة جدا في أنواع مختلفة من التحليلات التي يمكن أن تساعد في صياغة الخطط والسياسات الكبرى للحكومة . ومع ذلك ، فإن موظف المدونات العادى ، أو موظف الوكالة الذى يعمل معه ، لا يكون في العادة في وضع له أن يصدر أحكاما تقييمية نهائية على مثل هذه المدونات . أنه ليس أهلا لأن يتعرف على ما لهذه المدونات من قيم للبحث ما لم يدرب على ذلك تدريبا خاصا في بعض الميادين الموضوعية . زد على أنه ما لم يكلف خصيصا بمسؤولية التحقق مما للمدونات من قيم للبحث ، لا يكون ميالا للاهتمام بها . وقد عبر عن هذه الوجهة من النظر أيضا أولفر وندل هلمز (Oliver Wendel Holmes) ، من هيئة الأرشيف القومى ، تعبيرا قويا ، عندما كتب يقول :

أظن .. أن معظم موظفى المدونات ليسوا مجهزين ، لا بالثقافة ولا بالتجربة ، ليقوموا هذه التقييمات الأوسع . لا يمكن أن نتوقع منهم أن يكون

لديهم تخيل لما في المدونات من قيم كامنة بالنسبة للدارسى المستقبل ما لم يكونوا تابعوا هم أنفسهم مقررات تعليمية تعالج مناهج البحث أو تضع الخطوط لمجالات نمطية من البحوث ، وما لم يتابعوا ، إلى حد ما ، اهتمامات البحث واتجاهاته ، وما لم تكن لديهم هم أنفسهم بعض الخبرة بالبحث ... إن معظمهم لا يتمكنون إلى الحياة الأكاديمية أو لا يعيشون فيها . أنهم فيما يرجح رجال « عمل » ومُثَقِّلون . وطريقتهم في فهم الأمور عملية ، يمكن أن تكون سليمة عند اعتبار القيم الإدارية ، لكنها غير ملائمة لقيم البحث الأوسع^(١) .

وعلى وجه العموم ، إن موظفي المدونات وغيرهم من موظفي الوكالة يستطيعون أن يسهموا إسهاما جوهريا في تقويم المدونات التي يشتغلون بها من حيث قيمتها الثانوية ، وينبغي عليهم أن يهتموا بمثل هذه التقويمات . لأنه ، من نواحي كثيرة ، يحتاج هؤلاء الموظفون دائما إلى جميع المدونات التي تعكس تجارب الحكومة أثناء معالجة مسائل التنظيم والإجراءات والسياسة ، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية . وعلى ذلك ، فإنهم لن يعتبروا المؤسسة الأرشيفية التي تنشأ لحفظ مثل هذه المدونات ترفا ثقافيا لا ضرورة له ، وإنما سوف يعتبرونها جزءا لا يتجزأ من البنية الحكومية . إنهم ، أثناء معالجتهم المدونات للاستعمالات الجارية ، سوف يعتبرون حفظ المدونات ذات القيم الدائمة وجهها هاما من أوجه نشاطهم . إن الوكالة الحكومية ينبغي عليها أن تحفظ مدونات من أنواع مختلفة يكون لها فوائد أبعد من فوائدها في العمليات الجارية ، وإن تعتبر هذا جزءا من أدائها الوظيفي .

والملاحظة الثالثة هي أن الأرشيفيين ينبغي أن تقع عليهم المسؤولية النهائية في الحكم على القيم الثانوية للمدونات سواء حفظت هذه المدونات كشاهد على نمو الهيئة من الناحية التنظيمية والوظيفية ، أو ما تحتويه من معلومات اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها ، والأرشيفي ، في العادة مؤرخ يحكم تدريبه ؛ وهو بالطبع سوف يحفظ المدونات التي تحتوى على شاهد على نمو الحكومة والأمة مفيد للبحث التاريخي . كذلك ، سوف يحفظ ، بقدر ما يستطيع أن يؤكد وجود حاجة إلى ذلك ، المدونات التي تحتوى على معلومات مفيدة للبحث في العلوم الاجتماعية الأخرى ، مثل علم الاقتصاد ، وعلم الاجتماع ، وعلم الإدارة

العامة . أنه على ألفة بمجالات البحث واهتماماته ، لأنه قد تُكَوَّن لديه الوعي بذلك أثناء قيامه بواجباته الرسمية . وهو يعرف ، من تدريبه على علم منهج المهنة التي يشتغل بها ، الطرق السليمة في الحكم على قيم المدونات . وهو ، فضلا عن ذلك ، في وضع يسمح له أن يتصرف كوسيط بين الموظف الحكومي والباحث فيما يخص حفظ المدونات المفيدة في البحث في ميادين مختلفة من الموضوعات . فإذا شك في قيمة بعض المدونات للبحث التاريخي ، فإنه يستطيع أن يحصل على معونة رفاقه في المهنة .

وتختلف درجة إشراف الأرشيفي على إعدام المدونات العامة من بلد إلى آخر . ونستطيع أن نستشهد بالممارسات الانجليزية والألمانية على بعض هذه الاختلافات في البلدان التي تتبع النظم التسجيلية . إن الأضابير في إدارات الحكومة الانجليزية تتألف في العادة من مجموعات من المدونات تتصل بموضوعات معينة . وتشتمل في العادة على مزيج من المفردات القيمة والغير قيمة . وفي الغالب لا يمكن تقويمها على أى أساس آخر غير فحص المفردات الموجودة بداخلها مفردة مفردة . ولا يمكن تشخيصها للتصرف فيها بالتنظيم ، أو الوظيفة ، أو النشاط ، أو بالموضوع بأى قدر من اليقين بأن هذا التشخيص سوف يترتب عليه حفظ التوثيق الأساسى المتعلق بمثل هذه الأمور . ولذلك فإن الأرشيفيين في مكتب المدونات العامة يتركون فحص الأضابير ، إلى حد كبير ، لكتبة مكتب التسجيل أنفسهم ، أو لموظفى العمليات . وعلى العكس ، في ألمانيا ، حيث يستعمل أيضا نظام التسجيل ، تصنف الأضابير بحيث تفصل تلك التي تتعلق بنشأة الوكالة وبنيتها ، وإدارتها الداخلية ، وبموظفيها ، عن تلك التي تتعلق بتنفيذ الوظائف ؛ وبحيث تفصل تلك التي تشتمل على مسائل عامة ومسائل خاصة بالسياسة عن تلك التي تتعلق بتطبيق السياسات على الحالات الفردية وذلك فيما يتعلق بوظائف معينة . ولهذا السبب فإن الأرشيفيين الألمان صاغوا مبادئ للتقويم يحكمون بمقتضاها على قيم الأضابير على أساس نشأتها الإدارية وعلاقتها الوظيفية ، واحتفظوا لأنفسهم بوظيفة تقويمها .

وفي قانون ١٩ يونيو ١٩٣٤ ، الذى أنشأ الأرشيف القومى ، جمل

الكونغرس الأرشيبي في الولايات المتحدة مسؤولاً عن تقويم المدونات التي تقرر الوكالات الفيدرالية التصرف فيها . وفي هذا القانون احتفظ الكونغرس لنفسه بسلطة الإذن بالتصرف ، لأن هذه السلطة كانت امتيازاً حرص الكونغرس على الاحتفاظ به فترة تزيد على نصف قرن ؛ ولكنه جعل الأرشيبي مسؤولاً عن التوصية بالتصرف في المدونات الفيدرالية . لقد اعتبر الأرشيبي حكماً مستقلاً ، يقوم بتقويماته بعناية ، ودون تحيز ، وبجدارة ، مستقلاً عن الوكالات الفيدرالية الأخرى ، ولكن مع الاهتمام اهتماماً حيوياً بجميع المدونات التي أنشأتها . والدور الحالي الذي يؤديه الأرشيبي القومي ومرفق المدونات فيما يتعلق بالتصرف في المدونات منصوص عليه في قانون التصرف في المدونات المعدل ، وفي قانون المدونات الفيدرالية لعام ١٩٥٠ (٤١ ملحق مدونة الولايات المتحدة ٢٨١ - ٢٩٠) . وقد زودت سلطة الأرشيبي القومي ومرفق المدونات العامة في هذه المسائل بتنظيمات أصدرتها إدارة الخدمات العامة ، التي يكون الأرشيبي القومي ومرفق المدونات جزءاً منها ، في المادة ٣ ، « المدونات الفيدرالية » .

وقد كتب الدكتور فيليب ك . بروكس (Dr. Philip C. Brooks) ، رئيس جمعية الأرشيبيين سابقاً ، في حكمه على تجربة الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة في تقويم المدونات ، يقول :

إن أهم ما أسهم به الأرشيبي القومي ، فيما يخص تقويم المدونات سواء من أجل التخلص منها أو من أجل نقلها ، هو الحكم عليها من وجهة نظر البحث . ولا يوجد سبب يدعو إلى أن نفترض أن الموظفين الإداريين ، الذين تشغلهم الواجبات الجارية ، يستطيعون أن يعرفوا إلى أى مدى يمكن أن يلجأ إلى مدوناتهم ، في السنوات القادمة ، المؤرخون ، وعلماء السياسة ، وعلماء الاقتصاد ، وعلماء الاجتماع ، وعلماء الإحصاء ، وعلماء الأنساب ، ومجموعة كبيرة متنوعة من المستفيدين الآخرين ، الذين عملهم البحث . والأرشيبي القومي ، على العكس ، يهدف المعلن الذي يرمى إلى تيسير المدونات للحكومة والشعب على السواء ، يكسب مجموعة من التجارب يعرف منها أنواع المدونات والمعلومات المنشودة . وتتألف هيئته المهنية ، إلى حد كبير ، من

مؤرخين مدربين ، ومن المتوقع أن يدرسوا استخدام المدونات كجزء من عملهم اليومي . أضف إلى هذا كله ، أنه نُظِمَ عن قصد تنظيمًا يجعل من يَقومون المدونات من موظفيه هم أيضا الذين لديهم خبرة في الخدمة المرجعية فيما يتعلق بمجموعات المدونات النوعية التي خصصوا لها ^(٢) .

موجز القول ، إذن ، أن الأرشفيين ينبغي أن يخولوا سلطة مراجعة جميع المدونات التي تقترح الوكالات الحكومية إعدامها . أنه ينبغي أن توكل إليهم مسؤولية تقويم المدونات من حيث استعمالاتها الثانوية التي قد تكون لها بعد أن تستنفذ استعمالها الرئيسية . أنه ينبغي عليهم أن يصدرُوا أحكامًا على قيمة المدونات من حيث فائدتها النهائية للشعب والحكومة ، وأن يستعينوا في ذلك بأية مساعدة مهنية يمكن أن يحصلوا عليها من الموظفين الحكوميين أو من الباحثين .

وينبغي على الأرشفيين ، كى يقوموا بمراجعاتهم بطريقة منهجية ، أن يشاركوا في تطوير برامج شاملة للتصرف في مدونات الوكالات التي يتعاملون معها . ينبغي عليها أن يشجعوا على ، وربما في بعض الأحيان أن يشاركوا في القيام بعمليات مسح الغرض منها الحصول على معلومات عن محتوى المدونات وقيمتها . ينبغي عليهم أن يهتموا بجميع أنشطة الحكومة التي تؤثر في التصرف في المدونات . ومع ذلك ، فإن مدى مشاركتهم الفعلية في مثل هذه الأنشطة يتوقف على طابع الحكومة التي يرتبطون بها ، وعلى صفة التدابير التي اتخذتها لمعالجة المدونات الغير جارية .

حواشى الفصل الرابع

(١) Oliver Wendell Holmes, Memorandum to Director of Archival Management, October 1, 1954 (MSS in National Archives).

(٢) Philip C. Brooks, "Archival Procedures for Planned Records Retirement," The American Archivist, XI, No. 4 (October 1948), 314.

تقارير

الحلقة الدراسية : نحو مستقبل ثقافى للطفل العربى

(القاهرة ٢٩ أكتوبر - ١ نوفمبر ١٩٨٨)

الحكتور : محمد فتحي عبد الحادى

استاذ ورئيس قسم المكتبات والوثائق

كلية الآداب - جامعة القاهرة

إيماناً بأهمية الطفل تقطاع من أهم قطاعات المجتمع وإدراكاً للدور الذى يلعبه تثقيف الطفل فى بناء وتكوين شخصيته ، عقد المجلس العربى للطفولة والتنمية هذه الحلقة الدراسية .

والمجلس العربى للطفولة والتنمية منظمة عربية طوعية غير حكومية تسعى للمساهمة فى تطوير أوضاع الطفل العربى وبناء شخصيته وتأكيد هويته وأصانته العربية وقيمه الإسلامية وكرامته معتقداته وقدراته العلمية وولكاته الإبداعية وتبنيته للمشاركة الفعالة فى صياغة مستقبل مجتمعه .

وقد بدأت الحلقة بكلمات إفتتاحية أولها للدكتور ممدوح جبر الأمين العام للمجلس حيث تناول إنجازات المجلس ومنها إنشاء مركز التوثيق والمعلومات بمقر الأمانة العامة ومركز الأبحاث والدراسات فى العاصمة الأردنية ، ثم تحدثت السيدة سوزان مبارك حيث تناولت ضرورة الاهتمام بثقافة الطفل فى الوطن العربى وطالبت سيادتها بالاهتمام بتدريب المبدعين لهذه الثقافة والعاملين فى مجالها .

ثم ألقى سمو الأمير طلال بن عبد العزيز كلمة دعا فيها أعضاء الحلقة إلى اتخاذ القرارات والتوصيات وتوصيلها إلى صانعي القرار في الحكومات العربية ومتابعة تنفيذها ، ثم تحدث الدكتور على التويجري مدير عام مكتب التربية العربي لدول الخليج نيابة عن الجهات المشاركة فالأستاذ فاروق حسنى وزير الثقافة بجمهورية مصر العربية حيث دعا سيادته إلى تضافر الجهود بين كافة المؤسسات المعنية بثقافة الطفل للوصول إلى رؤية شاملة نحو مستقبل ثقافى أفضل للطفل العربى .

ثم ألفت الأستاذة الدكتورة سهير القلماوى المحاضرة الرئيسية بعنوان مستقبل ثقافة الطفل العربى تناولت أهمية ثقافة الطفل وأبعادها وكيفية النهوض بها ، وقد دعت إلى إنشاء معهد متعدد التخصصات لإعداد العاملين في ميدان ثقافة الطفل العربى .

وقد شارك في جلسات العمل في إطار الحلقة نحو ٢٠٠ من الخبراء العرب الذين تمت دعوتهم للمشاركة في الحلقة وتم توزيعهم على أربع مجموعات عمل على النحو التالى :

المجموعة الأولى : الكتاب ، الصحافة ، الرسم .

المجموعة الثانية : التلفزيون ، الاذاعة ، الأفلام والسينما

المجموعة الثالثة : المسرح ، الموسيقى والغناء ، الكمبيوتر والهاويات .

المجموعة الرابعة : التنشئة الاجتماعية ، التنشئة النفسية ، التنشئة التربوية .

وقد رفعت كل لجنة تقرير إلى مجموعتها حيث تم دمج تقارير كل ثلاثة موضوعات في تقرير واحد ناقشه جميع المشاركين في جلستين ثم عقدت لجنة الصياغة اجتماعها حيث تم صياغة التقرير النهائى .

وقد بلغ عدد البحوث المقدمة نحو ٢٥ بحثا وورقة عمل وهى على النحو التالى :

* التلفزيون والطفل العربى/ ابراهيم اليوسف (الكويت) .

* كتب الأطفال فى الوطن العربى/ أحمد نجيب (مصر) .

* التنشئة الاجتماعية الأسرية والطفل العربي/ د . جيهان أبو راشد العمران
(البحرين)

* الثقافة والطفل المبدع في الوطن العربي/ حسين علي شريف (مصر)
كتب الأطفال/ روضة الفرخ المدهد (الأردن)

* رسوم الأطفال/ د . سرية عبدالرزاق صدق (مصر)

* دوريات الأطفال والناشئين في العالم العربي : قائمة بيلوجرافية/ سعيد
محمد جمعه (السعودية)

* مستقبل ثقافة الطفل العربي/ د . سهير القلماوى (مصر)

* الطفل العربي والمسرح/ شوقي خميس (مصر)

* الطفل العربي ووسائل الاعلام وأجهزة الثقافة : دراسة ميدانية/
د . عاطف عدلى العبد ، عبدالنواب يوسف (مصر)

* صحافة الأطفال/ عبدالنواب يوسف (مصر)

* تحضير الطفل العربي للعام ٢٠٠٠/ د . عماد زكى (الأردن)

* موسيقى الأطفال/ غازى مكناش (لبنان)

* رسوم كتب الأطفال/ فؤاد الفتيح (اليمن)

* السينما وأفلام الفيديو/ د . كافي رمضان (الكويت)

* التربية وثقافة الطفل/ د . كوثر كوجاك (مصر)

* التربية الفنية في تكوين الطفل العربي/ محمد الهادي التركي (تونس)

* ثقافة أفضل للطفل المعوق/ د . محمد عبدالمنعم نور (مصر)

* الكمبيوتر والطفل العربي/ د . مسعد عويس (قطر)

* نحو مستقبل رياض أفضل للطفل العربي/ د . مسعد عويس (قطر)

* الجهود المبذولة للنهوض بالطفل العربي/ مجلس التعاون لدول الخليج
العربية

- * الاذاعة والطفل العربي/ د . منى الحديدى (مصر)
 - * مسيرة ثقافة الطفل العربي : دراسة توثيقية/ نتيلا راشد (مصر)
 - * التنشئة النفسية والطفل العربي/ د . نزار العاني (العراق)
 - * ثقافة الطفل العربي في المهجر/ هدى الزين (سوريا)
- ونستعرض في الفقرات التالية بعض هذه الدراسات ، وقد تم اختيارها على أساس أنها تتعلق أوتعم بكتب الأطفال ومكتباتهم .

● **الطفل العربي ووسائل الاعلام وأجهزة الثقافة :** دراسة ميدانية في عينة من الدول العربية عام ١٩٨٨ / عاطف عدلى العبد ، عبدالنواب يوسف . — ٥١٢ ص

هذه الدراسة المطولة هي دراسة مسحية للواقع الثقافي الذى يعيشه الطفل العربي من خلال استبيانات تستهدف التعرف على ما يجرى في كافة المجالات الثقافية . وقد وجهت هذه الاستبيانات إلى نخبة من المؤسسات الحكومية وهيئات الخاصة والسادة الباحثين الذى عرف عنهم مقدرتهم على خدمة البحث العلمى ..

وتضمن الكتاب ٨ دراسات تتناول : صحافة الأطفال ، سينما الأطفال ، برامج الأطفال الإذاعية ، برامج الأطفال التليفزيونية ، كتب الأطفال ومكتباتهم ، مسرح الأطفال ، الأطفال والكمبيوتر ، والملاح العامة لأوضاع ثقافة الطفل في الوطن العربي . وتتضمن هذه الدراسات نتائج هامة حول واقع وسائل الاعلام وأجهزة الثقافة الموجهة للطفل في ١٢ دولة عربية .

● **مسيرة ثقافة الطفل العربي :** دراسة توثيقية حول جهود خبراء ثقافة الأطفال وتوصياتهم/ نتيلا راشد . — ٥٧١ ص .

يشتمل هذا العمل الكبير على ثلاثة أقسام : القسم الأول يختص بأعمال وتوصيات الحلقات الدراسية والمؤتمرات والندوات العربية ، (فبراير ١٩٦٨ - يونية ١٩٨٨) وهو يمثل نتاج الجهد الذى بذله نخبة من الخبراء في ميدان ثقافة الأطفال العرب . ويكشف عن الوعي الحقيقي بالقيمة للطفولة في المجتمع

العربي المعاصر . أما القسم الثاني فهو عبارة عن دليل بيلوجرافى لبحوث ودراسات الحلقات الدراسية والمؤتمرات والتدوات العربية في مجال الطفولة ، وقد أعد الدليل الأستاذ حسن عبدالشافي . والقسم الثالث عبارة عن ملف القرارات والمواثيق الخاصة بحقوق الطفل .

● كتب الأطفال / روضة الفرخ المهدد . — ٥١ ص .

هذه دراسة حول كتب الأطفال في الوطن العربي ، حاولت أن تحيط بإصدارات كتب الأطفال في كل من : الأردن وفلسطين ، مصر ، العراق ، لبنان ، سوريا ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا ، دولة الامارات العربية ، الكويت ، البحرين ، السعودية ، اليمن ، السودان .

وتشير الدراسة إلى أن أدب الأطفال المدون والمكتوب عالميا لا يتجاوز عمره مئة وخمسون إلى مئتي سنة ، وأنه في الأقطار العربية لم يتجاوز عمره مئة سنة عندما قام رفاة الطهطاوى بترجمة بعض الكتب .

● كتب الأطفال في الوطن العربي/ أحمد نجيب . — ٤١ ص .

فأول هذه الدراسة أن تلقى الضوء على بعض الجوانب التاريخية وعلى الطلائع الأولى لكتب الأطفال العربية في العصر الحديث وبعض معالمها الرئيسية في عدد من الدول العربية ، وهي دعوة موجهة إلى كل قطر عربى للدراسة تاريخ أدب الأطفال عنده - دراسة موثقة مدعمة بالبيانات والنماذج والاتجاهات والمعلومات الكافية عن المؤلفين والفنانين والناشرين مع الاحتفاظ في مكتبة مركزية بعدد من النسخ من كل كتاب أو مطبوع .

وقد انتهت الحلقة الدراسية إلى مجموعة من الاقتراحات العامة في مجالات اهتمام الحلقة وهي : الكتاب والصحافة والرسم ، الاذاعة والتلفزيون والسينما ، المسرح والموسيقى والحاسوب والهوايات ، التنشئة الاجتماعية والنفسية والتربوية ، ثم تقرير خاص بالطفل الفلسطيني وقضيته .

وأخيرا اقتراحات خاصة بالمجلس العربي للطفولة والتنمية .

وسوف نختار من هذه الاقتراحات المقدمة واقتراحات الكتاب والصحافة والرسم ، فضلا عن الاقتراحات الخاصة بالمجلس .

اقتراحات عامة

* يؤكد المجتمعون موافقتهم على التوصيات السابقة في المؤتمرات والندوات وحلقات البحث التي سبق عقدها من قبل ، ويود أن تهض الجهات المعنية والهيئات بتنفيذ تلك التوصيات .

* كما تؤكد الحلقة ضرورة الاهتمام بترويض الهوية العربية من خلال كافة أجهزة الثقافة ووسائل الاعلام مع ضرورة الاستفادة من التراث العربي مع مواكبة ما يجري في عصرنا كما لا بد من الكتابة للطفل بلغتنا العربية الفصحى الميسرة التي يمكن فهمها في كل أقطار الوطن العربي مع تشجيع الابداع في كل نواحي العمل مع الطفولة واصدار التشريعات اللازمة لحماية الأطفال من المواد الثقافية ذات التأثير السلبي ...

* كما ترغب الحلقة في ضرورة تبادل الخبرات والخبراء في ملف أرجاء الوطن العربي ، وتبني الدعوة إلى إنشاء اتحاد للعاملين في مجال ثقافة الأطفال .

* وترى الحلقة ضرورة إعطاء عناية خاصة لثقافة الطفل المعوق وطفل المهجر ، والأطفال تحت ظروف الكوارث ... كما تود الحلقة رعاية الأطفال الموهوبين والمبدعين رعاية خاصة .

* يرى المشاركون في الحلقة ضرورة إرسال التقرير النهائي إلى كافة المؤسسات والهيئات والقيادات في المجال الثقافي والاعلامي والتعليمي والاجتماعي في الأقطار العربية ... لتكوين رأى عام يساند وضعها موضع التنفيذ .

يوصى السادة المشاركون أن يتبين المجلس العربي للطفولة والتنمية حث وزارات التربية والتعليم في الوطن العربي على تضمين نشاطات الموسيقى والمسرح والحاسوب ضمن المناهج المدرسية .

في مجال الكتاب والصحافة والرسم :

١ - تقوم المؤسسات والهيئات العامة بتخصيص جوائز لكتب الأطفال المنشورة في الوطن العربي وتشمل جوائز ... للتأليف ، الترجمة ،

الرسوم ، التصوير ، التصميم الفني وللناشر وتخصص جوائز للأعمال الموجهة للفتات العمرية المختلفة . وتكون الجوائز ذات قيمة مادية بالإضافة إلى قيمتها المعنوية وذلك لتشجيع روح الاتقان والابتكار والتطوير في نواحي النشر المختلفة .

٢ - الحث لدى المسؤولين للعمل على تخفيض سعر الكتاب والمجلة الخاصة بالطفل وتيسير وصولها للأطفال في كل أرجاء الوطن العربي وخاصة الأماكن النائية والمحرومة وذلك بالسعي لدى الحكومات العربية بإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية عن المواد المستخدمة في إنتاجها وتشجيع إنشاء دور لا تستهدف الربح .

٣ - نشر المعاهد العلمية المتخصصة في ثقافة الطفل في الأقطار العربية .

٤ - تشجيع إنشاء مكتبات للأطفال ومعارض للكتب بالأقطار العربية .

٥ - الاهتمام بالكتب المدرسية .

٦ - تدريس مادة أدب الأطفال في المعاهد والكليات المختصة .

٧ - إعطاء من الاهتمام بإصدار قواميس خاصة للأطفال ودوائر معارف لكل مرحلة عمرية .

٨ - أهمية وضرورة وجود مجلة قومية على مستوى أقطار الوطن العربي وأبناء المهجر .

٩ - العمل على تطوير وتدعيم مجلات الأطفال في مختلف أقطار الوطن العربي والاهتمام بالمضمون وتوجيه أعماله للفتات العمرية المحددة بمحتوى ركن الأطفال في الصحف .

١٠ - رسوم الأطفال لغة مرئية للاتصال يستخدم فيها الطفل الرموز والعناصر البصرية ، وهي موازية للغة اللفظية ونعيش نمو قدراتهم على التعبير على الأفكار والمفاهيم المركبة وتقينهم على الوعي بالبيئة الطبيعية المصنوعة . والتوصية بجعل التربية الفنية مادة منهجية أساسية .

١١ - الاهتمام برسوم الأطفال في كتبهم ومجلاتهم وجعلها تعبر عن البيئة

العربية وتراثها العريق .. وضرورة جعلها جملة وملونة .

١٢ - تدريب الأطفال على الرسم وإقامة معارض متنقلة فيما بينهم .

اقتراحات خاصة بالمجلس

انطلاقاً من هدف إنشاء المجلس العربي للطفولة والتنمية قررت الحلقة الدراسية نحو مستقبل ثقافي أفضل للطفل العربي ، بأن تشكل العناصر الآتية لاستراتيجية المجلس في مجال ثقافة الطفل :

١ - المجلس مؤسسة مرجعية علمية مهنية تضع المعايير لثقافة الطفل العربي وتكون بنك المعلومات والتوثيق عن الثقافة الطفل العربي .

٢ - المجلس مؤسسة بحث دراسية لقضايا الثقافة العربية للطفل في نواحيها المختلفة ولتحقيق الأفكار والمفاهيم وترجمتها إلى خطط وبرامج وهي دار للاستشارات حول ثقافة الطفل ، تقدم مشورتها للراغبين في هذا الحقل كما تتصدى لحل مشكلات خاصة مثل ثقافة الطفل في المهجر وتحت الظروف الاستثنائية .

٣ - المجلس مؤسسة تنمية تدريبية وأداة لتطوير الطاقات البشرية في حقل ثقافة الطفل .

٤ - المجلس مؤسسة حافزة للتفوق والانتقان والإبداع في حقل ثقافة الطفل العربي ويكون ذلك على سبيل المثال بمنح الجوائز السنوية للمبدعين في المجالات المختلفة وتيسير سبل الإبداع أمامهم .

٥ - المجلس أداة للتنسيق بين المؤسسات العربية العاملة في حقل ثقافة الطفل .

أولاً - المعلومات والدراسات :

١ - يقوم المجلس ببناء قاعدة معلومات لحصر جميع كتب الدراسات والبحوث في المجالات المختلفة الخاصة بثقافة الطفل (الكتب - صحافة - رسم - تليفزيون - إذاعة أفلام - موسيقى - مسرح - هوايات - حاسوب - الجوانب الاجتماعية والنفسية والتربوية) على أن

تشمل قاعدة المعلومات حصر للمؤسسات العربية والدولية العاملة في ثقافة الطفل وتشمل أيضا الخبراء في البلاد العربية .

٢ - ويقوم المجلس بجمع التجارب العربية الرائدة الناجحة في مجالات ثقافة الطفل وتحليلها تمهيدا لتعميمها على مستوى العالم العربي .

٣ - أن يساهم المجلس في دعم وتشجيع الأبحاث والدراسات في مجالات ثقافة الطفل وذلك بالتعاون مع المراكز والهيئات العربية المتخصصة في هذا المجال . على أن تشمل انماط التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي وأثرها على النمو العقلي والاجتماعي والنفسي .

ثانيا - التنسيق بين العاملين في ثقافة الطفل :

يتبنى المجلس العربي للطفولة والتنمية لإنشاء اتحاد للعاملين في مجال ثقافة الأطفال يكون في مهامه التنسيق بين العاملين في ذلك المجال بهدف النهوض بمجهودهم وتطوير وتبادل الخبرات بين العاملين في مجال ثقافة الطفل ، وإيجاد صيغة للتعامل لإنتاج الأفلام والبرامج الاذاعية والتلفزيونية .

ثالثا - الاحتفالات والمناسبات :

يتولى المجلس العربي للطفولة والتنمية منح جوائز للأعمال الرائدة في مجالاته المختلفة الخاصة بثقافة الطفل مثل الكتاب والرسوم والموسيقى والأعمال المسرحية والبرامج الاذاعية والتلفزيونية والأفلام السينمائية كما يوصي السادة المشاركين أن تشمل هذه الاحتفالات منح جوائز مماثلة للأطفال في مجالات نشاطاتهم كالرسم والتحنيل والشعر والكتابة والأغنية على أن يشمل هذا إقامة معارض لرسوم الأطفال وتنظيم عروض نموذجية لمسرح الأطفال ومسرح العرائس والمسرح التعليمي ويكون هذا النشاط في كل قطر ويتلو ذلك احتفالات قومية على مستوى الوطن العربي وكما تخصص جوائز لأفضل عمل عربي في مجال تصميم وإنتاج لعب الأطفال كما يناشد المجلس البلاد العربية جمع ألعابها الشعبية وحكاياتها وموسيقاها لتعميمها .

رابعا - تنمية الموارد البشرية العاملة في مجالات ثقافة الطفل :

تشمل تنمية الموارد البشرية الدورات التدريبية والحلقات الدراسية والندوات وتبادل الخبرات .

يتبنى المجلس العربي للطفولة والتنمية خطة لتدريب العاملين في مجال ثقافة الطفل بفروعها المختلفة ، بدءا بالتحرف على مراكز التدريب بالأقطار العربية التي يمكنها المشاركة في برامج التدريب ، وتكليف الخبراء بوضع برامج للتدريب في كل تخصص وتخصيص منح تدريبية للمتفوقين من بين شباب العاملين في الحقل الثقافي ، وتستهدف هذه الخطة مستقبلا لإنشاء مراكز تدريب متكاملة يرفعها المجلس العربي للطفولة والتنمية في شتى أقطار الوطن العربي .

ويرى السادة المشاركون :

- ١ - عقد دورات تدريبية متخصصة لبرامج ثقافة الطفل في معاهد التدريب الاذاعي والتلفزيوني بالبلدان العربية بغية التطوير المستمر لكفاءة العاملين في هذا المجال .
- ٢ - إعداد ورش عمل أفلام سينمائية لعرضها على شاشات تلفزيونات البلاد العربية .
- ٣ - يقوم المجلس بتشجيع إقامة دورات تدريبية لمدربي ومعلمي الحاسوب الآلي للأطفال العرب .
- ٤ - يساهم المجلس بالتعاون من الجهات المعنية بتشجيع إنشاء معسكرات عربية للأطفال تشمل أماكن للدراسة والإقامة والرياضة والترفيه متضمنا الحاسوب الآلي والهوايات والمحاضرات الثقافية .

خامسا - نشر المعرفة :

- ١ - إصدار مجلد دورى يحتوى على إنتاج الأطفال العرب المتميزين في مجالات الأدب والفن والعلم .

- ٢ - أن يقوم المجلس بإصدار مجلة قومية على مستوى الوطن العربى على أن تكون نصف سنوية تضم مختارات من أفضل مانشر فى الأقطار العربية .
- ٣ - أن يعد المجلس ببيولوجرافيا عن أهم الأبحاث والدراسات التى أجريت فى العالم العربى حول ثقافة الطفل ونشرها بين العاملين فى هذا المجال فى الدول العربية .



وهكذا كان برنامج هذه الحلقة الدراسية برنامجا حافلا استهدف دراسة الأوضاع الثقافية التى تهم الطفل وتعمل على تنمية قدراته الفكرية ... وذلك من خلال التعرف على نشاطات الدول العربية فى مجال ثقافة الطفل وخصائصها وتبادل الخبرات والتجارب بين العاملين فى هذا المجال بغية التوصل إلى وضع برامج عمل نموذجية قابلة للتنفيذ وتلاءم مع الاحتياجات الفعلية والبيئية للطفل العربى .

مراجعات الكتب

تقويم مشروع المكتبة الشاملة بمديرية التربية والتعليم بمحافظة المنوفية - مصر

إعداد : إبراهيم عبد الفتاح يونس

عرض : توفيق عوض توفيق

المركز القومي للبحوث التربوية - مصر

مقدمة :

يقصد بمفهوم المكتبة الشاملة إضافة المواد غير المطبوعة إلى المواد المطبوعة في المكتبات المدرسية وتنظيمها وتيسير خدماتها للمعلمين والطلاب .

وقد نفذ هذا مشروع المكتبة الشاملة في العام الدراسي ١٩٧٣ / ٧٢ في أربع مدارس بمديرية التربية والتعليم بمحافظة المنوفية في جمهورية مصر العربية لدمج خدمات المواد غير المطبوعة إلى جانب المواد المطبوعة في المكتبات المدرسية .

المهدف من البحث : يهدف البحث إلى تقويم مشروع المكتبة الشاملة في ضوء أهدافه ثم في ضوء المعايير الحديثة للمكتبات الشاملة للتعرف على العوامل الإيجابية في نموه والعوامل السلبية التي اعترضت هذا النمو .

(٥) إبراهيم عبد الفتاح عمود يونس . تقويم مشروع المكتبة الشاملة بمديرية التربية والتعليم بمحافظة المنوفية ، جمهورية مصر العربية . - القاهرة ، - ١٩٨٧ . أطروحة (ماجستير) - جامعة حلوان . كلية التربية . قسم تكنولوجيا التعليم .

وقد تبلورت مشكلة البحث في الأسئلة التالية :

هل حقق المشروع الأهداف التي وضعت له ؟

ما وجوه نجاح المشروع وإيجابياته وما هي العقبات التي اعترضته ؟

ما وسائل تلافى السلبات والتغلب على العقبات ؟

ما موقع المشروع بين المعايير العالمية للمكتبات الشاملة ؟

خطوات البحث : للإجابة على التساؤلات السابقة اتبعت الخطوات

التالية :

• استعرضت الدراسات السابقة لاستخلاص طريقة التقييم المناسبة للمشروع ولتحديد معايير التقييم .

• استخدمت بطاقة رصد من جزأين :

الجزء الأول : تضمن العناصر المكونة للمكتبة الشاملة كالموقع والمبنى والأثاث والتجهيزات ومجموعات المواد المطبوعة وغير المطبوعة والأجهزة والقوى البشرية والميزانية والتنظيم الفني والإداري والخدمة المكتبية الشاملة وتضمن المعايير المحلية التي يمكن تقييم كل على أساسها وطبق هذا الجزء على مكتبات مدارس المشروع واستخدام في تحليل سجلات المشروع ووثائقه ابتداء من عام ١٩٧٢/٧١ قبل التنفيذ ، وفي الفترة من عام ٧٣ حتى عام ١٩٨٠ والفترة من عام ٨١ حتى عام ١٩٨٦ لرصد مدى نمو المشروع وتحديد عناصر القوة والضعف خلالها .

الجزء الثاني : تضمن استبياناً لاستطلاع رأى المعلمين في المدارس التي نفذ بها المشروع حول مدى فاعليته في عمليات التعليم والتعلم . وقد طبق هذا الجزء على عينة مكونة من ١٨٠ معلماً في مدارس المشروع يمثلون المواد الدراسية المختلفة .

عرضت أهداف المشروع على ١٥ خبيراً في تكنولوجيا التعليم والمكتبات لمقابلتها على الأهداف العالمية للمكتبات الشاملة وأجريت مقابلة بين أهداف المشروع وما تحقق منها على الأهداف والمعايير العالمية وحدد موقع المشروع منها .

النتائج : تبين من النتائج أن هناك وجوه نجاح وإيجابيات متعددة حققها المشروع إلى جانب بعض السلبيات التي واجهت التطبيق وقد أسفرت النتائج عمايلي :

١ - عملت مديرية التربية والتعليم - كما بينت استمارة الرصد - على توفير المواد غير المطبوعة وأجهزتها ففي العام الدراسي ٧١ ، ١٩٧٢ لم تكن بالمدارس أعداد تذكر من المواد غير المطبوعة أو أجهزتها ، أما في الفترة من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٠ فقد زودت هذه المدارس بأعداد مقبولة منها ، وفي الفترة من عام ٨١ حتى عام ١٩٨٦ كان التوريد بهذه المواد ضئيلاً جداً بسبب العجز الواضح في الميزانية وتوقف إنتاج الإدارة العامة للوسائل التعليمية بالقاهرة من المواد غير المطبوعة ولذلك فإن معدلات التوريد بهذه المواد كانت أعلى في فترة من ٧٣ إلى ١٩٨٠ عنها في الفترة من عام ٨١ حتى عام ١٩٨٦ .

٢ - أثبتت النتائج أن المشروع قد خصص حجرة للمواد غير المطبوعة بجانب مكتبة الكتب ، وأجرى تدريب أمناء المكتبات والمعاونين الفنيين على استخدام المواد غير المطبوعة وتنظيمها ، وبطاقات الفهارس غير مستكملة وموجودة ضمن فهرس المواد المطبوعة مع أنها غير مطابقة لقواعد علوم المكتبات ، كما توجد سجلات لعروض المواد غير المطبوعة وإعارتها واستخدامها ، أما الأعلام عن هذه المواد فلم ينفذ بشكل فعال ، ولم يتم تدريب على استخدام المواد غير المطبوعة وأجهزتها .

٣ - عمل المشروع على تجميع المواد غير المطبوعة المتناثرة في المدارس كما عمل على تزويد هذه المدارس بمعاونين فنيين مدربين ، ووحدات أثاث مصنعة محليا لحفظ المواد غير المطبوعة وأجهزتها غير أن معظم هذه المواد يحفظ في حجرات هيئات التدريس ، واستخدمت الحجرة المخصصة لها لإقامة العروض الضوئية والصوتية فقط ، كما أن وحدات الأثاث التي صممت لحفظ هذا المواد صغيرة جداً وغير كافية للمواد أو الأجهزة .

٤ - أثبتت نتائج الدراسة أن درجة اتفاق أهداف المشروع مع الأهداف العالمية للمكتبات الشاملة قد بلغت ٧٢٪ تقريباً ، كما أن المشروع لم يحقق المعايير العالمية للمكتبات الشاملة .

ويمكن إجمال وجوه نجاح المشروع في :

- أنه طبق مفهوم المكتبة الشاملة لأول مرة في مصر .
- أنه قدم نموذجاً مبسطاً للمكتبة الشاملة .
- أنه شجع على إنتاج المواد غير المطبوعة في مدارس المشروع .
- أنه طبق من ٦٠ مدرسة أخرى من مدارس محافظة المنوفية .
- أنه أدى إلى إرسال بعثة من أمناء المكتبات المدرسية إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٧٩ للتدريب على نظام المكتبات الشاملة .
- أنه أدى إلى تعيين معاونين فنيين ليتولوا مسئولية المواد غير المطبوعة وأجهزتها في المدارس .

كما يمكن إجمال سلبيات المشروع في :

- عدم توفير المواد المطبوعة وأجهزتها بأعداد كافية .
- عدم توفير وحدات الاثاث الكافية والمناسبة للمواد غير المطبوعة
- عدم توفير المكان المناسب لحفظ المواد غير المطبوعة وأجهزتها بجانب مكتبة المدرسة .
- عدم توفير أمناء المكتبات المتخصصين .
- عدم الاهتمام بالمواد المطبوعة إلى جانب غير المطبوعة عند تنفيذ المشروع .
- عدم تطبيق قواعد علوم المكتبات في فهرسة المواد غير المطبوعة وتصنيفها .
- عدم التنسيق بين الإدارة العامة للوسائل التعليمية والإدارة العامة للمكتبات المدرسية عند التنفيذ .

التوصيات والمقترحات : للتغلب على المشكلات والسلبيات التي صاحبت تجربة المكتبات الشاملة أوصى البحث بضرورة :

- تدعيم ميزانية المواد غير المطبوعة عن طريق رسوم يدفعها التلاميذ ، والموافقة على أن يتم الصرف من حصيلة رسوم المكتبات المدرسية على المواد المطبوعة وغير المطبوعة .

- مد المكتبات بوحدات أثاث مناسبة وكافية للمواد غير المطبوعة وأجهزتها .
- تخصيص مكان مناسب للمواد غير المطبوعة إلى جانب مكتبة الكتب .
- تدبير أمناء مكتبات متخصصين يمكنهم العمل بكفاءة في هذه المكتبات ومنحهم حوافز كافية .
- مد الإدارة العامة للوسائل التعليمية بالميزانية والقوى البشرية التي تكفي لعمليات إنتاج المواد غير المطبوعة وتوزيعها على المدارس ، والتنسيق بين عملها وعمل إدارة المكتبات .
- العمل على تحويل الإدارة العامة للوسائل التعليمية إلى مركز قومي لتكنولوجيا التعليم يتولى إجراء بحوث ودراسات حول تطوير التعليم باستخدام التكنولوجيا الحديثة إلى جانب عمليات التصميم والإنتاج . وتحويل أقسام الوسائل التعليمية بالمحافظات إلى مراكز مصادر تعلم .
- تطبيق قواعد علوم المكتبات في عمليات تصنيف المواد غير المطبوعة وفهرستها .
- تدريب المعلمين على استخدام المواد غير المطبوعة في التعليم .
- تطوير المناهج لتحقيق الاستفادة الكافية من خدمات المكتبات الشاملة .
- تشكيل لجنة دائمة من أساتذة تكنولوجيا التعليم بكلليات التربية وخبراء من إدارق الوسائل التعليمية والمكتبات المدرسية بوزارة التربية والتعليم لإعداد خطة مرحلية للنهوض بالمشروع وتزويده بالمواد غير المطبوعة والقوى البشرية المتخصصة لتدعيمه وتعميمه .
- تعديل لائحة المكتبات المدرسية بحيث تتضمن معايير رسمية للمكتبات الشاملة يراعى تطبيقها وتقوم هذه المكتبات في ضوءها .
- تعديل لائحة المكتبات المدرسية بحيث تتضمن معايير رسمية للمكتبات الشاملة يراعى تطبيقها لتعميم المكتبات الشاملة وتقوم هذه المكتبات في ضوءها .
- وضع برنامج زمني لتتقى المواد غير المطبوعة التي لا تواكب التطور والموجودة في المكتبات الشاملة .

Trueswell, Richard W. "A Quantitative Measure of User Circulation Requirements and Its Possible Effect on Stack Thinning and Multiple Copy Determination", **American Documentation** (January, 1965): 20-25.

———. "Determining the Optimal Number of Volumes for a Library's Holdings". Presented at a joint meeting of Operations Research Society of America and the Institute of Management Sciences, Minneapolis, MN, October 7-9, 1964.

———. "Determining the Optimal Number of Volumens for a Library Core Collection", **Libri**, Vol. 16:49-60, (1966).

———. "Two Characteristics of Circulation and Their Effect on the Implementation of Mechanized Circulation Control Systems," **College & Research Libraries**, 25 (1964): 285-291.

———. "User Circulation Satisfaction v. Size of Holdings at Three Academic Libraries", **College and Research Libraries**, Vol. 30:204-213, (1969).

Turock, Betty. "Collection Management and Bibliometrics in the Public Library". **Public Library Quarterly**, 3: 3 (Fall 1982): 3-8.

U.S. Department of Health, Education and Welfare. Office of Education. **Library Statistics of Colleges and Universities: Analytical Report**. Fall 1971. Washington, D.C.: Government Printing Office, 1972.

Urquhart, J. A. and Schofield, J. I. "Measuring Readers' Failure at the Shelf in Three University Libraries", **Journal of Documentation**, Vol. 27 (1971): PP. 273-276.

———. "Measuring Readers' Failure at the Shelf in Three University Libraries" **Journal of Documentation**, Vol. 28 (1972): PP. 233-241.

Williams, Edwin E. "Surveying Library Collection" in Tauber, M. F. and Stephens, I. R. **Library Surveys**, New York, Columbia University Press, 1967.

Meier, R. L. "Communications Overload: A Proposal from the Study of a University Library." **Administrative Science Quarterly** (March 1963): 521-544.

Morse, P. M. **Library Effectiveness: A Systems Approach**. (Cambridge, Mass., MIT Press, 1968).

Mosher, P. H. "Collection Development to Collection Management: Toward Stewardship of Library Resources. **Collection Management**, 4:41-48, Winter 1982.

Mueller, Elizabeth. "Are New Books Read More Than Old Ones?" **Library Quarterly**, 35:166-172, July, 1965.

Palais, Elliot S. "Availability Analysis Report: Arizona State University Library", **ARL Spec Kit No. 71** (1981): 73-82.

Palmour, Vernon, et al. **A Planning Process for Public Libraries**. (Chicago: ALA, 1980): PP. 121-122.

Piternick, G. "Library Growth and Academic Quality". **College and Research Libraries**, 24:223-229, 1963.

Raffel, J. A. and Shishko, R. **Systematic Analysis of University Libraries**. Cambridge, Mass. MIT Press, 1969.

Roy, Robert, et al. "**Progress Report on an Operation Research and Systems Engineering Study of a University Library**." Unpublished report. (Baltimore: Johns Hopkins University, 1963).

Rogers, Rutherford D. and Weber, David C. **University Library Administration**. H. W. Wilson Co. (1971) N. Y.

Saracevic, T., Shaw, W. H. and Kantor, Paul B. "Causes and Dynamics of User Frustration in Academic Library", **College and Research Libraries** 38(1) (Jan. 1979): 7-18.

Slote, Stanley J. **Weeding Library Collections**. Littleton, Colo.: Libraries Unlimited, 1975.

Stankus, T. and Schlessinger, B. S. "Scientific-Technical Libraries in Academic Institutions in the United States. **Sci-Tech News**, 33: 85-86, 1979.

Steig, L. "A Technique for Evaluating the College Book Collection". **Library Quarterly**, 13: 34-44, 1943.

Tashkandy, Abbas Libraries in Saudi Arabia. in: Kent, Allan et al. **Encyclopedia of Library and Information Science**. New York: Marcel Dekker, 1979. V. 26, PP. 314-316.

College and Research Libraries, XXVII (May 1966), PP. 211-218.

Jain, Aridaman K. "A Statistical Study of Book Use Supplemented with a Bibliography of Library Use Studies". Unpublished Ph.D. dissertation, Purdue University, 1967.

Kantor, Paul B. "Availability Analysis", **JASIS** 27: 311-319, 1976.

Kingdom of Saudi Arabia. Ministry of Higher Education. **The Progress of Higher Education in the Kingdom of Saudi Arabia during Ten Years 1970-1980**. Riyadh, N.D.

Knapp, Patricia B. "The Role of the Library in College Teaching." **Liberal Education**, 46 (Oct. 1960).

Lancaster, F. W. and Joncich, M. J. **The Management and Evaluation of Library Services** (Washington, DC, Information Resources Press, 1977).

Lawrence, Gary S. **The Use of General Collections at University of California: A Study of Unrecorded Use,...., and Immediacy of Need for Materials....**, Research Report. Sacramento: California State Department of Education. 1980.

Leedy, Paul D. **Practical Research: Planning and Design**. 2nd. ed. New York: MacMillan, 1980.

Leimkuhler, F. F. and Cooper, M. D. "Analytical Models for Library Planning", **JASIS**, 22, (1971): PP. 390-398.

Levin, M. M. "Circulation/Acquisition Ratio: an Input-Output Measure for Libraries". **Information Processing and Management**, 16 No. 6: 313-315, 1980.

Line, M. B. "The Ability of a University Library to Provide Books Wanted by Researchers," **J. Librarianship** 5:37-51, (1973).

Llinas, James and O'Neill, Edward. "Proceedings of the American Society of Information Science, Vol. 10, (1973), PP. 123-124.

McGrath, W. W. "Correlating the Subjects of Books Taken out of and Books Used Within an Open Stock Library." **College and Research Libraries**, 32: 280-285, 1971.

-----, "The Singificance of Books Used According to a Classified Profile of Academic Departments". **College and Research Libraries**, 33: 212-219, 1972.

Malinkowsky, R. and Richardson J. **Science and Engineering Literature: A Guide to Reference Sources**. 3rd ed. (Littleton, Colorado: Libraries Unlimited, 1980).

Conley, Binford. A Study of Performance as Measured by Selected Indicators... in five 1980 Land-Grant Institution Libraries (Ph.D. dissertation, Rutgers University, 1981.)

Gore, Daniel, ed. Farewell to Alexandria: Solutions to Space Growth, and Performance Problems of Libraries. Westport, Conn: Greenwood, 1976.

DeProspero, E., et al. Performance Measures for Public Libraries, (Chicago, Public Library Associates, 1973).

Dougherty, Richard M. and Bloomquist, Laura L. Improving Access to Library Resources: the Influence of Organizational Library Collections and of User Attitudes toward Innovative Services. (Metuchen, NJ: Scarecrow, 1975).

Dumont, Paul F. "A Library Management Information System", in Proceedings of the American Society of Information Science. Vol. 10 (1973): P. 52.

DuMont, R. R. and DuMont, R. F. "Measuring Library Effectiveness: a Review and an Assessment in: Advances in Librarianship, Vol. 9. New York: Academic Press, 1979. PP. 103-141.

Fussler, H. H. and Simon, J. L. Pattern in the Use of Books in Large Research Libraries, (Chicago: University of Chicago, 1969).

Gleason, M. L. "Training Collection Development Librarians," Collection Management, 4:1-8, Winter 1982.

Gnoza, E. "Survey of Circulation Department, Charles Deering Library." Unpublished Paper. (Evanston: Deering Library, 1951).

Goehlerlt, Robert. "Book Availability and Delivery Service." Journal of Academic Librarianship, 4 (No.5): 368-371, Nov. 1978.

Gore, Daniel. "The View from the Tower of Babel", Library Journal 100 (1975): 1599-1604.

Grant, R. S. "Predicting the Need for Multiple Copies of Books." Journal of Library Automation, Vol. 4, (June 1971): 64-71.

Hardesty, Larry, "Use of Library Materials at a Small Liberal Arts College." Library Research, 3 No. 3: 261-282, Fall 1981.

Isa, Abdulla S. "Proposed Standard for University Libraries in Saudi Arabia"; (Ph.D. dissertation, University of pittsburgh, 1982).

Jain, A. K. "Sampling and Short-Period Usage in the Purdue Library",

BIBLIOGRAPHY

American Library Association. Association of college and Research Libraries. Standards and Accreditation Committee. Guideline for Extended Campus Library Services. *College & Research Libraries News*, No. 3:86-88, March 1982.

Ashoor, M. Saleh. "The University of Petroleum and Minerals": A Model for an academic library. *College & Research Libraries* 42(5) 456-60, Sept. 1981.

Balsingame, Ralph et al. *The Book Collections in Public Libraries of Pottsville Library District: A Date and Subject Distribution Study*. Pottsville, Pennsylvania: Pottsville Free Library, 1967.

Bonn, G.S. "Evaluation of the Collection." *Library Trends*, 22:265-304, 1974.

Bourne, C. P. and Robinson, J. *SDI Citation Checking as a Measure of the Performance of Library Document Delivery Systems*. (Berkeley Institute of Library Research, University of California, 1973).

Boyer, Clavin J. and Eaton, Nancy L. *Book Selection Policies in American Libraries: An Anthology of Policies from College, Public and School Libraries*. Austin, Texas: Armadillo Press, 1971.

Buckland, M. *Book Availability and the Library User*, (New York: Pergamon, 1975).

Buckland, Michael K. "Library Stock Control," Ph.D. thesis, Sheffield University (England, 1972).

Buckland, M. and Hindle, A. "Loan Policies, Duplication and Availability", In: A. G. Mackenzie and I. M. Stuart (Eds). *Planning Library Services: Proceedings of a Research Seminar* (University of Lancaster, Library Occasional Papers, No. 3) Lancaster, England: University Library, 1969.

Cassata, M. B. and Dewey, G. L. "The Evaluation of a University Library Collection: Some Guidelines". *Library Resources and Technical Services*, 13:450-457, 1969.

Busha, Charles H. and Harter, Stephen P. *Research Methods in Librarianship*. New York: Academic Press, 1980.

Clapp, V. W. and Jordan, R. T. "Quantitative Criteria for Adequacy of Academic Library Collections." *College and Research Libraries*, 26:371-380, 1983.

getting any Arabic monograph in the areas of science and technology between 1978-82, and has 43 chances for English and so on.

4. Investigation of actual usage demonstrated English titles circulation to be greater than Arabic. Also, in ranking the English circulation, technology placed first; physical science, bio-medical science, and agriculture ranked second, third, and fourth respectively. This circulation pattern is almost identical to that of arabic circulation.

Areas of Further Research:

1. Since the present research concentrates on science and technology monographs in Saudi university libraries, further reserch could focus on fields as the social sciences or humanities.
2. Another inquiry of extreme interest would be a study of journals selection and availability in the areas of sceince and technology. Because da great interest in science and technology has been generated in Saud Arabia, and university courses in this area, it is vital to have immediately available the most current theories, researchs in the field. Only journals can provide such current information.
3. One atrongly recommended area of further research is the reasons for user satisfaction as regards title availability in Saudi academic libraries.

Conclusion:

The present inquiry attempted and succeeded in applying the DeProspro Methodology to Saudi academic libraries. It is hoped that this study will be of great value in planning and decision making. Furthermore, data, highlighting areas of strength and weakness and focusing on collection deficiencies, could be of assistance to Saudi library administrators.

KAAU ranked second in Arabic and third in English. Since KAAU is second oldest in the study as well as in enrolment, its concentration on Arabic titles could account for its placing second and third respectively. KAAU could profit by having some collection development specialists for Arabic and English. In areas of rapid change such as science and technology. Collection specialist can ensure the up-dating of the collection.

3. Shelf availability of monographs was investigated. KSU again ranked first in Arabic and English, KAAU, second in Arabic and third in English, UPM, third in Arabic and second in English. However, the probability of shelf availability of titles in the library collections as determine by shelf list shown as below:

Probability of Shelf Availability of Titles in the Libraries Collections as Determine by Shelf List Samples:

Library	Probability of Ownership	
	Arabic	English
KSU	0.83	0.83
KAAU	0.65	0.82
UPM	0.64	0.74
Mean	0.71	0.80

We can see for Arabic, that KSU ranked first, KAAU, second; UPM, third. For English KSU, first; UPM, second, KAAU, third.

This mean that a user at KSU has 47 chances in a hundred of

This means, that of all the science and technology monographs published between 1978-82, there are, at KSU for example, 47 chances in 100 of obtaining Arabic monographs; 43 in English.

Findings:

1. Since the purpose of the study was to apply the methodology developed by DeProspero to academic libraries in Saudi Arabia, DeProspero study: Performance measures for public libraries was followed precisely. The current study demonstrates the DeProspero methodology can be generalized to the academic libraries.
2. Relative to ownership KSU ranking first, had the largest science and technology holdings in Arabic and in English for titles published between 1978-82 as we see on the as shown below.

Probability of Ownership of Titles Published Between 1978-82:

Library	Probability of Ownership	
	Arabic	English
KSU	0.63	0.52
KAAU	0.21	0.18
UPM	0.04	0.35
Mean	0.29	0.35

These statistics could be attributed to the fact that KSU is the oldest of the three participant universities. Also KSU library personnel have appropriate experience in Arabic and English collection development.

Probability of Ownership for Arabic and English Titles at KSU:

Formula used for computing the probability of ownership of Arabic titles was $\text{Pr. } (O_1)$ e.g., the probability of ownership of Arabic titles at KSU was $\text{Pr. } (O_1) = 0.63$, i.e. $(283/451)$; since KSU owned 283 titles out of 451 titles (the total Arabic sample). A similar formula for determining the probability of ownership of English was $\text{Pr. } (O_2)$, e.g., for KSU: $\text{Pr. } (O_2) = 0.52$, i.e. $(303/582)$; since KSU owned 303 titles out of 582 (the English samples).

Probability of Shelf Availability:

In determining the probability that the title will be on the shelf, shelves were searched to ascertain how many of the owned titles were physically available. This number was used to compute the probability of shelf availability by dividing what is found on the shelves into the number of the owned monographs.

Probability of Shelf Availability for Arabic and English Monographs at KSU:

211 Arabic titles out of 283 owned were physically on the shelves. $\text{Pr. of shelf availability for Arabic } \text{Pr. } (B_1) = 211/283$
 $\text{Pr.}(B_1) = 0.75$

For English titles $\text{Pr. } (B_2) = 303/341 = 0.82$

Probability of availability can be computed by multiplying probability of shelf availability as shown on the below:

Probability of availability at KSU:

$$\text{Pr.} = \text{Pr.}(O) * \text{Pr.}(B)$$

$$\begin{aligned} \text{For Arabic titles } \text{Pr.}(A_1) &= \text{Pr.}(O_1) * \text{Pr.}(B_1) \\ &= 0.63 * 0.75 = 0.47 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{For English titles } \text{Pr.}(A_2) &= \text{Pr.}(O_2) * \text{Pr.}(B_2) \\ &= 0.52 * 0.82 = 0.43 \end{aligned}$$

DATA COLLECTION PROCESS

Sample 1. To determine ownership and shelf availability for titles published between 1978-82.

Sample drawn from BPR & Arab. bibliographies.	Central card catalog checked	Shelves searched to find availability
---	------------------------------	---------------------------------------

Sample 2. Shelf availability of titles in library's collections

Sample drawn from shelflist for Arabic & English	Shelves searched to find shelf availability
--	---

Phase III: Actual Usage:

Data on actual use of monographs were derived from the circulation file. Branch files were analysed also. The card filing system was used in participant libraries.

To determine the actual usage, the circulation files - science and technology - were measured by inches. Three samples from different locations in the circulation files of each library were measured to find out the average number of cards per inch. number was multiplied by the number of inches in each category.

Probability of Ownership:

In determining the probability of ownership, the samples - drawn from standard bibliographical sources for Arabic and English titles - was checked against the central card catalog of each participant library to determine the number of Arabic and English titles in the collections of the main library and its branches. Based on these figures, the "probability of ownership" was computed as shown below.

tion with a statistician to determine the ownership sample size for both Arabia and English titles.

As regards the Shelflist sample:

To determine title availability in the libraries' collection, samples of Arabic and English titles were drawn; also in consultation with the statistician from each library's shelflist. The sequential sampling procedure ensured that these titles represented a crosssection of that library's collection in the areas of science and technology.

Pre-test of the Methodology:

In order to ensure the validity and reliability of the methodology, a pre-test was conducted in one of the participant libraries, KSU.

— The pilot library - to determine:

1. If the methodology could be generalized to the academic environment of Saudi Arabia.
2. If the data could be collected on each item.
3. If the forms used for data collection will provide the investigator with sufficient information to be analyzed.

Data Collection:

The data gathering process comprising three distinct phases:

Phase-I: Recently published monographs as determined by the ownership samples of Arabic and English titles.

Phase-II: Shelf availability of monographs owned in Phase-I.

Form-1 was the instrument specially designed for data collection to be used in Phase-I and Phase-II, for both Arabic and English monographs.

The process of data collection shown in the chat # 1 and 2.

Methodology:

While my methodology partially replicated DeProspero's, my methodology dealt with Saudi academic libraries and their science and technology collections.

The Sampling Types:

Two types of samples were drawn from the areas of science and technology: an ownership sample and shelflist sample for both Arabic and English monographs. The first sample for titles published between 1978-82. The second sample represents libraries collection in science and technology.

Because the objective of this study was to determine the probability that a library owns a work published between 1978-82, the investigator turned to DeProspero's work which suggested a standard bibliographical source.

The source employed to arrive at a "Probability of ownership" for the English titles was the American Book Publishing Record BPR Annual, for the years 1978-82.

Since there is no one comprehensive Arabic bibliography, the ownership sample of Arabic titles published between 1978-82 was drawn from several Arabic bibliographies.

Because the objective of this study was to determine the probability that a library owns a work published between 1987-82, the investigator turned to DeProspero's work which suggested a standard bibliographical source.

The source employed to arrive at a "Probability of Ownership" for the English titles was the American Book Publishing Record BPR Annual, for the years 1978-82.

Since there is no one comprehensive Arabic bibliography, the ownership sample of Arabic titles published between 1978-82 was drawn from several Arabic bibliographies.

To ensure the validity and reliability of the ownership sample size a base-line experiment was conducted in consulta-

owned by an academic library appears to be in the range of 50%.

Kantor found that the availability rate in a large university library is 57%.

In 1980 Palais found that the average rate of monographs for immediate availability at Arizona State University Library, was 60.5%.

Arizona State University	60.5%
University of Tennessee	53.8%
University of Minnesota	63%
Case Western Reserve Sears	56%
University of Michigan Medical	52%
University of Michigan Undergrad	62%

The average: 58.5%

Kantor in his landmark work on "Availability Analysis" found that the availability rate for monographs in large academic library is 57%. This rate does not vary significantly from those rates found in the U.S. Academic Libraries mentioned before.

Availability in Public Libraries:

	Low	High
DeProsopo study	55%	81%
Turock study		
1. Large libraries	56%	81%
2. Medium size libraries	55%	78.9%
3. Small libraries	57.9%	75%

In public libraries Deprosopo found that availability ranges from 55 to 81 percent.

Turock found the availability rate for large public libraries to be a low of 56% and a high of 81%. In medium size public libraries low of 55% and a high of 78.9% and in small public library, low 57.9% and high 75%.

The first factor is affected by:

- a) The number of new materials added to the collection.
- b) The number of copies held.
- c) The number of item withdrawn or lost.
- d) Demand for those items already in stock.
- e) The length of the loan period.
- f) The frequency with which the book is sought
(i.e. its popularity).

The second factor is determined by:

- a) The nature of the community and its demand for library materials, and
- b) The previous success users have experienced in obtaining items from the library.

DeProspero Classified the Requests for Library Materials Into Three Categories as follows:

1. Items not owned.
2. Items owned but presently unavailable.
3. Items owned and available.

In estimating the chances a user has in obtaining recently published monographs, DeProspero pointed out two probability factors that must be established:

1. The probability that the library owns the monograph.
2. The probability that the title will be on the shelf.

Recent research conducted by Binford Conley in 5 academic libraries in the U.S., revealed that the availability rate was 68%.

Availability Rate:

Several studies (Cnoza, 1951, Meier, 1963; Roy, 1963; Trueswell, 1964) show 50% availability of monographs in academic libraries.

Daniel Gore estimated the unavailability of all wanted books

and technology published in Arabia and English between 1978-82.

Background of the Study:

As mentioned before, this study will replicate the methodology developed by DeProspero, et al. for public libraries performance study.

The primary purpose of that (DeProspero's) study was to develop meaningful indicators of performance which could be used by library administrator to assess the effectiveness of their operations. Therefore, the criteria for measurement were as follows:

1. Data required for the measurement tests must be collectable at the local level.
2. The data collection must be amenable to the use of sampling techniques.
3. The measurement criteria must differentiate between libraries.
4. The data collected should provide administrators with a tool for internal management and decision making.

Futhermore, DeProspero chose to measure only the basic services provided by the libraries, that is:

1. Making material available to users.
2. Providing facilities to users.
3. Making staff available to users.

Unlike DeProspero's study, the current inquiry was focused only on one of these services: collection and in particular, monograph availability.

In this investigation, availability will indicate that a monograph can be circulated on demand at a given time.

There are two factors that influence availability:

1. Supply of available materials and
2. Demand for that supply.

No attempt has been made to study the availability rate of monographs in the academic libraries of Saudi Arabia. This study was conducted in three universities of Saudi Arabia.

Questions to be addressed in this study are:

1. Out of the whole range of published monographs in Arabic and English between 1978-82, what has been purchased in the areas of science and technology?
2. Of the item purchased and prepared for use, which are available on the shelves?
3. What is the actual usage of available monographs?

The Purpose of the Study:

The purpose of this study is to apply the methodology developed by DeProsperi, et al, which measures the performance of public libraries in the United States to the academic library environment of Saudi Arabia. More specifically, an attempt is made:

1. To determine the probability rate of purchase in the areas of science and technology of Arabic and English monographs published between 1978-82.
2. To determine the probability rate of shelf availability of purchased and processed monographs.
3. To document the use of the monographs.

Limitation of the Study:

1. This study will be limited to three academic libraries in Saudi Arabia:
 - a) King Saud University in Riyadh (KSU).
 - b) King Abdulaziz University (KAU).
 - c) King Fahd University of Petroleum and Minerals. Formerly (UPM)
2. Also, this study will be limited to monographs in science

A STUDY OF AVAILABILITY AND ACTUAL USAGE OF ARABIC & ENGLISH MONOGRAPHS IN THE AREAS OF SCIENCE & TECHNOLOGY IN THE ACADEMIC LIBRARIES IN SAUDI ARABIA

Ahmed A. Tamraz
Assistant Professor

**Library & Information Department
Imam University
Riyadh, Saudi Arabia**

Summary:

This study applied a portion of the methodology developed by DeProspero et al.- Which measures the Performance of Public Libraries - to the academic library environment of Saudi Arabia.

Four major issues have been investigated:

- 1) Ownership.**
- 2) Shelf Availability.**
- 3) Probability of Availability.**
- 4) Actual usage.**

to study the availability rate of Arabic and English monographs in science and technology in three Academic Libraries in Saudi Arabia.

Availability of materials has been a consistent problem in serving clients in the university environment. Data on availability are considered valuable in planning and decision-making concerning collection management and as indicators of collection deficiencies relative to instructional programs. Such data can assist in developing priorities for future collection development, specifically by highlighting areas of strength and weakness.



☐ **Issued Quarterly by:**
Mars publishing House
London House, 271 King St.,
London W69LZ

☐ **For Correspondence
and Subscription**

- Mars publishing House
P.O.Box: 10720
(Riyadh 11443) Saudi Arabia
- Academic Bookshop
121 El Tahrir St. Dokki Cairo
Egypt

☐ **Annual Subscription:**

- Saudi Arabia (120 S.R.)
- Arab Countries (45 US\$).
- Others (60 US\$).

☐ **Studies**

- Information banks 5

Dr. Jasem Mohammed Jarjis
Dr. Badea Mahmud Mubark
- Information networks and special library services 37

Dr. Ahmed Badr
- History of bibliography 67

Dr. Fawzia Mustafa Osman
- Cataloguing in Publication (3) establishing a CIP programme
in Egypt 101

Dr. Nabila Khalifa
- Effectiveness of case study method in teaching referece work 120

Dr. Horiah Ibrahim Mashali
- Modern Archises (1), by Shellenberg translated by 141

Dr. Hassan Al Helwa

A study in Three Academic Libraries in Saudi Arabia.

Dr. Ahmad A. Tamraz. 4

☐ **Reports**

- Seminar: Towards better cultural future for Arab child, Cairo
29 Oct - 1 Nov 1988 181

Dr. Mohammed Fathi Abdel-Hadi

☐ **Reviews**

- Evaluation of school library/media center in Mnobiah (Egypt).
by 192

Dr. Ibrahim Younis Awad Tawfik

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP & INFORMATION SCIENCE

EDITORIAL BOARD

- ☐ **NASSER M. SWAYDAN**
- ☐ **M. FATHY ABDUL HADY**
- ☐ **AHMED TEMRAZ**

MANAGER

ABDULLAH AL MAGID

Consultants

Dr. Jassim Mohamed Jirjees

Director of Arab Gulf States
Information Documentation Centre
Iraq

Dr. Hishmat Kasem

Associate Professor Dept. of
Librarianship, Cairo University,
Egypt

Dr. Saad Mohamed El-Hagrasy

Professor, Dept. of Library &
Information Science, King Saud
University, Saudi Arabia

Dr. Shaban Abdul Aziz Khalifah

Professor, Dept. of Librarianship
Qatar University Qatar

Dr. Abbas Saleh Tashkandy

Professor, Dept. of Library &
Information science, King Abdul
Aziz University, Saudi Arabia

Dr. Abdul Wahab Abo Al Nour

Associate Professor, College of
Education - Kuwait

Dr. Mohamed Saleh Ashoor

Dean of Library Affairs Deanship,
King Fahd University, Saudi Arabia

Dr. Mahmod Bou Ayad

Director of National Library,
Algeria

Dr. Hisham Abbas

Assistant Professor, Dept. of
Library & Information Science,
King Abdul Aziz Univ., Saudi
Arabia

Dr. Wahid Gdoura.

Higher Institute of Documentation,
Tunisia

Dr. Yahya Mohamed Sa'ati

Assistant Professor, Dept. of
Library & Information Science,
Al Imam Mohamed Bin Saud Uni-
versity, Saudi Arabia

**ARAB
JOURNAL
FOR
LIBRARIANSHIP
AND
INFORMATION
SCIENCE**

**Vol 9, No. 1
January 1989**



السنة التاسعة - العدد الثاني

رمضان ١٤٠٩ هـ - أبريل ١٩٨٩ م



□ تصدر هذه المجلة فصلياً
عن دار المريج من لندن - بريطانيا

- الرسائل والافتراكات والإعلانات
لجميع الدول العربية والعالم طبق بنائها مع
* دار المريج - المملكة العربية السعودية
الرياض - ص.ب. ١٠٧٢٠
(الرياض ١٤٤٣)
* المكتبة الأكاديمية : ١٢١ شارع
الحرور - طبق - القاهرة - مصر
□ الإصدارات السنوية : ١٢٠ ريال سعودي
بالنسبة - ٤٥ دولاراً أمريكياً لكافة
الدول العربية
□ المقالات للنشرة بهذه المجلة تصدر عن رأي
أصحابها وتحتضن التحكيم الأكاديمي

تقريباً هذا المحتوى

- دراسات :
- التطبيقات التكنولوجية في المكتبات ومراكز المعلومات
د. محمود غنيمي
 - كتب التراث العربي : مصادر أساسية للتصنيف ورؤوس الموضوعات ١٧
فوزي خليل الخطيب
 - دراسة بيبليوجرافية للظواهر المتصلة بنشر كتب التراث العربي المحققة في مصر ٥٢
د. محمد المصري
 - دراسة في موقف « فيكري » من الفكر التصنيفي عند بعض الفلاسفة والعلماء المسلمين في
العصور الوسطى ٨٩
د. محمد صبيح صيام
 - إتاحة المطبوعات بالمكتبات العربية ١١٣
د. نيلة خليفة جمعة
 - الإشهاد على الوثائق العربية الإسلامية ١٥٠
د. محمد إبراهيم السيد
- تقارير :
- الاجتماع الاستشاري للخبراء حول الشبكة العربية للمعلومات ، الرباط ١٣ - ١٥ يوليو
(تموز) ١٩٨٨ ١٧٦
عامر إبراهيم قنديلجي
- مراجعات الكتب :
- الوقف وبنية المكتبة العربية ، للدكتور يحيى محمود ساعاتي ١٨٢
د. عبد الستار الحلوجي
- القسم الإنجليزي :
- تدريب غير المهنيين في المكتبات الجامعية المصرية ٤
توفيق حلم توفيق

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

هيئة التحرير:

الدكتور ناصر محمد السويدان
الدكتور محمد فتحي عبد الهادي
الدكتور أحمد علي تماراز

مدير التحرير:

عبد الله الماجد

المستشارون

الدكتور / عبد الوهاب أبو الفوار

قسم المكتبات كلية التربة الأساسية
دولة الكويت

الدكتور / محمد صالح عاشور

عميد شؤون المكتبات - جامعة الملك فهد
للبرترول والمعادن - المملكة العربية السعودية

الدكتور / محمود بوعباد

مدير المكتبة الوطنية - الجزائر . الجمهورية
الجزائرية .

الدكتور / هشام عديف عيسى

قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب
جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية
السعودية .

الدكتور / وحيد قنطرة

المعهد الأعلى للتوثيق - الجمهورية التونسية .

الدكتور / يحيى محمود سماعيل

قسم المكتبات والمعلومات - جامعة الأسف
محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية
السعودية

الدكتور / جاسم محمد جرجس

مدير مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج
العربية - الجمهورية العراقية .

الدكتور / حشمت قاسم

قسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب - جامعة
القاهرة - جمهورية مصر العربية .

الأستاذ الدكتور / سعد محمد المجري

قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب -
جامعة الملك سعود - المملكة العربية
السعودية

الأستاذ الدكتور / شعبان عبد العزيز خليفة

قسم المكتبات - كلية الإنسانيات
جامعة قطر - دولة قطر .

الأستاذ الدكتور / عيسى صالح طاشكندى

المجلس العلمي - جامعة الملك عبد العزيز -
المملكة العربية السعودية .

قواعد النشر

- ١ - مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، تصدر أربع مرات في العام ، صدر عددها الأول في يناير ١٩٨١ م ، يحول نشرها دار المراجع للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بـ (مؤلفاً) .
- ٢ - تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على سائتين على وجه واحد
- ٣ - تنضج المراسلات المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي .
- ٤ - يرفض الباحث ملخصاً لبحث في حدود ١٠٠ كلمة (مائة كلمة) تصدر البحث .
- ٥ - ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصيني على ورق « كلك » حتى تكون صالحة للطباعة ، أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لامع ، وإذا كانت ملونة فلا بد من تقديم الشريحة الأصلية .
- ٦ - يراعى وضع خطوط مترجمة تحت العناوين الجاهية ، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طباعتها ببسط قليل ، كما توضح خطوط عديدة أسفل عناوين الكتب والمؤلفات .
- ٧ - يراعى كتابة علامات الترقيم بكتابة (النقطة ، علامة الإستفهام ، علامة التعجب ... الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمي في الكتابة .
- ٨ - يفضل كتابة المصادر والمواشي ، في نهاية البحث ، وتأخذ أرقاماً متسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف البيبليوجرافي .
- ٩ - أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة .
- ١٠ - يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لإختيارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب .
- ١١ - لا تقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها ، كما لا يجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة .
- ١٢ - ضل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية ، عن تجرب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات .
- ١٣ - تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه ، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم في خدمة أهداف المجلة ، وسنعتز عن قبول أية مقالة أو بحث لا يلتزم مؤلفها ب تلك القواعد .
- ١٤ - تمنح إدارة المجلة مؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذي نشر به البحث أو المقال .
- ١٥ - تمنح المجلة مكافآت عن المواد التي تنشر بالمجلة .
- ١٦ - توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : دار المراجع للنشر على عنوانها التالي : ص.ب : ١٠٧٧ - الرياض ١٤٤٣ - المملكة العربية السعودية

دراسات

التطبيقات التكنولوجية في المكتبات ومراكز المعلومات

المكتوب : محمود شفيق

أستاذ المكتبات والمعلومات المشارك
جامعة نيويورك

ملخص : تشتمل الدراسة على شرح وتوضيح أنماط رئيسية من التطبيقات التكنولوجية في المكتبات ومراكز المعلومات ، هي : التكنولوجيا الدنيا ، والتكنولوجيا الوسطى ، والتكنولوجيا العليا .

تتناول هذه الدراسة عددا من التطبيقات التكنولوجية المختلفة في المكتبات ومراكز المعلومات والتي تستخدم « الاتصالات عن بعد » Telecommunications^(١) في توصيل المعلومات . وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أنماط رئيسية من التطبيقات التكنولوجية : الدنيا Low والوسطى Medium والعليا High^(٢) وتوضح الدراسة فيما يلي هذه الأنماط وما تتضمنها من تكنولوجيات أخرى .

(١) « الاتصالات عن بعد » عبارة عن نقل واستقبال المعلومات بواسطة وسائل كهرومغناطيسية عبر مسافات شاسعة لتكون بمثابة طريق إلكتروني عام يربط بين هذه التكنولوجيات .

التكنولوجيا الدنيا Low Technology

هى التكنولوجيا الحالية والمعروفة ، وتسمى بالدنيا لأن استخدامها في المكتبات ليس جديدا في معظم الأحيان ، رغم اختلاف مدى استعمالها من مكتبة إلى أخرى وتشمل :

(أ) التليفون :

يقدم التليفون غالبا النقل الفوري للمعلومات سواء كانت صوتية Voice أو بيانية Data أو مرئية Television أو مثلية Facsimile والتليفون أداة ملائمة للمكتبيين لنقل واستقبال المعلومات بتكاليف منخفضة نسبيا ، مثل الأسئلة المرجعية ، والاستعلام والمعلومات الادارية ، وطلبات تجديد الإعارة . وكذلك ربط أكثر من شخصية بواسطة مكاملة تليفونية بعد شكلا مبسطا من المؤتمرات عن بعد Teleconferences يمكن المكتبيين أو أخصائى المعلومات من اللقاء بزملائهم للتخطيط والتشاور فيما يتعلق بالمهنة ، لتوفير نفقات السفر والمصاريف اليومية ، والوقت أيضا ، بدلا من صياغه لحضور المؤتمرات في مكان بعيد .

وتشتمل خدمات التليفون الحديثة على مزايا كثيرة لما لها من إمكانات تكنولوجية ، منها : تحويل المكالمات التى تتم فيها الاجابة على المكاملة برقم آخر مختلف عن الرقم المطلوب ، وانتظار المكاملة والتى توضح أن المكاملة الآتية إلى تليفون مشغول ، والاتصال الدولى المباشر . وكل هذه الخدمات مناسبة واقتصادية ، ولذا فهى إضافات مفيدة لخدمة التليفون الأساسية في المكتبات ومراكز المعلومات .

وتوجد كثير من الأدوات المختلفة يمكن تركيبها مع التليفون مثل « آلات الإجابة الأوتوماتيكية » : Automatic Arswering Machines وعن طريقها يمكن للمستفيدين الاتصال تليفونيا بالمكتبات للاستعلام عن شيء ما في ساعات العمل غير الرسمية ، أو حينما تكون المكتبة مغلقة ، ويحصلون على إجابة استعلامهم في اليوم التالى .

« آلات التيلية » Fax Machines

وهي وسيلة يمكن عن طريقها نقل معلومات مطبوعة ، أو منشورة ، أو خطية ، أو مكتوبة ، غير مسافات طويلة .

وتشجع المكالمات التليفونية الخارجية المجانية Toll-free المستفيدين والمكاتب على الاتصال تليفونيا بالموقع المركزى للخدمات المتخصصة ، للإجابة على أسئلة مرجعية معقدة ، أو طلبات بحوث الاسترجاع ، أو طلبات الإعارة بين المكاتب وما شابه ذلك .

ويستخدم التليفون أخيراً لربط كثير من « المنافذ » Terminals بتسهيلات وسطاء مراصد المعلومات ، أو المرافق البليوجرافية لتقديم الفهرسة وخدمات أخرى . ويمكن استخدام الأوعية السمعية Acoustic Couplers ، وتكون غالباً في المنفذ ، وكذلك سماعه التليفون للقيام بأى اتصال . وهذا النوع من الرابط يبرز النفقات في المكاتب التي لا توجد بها مجموعات كبيرة من البحوث أو الفهرسة . إن توفير ركائز شبكات الاتصال مثل TELENET و TYMENT في معظم المكاتب متوسطة الحجم ، في المدن الكبيرة ، يؤدي إلى إتاحة غير عالية نسبياً لمصادر المعلومات النائية ، ويجعل الإتاحة الالكترونية لهذه المصادر عملياً ، حتى للمكاتب الصغيرة^(١) .

(ب) التلكس أو المبرقة Telex / Twx (Teletypewriter Exchange)

تستخدم المكاتب « التلكس » أو المبرقة للإعارة بين المكاتب منذ سنوات طويلة ، ويتميز التلكس على التليفون في : أن كلا من المكتبة المستقبل والمرسلة لديها سجل مطبوع أو منقول بطلبات الإعارة ، ويمكن إنتاج هذه السجلات المطبوعة في نسخ متعددة . وعلى نماذج الإعارة بين المكاتب الأمريكية ، ليلاهم احتياجات كل مكتبة على حدة ، ويقدم التلكس خدمة الرد تلقائياً . وهذا يعنى أن الاستعلام يمكن نقله في الوقت المناسب للمكتبة المرسلة ، ويستقبل تلقائياً في مكان الاستقبال ، سواء أكان موظف التلكس موجوداً أم غير موجود ، وازدياد سرعة طباعة التلكس لما لديه من إمكانات إعداد الطلب عن طريق غير مباشر Offline ، بينما يضرب ، في نفس الوقت ، شريطاً ورقياً مثقوباً يمكن تمزيقه ونقله بسرعة أعلى من سرعة طباعته أو كتابته .

هذا ويصدرُ دليلا قوميا كل عام في أمريكا لتيسير تحديد الأماكن الموجودة بها التلكس في كافة المؤسسات والمكتبات . وكما هو معروف لدينا فإن التلكس يشتمل على خدمة اتصال وخدمة تليفونية داخله لتقديم نفس الإتاحة السريعة للاتصال ، مثل خدمة التليفون وهكذا تظل منافذ شبكة التلكس Twx Network أكثر استخداما في الإعارة من المكتبات لانخفاض التكاليف ، والبديل العمل لتلك المكتبات التي لا يتوفر لديها منفذ OCLC المتقدم والأكثر تطورا .

(ج) المثيلية عن بُعد Telefac simile

تسمى هذه التكنولوجيا بصورة عامة «Fax» وتعد البديل الوحيد لتوصيل الوثائق بين المكتبات : Interlibrary document delivery بواسطة البريد أو خدمات توصيل . وقد استخدمت المثيلية : Fax منذ وقت طويل في قطاع الصناعة ، ولكنها لازالت غير مقبولة بصورة كبيرة بين المكتبيين للأسباب الآتية :

• « المثيلية » أساسا آلة تصوير فوتوغرافية من مسافة طويلة . بوضع صفحات منفردة إما في فتحة أو لوح زجاجي بالآلة لقراءتها وترجمة الحروف المقروءة إلى إشارات الإلكترونية تمكن الآلة في نهاية الاستقبال من إصدار صورة طبق الأصل لما تنقله ، سواء أكان ذلك مطبوعا أو رسما تخطيطيا أو خطيات أخرى . أو مكتوبا .

• توضع فقط صفحات منفردة في الآلة . وهذا يحتاج إلى عمل نسخة من المادة الأصلية أولا قبل نقلها . وهذا العمل المزدوج مكلف للوقت والتكاليف .

• لم تكن سرعة أجهزة الآلة عملية لجعل تشغيلها اقتصاديا في معظم المكتبات ، وإلى وقت قريب فإن متوسط سرعة النقل لصفحة واحدة تستغرق ٦ دقائق ، وإذا كان متوسط طول مقالة الدوريات يتراوح من ١٠ - ١٥ صفحة ، وتعمل الآلة ٨ ساعات يوميا ، فيكون مقدار التشغيل ٨٠ صفحة ، أو ما يعادل ٦ - ٨ مقالات ، يمكن نقلها يوميا مما يؤدي إلى تكلفة وحدة غير مقبولة للصفحة .

• لم يكن النقل دائما مُرضيا فعادة لم تنقل الاستشهادات البيولوجرافية أسفل الصفحة في مقالات الدوريات ، فهي غير واضحة ، وغالبا غير مقروءة .

وقد ساعدت التطورات الحديثة في تكنولوجيا « المثلية » : Fax technology على إمكانية التصوير من المجلدات مباشرة ، بدلا من العملية المزدوجة ، كما أوضحناها سابقا^(٣) . وتحقق ذلك حلم طال انتظاره بالنسبة للمكتبيين وأخصائي المعلومات . وقد ازدادت سرعة نقل المثلية للدرجة أن أجهزة معينة بها تنقل الصفحة في أقل من ٣٠ ثانية ، وبرغم عدم إتقان نقل الحواشي Footnotes إلا أن ذلك آخذ في التحسن . وأعظم إنجاز في هذه التكنولوجيا هو ظهور المثلية الرقمية Digital Fax ذات السرعة العالية والنقل المتقن للصفحة . وحينما تصبح هذه التكنولوجيا واسعة الانتشار ، فسوف يقبل المكتبيون عليها بصورة أكثر ، ومن المتوقع أن نرى أعدادا كبيرة من الإغارة بين المكتبات والتي تنقل الآن بالبريد أو التوصيل ترسل بواسطة « آلات المثلية » Fax machines . وسوف يكون ذلك عمليا مع مقالات الدوريات والتقارير الفنية القصيرة ، ولكن ليس من المحتمل أن يكون ميسرا مع الكتب .

(د) التلفزيون والراديو Television and Radio

لم تستخدم المكتبات كثيرا التلفزيون التجارى والراديو ، بسبب تكاليف الوقت الباهظة على الهواء . ويستخدم الراديو لبث أو إذاعة المادة المطبوعة في شكل سمعى ، إما مسجلة وإما بأن يقرأها شخص ما على قناة فرعية . وفي « آلاسكا » بالولايات المتحدة ، باعتبارها نائية ، يكون النقل التليفونى نادرا ، ولذلك يستخدم الراديو لنقل ساعات القصة Story hours ومواد إعلامية أخرى بواسطة المكتبات .

ويقدم التلفزيون الكابلى Cable TV للمكتبة وسيلة محلية لتقديم الخدمات المكتبية مباشرة بتكاليف زهيدة داخل المنازل ، عن طريق إعداد برامج مثل ساعات القصة ، وأقوال الكتب ، ومناقشات المتخصصين لموضوعات جارية - فى ستوديو خاص بالمكتبة لنقلها عبر نظام الكابلى Cable system لهذه المنازل بواسطة جهاز التلفزيون .

التكنولوجيا الوسطى Medium Technology

تعد هذه التكنولوجيا إلى حد ما أكثر حداثة من سابقتها ، وتستخدم خدمات اتصال عند بعد أحدث وتشمل :

الفهرسة المباشرة Online Cataloging

انتشرت الفهرسة المباشرة انتشارا واسعا منذ السبعينات في المكتبات ومراكز المعلومات ، وقد ظهرت ثلاثة مرافق بيلوجرافية أساسية تقدم خدمات عديدة مختلفة للمكتبات^(١) هي :

(أ) مركز مكتبة الحسّاب المباشر

OCLC Online Computer Library Center

كان معروفا سابقا « بمركز مكتبة كلية أوهايو » ويقدم الآن خدمات للمكتبات ومراكز المعلومات ، عن طريق استخدام الكمبيوتر ، وكذلك لمؤسسات البحوث الأعضاء . ويدير المركز شبكة كومبيوتر دولية تستخدمها المكتبات للحصول على طلب وفهرسة المواد المكتبية ، وطلب بطاقات الفهرسة المطبوعة ، وإنشاء ملفات البيانات المقروءة آليا ، وتنظيم الإعارة بين المكتبات ، واختزان معلومات مكانية للمواد المكتبية . ويسمح نظام « الاتصالات عن بعد » والمرصد البيلوجرافي بالمركز باقتسام المصادر بين أكثر من ٤٥٠٠ مكتبة مشتركة في كافة الولايات المتحدة ، وكندا ، وإيرلندا ، وفنلندا ، والدانمارك ، وفرنسا ، وهولندا ، وأستراليا ، والمملكة العربية السعودية ، والسويد ، وسويسرا ، وبريطانيا .

ويعد مرصد معلومات الفهرس الموحد المباشر أساس نظام OCLC ، ويشتمل على أكثر من ١٥ مليون تسجيلية بيلوجرافية ، ويضاف إلى المرصد ٣٠,٠٠٠ تسجيلية كل أسبوع^(٢) .

(١) تسمى بحوث الاسترجاع باسم العالم الرياضى الإنجليزي Boolean والذي استخدم عوامل الربط المنطقية مثل : AND ، OR ، NOT لتحديد العلاقة بين مصطلحات التكشيف عن استعمافا في استرجاع المعلومات .

(ب) شبكة معلومات مكتبة البحوث RLIN

(Research Library Information Network)

تطورت الشبكة عن نظام BALLOTS (Ribliographic Automation of Large Librery Operations using Time-sharing System)

وقد أنشأتها جامعة ستانفورد بولاية كاليفورنيا الأمريكية ، ليكون مرفقا بيليوجرافيا لخدمة مكتبات البحوث أولا . ونظام الفهرسة بها ، وأنظمة للمعالجات الفنية على درجة عالية من الدقة . ويستخدم النظام البحث الموضوعي ونظام بحث بولين^(١) Boolean Search في خدمات الاسترجاع . وتطورت فرص معلومات الشبكة سريعا منذ ١٩٨١ وبلغت تسجيلاته ٤,٩ مليون تسجيله . وتساعد نظام تصميم ملفات الشبكة ، ودقة ضبطها ، على تقديم البحث الملائم الذي تحتاجه المكتبات المشتركة .

(ج) شبكة مكتبة واشنطن WLN

(Washington Library Network)

أنشئت أساسا لخدمة المكتبات بولاية واشنطن فقط في غرب الولايات المتحدة ، وقد ذهبت حديثا أبعد من حدودها الجغرافية ، لتشمل مكتبات أخرى خارج الولاية هي أعضاء بها . وتقدم خدمات التزويد والفهرسة بالاضافة إلى بحوث الاسترجاع .

وتتاح محتويات مرصدا هذه المرافق الثلاثة كما أوضحنا سابقا على خطوط الاتصالات عند بعد ، ومعظم هذه الخطوط مخصصة لكل منها . وتجري دراسات لربط اثنين من هذه المرافق أو جميعها ، ففي حالة الربط بينهاتين المكتبتين رصيدا هائلا للمعلومات المقروءة آليا ، لسد احتياجاتها من معظم العناوين ، عدا المجموعات التي يتم فهرستها عن طريق مباشر On line^(٢) .

(د) بحث مرصدا المعلومات المباشر Online Database Searching

التطور في هذا المجال هائل . ويوجد ثلاثة وسطاء أساسيون لبحث مرصدا المعلومات المباشر مثل : Lockhead BRS, SDC وكثير من الوسطاء الآخرين ، بالاضافة إلى منتج مرصدا المعلومات . ويقدمون الآن فرصة للملايين

الاشارات البيلوجرافية والمعلومات الرقمية ، ومراسد المعلومات النصية :
Full-text databases

وبسبب اختلاف كثير من مراسد المعلومات التي يقدمها الوسطاء في التكوين ، وعناصر المعلومات ، وفي قابليتها للبحث ، فإن كل وسيط يبنى لغة إتاحة لنظامه لسهولة بحثه . وبالرغم من الجهود الجاوية للتغلب على المشكلات بينها وبناء لغة موحدة لبحوث الاسترجاع تسهل الإتاحة لكل مراسد المعلومات الثلاثة ، إلا أن ذلك لم يتحقق له النجاح ، نتيجة لأن كثير من منشئ مراسد المعلومات يجعلونها أيضا متاحة عن طريق مباشر On line ولا يقومونها عن طريق أحد الوسطاء vendors ، وهذا يعني تعليم طرق بحث كثيرة مختلفة للحصول على المعلومات المرغوبة ، مما أدى إلى أن قليلا من الباحثين هم الذين يؤدون بحوثهم الحالية ، وبالتالي فقد ازدادت الحاجة إلى أخصائي المعلومات كحلقة وصل في عملية بحوث الاسترجاع . وتلعب تكاليف الاتصالات عن بعد دورا أساسيا في بحث مراسد المعلومات ، وكذلك المرافق البيلوجرافية ، فإذا لم تتوفر ركائز شبكات النقل الاتصالي مثل TYMENET و TELENET بالقرب من المكتبات ، أو مراكز المعلومات ، فسوف يكون البحث باهظ التكاليف^(٧).

(هـ) أنظمة الإعارة الميكنة Automated Circulation Systems

انتشرت هذه الأنظمة انتشارا واسعا منذ عام ١٩٨١ في المكتبات . وتوصيل هذه الأنظمة معلومات عن المقتنيات بين المكتبات الفرعية وهذه الفروع والمقر الرئيسي لنظام المكتبة ، يجعل المواد الميكنة أكثر تداولاً وسرعة في الحصول عليها . ومن أهم ما تتميز به هذه النظم ، ليس في الإجابة على السؤال : ما هي المكتبة الفرعية التي تفتني كذا وكذا ؟ لكن أيضا ، والأكثر أهمية ، هو : هل هذا متاحا يمكن إعارته ؟ لذا تربط الأماكن بملفات الإعارة ، وتجعل المعلومات عن المقتنيات ميسرة في الحال لأي مكتبة في النظام .

(و) أنظمة المكاتب الميكنة Office Automated Systems

دخلت هذه الأنظمة حديثا في مجال المكتبات للقيام أساسا بأداء الوظائف الادارية المحلية ، ويمكن لها إذا صممت جيدا أن تكون متصلة بأجهزة معالجة

النص word processing machines ، والمنافذ ، والحسابات . ومميزات ذلك كثيرة ، وهى : إعداد قوائم وخطابات رسمية وتقارير مسودات وغيرها من المعلومات يمكن اقتسامها مع المكاتب الأخرى عبر مسافات طويلة . ونقل أى معلومة ، غالبا ما تكون فورية ، وهذا يوفر كثيرا من الوقت فى توصيل الخطابات : Mail delivery وبينما يعد الحصول على أجهزة معالجة النص ، وإمكانات الاتصال من مسافة بعيدة ، مكلفا بعض الشيء إلا أنها تستحق الاقتناء على المدى الطويل لتحسين وإسراع الاتصالات الإدارية وغيرها .

التكنولوجيا العليا High Technology

تسمى بالتكنولوجيا العليا لأنها لم تكن واسعة الانتشار بعد فى المكتبات ، ولأنها تستخدم فى بعض الحالات روابط اتصالات عند بعد حديثة جدا ، وتشمل :

(أ) الفهارس العامة المباشرة Public On line Catalog

الفهارس العامة فى شكل مقروء آليا كان حلم المكتبيين لبعض الوقت . ويتميز بما لديها من إمكانات تقديم نقاط إتاحة أكثر Access Points للمستفيدين ، لكى تساعد على إيجاد ما يحتاجون إليه من المعلومات ، وتقديم الإرشادات فى البحث المباشر يساعدهم أيضا على فهم نظام وتكوين الفهارس ، وكذلك تغيير رموز الموضوعات ونقاط الإتاحة بسرعة وكفاءة . ومن المزايا الواضحة أنه إذا صمم الفهرس بدقة فسوف يتاح للمستفيدين بحثه دون مساعدة المكتبيين .. وفائدة أخرى حقيقية هى إمكانية جعل مثل هذه الفهارس متاحة عبر المسافات سواء لمنزل المستفيد إذا كان لديه منفذ أو كمبيوتر مصغر ، أو للمكتبات الفرعية ومكتبات أخرى ، أو لأماكن عامة مثل مراكز الشراء وغيرها . وهذا يتطلب عددا كبيرا من المنافذ وأهم هذه النظم المتطورة فى الوقت الحاضر موجود لدى Magie's place وهو نظام مكتبة اليكترونى شامل للمكتبة الإقليمية فى Pikes Peak . وبدأت هذه المكتبة ميكنة نظامها منذ ١٩٧٥ وقد أنجزت الآن : التزويد ، السهرسة ، البوريات ، الاعارة ، والإدارة . وأخيرا .. تم إنجاز الفهرس المباشر (٨) .

(ب) المثلية ذات السرعة العالية High Speed facsimile

يعد تحويل أجهزة نقل « المثلية » إلى نظام رقمي digital إنجازاً كبيراً في مجال توصيل المعلومات بسرعة وكفاءة في تقديم الوثائق غير الموجودة محلياً . ومع حلول المثلية الرقمية digital Facsimile فإن تقديم الإعارة بين المكتبات قد تغيرت تغيراً جذرياً ، وسوف تنقل المواد المعارة في مجموعات كبيرة إلى مراكز رئيسية في المسار ومن هذه المراكز توصيل المواد بواسطة « المثلية » أو وسيلة أخرى إلى مقصدها ، وهذا يتوقف على بعد المسافة من المكتبات والمراكز المصدرة الكبيرة . ويساعد إنشاء شبكة مثلية بالمكتبة القومية على سرعة توصيل الوثائق ، وكذلك على خفض النفقات لأن المواد سوف تنقل بسرعة وبالجمل .

(ج) المؤتمرات عن بعد Telecondwewuxina

يكون الشكل المبسط للمؤتمرات عن بعد بواسطة مكالمات تليفونية - كما أوضحنا سابقاً - وتوجد أنواع أخرى عديدة تتدرج من مؤتمرات سمعية ذات اتجاهين بواسطة ما يسمى قنطرة تليفونية Telephone bridge تسمح للمشاركة عن طريق ميكروفونات فردية لكثير من الناس في مجموعة ، وفي كثير من الأماكن في نفس الوقت ، وأحسن مثال لذلك جامعة وسكنسون Wisconsin ، حيث استحدثت تجربة جديدة للتعليم المستمر للمكتبيين الطبيين ، فقد اشتركت جمعية المكتبات الطبية بأمريكا مع قسم برامج الاتصال بجامعة وسكنسون في تقديم المواد الدراسية بواسطة شبكة التليفون التعليمية ، وذلك يجنب المتدربين والأساتذة مشقة السفر ، ويوفر تكاليف الانتقال^(١) .

كما يوجد نوع آخر من المؤتمرات عن بعد بواسطة الكمبيوتر في جامعة Princeton تستخدم الحاسبات الاليكترونية لجمع المشتركين معا من بعيد عن طريق « المنافذ » Terminals أو الاتصال التليفوني ، ويعقد المؤتمر في الوقت الأساسي Real-Time ويستطيع كل المشتركين رؤية ماذا يدخله الآخرون على المنفذ والرد عليه .

(د) المؤتمر عن طريق القمر الصناعي Satellite Conferencing

طريقة بواسطتها يمكن ربط كثير من المجموعات مرئيا بالفيديو في اتجاه واحد أو اتجاهين وبالإضافة إلى سمعية ذو اتجاهين ، ومثال ذلك برنامج رئيس الولايات المتحدة في مؤتمر جمعية المكتبات الأمريكية في مدينة Denver بولاية كلورادو عام ١٩٨٢ . قد تم مشاهدة هذا البرنامج في ٣٠ موقعا منتشرة في أرجاء الولايات ، وموجودة في المكتبات المربوطة بنظام الكابل Cable وشاهد المكتبيون في هذه المواقع المتحدثين في Denver وقاموا بعرض أسئلتهم وتعليقاتهم إلى Denver للرد عليها بواسطة المتحدثين . وظهور شبكة المكتبات الكابلية Cable library Network سوف يعد وسيلة لكثير من المؤسسات غير التجارية والمكتبات الرئيسية لتقديم برامج التعليم المستمر وخدمة المؤتمرات .

(هـ) البريد الإلكتروني Electronic Mail

أصبح البريد الإلكتروني منتشرا في الآونة الأخيرة في المكتبات ، وتقدم شبكة اتصال TYMNET نظام ONTYMS في ٤٠٠ مكتبة بأمریکا لاستعماله في الاعارة بين المكتبات . وعن طريق هذه التسهيلات يستطيع الباحثون الاتصال في الوقت الأساسي من بعيد ، بواسطة المنافذ أو الحسّابات المصغرة . وقد أدخله مكتب البريد الأمريكي ويتوقع ازدياد استخدامه خلال السنوات القليلة القادمة^(١٠) .

الاستشارات الجغرافية

- Brigitte Kenney. Library Information Delivery Systems. Drexel library Bulletin 17 (1981): 45-59. — ١
- Ibid: p. 47. — ٢
- Joseph McKean, "Facsimile and Libraries", in Telecommunications and libraries. — ٣
(White plains, N.Y: Knowledge Industry Publications, 1981).
- Encyclopedia of Information Systems. and Services. 8th ed. (Detroit, Michigan: Gale — ٤
Research, 1988).
- Ibid: p. 1633 — ٥
- Engene Hanson, "College and university Libraries" Advances in library — ٦
Administration and Organization (Green wich, CT: JAI Press, 1986) pp. 215.
- ٧ - محمود محمود عفيفي : الخدمات المحسّنة لشبكات المعلومات الطبية ، دراسة مسحية لأنماطها في البلاد
المتقدمة والتخطيط لمستقبلها في مصر . رسالة غير منشورة لنيل درجة الدكتوراه - جامعة القاهرة ،
١٩٨٣ . ص ص ٤٠
- Charks Hildreth, "Online Public Access catalogs," Annual Review of Information — ٨
science and Technology, 20 (1985): 233.
- ٩ - محمود محمود عفيفي : الخدمات المحسّنة لشبكات المعلومات الطبية .. ص ص ١٩٦ - ١٩٧ .
- Charles steinfeld "Computer Mediated communication systems," Annual Review of — ١٠
Information science and Technology 21 (1986): 168

كتب التراث العربي مصادر أساسية للتصنيف ورؤوس الموضوعات

فوزي خليل الخطيب

مكتبة جامعة اليرموك

أربد - الأردن

ملخص : تبدأ الدراسة بعرض موجز للتصنيف وماهيته وأنواعه ، ورؤوس الموضوعات وطبيعتها ، والعلاقة بين التصنيف ورؤوس الموضوعات ، ثم تتناول الدراسة أهمية كتب التراث العربي كمصادر للتصنيف ورؤوس الموضوعات بالنسبة للموضوعات العربية ، وتركز بعد ذلك على عرض ما تضمنته بعض كتب التراث في اللغة العربية وعلومها وبخاصة في النحو والصرف والبلاغة .

مقدمة :

قبل الحديث عن كتب التراث العربي وأهميتها في التحليل الموضوعي ، ومن ثم صلتها ببناء خطط التصنيف ، وقوائم رؤوس الموضوعات ؛ لابد من عرض سريع للتصنيف وماهيته وأنواعه وأهدافه ، ثم معرفة ماهية رؤوس الموضوعات وطبيعتها وأهدافها . وبعد ذلك يمكن الربط بين التصنيف ورؤوس الموضوعات ، وتحديد وجوه الاختلاف والاشتراك بينهما ، وتحديد أهم نقاط الاتصال والانفصال ، ثم معرفة موقع كتب التراث العربي من التصنيف ورؤوس الموضوعات ، ومدى غزارتها في مذهبها وبنائها .

أما الخلافات التي تثار عادة بين المكتبيين حول تعريفات جامدة للتصنيف ورؤوس الموضوعات ، وأهمية أحدهما على الآخر ، أو سبقه له أو تبعيته ، وأيهما القديم وأيهما الحديث ؛ فلن أقف طويلاً عندها ، وإنما أحاول التأكيد على الجانب الواقعي العملي ، وهذا يتطلب إرخاء الحبل قليلاً عن عالم النظريات ، وشده أكثر على عالم التطبيقات ، ولعل هذا كله يساهم في تخفيف ظلال الجدل ، وانسياب ضوء الواقع ليجلو الصورة أكثر .

التصنيف :

التصنيف هو جعل الأشياء أصنافاً وتمييز بعضها من بعض^(١) أو ترتيب المعاني بحسب العلاقات التي تربطها بعضها ببعض ، كعلاقة الجنس بالتوع ، أو علاقة الكلّ بالجزء . ويشترط في التصنيف الجيد أن يكون الصنف الواحد جامعاً لكل ما يمكن أن يوضع فيه ، وأن لا يوضع الشيء الواحد إلا في صنف واحد .

والتصنيف بمعناه العام ، إما صناعي Artificial ، وإما طبيعي Natural . وفي التصنيف الصناعي يختار المصنف ما يشاء من الصفات الظاهرة ، ويرتب الأشياء بحسبها في أصناف مختلفة ؛ أما التصنيف الطبيعي فهو ترتيب الأشياء في نظام مبني على معرفة صفاتها الأساسية وعلاقاتها الضرورية ، كتصنيف النباتات والحيوانات بحسب صفاتها الذاتية ، أو تصنيف العلوم بحسب موضوعاتها . وللتصنيف الطبيعي ثلاثة مبادئ :

الأول مبدأ ترابط الصور والأشكال ، والثاني مبدأ تبعية الصفات ، والثالث مبدأ التسلسل الطبيعي .

ولتصنيف العلوم مبادئ مختلفة ، كتصنيفها بحسب القوى العقلية التي تترك موضوعاتها ، أو تصنيفها بحسب موضوعاتها ، أو تصنيفها بحسب علاقاتها بعضها ببعض . وأحسن تصانيف العلوم ما كان طبيعياً ، تميّز فيه موضوعات العلوم وعلاقاتها تميزاً صحيحاً ، وتدرّج فيه فروع الموضوعات تدرّجاً منطقياً من الكلّيات إلى الجزئيات ، ومن العموميات إلى الخصوصيات .

وإذا انتقلنا من مفهوم التصنيف عند الفلاسفة إلى مفهومه عند المكتبيين فإننا نجد أحدهم^(٢) يقدم التعريفات التالية للتصنيف :

- ١ - ترتيب الأشياء في نظام منطقي بحسب درجة التشابه بينهما ، وخاصة وضع الكتب في مكانها المناسب في خطة تصنيف الكتب .
- ٢ - خطة لترتيب الكتب والمواد الأخرى في سياق منطقي وفقاً للموضوع أو الشكل .

٣ - نظام ترميز ، يمثل كل رمز داخل النظام مفهوماً أو دلالة ، وهذه المفاهيم والدلالات هي موضوعات لنظام علاقات حقيقية .

٤ - أي طريقة للترتيب ، تميز العلاقات والصلات بين مصادر المعلومات بغض النظر عن درجة البناء الهرمي المستخدم ، أو نظم المعلومات المحسنة .

وإذا حاولنا تحليل التعاريف السابقة ، وتطبيقها على عملية تصنيف الكتب كما تمارس واقعياً في المكتبات ، فإنّ أيّاً من التعاريف السابقة لا يعبر عن عملية التصنيف ، ولا يعكس حقيقتها ؛ ويمكن توضيح المسألة بذكر الملاحظات التالية على التعاريف الأربعة السابقة :

١ - لم يوضّح التعريف الأول التشابه الذي ترتّب على أساسه الأشياء أو مصادر المعلومات ، وعليه يبقى المفهوم عائماً ليشمل أي عنصر من عناصر التشابه ، كال حجم واللون وتاريخ النشر ، وعدد الصفحات أو الأجزاء وما إلى ذلك من العناصر . وواضح أن مثل هذه العناصر لا تصلح أساساً للتصنيف ، ولا تدخل في عملية تصنيف الكتب في المكتبات .

٢ - إن التعريف الثاني أقرب التعاريف إلى حقيقة عملية التصنيف ، ذلك أن المحتوى الموضوعي لأي مصدر من مصادر المعلومات ، هو أساس عملية التصنيف .

٣ - إن التعريف الرابع يتّسع ليشمل كل طرق ترتيب مصادر المعلومات في المكتبات ، ويمكن أن يشمل أرقام تسلسل الكتب ، والترتيب الألفبائي في الفهارس ، وقوائم عناوين الدوريات ، وغير ذلك .

والحقيقة أن هذه العناصر وطرق الترتيب ليست تصنيفاً .

وإذا حاولنا استعراض تاريخ التصنيف منذ بدايته عند الأيوبيين على سواحل بحر ايجيه في آسيا الصغرى سنة ٢٥٠٠ ق.م^(٢)، حتى العصر الحديث ، فإننا سنمر بعشرات النظم ، وبمئات ممن صنفوا المعرفة ، وفي المكتبة العربية قليل من الكتب التي تتحدث عن تاريخ التصنيف ونظمه ، ولعل أفضلها : « التصنيف : فلسفته وتاريخه ، نظريته ونظمه وتطبيقاته العملية »^(٣) ، أما المؤلفات الغربية في تاريخ التصنيف ونظمه فهي كثيرة نسبياً ، ولعل أفضلها : Classification and indexing in science^(٤) . ويؤكد جميع من كتبوا عن التصنيف ونظمه أن الأساس الأكثر شيوعاً في بناء نظم التصنيف هو الموضوع أو المحتوى الفكري الذي ينطوي عليه مصدر المعلومات ، وعليه فإن الحديث عن التصنيف في هذا المقال يركز على التصنيف الموضوعي .

وعند استعراض جميع خطط التصنيف الحديثة مثل التصنيف العشري لديوي ، والتصنيف الواسع لكتر ، والتصنيف العشري العالمي ، وتصنيف مكتبة الكونغرس ، والتصنيف الجيولوجرافي لبليس ، وتصنيف الكولون لرانجاناثان ، والتصنيف الموضوعي لبراون ، وخطط التصنيف الأخرى ؛ فإننا نجد أن الأساس الذي بنيت عليه هذه الخطط هو الأساس الموضوعي الذي يقوم بتقسيم المعرفة إلى موضوعات رئيسية ، ثم تقسيم الأخيرة إلى موضوعات فرعية ، ثم تقسيم الفروع إلى فروع أخرى أكثر تخصصاً وأدق تحليلاً . ولكن هذا الأساس الموضوعي قد يفقد تسلسله الموضوعي عند التفاصيل الدقيقة ، وعندها تظهر مستويات أخرى للتقسيم تدخل فيها عناصر المكان والزمان ، ويظهر الترتيب الأبجدي للأسماء الجغرافية وأسماء الأشخاص واللغات والمؤسسات وما إلى ذلك ؛ وأكثر ما نجد هذه العناصر في تصنيف مكتبة الكونغرس حيث ضخامة جداول التصنيف والمبالغة في التفاصيل ؛ ولكن المستوى الأول للتقسيم في خطط التصنيف يظل الموضوع ، وإن تعددت أسماء الخطط واختلفت رموز التصنيف فيها ، وتفاوتت التفاصيل والتقسيمات داخلها .

رؤوس الموضوعات

رأس الموضوع هو الكلمة أو الكلمات التي تدل على موضوع محدد ،

وتدخل تحته جميع مصادر المعلومات التي تمثل نفس الموضوع ، سواء في فهارس المكتبات ، أو في القوائم البليوغرافية ، أو في الملفات^(٦) والفهرسة الموضوعية تقابل الفهرسة الوصفية ، فإذا كانت الفهرسة الوصفية تُعنى باختيار وصياغة شكل المدخل الرئيسى والمداخل الإضافية ، ووصف مصادر المعلومات وصفاً مادياً ؛ فإن الفهرسة الموضوعية تُعنى بتحديد المحتوى الفكري لمصادر المعلومات . استخدام مصطلحات تصاغ تحتها مداخل رؤوس الموضوعات ، والاحالات التي تربط بين موضوع وآخر ؛ وعليه فإن الفهرسة الموضوعية تشمل التصنيف وتقرير رؤوس الموضوعات^(٧) . ومن الجدير بالذكر أن مكتبة الكونغرس^(٨) قد تبنت سنة ١٩٤٠ مصطلح الفهرسة الموضوعية ليغطي التصنيف ورؤوس الموضوعات معاً ، وكانت مهمة رؤوس الموضوعات قبل ذلك من اختصاص القائمين على الفهرسة الوصفية .

وإذا كانت جميع خطط التصنيف الحديثة تبنى أساساً على تقسيم المعرفة إلى موضوعات ثم فروع ، فإن قوائم رؤوس الموضوعات تبنى أيضاً على نفس الأساس ؛ وإذا استعرضنا قوائم رؤوس الموضوعات العامة مثل : قائمة سيرز ، وقائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونغرس ، وقائمة الخازندار ، والدكتور السويديان ، والدكتور شعبان ، فإننا نجد أن جميع هذه القوائم اتخذت من الموضوعات أساساً لبنائها ، أما الأقسام الشكلية والمكانية والزمانية والوجعية ، فهي توابع لهذه الموضوعات أو أجزاء مكملة لها . وأرى أن نجاح أي قائمة لرؤوس الموضوعات ، ومدى دقتها وترابط مداخلها ، إنما يعتمد على قدرة صاحبها على معرفة موضوعات كل علم وفروع هذه الموضوعات ، وصلة كل موضوع بغيره من الموضوعات الأخرى .

العلاقة بين التصنيف ورؤوس الموضوعات

لتوضيح طبيعة العلاقة بين التصنيف ورؤوس الموضوعات ، لا بد من تحليل العملية التي يقوم بها المصنّف ، والتعرّف على الخطوات الفكرية وما يمارس في الواقع العملي ، قبل أن يظهر رمز التصنيف ورؤوس الموضوعات على مسودة بطاقة الفهرسة ؛ ويمكن تصوير هذه الخطوات على النحو التالي :

١ - التعرف على عنوان الكتاب ، وقائمة المحتويات ، وذلك لتحديد موضوع الكتاب العام .

٢ - يستلزم الأمر أحياناً قراءة سريعة لبعض فصول الكتاب ، وقراءة مقدمته وخاتمته ، وبذلك ينتقل المصنف من الموضوع العام إلى الموضوع الأكثر خصوصية داخل الموضوع العام .

٣ - محاولة تحديد الموضوع الدقيق ، وحصر جميع اتجاهاته وعناصره وأبعاده وصلاته بحيث لا يختلط بموضوع آخر ، أو يحتمل مفهوماً آخر غير المقصود منه .

٤ - قد يستعين المصنف في الخطوة الثالثة بقوائم التصنيف أو قوائم رؤوس الموضوعات ، أو المصادر الأخرى المكتملة للجداول والقوائم . والخطوات السابقة ليست منفصلة بالضرورة ، فليس بينها فواصل كاملة ، وقد تتداخل ويتشابك بعضها بالآخر . والجانب الهام في جميع الخطوات السابقة هو الوصول إلى الموضوع بدقة كاملة ، وهذا هو جوهر عملية الفهرسة الموضوعية التي تتضمن التصنيف ورؤوس الموضوعات . ويبقى بعد ذلك الاجراءات الشكلية التى تتضمن اختيار الصيغة المناسبة لرمز التصنيف من الجداول ، ورأس الموضوع المناسب من القوائم أو رؤوس الموضوعات .

ويتضح مما سبق أن التصنيف ورؤوس الموضوعات متصلان في الجوهر ومنفصلان في المظهر ؛ وبينهما ائتلاف في الدلالة واختلاف في الصياغة . والحقيقة أن التصنيف ورؤوس الموضوعات وجهان لعملة واحدة - إن جاز التعبير - وهذه العملة هي المحتوى الفكري أو الموضوع .

ويبقى بعد كل ما تقدم بعض الأمور التي تحتاج لمزيد من التوضيح والتحليل ؛ حتى تبدو الصورة واضحة تماماً ؛ وللوصول إلى هذا الغرض لابد من ذكر ما يلي :

١ - إن النتيجة النهائية لعملية الفهرسة الموضوعية بمفهومها الذي سبق ذكره ، هو رمز التصنيف ورأس الموضوع ، أو رؤوس الموضوعات .

٢ - إن كلاً من رمز التصنيف ورأس الموضوع ، وسيلة للتعبير عن المحتوى الفكري لمصادر المعلومات ؛ ولكن رمز التصنيف لغة صناعية ، أما رأس الموضوع فهو لغة طبيعية .

٣ - يمثل موضوع مصدر المعلومات رمز تصنيف واحد فقط ، بينما يمكن تمثيل هذا الموضوع بأكثر من رأس موضوع . ولذا فإن رؤوس الموضوعات أكثر مرونة من رموز التصنيف ، وأكثر طواعية لدى العاملين في قسم الفهرسة الموضوعية في المكتبات .

٤ - تأكد في الواقع العملي أنّ رمز التصنيف في حالات كثيرة لا يمثل جميع المحتوى الفكري للكتاب ، مهما بلغت الدقة في اختياره . وغالباً ما يكون تمثيل الرمز للموضوع تمثيلاً نسبياً وليس مطلقاً . فإذا كان لدينا عمل بعنوان : أثر القرارات الادارية لمديري المكتبات على نظم التصنيف المستخدمة في المكتبات الجامعية العربية ، فإنّ أيّاً من خطط التصنيف المستخدمة لن يقدّم لنا رمز التصنيف الذي يمثل جميع العناصر الموضوعية لهذا الكتاب وهي : القرار الاداري ، مديرو مكتبات ، مكتبات جامعية ، عربية ، نظم تصنيف . وغالباً ما يختار الرمز الذي يمثل إدارة المكتبات ، أو تصنيف الكتب في المكتبات . وعليه تظل العناصر الأخرى بدون تمثيل .

٥ - إنّ رؤوس الموضوعات أكثر استقراراً واستمراراً من رموز التصنيف ، فرؤوس الموضوعات أقلّ عرضة للتغيير والتعديل والإضافة من رموز التصنيف ؛ أما رموز التصنيف فغالباً ما يطرأ عليها تغييرات وتعديلات كثيرة وسريعة ، بحيث تثير مشكلة دائمة في قسم الفهرسة الموضوعية ، ويشكو العاملون في هذا القسم أنّهم مضطرون إلى إعادة التصنيف باستمرار ، وهي مشكلة ليست سهلة وخاصة في المكتبات الجامعية العربية التي غالباً ما تكون محدود الإمكانيات .

٦ - تشكل رموز التصنيف الأساس الوحيد لترتيب الكتب على رفوف المكتبة ، بينما تشكل رؤوس الموضوعات أساس الفهرس الموضوعي .

في المكتبة ؛ وكلا النظامين يصلح كأساس لتنظيم البليوجرافيات ، ودوائر المعارف وعلى الرغم من أن الفهرسة الموضوعية تضم عمليتي التصنيف ورؤوس الموضوعات ، إلا أن كثيراً من المكتبات العربية - إن لم يكن كلها - مازال يطلق على قسم الإعداد الفني قسم التصنيف أو قسم الفهرسة والتصنيف ؛ ويقتضي الواقع العملي والمنطقي أن يخصص قسمان للإعداد الفني :

أولهما : قسم الفهرسة الموضوعية .

وثانيهما : قسم الفهرسة الوصفية .

لماذا كتب التراث العربي ؟

لقد كتب الكثيرون عن تصنيف العلوم عند العرب ، ومعظم ما كتب كان مكرراً ، وركز معظم الكتاب على الفلاسفة ، مثل الكندي والفارابي وابن سينا ، وأضاف بعضهم ابن خلدون ؛ وتناولوا أيضاً بعض البليوجرافيين مثل : ابن النديم صاحب « الفهرست » ، وحاجي خليفة صاحب « كشف الظنون » وطاشكبرى زاده صاحب « مفتاح السعادة » .

وأعمال الفلاسفة والبليوجرافيين تناولت تقسيم المعرفة إلى أقسام رئيسية عامة ، ولم تصل إلى مستوى التفرع والتفصيل ؛ كما أنها لم تبين موضوعات وفروع ومسائل كل علم ، ولذا لا تفيد كثيراً في بناء خطة تصنيف أو إنشاء قائمة رؤوس موضوعات ، ولعلني استثنى منها مفتاح السعادة الذي يمثل مرحلة نضج ورؤية تحليلية .

إن التصنيف القائم على مبدأ الثنوية ، مثل العلوم العقلية والعلوم النقلية ، أو اللاهوت والناسوت ، أو الدين والدنيا ، أو العلوم النظرية والعملية وغيرها من التقسيم الثنائي ، لن تقدم ذا قيمة للفهرسة الموضوعية ، كما أن تقسيم المعرفة إلى علوم نظرية وعملية ومنتجة ، أو تقسيمها إلى التاريخ والشعر والفلسفة ، أو تقسيمها إلى العلوم المتصلة بالمادة والمتصلة بالعقل والمتصلة بالمادة والعقل ، مثل هذه التقسيمات لن يخدم من يبنى نظام تصنيف أو من ينشئ قائمة رؤوس موضوعات .

ولعل ما تحتاجه المكتبات - خاصة الجامعية - هو خطة تصنيف تبني من أولها حتى آخرها على أساس موضوعي فقط ، بحيث تحصر العلوم أو حقول المعرفة الرئيسية العريضة ، ثم الفروع الرئيسية تحت كل علم ، ثم الفروع الثانوية حتى تصل إلى أدق التفرعات الموضوعية ، وتكون النتيجة بنية موضوعية شاملة ومتكاملة ، خالية من أي تصنيف صناعي أو عرضي مثل : الترتيب الألفبائي ، وخالية من الأقسام الشكلية والمكانية والزمانية والوجعية .

ويكتمل هذه البنية الموضوعية أربعة ملاحق أو قوائم مساعدة :

الملحق الأول : ويخصص للأقسام الوجعية ، ويحصر فيه جميع الأوجه التي تتصل بالموضوعات المختلفة ، ويعطى رمز تصنيف لكل وجه بحيث يلي هذا الرمز رمز تصنيف الموضوع . أي أن الأوجه تمثل المستوى الأول والأكثر أهمية في الأقسام غير الموضوعية .

الملحق الثاني : ويخصص للأقسام الزمانية أو التاريخية ، ويحصر فيه جميع العصور التاريخية العامة ، وعصور كل موضوع مثل : الفلسفة والأدب والفن وما إلى ذلك . ويعطى لكل عصر أو حقبة أو عقد رمز تصنيف يلي الرمز الخاص بالوجه . أي أن الأقسام الزمنية تمثل المستوى الثاني بعد الأوجه ، وتليها في عناصر رمز التصنيف .

الملحق الثالث : ويخصص للأقسام المكانية ، ويحصر فيه جميع الأماكن الجغرافية ، ويعطى كل مكان رمز تصنيف يلي الرمز الخاص بالزمان . أي أن الأقسام المكانية تمثل المستوى الثالث بعد الزمان ، وتليها في عناصر رمز التصنيف .

الملحق الرابع : ويخصص للأقسام الشكلية ، ويحصر فيه جميع الأشكال الخاصة بكل موضوع ، ويعطى لكل شكل رمز تصنيف يلي الرمز الخاص بالمكان . أي أن الأقسام الشكلية تمثل المستوى الرابع والأخير في الملاحق الأربعة .

وبناء على ما تقدم تصبح خطة التصنيف جزأين :

• الأول : يمثل جداول تصنيف الموضوعات المختلفة . أو قوائم التصنيف الرئيسية .

● والثاني : يمثل ملاحق الموضوعات أو توابعها . أو قوائم التصنيف الثانوية أو المساعدة .

وبناء خطة تصنيف على الأسس السابقة ، يجعل عملية إنشاء قائمة رؤوس الموضوعات سهلة وميسرة ، وتصبح هناك صلة وثيقة بين خطة التصنيف وقوائم رؤوس الموضوعات .

إن معظم المشاكل التي تبرز عند تطبيق خطط التصنيف ، تتصل بالموضوعات العربية ، وإذا توقفنا عند خطط التصنيف فإننا نجد أن جميع هذه الخطط لم تغط الموضوعات العربية تغطية شاملة أو قريبة من الشمول ، ويعد تصنيف مكتبة الكونغرس أكثر الخطط تغطية للموضوعات العربية ، ولكن مشكلة هذا التصنيف أن التقسيم فيه والامتداد في كل قسم يحكمه مقتنيات مكتبة الكونغرس في كل قسم أو موضوع ، وهو ما يعرف بالتوسع على أساس السند الأدبي : Literary Warrant أما قوائم رؤوس الموضوعات العربية العامة ، فقد تم بناؤها على أساس التجميع ، ولم تبين واحدة منها على أساس المسح الشامل لفروع كل موضوع والفهم الكامل لبنية هذا الموضوع ؛ ويمكن حصر مصادر هذه القوائم بما يلي :

- ١ - فهارس الموضوع في المكتبات ، التي بنيت في فترات زمنية مختلفة ، ومن مصادر متعددة ، فكانت نتيجة جهود كثيرين ممن عملوا في قسم الفهرسة والتصنيف .
- ٢ - معاجم مصطلحات العلوم المختلفة ، ودوائر المعارف ، وكتب التراجم وخاصة أسماء الأشخاص .
- ٣ - ترجمة رؤوس موضوعات قوائم أجنبية ، مثل قائمتي سيرز ومكتبة الكونغرس .

وإذا كان تصنيف مكتبة الكونغرس يمكن أن يدرج تحت التصنيف الوثائقي ، أي التصنيف الذي وضع فيه كل رمز تصنيف ليمثل وثائق موجودة فعلاً ، ولكن هذا الوجود يقتصر على الوجود في مكتبة الكونغرس ، وعليه فإن الوثائق الموجودة خارج مكتبة الكونغرس فقط ، تظل في تصنيف الكونغرس

بلا رموز تصنيف تمثلها . وهذا يفسر عدم تغطية تصنيف مكتبة الكونغرس لجميع الموضوعات العربية .

لقد فطن واضعو خطط التصنيف ، ومنشؤو رؤوس الموضوعات إلى مصادر المعلومات أو الكتب كأساس لأعمالهم ، ولكنهم - غالباً - لم يفتنوا إلى طريقة تصنيف المؤلفين لكتبهم ، أي أبواب وفصول هذه الكتب ؛ ذلك أن هذه الأجزاء يكون كل منها موضوعاً أو فرعاً من موضوع ، وخاصة الكتب الشاملة في الموضوع .

والموضوعات العربية مثل الدين الإسلامي والتاريخ العربي والفلسفة العربية واللغة العربية وآدابها ، لا يمكن فهم أحدها ومعرفة علومه وفروعها إلا بالرجوع إلى الكتب الأساسية وخاصة كتب التراث التي عاجلت الموضوع وجعلته أبواباً وفصولاً ومباحث ومسائل .

إن كتاب سيبويه « الكتاب » على سبيل المثال مصدر أساسي لمعرفة علوم اللغة العربية ، وخاصة الصرف والنحو ، ثم فروع كل منها . كما أن كتابي « الأم » و « الرسالة » للشافعي مصدران أساسيان لمعرفة أصول الفقه والفقه الاسلامي ، وموضوعات كل منهما ومباحثه . كما أن كتاب « الملل والنحل » للشهرستاني مصدر أساسي لمعرفة الفرق الاسلامية ، بل مصدر وحيد يغطي هذا الموضوع . كما أن كتاب « الموسيقى الكبير » للفارابي مصدر أساسي لمعرفة الأدوات الموسيقية وأنواع الغناء في ذلك العصر . ولست هنا بصدد حصر جميع كتب التراث العربي التي تشكل أساساً لبناء خطة تصنيف أو قائمة رؤوس موضوعات لتغطية الموضوعات العربية ، ولكنني أعرض أمثلة قليلة منها توضح ما ذهبت إليه ؛ ذلك أن كل كتاب من هذه الكتب يستحق مقالاً مستقلاً لتغطيته تغطية شاملة .

ويقتصر هذا المقال على بعض كتب التراث في اللغة العربية وعلومها ، وتمثل بصورة رئيسية النحو والصرف والبلاغة ، وقد تعمّدت أن أقصر الحديث على اللغة العربية ؛ فاللغة العربية لها من الخصائص وفيها من العلوم ما لا يوجد في غيرها ، وفيها مصطلحات أو رؤوس موضوعات لا تقبل الترجمة إلى اللغة الانجليزية التي تعدّ لغة خطط التصنيف ورؤوس الموضوعات .

أما الكتب التي يتضمنها المقال فاثنتان منها في النحو والصرف معاً ، وهما :
الكتاب والايضاح ؛ وواحد في الصرف وهو : شرح شافية ابن الحاجب ؛
وواحد في علم اللغة عامة ومعالجته على نهج علم الحديث وهو المزهو ؛
والخامس والأخير يركز على علم البلاغة العربية وهو مفتاح العلوم . وفيما يلي
عرض لما تضمنه كل من الكتب الخمسة :

أولاً - الكتاب : كتاب سيويه^(٩)

علم النحو هو العلم الذي يبحث في أحوال المركبات الموضوعية وضعاً
نوعياً لنوع من المعاني التركيبية ؛ وبالنحو تتميز المعاني ، ويوقف على أغراض
المتكلمين ؛ وغاية النحو الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية على
المعاني الوضعية الأصلية .

ويروى أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من صنف في النحو ، وعنه أخذ
عنبسة الغيل ، وبعده ميمون الأقرن ، ثم أبو اسحاق الحضرمي ، ثم عيسى بن
عمر وصنف في النحو « الإكمال » و « الجامع » الذي قال تلميذه الخليل
فيها :

بطل النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس فحس وقمر

والخليل بن أحمد هو شيخ سيويه ، صاحب الكتاب الذي جمع مسائل
النحو وأبوابه وموضوعاته ، وذكر أبو الطيب عبد الواحد بن علي النحوي في
« مراتب النحويين » أن سيويه هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل وألف كتابه
الذي سماه الناس قرآن النحو ، وعقد أبوابه بلفظه ولهظ الخليل . ويمكن
حصر موضوعات الكتاب وفروعها فيما يلي :

الكلم : أقسام الكلام

الاسم

الفعل

الحرف

المسند والمسند إليه

أعراض اللفظ

الاستغناء

الحذف

العوض

الضرورة ولغة الشعر

الفاعل

المفعول

المفعول له

المفعول المطلق

المفعول معه

الحال

كان وأخواتها

إنَّ وأخواتها

الفعل

الفعل اللازم

الفعل المتعدي

الفعل الأجوف

الفعل الناقص

المثال

الفعل الماضي

الفعل المضارع

فعل الأمر

الاشتغال

التنازع

الظرف : ظرف المكان وظرف الزمان

الاستفهام

الأمر والنهي

البديل
اسم الفاعل
المصدر
اسم المصدر
المصدر الميحي
الصفة المشبهة
الإيجاز والاختصار
الإغراء والتحذير
التوكيد
التوكيد المعنوي
التوكيد اللفظي
التوابع
المعرفة والنكرة
الاسم
اسم العلم
اسم الجنس
اسم الفعل
اسم الفاعل
اسم المفعول
اسم الآلة
اسم الإشارة
الاسم الموصول
اسم الجمع
اسم المصدر
اسم المرة
اسم المكان
اسم الزمان
اسم الهيئة

الأسماء الخمسة

اسم التفضيل

القطع

المبتدأ والخبر

النداء

الندبة

الترخيم

النفي

أدوات النفي

نفي الفعل

نفي الاسم

الاستثناء

الاستثناء الموجب

الاستثناء المنفي

الاستثناء المنقطع

حذف المستثنى

المذكر والمؤنث

المفرد

المثنى

الجمع

الإضافة

المضاف والمضاف إليه

النسبة

التصغير

القسم

الهمز

تحقيق الهمز

تخفيف الهمز

إبدال الهمز
حذف الهمز
همزة التسوية
همزة القطع
همزة الوصل
همزة الاستفهام
المنقوص : المقصور
المكرر
المملود
الممنوع من الصرف
الشنوذ
الشرط
الإضمار : الضمير
ضمائر الرفع
ضمائر النصب
ضمائر الجر
الضمير المتصل
الضمير المنفصل
ضمير الشأن
العامل
العدد
العطف
حروف الجر
حروف التخصيص
حروف التنبيه
حروف الجواب
الزيادة
الدعاء

القلقلة
الإمالة
الوقف
القوافي
التضعيف
الإدغام والقلب

ثانياً - الإيضاح في شرح المفصل (١٠)

وهذا الكتاب أوضح في المصطلحات التي استخدمها مؤلفه ، من مصطلحات كتب النحو السابقة ، ويرجع ذلك إلى أن هذا الكتاب ظهر في القرن السابع الهجري في العصر الذي تم فيه علم النحو واكتملت حلقاته ، وكان المؤلفون فيه يحرصون على وضوح مصطلحاتهم ، وتجنب الألفاظ الحوشية والغريبة .

وكتاب الإيضاح يحصر جميع موضوعات النحو في أربعة أقسام رئيسية ، وهذه الأقسام هي :

الاسم : أو الأسماء

الفعل : أو الأفعال

الحرف : أو الحروف ، وهي غير الحروف الألفبائية

المشترك : وهو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر وتحت كل قسم من هذه الأقسام الأربعة مجموعة من الفروع أو رؤوس الموضوعات ، ويمكن حصرها فيما يلي :

١ - الاسم

أصناف الاسم

اسم الجنس

اسم العلم

المعرب

المبني

المعرب

المرفوعات

الفاعل

المبتدأ والخبر

المنصوبات

المفعول المطلق

المفعول به

المنصوبات

المنادى

الاختصاص

الترخيم

المفعول معه

المفعول له

الحال

التمييز

الاستثناء

خبر كان

اسم إن

خبر ما ولا

المجرورات

بالإضافة

بحروف الجر

التوابع : وهي الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبعية
لغيرها .

التأكيد أو التوكيد

الصفة

البديل

العطف بالحروف

المبني

المضمرات
أسماء الإشارة
الموصلات
أسماء الأفعال
أسماء الأصوات

المبني

الظروف
المركبات
الكتابات
المتنى
الجمع أو الاسم المجموع
المذكر والمؤنث
المصغر : أو التصغير
المنسوب : أو النسبة
اسم العدد
المقصود والمملود
اسم الفاعل
اسم المفعول
الصفة المشبهة
أفعل التفضيل
اسم الزمان
اسم المكان
اسم الآلة
الاسم الثلاثي
الاسم الرباعي
الاسم الخماسي

٢ - الفعل : أو الأفعال

الفعل الماضي

الفعل المضارع

المرفوع

المنصوب

المجزوم

الأمر

المتعدي

غير المتعدي

المبني للمفعول : المبني للمجهول

أفعال القلوب

الأفعال الناقصة

أفعال المقاربة

أفعال المدح والذم

أفعال التعجب

الفعل الثلاثي

الفعل الرباعي

٣ - الحرف : أو الحروف

حروف الإضافة

الحروف المشبهة بالفعل

حروف العطف

حروف التثني

حروف التثنية

حروف النداء

حروف التصديق والإيجاب

حروف الاستثناء

حروف الخطاب

حروف الصلة
حروف التفسير
حروف التحضيض
حروف التقريب
حروف الاستقبال
حروف الاستفهام
حروف الشرط
حرف التعليل
حرف الردع
تاء التأنيث
التنوين
التون المؤكده
هاء السكت
شين الوقف
حرف الإنكار
حرف التذكر

٤ - المشترك

الإمالة
الوقف
القسم
تخفيف الهمزة
التقاء الساكنين
أوائل الكلم
زيادة الحروف
إبدال الحروف
الإعلال
الإدغام

ثالثاً - شرح شافية ابن الحاجب^(١)

وموضوع هذا الكتاب هو علم التصريف أو علم الصرف ، وهو علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب . وكان علم الصرف مندرجاً في علم النحو ، وأوّل من صنّف فيه أبو عثمان بكر بن حبيب المازني (توفي ٢٤٨ هـ) في كتابه « التصريف » ، وصنّف أبو الفتح عثمان بن جني (توفي ٣٩٢ هـ) « التصريف الملوكي » .

أما كتاب « الشافية » فقد صنّفه عثمان بن عمر الحاجب (توفي ٦٤٦ هـ) وشرحه رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (توفي ٦٨٦ هـ) ، وسماه « شرح شافية ابن الحاجب » . ويمكن حصر موضوعات علم الصرف وفروعه في هذا الكتاب على النحو التالي :

التصريف

الأبنية

الميزان الصرفي

القلب المكاني

الصحيح

المعتل

الإلحاق

الإلحاق القياسي

الإلحاق السماعي

التعدية

التعريض

الصيرورة

المجرّد

المزيد

ابنية الفعل

المصدر

المصدر النحوي

اسم المرة
اسم الزمان والمكان
اسم الآلة
التصغير
تصغير جمع الكثرة
تصغير اسم الجمع
تصغير اسم الجنس
تصغير أفعل التعجب
تصغير الترخيم
المنسوب
النسب
المنسوب إليه
جمع التكسير
التقاء الساكنين
الابتداء
الوقف
المقصود والمملود
الزيادة
الإمالة
التخفيف : تخفيف الهمزة
الإعلاء
الإبدال
الإدغام
الحذف
الخط : تصوير اللفظ بحروف هجائه
الابتداء والوقف
الخط
كتابة الهمزة

الفصل والوصل

الزيادة

التقص

البذل

رابعاً - المزهري في علوم اللغة وأنواعها

يمثل هذا الكتاب مرحلة متأخرة من التراث العربي ، فقد صنفه السيوطي في أواخر القرن التاسع الهجري (توفي ٩١١ هـ) ؛ ويمتاز هذا الكتاب عما سبقه باستخدام مصطلحات جديدة لبعض الموضوعات ، ولذا وضعته كخاتمة لكتب اللغة العربية التي يتضمنها المقال .

والكتاب على ضخامته ليس للسيوطي فيه إلا الجمع والترتيب ، عدا فقرات مبعثرة في ثنايا الكتاب ، وضمن السيوطي كتابه مقدمة كتاب « الصاحبي » لابن فارس ؛ وعلى الرغم من ذلك فقد كان الكتاب خلاصة لكثير من كتب اللغة العربية ، وبذل مؤلفه جهداً في ترتيب ما نقله ووضعه في محله . وما يهمننا من الكتاب هو رؤوس الموضوعات التي تضمنها وهي :

الإسناد : ما يرجع إلى اللغة من حيث الإسناد

الصحيح الثابت

المتواتر والآحاد

المرسل والمنقطع

الأفراد

للرواية

طرق الأخذ

المصنوع أو الموضوع

(وهو إدخال ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس

والتعنيث)

الألفاظ : أي ما يرجع إلى اللغة من حيث الألفاظ

الفصيح

الضعيف والمنكر

المتروك

المذموم

المطرّد والشاذ

الحوشي والغريب

الشارد والنادر

المهمل والمستعمل

المفاريد

المختلف

التداخل

التوافق

المعرب

المولّد

المعاني : ما يرجع إلى اللغة من حيث المعنى

خصائص اللغة

الاشتقاق

الحقيقة والمجاز

المشترك : اللفظ الواحد الدال على معنيين فأكثر .

الأضداد

الترادف : هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد

الإتباع : اتباع الكلمة كلمة أخرى على وزنها أو رويها

الخاص والعام

المشجّر : الذي تداخل بعضه في بعض

الإبدال

القلب

التحت : صياغة كلمة واحدة من كلمتين فأكثر ، مثل

البسملة : بسم الله الرحمن الرحيم

المطلق والمقيّد

اللطائف والمُلح

الأمثال

اللفظ بوجهين

الملاحن

الألغاز

الأشباه والنظائر

أبنية الأسماء

أبنية الأفعال

المثنى

الجموع

المجرد والمزيد

رواية اللغة واللغويون

تدوين اللغة

التصحيف

التحريف

طبقات اللغويين

الأسماء

الكنى

الألقاب

الأنساب

المؤتلف والمختلف

المتفق والمفترق

أغلاط العرب

أغلاط الشعراء

أغلاط الرواة

أكاذيب العرب

خامساً - مفتاح العلوم (١٣)

مؤلف هذا الكتاب : أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي (٥٥٤ هـ - ٦٢٦ هـ) ، وقد اخترت هذا الكتاب لأنه يمثل حلقة الوصل بين البحوث البلاغية الأصلية والأعمال التي اقتصرت على التلخيص والشرح .

لقد ظهرت بوادر علوم البلاغة في مطلع القرن الهجري الثالث ، وساهم فيها المفسرون والمتكلمون والفقهاء والأصوليون ؛ وأول من كتب في البلاغة عبد القاهر الجرجاني (توفي ٣٧٤ هـ) في كتابه : دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ؛ ثم جاء الرازي (توفي ٦٠٦ هـ) ووضع كتابه « التلخيص » على كتابي الجرجاني ؛ وبعدها جاء السكاكي مستدركاً ما فات الجرجاني ، متمماً ما بدأ ؛ فعمّز الأنواع الملتبسة ، وقرر قواعد علم البلاغة وثبت أصوله ، ورتب مسائله وبوّبه تبويهاً جعله أقرب إلى الدقة والإحكام .

وفي المغرب العربي صنف ابن رشيق القيرواني (توفي ٤٥٦ هـ) كتاب « العملة » ، وصنف أبو هلال العسكري (توفي ٣٩٥ هـ) « الصناعتين » وصنف ضياء الدين ابن الأثير (توفي ٦٣٧ هـ) كتاب « المثل السائر » .

وتوقفت علوم البلاغة عند السكاكي ، وجاءت مرحلة التلخيصات والشروح منذ القرن الثامن الهجري ، فوضع الخطيب القزويني (توفي ٧٣٩ هـ) « الإيضاح في علوم البلاغة » ؛ ووضع النفثازي (توفي ٧٩١ هـ) كتاب « المطول » .

أما المرحلة الثالثة ومنها عصرنا ، فلم تشهد أعمالاً إبداعية مبتكرة ، واقتصرت على شرح المشروح ، وتلخيص الملخص ، واتجه المشتغلون في علوم البلاغة المعاصرة أيضاً إلى ما يعرف بالبلاغة التطبيقية ، وحاولوا إخضاع المفاهيم الغربية إلى البلاغة العربية ، ولكنهم ضلّوا ، وأضلّوا ؛ ومثلهم النحويون العرب المستغربون الذين ظهرت صرعاتهم في النحو التوليدي والتقابلي ، المصطلح الذي يجهله حتى مستخدموه وهو « الفونيمات » .

وأما كتاب السكاكي - موضوع الحديث - فيمدّنا بموضوعات كثيرة وفروعاها ، وهو مصدر جليل لمعرفة البلاغة ورؤوس موضوعاتها .

ويمكن حصر رؤوس موضوعات كتاب المفتاح للسكاكي على النحو التالي :

١ - علم الصرف

الهيئات

الحروف

المجهورة

المهموسة

الاشتقاق

قوانين الاشتقاق

الزيادة

الحذف

البديل

القلب

الهيئات

الاسم

المجرّد

المزيد

الفعل

المجرّد

المزيد

المصدر

اسم الفاعل

اسم المفعول

الصفة المشبهة

أفعل التفضيل

اسم الزّمان

اسم المكان

اسم الآلة

الاحتراز عن الخطأ

الإماله

التفخيم

التخفيف

الترخيم

التكسير

التحقير

الشيء

جمعا التصحيح : جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم

النسبة

إضافة الشيء إلى نفسه

اشتقاق الأفعال

تصريف الأفعال

التوقف على الكلم

٢ - علم النحو

القابل أو المُعرب

الفاعل أو العامل

الأثر أو الإعراب

المبنى

الحروف

الأصوات

الماضي - والأمر

أسماء الأفعال

المضمرات

المبهمات

المركبات

الغايات

المعرب

الأسماء

المرفوعات

المنصوبات

المجروورات

الأفعال

المرفوعات

المنصوبات

المجزومات

المنصرف

المننوع من الصّرف

التوابع

الصفات

المعطوفات

التأكيد

البدل

المرفوعات

الفاعل

المبتدأ أو الخبر

المنصوبات

المفاعيل

المفعول به

المفعول له

المفعول فيه

المفعول المطلق

الحال

التمييز

خبر كان وأخواتها

اسم إن وأخواتها

الحروف

غير العاملة

العاملة

حروف الجر

حروف نصب الأسماء

حروف نصب الأفعال

حروف جزم الأفعال

٣ - علم المعاني :

الخبر

الخبر الابتدائي

الخبر الطلبي

الخبر الإنكاري

المسند والمسند إليه

المسند

المعرفة

النكرة

العلم

الاسم الموصول

اسم الإشارة

الموصوف

ترك المسند

أفراد المسند

تقييد المسند

المسند

الجملة

الجملة الاسمية

الجملة الفعلية

الجملة

الجملة الشرطية

الجملة الظرفية

تقديم المسند

تأخير المسند

الفعل

ترك الفعل

إثبات الفعل

إضممار الفعل

إظهار الفعل

تقديم الفعل

تأخير الفعل

تقييد الفعل

الفصل والوصل

المعطف

الإبدال

الاستئناف

الإيضاح

التقريب

الوصل

الحال ، الظرف

الإيجاز والإطناب

الإيجاز

الاختصار

التميز

الاستعارة

القصر

الطلب

التمنى

الاستفهام

الأمر

النهي

النداء

٤ - علم البيان : وهو محاولة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة

التشبيه

المشبه

المشبه به

كلمة التشبيه

وجه التشبيه

التشبيه التمثيلي

الحقيقية والمجاز

المجاز

المجاز اللغوي

المجاز العقلي

الاستعارة

استعارة تصريحية

استعارة مكنية

استعارة تحقيقية

قطعية

احتالية

استعارة تخيلية

قطعية

احتالية

الاستعارة الأصلية

الاستعارة التبعية

الكناية

التعريض

التلويح

الايماء والاشارة

٥ - علم البديع

البديع المعنوي

البديع اللفظي

البديع المعنوي

المطابقة

المقابلة

المشاكلة

المناظرة

المزاوجة

اللف والنشر

التفريق

التقسيم

الإيهام

التوجيه

الاعتراض

الاستنباع

البديع اللفظي

الجناس

السجع

الترصيع

مصادر البحث وحواشيه :

- (١) جميل صليبا . المعجم الفلسفي ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨٢ ؛ ص ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .
- (٢) Harold, Leonard Montague. The librarians glossary. 4th ed, rev. London: Ebeneze Bayls, (٢) 1977. P 197.
- (٣) La Montagne, Leo E. American Library Classification.
- (٤) أحمد بدر، ومحمد ضحى عبد الهادي . التصنيف : فلسفة وتاريخه ... ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٨٣ .
انظر أيضاً مؤلفات وتراجم عبد الوهاب أبو النور في التصنيف .
- (٥) Vickery, B.C. Classification and indexing in science 3rd ed; London: Butterworths, 1975.
- (٦) ALA. Glossary of library terms...; prepared under the direction of Elizabeth H. Thompson. Chicago: ALA, 1975. p 136.
- Ibid. p 136
- (٧) Ref no.2. p 797.
- (٨)
- (٩) سبيوه ، أبو بشر عمرو بن عثمان . الكتاب ؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون . ط ٢ ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ . ج ٥ .
- (١٠) ابن الحاجب النحوي . الايضاح في شرح المفصل للزمخشري ؛ تحقيق موسى باي العليبي . بغداد : وزارة الأوقاف ، ١٩٨٣ . ج ٢ .
- (١١) الاسترأبادي ، رضي الدين محمد بن الحسن . شرح شافية ابن الحاجب ؛ تحقيق محمد نور الحسن . محمد الزفراف ، محمد محي الدين عبد الحميد . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥ . ج ٤ .
- (١٢) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد . المزهري في علوم اللغة وأنواعها ؛ تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم . بيروت : دار الحيل ، [١٩٨٣] . ج ٢ .
- (١٣) السكاكي ، أبو يعقوب يوسف بن محمد . مفتاح العلوم ؛ تحقيق نعيم زرزور . - بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٣ ؛ ٦٢١ ص .

دراسة بيبليوجرافية للظواهر المتصلة بنشر كتب التراث العربي المحققة في مصر

المكتوب : محمد المصري
قسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب
جامعة السلطان قابوس
سلطنة عُمان

ملخص : دراسة تحليلية تتناول الظواهر البيبليوجرافية المرتبطة
بنشر كتب التراث العربي المحققة في مصر من حيث : أشكال النشر ،
تعدد التحقيقات ، التحقيقات الجزئية ، إعادة طبع التحقيقات ،
المحققون ، الناشر .

تبين من دراسة سابقة للباحث ، تهدف إلى الضبط البيبليوجرافي لما نشر في مصر
من المخطوطات العربية المحققة ، منذ أقدم عمل محقق حتى نهاية عام ١٩٨٥ ،
في جميع الموضوعات ، تبين من تلك الدراسة أن كتب التراث العربي المحققة
والمنشورة في مصر حتى هذا التاريخ تصل إلى ١٣٤٨ عنواناً^(١) .

أما هذه الدراسة فتتناول بالتحليل الظواهر البيبليوجرافية المرتبطة بنشر كتب
التراث العربي المحققة في مصر* ، وتعتمد جميع التحليلات في هذه الدراسة على
البيانات البيبليوجرافية المفصلة التي قام الباحث بتجميعها عن الـ ١٣٤٨
عنواناً .

أما الظواهر محل الدراسة ، فهى كما لى :

- أشكال النشر .
- تعدد التحقيقات .
- التحقيقات الجزئية .
- اعادة طبع التحقيقات .
- المحققون .
- الناشرون .

أولا : أشكال النشر

من الطبعى أن تنشر أعمال التراث العربى فى شكل كتب مستقلة ، ولكن المهدف من دراسة أشكال النشر هنا هو التعرف على الأشكال المختلفة التى نشرت فيها أعمال التراث العربى المحقة وتحليلها . ويشير الجلول رقم (١) إلى ٢٣٩ عملا منشورا فى شكل رسائل جامعية ، وضمن مجموعات ، وفى دوريات . وعلى الرغم من أن هذا العدد لا يمثل أكثر من ١٧٢٪ من مجموع الأعمال المنشورة ، إلا أنه جدير بالدراسة .

جلول رقم (١)

أشكال نشر كتب التراث العربى المحقة فى مصر

الشكل	العدد	%
كتب مستقلة	١١٠٩	٨٢٫٢٧
ضمن مجموعات	١٤٤	١٠٫٦٨
رسائل جامعية	٥٨	٤٫٣٠
فى دوريات	٣٧	٢٫٧٤
المجموع	١٣٤٨	٩٩٫٩٩

(١) الأعمال المنشورة ضمن مجموعات :

يوضع الجدول رقم (٢) أن هناك ٢٤ عملاً جامعاً ، وتحتوى هذه الأعمال الجامعة على مجموع ١٤٩ كتاباً ورسالة ، يمثلون ١١.٠٥٪ من مجموع الكتب المحققة . وهذا مما يلفت النظر إلى الأعمال المجموعة وأهمية الرجوع إليها ، فكل منها يضم عدداً يتراوح بين ٢٥٢ من الكتب والرسائل ، إما لمؤلف واحد (مثل : الجاحظ ، ابن سبعين ، الرازى) ، أو لعدد من المؤلفين في موضوع واحد (مثل : ثلاثة كتب في الحروف ، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) أو لعدد من المؤلفين في موضوعات مختلفة (مثل : نواذر المخطوطات ، الطوائف الأدبية ، جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى) .

جدول رقم (٢)
الأعمال المنشورة ضمن مجموعات

عدد الكتب والرسائل	عنوان العمل الجامع	مسلسل
٢	رسالتان ابن كمال باشا ، طاش كبرى زاده	١
٢	المنقوص والممدود للفراء ، والتنبيهات لعلى بن حمزة	٢
٢	مقدمتان في علوم القرآن ابن عطية	٣
٢	اللطائف والطب الروحاني ابن الجوزي	٤
٢	خلاصة في أصول الإسلام وتاريخه ؛ رسالتان	٥
٢	جديدتان لابن حزم	٦
٢	مختصر سنن أبى داود ومعه معالم السنن وعهذيب السنن	٦
٢	من التراث الفلسفى لابن مسرة	٧

٣	ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن	٨
٣	ذبول تاريخ الطبرى	٩
٣	ثلاثة كتب فى الحروف	١٠
٣	ثلاث رسائل للجاحظ	١١
٣	حى بن يقظان	١٢
٣	ثلاث رسائل	١٣
٣	شروح سقط الزند	١٤
٤	مجموع رسائل الجاحظ	١٥
	المسائل فى أعمال القلوب والجوارح والمكاسب	١٦
٤	والعقل الحارث المحاسبى	
٥	الطرائف الأدبية	١٧
٦	جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى / ابن حزم	١٨
٧	رسائل ابن سبعين	١٩
٨	رسائل العدل والتوحيد	٢٠
١١	رسائل فلسفية / الرازى	٢١
١٩	رسائل الجاحظ	٢٢
٢٥	نوادير المخطوطات	٢٣
٢٥	رسائل الكندى الفلسفية	٢٤

(٧) الرسائل الجامعية :

على الرغم من أن عدد الرسائل الجامعية التى قامت هذه الدراسة بمحصره يعتبر بالتأكد أقل من العدد الحقيقى لعدم استيعاب المصادر التى تم استقاء البيانات منها لكل الأعداد الحقيقية للرسائل ، رغم هذا فإن هذا العدد يعطينا مؤشرا — إلى حد ما — لأهمية الرجوع الى الرسائل الجامعية عند البحث عن

أعمال التراث المحققة ، إذ أن بعضها قد لا يأخذ طريقة إلى النشر في شكل كتب على الإطلاق .

إذ عندما نتتبع هذه الرسائل نجد أن ما نشر منها في كتب مستقلة فيما بعد^(٢) ٢٥ رسالة بنسبة ٤٣٪ من مجموع عدد الرسائل ، منها ١٦ رسالة نشرت في مصر ، ٦ في العراق ، وواحدة في كل من السعودية وسوريا ولبنان .

ومن التوزيع الزمني لهذه الرسائل (جدول رقم ٣) ، نلاحظ أن بداية اهتمام الجامعات المصرية بتسجيل رسائل جامعية (ماجستير ودكتوراه) تجعل من تحقيق كتب التراث العربى موضوعا لها ، ترجع إلى عام ١٩٥٠ ، وأن هذا الاهتمام قد تزايد متمثلا في تزايد عدد هذه الرسائل عقدا بعد الآخر منذ ذلك الوقت ، وأن هذا العدد بلغ أقصاه في فترة السبعينيات (٣٩ رسالة) ، وهذا العدد يمثل وحده ٦٧٪ من مجموع الرسائل التى أجازتها الجامعات المصرية حتى منتصف الثمانينيات في هذا المجال .

جدول رقم (٣)

توزيع الرسائل الجامعية زمنيا وطبقا للجامعات

الجامعات					الفترة الزمنية
القاهرة	عين شمس الأزهر	الاسكندرية	المجموع		
٣	—	١	٤	١٩٥٩ — ١٩٥٠	
٩	٢	١	١٢	١٩٦٩ — ١٩٦٠	
٢٢	١٢	٥	٣٩	١٩٧٩ — ١٩٧٠	
١	—	٢	٣	١٩٨٥ — ١٩٨٠	
٣٥	١٤	٨	١	٥٨	
المجموع					

ويتبع الجامعات التى أجازت هذه الرسائل ، نجد أن جامعة القاهرة كان لها فضل الريادة ، إذ أجازت فيها أول رسالة فى تحقيق المخطوطات وهى « رسالة الغفران » لأبى العلاء المعرى وتحقيق بنت الشاطىء (عائشة عبد الرحمن) ، وقد حظيت جامعة القاهرة وحدها بإجازة ٣٥ رسالة تمثل ٦٠.٣٤٪ من مجموع عدد الرسائل ، ورجع هذا الاسهام الملحوظ لجامعة القاهرة الى « التقليد الطوبى الذى سارت عليه بعض أقسام كلية الآداب بهذه الجامعة فترة من الزمن ، حين كان يطلب إلى كل صاحب رسالة أن يحقق نصا قديما يتصل بموضوع بحثه ، وكان هذا النص المحقق يعتبر جزءا مكملًا لأبى رسالة تقدم للدراسات العليا وإن كان هذا التقليد قد عدل عنه الآن » (٣) . وأجازت أول رسالة فى جامعة عين شمس عام ١٩٦٢ ، وبلغ نصيبها ١٤ رسالة أى ٢٤.١٣٪ من مجموع عدد الرسائل . ثم جاءت جامعة الأزهر بعد ذلك ، إذ أجازت أول رسالة فيها عام ١٩٦٩ ، أما مجموع ما أجاز فيها من الرسائل ثمانية فقط (١٣.٧٩٪) من مجموع عدد الرسائل . وانفردت جامعة الاسكندرية برسالة واحدة عام ١٩٥١ أو ١٩٥٢ .

(٣) الأعمال المنشورة فى دوريات :

يتوزع الأعمال المنشورة فى الدوريات (جلول رقم ٤) يتبين أن عدد هذه الدوريات لم يزد عن تسع ، وأن عدد ما نشر فى كل منها من الأعمال لم يتعد العمل الواحد ، فيما عدا ثلاث دوريات : حوليات إسلامية (٤ أعمال) ، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة (٥ أعمال) ، ومجلة معهد المخطوطات العربية (القاهرة) (٢٢ عملا) . وبذلك تغطى مجلة معهد المخطوطات العربية بأكبر نسبة من هذه الأعمال (٥٩.٤٥٪) .

جدول رقم (٤)

عدد الأعمال	الدورية	مسلسل
٢٢	مجلة معهد المخطوطات العربية (القاهرة)	١
٥	مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة	٢
٤	حوليات إسلامية	٣
١	مجلة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية	٤
١	حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس	٥
١	حوليات كلية البنات ، جامعة عين شمس	٦
١	مجلة مجمع اللغة العربية (القاهرة)	٧
١	مجلة المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية (القاهرة)	٨
١	مجلة دراسات شرقية مسيحية	٩
٣٧	المجموع	

ويتضح من مراجعة عدد صفحات كل عمل من الأعمال المنشورة في الدوريات ، أنها بصفة عامة تشغل عددا قليلا من الصفحات يقع ما بين ٨٩ و ١١١ صفحة ، باستثناء سبعة أعمال يزيد عدد صفحات كل منها عن مائة صفحة ، وهى على التوالى : ١١٠ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ٢٤٨ ، ٣٥٩ ، ٤٢٤ ، ٥٥٢ صفحة ، وتحتل هذه الأعمال الكبيرة أعدادا كاملة من الدورية التى نشرت فيها وهى « مجلة معهد المخطوطات العربية » بالقاهرة .

وبتتبع نشر الأعمال المتضمنة في الدوريات فيما بعد ، نجد أن عشرة منها فقط (من مجموع ٣٧) هى التى نشرت في كتب مستقلة أو ضمن مجموعات ، وهذا يوضح لنا أيضا — كما كان الأمر بالنسبة للرسائل الجامعية — أهمية الرجوع إلى هذه الأعمال في الدوريات التى تعنى بنشر أعمال التراث العربى .

ثانيا : تعدد التحقيقات

المقصود بتعدد التحقيقات أن يحقق الكتاب الواحد أكثر من مرة ، من جانب محقق أو أكثر في كل مرة . وقد حظيت بعض كتب التراث العربي المحققة والمنشورة في مصر بالتحقيق أكثر من مرة ، وفيما يلي بعض الملاحظات المتصلة بهذه الظاهرة :

- (١) يصل عدد العناوين التي حققت أكثر من مرة ١٣٩ عنوانا .
- (٢) ١١٧ من هذه العناوين حقق مرتين ، ١٨ عنوانا منها حقق ثلاث مرات ، ٤ عناوين حقق كل منها ٤ مرات .
- (٣) على الرغم من أن نسبة العناوين التي تعددت تحقيقاتها لا تزيد عن ١٠,٣١٪ من مجموع عدد العناوين ، إلا أنها تضيف ١٦٥ تحقيقا إلى عدد العناوين (١٣٤٨ عنوانا) فيصبح لدينا ١٥١٣ تحقيقا ، ويعتبر هذا الرقم أساسا لعدة تحليلات تتصل بظواهر أخرى في هذه الدراسة .
- (٤) وفي محاولة لمعرفة أسباب تعدد التحقيقات ، أو العلاقة بين التحقيقات ، أمكن التوصل إلى بعض الفروض التي قد تصلح لأن تكون أسبابا تفسر هذه الظاهرة ، نلخصها فيما يلي :

(أ) اعتماد المحقق على نسخة أو نسخ جديدة من المخطوط موضع التحقيق ، وقد تكون أفضل من النسخة أو النسخ التي سبق الاعتماد عليها ، والتي لم تتوفر للمحقق أو المحققين السابقين . أو اعتماد التحقيق الجديد على أكثر من نسخة ، وكان التحقيق الأسبق معتمدا على نسخة واحدة .

مثال : كتاب « الرد على النحاة » لابن مضاء القرطبي . فقد تم تحقيقه مرتين : الأولى ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف (١٩٤٧) ، والثانية ، بتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا (١٩٧٩) . وكان الدكتور شوقي ضيف قد اعتمد في تحقيقه على نسخة المكتبة التيمورية بمصر المنسوخة بقلم الشيخ محمد أمين بن الشيخ عمر الأنصارى خادم المسجد الأقصى في القدس بتاريخ

١٣١٨ هـ [وقد قام الدكتور محمد إبراهيم البنا بتحقيق الكتاب مرة أخرى] عندما عثر على نسخة أقدم من النسخة التي اعتمدها الدكتور ضيف ، يرقى تاريخها إلى عصر المؤلف . وعليه كان عمل الدكتور ضيف تحقيقا غير مستوف للشروط لاعتماده على النسخة المتأخرة فقط » (٤) .

(ب) تقديم تحقيق علمي لكتاب سبق تحقيقه ولكن لم تتوفر له أساليب التحقيق العلمي . ويمكن أن ينطبق هذا السبب أو هذا الفرض على حالات كثيرة من حالات تعدد التحقيقات .

(ج) عدم علم المحقق أو المحققين بالتحقيق أو التحقيقات السابقة ، أو التي يجري تحقيقها .

مثال : كتاب « بلوغ المرام من أدلة الأحكام » لابن حجر العسقلاني ، حقق ثلاث مرات :

الأولى : تحقيق محمد حامد الفقى (١٩٥٤)

الثانية : تحقيق رضوان محمد رضوان (١٩٥٤)

الثالثة : تحقيق طه محمد الزينى (١٩٥٤)

واحد ، ويفترض أن كل محقق لم يكن على علم بما يقوم به الآخرون ، أو يعلم ولكنه مستمر في عمله دون تنازل . ينحدر أحد الكتاب عن هذه الظاهرة على المستوى العربى قائلا بأنه « من عيوب نشر التراث فقدان التنسيق بين الذين يتولون التحقيق أو التحضير لنشر المخطوطات ، فتلقى عددا منهم مقبلا على كتاب واحد في وقت واحد ، وهذا بالقاهرة ، وذلك بالكويت ، وثالث ببيروت . ويعرف أحدهم انصراف غيره إلى تحضير هذا المخطوط ، فلا يقوم بينهما أى تعاون أو تبادل فى المعلومات ، أو تنازل من أحدهما للآخر . ويظهر الكتاب بعد ذلك فى طبعات متعددة ، كل منها راجعها محقق وكل منها نشرها ناشر » (٥) .

(د) لا يوجد تعدد حقيقى فى التحقيقات ، وأن ما يبدو تعددا فى

التحقيقات هو في الحقيقة سطو على تحقيق واحد أو اثنين
لتحقيق .

مثال : كتاب « الأعمال بالنيات » أو « شرح حديث : إنما
الأعمال بالنيات » لابن تيمية ، حقق مرتين :

الأولى : تحقيق قصي محب الدين الخطيب
(١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م) .

الثانية : تحقيق عبد الله حجاج (١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ أو
١٩٨١) .

تحقيق هذا الكتاب أثر حوله أخذ ورد ، فقد جاء في باب « تساؤلات
ومحاذات » في مجلة « عالم الكتاب » أن المكتبة السلفية أصدرت عدة طبعات
للكتاب « وتميزت هذه الطبعات بأنها محققة ومخرجة الأحاديث والآيات .
فعمد السيد / عبد الله حجاج إلى هذه الطبعة المحققة والمخرجة ، فكتب عليها
اسمه قائلا على الغلاف : حققها وخرج أحاديثها : عبد الله حجاج » ونشرتها
له مكتبة السلام العالمية عام (١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م) وليس في طبعته
المنحولة هذه أى اختلاف بينها وبين طبعة الأستاذ قصي ، حيث جاءت معالجة
النص واحدة حتى في علامات الترقيم . كما أن تخرىج الأحاديث التي انتخلها ابن
حجاج لنفسه — هي التخرىجات ذاتها التي جاءت قبل ذلك في طبعته السلفية
دون أدنى اختلاف أو تغيير . أما الجديد في هذا الانتحال « التطفل » فقد
حدث عام (١٩٨٤) حينما قام ابن حجاج بنشر الرسالة مرة أخرى بما هي
عليه ، ولكنه غير العنوان إلى (الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى) ليؤكد
عدوانه الأول بعدوان جديد !! وكان الناشر هذه المرة « مكتبة التراث
الإسلامي » لصاحبها عبد الله حجاج ، وهو نفسه عبد الله بن حجاج (٦) .
ثم يرد عبد الله حجاج عن نفسه الاتهام الذي وجه إليه(٧) في نقاط ست ،
نسوق منها هنا محمداً ، وهي التي تعيننا في هذا السياق ، كنموذج ساجن
للحالات المشابهة من العلاقة بين التحقيقات :

١ — التحقيق الموجود على كتاب الأعمال بالنيات هو من عملي وتم نشره

على الكتاب في الطبعة الأولى بمكتبة السلام سنة ١٩٨٠ ، ثم بمكتبة التراث الإسلامى عام ١٩٨٤ .

٢ — الطباعات السابقة من هذا الكتاب والمنشورة بالمكتبة السلفية لا يوجد عليها هذا التحقيق .

٣ — بعد صدور طبقتنا المحققة ، ومن قبيل التعاون على البر والتقوى تم إهداء هذا التحقيق للأستاذ « قصي » لإدراجه على نسخته ، وفعلًا صدرت الطبعة الأخيرة على نفس التحقيق الصادر على طبعة السلام .

٤ — لما كان الكلام واحد (كذا) والمحقق واحد (كذا) فلا بد أن تتوحد الطبعتان وإن اختلفتا في شكل الإخراج على طبعة السلام .

٥ — لم يرق الأستاذ « قصي » بكتابة اسمي على نسخته ، وذلك حرصًا منه على أن تظل الطبعة خاصة به ، وأنا لم أشرط عليه ذلك وأعتقد أن الذى يتطلب بإهداء شيء لا يشترط له مقابل (كذا) .

وتتابع المجلة في تعقيها على هذا الرد في اختصار مؤداه أن السيد « قصي » أجاب بالإيجاب على إهداء السيد / عبد الله حجاج تحقيق الكتاب إليه ، وتعتبر المجلة هذه الإجابة إما صدقًا أو بجمالة ، فإذا كانت بجمالة فالتساؤل لا يزال قائمًا ، وإذا كانت صدقًا ، فقد أهابت المجلة بالسيد « قصي » أن ينوه في بداية طبعته الحديثة بهذه المعاونة الحقيقية التى قدمت إليه ، وأهابت أيضًا بالسيد « حجاج » بأن يذكر هذه الحقيقة الجبلوجرافية وهى الإهداء فى مقدمة طبعته (٨) .

ويرتبط بالمثل السابق ، مثال آخر يؤكد العلاقة السابقة بين التحقيقات « السطو أو الانتحال » فقد أثارت « عالم الكتاب » أيضًا فى ردها على عبد الله حجاج بشأن تحقيق كتاب « إنما الأعمال بالنيات » موقت هذا المحقق من كتاب « مختصر شعب الإيمان » للقرطوبى ، « فقد صدرت طبعة قديمة منذ حوالى نصف قرن ، وقام بتحقيقها آنذاك الشيخ حافظ أحمد ، وقامت بطباعتها الجمعية الشرعية الإسلامية ، وتولت توزيعها المكتبة المحمودية التجارية . وقد توفر فى تحقيق هذه الطبعة من ذلك الكتاب معظم مقومات التحقيق العلمى ، من حيث

معالجة النص وضبطه والتعليق عليه وتخرج أحاديثه . ولكننا ربما أدنا
آخرها في حصيلة العامين (١٩٨٤ ، ١٩٨٥) طبعة أصدرتها مكتبة
التراث الإسلامى * (التى يملكها السيد عبد الله حجاج) وقد كتبت
عليها مائنه (حققه وكتب حواشيه عبد الله حجاج) . وهناك توافق
كامل مع طبعة الشيخ حافظ أحمد السابقة ، حيث جاءت معالجة النص
واحدة حتى فى التشكيل والضبط وعلامات الترقيم ، كما أن تخرجات
الأحاديث والحواشى هى هى حرفيا ، بصرف النظر عن الإسقاطات
المقصودة للتعمية ... »

وتسأل المجلة موجهة حديثها لعبد الله حجاج : « فهل أهديت
هذا التحقيق إلى الشيخ حافظ أحمد .. ؟ أو أهده هو إليك .. ؟ .. !
وقد كنت طفلا صغيرا أو لعلك لم تكن قد ولدت بعد .. ؟ .. !
ونأسف أننا لم نستطع الاتصال بالشيخ حافظ أحمد لنسأله عن هذا
الإهداء الذى يستحيل ادعاؤه لسبب من المؤكد أنك تعرفه .. (١) !
وقد أطلت بذكر هذا النقل لتوضيح خطورة هذه السرقات
التحقيقية ، كما ينبغى أن نضيف هنا أنه على الرغم من المثالىين السابقين
الصارخين لهذا النوع من العلاقات بين التحقيقات « انتحال التحقيق »
وعلى الرغم من أنه لا توجد بين أيدينا احصاءات محددة ، إلا أنه يمكن
أن نقرر بأنها لا تنطبق إلا على نسبة محدودة جدا من حالات تعدد
التحقيقات فى مصر .

هذا ، وإذا كانت هذه الدراسة لتعدد التحقيقات فيما بين كتب التراث
العربى المنشورة داخل مصر فقط ، إلا أننا إذا قمنا بدراسة متأنية لهذه الظاهرة
تتسع لتشمل التحقيقات التى نشرت فى الدول الأخرى ، وتعتمد على الرجوع
المباشر إلى نصوص الكتب المحققة ومقدمات المحققين ، لأمكن الوصول إلى
نتائج أعمق ، فإن ما بين أيدينا من شواهد على عمق هذه الظاهرة بين الكتب
المحققة على النطاق العربى يؤكد هذا التوقع . ويكفى البحث فى هذا الصدد
بالإشارة إلى بعض هذه الشواهد فيما يلى :

١ — بالنسبة لحالات الاعتداء على التحقيقات : أشارت مجلة « عالم الكتاب »^(١٠) إلى كتاب « موافقة صريح العقول لصريح المعتول » لابن تيمية والذي قلم بتحقيقه محمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد حامد الفقي ونشر عام ١٩٥١ في القاهرة ، ثم أعادت نشرة دار الكتب العلمية في بيروت بنفس الطبعة القديمة بعد حذف أسماء المحققين مع ذكر أنها « الطبعة الأولى الكاملة » . وفي نفس المجلة حالة مشابهة تصل بكتاب « تناسق البرر في تناسب السور »^(١١) .

٢ — وبالنسبة للاعتداء على نسخة أو نسخ جديدة في التحقيق ، هناك أكثر من شاهد على النطاق العربي ، مثل : كتاب « جامع الأصول في أحاديث الرسول » لأبي السعادات ابن الأثير ، تحقيق محمد حامد الفقي في القاهرة ١٩٤٩ . هذا التحقيق يعتبر ناقصا ، أما التحقيق الكامل فقد قدمه عبد القادر الأرناؤوط بدمشق عام ١٩٧٤ . وكتاب « معاني الحروف » أو « منازل الحروف » لعلي بن عيسى الرماني الذي قام بتحقيقه محمد حسن آل ياسين ضمن مجموعته « نفائس المخطوطات » عام ١٩٥٥ في العراق معتمدا على نسخة مكتبة المتحف العراقي فقط ، ثم قام بتحقيقه الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي معتمدا على نسخه الأخرى ، وهما نسخة مكتبة البريدي في القدس ومكتبة كوبرلي باستانبول مضافا إلى نسخة المتحف العراقي^(١٢) .

ثالثا : التحقيقات الجزئية

مفهوم التحقيق الجزئي هو تحقيق غير مكتمل للكتاب . ولدينا ١٠٩ تحقيقا جزئيا تصل بـ ٩٤ كتابا ، ويمكن تقسيم هذه التحقيقات الجزئية إلى قسمين :
القسم الأول : تحقيقات جزئية لم ينتج عنها تحقيق مكتمل للكتاب حتى مع تعدد هذه التحقيقات . وعدد هذا النوع من التحقيقات الجزئية ٩٢ تحقيقا تنطبق على ٧٧ كتابا .

القسم الثاني : تحقيقات جزئية للكتاب إلى جانب تحقيقات كاملة له . وقد أمكن رصد ١٧ تحقيقا جزئيا من هذا النوع تصل بـ ١٥

كتابا ، مع ملاحظة أن التحقيقات الجزئية هنا قد تكون سابقة أو لاحقة للتحقيقات الكاملة .

مثال : كتاب « الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للحافظ المنرى » . هذا الكتاب حقق ثلاث مرات : مرتان منهما حقق فيهما تحقيقا كاملا ، محمد محيى الدين عبد الحميد (١٩٥٤) ، ومصطفى محمد عمارة (١٩٦٨) ، والتحقيق الثالث تحقيق جزئى بعنوان « زاد الواعظ والخطيب من المنافع عليه فى الترغيب والترهيب / حققه وخرج أحاديثه سميح عباس » (١٩٨٥) .

أما عن القسم الأول من التحقيقات الجزئية ، فيحتاج منا إلى دراسة مفصلة ، فيما يلى :

- (١) ينقسم هذا التحقيق الجزئى إلى ثلاثة أقسام :
 - (أ) تحقيق لقسم أو لأقسام من الكتاب .
 - (ب) تحقيق للمختص أو لمختصر للكتاب .
 - (ج) تحقيق لموضوعات مختاره من الكتاب .
- الكتب التى حققت بعض أقسامها ٥٩ كتابا ، ومن أمثلتها :
 - ١ — اتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى للسيوطى (القسم الأول) .
 - ٢ — اخبار مصر للمسيحى (الجزء الأربعون) .
 - ٣ — الجواهر المضيفة فى طبقات الخفية للقرشى (الجزء الأول والثانى) .
 - ٤ — كنز الدرر وجامع الغر لابن أبيك الدوادارى (الأجزاء ٧، ٨، ٩) .
- الكتب التى حققت مختصرات أو ملخصات لها ، كتابان هما :
 - ١ — إحياء علوم الدين للغزالي / تحقيق وتعليق شعبان اسماعيل .
 - ٢ — رحلة ابن بطوطة / تحقيق محمود الشرقاوى .
- الكتب التى حققت موضوعات مختارة منها ، ١٦ كتابا ، من أمثلتها :
 - ١ — وثائق فى شئون الحسبة فى الأندلس ، مستخرجة من مخطوط : الأحكام الكبرى لأبى الأصمغ عيسى بن سهل .

- ٢ — المختار من : الأنوار في صحبة الأخيار للشعراني .
 ٣ — نماذج من مخطوطة كتاب : المقفى للمقريزى .
 ٤ — مختارات من كتاب : إحياء علوم الدين للغزالي .
 وإذا ما تتبعنا تواريخ نشر هذه الكتب الـ ٧٧ ، يتبين لنا أن معظمها قد نشر في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات (٦٤ عنوانا / ١١ / ٨٣٪) والباقي فيما مضى من السنوات بين عامى ١٩٢١ و ١٩٦٩ (جدول رقم ٥) .

جدول رقم (٥)
 التوزيع الزمني للكتب المحققة جزئيا

الفترة	عدد الكتب
١٩٢٠ — ١٩٢٩	١
١٩٣٠ — ١٩٣٩	٤
١٩٤٠ — ١٩٤٩	٢
١٩٥٠ — ١٩٥٩	٦
١٩٦٠ — ١٩٦٩	١٨
١٩٧٠ — ١٩٧٩	٢٥
١٩٨٠ — ١٩٨٥	٢١
المجموع	٧٧

وبالطبع فإن هذه الكتب تحتاج إلى أن يستكمل تحقيقها توفيراً للفائدة منها . وبالفعل فإن بعض هذه الكتب توالى استكمال تحقيقها بعد عام ١٩٨٥ (تاريخ إقفال هذه الدراسة) ، وهذه الكتب هي :

- ١ — تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنه لابن حبيب الحلبي / تحقيق محمد محمد أمين (جزء ٢٤١) (صدر الجزء الثالث منه ١٩٨٦) (١٣) .
- ٢ — تفسير مقاتل بن سليمان / تحقيق عبد الله شحاته (سيتوالى اخراج الأجزاء التالية منه بعد الجزء الأول عن طريق الهيئة المصرية العامة للكتاب) (١٤) .
- ٣ — سبل الهدى والرشاد فى سيرة خير العباد للشمسى الشامى (صدر منه المجلد ٧ عام ١٩٨٦ تحقيق على حسن محمود جبية) (١٥) .
- ٤ — الفتوحات المكية لابن عربى (صدر المجلد ١٠ عام ١٩٨٦ ، تحقيق عثمان يحيى) (١٦) .
- ٥ — شرح المقاصد للفتازانى / تحقيق عبد الرحمن عميرة (سيكمل ظهور المجلدات ٣ — ٥ بعد أن انتهى تحقيقها بالفعل) (١٧) .
- ٦ — المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى لابن تغرى بردى (صدر الجزء الرابع ١٩٨٦ ، تحقيق محمد محمد أمين) (١٨) .
- ٧ — نهر الدر لأبى الحسن الآبى (صدر المجلد الخامس عام ١٩٨٧ ، تحقيق محمد ابراهيم عبد الرحمن) (١٩) .

رابعا : اعادة طبع التحقيقات

اعتاد الناشرى فى مصر والعالم العربى أن يطلعوا على إعادات الطبع اسم « طبعات » وانطبق هذا المفهوم على كتب التراث العربى أيضا ، إذ يعاد طبع الكتاب المحقق لنفس القائم بالتحقيق دون تغيير لحرف وأحد على أنه طبعة جديدة .

هذا مع بعض الاستثناءات النادرة والنسب اطلع الباحث على بعضها ، وأكتفى بأن أسوق لها بمثالين : الأول : كتاب « الحيوان » للجاحظ من تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، فقد نشر اخفق طبعته الأولى فى الفترة ما بين ١٩٤٠ و ١٩٤٧ . ثم طبع الكتاب عام ١٩٧٠ طبعة جديدة . فقد اعتمد عبد السلام هارون فى إخراج طبعته الأولى للكتاب على ست مخطوطات . أما

في طبعته الثانية فقد اعتمد على سبع مخطوطات ، كما عني بإضافة تحقيقات وتعليقات وتخريجات لم تكن من قبل ، مع تغيير في نظام الإشارة إلى صفحات الكتاب وكذلك أرقام « البيان والتبيين » ، وحذف الفهارس التي كان قد ألحقها بكل جزء من أجزاء الصفحة الأولى لأنه استفدها فيما بعد في صنع فهرس فنية عامة ، ولم يستبق إلا فهرس الأبواب لكل جزء . (٢٠) وعن هذه الطبعة الثانية يقول حسن كامل الصيرفي « ولكن المحقق كان داثبا على مراجعة طبعته ، وأتاحت له فرصة إخراجها وتحقيقه لكثير من كتب التراث العربي أن تظهر في أثناء ذلك تصحيحات وتعليقات كان يدونها على جوانب نسخه ، ثم انتفع بما ظهر من جديد من مخطوطات للكتاب ، فأعاد نشره في طبعة جديدة محققة تحقيقا جديدا .. » (٢١) .

المثال الثاني : كتاب « وقعة صفين » لنصر بن مزاحم المنقري ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون . فقد نشرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٣٦٥ هـ / ١٩٤٥ أو ١٩٤٦ م . ثم نشر المحقق الطبعة الثانية لنفس الكتاب عام ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ أو ١٩٦٤ م . وقد ورد عن الطبعة الجديدة أن « المحقق أعاد النظر في فصول الكتاب وتفسيراته ، كما أضاف إلى الفهارس فهراس جديدة » (٢٢) .

وإذا أردنا أن نضع الأمر في وضعه الصحيح لاستخدمنا لفظة « طبعة » لتدل على التحقيق ، فنقول : طبعة « عبد السلام هارون » مثلا ، أو نقول : طبعة « دار المعارف » لارتباطها بتحقيق معين لكتاب من كتب التراث . وهذا ماجرى عليه الاستخدام بين المشتغلين بالتراث العربي ، يقول الدكتور محمود الطنأحي بوجود فرق ما بين الطبعات « فإن كثيرا من كتب التراث قد طبع أكثر من طبعة ، وتتفاوت هذه الطبعات كالا ونقصا ، وصحة وسقما . وعلى سبيل المثال فإن كتاب « طبقات فحول الشعراء » لابن سلام ، قد طبع عدة طبعات لا خير فيها ، وقد أكلتها جميعا طبعة شيخ العربية الأستاذ محمود محمد شاكر . وكتاب « وفيات الأعيان » لابن خلكان ، طبع غير طبعة ، وأعلى طبعاته وأكملها طبعة الأستاذ الدكتور إحسان عباس ، التي نشرتها دار صادر بيروت عام ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م . وكتاب « طبقات الشافعية الكبرى »

لابن السبكى ، طبع طبعين : الأولى بالمطبعة الحسينية بمصر عام ١٣٢٤ هـ فى ستة أجزاء ، والثانية بمطبعة عيسى الباقى الحلبى بمصر عام ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٤ م ، وهذه هى الطبعة الكاملة الموثقة ، وقد جاءت فى عشرة أجزاء ، وقام على تحقيقها الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، ومحمود الطناحى . وديوان ذى الرمة ، طبع أكثر من مرة ، ولكن أكمل طبعاته وأوثقها تلك التى نشرها الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، فى مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م بعد أن حصل بها على شهادة الدكتوراه من جامعة القاهرة . (٢٣)

وظاهرة إعادة طبع تحقيقات كتب التراث العربى فى مصر ظاهرة ملحوظة ، إذ أمكن رصد ٢٧٦ تحقيقا من مجموع ١٥١٣ تحقيقا أعيد طبعها أى بنسبة ١٨٫٢٤٪ من مجموع عدد التحقيقات ، وهى ظاهرة صحية تدل على مدى الإقبال على الكتب المحققة من جانب القراء والدارسين والباحثين .

بل إننا عندما نتابع هذه التحقيقات نجد أن بعضها قد حظى بإعادة طبعه مرة أو مرتين أو ثلاث أو أربع أو خمس أو ست مرات ، بل إن واحدة منها أعيد طبعها عشر مرات ، وأخرى أعيد طبعها تسعة عشر مرة ، كما هو موضح فى الجدول رقم (٦) .

ومن الجدير بالذكر أن التحقيق الذى أعيد طبعه ١٩ مرة ، هو تحقيق الشيخ محمد محبى الدين عبد الحميد لكتاب « شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك » الذى نشر لأول مرة عام ١٣٥٠ هـ / ١٩٣١ م ، ونشرت طبعته العشرون أو (إعادة طبعه ال ١٩) عام ١٩٨٠ . أما التحقيق الذى أعيد طبعه عشر مرات ، فهو تحقيق لمحمد محبى الدين عبد الحميد أيضا لكتاب « قطر الندى وبل الصدى » الذى اطلع الباحث على طبعته ال ١٢ (إعادة الطبع ١١) المنشورة عام ١٩٦٣ وربما تكون هناك إعادة أو إعادة طبع أخرى بعد ذلك . إذن فالتحقيقان للشيخ محمد محبى الدين عبد الحميد ، ولكتابين موضوعهما واحد وهو النحو ، وهذا ما يفسر تعدد إعادة طبع الكتابين . فقد رزقت مطبوعات الشيخ النحوية الحظوة والقبول والذويوع والانتشار .. وقد دُرُس بالقسم الثانوى بالأزهر .. ثم كان أستاذنا بكلية اللغة العربية فعميدا لها ،

جدول رقم (٦)
التوزيع التكرارى للتحقيقات حسب عدد مرات إعادة الطبع
عدد مرات إعادة الطبع عدد التحقيقات

	١٨٨	١
	٤٧	٢
٥ مقلات	٢٤	٣
	٨	٤
	٤	٥
	٣	٦
	١	١٠
	١	١٩
	٢٧٦	المجموع

خامسا : المحققون

أحصى عدد المحققين الذين انفرادوا أو شاركوا في تحقيق كتب التراث العربى المنشورة فى مصر ، فوجد أنهم ٧١٤ محققا* . وفيما يلى دراسة لانتاجية المحققين ، والتحقيق المشترك ، والتحقيق المتكامل .

انتاجية المحققين :

أجرى توزيع تكرارى للمحققين طبقا لعدد التحقيقات التى قام بها كل محقق منفردا أو مشاركا (جدول رقم ٧) ومن هذا الجدول يتبين ما يلى* :

جدول رقم (٧)
التوزيع التكرارى للمحققين طبقا لعدد التحقيقات

عدد التحقيقات المحققون	%	عدد التحقيقات	المحققون	%
١	٤٦١	٦٤,٥٦	١٥	٣
٢	٩٦	١٣,٤٤	١٦	١
٣	٤٦	٦,٤٤	١٨	١
٤	٣١	٤,٣٤	١٩	١
٥	١٧	٢,٣٨	٢١	١
٦	١٤	١,٩٦	٢٢	١
٧	١٠	١,٤٠	٢٣	٣
٨	٦	٠,٨٤	٢٧	٢
٩	٢	٠,٢٨	٣١	١
١٠	٦	٠,٨٤	٣٢	١
١١	٣	٠,٤٢	٤٠	١
١٢	١	٠,١٤	٦٠	١
١٣	٢	٠,٢٨	٦٩	١
١٤	١	٠,١٤	المجموع	٧١٤
			٩٩,٩٨	

١ — يصل عدد الذين أسهموا في تحقيق واحد ٤٦١ محققا ، وهم يمثلون ٦٤,٥٦٪ من مجموع عدد المحققين ، مع وجود تناسب عكسى بين عدد التحقيقات وعدد المحققين ، إذ كلما زادت فئة عدد التحقيقات كلما قل عدد المحققين .

٢ — وطبقا لهذه الاسهامات يمكن تقسيم المحققين من ناحية انتاجيتهم إلى أربع فئات :

(أ) العابرون : وهم الذين أسهموا بتحقيق واحد .
(ب) المقلون : وهم الذين أسهموا بتحقيقين أو ثلاثة ، وعددهم ١٤٢ محققا (١٩٨٨٪ من المحققين) .

(ج) المتوسطون : وهم الذين أسهموا بما بين أربعة وتسعة تحقيقات ، وعددهم ٨٠ محققا (١١٫٢٠٪) .

(د) المكثرون : وهم الذين أسهموا بعشرة تحقيقات فأكثر ، وعددهم ٣١ محققا (٤٫٣٤٪) . ومن الجدير بالذكر أن هذا العدد القليل من المحققين قد أسهموا في تحقيق ٤٤ و ٣٤٪ (٦٤١ تحقيقا) من مجموع التحقيقات* .

وفيما يلي أسماء الفئة الأخيرة (المكثرون) من المحققين مرتبين ترتيبا تنازليا طبقا لعدد ما أسهموا به من تحقيقات** .

جدول رقم (٨) المكثرون من المحققين

عدد التحقيقات	الاسم
٦٩	عبد السلام محمد هارون
٦٠	محمد محي الدين عبد الحميد
٤٠	محمد أبو الفضل ابراهيم
٣٢	ابراهيم اسماعيل الاياري
٣١	محمد حامد الفقى
٢٧	محمد عبد الهادى أبو ريده / عبد القادر أحمد عطا
٢٣	على محمد البجاوى / عبد الرحمن بدوى / أحمد محمد شاكر

مصطفى السقا	٢٢
عبد العزيز الميمنى الراجكوتى	٢١
رمضان عبد التواب	١٩
محمد عبد المنعم خفاجى	١٨
السيد أحمد صقر	١٦
طه محمد الزينى / حسين نصار / بول كراوس	١٥
محمد زاهد بن الحسن الكوثرى	١٤
محمد سليم سالم / حامد عبد المجيد	١٣
عبد الستار أحمد فراج	١٢
محمد مصطفى أبو العلا / فؤاد عبد المنعم أحمد / ابراهيم	١١
عطوة عوض	
محمد زغلول سلام / عبد الفتاح محمد الحلو / عبد الحليم	١٠
عمود / سليمان دنيا / احسان رشيد عباس / أحمد أمين	

التحقيق المشترك :

على الرغم من أن الظاهرة السائدة فى تحقيق كتب التراث العربى هى الانفراد بالتحقيق ، إلا أن اشتراك اثنين أو أكثر فى تحقيق الكتاب الواحد ظاهرة جديدة بالدراسة .

فبرصد هذه الظاهرة فى كتب التراث العربى المحققة فى مصر ، يتبين لنا ماالى :

١ — يمثل التحقيق المشترك فى ١٨٨ تحقيقا ، أى نسبة ١٢.٤٢٪ من مجموع عدد التحقيقات . وإذا أدخلنا فى حسابنا التحقيقات المشتركة لأجزاء من الأعمال المحققة ، فإن عدد هذه التحقيقات المشتركة يزيد ليصل إلى ٢١٤ تحقيقا مشتركا .

٢ — يتراوح عدد المحققين المشاركين فى العمل الواحد أو جزء منه بين الإثنين

والخمسة ، ولكن أغلب التحقيقات المشتركة تكون بين إثنين (١٧٣ تحقيقا / ٨٠.٨٤ ٪) ، بينما يصل عدد التحقيقات المشتركة بين ثلاثة إلى ٣٣ تحقيقا / ١٥.٤٢ ٪) ولا يزيد عدد التحقيقات المشتركة بين أربعة عن أربعة تحقيقات (١.٨٦ ٪) وكذلك المشتركة بين خمسة جدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)

التوزيع التكرارى للتحقيقات المشتركة طبقا لعدد المشاركين في التحقيق

عدد المشاركين في التحقيق الواحد عدد التحقيقات ٪		
٢	١٧٣	٨٠.٨٤
٣	٣٣	١٥.٤٢
٤	٤	١.٨٦
٥	٤	١.٨٦
المجموع	٢١٤	٩٩.٩٨

- ٣ — بمراجعة الأعمال المشتركة يلاحظ أن معظمها من الأعمال الجيدة ، وأن المشاركين فيها من المشهود لهم بالجودة في التحقيق مثال ذلك ما يلي :
- الأحكام شرح عمدة الأحكام : ابن دقيق العيد : محمد حامد الفقى ، أحمد محمد شاكر .
- أخبار أئى تمام / الصولى : خليل محمود عساكر ، محمد عبده عزام ، نظهر الاسلام الهندى .
- أزهار الرياض في أخبار القاضى عياض / المقرئ : مصطفى السقا ، ابراهيم الايبارى ، عبد الحفيظ شلى .

- أسد الغابة فى معرفة الصحابة ابن الاثير الجزرى (عز الدين) :
محمد ابراهيم البنا ، محمد أحمد عاشور ، محمود عبد الوهاب فايد .
- الأصمعيات / الأصمعى : أحمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد
هارون .
- الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب / البطليوسى : مصطفى السقا ،
حامد عبد المجيد .
- الامتاع والمؤانسة / أبو حيان التوحيدى : أحمد أمين ، أحمد
الزوين .
- البصائر والذخائر / أبو حيان التوحيدى : أحمد أمين ، السيد أحمد
صقر .
- تجريد الأغاني / ابن واصل : طه حسين ، ابراهيم الاييارى .
- الجبر والمقابلة / الخوارزمى : على مصطفى شرقة ، محمد مرسى
أحمد .
- جهرة الأمثال / العسكرى : محمد أبو الفضل ابراهيم ، عبد المجيد
قطامش
- خريدة القصر وجريدة أهل العصر (قسم شعراء مصر) / العماد
الاصفهانى : أحمد أمين ، شوق ضيف ، احسان عباس .
- شرح ديوان الحماسة / المرزوق : أحمد أمين ، عبد السلام
هارون .
- شروح سقط الزند المعرى : مصطفى السقا ، عبد الرحيم محمود ،
عبد السلام هارون .
- الشفاء / ابن سينا : مجموعات من المشاركين فى عدد من الفنون
(راجع التحقيق المتكامل)
- كتاب الصناعتين / أبو هلال العنسكرى : على محمد البجاوى ،
محمد أبو الفضل ابراهيم .

— طبقات الشافعية الكبرى / السبكي : محمود. محمد الطناحي ، عبد الفتاح محمد الحلو .

— الفائق في غريب الحديث / الزمخشري : علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل ابراهيم .

— المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر / ابن الأثير (ضياء الدين) : أحمد الحوفي ، بلوى طبانه .

— المغنى في أبواب التوحيد والعدل / عبد الجبار المعتزلي : اشترك محققان في معظم أجزائه .

— المفضليات / المفضل الضبي : أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون .

٤ — من المحققين الذين ارتبطت أسماءهم معا في كثير من التحقيقات المشتركة :

— محمد حامد الفقي وأحمد محمد شاكر . اشتركا في أربعة تحقيقات هي كل التحقيقات المشتركة لمحمد حامد الفقي ، وأربعة من سبعة تحقيقات مشتركة لأحمد شاكر .

— موسى محمد علي وعزت علي عيد عطية . إذ اشتركا في أربعة تحقيقات هي كل اسهامات عزت علي عيد عطية في نشاط التحقيق في مصر ، وتحتوي أربعة من مجموع خمسة تحقيقات مشتركة لموسى محمد علي .

— طه محمد الزيني ومحمد عيد المنعم خفاجي . وقد اشتركا في أربعة تحقيقات هي كل التحقيقات المشتركة لطله الزيني ، ونصف عدد التحقيقات المشتركة لعبد المنعم خفاجي .

— مصطفى السقا ، ابراهيم الاياري ، عبد الحفيظ شليبي . اشتر هذا الثلاثي باشتراكه في خمسة تحقيقات ، هي كل اسهام عبد الحفيظ شليبي في النشاط الحقيقي .

— محمد ابراهيم البنا ومحمد احمد عاشور . اشتركا فى أربعة تحقيقات ،
هى كل التحقيقات المشتركة لكل من المحققين ، فيما عدا تحقيق
جزئى واحد اشترك فيه محمد أحمد عاشور مع آخر غير محمد ابراهيم
البنا .

— عبد الحليم محمود ومحمود بن الشريف . اشتركا فى أربعة تحقيقات ،
هى كل التحقيقات المشتركة لمحمود الشريف ، بل هى كل
اسهاماته فى تحقيق التراث فى مصر ، وتعد أربعة من سبعة تحقيقات
مشتركة لعبد الحليم محمود .

— على النجدى ناصف ، عبد الحليم النجار ، عبد الفتاح اسماعيل
شلى . اشتركوا فى تحقيقين ، هما كل التحقيقات المشتركة لعل
النجدى ناصف وعبد الفتاح شلى ، تحقيقين من ثلاثة مشتركة
لعبد الحليم النجار .

— أحمد أحمد بدوى وحامد عبد المجيد . اشتركا فى أربعة تحقيقات ،
هى كل التحقيقات المشتركة لأحمد بدوى ونصف التحقيقات
لحامد عبد المجيد .

• التحقيق المتكامل :

ينطبق مفهوم التحقيق المتكامل على جهود التحقيق فى ظل مشروعات
تهدف إلى توزيع العمل بين أكثر من محقق بحيث يتولى كل محقق تحقيق جزء أو
أكثر من الكتاب ، والجهود الفردية التى ترمى إلى استكمال تحقيق مالم يحقق
من أجزاء الكتاب من قبل . وقد ينتج عن التحقيق المتكامل ، تحقيق كامل
للكتاب وقد لا ينتج . ويدل التحقيق المتكامل على وجود التنسيق فى النشاط
التحقيقى .

وقد أحصى الباحث ٣٦ كتابا حققت تحقيقا متكاملا ، منها ٢٤ كتابا
حققت كاملة ، و ١٢ كتابا لم يكتمل تحقيقها بعد .

من أمثلة القسم الأول مايلى :

— بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز للفيروز أباى : الأجزاء

١ — ٤ تحقيق محمد على النجار الأجزاء ٥ ، ٦ تحقيق عبد العليم الطحاوى .

— تهذيب اللغة للأزهري :

ح ١ تحقيق عبد السلام محمد هارون

ح ٢ تحقيق محمد على النجار

ح ٣ تحقيق عبد الحليم النجار

ح ٤ تحقيق عبد الكريم الغريباوى

ح ٥ تحقيق عبد الله درويش

ح ٦ تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى ، محمود فرج العقدة

ح ٧ تحقيق عبد السلام سرحان

ح ٨ تحقيق عبد العظيم محمود

ح ٩ تحقيق عبد السلام محمد هارون

المستدرك على الأجزاء السابع والثامن والتاسع تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدى

ح ١٠ تحقيق على حسن الهلالى

ح ١١ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم

ح ١٢ ، ١٣ تحقيق أحمد عبد العليم البردوى

ح ١٤ تحقيق يعقوب عبد النبى

ح ١٥ تحقيق ابراهيم الاييارى

— كتاب الجيم : لأبى عمرو الشيبانى :

ح ١ تحقيق ابراهيم الاييارى

ح ٢ تحقيق عبد العليم الطحاوى

ح ٣ تحقيق عبد الكريم الغريباوى

الشفاء لابن سينا :

ينقسم هذا الكتاب إلى ربع جل رئيسية هى : المنطق ، الطبيعيات ،

الرياضيات ، الإلهيات . وتحت كل جملة من هذه الجمل الأربع فنون ، وتحت كل فن مقالات ، وكل مقالة فصول . وقد بدأ العمل فى تحقيق هذا الكتاب منذ عام ١٩٤٩ ، وظهرت أجزاء العمل على مدى أكثر من ثلاثين عاما (١٩٥٢ - ١٩٨٣) . وقد تم تحقيق الكتاب كما يلى : (٢٥) .

النطق :

- (١) المدخل : تحقيق جورج شحاته قنواى ، محمود الحضرى ، أحمد فؤاد الأهوانى .
- (٢) المقولات : تحقيق جورج شحاته قنواى ، محمود الحضرى ، أحمد فؤاد الأهوانى ، وسعيد زايد .
- (٣) العبارة : تحقيق محمود الحضرى
- (٤) القياس : تحقيق سعيد زايد
- (٥) البرهان : تحقيق محمد أبو العلا عفيفى
- (٦) الجدل : تحقيق أحمد فؤاد الأهوانى
- (٧) السفسطة : تحقيق أحمد فؤاد الأهوانى
- (٨) الخطابة : تحقيق محمد سليم سالم
- (٩) الشعر : تحقيق عبد الرحمن بلوى

الطبيعات :

- (١) السماء الطبيعى : تحقيق سعيد زايد
- (٢) السماء والعالم : تحقيق محمود قاسم
- (٣) الكون والفساد : تحقيق محمود قاسم
- (٤) الأفعال والانفعالات : تحقيق محمود قاسم
- (٥) المعادن والآثار العلوية : تحقيق عبد الحليم منتصر ، سعيد زايد ، عبد الله اسماعيل .
- (٦) النفس : تحقيق جورج شحاته قنواى ، سعيد زايد
- (٧) النبات : تحقيق عبد الحليم منتصر ، سعيد زايد ، عبد الله اسماعيل
- (٨) الحيوان : تحقيق عبد الحليم منتصر ، سعيد زايد ، عبد الله اسماعيل

الرياضيات :

- (١) أصول الهندسة : تحقيق عبد الحميد صبره ، عبد الحميد لطفى مظهر
- (٢) الحساب : تحقيق عبد الحميد لطفى مظهر
- (٣) جوامع علم الموسيقى : تحقيق زكريا يوسف
- (٤) علم الهيئة (الفلك) تحقيق محمد رضا ملور ، أمام ابراهيم أحمد

الإلهيات :

- القسم الأول : تحقيق جورج شحاته قنواتى ، سعيد زايد
- القسم الثانى : تحقيق محمد يوسف موسى ، سليمان دنيا ، سعيد زايد

ومن أمثلة القسم الثانى :

— النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى . لم تحقق الأجزاء ١ — ١٢ الأولى .

- ح ١٣ : تحقيق فهم محمد شلتوت
- ح ١٤ : تحقيق فهم محمد شلتوت ، جمال الدين محمد محرز
- ح ١٥ : تحقيق ابراهيم على طرخان
- ح ١٦ : تحقيق جمال الدين الشيال ، فهم محمد شلتوت
- نهاية الأرب فى فنون الأدب للنويرى . لم تحقق الأجزاء ١ — ١٨ (أشار الطناحى الى أن القسم الأدى بدار الكتب المصرية بدأ طبعه محققاً سنة ١٩٢٣

- ح ١٩ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
- ح ٢٠ تحقيق محمد رفعت فتح الله
- ح ٢١ تحقيق على محمد البجاوى
- ح ٢٢ تحقيق محمد جابر عبد العال
- ح ٢٤ تحقيق حسين نصار ، عبد العزيز الأهوانى
- ح ٢٥ تحقيق محمد جابر عبد العال
- ح ٢٦ تحقيق محمد فوزى العتيل
- ح ٢٧ تحقيق سعيد عاشور

سادساً : الناشر

بدراسة ناشرى كتب التراث العربى فى مصر ، يتبين لنا مايلى :

- ١ — تغير الناشر بتعدد التحقيق ، فليس بالضرورة أن يكون ناشر الكتاب فى تحقيقه الأول هو نفس الناشر فى تحقيقه أو تحقيقاته التالية . وقد أشرنا من قبل عند دراستنا لتعدد التحقيقات إلى أنه يوجد لدينا ١٦٥ تحقيقاً جديداً لـ ١٣٩ عنواناً حققت أكثر من مرة . وبمراجعة هذه التحقيقات الـ ١٦٥ الجديدة تبين أن معظمها (١٥٥ تحقيقاً ٩٣ر٩٣٪) قد اختلف ناشلوها . وقد يكون هذا أمراً طبيعياً .
- ٢ — أيضاً ، ليس بالضرورة أن يكون ناشر التحقيق للمرة الأولى هو نفس الناشر لإعادة أو إعادات طبع هذا التحقيق . فإذا كان لدينا ٤٥٣ إعادة طبع (راجع جدول رقم ٦) فقد أحصينا منها ٩٧ إعادة طبع (٤١ر ٢١٪) قام بنشرها ناشرون مختلفون عن ناشرى التحقيق فى طبعته الأولى .

مثال لتغير الناشر مع إعادة طبع التحقيق :

كتاب : الطريق الى الله أو كتاب الصدق / لأبى سعيد احمد بن عيسى الحزاز ، تحقيق عبد الحليم محمود . القاهرة : مكتبة دار العروبة ، ١٩٦٠ .

أعادت طبعه ونشره دار الكتب الحديثه ، ١٩٦٤ .

ثم أعيد طبعه ونشره فى دار الإنسان للتأليف والترجمة والنشر ، ١٩٧٢ .

- ٣ — وبمراجعة الناشرين ، تبين أن ١١٨ تحقيقاً أشر فى بياناتها البيلوجرافية إلى الطابعين ، فلم يتضح لنا ما إذا كان هناك ناشر لم يسجل فى البيانات ؟ أم أن الناشر هو المؤلف ؟ أو أن الناشر هو المطبعة ؟ . وأن هناك ١٧ تحقيقاً لم يذكر فيها ناشر أو طابع (مجهولة الناشر) . كما أن هناك ١٥ تحقيقاً ذكر فيها أن الناشر هو المحقق . مجموع هذه التحقيقات ١٥٠ تحقيقاً يمكن اخراجها من دراستنا للناشرين .

٤ — بعد ذلك ، نجد أن عدد الناشرين لباقي التحقيقات (١٣٦٣ تحقيقا) وطبعاتها المختلفة يصل إلى ١٤٨ ناشرا .

٥ — بتوزيع التحقيقات تبعا لفئات الناشرين (جدول رقم ١٠) يتضح أن ١٢٨ ناشرا تجاريا يسهمون بالنصيب الأكبر (١١٣٩ : تحقيقا / ٨٣,٥٦ %) من مجموع التحقيقات . أما الناشر غير التجاريين (٢٠ : ناشرا) فيسهمون بنشر العدد الباقى من التحقيقات (٢٢٤ : تحقيقا / ١٦,٤٣ %) .

جدول رقم (١٠) توزيع التحقيقات طبقا لفئات الناشرين

عدد الناشرين	فئة الناشرين	عدد التحقيقات	%
١٢٨	ناشرون تجاريون	١١٣٩	٨٣,٥٦
٥	جامعات	٦٩	٥,٠٦
٥	جمعيات	٦	٤٤
١٠	مجامع ومعاهد ومراكز علمية	١٤٩	١٠,٩٣
١٤٨		١٣٦٣	٩٩,٩٨

٦ — انتاجية الناشرين : بإجراء توزيع تكرارى للناشرين تبعا لعدد التحقيقات التى نشرها كل منهم (جدول رقم ١١) يتبين أن ٥٦ ناشرا يمثلون ٨٣,٣٧ % من مجموع الناشرين انفردوا بنشر كتاب واحد ، وإذا اعتبرنا أن نشر عشرة كتب على الأقل من جانب الناشر يعتبر حدا معقولا يمكن على اساسه اعتبار الناشر من فئة " ناشرى كتب

التراث ١ ، إذن يمكن اعتبار ١٠٩ ناشرا (٧٣,٦٤ ٪) من مجموع الناشرين ليسوا من ناشرى كتب التراث ، إنما نشر كتب التراث (المحقة) أمر عابر فى نشاطهم .

جدول رقم (١١) التوزيع التكرارى للناشرين تبعا لعدد التحقيقات

عدد التحقيقات	الناشرون	٪
١	٥٦	٣٧,٨٣
٢	١٧	١١,٤٨
٣	١٠	٦,٧٥
٤	٩	٦,٠٨
٥	٤	٢,٧٠
٦	٦	٤,٠٥
٧	٣	٢,٠٢
٨	٢	١,٣٥
٩	٢	١,٣٥
١٠	٣	٢,٠٢
١١	١	٠,٦٧
١٢	١	٠,٦٧
١٤	٢	١,٣٥
١٥	٢	١,٣٥
١٦	٢	١,٣٥
١٧	١	٠,٦٧
١٩	٣	٢,٠٢
٢٠	٢	١,٣٥

٢١٠	١	٦٧ر
٢٢	٢	٣٥١ر
٢٣	٢	٣٥١ر
٢٤	١	٦٧ر
٢٥	١	٦٧ر
٢٨	١	٦٧ر
٣٠	١	٦٧ر
٣١	١	٦٧ر
٤٨	٣	٢٠٢ر
٤٠	١	٦٧ر
٤٣	١	٦٧ر
٥١	١	٦٧ر
٦٦	٢	٣٥١ر
٦٧	٢	٣٥١ر
٨٥	١	٦٧ر
١١٤	١	٦٧ر
المجموع	١٤٨	٨٥٦٩ر

أما الـ ٣٩ ناشرا الباقون فهم أكثر الناشرين إنتاجية لكتب التراث العربى
المحققة فى مصر ، وفيما يلى أسماء كل منهم .

جدول رقم (١٢)
أكثر الناشرين اتجاا للكتب المحفلة فى مصر

عدد التحقيقات	الناشرون
١١٤	دار المعارف
٨٥	مكتبة ومطبعة مصطفى البانى الحلبي
٦٧	دار احياء الكتب العربية (عيسى البانى الحلبي) / الهيئة المصرية العامة للكتاب
٦٦	دار الفكر العربى / مكتبة الخانجي
٥١	لجنة التأليف والترجمة والنشر
٤٣	دار الكتب ومركز تحقيق التراث
٤٠	جامعة القاهرة
٣٨	مكتبة ومطبعة أنصار السنة المحمدية / المكتبة التجارية الكبرى / المجلس الأعلى للشئون الاسلامية
٣١	دار الكتب الحديثة
٣٠	مكتبة النهضة المصرية
٢٨	المكتبة السلفية
٢٥	دار نهضة مصر
٢٤	الدار المصرية للتأليف والترجمة
٢٣	مكتبة ومطبعة محمد على صبيح / معهد المخطوطات العربية
٢٢	دار الكاتب العربى / مكتبة القاهرة
٢١	مكتبة الكليات الأزهرية
٢٠	دار الاعتصام / المؤسسة السعودية بمصر (مطبعة المدنى سابقا)

مؤسسة دار الشعب / المبادئ القومية للطباعة والنشر /	١٩
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر .	
المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية	١٧
منشأة المعارف / مكتبة الانجلو المصرية	١٦
جامعة عين شمس / دار التراث	١٥
مكتبة دار العروبة للطباعة والنشر / مكتبة القرآن	١٤
مكتبة الجندي	١٢
دار الكتاب العربي	١١
دار الكتب الإسلامية / عالم الكتب / مكتبة مصر	١٠

المراجع

- (١) محمد المصرى . الضبط البليوجرافى للجهود المصرية لتحقيق المخطوطات العربية . الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٩٨٨ .
- (٢) عبد الجبار عبد الرحمن . ذخائر التراث العربى الاسلامى : دليل بليوجرافى للمخطوطات العربية المطبوعة حتى عام ١٩٨٠ . ط ١ . البصرة : عبد الجبار عبد الرحمن ، ١٤٠١ - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨١ - ١٩٨٣ م . ٢-٣ . صفحات متفرقة .
- (٣) عبد الستار الحلوجى . مسئولية جامعاتنا تجاه تراثنا المخطوط . فى : دراسات فى الكتب والمكتبات . مجلة : مكتبة مصباح ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م . ص ١٨٩ .
- (٤) عبد الهادى الفضل . تحقيق التراث . ط ١ . مجلة : مكتبة العلم ، ١٩٨٢ . ص ٥٦ .
- (٥) بهج عثمان . الكتاب العربى بين التقدم والتخلف . الناشر العربى ، ع ٧ ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ١٢٦ .
- (٦) عالم الكتاب ، ع ٩ ، يناير - مارس ١٩٨٦ ، ص ٧ .
- (٧) عالم الكتاب ، ع ١٠ ، أبريل - يونيو ١٩٨٦ ، ص ٧ .
- (٨) عالم الكتاب ، نفس العدد ، ص ٧ - ٨ .
- (٩) عالم الكتاب ، نفس العدد ص ٨ .
- (١٠) عالم الكتاب ، ع ٩ ، ص ٩ .
- (١١) عالم الكتاب ، ع ١١ ، يوليو - سبتمبر ١٩٨٦ ، ص ٤ .
- (١٢) عبد الهادى الفضل . تحقيق التراث . ص ٥٧ .
- (١٣) الفهرست المصرية للوطن العربى . فى : عالم الكتاب ، ع ١٣ ، يناير - مارس ١٩٨٧ ، ص ١١١ .
- (١٤) اتصال شخصى بالمحقق .
- (١٥) الفهرست المصرية للوطن العربى . فى : عالم الكتاب ، ع ١٢ ، أكتوبر - ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٤٥ .
- (١٦) الفهرست المصرية للوطن العربى . فى : عالم الكتاب ، ع ١٤ ، ابريل - يونيو ١٩٨٧ ، ص ٩٣ .
- (١٧) اتصال شخصى بالمحقق .
- (١٨) الفهرست المصرية للوطن العربى . فى : عالم الكتاب ، ع ١٤ ، ص ١١٥ .
- (١٩) الفهرست المصرية للوطن العربى . فى : عالم الكتاب ، ع ٢٠ ، أكتوبر - ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ١١٣ .

- (٢٠) الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر . الحيوان / تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . ط ٢ . القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٧٠ . ج ١ ، ص ٤٢ - ٥٢ .
- (٢١) نشر حسن كامل الصوفي هذا الكلام قبل نشر الطبعة الجديدة لكتاب الحيوان ، في : مجلة الكتاب العربي ، ع ٢٦ ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ١٠٨ .
- (٢٢) مجلة الكتاب العربي ، ع ٢٨ ، سبتمبر ١٩٦٦ ، ص ٩٠ .
- (٢٣) عمود محمد الطنحاني . مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي . ط ١ . القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م . ص ٨٠٧ .
- (٢٤) الطنحاني . نفس المرجع ، ص ٧٦ .
- (٢٥) جورج شحاتة فتواقي . دراسة ييلوجرافية لموسوعة الشفاء . في : عالم الكتاب ، ع ١٤ ، يناير - مارس ١٩٨٤ ، ص ٥ . بالإضافة إلى المصادر البيولوجرافية التي اعتمدت عليها الدراسة .
- لم تتناول هذه الدراسة عمدا تحليلًا لموضوعات الكتب المنشورة رغم تجميع البيانات المتصلة بها ، إذ تبين بعد قطع شوط في مسودات هذا البحث أن التحليل الموضوعي لم يسفر عن شيء جديد يقدمه إلى مجتمع البحث العلمي .
- صدرت عام ١٩٨٤ ، وقد سبق لشركة السلام العالمية نشرها عام ١٩٨٠ .
- لا يدخل في هذا العدد ٦ تحقيقات نسب فيها التحقيق إلى جماعة أو لجنة من العلماء بدون تحديد لأسماء المحققين .
- إذا أحصينا مجموع عدد التحقيقات من هذا الجداول لوجدناها ١٨٦١ تحقيقا ، وقد يبدو هذا الرقم غير العدد الحقيقي للتحقيقات وهو ١٥١٣ ، والسبب في الزيادة هو إحصاء التحقيق الواحد أكثر من مرة طبقا لعدد المشاركين في التحقيق .
- مع ملاحظة أن هذه الأعداد لا تمثل كل ما نشره هؤلاء من تحقيقات فبعضهم بالتأمل نشروا بعض تحقيقاتهم خارج مصر وهي غير مدرجة في هذا البحث .
- راجع الحاشية المتصلة بعدد التحقيقات في الصفحة السابقة .

دراسة نص موقف فيكرى من الفكر التصنيفى عند بعض فلاسفة المسلمين نص العصور الوسطى

المكتوب : محمد عبده صبيح

ملخص : تشمل الدراسة على عرض لما أورده فيكرى في ملخصين بكتابه التصنيف والتكثيف في العلوم عن الحضارة الإسلامية وجهود بعض الفلاسفة والعلماء المسلمين في العصور الوسطى في مجال تصنيف العلوم ، ثم عرض لخطط التصنيف لبعض الفلاسفة والعلماء المسلمين التي سجلها فيكرى في الملحقين المشار إليهما آنفاً ، وتعرف بواضح الخطط ، وهم : الرازى ، والفارابى ، والطوسى . وتنتهى الدراسة بمناقشات وتعليقات حول ما أورده فيكرى عن الحضارة الإسلامية ، وعطت التصنيف للفلاسفة والعلماء المسلمين .

يعد « فيكرى » من الشخصيات المعروفة لدى المهتمين بعلم المكتبات والمعلومات بصفة عامة والتصنيف بصفة خاصة ، ولفيكرى كتب ومقالات عديدة في مجال التصنيف ، كما أنه من الباحثين المتعاونين مع الجماعة البريطانية لبحوث التصنيف ، ومن الجدير بالذكر أنه يشغل منصب أستاذ علم المكتبات والمعلومات بجامعة لندن ، ومن المحتمل أنه كانت تربطه صلات وطيدة مع العالم الإنجليزي الذائع الصيت في مجال التصنيف وليام تشارلس بيرويك سايرز وكذلك مع الباحث الإنجليزي في مجال التصنيف أيضاً آرثر ما لبتى .

دراسة في موقف ، فيكرى ، من الفكر التصنيفي عند بعض الفلاسفة والعلماء المسلمين في العصور الوسطى والغرض من هذا المقال هو إلقاء الضوء على ما أورده فيكرى عن الحضارة الإسلامية وخطط التصنيف لبعض الفلاسفة والعلماء المسلمين في العصور الوسطى ، وذلك في الطبعة الثالثة من كتابه عن التصنيف والتشكيك في المجال العلمي وخاصة في الملحقين D و A منه :

Classification and Indexing in Science, 3rd edition 1975

وقد خصص فيكرى الملحق A من هذا الكتاب للجوانب التاريخية لتصنيف العلوم :

Appendix A: Historical Aspects of the Classification of Science

وخصص الملحق D لتصنيف المواد الكيميائية :

AppendixD: The Classification of Chemical Substances

المبحث الأول :

رأى فيكرى في الفكر التصنيفي في الحضارة الإسلامية
(أ) علاقة التصنيف بالعصور الثقافية في تاريخ الحضارة الإنسانية (من الملحق A)

تؤكد دراسة تاريخ الفكر أن التاريخ في الحقيقة إنما يقدم لنا سلسلة متصلة من العصور الثقافية ، وكل منها يمتد لفترة معينة تشكل المعرفة خلالها بنية قد تكون أكثر أو أقل وحدة ولكن يمكن التعبير عنها في خطة تصنيف ، ويتطلب كل عصر ثقافي خطة تصنيف جديدة ، وكل ما يؤمل من أى خطة تصنيف إنما هو أن تمثل المعرفة بدقة وشمول في أى مرحلة من تطورها .

وهذا ناشئ عن أن لكل عصر سمة مميزة ، فهو يبحث مشكلات معينة وله مناهجه المتميزة في البحث ، كما أنه ينتهج أسلوباً خاصاً في التفكير يمثل الإطار لنظرياته وكذلك له اهتماماته الفكرية التي ينفرد بها ، ولهذا فإن خطة التصنيف التي قد تتلام مع المزاج الفلسفي للإغريق لن تكون مناسبة للصور الأسطورية للكون عند البابليين ولا للحياة المندفعة في عصر النهضة ولا لعصر التصنيع في القرن التاسع عشر الميلادي ، وبمعنى آخر فإن خطة التصنيف التي قد تكون أكثر ملاءمة لعصر معين ستكون أقل ملاءمة لأي عصر آخر .

ويرى الباحثان لاند وتوب أن المعرفة بصفة عامة تتقدم بلا توقف ، ولكن المعرفة العلمية بصفة خاصة تتقدم دوماً بطريقة تراكمية ، ولهذا فمن المتوقع أن تتعاقب العصور الثقافية الواحد تلو الآخر بسرعة متزايدة وخاصة منذ عصر النهضة ، وقد اقترح الباحثان لاند وتوب قائمة للعصور في تاريخ الحضارة الإنسانية على النحو التالي :

الحضارات القديمة	حتى عام ٦٠٠ ق.م
الحضارة الإغريقية	٦٠٠ ق.م - ٢٠٠ ق.م
الحضارتان الهلينستية والرومانية	٢٠٠ ق.م - ٤٠٠ م
حضارة العصور الوسطى والحضارة العربية	٤٠٠ م - ١٣٠٠ م
حضارة الفترة الانتقالية أى عصر النهضة	١٣٠٠ م - ١٦٠٠ م
الحضارة في القرن السابع عشر	١٦٠٠ م - ١٧٠٠ م
عصر العلوم الطبيعية	١٧٠٠ م - ١٨٥٠ م
عصر التقدم	١٨٥٠ - ١٩١٤ م
فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها	١٩١٤ (١)

(ب) تاريخ تصنيف العلوم في الحضارتين الأوربية والعربية في العصور الوسطى (من الملحق A)

لم يقدم الرومان سوى إضافة ضئيلة في مجالات العلوم يقصد العلوم الرياضية والفيزيائية ، وفي أعقاب سقوط روما انتقل التراث العلمي الإغريقي إلى العرب ، وفي أوروبا كانت الثقافة اللاتينية آنذاك تبني تصور أفلاطون للعلوم ، وأصبحت الفنون السبعة تشكل الدراسة التمهيدية التي لا بد منها قبل الالتحاق بالدراسات العليا في مجالات اللاهوت والميتافيزيقا والأخلاق ، وكانت الفنون السبعة تشتمل على ثلاثي المنطق والنحو والبلاغة بالإضافة إلى العلوم الأربعة عند أفلاطون وهي الحساب والهندسة والفلك الموسيقى ، أما الفيزياء وفقاً للتصور الأرسطي فلم يعد لها وجود .

وفي حوالي عام ٤٧٠ بعد الميلاد كتب ماريتانوسى كاييلا دراسة حول رباعى العلوم وفقاً للتصور الأفلاطونى ، وفي القرن السابع الميلادى أضاف إيزيدور أوف سيفيل الطب إلى هذه العلوم ، وفي القرن التاسع الميلادى أضاف

دراسة في موقف الفكرى ، من الفكر الصينى عند بعض الفلاسفة والعلماء المسلمين في العصور الوسطى
رابانوسى موراس الفنون الميكانيكية إليها ، وبعد ذلك لم تقم في أوروبا محاولات
أخرى لتوسيع العلوم حتى بداية مرحلة استعادة التراث العلمى الإغريقى من
العرب .

وفي خلال الفترة الممتدة من عام ٧٥٠ حتى عام ٩٠٠ الميلاديين عمل
علماء جنديسابور وبغداد على إتاحة الفرصة للعربى للإفادة من القدر
الأكبر من التراث العلمى الإغريقى ، الذى شمل جميع فروع الرياضيات
والميكانيكا والفلك والجغرافيا الرياضية والطب والحيوان وبعض فروع النبات .
وفي بداية القرن العاشر الميلادى قام الفيلسوف التركستانى الفارابى بإعداد
خطة تصنيف للعلوم ، ومثلما فعل أرسطو بدأ الفارابى تصنيفه بالمنطق ثم أورد
الرياضيات بفروعها السبعة وهى الحساب والهندسة والموسيقى والفلك
والبصريات والإستاتيكيا والوسائل الميكانيكية ، أما الفيزياء وفروعها في
تصنيف الفارابى فإنها منية بطريقة مباشرة أيضاً على ما أورده أرسطو عنها في
تصنيفه .

وبعد الفارابى بثلاثة قرون قام العالم الفارسى نصير الدين الطوسى بإضافة
علوم جديدة إلى تصنيف أرسطو ، فقد أضاف إلى الرياضيات الجبر الذى تم
تطويره على أيدي العلماء الهنود والعرب ، كما أضاف إلى الفيزياء الطب
والتنجيم والزراعة .

ومن الجدير بالذكر أن حركة ترجمة النصوص العلمية من اللغة العربية إلى
اللغة اللاتينية قد بدأت في القرن الحادى عشر الميلادى في كل من إيطاليا
وأسبانيا ، ثم اكتملت حركة الترجمة بدرجة كبيرة خلال القرن الثانى عشر
الميلادى ، وبعدها قامت أوروبا الغربية باستيعاب التراث العلمى الإغريقى
الغربى بدأت فيها مرحلة إعداد خطط التصنيف .

فقد قام هيو ج أوف سانت فيكتور - الذى يعتبر أعظم المؤلفين في أوروبا
في العصور الوسطى - بتقسيم المعرفة إلى أربعة أقسام هى المنطق ويتضمن
النحو والبلاغة - وهذا يمثل ثلاثى العلوم المعروف آنذاك - فالعلوم العملية
وتتفرع منها الأخلاق والسياسة والاقتصاد ثم العلوم النظرية فليكنيكا ، أما
العلوم النظرية فقد قسمها وفقاً للتصور الأرسطى إلى اللاهوت والرياضيات

والفيزياء ، وقد أورد الرياضيات بفروعها الأربعة لدى أفلاطون والفيزياء بذات بفروعها عند أرسطو ، ولكن الجديد في هذا التصنيف أنه جعل للميكانيكا سبعة فروع هي صناعة الملابس وصناعة الأسلحة والملاحة البحرية والزراعة والصيد والطب وعلم المسرح .

وفي القرن الثالث عشر الميلادي اقترح روبرت كيلواردني أوف كانتربري تعديل فروع الميكانيكا المشار إليها آنفا بحيث يوضع علم التغذية والعمارة والتجارة بدلاً من الملاحة البحرية والصيد وعلم المسرح ، كما قام روجر بيكون بالتخطيط والإعداد دائرة معارف كبيرة ترتب مشتملاتها وفقاً لأربعة أقسام هي النحو والمنطق معاً فالرياضيات بفروعها الأربعة لدى أفلاطون ثم العلوم الطبيعية فالفيزياء والأخلاق معاً ، وقد قسمت العلوم الطبيعية وفقاً للتصور الأرسطي للفيزياء مع إضافة عدد من العلوم الخاصة إليها هي البصريات والتنجيم والاستاتيكا والكيمياء القديمة والزراعة والطب .

وإذا ألقينا نظرة فاحصة على خطط تصنيف المعرفة في العصور الوسطى بصفة عامة فإنه يمكننا أن نقف على التطور الذي حققته هذه التصنيفات بالمقارنة بالتصور الأرسطي للمعرفة ، إذ نجد أن العلوم - يقصد العلوم الطبيعية - بمفهومها الحالي كانت تعتبر قسماً مستقلاً من أقسام المعرفة ، وكذلك ظلت الرياضيات وفقاً للتصور الأفلاطوني تمثل وحدة قائمة بذاتها ، كما استمرت الفيزياء الأرسطية بدون تغيير غالباً .

ومن ناحية أخرى فإن نمو المعرفة قد أتاح الفرصة لظهور مجالات جديدة ، وتمت محاولات عديدة لإدخالها ضمن خطة تصنيف أرسطو ، ولئن جعل المؤلفون العرب البصريات والميكانيكا ضمن الرياضيات كما اقترح أرسطو وذلك بدون تحفظ ، على الرغم من أن أرسطو نفسه قد وصف البصريات والميكانيكا وكذلك الفلك والموسيقى بأنها فروع الرياضيات الأكثر قرباً من الفيزياء ، فقد سار نصير الدين الطوسي على نهج أرسطو في اعتبار البصريات والميكانيكا مع إضافة الجبر إليهما - فروعاً للرياضيات ولكنه اعتبرها فروعاً مشتقة وليست فروعاً أساسية ، في حين أخرج روجر بيكون البصريات والإستاتيكا من الرياضيات ووضعها ضمن العلوم الخاصة .

دراسة لى موقف ، فكري ، من الفكر التصنيفي عند بعض الفلاسفة والعلماء المسلمين في العصور الوسطى

أما العلوم التطبيقية مثل الطب والزراعة وغيرهما التي تجاهلها أرسطو في تصنيفه فقد أضافها نصير الدين الطوسي إلى الفيزياء ، ولكن روجر بيكون وهيوغ أوف سانت فيكتور وضعها ضمن مجموعة قائمة بذاتها بدلاً من العلوم المنتجة عند أرسطو ، ولهذا فإن على الرغم من أن التقسيم الأصلي للعلوم إلى الرياضيات والفيزياء كان لا يزال متبعاً ، إلا أنه خلال القرن الثالث عشر الميلادي أصبح إدخال المعارف العلمية والصناعية الجديدة ضمن هذا الإطار تكتنفه صعوبات متزايدة في كلتا الثقافتين العربية والأوروبية ، ومن ثم فقد أنشئ قسم جديد لهذه المعارف أطلق عليه العلوم المشتقة أو الخاصة أو الميكانيكية^(٣) .

(ج) دور بعض الفلاسفة والعلماء المسلمين في مجال تصنيف المواد الكيميائية (من الملحق D)

كانت الحالة الطبيعية هي الأساس الذي بنيت عليه أقدم المحاولات في مجال تصنيف المواد الكيميائية ، واعتبر أرسطو أن كل هذه المواد تمثل أخطأً من عناصر أربعة وأن التجانس هو المعول عليه في تقسيمها ، ثم قام المؤلف التركستاني الفارابي - المتوفى في أوائل القرن العاشر الميلادي - بتطوير أفكار أرسطو في هذا الخصوص وبنى عليها تصنيفه للمواد الكيميائية ، ولكن الهنود استعملوا خواصاً أخرى غير الحالة الطبيعية والتجانس في تصنيفهم للأراضي .

ويمكن العثور على مثل هذه التصنيفات للمواد الكيميائية في تصنيف العالم الفارسي الرازي في القرن العاشر الميلادي ، الذي أدرك أن المواد الأولية يمكن تنقيتها بواسطة العمليات الكيميائية التالية : التقطير والترويق والترشيح والتشويه والمضم والملمعة والغسل والتصفيد والتكليس ، ثم تصير هذه المواد إلى حالة الانصهار أو السيولة ، ثم تتحول السوائل إلى مركبات متجمدة لكي تكون المنتجات المشتقة .

ويتضح من دراسة خطة تصنيف الرازي وجود اتجاه نحو استخدام الحرارة للتمييز بين المواد الروحية المتطايرة والمعادن المنصهرة والأحجار الحاملة ، كما يتضح السلوك الكيميائي للفرقة بين الزاجات والبوارق والأملاح الهابدة ،

ويقدم لنا هذا التصنيف المواد النباتية والحيوانية والأكاسيد المعدنية ، وكذلك الاكتشاف الجديد الذى توصل إليه الرازى عن طريق التجربة العملية وهو أن الأوكسيد المعدنى والكبريتيد يمثلان مركبات مشتقة من أكاسيد بسيطة (٣) .

المبحث الثانى : خطط التصنيف لبعض الفلاسفة والعلماء المسلمين

(أ) فى مجال العلوم Science

١ - تصنيف الفارابى ت ٩٢٠ م

المنطق :

الرياضيات

الحساب

الهندسة

الموسيقى

الفلك

البصريات

الإستاتيكا

الوسائل الميكانيكية

الفيزياء :

العلل الأولى للطبيعة أى التغير والحركة

نظام وحركة النجوم أى الفيزياء الفلكية ، الأجسام الأرضية

الوجود والعدم

الأرصاد الجوية :

علم المعادن

التغيرات الكيميائية

البيولوجيا ، النبات ، الحيوان (٤)

٢ - تصنيف تصور الدين الطوسي ت ١٢٥٠ م

علوم تأملية :

الميتافيزيقا أى ما وراء الطبيعة

الرياضيات

فروع أساسية :

الهندسة

الحساب

الفلك

الموسيقى

فروع مشتقة :

الرسم المنظورى

البصريات

الجبر

الميكانيكا

الغيزياء :

فروع أساسية :

الحركة بصفة عام

حركة النجوم

الوجود والعلم

الأرصاد الجوية

علم المعادن

النباتات ،

الحيوانات

فروع مشتقة :

الطب

التنجيم

الزراعة^(٥)

Chemical Substances (ب) في مجال المواد الكيميائية

١ - تصنيف الرازي :

مواد أولية :

تراية أى معدنية :

أرواح

زئبق

ملح النشادر

الكبريت

أجسام قابلة للإنتصار :

الفلزات

الذهب

الفضة

النحاس

الحديد

القصدير

الرصاص

الخارصين

أحجار :

معادن

مواد خام

الطلق (الميكا)

زجاج

زاجات :

بوارق :

أملاح :

الملح الشائع (ملح الطعام)

كربونات

نباتية ، مثل :

الزيوت

حيوانية ، مثل :

الشعر

الدم

اللبن

مواد مشتقة :

أو أكسيد معدني

كبريتيد^(٦)

٢ - تصنيف الفارابي :

مركبات من عناصر متشابهة الأجزاء

مركبات من عناصر متشابهة الأجزاء

أجزاء مكونة من أجزاء غير متشابهة ، مثل :

اللحم

العظم

أجزاء مكونة من أجزاء متشابهة ، مثل :

المعادن

الأحجار

أجزاء بسيطة لا تنقسم ، مثل :

الملح

الذهب

الفضة^(٧)

المبحث الثالث - تعريف بواضعي خطط التصنيف

الرازي :

هو أبو بكر محمد بن زكريا الرازي ولقب بالرازي نسبة إلى مسقط رأسه ،

حيث ولد في الري - من بلاد فارس - في عام ٢٥٠ أو ٢٥١ هـ الموافق لعام

٨٦٤ أو ٨٦٥ م^(٨)، وكانت الرى من المدن الكبرى في عصر الدولة البويية ومقر الوزير العالم الأديب ابن العميد، وبفضل تشجيعه ورعايته للعلماء والأدباء نشطت الحركة الأدبية والعلمية في الرى نشاطاً عجمياً، وأخرجت من المحدثين والفقهاء والنحاة والفلاسفة والصوفية والأدباء ما لا يحصى كثرة^(٩).

وفي الرى موطن العلم والأدب والنبوغ نشأ الرازى ونهل من معين هذه البيئة، وقد ولع في صباه بالموسيقى وأجاد الضرب على العود ومارس الغناء والتجارة والصيرفة، ثم أعرض عن هذا كله ليتفرغ للعلوم والطب والفلسفة^(١٠)، وكان منذ صغره يميل إلى العلوم العقلية من رياضيات وفلك ومنطق وكيمياء كما تعلم الأدب ونظم الشعر^(١١)، ثم قدم إلى بغداد وله من العمر نيف وثلاثون سنة فدخل إلى اليمارستان العسدى ليشاهده وأعجب بما سمع من أخبار الأدوية وغرائب الأمراض وطرق معالجتها فتسدى لتعلم صناعة الطب^(١٢)، وقيل إنه اشتغل بالعلوم الرياضية والطبيعية والفلسفة حتى بلغ الأربعين من عمره ثم انصرف كلية إلى الطب وبرز فيه^(١٣).

وقد اشتهر الرازى في الطب والكيمياء والجمع بينهما، ويعتبر في نظر المؤرخين أبو الطب العربى أوجالينوس العرب بل ربما كان أخصب عبقرية في الطب في القرون الوسطى قاطبة^(١٤)، وقد تقلد مناصب مرموقة في الطب فكان مسؤولاً عن يمارساتان الرى ثم تركها وتولى إدارة يمارستان بغداد^(١٥)، وكانت آراؤه في الطب نتاجاً لما حصله من علوم اليونان والهنود وما توصل إليه من بحوثه المبتكرة وملاحظاته التى تدل على النضج والنبوغ، كما سلك في تجاربه في الكيمياء مسلكاً علمياً خالصاً جعل لبحوثه في الكيمياء قيمة كبيرة^(١٦).

وإن ما اتصف به الرازى من فكر منظم ومعرفة منسقة جعل منه أول واضح لخطّة تصنيف للمواد الكيميائية متعمداً في تصنيفه على الخواص الطبيعية للمركبات، كما تفوق على جابر بن حيان في وصف الأجهزة والمواد والعمليات الكيميائية^(١٧)، لدرجة أن بعض الباحثين يعتبر الرازى مؤسس على الكيمياء العلاجية والعقاقير^(١٨)، وأكثر من هذا يرى باحثون آخرون أن الرازى هو مؤسس الكيمياء الحديثة^(١٩).

_____ دراسة في مؤلف « فيكري » من الفكر الصنفي عند بعض الفلاسفة والعلماء المسلمين في العصور الوسطى

وللرازي مؤلفات كثيرة في موضوعات شتى ، وقد صرح هو نفسه في كتابه « السيرة الفلسفية » أن عدد مؤلفات يصل إلى قرابة مائتي رسالة ومقالة ، ولكن عددها في رأى ابن النديم ١٤٥ أو ١٤٧ وفي رأى ابن أئى أصبغة ٢٣٦ بعضها منحول ، في حين حصرها البيروني في رسالته عن فهرست كتب الرازي فيما يلى : ٣٦ في الطب - ٣٣ في العلوم الطبيعية - ٧ في المنطق - ١٠ في الرياضيات والنجوم - ٢٣ في الفلسفة - ١٤ في العلوم الإلهية - ٢٣ في الكيمياء - ١٧ في موضوعات متفرقة (٢٠) .

وقد ترجمت كثير من مؤلفات الرازي إلى اللغة اللاتينية ولغات أخرى كما صدرت طبعات كثيرة لها في العديد من البلاد الأوربية والآسيوية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد طبعت الترجمة اللاتينية لكتابه عن الجلدري والحصبة نحو أربعين مرة بين سنتي ١٤٩٨ و ١٨٦٦ ، كما نشرت ترجمات عديدة لهذا الكتاب باللغات اليونانية والفرنسية والإنجليزية والألمانية بين سنتي ١٥٤٨ و ١٩١١ (٢١) ، وقد أحرز الرازي شهرة واسعة في الغرب وظلت مؤلفاته حجة يؤخذ بها دون مناقشة حتى القرن السابع عشر الميلادي (٢٢) ، وقد توفي الرازي ببغداد أو الرى بين عامي ٣١١ و ٣٢٠ هـ (٢٣) .

الفارابى :

هو أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان ، وقد اتفق أغلب الباحثين في حياة الفارابى علماً أنه تركى الأصل ، وينسب إلى بلدة فاراب وهى ولاية وراء نهر سيحون في تخوم بلاد الترك ، وقد ولد عام ٢٥٩ هـ الموافق عام ٨٧٢ م (٢٤) . ونشأ الفارابى على ثقافة لغوية دينية ، فقد أقبل على العلوم الإسلامية من فقه وحديث وتفسير ، وتعلم اللغات العربية والتركية والفارسية ، ونبغ في علوم عصره كلها من منطق ورياضيات وفلك وطبيعيات ، كما كان له إحاطة بالطب ولكنه لم يمارس هذه الصناعة ، ويعتبر من أنبغ علماء عصره في الموسيقى ويقال أنه المخترع لآلة القانون ، وقد مال إلى حياة التأمل والتفكير الفلسفى الصوفى عندما ناهز الأربعين من عمره ، وكان بحق هو المؤسس الأول للفلسفة الإسلامية (٢٥) .

ولأن الفارابى كان يتعشق المعرفة فقد ترك مسقط رأسه وتنقل بين بلاد عديدة ، سعيًا للقاء مشاهير العلماء والتلمذ عليهم والمشاركة في مجالس المناظرة والعلم وتأليف الكتب ، ولهذا رحل إلى بغداد ثم إلى حران ثم عاد إلى بغداد ثم قصد حلب وأقام بها ولقى التقدير والحفاوة في كنف أميرها سيف الدولة الحمداني ، ولكنه مال عن حياة الترف واللهو في بلاط الحمدانيين إلى حياة الدرس والتعشق والزهد ، كما زار مصر (٢٦) .

والفارابى ذو أصالة أصيلة في الفكر الفلسفى وفي تحليل الفنون من شعر وموسيقى ، ولم يقتصر على استيعاب فلسفة أرسطو وإنما درس المنطق الأرسطى ثم قام بشرحه ، ولهذا أطلق عليه « المعلم الثانى » باعتبار أن أرسطو هو المعلم الأول للمنطق أو لأن الفارابى قام بشرح كتب أرسطو (٢٧) .

وكان للفارابى مؤلفات كثيرة ضاع منها عدد كبير ولم يصل إلينا منها إلا القليل ، ويرى بعض المؤرخين أن عددها يصل إلى ١٢٠ كتاباً في حين يرى آخرون أنها تبلغ ١٧٥ كتاباً وهى تزيد على السبعين فى رأى ثالث ، وفى دراسة حديثة أعدها كوركيس عواد وميخائيل عواد عن مؤلفات الفارابى نجد أن عددها يصل إلى ١٨٤ كتاباً ورسالة (٢٨) .

وقد انتشرت مؤلفات الفارابى فى المشرق فى القرنين الرابع والخامس الهجريين كما انتقلت إلى الأندلس ، وترجم بعضها إلى اللغة اللاتينية وكذلك اللغة العبرية ، وقد تمت ترجمة بعض مؤلفاته منذ وقت مبكر فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين ، كما طبعت بعض الترجمات اللاتينية لمؤلفاته منذ أوائل القرن السادس عشر الميلادى (٢٩) .

ويعتبر كتاب « إحصاء العلوم » للفارابى من أكثر مؤلفات الفارابى تأثيراً على المفكرين الأوروبيين فى العصور الوسطى ، ويذكر المستشرق فارمر أن هذا الكتاب كان معروفاً فى إنجلترا منذ أواخر القرن الثانى عشر الميلادى ، وكان العالم الإنجليزى الشهير روجر بيكون ممن أفادوا أكبر الفائدة من هذا الكتاب لدرجة أنه ذكر الفارابى جنباً إلى جنب مع اقليدس وبطليموس والقدس أوغسطين كما وجه الأنظار إلى أهمية هذا الكتاب ، كما أثر كتاب « إحصاء العلوم » تأثيراً كبيراً على كتاب المؤلفين الأوروبيين فى القرن الثالث عشر

١٠ - دراسة في موقفه ، فكري ، من الفكر التجنبي عند بعض الفلاسفة والعلماء المسلمين في الصور الوسطى الميلادى في مجال الموسيقى وقد ظل هذا الأثر باقياً في أوروبا حتى بداية القرن السادس عشر الميلادي (٣٠٠) ، وقد توفي الفارابي في دمشق عام ٣٣٩ هـ (٣١٠) .

الطوسي :

هو محمد بن محمد بن الحسن ويكنى بأبي جعفر وشهرته الطوسي نسبة إلى طوسي والجهرودي نسبة إلى جهرود في نواحي طوس من بلاد فارس ، ولكن التسمية التي غلبت عليه هي نصير الدين الطوسي ، وقد ولد في عام ٥٩٧ هـ الموافق عام ١٢٠١ م (٣٧) .

وتتلمذ الطوسي لأبيه وخاله وكانا من علماء الشيعة ، ثم انتقل إلى نيسابور حيث درس على علمائها البارزين ، وقد انصبت اهتماماته العلمية في هذه المرحلة على العلوم الفلسفية والفقه والرياضيات ، ثم غادر نيسابور بعد سقوطها في أيدي المغول وعاد إلى طوسي حيث أكب على دراسة كتب الفلسفة وخاصة كتب ابن سينا حتى ذاعت شهرته في هذا المجال ، فدعاه حاكم قوهستان معقل الشيعة الإسماعيلية لزيارتها وقد قضى فيها زهاء ٢٨ عاما ، وهي الفترة الخصبة من حياته العلمية التي أثمرت مؤلفاته العديدة في العلوم العقلية المختلفة ، ثم التحق بخدمة هولاكو قائد المغول بعد سقوط قلاع الإسماعيليين في أيدي المغول ، ورافق هولاكو واستمر في خدمته حتى سقوط بغداد في عام ٦٥٦ هـ ، ثم عاد معه إلى مراغة قاعدة الامبراطورية المغولية الجديدة (٣٣)

وخلال هذه المرحلة اهتم الطوس بإنفاق الأموال التي كانت تحت تصرفه في شراء الكتب وبناء مرصد مراغة الذي اشتهر بآلاته الدقيقة وبراعة المشغلين به ، كما أنشأ مكتبة في المرصد تقدر مقتنياتها بحوالى ٤٠٠٠٠٠ مجلداً^(٣١) ، ويعد الطوسى آخر الفلكيين العظام الذين تفخر بهم الحضارة الإسلامية ، وقد استطاع أن ينجز تقاويم فلكية عديدة عرفت بالزيج الإيلخانى نسبة إلى الإيلخان هولاكو ، وانتشرت هذه التقاويم في بلدان كثيرة وخاصة الصين^(٣٢) ، وتشير نتائج بحوث الطوسى في الأسطرلاب إلى اختراعاته الرائدة فيما يتعلق بالأسطرلاب المستدير ، الذى انتقل إلى أوروبا وصار العمل به هو الأساسى في

الأسطرلاب الفلكي منذ عهد ألفونس ملك قشتالة في القرن الثالث عشر الميلادي (٣٦).

وقد تناولت مؤلفات الطوسي كل مجالات المعرفة في عصره ، فله مؤلفات في الرياضيات والفلك والفلسفة وعلم الكلام بالإضافة إلى التاريخ والجغرافيا والطب والتصوف والشعر ، ويصل عدد مؤلفاته إلى مايقرب من ١٨٤ كتابا ورسالة وأجوبة مسائل كتبها باللغتين العربية والفارسية (٣٧) ، وقد توفي الطوسي في بغداد في عام ٦٧٢ هـ الموافق ١٢٧٤ م (٣٨) .

المبحث الرابع — مناقشات وتعليقات

١ — لقد وقف المؤلفان الإنجليزيان سايرز ومالتي موقفا مشيرا للدهشة من الفكر التصنيفي عند الفلاسفة والعلماء المسلمين في العصور الوسطى ، فلم يشيرا ولو بكلمة واحدة إلى أى دور لهؤلاء الفلاسفة والعلماء في مجال التصنيف ، وعلى العكس من ذلك تماما كان موقف الباحث الانجليزى فيكرى ، فقد نوه بالحضارة العربية ووضعها في مكانها الصحيح بين الحضارات الإنسانية عبر التاريخ ، وأشاد بدور بعض الفلاسفة والعلماء المسلمين في مجال التصنيف وهم الفارابى والرازى والطوسى ، وأوضح تأثير التراث العلمى العربى على الحضارة الأوربية في العصور الوسطى .

٢ — تبنى فيكرى رأى الباحثين لاندوتوب بخصوص قائمة العصور في تاريخ الحضارة الإنسانية التى قرنت بين الحضارتين الأوربية والعربية في العصور الوسطى (٣٩) أى أن فيكرى لايعترف بالحضارة العربية فحسب بل ويضعها على قدم المساواة إلى جانب الحضارة الأوربية في العصور الوسطى .

٣ — ذكر فيكرى صراحة أن الحضارة الرومانية لم تقدم سوى إضافة ضئيلة في مجال العلوم أى العلوم الطبيعية والتطبيقية (٤٠) ، وفي الوقت ذاته فإنه لم يعط أية معلومات عن ذلك القدر الضئيل الذى أسهمت به الحضارة الرومانية .

دراسة في موقف ، فيكرى ، من الفكر التصنيفي عند بعض الفلاسفة والعلماء المسلمين في العصور الوسطى

٤ — أشار فيكرى إلى أنه ثمة محاولات محدودة تمت في أوروبا في العصور الوسطى في مجال تصنيف العلوم وذلك في القرون الخامس والسابع والتاسع ، تمثلت في الآتي :

(أ) في القرن الخامس الميلادي قام مارتينانوس كاييلا بكتابة دراسة حول رباعى العلوم وفقا للتصوير الأفلاطونى .

(ب) في القرن السابع الميلادي قام إيزيدورأوف سيفيل بإضافة الطب إلى هذه العلوم .

(جـ) في القرن التاسع الميلادي قام رابانوس موراس بإضافة الفنون الميكانيكية إلى هذه العلوم . ثم عقب فيكرى على هذه المحاولات بأنه لم تقم في أوروبا أية محاولات أخرى لتوسيع مجال رباعى العلوم وفقا للتصور الأفلاطونى حتى بداية مرحلة استعادة أوروبا للتراث العلمى الإغريقى من العرب ^(٤١) .

٥ — نوه فيكرى بلور علماء جنديسابور إلى جانب علماء بغداد في مجال ترجمة القدر الأكبر من التراث العلمى الإغريقى إلى اللغة العربية ^(٤٢) ، فما هى جنديسابور ؟ ومن هم علماؤهم ؟ وجنديسابور مدينة في فارس أنشأها سابور بن أردشير في القرن الثالث الميلادي وأسكنها الأسرى الروم ، ومنحهم الحرية في ممارسة طقوسهم الدينية واستعمال لغتهم وقوانينهم ، وفي عهد كسرى أنو شروان تم إنشاء مدرسة طبية فيها في القرن السادس الميلادي على غرار مدرسة الإسكندرية ، واحتضنت هذه المدرسة الثقافة اليونانية والسريانية فضلا عن الثقافة الهندية ، وظلت هذه المدرسة محافظة على مستواها العلمى والطبى طوال الفتح الإسلامى ، وأصبحت أحد المراكز الرئيسية التى استمد منها المسلمون معارفهم الطبية كما تخرج منها عدد من الأطباء الذين خدموا الخلفاء العباسيين ^(٤٣) ، وكان من المعتاد أن يدرس علماء جنديسابور العلم الإغريقى من خلال الترجمات السريانية له ، ثم ألحقت الترجمات العربية بالترجمات السريانية بالتدرج ثم حلت محلها في النهاية ^(٤٤) ، ولهذا يرى بعض الباحثين أن السريان كان لهم الدور الأعظم في دعم الاتصال بين الثقافة الهلينية والحضارة الإسلامية ^(٤٥) .

٦ — أكد فيكرى دور الحضارة العربية في تلقي التراث العلمى الإغريقى من الدولة الرومانية ومن بعدها الدولة البيزنطية والحفاظ عليه وترجمته وشرحه والإضافة إليه حتى نقله إلى أوروبا في العصور الوسطى ، وذلك في أكثر من مكان في كتابه كما يتضح فيما يلى :

(أ) وفي أعقاب سقوط روما أنتقل التراث العلمى الإغريقى إلى العرب ! (٤٦) .

(ب) ولم تقم محاولات أخرى في أوروبا لتوسيع مجال العلوم — يقصد وفقا للتصور الأفلاطونى — حتى بداية مرحلة استعادة التراث العلمى الإغريقى من العرب (٤٧) .

(جـ) وفي خلال الفترة الممتدة من عام ٧٥٠ حتى عام ٩٠٠ الميلاديين عمل علماء جنديسابور وبغداد على ترجمة القدر الأكبر من التراث العلمى الإغريقى إلى اللغة العربية (٤٨) .

(د) إلا أنه خلال القرن الثالث عشر الميلادى أصبح إدخال المعارف العلمية والصناعية الجديدة ضمن هذا الإطار — يقصد إطار التقسيم الأرسطى للعلوم — تكتفه صعوبات متزايدة في كلتا الثقافتين العربية والأوربية ، ومن ثم فقد أنشئ قسم جديد لهذه المعارف أطلق عليه العلوم المشتقة أو الخاصة أو الميكانيكية (٤٩) .

٧ — أوضح فيكرى أن حركة ترجمة التراث العلمى الإغريقى من اللغة العربية إلى اللغة اللاتينية قد بدأت في القرن الحادى عشر الميلادى في كل من إيطاليا وأسبانيا ، ثم اكتملت حركة الترجمة بدرجة كبيرة خلال القرن الثانى عشر الميلادى ، وعقب فيكرى على هذا بقوله أنه بعدما قامت أوروبا الغربية باستيعاب التراث العلمى الإغريقى المترجم من اللغة العربية إلى اللغة اللاتينية بدأت فيها مرحلة إعداد خطط التصنيف (٥٠) .

ومما يؤيد مقاله فيكرى في هذا الخصوص أن بعض الباحثين العرب يرون أن أسبانيا وخاصة مدينة طليطلة وصقلية وجنوب إيطاليا كانتا المنطقتا اللتان تم فيهما التلاق بين الثقافة العربية الإسلامية الزاهرة والعقلية الأوربية الناشئة ، وأن

— دراسة في موقف ، فيكرى ، من الفكر التصنيفى عند بعض الفلاسفة والطباء المسلمين في العصور الوسطى
حركة الترجمة النشطة التى شهدتها هاتان المنطقتان قد استمرت خلال القرون
الثلاثة الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر الميلادىة (٥١) .

فى حين يرى باحث أوروى أن العصر الذهبى للترجمة من العربية إلى اللاتينية
قد انتهى بانتهاء القرن الثالث عشر الميلادى وإن ظلت بعض الترجمات إلى
اللاتينية تظهر حتى القرن السابع عشر ، مما كان له الفضل فى فتح المجال أمام
التأثير العظيم لعلوم العرب وفلسفتهم فى الحياة الفكرية فى أوروبا الغربية (٥٢) ،
وأكثر من هذا يعترف باحث أوروى آخر صراحة أن أوروبا تدين بعصر النهضة
للفتوحات العربية فيها التى ساعدت على إيجاد الشروط الفكرية اللازمة لهذه
النضجة (٥٣) .

٨ — أشار فيكرى إلى أن تصنيف الفارابى للعلوم مبنى بطريقة مباشرة على
أساس تصنيف أرسطو (٥٤) ، وفى الحقيقة فإن تصنيف الفارابى للعلوم قد جاء
ضمن تصنيفه للمعرفة الذى خصص له كتابه المشهور « إحصاء العلوم » ،
حيث أطلق على الرياضيات « علم التعاليم » وقسمها قبل أرسطو إلى سبعة
أجزاء عظمى هى على الترتيب : علم العدد — علم الهندسة — علم المناظر
(أى البصريات) — علوم النجوم (أى الفلك) — علم الموسيقى — علم
الأنقال — علم الحيل (أى الميكانيكا التطبيقية) (٥٥) ، ويشغل علم التعاليم أو
الرياضيات الفصل الثالث من الكتاب ، وبالمقارنة بين فروع الرياضيات كما
أوردها كل من فيكرى والفارابى يلاحظ وجود بعض الاختلاف فى ترتيبها .

أما فيما يتعلق بالفيزياء فقد أطلق عليها الفارابى « العلم الطبيعى » وقد
قسمها إلى ثمانية أجزاء عظمى هى على الترتيب : ماتشترك فيه الأجسام
الطبيعية كلها — الأجسام البسيطة — كون الأجسام الطبيعية وفسادهم —
مبادئ الأعراض والإنفعالات التى تخص الأسطوانات (أى العناصر) —
الأجسام المركبة عن الأسطوانات — الأجسام المعدنية — النبات —
الحيوان (٥٦) ، ويشغل العلم الطبيعى أو الفيزياء معظم الفصل الرابع من
الكتاب ، وبالمقارنة بين فروع الفيزياء كما أوردها كل من فيكرى والفارابى
يلاحظ وجود اختلاف طفيف فى تسمية الفروع وعددها وترتيبها أيضا .

وعلى أية حال فمن الواضح أن تصنيف الفاراني للرياضيات والفيزياء كما أورده في كتابه « إحصاء العلوم » قد تأثر إلى حد كبير بتصنيف أرسطو للعلوم الرياضية والفيزيائية ، ومن ناحية أخرى فإن تصنيف الفاراني للمواد الكيميائية الذي ذكره فيكرى (٥٧) ، قد جاء في كتاب « إحصاء العلوم » ضمن الجزء الخامس من أجزاء « العلم الطبيعي » وموضوعه « النظر في الأجسام المركبة عن الأسطوانات » والجزء السادس منها وموضوعه الأجسام المعدنية ، وقد اعتبر فيكرى ماأورده الفاراني في هذا الخصوص تصنيفا للمواد الكيميائية ، وذلك على الرغم من أن الفاراني لم يصرح بلفظ الكيمياء هنا ، إلا أن ما ذكره فيكرى يمكن اعتباره اجتهدا من جانبه يحمد عليه .

٩ — أبرز فيكرى جهود الرازي في مجال الكيمياء من أكثر من زاوية ، فالرازي عرف العمليات الكيميائية وطبقها في تجاربه العملية مثل التقطير والترشيح والملمعة والتصفيد وغيرها ، كما أنه توصل إلى اكتشاف جديد بخصوص الأوكسيد المعدني والكبريتيد ، وكذلك وضع تصنيفا قسم فيه المواد الكيميائية إلى مواد معدنية ونباتية وحيوانية (٥٨) ، ويضيف باحثون آخرون أن الرازي أحدث ثورة في مجال الكيمياء فقد أعطى أهمية كبرى للتجارب العملية واستعمل الكثير من المواد الكيميائية وكذلك الأجهزة العملية الزجاجية والمعدنية والحرفية وغيرها (٥٩) .

١٠ — نوه فيكرى بما حققه نصير الدين الطوسي في مجال تصنيف العلوم بشقيها العلوم الرياضية والعلوم الفيزيائية (٦٠) ، ف فيما يتعلق بالرياضيات لم يجمد نفسه داخل التصور الأرسطي لها كما فعل الفاراني بل وضع لها تقسيما مختلفا كما أضاف إليها علم الجبر ، وبالمثل كان له تصور مختلف للفيزياء عن كل من أرسطو والفاراني فضلا عن أنه أضاف إليها بعض العلوم التطبيقية مثل الطب والزراعة .

١١ — أكد فيكرى عندما تناول جهود نصير الدين الطوسي في مجال تصنيف العلوم أنه أضاف علم الجبر إلى الرياضيات ، وذلك على الرغم من أنه لا أرسطو ولا الفاراني أشارا إلى هذا العلم إطلاقا ، فما هو هذا العلم الذي حظى باهتمام فيكرى والطوسي معا ؟ لقد كانت الطريقة الإغريقية في الحساب

_____ دراسة في موقف ، فيكرى ، من الفكر التصنيفي عند بعض الفلاسفة والعلماء المسلمين في العصور الوسطى
عقيدة جدا في حين كانت الهندسة عندهم خصبة إلى أبعد الحدود ، فلما
انتقلت الأرقام الهندية إلى العرب وامتزج الحساب الجديد بالهندسة الإغريقية
قام محمد بن موسى الخوارزمي بوضع علم الجبر ^(٦١) .

ويعتبر الخوارزمي أول من ألف الجبر بطريقة منتظمة وكان كتابه « الجبر
والمقابلة » المصدر الذي اعتمد عليه الأوربيون ^(٦٢) ، ويؤكد باحث أوربي أن
الجبر كأحد فروع الرياضيات لم يكن مجالاً لأية دراسة منهجية جادة قبل ظهور
الخوارزمي ^(٦٣) ، ويرى باحث أوربي آخر أن أحد كتب الخوارزمي — يقصد
كتاب « الجبر والمقابلة » — يعتبر أساس علم الجبر. وأن كلمة Algebra مشتقة
من اسم الكتاب ^(٦٤) ، ولا يزال علم الجبر يحتفظ بإسمه العربي في كافة اللغات
الأوربية بعد أن أخذ الأوربيون عن العرب ^(٦٥) .

١٢ — يلاحظ أن فيكرى حرص فيما أورده عن الحضارة الإسلامية
والفلاسفة والعلماء المسلمين على التمسك بمصطلح « الحضارة العربية » من
ناحية ، وعلى نسبة هؤلاء الفلاسفة والعلماء إلى البلاد التي ولدوا أو نشأوا فيها
أو اشتهرت نسبتهم إليها من ناحية ثانية ، كما لم يشر إلى الإسلام خلال دراسته
على الإطلاق من ناحية ثالثة ، وعلى أية حال فإنه حتى بين الباحثين العرب نجد
أن بعضهم يؤثر استعمال مصطلحي « الحضارة العربية » و « العلماء
والفلاسفة العرب » ، والبعض الآخر يتمسك بمصطلحي « الحضارة
الإسلامية » و « العلماء والفلاسفة المسلمين » ، والبعض الثالث يتبنى
مصطلح « الحضارة العربية الإسلامية » وبطبيعة الحال فإن لكل منهم المبررات
التي يستند عليها فيما يراه .

١٣ — وكيفما كان الأمر فمما لاشك فيه أن فيكرى قد قلم لنا دراسة
موضوعية تتسم بالدقة والأمانة وتشيع فيها روح التقدير ، وذلك عن الدور
الريادي للحضارة العربية وأثرها على الحضارة الأوربية في العصور الوسطى ،
وكذلك عن الفكر التصنيفي عند بعض الفلاسفة والعلماء المسلمين في العصور
الوسطى والإنجازات الهامة التي تحققت على أيديهم في هذا الخصوص .

المراجع

- (١) Vickery, B.C. Classification and indexing in science 3rd edition. London, Butterworth, 1975. P. 147-148.
- (٢) Ibid. p. 149-151.
- (٣) Ibid. p. 213-214.
- (٤) Ibid. p. 149-150.
- (٥) Ibid. p. 174.
- (٦) Ibid. p. 213.
- (٧) Ibid. p. 158-213.
- (٨) د. فاضل أحمد الطائى . أعلام العرب في الكيمياء . بغداد ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١ . ص ٩٨ .
د. عبد اللطيف محمد العيد . دراسات في الفلسفة الإسلامية . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٨ . ص ٢٤٢ .
د. محمد سويسى . أدب العلماء ، الرازى والحسن بن المهدي وابن سينا . طرابلس [ليبيا] ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٩ . ص ١٩ .
- (٩) أحمد أمين . ظهر الإسلام . ط ٦ . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، د.ت. ج ١ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .
- (١٠) د. فاضل أحمد الطائى . نفس المرجع السابق . ص ٩٨ .
د. عبد اللطيف محمد العيد . نفس المرجع السابق . ص ٢٤٢ .
- (١١) د. محمد سويسى . نفس المرجع السابق . ص ١٩ .
- (١٢) د. محمد سويسى . نفس المرجع السابق . ص ١٩ .
- (١٣) د. فاضل أحمد الطائى . نفس المرجع السابق . ص ٩٩ .
- (١٤) قدرى حافظ طوقان . العلوم عند العرب . القاهرة ، مكتبة مصر . ١٩٧٩ - ص ٩٢٦ .
د. عبد اللطيف محمد العيد . نفس المرجع السابق . ص ٢٤٤ .
بروكلمان ، كارل . تاريخ الأدب العربى . ترجمة د. السيد يعقوب بكر ود . رمضان عبد التواب . ط ٣ . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٣ . ج ٤ ص ٢٧١ .
- (١٥) د. فاضل أحمد الطائى . نفس المرجع السابق . ص ١٠٥ .

- (١٦) قدرى حافظ طوقان . نفس المرجع السابق . ص ١٢٧ .
- (١٧) د . فاضل أحمد الطائى . نفس المرجع السابق . ص ١١٥ - ١٦٦ .
د . جلال محمد موسى . منهج البحث العلمى عند العرب في مجال العلوم الطبيعية والكوية .
بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨٢ . ص ١٣٦ .
- (١٨) د . فاضل أحمد الطائى . نفس المرجع السابق . ص ١١٥ .
- (١٩) د . جلال محمد موسى . نفس المرجع السابق . ص ١٤٠ .
- (٢٠) د . محمد سويس . نفس المرجع السابق ، ص ٢٩ - ٣٠ .
بروكلمان ، كارل . نفس المرجع السابق . ص ٢٧٢ .
- (٢١) بروكلمان ، كارل . نفس المرجع السابق . ص ٢٧٤ - ٢٧٨ .
- (٢٢) بلسنر ، ملرتن . العلوم الطبيعية والطب . ق : تراث الإسلام . أشرف على إعدادها وطبعه
جوزيف شاخت وس . وزورث . الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٨ . القسم
الثالث ، ص ٩٨ (عالم المعرفة - ١٢) .
- (٢٣) د . محمد سويس . نفس المرجع السابق . ص ٢٦ - ٢٧ .
د . فاضل أحمد الطائى . نفس المرجع السابق . ص ١٠٤ - ١٠٥ .
- (٢٤) سعيد زايد . الفارابى . ط ٣ . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٠ . ص ١٤ - ١٥ (نوابغ الفكر
العربى - ٣١) عبد المنعم حمادة . من رواد الفلسفة الإسلامية . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،
١٩٧٣ . ص ١١٧ - ١١٩ .
- (٢٥) سعيد زايد . نفس المرجع السابق . ص ١٥ .
عبد المنعم حمادة . نفس المرجع السابق . ص ١٣٣ ، ١٣٩ ، ١٤٢ .
فاروق سعد . مع الفارابى والمذنب الفاضلة . القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٢ . ص ١٩ - ٢٠ .
- (٢٦) عبد المنعم حمادة . نفس المرجع السابق . ص ١٣١ - ١٣٣ ، ١٣٧ .
فاروق سعد . نفس المرجع السابق . ص ١٦ - ١٨ .
- (٢٧) د . زكى نجيب محمود . المعقول واللامعقول في تراثنا الفكرى . ط ٢ . القاهرة ، دار الشروق ،
١٩٧٨ . ص ٣٠١ . بروكلمان ، كارل . نفس المرجع السابق . ص ١٣٧ .
- (٢٨) عبد المنعم حمادة . نفس المرجع السابق . ص ١٦٣ .
سعيد زايد . نفس المرجع السابق . ص ٢٠ .
فاروق سعد . نفس المرجع السابق . ص ٢٨ - ٣٨ .
- (٢٩) سعيد زايد . نفس المرجع السابق . ص ٢١ .
الأب جورج شحاته قوائى . الفارابى في الفكر اللاتينى إبان القرون الوسطى . ق : الكتاب
التذكارى ، أبو نصر الفارابى في الذكرى الألفية لوفاته . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
١٩٨٣ . ص ٣٢٣ .

- (٣٠) الفارابي . إحصاء العلوم . حكمة وقدم له وعلق عليه د . عثمان أمين . ط ٣ . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٨ . ص ٢٣ - ٢٧ .
- الأب جورج شحاته فتاوى . نفس المرجع السابق . ص ٣٢٧ - ٣٣٠ .
- (٣١) سعيد زايد . نفس المرجع السابق . ص ١٧ .
- فاروق سعد . نفس المرجع السابق . ص ١٨ .
- (٣٢) د . عبد الأمير الأعسم . الفيلسوف نصير الدين الطوسي . ط ٢ . بيروت ، دار الأندلس ، ١٩٨٠ . ص ٢٣ - ٢٥ .
- (٣٣) د . عبد المتعم الأعسم . نفس المرجع السابق . ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ - ٣١ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ .
- (٣٤) قدرى حافظ طوقان . تراث العربى العلمى فى الرياضيات والفلك . القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٦٣ . ص ٤٠٨ .
- د . عبد الحليم متصر . فى العلوم والطبيعة . فى : أثر العرب والإسلام فى النهضة الأوربية . إعداد مركز تبادل القيم الثقافية بالتعاون مع اليونسكو . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ . ص ٢٢٩ .
- (٣٥) د . سعيد عاشور . المدينة الإسلامية وأثرها فى الحضارة الأوربية . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٣ . ص ١١٥ .
- (٣٦) د . عبد الأمير الأعسم . نفس المرجع السابق . ص ١١٢ - ١١٣ .
- (٣٧) د . عبد الأمير الأعسم . نفس المرجع السابق . ص ٧٥ - ٩٥ .
- (٣٨) د . عبد الأمير الأعسم . نفس المرجع السابق . ص ٥٤ - ٥٥ .
- (٣٩) Vickery, B.C. Op. cit. p. 147-148.
- (٤٠) Vickery, B.C. Op. cit. p. 149.
- (٤١) Vickery, B.C. Op. cit. p. 150.
- (٤٢) Vickery, B.C. Op. cit. p. 150.
- (٤٣) فاضل خليل إبراهيم . خالد بن يزيد سوره واهتماماته العلمية ، دراسة فى العلوم عند العرب . بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٤ . ص ٣٤ - ٣٥ .
- (٤٤) أولورى . مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب . ترجمة د . تمام حسان . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٧ . ص ٢٣٦ .
- (٤٥) د . سعيد عاشور . نفس المرجع السابق . ص ٦٢ .
- (٤٦) Vickery, B.C. Op. cit. p. 149.

- (٤٧) Vickery, B.C. Op. cit. p. 150.
- (٤٨) Vickery, B.C. Op. cit. p. 150.
- (٤٩) Vickery, B.C. Op. cit. p. 151.
- (٥٠) Vickery, B.C. Op. cit. p. 150.
- (٥١) د. عبد الرحمن بدوي . دور العرب في تكوين الفكر الأوربي . ط ٣ . الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٩ . ص ٥ - ١٠ .
د. سعيد عاشور . نفس المرجع السابق . ص ٦٣ - ٦٦ .
- (٥٢) وات ، مونتجومري . فضل الإسلام على الحضارة الغربية . ترجمة حسين أحمد أمين . القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٣ . ص ٨٦ .
- (٥٣) غارودي ، روجيه . في سبيل حوار الحضارات . ترجمة . عادل العوا . ط ٢ . بيروت ، منشورات عويدات ، ١٩٨٢ . ص ١٠٣ .
- (٥٤) Vickery, B.C. Op. cit. p. 150.
- (٥٥) الفارابي . نفس المرجع السابق . ص ١٠ ، ٥٣ .
- (٥٦) الفارابي . نفس المرجع السابق . ص ١١ ، ١١٧ - ١١٩ .
- (٥٧) Vickery, B.C. Op. cit. p. 213.
- (٥٨) Vickery, B.C. Op. cit. p. 213-214.
- (٥٩) د. فاضل أحمد الطائي . نفس المرجع السابق . ص ١١٥ .
- (٦٠) Vickery, B.C. Op. cit. p. 151.
- (٦١) قلدرى حافظ طوقان . نفس المرجع السابق . ص ٧٢ .
- (٦٢) د. عبد الحليم منتصر . نفس المرجع السابق . ص ٢١٨ .
- (٦٣) فيرنيه ، جوان . الرياضيات والفلك والبصريات . في : تراث الإسلام . أشرف على إعداده وطبعه جوزيف شاخنت وس . بوزورث . الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٨ .
القسم الثالث ، ص ١٧٠ (عالم المعرفة - ١٢) .
- (٦٤) وات ، فوبتجومري . نفس المرجع السابق . ص ٥٠ .
- (٦٥) د. سعيد عاشور . نفس المرجع السابق . ص ١٠٣ .

إتاحة المطبوعات بالمكتبات العربية

إعداد الدكتور :

نعيمة خليفة جمعة

قسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب
جامعة القاهرة

الملخص : تناول الدراسة الإتاحة العالية للمطبوعات ، وكيفية تطبيقها بين الدول العربية . ويتعرض البحث لمطالبات الضغط البيوجرافى ، وواقع كافة هذه المطالبات فى العالم العربى ، ومدى إمكانية توفير تلك المطالبات فى الدول العربية ، وذلك من أجل التوصل إلى توفير أدوات الضغط البيوجرافى فى كل من تلك الدول . ثم تضع الدراسة الأسس لإقامة مشروع لإتاحة المطبوعات الصادرة فى الدول العربية ، للمستفيدين فى كافة أرجاء العالم العربى .

تمهيد :

مع الزيادة الهائلة والمضطردة فى أعداد المطبوعات وغير المطبوعات من أوعية المعلومات الصادرة كل عام ، ومع اشتداد الحاجة للتعرف المستمر والسريع على المعلومات المتجددة والمتضمنة فى تلك الأوعية ، ومع سرعة التطور العلمى فى كافة مناشط الحياة واعتماده بصورة جوهرية على المعلومات المسجلة ، ومع عجز أية دولة منفردة مهما بلغت ميزانية وكفاءة نظم اختزان واسترجاع المعلومات بها ، عن ملاحقة هذا الفيض الهائل من أوعية المعلومات

الصادرة على نطاق العالم .. تبرز ضرورة وجود نظام تعاوُن بين الدول ، يكفل إتاحة مطبوعات أية دولة للمستفيدين سواء داخل الدولة نفسها ، أو في الدول الأخرى .

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للدول المتقدمة ذات الإمكانيات الكبيرة فمن الطبيعي أن يزداد الأمر حدة في الدول النامية ذات الإمكانيات المحدودة . وهو مادعا اليونسكو للتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات في إعداد برنامج لبنى فكرة « الإتاحة العالمية للمطبوعات : Universal Availability of Publications » كما عقد في باريس مؤتمر في سبتمبر ١٩٧٤ داخل إطار هذا البرنامج ، وكان عنوانه :

« International Conference on the Planning of National Documentation, Library and Archives Infrastructures ».

ومن الطبيعي أيضا أن تتجه الدول العربية لإقامة نوع من التعاون فيما بينها في هذا المجال . حيث أنها إلى جانب كونها من الدول النامية ذات الإمكانيات المحدودة التي تشتد حاجتها إلى مثل هذا النشاط ، فهي تملك من العوامل مايساعد على نجاح هذا البرنامج لو خلصت النيات . فالتجاور الجغرافى ، ووحدّة اللغة ، وتقارب أنماط الحياة ، والتراث الفكرى المشترك ، كلها عوامل تفرض وجود وقيام هذا النوع من النشاط التعاونى ، الذى يعود بالفائدة الحقيقية على كل دولة على حدة ، بقدر لايمكن لأى منها تحقيقه منفردة ، مهما بلغت إمكانياتها .

الضبط اليلوجرافى القومى :

ينبغى توفر بعض المتطلبات الأساسية التى يمكن أن يعتمد عليها قيام مثل هذا البرنامج . ويأتى في مقدمة هذه المتطلبات ، وجود ضبط ييلوجرافى قومى لكل دولة من الدول العربية على حدة ، بما يوفر الأداة الأساسية اللازمة لتعرف القارىء على الإنتاج الفكرى الصادر فى دولة أو منطقة جغرافية معينة . وتمثل هذه الأداة بطبيعة الحال فى اليلوجرافيات القومية ، التى تعتمد فى إعدادها بصفة أساسية على وجود قانون لإيداع المطبوعات بالدولة المعنية ، يضمن

الحصول على نسخة واحدة على الأقل من كل أوعية المعلومات الصادرة بالدولة لأجل إعداد بطاقتها ، مع ضرورة وجود هيئة قومية تتولى إعدادها .

ولو نظرنا إلى واقع الأمر في الدول العربية ، لوجدنا أن هناك نصف الدول العربية لا يوجد بها قانون إيداع وهي : اليمن ، عمان ، الكويت ، فلسطين ، الامارات ، البحرين ، السعودية ، قطر ، الأردن . أما باقي الدول وهي : مصر ، المغرب ، الجزائر ، لبنان ، العراق ، تونس ، السودان ، سوريا ، ليبيا ، فيوجد بها قانون لإيداع المطبوعات ، وإن اختلف تاريخ إصداره ، ونطاق شموله في كل منها . ولكن مما لا شك فيه أن تطبيق هذا القانون في تلك الدول ، بعيد عن الشمول والدقة لما ينطبق عليه القانون ، وإن اختلفت درجة شمول التطبيق من دولة لأخرى . ونتيجة طبيعية لهذا الوضع ، فلا توجد أدوات ضبط بيبليوجرافي قومية في كل الدول العربية ، بل يقتصر وجود تلك الأدوات على الدول التي تتمتع بحق الإيداع . مع الأخذ في الاعتبار تباين واختلاف مستويات هذه الأدوات من دولة لأخرى أيضا . وهنا ينبغي أن نؤكد على ضرورة العمل على إصدار قانون للإيداع في بقية الدول العربية التي لم يصدر بها حتى الآن ، وذلك على الرغم من النص على ذلك في التوصيات التي أقرها مؤتمر الإعداد البيبليوجرافي للكتاب العربي ، الأول المعقود بالرياض ، والثاني المعقود ببغداد . وهما اللذان عقدا تحت لواء جامعة الدول العربية .

وإذا كان صدور قانون الإيداع في دولة معينة يعنى خطوة إنجائية في سبيل تحقيق الضبط البيبليوجرافي في تلك الدولة ، فينبغي أن نذكر أنه لا يكفي وحده لتحقيق هذا الهدف . إذ يتحتم وجود هيئة بيبليوجرافية قومية في كل دولة ، يكون من بين المهام الأساسية التي سوف تقوم بها إصدار قائمة بيبليوجرافية قومية جارية . وذلك بإعداد تسجيلات (بطاقات) بيبليوجرافية لكل المواد التي سوف تلتقأها عن طريق الإيداع . ثم تعمل على تجميعها وإصدارها في شكل دورية ، يغطي كل عدد منها فترة زمنية معينة تحدد بحسب كثافة النشر في تلك الدولة . ومن الطبيعي أن تتمثل شخصية هذه الهيئة البيبليوجرافية القومية ، في المكتبة القومية ، أو الوطنية كما تسميها بعض الدول . فالمفروض أن الوظيفة الأولى للمكتبة القومية بالدولة ، هي الحفاظ على التراث الفكري في

تلك الدولة ، مثلا في أوعية المعلومات الصادرة فيها . وتقتضى هذه الوظيفة حصول المكتبة على نسخة على الأقل من كل وعاء معلومات يصدر بالدولة ، وهو ما يمكن لقانون الإيداع أن يفى به . وحيث أن هذه المكتبة سوف تكون المكان الوحيد الذى يتجمع فيه كل هذا الإنتاج الفكرى ، فمن الطبيعى أن تتولى هذه الوظيفة بعد أن توفرت لديها تلك المصادر . وفى الحقيقة أن إعدادها للتسجيلة البليوجرافية لن يمثل عبئا عليها ، حيث يمكن استخدام نفس التسجيلات التى تعدها لفهارسها . ولكن الجهد الإضافى هو تجميع وإصدار التسجيلات فى شكل قائمة مطبوعة ، وإعداد الكشافات اللازمة لها .

وهنا ينبغي أن نتساءل : ماهى أشكال المواد التى سوف يشملها قانون الإيداع ، وبالتالى يمكن إعداد قائمة بليوجرافية قومية بها ؟ هل سيقصر قانون الإيداع على الكتب فقط ؟ أم سيشمل الدوريات أيضا ؟ هل سيكون للمطبوعات فى الشكل التقليدى فقط ؟ أم سيشمل المواد السمعية والبصرية أيضا ؟ . فى الواقع أن معظم قوانين الإيداع بالدول المختلفة بدأت بالمطبوعات ، باعتبارها أقدم المواد ، وأكثرها انتشارا . لكن فى الآونة الأخيرة ، يحدث بالتدريج تعديلات فى بعض مواد القانون ، ليشتمل على بعض الأنواع الوعائية الأخرى غير التقليدية . وعلى سبيل المثال فقد صدر قانون الإيداع المصرى عام ١٩٥٤ ليشمل المطبوعات فقط . ولكن عدلت بعض موادها فى عام ١٩٦٨ ليشمل التسجيلات الصوتية أيضا . أى أنه من الطبيعى أن يشمل قانون الإيداع وقت صدوره ، الشكل المتداول بكثرة ، ثم يتم التعديل فى فترات تالية لصدوره حتى يستوعب أنواعا أخرى ، بعد أن تصبح هى الأخرى متداولة بكثرة . أى أن المعيار هنا يكون بحسب انتشار استخدام هذا الشكل بين أوعية المعلومات . وعلى ذلك فلا يوجد معيار موحد يمكن اقتراحه بالنسبة لكل الدول العربية . ولكن يمكن أن نؤكد أنه لا بد كحد أدنى من وجود قانون لإيداع المطبوعات بالشكل التقليدى فقط . أما مايزيد على ذلك من مواد ، فيمكن أن يختلف من دولة لأخرى ، حسب كثافة تداول وانتشار أى منها فى كل دولة على حدة . وبطبيعة الحال سوف تشتمل القائمة البليوجرافية القومية فى كل دولة ، على المواد التى ينطبق عليها قانون الإيداع فى تلك الدولة .

الأدوات والمعايير والمهارات البشرية :

من الضروري توفر بعض الأدوات والمعايير اللازمة لإعداد البليوجرافيات القومية بالدول العربية . ومن المنطقي أن تستخدم تلك البليوجرافيات نفس الأدوات والمعايير حتى تتجانس فيما بينها ، فيمكن للقارئ أن يألف استخدام أى منها ، أيا كانت هيئة الإعداد . وقد مرت قواعد الوصف البليوجرافى على سبيل المثال بمراحل متعددة خلال تاريخها الطويل وكانت خلال تلك المراحل تتجه دائما نحو التوحيد حتى وصلت إلى وضع قواعد موحدة على نطاق العالم ، وهى التى تمثلت فى « التقنين الدولى للوصف البليوجرافى (تدوب) » . فإذا كان العالم كله يتجه نحو التوحيد لتلك الأدوات ، فمن الأجدر بالعالم العربى ، بكل عوامل التجانس الموجودة بين دوله المتعددة ، أن يتفق على استخدام قواعد وتقنيات واحدة ، يتم تطبيقها فى فهارس المكتبات بها ، وفى القوائم البليوجرافية المطبوعة أيضا .

المدخل : تعتبر قواعد إعداد مداخل التسجيلات البليوجرافية ، أحد الأدوات والمعايير الضرورية . وقد مرت قواعد المدخل بمراحل تطويرية منذ العقود الأولى من القرن الماضى وحتى الآن ، برز من خلالها عدد من التقنيات التى تجاوزت شهرتها واتسع نطاق استخدامها لأكثر من دولة ، فكانت تستخدم نفس القواعد من جانب أكثر من دولة تجمعها وحدة اللغة غالبا . وقد توجت الجهود الدولية آخر المراحل التطويرية ، على الرغم من أن تلك الجهود لم تستطع التوصل إلى نص موحد لقواعد المدخل ، يمكن تبنيه فى كل دول العالم . وكل ما توصلت إليه هو وضع مجموعة من المبادئ فقط ، يمكن لأى تقنين أن يضع قواعد المدخل فى إطارها .

والحقيقة أن الأهمية الكبيرة التى كانت تحظى بها قواعد تحديد المداخل بدأت حداثتها تخف كثيرا فى الآونة الأخيرة ، بعد انتشار استخدام الحاسب الآلى فى مجال المكتبات . فلم يعد هناك تركيز على ما يسمى بالمدخل الاساسى . والمدخل الإضافية . فقد ساوت بينهما إمكانيات الحاسب الآلى فى استرجاع أى من عناصر البطاقة بنفس الكفاءة ، وبهذا تجاوزت إمكانية الاسترجاع المداخل التقليدية ، الأساسى والإضافية ، إلى أى من عناصر الوصف الأخرى

(الناشر — عدد الصفحات — تاريخ النشر — الطبعة .. الخ) . حتى أنه لم يعد هناك فرق بين المداخل الوصفية والمداخل الموضوعية ، بل أصبحت تسمى الآن « نقطة الإتاحة » حتى يمكن للتسمية الجديدة أن تستوعبها كلها .

هذا فيما يختص بالشق الأول من قواعد المداخل . وهى القواعد الخاصة بتحديد المدخل الأسامي والمداخل الإضافية . أما بالنسبة لقواعد الشق الثانى ، وهى الخاصة بتحديد شكل كتابة المدخل أى عناصره وترتيب تلك العناصر ، فقد وجد أنه مهما كانت دقة صياغة تلك القواعد ، ومهما بلغت كفاءة وخبرة المفسرين ، فلن يحدث بينهم اتفاق كامل فى صياغة المداخل لمجموعة واحدة من الأسماء ، باستخدام نفس القواعد . ومن هنا يصبح الاعتماد على قوائم الاستناد الموحدة لمداخل المؤلفين والهيئات ، هو أفضل الحلول بالنسبة لهذه المشكلة . فمن المعروف أن توحيد أشكال المداخل بين المكتبات ومراكز المعلومات ، والقوائم البيولوجرافية ، مهما كانت درجة الثقة فى أفضلية هذه الأشكال ، يفضل استخدام أشكال مختلفة بكل من هذه الهيئات البيولوجرافية ، بما يعتقد كل من هذه الهيئات بصحته عن الأشكال الأخرى .

وحيث أن للأسماء العربية طبيعتها الخاصة التى تفرض أن يتولى معالجتها من هم أدرى بتلك الطبيعة ، يكون من المنطقى أن تعد كل دولة ، قائمة استناد بأسماء مؤلفيها الأشخاص والهيئات . وعلى سبيل المثال ، القاعدة التى تنص على ضرورة وضع مدخل المؤلف الشخصى بالشكل الأكثر شهرة ، قاعدة صماء لا تقدم مؤشرات معينة تساعد فى التعرف على هذا الشكل . ومن هنا نجد أنه على الرغم من أن القاعدة واحدة ، واسم المؤلف واحد ، نجد مع هذا أن تطبيقها يمكن أن يختلف من مفسر لآخر ، فينتج لنا أكثر من شكل لنفس الاسم . ويكون من الطبيعى أن تكون ممارسة المفسرين بنفس الدولة لتلك الأسماء ، أقرب الممارسات إلى الوضع الصحيح . ولذلك فإن المفسرين فى كل دولة ، هم أقدر من غيرهم فى التعرف على ما اشتهر به مؤلفوها ، خاصة إذا كانوا من ذوى الخبرة والكفاءة الممتازة فى هذا المجال . وإذا قامت كل دولة من الدول العربية ، بإعداد قائمة استناد بأسماء مؤلفيها ، سواء من الأشخاص أو الهيئات ، خاصة بالنسبة للأسماء الحديثة . ثم تجمع هذه القوائم معا فى قائمة

استناد موحدة للأسماء العربية ، على أن تضاف إليها الأسماء القديمة ، وهي التي تنتمي للعالم العربى كله وليس لدولة أو غيرها . تكون هذه القائمة فى تلك الحالة هى المصنذ الأساسى والوحيد لشكل كتابه الأسماء العربية ، ليس بالدول العربية وحدها ، ولكن لأى مكتبة فى أى دولة أخرى .

وقد كانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد بدأت ، منذ سنوات ، بشروعا لإعداد قائمة استناد للأسماء العربية واختارتها على الحاسب الآلى . وقد عقدت النية فى ذلك الوقت على الاعتماد بصورة أساسية على المداخل التى أعدها مكتبة الكونغرس للأسماء العربية . وكان من الأفضل لهذا المشروع بطبيعة الحال ، أن يعتمد على قوائم استناد عربية للسبب الذى ذكرته . ولكن فى غياب هذه القوائم يصبح الاعتماد على قائمة مكتبة الكونغرس ، أفضل من انتظار القوائم العربية التى لا يعلم أحد ، إلى أى مدى سيطول انتظارنا لها . ولكن هذا المشروع قد توقف للأسف ، وهو فى خطواته الأولى ، شأنه شأن كثير من المشروعات التى تبدأ طموحة دون التأكيد على ضمانات استكمالها ، والاستفادة الفعلية منها . وتجدر الإشارة هنا إلى إمكانية استفادة المشروع الذى اقترحه ، من نتائج الدراسة التى أجيزت من قسم المكتبات بجامعة القاهرة للسيدة / شمس الأصيل محمد على ، المدرسة المساعدة بالقسم . وهى التى تتناول الأسماء العربية ، وطبيعتها . وتنوعاتها المختلفة ، والمؤشرات التى ترجع الشكل الأشهر لكل منها .

الوصف : أما ثانى المعايير والأدوات الضرورية لإعداد التسجيلات فى القوائم البليوجرافية ، فهى قواعد الوصف التى تتكامل مع قواعد المدخل السابقة لأعداد بيانات الفهرسة الوصفية (الوصف البليوجرافى) . وقد سارت قواعد الوصف فى نفس الحلقات التطورية التى سارت فيها قواعد المداخل ، باستثناء أن قواعد الوصف فى مرحلتها الدولية الأخيرة . قد تبلورت فى نص القواعد نفسها ، وليس بيان للمبادئ ، كما حدث بالنسبة للمداخل ، فقد أصدر الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات منذ ١٩٧٢ ، وحتى الآن ، على فترات متعاقبة ، مجموعة من « التقنين الدولى للوصف البليوجرافى (تدوب) » ، كل منها خاص بنوع من أنواع الأوعية بالإضافة إلى (تدوب)

العام . حقيقة أن سير العمل في القواعد الدولية بطيء ، ولم يكتمل في كل أنواع الأوعية حتى الآن ، إلا أنه خطوة على جانب كبير جدا من الأهمية ، تجاه توحيد قواعد الوصف على النطاق الدولى .

وقد بدأت هيئات إصدار تقنيات الفهرسة الأخرى مباشرة في تعديل قواعدها ، حتى تتمشى مع هذه القواعد الدولية . ومن أشهر تلك التقنيات ، وأكثرها استخداما ، على نطاق العالم ، « القواعد الأنجلوأمريكية للفهرسة » التى بدأت هذه التعديلات بإصدار بعض فصول الوصف المعدلة في شكل منفصل . ثم رأت أن تعد مراجعة شاملة للقواعد كلها على أن تصدر في طبعة ثانية ، وهى التى صدرت في ١٩٧٨ . أى أن القواعد الأنجلوأمريكية ، قد سبقت بذلك الجهود الدولية . ففى الوقت الذى لم يكتمل فيه (تدوب) لكل أنواع الأوعية ، فإن الطبعة الثانية من القواعد الأنجلوأمريكية تحوى قواعد للوصف لكل أنواع الأوعية ، بحيث يمثل فيها السياسة العامة لـ (تدوب) .

وقد حاولت « المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » في هذا الشأن ، القيام بمشروع متعدد المراحل للوصول إلى صياغة للقواعد تتناسب إلى حد ما مع طباعة الكتب العربية . وتمثلت الخطوة الأولى في تعريب قواعد الفصل السادس من القواعد الأنجلوأمريكية الذى صدر منفصلا بعد تعديله حسب قواعد (تدوب) . وتم توزيع القواعد المعربة على عدد من المكتبات الكبرى في الدولة العربية ، وذلك من أجل وضعها موضع التجربة على الكتب العربية فيها ، ثم تدوين ملاحظاتها على مشكلات التطبيق وإرسالها إلى المنظمة . على أن تكون الخطوة التالية لذلك هى تجميع تلك الملاحظات ودراستها ، وإجراء التعديلات المناسبة على القواعد في ضوء تلك الملاحظات . وبعد ذلك تعثرت خطوات المشروع ، وتوقف ، شأنه شأن سابقه . إلا أن المنظمة بدأت مشروعات لترجمة قواعد أخرى ، بدلا من استكمال المشروع السابق ، للوصول إلى صياغة للقواعد تتناسب للتطبيق على الكتب العربية . فأصدرت ترجمة للنص الدولى من قواعد (تدوب) لكثير من الأوعية . كما أصدرت ترجمة كاملة للطبعة الثانية من القواعد الأنجلوأمريكية (قاف ٢) . والحقيقة أن إصدار الترجمات المتعددة للقواعد لا يضيف جديدا ، فالقواعد موجودة بلغتها

الأصلية ، وليست المشكلة مشكلة لغة . ولكن الأهم من هذا كله ، هو مدى ملائمة أى من تلك القواعد للتطبيق على الكتب العربية بطبيعتها الخاصة .

ولا يمكن الوصول إلى حل لهذه المشكلة ، إلا عن طريق الدراسة العلمية لطبيعة الكتاب العربى ، ومدى تأثير هذه الطبيعة على صياغة القواعد . وبعد ذلك يمكن إجراء أية تعديلات أو إضافات أو وضع تفسيرات لتلك القواعد فى ضوء نتائج هذه الدراسة ، حتى يمكن أن نصل إلى الصياغة العربية الأصلية لقواعد الفهرسة ، ويصبح لدينا « التقنين العربى للوصف البليوجرافى » . وأود أن أشير فى هذا الصدد إلى إمكانية الاستفادة من نتائج الدراسة الأكاديمية التى أعدتها للحصول على درجة الماجستير عام ١٩٨١ ، والتى كان موضوعها هو : مدى إمكانية تطبيق الفصل السادس العربى من القواعد الأنجلوأمريكية للفهرسة ، على الكتب العربية ، والتى تناولت بالدراسة والتحليل السمات الأساسية للكتاب العربى فى عصوره المختلفة ، ومدى تأثيرها على القواعد ، وما يستتبعها من تعديلات أو إضافات ، للوصول إلى الصيغة العربية لقواعد الوصف .

المدخل الموضوعى : أما ثالث تلك الأدوات والمعايير ، فهى جداول التصنيف وقوائم رؤوس الموضوعات . ويمثل إيجاد مدخل موضوعى مقنن صعوبة بالغة ، حيث أن تحليل الجانب الموضوعى للوعاء ، هو أكثر عناصر التسجيل البليوجرافية الذى يتطلب مجهودا ذهنيا . ويمكن أن تتغير وتختلف معالجة المداخل الموضوعية باستمرار ، لأن الموضوعات فى تطور مستمر ، فينعكس ذلك على المداخل إلى المعرفة . هذا إلى جانب وجود كثير من المترادفات البديلة فى معانى الكلمات . وكل هذا يمثل صعوبة كبيرة فى الوصول إلى شكل مقبول دوليا للمداخل الموضوعية برؤوس الموضوعات . ومن هنا لانجد قوائم رؤوس موضوعات يمكن استخدامها لجميع اللغات على النطاق الدولى ، حيث أنه من الضرورى أن تستخدم تلك القائمة باللغة التى وضعت بها .

أما نظم التصنيف فيمكنها التغلب على تلك الصعوبات ، على أساس أن نظام التصنيف يرتبط بقائمة من الرموز ، يمكنها أن تحل مشكلة عدم الفهم

الدول لمحتويات الموضوع . ولكن الصعوبة هنا هي في اختيار نظام تصنيف يكون مقبولا على النطاق الدولي ، حيث أن نظم التصنيف تقوم على أسس فلسفية يصعب الاتفاق عليها . فبينما نجد أن خطة تصنيف مكتبة الكونغرس تلقى نجاحا كبيرا على نطاق واسع في أمريكا الشمالية ، وفي المكتبات الأكاديمية في معظم أنحاء العالم ، نجد أن خطة تصنيف ديوى العشرى تلاقى نجاحا بنفس القدر في أمريكا الشمالية ، وفي أجزاء أخرى من العالم ، خاصة في المكتبات العامة . أما التصنيف العشرى العالمي ، فيلاقى قبولا واسعا في أوروبا يجعله أفضل نظام يمكن أن نتطلع إليه للاستخدام الدولي . غير أن التصنيف العشرى العالمي لايفضل في الخدمات التشفيفية للمتخصصين . وقد أعد هؤلاء المتخصصون عددا من الخطط المتخصصة ، تصمم أساسا من أجل خدمات التشفيف والاستخلاص ، تناسب على وجه الخصوص الاستخدام الآلى .

أما إذا نظرنا للوضع في العالم العربى ، نجد أنه يختلف من أكثر من زاوية . فلا وجود للحواجز التى تعوق استخدام قائمة رؤوس موضوعات واحدة ، لمجموعة من الدول تختلف في لغتها وثقافتها وتراثها الفكرى . وعلى ذلك تستطيع كل القوائم البليوجرافية للدول العربية أن تستخدم قائمة رؤوس موضوعات عربية عامة واحدة ، على أن يتم إعدادها على أسس علمية سليمة ومن واقع الاحتياجات والموضوعات العربية . ومن الضرورى بطبيعة الحال أن تحظى هذه القائمة بقبول الدول العربية لها والتزامها باستخدامها في البليوجرافيات القومية على الأقل . أما بالنسبة لنظم التصنيف العالمية ، فلا يمكن تبنى أى منها ، كما هو للتطبيق على الكتب العربية . وذلك لأن هذه النظم لم توجه اهتماما كافيا للعلوم العربية ، وهى علوم اللغة العربية ، والدين الإسلامى . ولذلك نجد المفهرس صعوبة بالغة في إيجاد رقم التصنيف الملائم والمفصل ، لأى من الكتب العربية في هذين المجالين . ومن هنا توجد ضرورة لتعديل بناء كل من قسم اللغة العربية وقسم الدين الإسلامى في أى خطة من الخطط العالمية ، قبل تبنيتها للاستخدام في القوائم البليوجرافية العربية . وينبغى أنؤكد هنا أيضا على ضرورة أن يتم التعديل ، بعد دراسة علمية جادة لطبيعة هذه العلوم وتقسيماتها وتفرعاتها الدقيقة ، كما ينبغى أيضا أن يحظى هذا

التعديل بالإجماع العربى على قبوله . وبهذا تصبح لدينا قائمة رؤوس موضوعات عربية عامة ، ونظام تصنيف عربى يعتمد على أحد النظم الشهيرة مع التعديلات المناسبة ، فيمكن استخدامها كأدوات لإعداد المداخل الموضوعية فى القوائم الجغرافية القومية ، كما يمكن بطبيعة الحال استخدامها فى المكتبات العربية خاصة المكتبات القومية والمكتبات العامة .

وإذا نظرنا إلى الأدوات والمعايير الصادرة فى الدول العربية ، نجد الوضع بصفة عامة لا يدعو للتفاؤل . فالجهود المبذولة فيه على المستويات الفردية ، تعتبر اجتهادات تحمل وجهة نظر صاحبها ، وبالتالي فهى تلقى المعارضة والنقد من جانب الآخرين . وهى بذلك لن ترقى إلى أن تغطى بالتأييد والاجماع على المستوى العربى بالملهنة . كما أن العدد القليل منها هو مايقوم على الدراسة الأكاديمية الجادة ، أما معظمه فلايستند إلى الأسس العلمية السليمة ، وغالبا مايقوم به أدياء التخصص أو أنصاف المتخصصين . أما فيما يختص بالجهود شبه الجماعية على نطاق العالم العربى ، فهى ماتمت حتى الآن تحت لواء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . وهى فى معظمها للأسف جهود غير موفقة ، متقطعة الأنفاس ، لاتلبث أن تتوقف فى منتصف الطريق ، ولايكتب لها تحقيق أهدافها المنشودة . كما أن بعضها يتم بدون تخطيط دقيق للارتفاع بمستوى المهنة على النطاق العربى ، وليس لها من هدف سوى الدلالة على الحركة وعدم الجمود .

التدريس والتدريب : بالإضافة إلى ضرورة توفر الأدوات والمعايير اللازمة لإعداد التسجيلات الجغرافية فى القوائم القومية ، ينبغى توفير المهارات البشرية اللازمة للقيام بهذا الإعداد . حيث أن توفر هذه القواعد والتقنيات والقوائم والنظم ، لايمكفى وحده ، بل لابد من وجود أفراد مدربين وعلى قدر من الكفاءة لتطبيق تلك الأدوات والمعايير على الكتب العربية . ويمكن أن يسير بناء المهارات البشرية بالدول العربية فى قناتين متوازيتين ، وهما التدريس والتدريب . ويقع عبء التدريس على معاهد وأقسام المكتبات والمعلومات بالدول العربية ، أما التدريب فتهم به مؤسسات العمل نفسها ، وهى المكتبات ومراكز المعلومات .

وينبغي أن تؤكد هنا على ضرورة التركيز في تدريس علوم المكتبات بمعاييدها وأقسامها بالوطن العربي ، على المقررات الدراسية التي تتناول العمليات الفنية (الفهرسة الوصفية — التصنيف — الفهرسة الموضوعية) إلى جانب البليوجرافيا أيضا . وذلك حتى لا ينسيت الانهار بعلوم التكنولوجيا الحديثة في مجال المكتبات ، حقيقة أنه لا يمكن استخدام تلك التكنولوجيات بدون العمليات الأساسية أولا ، لأنها ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها ، سواء للمكتبات التقليدية ، أو لمراكز المعلومات المتقدمة . أما بالنسبة للتدريب ، فالغرض الأساسي منه هو تنمية القدرات المهنية لدى العاملين فعلا في المجال ، وإطلاعهم على التطورات الحديثة في علوم المكتبات والمعلومات . والنقطة الجوهرية التي ينبغي الوقوف عندها هي مدى تحقيق الدورات التدريبية للغرض منها . وينبغي أن يتوفر لأي دورة تدريبية عدد من العوامل التي تساعد على تحقيق أهدافها . أول هذه العوامل بطبيعة الحال أن يحدد إطار الدورة حتى يتم توجيهها في حدود ذلك الإطار . بعد ذلك يمكن للقائمين على إعداد الدورة تحديد الموضوعات والمسائل التي مستنواها الدورة . ثم نوعيات من سيتلقوا التدريب ، وأهمية ارتباط مواقع عملهم الحالي والمتوقع ، بالموضوعات والمسائل التي سبق تحديدها . كما يتوقف نجاح الدورة بصورة أساسية على القائمين بالتدريس والتدريب ، ومقدار صلتهم بتلك الموضوعات ، ومدى حداثة معلوماتهم عنها ، والقدرة على توصيل تلك المعلومات ، فمن الطبيعي ألا يستطيع المحاضر تقديم الجديد في مجال معين ، إلا إذا كان دائم الاطلاع على ما ينشر في هذا المجال . وأخيرا لا ينبغي عقد هذه الدورات لمجرد تسديد خانات ، ولكن من الضروري النظر إلى الدورات التدريبية على أنها الحل العملي لرفع وتنمية كفاءة العاملين ، والوصول بهم وبالمهنة إلى مستوى أفضل .

الإعارة بين المكتبات :

إن الضبط البليوجرافي للمطبوعات الصادرة في العالم العربي ، لا يكفي وحده لتحقيق إتاحة تلك المطبوعات للمستخدمين أيا كان موقعهم . حيث أن توفر أدوات الضبط تلك هي الخطوة الأولى في سبيل الإتاحة ، ينبغي أن

يستتبعها بعض الخطوات الكفيلة بتوفير أساليب حصول القارئ على نسخة من المطبوعات التي يحتاجها ، بعد أن وفرت له الخطوة الأولى التعرف على الإنتاج الفكري الصادر بالدول العربية . والحقيقة أن أى مكتبة بالوطن العربى مهما بلغت ميزانيتها ، لا يمكن لها أن تقتنى كل ما يلزم جمهور القراء بها من هذا الإنتاج ، ولذلك لابد من التغلب على هذه الصعوبة بتوفير بدائل يستعاض بها عن وجود ما يطلبه المستفيدون من مطبوعات ، ضمن مقتنيات المكتبة .

يمكن للمكتبات فى الدول العربية أن تبني نظاما تعاونيا للإعارة فيما بينها ، سواء على النطاق القومى داخل كل دولة ، أو على النطاق الإقليمى داخل الوطن العربى ، ويمكن بطبيعة الحال أن تقوم المكتبة القومية فى كل دولة ، بدور المكتبة المركزية لهذا النظام فى تلك الدولة . فتخصص نسختين من كل المواد التى ترد عن طريق الإيداع ، لأجل أغراض الإعارة بين المكتبات . وتقوم المكتبة القومية بإعارة هذه النسخ لأى مكتبة تطلبها فى داخل الدولة أو خارجها . كما يمكن للمكتبة القومية أيضا أن تطلب أية مواد من المكتبات القومية الأخرى ، سواء لمستخدميها هى ، أو لتلبية لطلب إحدى المكتبات فى دولتها .

أما بالنسبة للمواد التى لا يمكن إعارتها خارج المكتبات ، فسوف تساهم خدمة التصوير (النسخ) فى إنتاج نسخ أخرى منها لمن يطلبها ، خاصة بعد انخفاض تكلفته ، وارتفاع مستوى كفاءته فى الوقت الحالى إلى حد كبير . ويمكن لخدمة التصوير هذه أن تتم بالنسبة لمقالات الدوريات ، وبالنسبة للمواد صغيرة الحجم التى لا يتكلف تصويرها كثيرا ، أو التى يخشى عليها من الضياع لصغر حجمها ، وكذلك للمواد النادرة وذات القيمة المرتفعة . أما عن تكاليف التصوير وأجر البريد ، فسوف تتحمله المكتبة المستعيرة بطبيعة الحال . ويمكن لكل مكتبة أن تنظم هذه الأمور مع مستخدميها ، سواء بأن تتحمل هى جزءا من التكاليف ، ويتحمل القارئ الجزء الباقى ، أو أن يتحملها القارئ كلها ، حسب الأوضاع والميزانيات المتاحة لكل منها .

وإذا كانت المواد الصادرة فى الوطن العربى هى الحد الأدنى لما سيشمله هذا النظام ، فمن الممكن بطبيعة الحال أن تمتد خدمة الإعارة هذه لتغطى كل

مقتنيات المكتبات المشتركة في هذا النظام ، ولا تقتصر على المطبوعات فقط أو مواد الإيداع فقط ، ولكن ذلك يقتضى أن تصدر كل مكتبة قائمة بمقتنياتها ، على أن تصدر بصورة دورية ، وتتضمن الإضافات الجارية للمقتنيات من المصادر الأخرى غير الإيداع . وسوف ينص الاتفاق بطبيعة الحال على أنواع المواد التى سوف تسمح المكتبات بإعارتها خارجها ، والأنواع الأخرى التى يمكن نسخها ، وإرسال النسخة بدلا من الأصل ، والمواد التى لن تعار أو تستنسخ لأى سبب من الأسباب . وسوف يغلب على المواد الواردة عن غير طريق الإيداع ، إعارة النسخة المصورة ، وليس النسخة الأصلية . حيث لن يتوفر منها سوى نسخة واحدة أو اثنين على أكثر تقدير .

التبادل :

يمكن أن يسهم تبادل المطبوعات بين الدول العربية ، إسهاما كبيرا في إنجاح مشروع إتاحة المطبوعات بالمكتبات العربية . والحقيقة أن تبادل المطبوعات يحقق دائما مصلحة مشتركة لطرفي التبادل ، فما بالنا أن يكون لمطبوعات كل من الطرفين جمهور عريض لدى الطرف الآخر ، في هذه الحالة تكون المصلحة أقوى وأشد . والواقع أنه يوجد فعلا تبادل للمطبوعات بين الدول العربية ، ولكنه غير منظم أو فعال وينقصه الكثير من التخطيط . والتبادل القائم في الوقت الحالى ليس تبادلا على المستوى الرسمى بين دولة عربية وأخرى ، ولكنه تبادل بين هيئة وأخرى . وكان المفروض في هذا النوع من التبادل أن يتحرر إلى حد بعيد من القيد والهرج الناشئ من المناخ والظروف السياسية بين تلك الدول ، وأن يكون الاعتبار الأول فيه للعائد الثقافي والعلمي لدى الأطراف المتبادلة . وسوف أتناول هنا بالعرض والتحليل ، حجم التبادل بين دار الكتب القومية بمصر ، والهيئات العلمية والتعليمية والمكتبات المشتركة في هذا النشاط بالدول العربية . وسوف يتناول هذا العرض حجم التبادل في عشر سنوات (١٩٧٥ — ١٩٨٤) حتى تكون الصورة أكثر شمولا .

توضح الرسوم البيانية الملحقة بهذا البحث ، أن حجم التبادل بين دار الكتب والدول العربية بصفة عامة يبدو هزيعا ، إذا قيس بالعوامل والظروف

السابق الحديث عنها . وهى العوامل والظروف التى تجعل أمر حصول كل من الدول العربية على مطبوعات باقى الدول ، أمراً له أهمية بالغة . كما يلاحظ أن نشاط التبادل يزداد مع بعض الدول فيصل إلى معدلات مقبولة نسبياً ، بينما يقل جداً مع البعض الآخر من الدول فيصل إلى معدلات مؤسفة هى والعدم سواء . ويلاحظ أيضاً أن حجم مائرساله دار الكتب بصفة عامة ، يفوق ماتتلقاه من الهيئات بالدول الأخرى . وهى مبادرة طيبة من جانبها ، ولو أحسن تفهماها واستيعاب مضمونها لكان حجم التبادل فى زيادة مستمرة .

تحتل كل من العراق والسعودية رأس القائمة فى حجم التبادل ، على الرغم من تأثير الظروف التى تمر بها العراق على كمية مايرد منها من مطبوعات . أما مايرد من السعودية فلاحظ تذبذب معدلاته بصورة واضحة من عام لآخر بدون سبب واضح . ولايفسر ذلك إلا غفلة القائمين على التبادل فى تلك الهيئات ، ثم صحواتهم التى تأتى انعكاساً لوصول كمية ضخمة من المطبوعات . وتأتى تونس بعد هاتين الدولتين ، حيث تتميز حركة التبادل معها بالنشاط المتزن فى تدرج منطقى . فقد بدأت الحركة فى مبادرة من جانب دار الكتب مع تجاوب حذر من الهيئات الأخرى بتونس ، وبعد استقرار المرحلة الأولى التى استغرقت ست سنوات ، زاد النشاط بصورة واضحة وهو ما يشر باستمرار زيادة الحركة فيما بينهما . أما حركة التبادل مع الهيئات الموجودة بالمغرب فتقسم بالهدوء والثبات النسبى . حقيقة أن دار الكتب ترسل أضعاف ماتتلقى ، ولكن نشاط الهيئات المستمر رغم محدوديته هو الذى يشجع على العطاء . أما التبادل مع الهيئات السورية فيختلف عن ذلك . فقد كان إصرار دار الكتب على العطاء رغم توقف الاستجابة تماماً لمدة خمس سنوات متصلة ، دافعاً لاستئناف التجاوب ، وإن كان ضعيفاً جداً لمدة ثلاث سنوات . مما دفع إلى اليأس من إمكانية استمرار العلاقة ، فوقف العطاء من دار الكتب فى السنة الأخيرة تماماً ، بينما وصل معدل التلقى فى نفس السنة إلى حد لم يصل إليه من قبل . ويكاد الوضع يتشابه فى كل من السودان والكويت والجزائر ، وإن اختلفت كثافة الحركة فيها . فموقف دار الكتب ثابت على العطاء باستثناء العام الأخير فى كل من الكويت والجزائر . أما العطاء من جانب الهيئات بتلك الدول فهأخذ شكل طفرات لا تثبت أن تهمد

من جديد . وترتبط هذه الطفرات ببداية اشتراك هيئات جديدة بتلك الدول في هذا النشاط . ثم تتوقف مظاهر هذا النشاط بعد البدء فيه مباشرة . كما تتشابه أيضا الحركة مع كل من ليبيا والامارات العربية ، وفيهما تستمر دار الكتب على العطاء المحدود جدا ، ولا تجد صدق لهذا العطاء إلا استجابة واحدة في عام ١٩٧٧ من جانب ليبيا ، واستجابة واحدة في عام ١٩٨٤ من جانب الإمارات العربية . وهو ما دفع بدار الكتب إلى أن توقف عطاها في العام الأخير . أما الحركة بين دار الكتب والهيئات الموجودة بالأردن ولبنان فيصعب وصفها بالحركة لأنها أشبه ماتكون بالموات . وهي مجرد نزوات عابرة من جانب بعض الهيئات ، أو رغبة وقتية للحصول على مطبوعات معينة ، لاتساندها الرغبة الدائمة والحاجة المستمرة للحصول على مطبوعات الجهة الأخرى . وبمجرد انتهاء هذه الحاجة الموقوتة ، تعود الحركة إلى مواتها السابق .

نخلص من الصورة العامة لوضع التبادل بين الهيئات البيبلوجرافية بالوطن العربي ، إلى أن الجهود الفردية غير المنظمة أو الخاضعة لأسس وقواعد محددة ، لا يمكن الاعتماد عليها في المشروع المقترح لإتاحة المطبوعات بالمكتبات العربية . إن قلة الوعي بأهمية التبادل في تلبية رغبات جمهور المستفيدين والباحثين ، مع الأهمية الخاصة التي تحظى بها مطبوعات الدول العربية لدى هؤلاء الباحثين والقراء . إلى جانب قوة الإحساس بالفردية ، وعدم رسوخ روح التعاون . وعدم تجريد النواحي العلمية والثقافية ، وعزلها عن الأجواء والتيارات السياسية السائدة بين الدول العربية . كلها عوامل أدت إلى هذا الوضع الذي لا يدعو للتفاؤل بصفة عامة . وإلا فكيف يصل حجم تبادل دار الكتب مع الهيئات في أي دولة أخرى غير عربية ، أضعاف أضعاف حجمه مع أي من الدول العربية . ويمكن لنا أن نقترح قيام المكتبات القومية بهذه المستولية ، مع إعطاء مرونة للهيئات في داخل كل دولة في إرسال مطبوعاتها مباشرة ، ولكن في إطار التنسيق مع مكتبها القومية . والمرونة كذلك في طلب مطبوعات هيئة معينة أخرى ، ولكن أيضا بالتنسيق مع المكتبة القومية الأخرى . وذلك حتى يمكن تحمل كل من المكتبات القومية لمسؤولياتها التي يفرضها وضعها في داخل الدولة . وبهذا تقوم المكتبات القومية بوظيفة جسور الثقافة التي تربط بين الدول العربية بعضها ببعض .

مؤسسات المهنة والعمل والتعليم :

هناك ضرورة حتمية لوجود بعض الهيئات التي ترعى التخصص على النطاق العربى ، حتى تعمل على توفير كل مايلزم لتحقيق نظام إتاحة المطبوعات بالمكتبات العربية . ويمكن تقسيم هذه الهيئات إلى الفئات النوعية التالية :

مؤسسات المهنة : يوجد لكل تخصص من التخصصات نوع من المؤسسات التي تعمل على جعله من التخصصات المستقرة ذات المكانة بين التخصصات الأخرى . وتمثل هذه الهيئات فى الجمعيات العلمية ، والاتحادات ، والنقابات . وتختلف الوظائف التي تقوم بها تلك الهيئات بحسب طبيعة تكوينها ، ولكن الوظائف الأساسية بها واحدة . هناك مثلا بعض النقابات أو الجمعيات العلمية التي تشترط على من يمارس المهنة . الحصول على تصريح منها بعد اجتيازه لمرحلة معينة من التدريب العملى فى المجال . فالطبيب والمحامى والمحاسب القانونى لابد لهم من تمضية فترة تدريب معينة فى العمل . وأحيانا اجتياز اختبارات معينة ، قبل حصولهم على لقب طبيب ، أو محاسب قانونى ، أو زميل لجمعية .. الخ . كما أن هذه النقابات لها سلطة محاسبة الخارجين على المهنة وأصولها من أعضائها ، ومعاقبتهم مهنيا ، وغير ذلك بما يحفظ للمهنة وضعها داخل المجتمع . كما تقوم الجمعيات العلمية والاتحادات بإعداد وإصدار الأدوات والمعايير اللازمة لتوحيد الممارسة فى المهنة ، مثال ذلك الجمعية الأمريكية للمكتبات ، وجمعية المكتبات (البريطانية) . ومن أشهر مساهماتها فى إعداد وإصدار « القواعد الأنجلوأمريكية للفهرسة » . وكذلك الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ، الذى يعمل على إعداد وإصدار « التقنين الدولى للوصف البيبليوجرافى » . كما تنظم هذه الهيئات العديد من المؤتمرات ، التي تناقش موضوعات معينة داخل التخصص .

ويمكن أن يتمثل هذا النوع من الهيئات على مستوى العالم العربى ، فى جمعيات للمكتبات فى كل دولة . على أن يجمع تلك الجمعيات اتحاد على مستوى العالم العربى كله ، يمكن أن يسمى « الاتحاد العربى لجمعيات المكتبات » . بحيث يكون على جمعيات المكتبات بالدولة العربية ، مسئولية رعاية التخصص فى إطار كل دولة على حدة . أما الاتحاد العربى فسوف يقوم

بالتنسيق بين هذه الجمعيات في أى أمر من الأمور الخاصة بالتخصص والمهنة ، ويقوم بتخطيط ومتابعة تنفيذ المشروعات العربية في هذا المجال . كما سيقوم أيضا بإعداد وإصدار التقنيات والقواعد اللازمة للاستخدام في صورة موحدة على نطاق العالم العربى . كما سيقوم الاتحاد العربى بتنظيم عدد من المؤتمرات لمناقشة أى موضوع أو مشكلة ، ودراسة ومناقشة مسودات المعايير والأدوات قبل إقرارها . وسوف يكون من المنطقى أن يشارك الاتحاد العربى في كافة الأنشطة الدولية في هذا المجال ، وتمثيل الجانب العربى فيها ، وتوصيل وجهة النظر العربية من منطلق الوضع الخاص بنا .

ويمكن بطبيعة الحال أن ينشأ هذا الاتحاد في إطار جامعة الدول العربية ، حتى يتلقى الدعم المادى الذى يكفل له إمكانية الاستمرار ، وحرية الحركة والنشاط والانتاج ، والمساهمة في رفع مستوى المهنة على مستوى العالم العربى كله . ومما لاشك فيه أن هذا الاتحاد سوف يختلف عن « المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » في التركيب والوظيفة . فلا بد أن تمثل فيه كل دولة من الدول العربية عن طريق جمعية المكتبات بها . وهى التى سوف تشكل أساسا ممن في أعلى مستويات التخصص في تلك الدولة . ولذلك فمن الضرورى قبل إنشاء هذا الاتحاد ، من وجود جمعية للمكتبات بكل دولة عربية . وتعتبر جمعية المكتبات الأردنية هى الجمعية الوحيد النشطة على مستوى الدول العربية ، وما عاداها قلة نادرة ، وليس لها نشاط يذكر .

مؤسسات العمل : يمثّل هذا النوع من المؤسسات في المكتبات ومراكز التوثيق ومراكز المعلومات . وتقوم هذه المؤسسات بممارسة المهنة ، وإتاحة أوعية المعلومات لجمهور المستفيدين . وتتنوع وتختلف هذه الهيئات فيما بينها ، ولكن الوظائف الأساسية فيها كلها واحدة . وأيا كانت التسمية التى أطلقت على أى منها فهى تقوم بالاختيار والاقتناء ، والتنظيم والتحليل الفنى ، والخدمة والاسترجاع . أما الاختلاف والتنوع فيكون في جمهور المستفيدين الذى يختلف ، من المكتبة القومية ، إلى المكتبة المدرسية ، إلى المكتبة العامة ... الخ . وينعكس هذا الاختلاف بطبيعة الحال على أوعية المعلومات التى تختارها وتقتنيها كل منها ، وعلى الأسلوب الذى تتبعه في تنظيم تلك الأوعية وتحليلها فنيا ، وكذلك على نوعيات وكثافة الخدمات المقدمة لاسترجاع تلك الأوعية ، سواء

استرجاعا كلياً للوعاء كله ، أو استرجاعاً جزئياً لجزء أو قسم أو حتى معلومة واحدة بالوعاء .

ويوجد بكل دولة عربية عدد من هذه المؤسسات سواء كبر أم صغر هذا العدد . ولكن ماهيتها التركيز عليه هنا هو المكتبات القومية ، حيث أنها تمثل ضرورة لإنجاح هذا المشروع . ولا ينبغي أن يتوهم شخص أن ذلك معناه أن وجود المكتبة القومية وحدها يكفى ، ولكن من الضروري وجود مجموعة من المكتبات يتحدد عددها ونوعياتها حسب كثافة وتنوع جمهور المستفيدين بالمواقع المختلفة . أما المكتبة القومية ، فسوف تكون هي الركيزة الأساسية لنظام « إتاحة المطبوعات بالمكتبات العربية » ، هذا إلى جانب وظائفها الأساسية كمكتبة قومية ، تمثل قلب النظام المكتبي بالدولة .

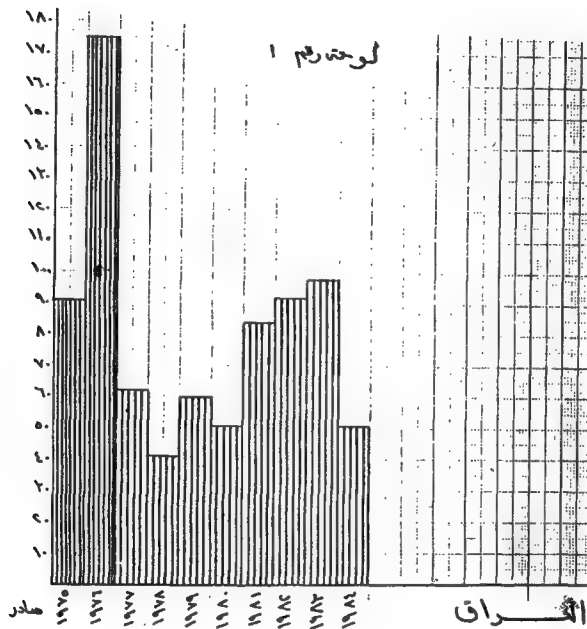
وحيث أن المكتبة القومية هي التي تتمتع بحق الإبداع لأوعية المعلومات ، وبالتالي سوف تتمثل في مقتنياتها المجموعة الشاملة للأوعية الصادرة في تلك الدولة ، فسوف تكون هي الوحيدة القادرة على إعداد أداة للضبط البليوجرافى لهذا الإنتاج الفكرى . ومن الطبيعى أيضا أن تضطلع بمسؤوليات المركز البليوجرافى القومى بالدولة ، فتأخذ على عاتقها تنظيم ومتابعة إجراءات الإعارة في هذا المشروع ، سواء بينها وبين المكتبات القومية الأخرى ، أو بينها وبين أى مكتبة أخرى داخل الدولة . كما ستحمل المكتبة القومية أيضا مسؤولية تبادل المطبوعات مع الدول الأخرى ، سواء لاستخدامها هي أو لاستخدام المكتبات الأخرى في داخل الدولة . أى أنها سوف تكون الجسر الموصل بين النظام المكتبي داخل الدولة والنظم المكتبية بالدول الأخرى .

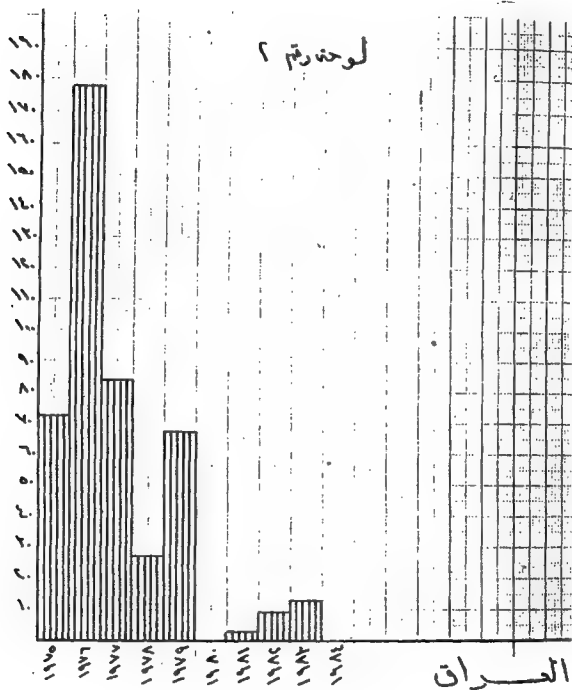
ومن الطبيعى أن تشارك المكتبات القومية بمجهود المتخصصين بها ، في إعداد وإقرار الأدوات والمعايير التى سبق الحديث عنها . فالخبرات المكتبية من ممارسة العمل المكتبي ، لها أهميتها الكبرى في إعداد وصياغة القواعد والتقنيات والقوائم . ثم أن هذه المكتبات هي البيئة الحقيقية لاختبار مدى صلاحية أى من هذه الأدوات للتطبيق . كما أنها تضطلع بالدور الريادى في تبنى أى من هذه الأدوات للاستخدام بها ، وهو ما يستتبعه استخدامها في باقى المكتبات بالدولة .

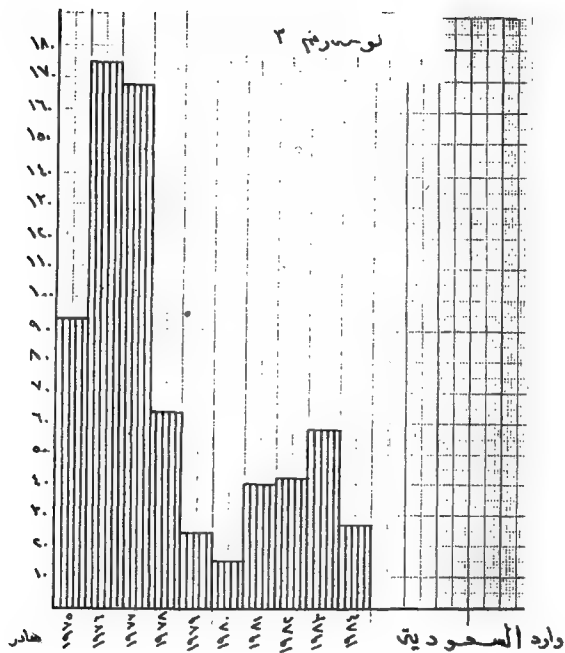
مؤسسات التعليم : ويمثل هذا النوع من المؤسسات في كليات وافسام ومعاهد المكتبات والمعلومات بالدول العربية . ويوجد في الوقت الحالى نماذج متعددة لهذه المؤسسات في بعض الدول العربية . وبينما لا نجد أيا من هذه المؤسسات في بعض الدول العربية ، نجد بالبعض الآخر مؤسسة واحدة أحيانا وأكثر من واحدة في أحيان أخرى . ويعتبر قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة ، هو أقدم تلك المؤسسات على الإطلاق . فقد قارب عمره الأربعين عاما ، بينما البعض الآخر مازال يحبو في سنواته الأولى . بل لقد ظل هذا القسم هو الوحيد على نطاق العالم العربى لفترة طويلة ، حتى تنهت بعض الدول الأخرى لأهمية هذا النوع من المؤسسات ، فشرعت في إنشاء بعضها هنا وهناك ، ولكنها في مجموعها أقل من الحد الأدنى الضروري لتخريج الأعداد المطلوبة .

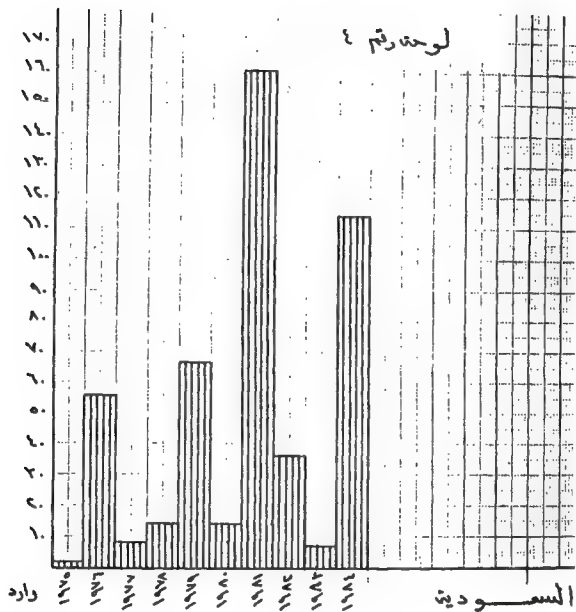
وتتنوع هذه المؤسسات فيما بينها من حيث نوعيات الدارسين بها ، والمقررات الدراسية التى تقدمها ، والشهادات العلمية التى تجيزها . فبعضها معاهد متوسطة أو فوق المتوسطة ، مدة الدراسة بها سنتان ، ويلتحق بها الخريجون بعد الثانوية العامة وما فى مستواها ، وهى تجيز شهادة الدبلوم المتوسط أو فوق المتوسط . والبعض الآخر معاهد للدراسات العليا فقط ، ويلتحق بها خريجو الجامعات فى التخصصات الأخرى ، وهى تجيز الدبلوم العالى ، ومدة الدراسة بها سنتان أيضا . كما أن البعض الآخر عبارة عن كليات أو أقسام فى كليات جامعية ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات ، ويلتحق بها خريجو الثانوية العامة وما فى مستواها ، وتجيز درجة الليسانس . وهناك من يجمع بين أكثر من مرحلة ويميز أكثر من شهادة ، مثال ذلك قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة . فهو يقدم ثلاثة مستويات من الدراسة . المستوى الأول وهو مرحلة الليسانس ، ويكون من حق من يتخرج منه بتقدير جيد على الأقل ، الالتحاق بالمستوى الثانى وهو مرحلة الماجستير والدكتوراه . أما المستوى الثالث فيتمثل فى مرحلة الدبلوم ومدة الدراسة به سنتان ، ويكون من حق من يتخرج منه بتقدير جيد جدا على الأقل الالتحاق بالمستوى الثانى ، والحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه .

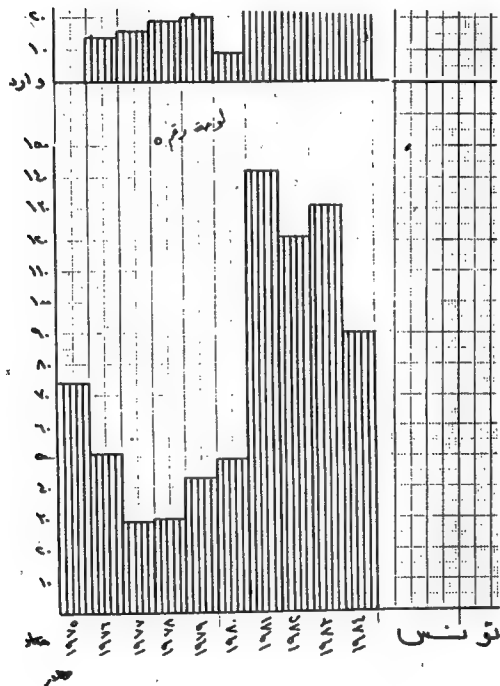
ويحتاج النظام المكتبي في مستوى الممارسة بالدول العربية ، إلى هذه المستويات المتنوعة من الخريجين للعمل بالمكتبات ومراكز المعلومات بها . وسوف تفرض طبيعة العمل في أى موقع بتلك المكتبات ومراكز المعلومات نوع ومستوى المؤهل أو المؤهلات المطلوبة ، فيمن سيشغل هذا الموقع . على أن توضع خطة قومية في كل دولة ، تقوم على دراسة الاحتياجات الفعلية من المكتبيين ، وتوفير تلك الاحتياجات في أقرب وقت ممكن . مع التركيز على جدية الدراسة والاحتفاظ بمستوى معقول للخريجين . مع استمرار برامج تنمية المهارات المهنية للعاملين بال مجال ، عن طريق الدورات التدريبية والتدريسية المتعددة ، وإطلاعهم على الجديد في المجال أولاً بأول .

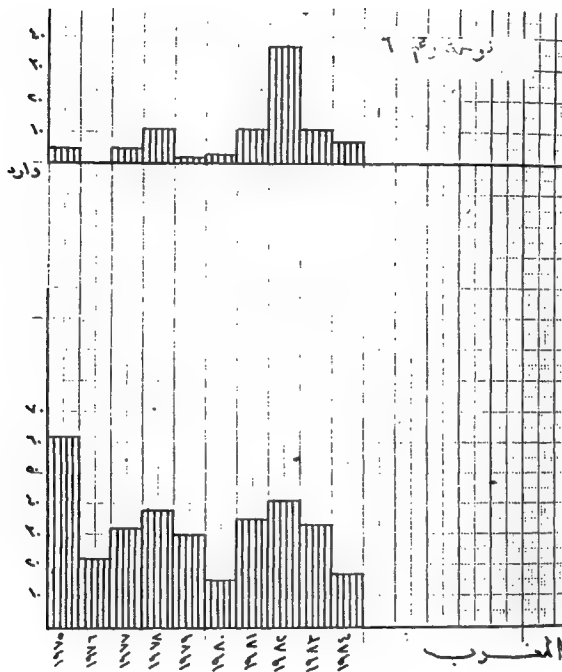


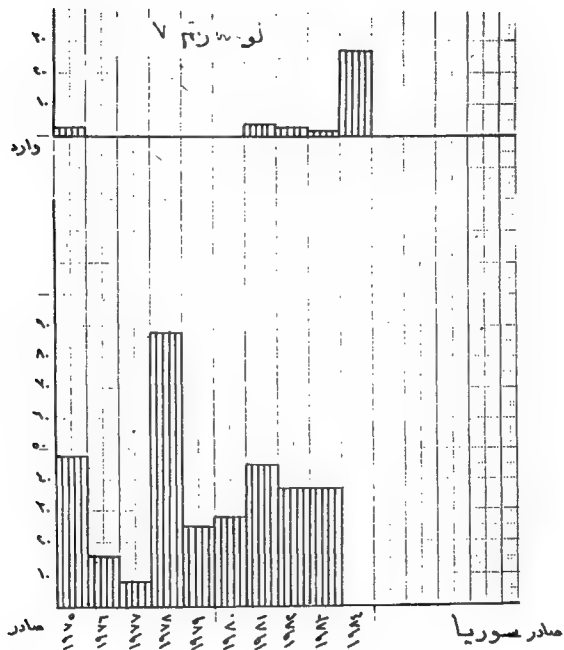


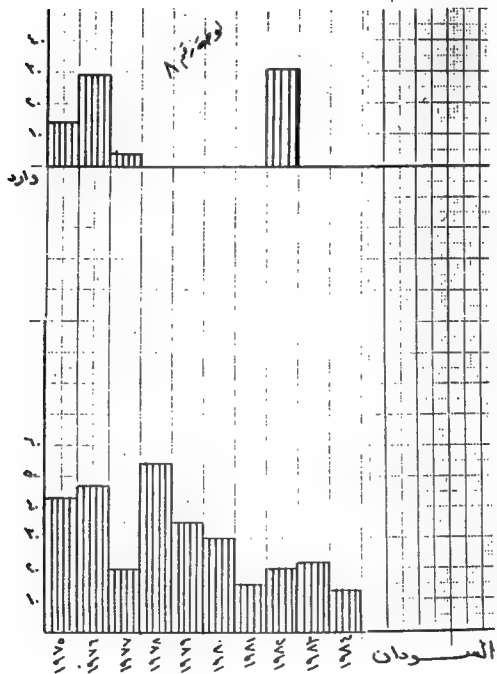


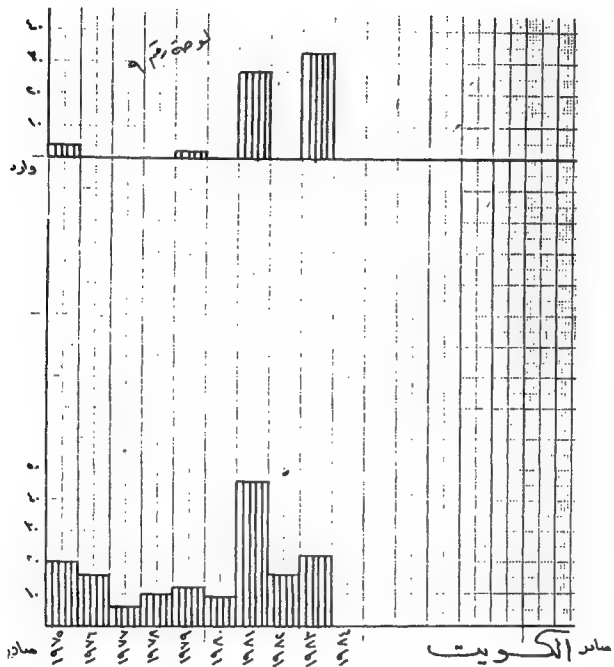


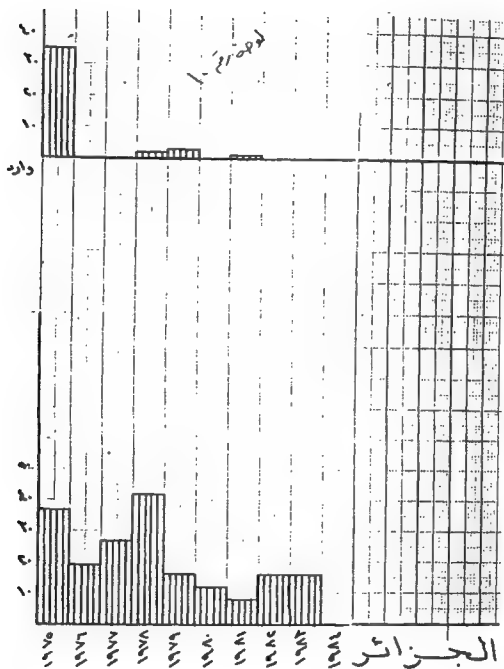


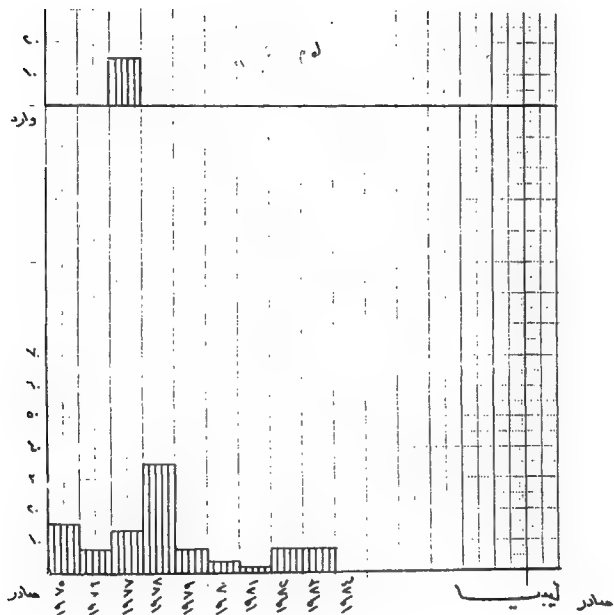


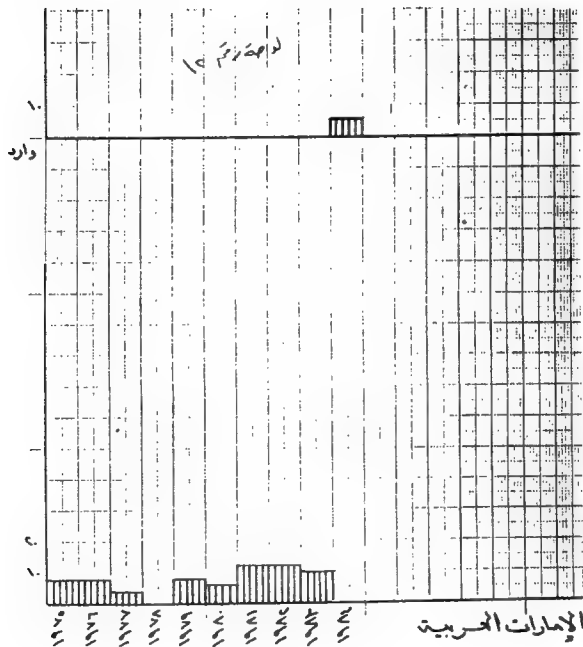


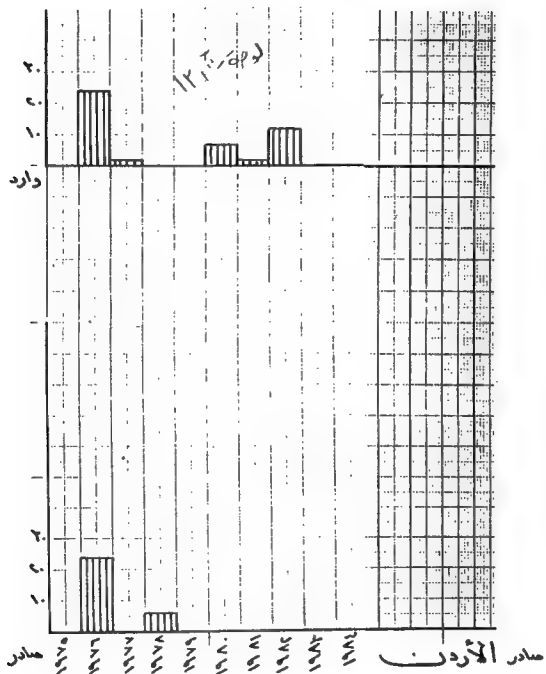


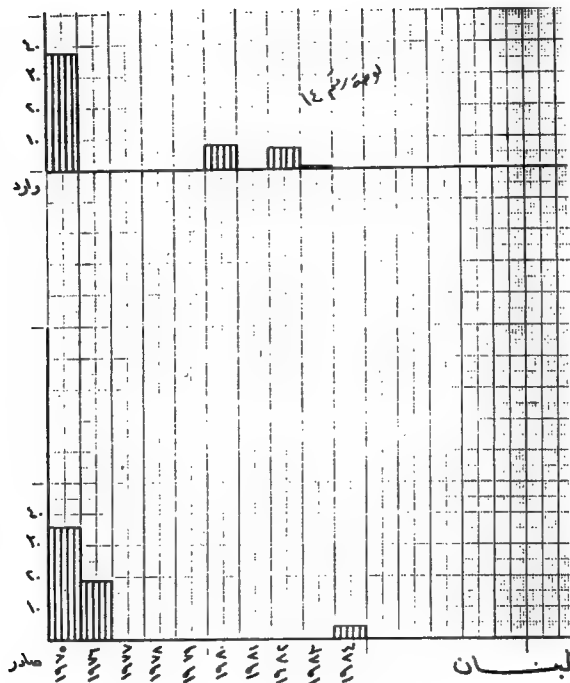












المراجع

- ١ — حسام الدين ؛ مصطفى : التسجيل القومى للإنتاج الفكرى العربى : دراسة تحليلية .— تونس : المعهد الأعلى للتوثيق ، 1984 .— 238 ص ، 24 سم .
2. Anand, Havelin.- Interlibrary loan and document delivery using telifacsimile transmission : Part 2 .Telifacsimile project.- Electronic Library.- 5, (2) Apr. 1987.- p. 100-107.
3. Bishoff, Lizbeth J.-Who says we don't need catalogers?. - American Libraries.- 18, (8) Sept. 1987, p. 694-696.
4. Boss, Richard W.- The use of telefacsimile in libraries. - Library Hi Tech.- 5, (1) Spring 1987.- p. 33-42.
5. Boucher, Virginia.- The interlibrary loan interview. - Reference Librarian.- (16) Winter 1986.- p. 95-98.
6. Cornish, Graham P.- Interlending and document supply: a review of recent literature.- Interlending & Document Supply. - 15, (3) July 1987.- 88-93.
7. Doksansky, Florence K.- Bamberg to Brown: a library exchange.- College & Research Libraries News.- 48, (6) June 1987.- p. 338-341.
8. Finelli-Lemette, François.- Le centre de coordination bibliographique et technique.- Bulletin d'Information de l'Association des Bibliothécaires Français.- (133) 1986.- p. 12-13.
9. Hanks, Nancy.- Resource sharing: The RECAL network encourages more cooperation.- Show-me Libraries.- 38, (4) Jan. 1987.- p. 18-20.

10. Jeffreys, A.E.- The revision of AACR2: Procedures and policies.- Catalogue & Index.- (83) Winter 1986.- p.5-6.
11. Kaya, Kathryn K.- Telefacsimile from a user presepective. - Bulletin of Medical Library Association.- 75 (3) July 1987.- p. 257-259.
12. Kelsey, Ann. L.- The impact of automation on interlibrary loan.- Journal of Academic Librarianship.- 13 (3) July 1987.-p. 163-166.
13. Line, Maurice B.- Universal availability of publication. - Unesco Bulletin for Libraries.- XXXI, (3) May - June 1977.- p. 140-144.
14. Lor, P.J.- The volume and distribution of interlending within the Southern African Interlending Scheme.-Journal of Library and Information Science.- 55, (2) June 1987.- p. 81-93.
15. Osmus, Lori L.- Serial cataloging from the union list standpoint.- Serial Librarian.- 12, (1/2) 1987.- p. 101-116.
16. Smith, Mary Kay.- Trend in networking.- Public Libraries.- 25, (4) Winter 1986.- p. 126-127.
17. Soper, Mary Ellen.- The education of serials catalogers. - Serials Librarian.- 12, (1/2) 1987.- p. 169-179.
18. Surprenant, Thomas T.- Global threats to information. - In: Annual Review of Information Science and Technology. Volume 20 / edited by Martha E. Williams.- New York: Knowledge Industry Publication, 1985.- p. 3-25.
19. -----.- Problems and trends in international information and communication policies.- Information Processing & Managment.- 23, (1) 1987.- p. 47-64.

دراسات فى الوثائق العربية (٣) ..

الإشهاد على الوثائق العربية الإسلامية

دكتور : محمد إبراهيم السيد
قسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب
جامعة القاهرة

ملخص : تتناول الدراسة الإشهاد على الوثائق العربية الإسلامية ، والدور الهام الذى أداه للإثبات ، والحكم بصحة ونفوذ ولزوم الوثيقة لدى جميع حكام ، وقضاة المذاهب الفقهية المختلفة ثم تعرض الدراسة لآية المدائنة فى سورة البقرة ، والآراء الفقهية لتفسير الأمر بالإشهاد ، وهل فيه نسخ أم أنه واجب ، أم أن الأمر بالإشهاد للتدب والإرشاد . وتتناول الدراسة أيضا مميزات الإشهاد . وكذلك تعرض لأجزاء الإشهاد ، أو الفقرات المكونة للإشهاد مدعمة بمثال لإشهاد وثيقة وقف رقم ٢٩٦ بأرشف وزارة الأوقاف المصرية .

الإشهاد

الإشهاد عمل من أعمال التوثيق^(١)، فيه معنى الشهر والعلانية في مجلس الحكم، والإشهاد يجعل من العقد محررا رسميا موثقا له بقوة تنفيذية. وبذا تصبح الوثيقة سنداً شرعياً مقبولا في كل ظرف وحال، وبهذا يكون الغرض من الإشهاد تأييد وإجازة العقد، حتى لا يكون هناك مجال إلى فسخه^(٢).

والإشهاد إقرار أو عقد رسمي يحصل أمام موظف من موظفي المحاكم الشرعية^(٣). والإشهاد على أمر معناه في الأصل، طلب الشهادة عليه ممن شهد وقوعه، أو يراد إيقاعه بحضور منه، وكثيرا ما يطلق على الوثيقة التي يحرر فيها^(٤).

ويقصد به إشهاد القاضي الموثق على نفسه في الوثائق العربية من حضر مجلس حكمه وقضائه من الشهود ما يأتي:

أولا: أنه أشهد على نفسه أنه ثبت عنده ثبوتا شرعيا، تاما معتبرا مرضيا، بشهادة العلول من الموقعين، وكتاب الحكم، وغيرهم من الشهود المقبولة شهادتهم شرعا، ثبوت التصرف وصحته.

ثانيا: أنه حكم بموجب ذلك — أي بما ثبت عنده — بصحة العقد ولزومه حكما صحيحا شرعيا، تاما معتبرا مرضيا، مسئولاً في ذلك، مستوفيا شرائطه الشرعية^(٥).

وشهادة الشهود في الاشهاد هي شهادة على صدور الحكم من القاضي بصحة العقد ولزومه^(٦).

ولا يكتمل للإشهاد كيانه القانوني إلا إذا صدر طبقا للأوضاع^(٧) المقررة في المحاكم شرعا^(٨)، فكان القضاة دائما يراعون أن يصدروا الاشهادات على الأوضاع الشرعية، والقوانين المحررة المرعية.. مستوفيا شرائطه الشرعية، وواجباته المعتبرة المرعية.

وتؤخذ الإشهادات في المحاكم لدى الرئيس، أو من يميلها عليه من القضاة أو الكتّاب^(٩)، فيحرص القضاة دائما على الاشهاد في مجلس الحكم والقضاء،

« من حضر مجلس حكمه وقضائه » . وذلك لأن مجلس الإشهاد بمنزلة مجلس القضاء فكما يشترط في الشهادة الاعلام بأقصى الإمكان يشترط في الإشهاد^(١٠) .

والإشهاد أن يقول القاضي للشاهد أشهد على شهادتي أى أشهد إن فلانا أقر عندي بكذا ، لأن الشاهد فرع كالتائب عنه ، فلا بد من التحميل والتوكيل ، ولا بد أن يشهد عند القاضي لينقله إلى مجلس القاضي الآخر^(١١) .

وإثبات الإشهادات على العقود أم القضاة الأربعة خاصة في الوقف ، تحصيل للعقود عن طريق الحكم بصحتها وتسجيلها ، لأن الحكم الوارد في الإسجال الأول يصبح نافذا على جميع المذاهب ، كما يقول أستاذنا الدكتور عبد اللطيف إبراهيم ، ويدعم هذا الحكم ويؤكده ويقويه بقية الاسجلات التنفيذية ، التي هي بمثابة شهادة وإقرار وتركية بصحة الحكم ، بدليل تنفيذه على أيدي القضاة الثلاثة الآخرين ، كما في الإشهاد على عقد الوقف . فكأن الإشهادات الأربعة قد حدثت في حضور قضاة القضاة الأربعة كلهم ، وصدر الحكم بصحة العقد على أيديهم مجتمعين في مجلس واحد^(١٢) .

ويذهب البحث بالإضافة إلى ذلك ، إلى أنه لما كان الثبوت مختلفا فيه ، هل هو حكم أم لا ؟ فكان لا بد من إجازة واعتبار قاضي آخر للحكم الصادر من القاضي الأول ، لكي يصبح الحكم بصحة العقد نافذا على جميع المذاهب^(١٣) ، فيذكر القراق في النوع الرابع من تصرفات الحكام التي ليست بحكم ، ولغيرهم من الحكام تغييرها أو النظر فيها أن إثبات الحجج الموجبة لثبوت الأسباب الموجبة للإستحقاق لا يلزم من كون الحاكم أثبتها أن يكون حكما بل لغيره أن ينظر في ذلك ، فيبطل أو لا يبطل بل إذا أطلع فيها على ذلك تعقبه ، ولا يكون ذلك الإثبات السابق مانعا من تعقب الخلل في تلك الحجج^(١٤) .

لقد اعتبر الإشهاد المسجل الوسيلة الاثباتية التوثيقية المتفق عليها بين فقهاء الشريعة الاسلامية « فلقد صح الإشهاد إحياء لحقوق الناس^(١٥) » وذلك « لأنه لا حجة للمدعى سوى الإشهاد » فالقاضي إذا ترفع إليه خصمان ، فأقر أحدهما لصاحبه ، فقال المقر له للقاضي أشهد لي على إقراره شاهدين ، لزمه الإشهاد لأنه لا يمكنه الحكم بإقراره ، وإن ثبت عنده حق بنكول المدعى .

عليه ، أو يمين المدعى بعد النكول فسأل المدعى القاضي أن يشهد على نفسه ، لزمه الاشهاد ، لأن القاضي لا يحكم بعلمه ، فربما جحد المقر فلا يمكنه الحكم عليه بعلمه ، ولو كان يحكم بعلمه احتمل أن ينسى ، فإن الانسان عرضة للنسيان (١٥) .

ويذهب ابن قدامة سنة ٦٢٠ هـ إلى أنه عندما يطلب المدعى الإشهاد بعد ثبوت البينة عند القاضي ففيه وجهان : أحدهما أن الإشهاد واجب على القاضي ، لأن فيه فائدة جديدة ، وهى إثبات تعديل بنيته ، وإلزام خصمه ، وإن حلف المنكر وسأل القاضي الإشهاد على برائته لزمه ، ليكون حجة له في سقوط المطالبة مرة أخرى (١٦) .

والراجع أن ابن قدامة يقصد بالإشهاد الشفاهي دون الكتابي ، لأنه يقول : وإذا سأله أن يكتب له محضرا بما جرى ففيه وجهان : أحدهما يلزمه ذلك ، لأنه وثيقة له ، فهو كالإشهاد ، لأن الشاهدين ربما نسيا الشهادة ، أو نسيا الخصمين ، فلا يذكرهما إلا ذوى خطيئتهما . والثاني لا يلزمه لأن الإشهاد أى الإشهاد الشفاهي يكفي . والأول أصح أى كتابة الوثيقة بإشهادهما ، لأن الشهود تكثر عليها الشهادات ويطول عليهم الأمد ، فالظاهر أنهما لا يتحققان الشهادة تحققا يحصل به أداؤها ، فلا يتقيد إلا بالكتاب .

والراجع أن الإسجال متصل بالإشهاد — وإن اطلق الإشهاد على الاسجال لغلبة الاعتماد على الشهادة فيه — وذلك لقول المنهاجي الإسيوطي ٨١٣ — ٨٨٠ هـ (١٧) : « الإسجال أقوى من الإشهاد » .

على أنه كما أن الناقل الذى ينقل حكم قاضى مشافهة إلى قاضى آخر ، لا ينقله إلا بإشهاد ، فكذلك القاضي المخاطب لا يخاطب قاضى آخر إلا بإعلام ، لإشتراط الإذن في كل منهما . وإصطلاح الإعلام بمصر بعد أداء الشهود يعلم القاضي لهم تلو رسومهم إخبارا بأدائهم ، ثم يسجل القاضي بظهر الوثيقة إشهاداً بثبوت الحق ، بمن أعلم له والحكم به (١٨) . فعلى ذلك وما ذكره ابن قدامة نرجح أن الإسجال هو الإشهاد المكتوب والمسجل على القاضي الحاكم بثبوت وصحة التصرف أو العقد .

الإشهاد في القرآن الكريم

أمر الله تعالى بالإشهاد على العقد في كتابه الكريم^(١) . فيقول تعالى في سورة البقرة : « يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ... » وفي آية المدائنة هذه عدة أوامر نكتفى منها بعرض ما يتناول الوثيق والإشهاد وهي فاكتبوه ، وليكتب ، واستشهدوا ، واشهدوا .

ولقد اختلف الفقهاء والمفسرون فيها ودارت بينهم عدة تساؤلات منها :

هل هذه الآية محكمة لا نسخ فيها ؟

هل الإشهاد شرط واجب ليكون العقد صحيحا شرعا أو هو مندوب إليه فيكون الأمر للنadb والإرشاد ؟

النسخ :

ذهب بعض العلماء إلى القول بالنسخ فقال : أبو سعيد ، والشعبي ، والريبع ابن أنس ، والحسين ، وابن جريج ، وابن زيد ، وغيرهم إلى أن كتابة الدين والشهادة عليه واجبه ، ثم نسخت بقوله تعالى : « فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أوتمن أمانته » روى أبي حاتم بإسناد جيد عن أبي سعيد الخدري أنه قال هذه نسخت ما قبلها وقال الشعبي : إذا أوتمن بعضكم بعضا فلا بأس أن لا تكتبوا ولا تشهدوا^(٢) . وبهذا خفف الله تعالى الأمر في قوله سبحانه « فاكتبوه » و « فاستشهدوا » ولقد نقل ابن حزم عن الحنفية والمالكية ، أنهم ذهبوا إلى أنه ليس بالإشهاد المذكور ، ولا الكتاب المذكور المأمور بها واجبة ، ولا يلزم الكاتب أن يكتب ، واستدلوا بما روى عن أبي سعيد الخدري من القول بالنسخ^(٣) .

وذهب بعض الفقهاء ومنهم ابن عباس رضي الله تعالى عنه إلى أنه لا نسخ في آية المدائنة فكان يقول : لا والله إن آية الدين محكمة وما فيها نسخ . ويميل أبو بكر الخصاص إلى أنه لا نسخ في الآية ، لأنه لم يثبت تاريخ نزول هذين الحكمين بالإشهاد وعدمه عند الإثبات ، فوجب القول بنزولهما معا ، وإذا فلا نسخ في الآية ، لامتناع ورود الناسخ والمنسوخ معا في شيء واحد ، ولأنه لا يجوز نسخ الحكم قبل استقراره^(٤) .

ويذهب ابن حزم إلى أن الظاهر من قول أبي سعيد الخدري أن هذه الآية إنما نسخت الأمر بالرهن ، لأنه هو الذي قبلها متصلا بها . واستطرد ابن حزم قائلا : إن دعوى النسخ جملة لا يجوز إلا ببرهان متيقن ، وإلا فالقول بذلك لا يجوز ، وكذا دعوى التدب باطل إلا ببرهان ، ثم قال : واستدلوا على النسخ بأن النبي ابتاع فرسا ولم يشهد في قصة خزيمة المشهورة ، ورد ذلك بأن الخبر لم يصح ، ولو صح لما كان حجة ، لأنه ليس منه أن الأمر تأخر مقدار مدة يمكن فيها الاشهاد فلم يشهد ، وإنما فيها أن الرسول ابتاع الفرس ، ثم استتبعه ليوفيه الثمن ، فأسرع الرسول وأبطأ الإعرابي ، والبيع لا يتم إلا بالتفرق بالأبدان ، فقارقه النبي ليتم البيع ، وإلا لم يكن تم بعد ، كما نقضه بأنه لم يثبت أن ذلك كان بعد نزول الآية ، ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية ، ولا ينبغي ترك يقين بظن كاذب (٢٣) .

الوجوب :

ذهب بعض الفقهاء منهم أبو موسى الأشعري ، وابن عمر الضحاك ، وسعيد وجابر بن زيد ، ومجاهد وداود بن علي ، وابنه وأبو بكر إلى أن كتابة الديون فرض واجب على أربابها بهذه الآية يباعا كان أو قرضا ، كى لا يقع فيه نسيان ، وهو اختيار الطبرى ، فقد قال : من أذنان فليكتب ، ومن باع فليشهد ، وقال أيضا : لا يحل لمسلم إذا باع وإذا اشترى إلا أن يشهد وإلا كان مخالفا لكتاب الله عز وجل . وقال النخعي يشهد ولو على شراء بقل . ونقل عن الشعبي أن الكتابة فرض كفاية وقيل أنه كان واجبا على الكاتب ثم نسخ بقوله تعالى : « ولا يضار كاتب ولا شهيد » (٢٤) .

ولقد أورد ابن حزم أن القرض إن كان إلى أجل ففرض عليهما أن يكتباه وأن يشهدا عليه عدلين ، واستدل على ذلك بقوله : « فاكبوه » ، إلى قوله : « ولا تسأموا أن تكتبوه » ، إلى قوله تعالى أيضا « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » ، وقال « أنه ليس في أمر الله تعالى إلا الطاعة ولا يجوز أن يأمر الله تعالى بالكتابة ، فيقول قاتل : لا اكتب إن شئت ، ويقول الله « اشهدوا ، فيقول : لا أشهد ولا يجوز نقل أوامر الله عن الوجوب إلى التدب ، إلا بنص آخر ، أو ضرورة ، وإن لم يجد عدولا سقط فرض الاشهاد ، وإن لم يشهد مع

القدرة على الاشهاد فقد عصيا الله عز وجل والبيع تام ، فإن كان البيع إلى أجل ففرض عليهما مع الاشهاد المذكور أن يكتباه ، فإن لم يكتباه فقد عصيا الله عز وجل والبيع تام وهذه أوامر مغلظة مؤكدة ، لا تحتمل تأويل أمر الله بالكتابة في المداينة وبالاشهاد في التجارة المدارة ، كما أمر الشهاد ألا يأبوا^(٢٥) .

التدب والارشاد^(٢٦)

ذكر ابن العربي أن جمهرة الفقهاء بل كافةهم ذهبوا إلى أن الأمر بالكتابة والاستشهاد الوارد في آية المداينة للتدب والارشاد^(٢٧) إلى حفظ الأموال وإزالة الريب ، فجمهور المسلمين في جميع ديار الإسلام ، يبيعون بالأثمان المؤجلة ، من غير كتابة ولا إشهاد ، وقال القاضي أبو محمد بن عطية : أن الصحيح الأمر بالتدب ، ولا يمكن أن يكون الأمر في الآية بالوجوب بحال ، وإلا لكان أكثر البيوع والعقود ، من لدن الرسول إلى اليوم غير صحيحة شرعا ، ثم وإلا وقع الناس في كثير من المشقة والخرج والتشديد على المسلمين ، والنبي بعث بالحنفية السمحة^(٢٨) .

ومن الثابت أن الرسول ﷺ باع ولم يشهد ، واشترى ورهن درعه عند يهودى ولم يشهد ، ولو كان الإشهاد أمرا واجبا لوجب الرهن لخوف المنازعة كما يقول القرطبي ، ولو كانت الصحابة والتابعون تشهد على بيعاتها واشتريتها لورد النقل به متواترا مستفيضا ، ولانكرت على فاعله ترك الاشهاد ، فلما لم ينقل عنهم الاشهاد بالنقل المستفيض ، ولا إظهار النكير على تاركة من العامة ، ثبت بذلك أن الكتاب والإشهاد في الديون والبياعات غير واجبين^(٢٩) . وهذا إرشاد منه تعالى لعباده المؤمنين ، إذا تعاملوا بمعاملات مؤجلة أن يكتبوها ، ليكون ذلك احفظ لمقادراها وميقاتها ، واضبط للشاهد فيها ، وقد نبه على هذا في آخر الآية ، حيث قال : « ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا^(٣٠) »

ويقول الشيعة الجعفرية أن الأمر بكتابة الدين لئلا يذهب الدين بطول المدة ، فيكون الأمر للارشاد . وعند بعضهم للتدب ، وعند آخرين أنه للوجوب ، والأخير ضعيف ، لاستمرار السلف على تركه غالبا ، ولعموم قوله

عليه السلام أن الناس مسلطون على أموالهم ، يفعلون بها كيف شاعوا . قال في الأمر بالإشهاد أنه للإرشاد ، وحسماً لمادة النزاع^(٣١) . ويذهب الجصاص إلى أنه : لا خلاف بين فقهاء الأمصار أن الأمر بالكتاب والشهادة واليمين المذكور في هذه الآية جميعه ، ندب وإرشاد إلى مالنا فيه الحظ والصلاح والاحتياط للدين والدنيا ، وإن شيئاً منه غير واجب^(٣٢) .

والذى يبدو للأستاذ الدكتور محمد سلام مذكور أن هذه الأوامر الواردة في الآية المذكورة ، كلها على الندب ، وأنها مصروفة عن ظواهرها ، وإن عدم العمل بظواهرها يشبه أن يكون من المعلوم من الدين بالضرورة ، بما تنوقل في معاملات الأمة ، ومبايعاتها ، ومدايناتها الدارجة العادية . وفي الإلزام بالكتابه والإشهاد في كل جزئية من جزئيات البيع والشراء والمداينة كثير حرج والخرج مدفوع بالنصوص والقواعد العامة^(٣٣) .

ويذهب البحث إلى أن أمر الله تعالى بإقامة الإشهاد على الوثائق لإزالة الريب من النفوس ، وهذا ظاهر من قوله تعالى : « ولا تسموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا^(٣٤) » . وذلك لأن وثائق الإعارة ، والقرض ، والدين من عقود التبرعات ، فيمكن المعير والمقرض والدائن المعار إليه أو المقرض أو المدين من الانتفاع بالإعارة أو القرض أو الدين^(٣٥) . وبذا تعد تصرفات إسقاطية . هذا بالإضافة إلى أن وثائق الإعارة والقرض والدين من الوثائق المنشئة : أى أنها تستخدم كوسيلة لإقامة وإنشاء الحق أو التصرف وإثباته في نفس الوقت بالإشهاد (الكتابة مع الشهادة على التصرف المكتوب المحكوم بصحته ونفاذه ولزومه من القاضى) . ولذلك أمر الله تعالى في الدين بالكتابة والشهادة . أما وثائق البيع فقد أمر الله تعالى فيها أيضاً بالكتابة والشهادة على التصرفات الواردة بالوثيقة ، ولا نسخ في هذه الآية الكريمة بالرغم من أن عقد البيع من وثائق المعاوضة ، والتي يعد المكتوب فيها مثبتاً ولكن يمكن إثبات التصرف بوسائل الاثبات المختلفة الأخرى .

وفهم من النص القرآنى السابق الإشارة إليه ضرورة الكتابة والشهادة عليها ، « وأشهدوا إذا تباعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد وإن تفعلوا فإنه

فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم^(٣٤) ، ولقد ورد في هذه الآية بعد الأمر بالإشهاد على التابع الأمر من الله سبحانه وتعالى بعدم إلحاق الضرر بالكتاب ولا بالشهداء ، وهذا ينصرف إلى التابع . وبين الله تعالى أن إلحاق الضرر بالكتاب أو الشهداء فسوق ، وأن الله العلي الحكيم يعلمنا ما تحفظ به الحقوق وتصلح . ولذلك نرجح الرأى القائل بوجوب كتابة وثائق الدين والبيع خاصة وتدوين التصرفات بصفة عامة لما يلي :

١ — الدين الاسلامى دين لكلى العالمين ، نزل به خاتم المرسلين ، ليناسب ويتناسب مع كل العصور التالية ، وليبنى حضارة إنسانية راقية ، وكلما ارتقت الإنسانية فى الحضارة كلما زاد الاعتماد على الوثائق ، وهذا هو ما تذهب إليه آية المدائنة فى سورة البقرة ، من وجوب كتابة الدين والبيع والإشهاد عليهما ، وهذا ينصرف إلى الوثائق بصفة عامة .

٢ — الراجع أن آية المدائنة ليس بها نسخ ولا يعقل أن يرد الأمر من الله العزيز الحكيم ونسخه فى آية واحدة من سورة البقرة ، وهذا هو ما ذهب إليه ، وما أورده تفسر الطبرى أقدم التفسير ، وهو التفسير بالمقول أى بما أثر عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم .

٣ — لا يصح الاحتجاج بعدم كتابة ييوع بعض السابقين ، وذلك لعدم وجود من يعرفون الكتابة والقراءة فى بعض الفترات أو بعض الأماكن التى يقل فيها معرفة الكتاب والقراءة . ولقد حث الله سبحانه وتعالى على الاتصال المكتوب « إقرأ باسم ربك الذى خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم^(٣٥) » .

وعلى ذلك نرجح وجوب الأمر بالإشهاد (الكتابة والشهادة) على الوثائق العربية الاسلامية كما جاء فى الآية الكريمة السابق الإشارة إليها .

مميزات الاشهاد بكتاب القاضى (الاسجال)

للإشهاد بكتاب القاضى مميزات كثيرة ، وباستعماله تلافى الفقهاء تزوير والمشابهة فى الخط والأختام ، وأيضاً زيادة للتوثقة كما يقول ابن كثير — ٧٧٤ هـ : « أن الله أمر بالإشهاد مع الكتاب لزيادة التوثقة فى قوله تعالى « واستشهدوا شهيدين من رجالكم^(٣٦) » وهذه المميزات هى :

- ١ — بالكتاب يستغنى عن تعديل الأصول (الشهود) لأن القاضي الثائر قد يحتاج إلى تعديلهم ويتعذر ذلك في بلده .
- ٢ — شبهة التزوير والمشابهة في الخط والأختام متنتية ، باسـتـرـاط إـشـهـاد الشهود على نسبة مافي الكتاب للقاضي المرسل (٣٧) .
- ٣ — الاشهاد على الكتاب كإشهاد على حكم نفذ ، واجب قبوله مات الكاتب أو عزل قبل وصول كتابه (٣٨) .
- ٤ — عدم نقض الحكم الوارد بأشهاد في كتاب القاضي فلا ينقض القاضي الحكم المخالف له ، لأن الظنون المتعادلة لو نقض بعضها بعضا لما استمر حكم ، ولشق الأمر على الناس (٣٩) .

الأجزاء أو الفقرات المكونة للإشهاد بالكتاب أو الاسـجـال

يتكون الإشهاد بالكتاب أو الإسـجـال الحـكـمـي من عشرة فقرات أو أجزاء هي :

- ١ — الإفتاحية (البسـمـلة والصلاة) .
- ٢ — العلامة (الحمد أو علامة القاضي الموثق) .
- ٣ — عبارة افتتاح النص .
- ٤ — الترجمة للقاضي .
- ٥ — التاريخ (تاريخ التوثيق) .
- ٦ — التنويه بثبوت التصرف بالشهادة والاعلام تلوها باطن المكتوب .
- ٧ — التنويه إلى المتصرفين وموضوع العقد وتاريخه وفصول الحيازة والاعذار .
- ٨ — الحكم بصحة التصرف ولزومه ونفوذه حكما شرعيا وذلك مع العلم بالخلاف .
- ٩ — الحسبلة .
- ١٠ — ما يكتبه موقع الحكم ورفقته .

وسوف نورد إشهاداً(٤٠) كمثال لهذه الفقرات في نهاية المقال مع صور فوتوغرافية له .

١ - الافتتاحية (البسملة والصلاة)

درج كتاب الوثائق العربية الخاصة بالتصرفات القانونية المختلفة ، في العصر الوسيط على افتتاحية الشهادات بالبسملة ، ثم الصلاة على النبي ، أو البسملة ثم الحمد له ثم الصلاة على النبي ، وقد كانت تكتب بقلم التوقيع ، مبالغا في تحسينها والاعتناء بها ، فترد في سطر مستقل منقوطة ومشكولة ، وكان ينبغي للكاتب أن يبالغ في تحسينها ما استطاع تعظيما لله تعالى . فقد روى أن النبي ﷺ قال : من كتب بسم الله الرحمن الرحيم فحسنه أحسن الله إليه (٤٠) .

والآثار ظاهرة في استحباب الابتداء بالبسملة ، فيما يكتب من المكاتبات وغيرها ، وعلى ذلك مصطلح كتاب الإنشاء ، وعن النبي ﷺ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع (٤١) ، أى ناقص البركة ، وكانت للبسملة تقدم تبركا بالابتداء بها تيمنا بذكرها . وكان ينبغي للكاتب أن يفرد البسملة في سطر وحدها ، تبجيلا لاسم الله تعالى وتعظيما وتوقيرا له .

وربما وردت الصلاة على الرسول في نفس سطر البسملة ، ولا نزاع في أنها مطلوبة في الجملة والأحاديث التي تحت على ذلك أكثر من أن تحصى . فناسب أن تكون في أوائل الكتب تيمنا بها وتبركا ، والصلاة على النبي وآله وصحبه من غير الأنبياء بطريق التبعية جائزة بالإجماع (٤٢) .

٢ - العلامة (الحمدلة أو علامة القاضي الموثق)

كان لكل قاضي علامة خاصة مميزة ينفرد بها دون سواه ، وهي صيغة معينة من الحمدلة ، يفتح بها الشهادات أو الاسجال في الوثائق التي تعرض عليه لتوثيقها ، والحمدلة بصيغتها المختلفة تعبر عن شخصية الفاعل الوثيقي ، وتغنى عن التوقيع ، وهي بمثابة ختم للقاضي في العصر العثماني . وكان القاضي الذي يتم الشهادة على يديه يقوم بكتابة علامته في سطر مستقل عادة ، وبخط كبير واضح وقلم جليل (٤٣) .

والحمدلة جزء أصيل في افتتاحية الشهادات أو الاسجلات التي ترد بصيغ متعددة في ظهور الوثائق ، وكان القضاة أو نوابهم يقومون بكتابتها في علامات الثبوت في المكاتب الشرعية ، لأنه لما كان الحمد مطلوبا في أوائل الأمور للتمين

وردت في إفتتاحيات الكتب ، وقيل « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم » (١١) .

وكان الموثق يكتب في إسجلات التنفيذ الواردة في وثائق التصرفات الخاصة العربية « العلامة على يسرة البسملة والتاريخ في الوسط والحسيلة في آخره ، كل ذلك بخط الحاكم » بعد أن يترك موقع الحكم في الإسجال مكانا لها .

ويورد لنا شمس الدين أبى عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجى الأسيوطى ٨١٠ — ٨٨٠ هـ : أن مصطلح المصريين أن القاضى إذا حكم بحكم أو ثبت عنده شيء من مضمون كتاب ، بعد سماع الدعوى فيه والبيئة ، واستيفاء شرائطه الشرعية ، فإنه يكتب علامته في باطن المكتوب عن يسار البسملة . وهذا أيضا اصطلاح الشاميين ، الذين يكتبون إشهدا على القاضى بالثبوت والحكم والتنفيذ (١٢) .

٣ — عبارة افتتاح النص :

غالبا ماتكون عبارة افتتاح نص الاسجال « هذا ما أشهد به على نفسه الكريمة » فترد في جل الإسجلات الحكيمة وفي كل الاسجلات التنفيذية . ولكن عندما يكون المتصرف سلطانا أو شخصا ذا مكانة في المجتمع ، فيقدم اسمه على اسم القاضى الموثق ، وتكون عبارة افتتاح النص « ثبت ما نسب لمولانا المقام (١٣) » ثم اسم السلطان وألقابه والدعاء له ، ثم « بجميع مانسب إليه في المكتوب المسطر باطنه (١٤) » أو « ثبت إشهد مولانا الامام » ثم بعد ذكر اسم السلطان وألقابه والدعاء له بجميع ما نسب إليه في كتاب (نوع التصرف من وقف أو بيع) المسطر باطنه (١٥) .

٤ — الترجمة (اسم القاضى ووظائفه ومذهبه)

يورد لنا المنهاجى الأسيوطى — ٨٨٠ هـ كيفية الترجمة لقاضى القضاة ، أو النائب الحكم فيقول : إن كان الحاكم قاضى القضاة يورد ألقابه ، ونوعته اللابقة به مستوفاة ، ثم يدعو له ، ثم يقول الناظر في الأحكام الشرعية بالديار المصرية والممالك الإسلامية . وإن كان في الشام فيقول الناظر في الأحكام الشرعية بالملكة الشامية المحروسة ، ومعاملاتها ، ونواحيها ، وضواحيها ،

ومضافاتها . وكذلك يقول في كل مملكة من الممالك التي تصدر الولاية فيها من السلطان . أما إذا كان الحاكم نائبا في الحكم العزيز ، كتب بعد عبارة افتتاح النص ، الشيخ العالم أقضى القضاة فلان الدين إلى آخره ، ثم يقول خليفة الحكم العزيز بالمكان الفلاني ويدعو له^(١٩) .

هذا إذا كان المتصرفين من عامة الشعب ، أما إذا كان المتصرف المشهود عليه سلطانا ، أو شخصية ذات حيثة في المجتمع ، فيقدم اسمه على اسم القاضي الموثق في الأشهاد ، ثم يذكر اسم القاضي بعده^(٢٠)، مبدوءا بـ « لدى سيدنا »^(٢١) القاضي ، ووظيفته ومذهبه والدعاء له .

٥ - التاريخ (تاريخ التوثيق) :

جرت العادة على ترك كاتب الوثيقة مكانا للتاريخ في الصيغة التوثيقية خاليا ، لعلّه الموثق يخطه لما يترتب على التاريخ من نتائج ، ولأن المتعاقدين لا يستطيعون معرفة التاريخ الذي سيوثق فيه العقد بوجه الدقة .

وفي وثائق التصرفات الخاصة العربية كان موقع الحكم يخلى بياضا في وسط الإشهادات الواردة في ظهور الوثائق حكمية أو تنفيذية ، ليكتب فيه القاضي الموثق التاريخ بخطه ، وذلك لأهمية التاريخ الكبيرة في إكساب الإشهاد الموثق صفة الصحة والرسمية .

وقد جرى العرف في الوثائق العربية على كتابه التاريخ في سطرين في الإشهادات ، السطر الأول هو الذي يكتبه القاضي الموثق بخط يده بقلم جليل ، ويشتمل على تاريخ اليوم والشهر فقط ، أما تاريخ السنة فيكتبها موقع الحكم في السطر التالي^(٢٢) .

وغالبا مايرد قبل التاريخ في الإسجال الحكمي أو التنفيذي ، عبارة « وهو نافذ الحكم والقضاء ماضيا وذلك في اليوم المبارك »^(٢٣) وذلك لاحتمال عزل القاضي أو موته ، أو تحول حال الشهود عن العدالة . وكتابة تاريخ التوثيق من ابتكار فقهاء المسلمين ، حيث أن الإشهاد خطاب^(٢٤) من قاضي إلى كل القضاة ، ويكتسب هذا الخطاب الحصانة ضد الطعن بالتزوير ، إذا كان صادرا أثناء ولاية القاضي الكاتب ، قبل عزله أو وفاته .

٦ - التويه بثبوت التصرف بالشهادة والإعلام تلوها باطن المکتوب

يورد الإِسْجَال دائماً الإشارة إلى صحة وثبوت العقد ثبوتاً صحيحاً شرعياً ، بشهادة الشهود على تحرير العقد المقدم للقاضي المطلوب توثيقه ، وعلى العمل أو التصرف القانوني ، ثم على ملكية المتصرف وحيازته لما تصرف فيه^(٥٦) . ثم يورد القاضي الإشارة إلى إعلامه عقب شهادة الشهود الخطية ، في نهاية العقد في باطن الوثيقة ، وهو يقصد « بأعلم له تلو رسم شهادته » تأشيره القاضي الموثق ، التي لا يكتبها القاضي أسفل التوقيعات إلا بقصد الاعلام بصحة التوقيعات وسلامتها من الريب من جميع النواحي ، وقبول الشهادة ، وهي تدل على أن الشهود متصبون للشهادة انتصاباً عاماً ، متسمون بالعدالة^(٥٧) .

٧ - التويه إلى المتصرفين وموضوع العقد وتاريخه وفصول الحيازة والاعذار

بعد فقرة الثبوت والصحة ترد الإشارة إلى المتصرفين على الرسم المعهود في مثله إَشْهَاد فلان وفلان أو فلان البائع أو الواقف أو غير ذلك مما تضمنه المکتوب إلى آخره بلفظ مختصر وخبر يحيل فيه على الباطن^(٥٨) ويذكر معرفتهما المعرفة الشرعية ، ثم يذكر تاريخ التصرف ، والتحرير الوارد في باطن الوثيقة ، ثم يذكر فصول الملك والحيازة والاعذار فيقول المنهاجي الأسيوطى — ٨٨٠ هـ : فإن كان فيه شيء من الفصول ، كتب بعد تاريخ الباطن ومضمون الفصول الثلاثة أو الأربعة المتضمن أحدهم كذا وكذا ومضمون الثاني كذا ، ومضمون الثالث كذا ، فإذا استوفى ذكرها ، كتب على ما نص وشرح باطنه ، على الوجه الشرعي^(٥٩) . أو على ما نص وشرح فيهما ثبوتاً صحيحاً شرعياً ، تاماً معتبراً مرضياً .

والراجع ورد ذكر أسماء المتصرفين في هذه الفقرة إذا كانا من ذوى الحثية في المجتمع ، كما هو وارد في وثيقة وقف الغوري ، ووثيقة البيع الخاصة بالسُلطان قايتباي . أما إذا كان المتصرفون من عامة الناس فيكتفى بالإحالة إلى أسمائهما باطنه ، كما في وثيقة استبدال الحاج زين الدين رمضان بن المجلس المرحوم السيغى طوغان الزينى^(٦٠) ، إَشْهَاد المستبدلين المشار إليهما باطنه .

٨ — الحكم بصحة التصرف ولزومه ونفوذه حكما شرعيا وذلك مع العلم بالخلاف .

بعد فترتي الإشارة لثبوت التصرف وصحته ، لدى القاضى بشهادة الشهود ، والإشارة إلى المتصرفين ، وموضوع العقد وتاريخه الوارد فى باطن الوثيقة ، ترد فقرة الإشارة إلى الحكم بصحة التصرف ، ولزومه ونفوذه حكما صحيحا شرعيا . فيقول الأستاذ الدكتور عبد اللطيف ابراهيم : بعد ثبوت وصحة التصرف عند القاضى يحكم بموجب ذلك وبصحة العقد ولزومه ونفوذه حكما صحيحا شرعيا ، تاما معتبرا مرضيا مستوفيا شرائطه الشرعية . وأورد المنهاجى الأسيوطى فى فقرة الإشارة للحكم « وحكم أيد الله تعالى أحكامه ، وسدد نقضه وإنبرامه بموجب ذلك ، أو بموجب ماقامت به البيئة الشرعية عنده فيه ، أو بصحة البيع أو بصحة الوقف على النفس ، أو بصحة المدانة ، أو غير ذلك ، مما يراد فيه الحكم بالصحة إلى آخره ، ثم يقول حكما شرعيا تاما ، معتبرا مرضيا ، مستولا فيه مستوفيا شرائطه الشرعية(٥٨) .

ثم يقول بعد الإشارة إلى الحكم بالصحة ، والثبوت فى باطن المكتوب : عالما بالخلاف فيما فيه الخلاف من ذلك(٥٩) ، أو عالما بالخلاف فى ذلك(٦٠) . أو وذلك مع علمه ، أعز الله أحكامه ، وأحسن إليه باختلاف العلماء فى صحة وقف الإنسان على نفسه ، واشتراطه النظر لنفسه(٦١) فالقاضى إن لم يكن يعلم بالخلاف لم يميز قضاؤه ، وهذا شرط نفاذ القضاء أى العلم بالخلاف ، فيما فيه الخلاف ، فيما قصد الحكم به ، وذلك أن حكم القاضى يرفع الخلاف ويجعل حكم تلك الجزئية الخاصة الصحة عند الجميع(٦٢) .

٩ — الحسيلة

ترد الحسيلة فى ختام الإسجالات والشهادات الحكمية والتنفيذية ، بخط القاضى الموثق ، بحروف كبيرة ، وقد تحتل سطرا واحدا أو سطرين(٦٣) . وغالبا ما ترد الصلاة على النبى وآله وصحبه قبل الحسيلة ، أو بعدها(٦٤) ، فإن كتبت الصلاة على النبى ﷺ بخطه ، فهو أجود وأبرك وأمين ، والأصل فى الحسيلة ، أن من قال حسينا الله ونعم الوكيل ، لم يجب قصده . واصطلح الكتاب على أن يكتبوها بلفظ الجمع « حسينا » على اعتبار أن المتكلم يتكلم

بلسانه ، ولسان غيره من الأمة ، لا أن الجمع للتعظيم ، لأنه ليس بلاقى بالمقام (٦٥) .

١٥ — ما يكتبه موقع الحكم ورقفته في البعدي

بعد الثبوت والصحة والحكم ، يشهد القاضي على نفسه بذلك إظهاراً صريحاً ، إعلاناً عاماً أمام جميع من حضر مجلس حكمه ، بما نسب إليه في إسماله من الحكم بصحة العقد ، فشهد عليه جمع من الحاضرين من الشهود العدول بذلك في التاريخ السابق ذكره ، هذا وشهادة الشهود هنا ، هي شهادة على صدور الحكم من القاضي الأول ، بصحة العقد ولزومه .

وفي الإسمالات التنفيذية ، يشهد كل قاض منهم على نفسه جمعا من الشهود العدول الحاضرين مجلس حكمه ، بما نسب إليه في إسماله في التاريخ المكتوب فيه ، فشهدوا عليه بذلك . وشهادة الشهود فيها هي شهادة على تنفيذ الحكم الصادر عن القاضي الأول ، عند القاضي الثاني ، ثم على تنفيذ التنفيذ عند كل من القاضي الثالث والرابع .

وصيغة ما يكتبه موقع الحكم وزملائه في إسمالهم على القاضي المشهد على نفسه بالحكم أو التنفيذ في إسماله أوردناها لنا المناهجي الأسبوطي وهي ترد بعد الحسبة : أشهدني سيدنا ومولانا ، ويذكر ألقاب الحاكم في الإسمال المشهود فيه ، من غير تطويل ولا اختصار على نفسه الكريمة ، بما نسب إليه في إسماله المسطر أعلاه ، على ما نص وشرح أعلاه ، شرفه الله تعالى وأعلاه ، بحيث ينتهي ذلك في سطرين ، وفي السطر الثالث الصغير ، وكتب فلان ابن فلان الفلاني ، ويكتب كل واحد من رفته تحت هذا الأول على سمت أسطر الإسمال سطرا واحدا يقول فيه وكذلك أشهدني أيد الله أحكامه ودام أيامه على نفسه الكريمة ، بما نسب إليه أعلاه فشهدت عليه به في تاريخه وسطر صغير جدا تحته ، وكتب فلان ابن فلان ، وكذلك يكتب الثالث والرابع فصاعدا (٦٦) .

وبتام هذه الفقرة يكون الإسمال قد اكتمل على الوضع المعتمد الشرعي والقانوني المهر المرعى وهذا الجزء الأخير لا يختلف من الإسمال الإسمال الحكمي إلى الإسمال الإسمال التنفيذي ، وبذلك تكون الوثيقة صحيحة بمقتضى الحكم الصادر من القاضي وناقله ولازمه .

نص فقرات الإشهاد

١ - الافتتاحية (البسملة والصلاة)

بسم الله الرحمن الرحيم وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

٢ - العلامة (الحمد له أو علامة القاضى الموثق)

الحمد لله وأسأله اللطف فى القضا

٣ - عبارة افتتاح النص

هذا ما أشهد به على نفسه الكريمة

٤ - الترجمة للقاضى

سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ الإمام العالم العلامة العمدة شمس الدين شرف العلماء أُوحد الفضلا مفتى المسلمين ولأمر المؤمنين أبى الفوز محمد بن سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ الإمام العالم العلامة العمدة شهاب الدين شرف العلماء أُوحد الفضلا مفتى المسلمين أبى العباس بن سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ الإمام العالم العلامة بدر الدين أبى المكارم حسن الدميرى الحنفى خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية وأحد السادة النواب بالمحكمة الشرعية بقناطر السباع أيد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه ورحم سلفه وأبقى خلفه من حضر مجلس حكمه وقضائه وهو يومئذ نافذ القضاء والحكم ماضيهما .

٥ - التاريخ

وذلك فى اليوم المبارك الثانى من ذى القعدة الحرام الذى هو من شهور سنة ثلاثين وتسعمائة .

٦ - التويه بثبوت التصرف بالشهادة والإعلام تلوها باطن المكتوب

أنه ثبت عنده وصح لديه أحسن الله تعالى إليه على الوضع الشرعى والقانون المهرى بشهادة من رقم له تلو رسم شهادته أدنى مكتوب الوقف المسطر باطنه رقم التأدية والقبول على الرسم المألوف فى مثله .

٧ - التوبة إلى المتصرفين وموضوع العقد وتاريخه وفصول الحيازة والاعذار .

وباطنه مؤرخ (*) باليوم المبارك الأول من ذى القعدة الحرام سنة ثلاثين وتسعمائة إشهاد العبد الفقير إلى الله تعالى نور الدين الواقف المشار إليه باطنه أعزه الله تعالى بما نسب إليه في مكتوب الوقف المسطر باطنه على ما نص وشرح باطنه وبمعرفة المعرفة الشرعية النافية للجهالة شرعا وثبت أيضا عنده ثبت الله تعالى مجده وأنجح قصده ورحم أباه وجده بشهادة من أعلم له تلو رسم شهادته آخر كل من الفصلين المسطرين بهامش باطنه المتضمن أحدهما الملك والحيازة والآخر الاعذار لإعلام التأدية والقبول على الرسم المهود في مثله مضمون الفصلين على ما نص وشرح في كل منهما ثبوتا شرعيا على الوجه الشرعى .

٨ - الحكم بصحة التصرف ولزومه ونفوذه حكما شرعيا وذلك مع العلم بالخلاف

وحكم أيد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه بموجب ذلك وبصحة الوقف ولزومه وإنبرامه على قاعدة مذهبه الشريف ومعتقده المنيق حكما صحيحا شرعيا تاما معتبرا مرضيا مسيو لا في ذلك مستوفيا شرايطه الشرعية من دعوى شرعية صدرت بين يديه وسؤال وجواب واعتبار ما يج [ده إعتباراً] شرعيا عالما بالخلاف في ذلك وأشهد على نفسه الكريمة بذلك في التاريخ المهيا لخطه الكريم بين أسطر ١٥ أعلاه شرفه الله تعالى وزاد شرفه وعلاه وحماه ووقاه ورقاه بمحمد وآله آمين .

٩ - الحسيلة

حسبنا الله ونعم الوكيل وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلامه ورضى الله تعالى عنهم أجمعين .

١٠ - ما يكتبه موقع الحكم ورقفته في البعديّة

أشهدنى سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ الامام العالم العلامة شمس الدين شرف العلما أوحدا فضلا مفتى المسلمين ولى مولانا أمير المؤمنين أبو

النور محمد الدميرى الحنفى الحاكم المشار إليه أعلاه أدام الله علاه على نفسه
الكرامة بما نسب إليه فى إسناده المسطر أعلاه على ما نص وشرح أعلاه فى
تاريخه المعين أعلاه .

وكتبه

محمد بن على بن الزاهد الشاذلى

وبذلك أشهدنى أيد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه فشهدت عليه به فى
تاريخه .

على بن قاسم المالكى

المراجع

- (١) عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات الشرعية والأشهاديات في ظهر وثيقة النورى ، مجلة كلية الآداب — جامعة القاهرة ، مجلد ١٩ جـ ١ مايو ١٩٥٧ ص ٣٠٠ .
- (٢) عبد اللطيف ابراهيم على : وثيقة بيع ، دراسة ونشر وتحقيق ، مجلة كلية الآداب — جامعة القاهرة ، مجلد ١٩ عدد ٢ ديسمبر ١٩٥٧ . ص ١٤٤ حاشية ١ .
- (٣) عبد الحميد أبو حيف : المرافعات المدنية والتجارية والنظام القضائى فى مصر ، القاهرة ، مطبعة الاعتدال ، ١٩٢١ . ص ص ٢٩٨ — ٢٩٩ .
- (٤) محمد أحمد فرج السنهورى : مجموعة القوانين المصرية المختارة من الفقه الاسلامى القاهرة ، مطبعة شركة مصر ، ١٩٤٩ ، جـ ٣ من قانون الوقف — ١ — ص ٤٨ .
- (٥) عبد اللطيف ابراهيم على : وثيقة بيع ، المرجع السابق ص ص ١٤٤ — ١٤٥ .
- (٦) عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات الشرعية والإشهاديات في ظهر وثيقة النورى ص ٣٠٣ .
- (٧) لابد أن ينص فى الإشهاد على الأوضاع والقوانين الشرعية ووردت العبارات التالية على سبيل المثال لا الحصر ، على الأوضاع الشرعية والقوانين المخررة المرعية مستوفيا شرائطه الشرعية وواجباته المتبعة المرعية تاما محتررا مرضيا عبد اللطيف ابراهيم : التوثيقات الشرعية ص ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجى الأسوطى ٨١٢ — ٨٨٠ هـ جواهر المقود ومعين القضاة والمرفعين والشهود ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٤٩٣ فقه شافعى .
- (٨) عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات الشرعية والأشهاديات في ظهر وثيقة النورى ص ٣٠٣ .
- (٩) عبد الحميد أبو حيف : المرجع السابق ص ٢٩٨ .
- (١٠) زين الدين ابن نجيم : البحر الرائق شرح كنز الدقائق . القاهرة ، ١٣١٨ هـ جـ ٧ ص ١٣٥ .
- (١١) نفس المصدر . جـ ٧ ص ١٣٢ .
- (١٢) عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات الشرعية والأشهاديات في ظهر وثيقة النورى ص ٣٠٤ .
- (١٣) يذهب الامام السبكي الى أن :
الصواب أن الثبوت ليس بحكم فإذا قال القاضي ثبت وحكم بموجبه يجرى فيه خلاف ، ثم إذا تبين أن ذلك ثبوت فيجرى فيه الخلاف في أنه حكم أم لا فإذا أنفذه حاكم آخر كان تنفيذه في محل اجتهاد فلا يجوز نقضه ويصير تنفيذه لازما .
- السبكي : فتاوى ورقه ١٨٤ وجه وظهر مخطوط دار الكتب

(١٣) محمد العزيز جعيط : الطريقة المرصية في الإجراءات الشرعية على مذهب مالك ط ٢ . تونس ، مطبعة الاستقامة [د.ت.] ص ٢٤٧ ، علاء الدين بن الحسن بن خليل الطرابلسي — ٨٨٢ هـ : معين الحكام فيما يتروى بين المحصنين من الأحكام . القاهرة ، المطبعة البنية ، ١٣١٠ هـ ص ٣٧ — ٣٨ ، ابن فرحون : تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومنهج الحكام حـ ١ ص ٧٢ — ٧٣ حـ ١ ص ٧٢ — ٧٣ .

(٥) انظر بحثنا تسجيل وشهر الوثائق العربية في الاسلام هـ مجلة المكتبات والمعلومات العربية السنة السابعة العدد الرابع أكتوبر ١٩٨٧ ص ٩٤ — ١٢٨ . والسنة الثامنة العدد الأول يناير ١٩٨٨ .

(١٤) زين الدين ابن نجيم : المصدر السابق جـ ٧ ص ١٣٥ .

(١٥) موقن الدين عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدس الخليل ٥٤١ — ٦٢٠ هـ المفي حـ ٢ ص ٧٣ .

(١٦) نفس المكان .

(١٧) أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجي الأسويطي ٨١٣ — ٨٨٠ هـ : المرجع السابق ورقة ١١٥ وجه .

(١٨) محمد بن عبد القادر السعوى المالكي : تحرير الأحكام على تحفه الحكام ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٤٤٤٧٨ بحث .

(١٩) سورة البقرة آية المائدة رقم ١٨٢ .

(٢٠) عماد الدين أبي الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ٧٧٤ هـ تفسير القرآن العظيم . القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية [د.ت.] ، حـ ١ ص ٣٤٤ ، ٣٣٧ .

(٢١) محمد سلام مذكور ، الأمر في نصوص التشريع الاسلامى ودلالته على الأحكام . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٧ ص ص ٢٠٥ — ٢٠٦ .

(٢٢) محمد يوسف موسى : فقه الكتاب والسنة ، البيوع والمعاملات المالية المعاصرة ، القاهرة ، دار الكتاب العربى ، ١٩٥٤ ص ١٣٠ .

(٢٣) محمد سلام مذكور : الأمر في نصوص التشريع الاسلامى ودلالته على الأحكام ص ٢١٠ .

(٢٤) محمد يوسف موسى : المرجع السابق ص ١٣٠ ، محمد سلام مذكور : المرجع السابق ص ص ٢٠٥ — ٢٠٧ ، محمد جمال الدين القاسمى : تفسير القاسمى محاسن التأويل . أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن على الوائشريس ١٩١٤ هـ . المنهج الفائق والمنهل الرائق والمفتى اللائق بأداب الموقن وأحكام الوثائق مخطوط بخط مغربى بمكتبة الجامع الأزهر ورقه ، ظهر ، ٣ وجه .

(٢٥) محمد سلام مذكور : المرجع السابق ص ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

- (٥) النذب والأرشاد
 ، النذب مطلوب لثواب الآخرة والأرشاد لمنافع الدنيا سليمان بن عمر العجيل الشافعي الشهير
 بالجميل : الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للفتاوى الحنفية ج ١ ص ٢٣٣ .
- (٢٦) محمد سلام مذكور : المرجع السابق ص ٢٠٥ ، محمد يوسف موسى : المرجع السابق ص
 ١٣١ .
- (٢٧) محمد يوسف موسى : المرجع السابق ص ١٣١ .
- (٢٨) عماد الدين أوى القدا اسماعيل بن كثير القرشي دمشقي ٧٧٤ هـ المرجع السابق ج ١
 ص ٣٣٤ .
- محمد جمال الدين القاسمي : محاسن التأويل - القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٧ .
 ج ٣ ص ٧١٩ .
- (٢٩) محمد سلام مذكور : المرجع السابق ص ٢١١ - ٢١٢ .
- (٣٠) محمد يوسف موسى : المرجع السابق ص ١٣١ .
- (٣١) محمد سلام مذكور : المرجع السابق ٢١٢ .
- (٣٢) سورة البقرة آية المدائنة رقم ١٨٢ .
- (٣٣) محمد سلام مذكور : تاريخ التشريع الإسلامي ونظرة للأموال والعقود ص ١٥٣ .
- (٣٤) سورة البقرة آية المدائنة رقم ١٨٢ .
- (٣٥) سورة العلق .
- (٥) وثيقة وقف رقم ٢٩٦ بوزارة الأوقاف المصرية والخاصة بوقف نور الدين أوى الحسن بن بدر الدين
 حسين شرف الدين القناني .
- (٤٠) عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات الشرعية والأشهاد في ظهر وثيقة الغوري ص ٣٦١ .
- (٤١) أحمد بن على بن أحمد القلقشندي ٨٢١ هـ صبح الأعشى في صناعة الإنشاء . القاهرة . دار
 الكتب المصرية ، ١٩١٣ - ١٩٢٠ . ج ٦ ص ٢٢٠ .
- (٤٢) نفس المصدر ج ٦ ص ٢١٩ - ٢٢٨ .
- (٤٣) نفس المصدر ج ٦ ص ٢٢٤ ، ج ١٤ ص ٣٤٢ - ٣٤٩ .
- (٤٤) أحمد بن على بن أحمد القلقشندي : ضوء الصبح المسفروجني الروح المنير .
- (٤٥) أبو عبد محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجي الأسبوطي ٨١٣ - ٨٨٠ هـ : المرجع السابق
 ورقة ١٥٤ وجه .
- (٤٦) عبد اللطيف ابراهيم على : وثيقة بيع ص ١٥٧ .

- (٤٧) عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات والأشهاد الشرعية في ظهر وثيقة الغورى ص ٣٤٢ .
- (٤٨) عبد اللطيف ابراهيم على : وثيقة بيع ص ١٥٣ .
- (٤٩) أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المناهجي الأسوطى : المرجع السابق ورقة ١٥٣ وجه .
- (٥٠) عبد اللطيف ابراهيم على : وثيقة بيع ص ١٥٣ ، التوثيقات الشرعية والأشهاد في ظهر وثيقة الغورى ص ٣٤٣ .
- (٥١) أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي : صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ج ٦ ص ٢٣٤ — ٢٣٥ ، ٢٦١ ، ٢٥٢ .
- (٥٢) أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المناهجي الأسوطى : المرجع السابق ورقة ١٥٣ وجه .
- (٥٣) انظر بحثنا الإتصال الوثائقي الاسلامي أو كتاب القاضى إلى القاضى ، تحت طبع .
- (٥٤) أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المناهجي الأسوطى : المرجع السابق ورقة ١٥٣ وجه .
- (٥٥) نفس المصدر ورقة ١٢٢ وجه .
- (٥٦) عبد اللطيف ابراهيم على : وثيقة بيع ص ١٥٣ .
- (٥٧) أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المناهجي الأسوطى : المرجع السابق ورقة ١٢٣ وجه .
- (٥٨) عبد اللطيف ابراهيم على : من الوثائق العربية في العصور الوسطى ، وثيقة استبدال ، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة . مجلد ٢٢ ح ٢ ديسبر ١٩٦٣ ص ١٩ ، وثيقة بيع ص ١٥٣ .
- (٥٩) أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المناهجي الأسوطى : المرجع السابق ورقة ١٥٣ وجه وظهر .
- (٦٠) عبد اللطيف ابراهيم على : وثيقة بيع ص ١٥٤ .
- (٦١) عبد اللطيف ابراهيم على : من الوثائق العربية في العصور الوسطى ، وثيقة استبدال ص ٢٠ .
- (٦٢) عبد اللطيف ابراهيم على : وثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشبل الجمدار : مجلة كلية الآداب — جامعة القاهرة مجلد ٢١ ح ٢ ديسبر ١٩٥٩ ص ١٥٤ .
- (٦٣) محمود بن محمد بن عرنوسى : تاريخ القضاء في الاسلام ص ١٢ ، ١٤ ، ٦٨ ، ٧٥ — ٧٧ .
- (٦٤) أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ج ٦ ص ٢٦٧ — ٢٦٩ ، ح ١٤ ص ٣٤٢ — ٣٣٩ .
- (٦٥) عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات الشرعية والأشهاد في ظهر وثيقة الغورى ص ٣٥٣ .
- (٦٦) أحمد بن علي بن أحمد ، القلقشندي : المرجع السابق ح ٦ ص ٢٦٧ .
- (٦٧) أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المناهجي الأسوطى : المرجع السابق ورقة ١٥٤ وجه .
- (٥) ورد التاريخ في هذه الوثيقة قبل ذكر أسماء المتصرفين .

هذا الكتاب من كتب الفقه في الدين والسياسة

مختص بمجلسه
مجلسه

التأني من ذي التبعة للملأ الذي

۵

والمعنى الذي عليه من قوله انما اريد ان يكون الوقت للعلماء من المذاهب والفرق على

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
 اشارة الى ما هو خفي

أما الثاني فقولهم والشيخ الذي قيل له
والشيخ الذي قيل له

(Handwritten signature)

المراد من قوله تعالى في سورة النحل
من جملته وجده في ذلك العلم الربوبي

والله ولي الدين والآخر الا بعد الاعلان له في دار القدر على يد المولى محمد باقر

وكانت لها بنت واحدة اسمها بنت العنبر

احمد کامبر و حسن امروغ

احكامه واحكامه
 مؤيدون ومصدقون
 كصحة الشاهد

مدرسة الزين وحفظ الدير
مدرسة الزين وحفظ الدير

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام
يا ذا الجلال والإكرام

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من الآيات والبراهين على وحدانيته

شروعاً على الكائنات في ذكرها وخلقها وخلقها في الدنيا والآخرى

الحمد لله الذي خلقنا من نوره وخلقنا من نوره وخلقنا من نوره

الحمد لله الذي خلقنا من نوره وخلقنا من نوره وخلقنا من نوره

الحمد لله الذي خلقنا من نوره وخلقنا من نوره وخلقنا من نوره

الحمد لله الذي خلقنا من نوره وخلقنا من نوره وخلقنا من نوره

الحمد لله الذي خلقنا من نوره وخلقنا من نوره وخلقنا من نوره

الحمد لله الذي خلقنا من نوره وخلقنا من نوره وخلقنا من نوره

الحمد لله الذي خلقنا من نوره وخلقنا من نوره وخلقنا من نوره

وذكرنا في هذه الوثيقة ما ذكرنا في هذه الوثيقة ما ذكرنا في هذه الوثيقة

تقارير

الاجتماع الاستشاري للخبراء حول الشبكة العربية للمعلومات (الرباط : ١٣ - ١٥ يوليو - تموز ، ١٩٨٨)

إعداد : عامر إبراهيم قنحيلجس
استاذ مساعد / قسم المكتبات والمعلومات
الجامعة المستنصرية - بغداد

تنفيذاً لتوصيات المنتدى الأول حول الشبكة العربية للمعلومات ، والذي كان قد انعقد في تونس خلال الفترة من ٨ - ١٢ / يونيو (حزيران) ١٩٨٧ . فقد عقد الاجتماع الاستشاري للخبراء حول مشروع الشبكة ، بدعوة من مركز التوثيق والمعلومات التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ، خلال الفترة ما بين ١٣ - ١٥ / يوليو (تموز) ١٩٨٨ ، في المركز الوطني للتوثيق بالرباط .

وقد افتتح اللقاء من قبل السيد وزير التخطيط في المملكة المغربية ، الذي رحب بالمشاركين ، وأكد دعم المملكة المغربية لمشروع الشبكة العربية للمعلومات ، وشكر منظمة اليونسكو والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على دعمهما للمشروع ، مادياً ومعنوياً . وكذلك كل المنظمات التي ساهمت

الاجتماع الاستثنائي للخبراء حول الشبكة العربية للمعلومات ، الرباط ١٣-١٥ يوليو (يون) ١٩٨٨
وتساهم ، من قريب أو بعيد ، في المشروع . ويخص بالشكر والترحيب الأمانة
العامة لجامعة الدول العربية ممثلة بمديرية مركز التوثيق والمعلومات السيدة فادعة
الزهاوي .

ثم أُلقت السيدة مديرة مركز التوثيق والمعلومات في الجامعة العربية كلمة
أكدت على أن الاجتماع يستهدف الخروج بالتوجيهات العملية التي من شأنها
توفير السبل الكفيلة لتنفيذ برامج الشبكة العربية للمعلومات .

بعد ذلك بدأت جلسة العمل الأولى حيث تم انتخاب الأستاذ أحمد الفاسي
الفهري مدير المركز الوطني للتوثيق في المملكة المغربية رئيساً ، والأستاذ عامر
إبراهيم قنديلجي الأستاذ المساعد في قسم المكتبات والمعلومات في الجامعة
المستنصرية في الجمهورية العراقية مقررأ . ثم تم عرض وتقديم وثائق عمل
الاجتماع ومناقشتها من قبل الخبراء الحاضرين ، وتقديم منهجية العمل ،
وتوضيح أهداف الاجتماع التي تتمثل بالخروج باقتراحات عملية تعكس ترجمة
للتوصيات المتخذة في الملتي الأولى للشبكة ، والوسائل الكفيلة بتنفيذها على
ضوء الإمكانيات المتاحة ، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بين الأقطار والمنظمات
العربية من جهة ، ومركز التوثيق والمعلومات للأمانة العامة للجامعة ، من جهة
أخرى .

وبعد مناقشة مستفيضة للنقاط أعلاه ، اتفق الخبراء على حصر النقاش في
محاور أربعة هي :

- ١ — تنظيم الشبكة العربية للمعلومات .
- ٢ — الوسائل والأدوات اللازمة لتنفيذ مشروع الشبكة .
- ٣ — تدريب وتأهيل الطاقات البشرية .
- ٤ — إنشاء لجنة استشارية فنية دائمة للمشروع .

واستجابة لطلب السادة الخبراء المجتمعين فقد تقدم كل من الدكتور إميل
سماحة ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، والدكتور جمال الدين
بنزين ممثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، والدكتور صلاح قنديل ممثل منظمة
الصحة العالمية بعرض موجز عن دعم منظماتهم لمشروع الشبكة العربية
للمعلومات في ضوء الإمكانيات المتوفرة لديهم .

المحور الأول — تنظيم الشبكة العربية للمعلومات :

١ — فقد قدمت في هذا المجال وثيقة عمل اشتملت على مقترحات تحدد العلاقة بين الأقطار والمنظمات العربية ، ومركز التوثيق والمعلومات بالجامعة . وبعد مناقشات وتعديلات أقرت من قبل السادة الخبراء . وأهم مجاء بالوثيقة تحديد مستلزمات ومتطلبات النقط البؤرية (مراكز الارتكاز) الموجودة في الأقطار والمنظمات ، ضمن مشروع الشبكة العربية للمعلومات . وأن تكون بداية المشروع بثلاثة مراكز وطنية (قطرية) على الأقل تنتمي إلى المناطق الجغرافية المختلفة في الوطن العربي ، شريط أن تبدي الدول استعداداً للمشاركة العملية — عن طريق تهيئة متطلبات النقطة البؤرية — وتحمل جزءاً من مصاريف المشروع — وقد قدر هذا الجزء بحوالي (٦٠) ستين ألف دولار سنوياً — وذلك خلال خمس سنوات ، أي مدة المشروع ، إضافة إلى مايتحمله البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة — والذي قدر بمجموع ماتحمله الدول المشاركة — وكذلك الحال النسبة للمنظمات العربية المتخصصة التي يمكن أن تشارك في المشروع دون تحمل أعباء مالية .

علماً بأن هذه المساهمات المشار إليها أعلاه أصبحت ضرورية لكون البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يؤكد على المشاركة المالية للدول بموجب القواعد التي أصبحت البرنامج يطبقها . هذا وقد اتفق الخبراء على ضرورة تشجيع ومساعدة كل الدول العربية — غير المشاركة في المرحلة التجريبية — للإسهام والاستفادة في المشروع . عن طريق تقديم كافة خدمات المعلومات المتاحة في الشبكة إليها .

٢ — كذلك فقد اقترح الخبراء في هذا المحور أن يعمل مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية على الاتصال بالهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية . غير العربية ، للحصول على التعاون والاستفادة القصوى والأقل كلفة في خدماتها المتاحة في مجال المعلومات . وعلى المركز أن يربط الاتصالات الضرورية مع الدول والمنظمات العربية ، ومعرفة حجم استخدام قواعد وبنوك المعلومات الأجنبية ، وأن يستدل بها عند الاقتضاء للاتصال بالهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية غير العربية ، واستئثار هذه المعلومات في إطار الشبكة التعاوني .

المحور الثاني - الوسائل والأدوات اللازمة لتنفيذ مشروع الشبكة :

أكد الخبراء في هذا المجال على الآتي :

١ - استكمال وتحديث المسوحات الميدانية لاستخدامها كمدخلات لإعداد برامج وخطط عمل (كالتراخيص وقواعد المعلومات والطاقات البشرية ... الخ) وأن يكتنف مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة للجامعة جهوده في هذا المجال ، معتمداً على النقط البؤرية (نقاط الارتكاز القطرية) والمؤسسات والأفراد الذين يمكن أن يساهموا في إنجاز العمل .

٢ - تطبيق المقاييس والمواصفات والتقنيات المشتركة الصادرة عن المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، ومصاعفة جهود مركز التوثيق والمعلومات بالجامعة العربية للسعي في تغطية ماتبقى وماينقص من مقاييس ومواصفات في المجالات ذات العلاقة .

٣ - يستمر مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة للجامعة الدول العربية في إعداد وتوزيع أدوات العمل والأدلة العملية الفنية لتخزين ومعالجة واسترجاع المعلومات المتعلقة باستخدام التقنيات الحديثة ، وذلك للمساعدة في تقنين وتحقيق الموائمة في أساليب العمل ذات العلاقة بالمنطقة العربية .

٤ - الحث على استخدام المصطلحات العربية المتوفرة في الميادين ذات العلاقة وتعميمها على مدارس ومعاهد المكتبات والمعلومات والجهات الأخرى ذات العلاقة . وكذلك السعي إلى تأمين المصطلحات الأخرى المطلوبة ويقوم مركز التوثيق والمعلومات بالترخيص بما هو موجود في أنشطة في هذا المجال .

٥ - الاستمرار في توفير وتطوير نظامي مني إيزز CDS/ISIS, MINISIS المعربين من قبل مركز التوثيق والمعلومات وتوفيرهما وصيانتها لبقية مراكز التوثيق والمعلومات في الدول والمنظمات العربية التي تحتاجها . وكذلك تدريب موظفيها على مختلف التطبيقات ذات العلاقة .

المحور الثالث - تدريب وتأهيل الطاقات البشرية :

بالنظر لكون تدريب وتأهيل الطاقات البشرية عملية أساسية في إنجاح مشروع الشبكة العربية للمعلومات ، يؤكد الخبراء على الآتي :

١ - التعريف بفرص التدريب المتاحة في مختلف المعاهد والمؤسسات والمنظمات . ويقوم مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة للجامعة الدول العربية بتنظيم وتطوير العلاقة بين هذه المؤسسات من جهة وبين المستفيدين في خدماتها ، مع التأكيد على الجوانب التطبيقية والعملية في مجال التدريب والتأهيل .

٢ - وبهذه المناسبة يؤكد الخبراء على ضرورة التركيز على الجوانب التطبيقية والعملية في برامج ودراسات علوم المعلومات في المدارس والمعاهد العربية .

٣ - ضرورة اعتماد مجانية التدريب فيما بين الأقطار العربية ، إلا ما كان منها عن قيمة الكلفة عند الاقتضاء .

٤ - ضرورة الاهتمام بالتعليم والتكوين المستمر وبحثوث المسؤولين في المؤسسات التوثيقية على تأمين حد أدنى من فرص التدريب لصالح العاملين معهم . ويؤكد الخبراء على التركيز على التشييد بالوسائل الحديثة والمتطورة في برامج التدريب والتعليم .

٥ - بالنسبة لإنشاء مركز تدريب قومي يرى الخبراء ضرورة اعداد برامج في مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة للجامعة الدول العربية ، كمرحلة أولى ، ويركز فيها على تدريب المدرسين الذين يشترط فيهم نقل وتعميم الخبرات التي يتلقونها إلى مؤسساتهم وإلى العاملين فيها ، وذلك في مجال تدريب العاملين من المتخصصين والطاقات المساعدة في مراكز التوثيق والمعلومات في الأقطار العربية ، وتدريب المستفيدين . ويأخذ المركز بعين الاعتبار استثمار إمكانات المؤسسات العربية المتخصصة في هذا المجال .

المحور الرابع — اللجنة الاستشارية الفنية :

١ — تكوين اللجنة الاستشارية . اقترح الخبراء أن تتكون اللجنة من ممثل مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومن ممثل عن كل دولة عربية تساهم ماديا في المشروع عن طريق نقطة بؤرية (نقطة ارتكاز) وكذلك المنظمات العربية المعنية بالمرحلة الأولى لمشروع الشبكة . يضاف إليهم ثلاثة خبراء على الأقل يختارهم المركز حسب كفاءتهم بما يتماشى مع مشاركة أكبر عدد ممكن من خبراء مختلف الدول العربية عند انتهاء المشروع . يجب أن يتمكن للمركز الاستعانة بخبرات أجنبية عند الضرورة .

٢ — صلاحيات اللجنة الاستشارية . تكون صلاحيات اللجنة الاستشارية الفنية المقترحة بحث ودراسة البرامج السنوية للانجاز وتقييمها . وتوزيع الأدوار والمسؤوليات على الأطراف المشاركة في المرحلة الأولى للشبكة كذلك السعي لضمان الموائمة بين الأجهزة والبرامجيات المستخدمة من لدن كل الأطراف المشاركة في المشروع ، ودراسة سبل ووسائل الحصول على التهيولات اللازمة للاستمرار في دعم المشروع . وبصفة عامة تعمل اللجنة في نطاق كل مافي شأنه دعم وتطوير وتنفيذ مشروع الشبكة العربية للمعلومات ...

وفي ختام اجتماعاتهم تقدم الخبراء بشكرهم العميق إلى حكومة صاحب الجلالة ملك المغرب على رعايتهم للاجتماع . كما تقدموا بالشكر إلى المركز الوطني للتوثيق وجميع العاملين فيه لما قدموه من تسهيلات أثناء اجتماعهم وإقامتهم .

واغتنم الخبراء هذه الفرصة ليتقدموا بالشكر إلى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومركز التوثيق والمعلومات فيها على دعوتها للاجتماع وإلى البرنامج الانمائي للأمم المتحدة واليونسكو على ، دعمهما للمشروع . وأن تكون نتائج هذا الاجتماع لبنة موفقة ، على طريقة بناء الشبكة العربية للمعلومات .

مراجعات الكتب

قراءة في كتاب الوقف وبنية المكتبة العربية

للدكتور : يحيى محمود الساعاتى

الدكتور : عبد السلام الحلوجى

استاذ المكتبات بجامعة القاهرة

والملك عبد العزيز بجدة

منذ عشر سنوات على وجه التقريب ، وفى مستهل عام ١٩٧٩ على وجه التحديد ، قدمت للطبعة الثانية من كتابى « لمحات من تاريخ الكتب والمكتبات » بمقدمة ختمتها بالعبارات التالية :

« لقد قدر لهذا الكتاب أن يرى النور منذ ثمانى سنوات حين نشرته جمعية المكتبات المدرسية بالقاهرة مفتوحة به سلسلة « الفكر العربى فى أدب المكتبات » . وخلال هذه السنوات الثمان كنت أتمنى أن يصدر كتاب جامع عن تاريخ الكتب والمكتبات ، وكنت أترقب ظهور دراسات تتعمق تاريخ المكتبات العربية خاصة ، وإنه لتاريخ حافل مجيد .

ولكن السنين مضت دون أن يتحقق شيء من هذه الأمنيات ، ونفدت طبعة هذا الكتاب ، ففكرت فى إعادة

نشره بعد أن أولفه حقه من التفصيل ، لكن التفصيل يحتاج إلى تفرغ طويل وهو أمر هيات أن يظفر به الإنسان في هذا العصر الذي نعيش فيه .

وأمام تلك الرغبة الملحة في التوسع فيما كتبت من ناحية ، وضيق الوقت وكثرة المشاغل من ناحية أخرى ، والحاجة إلى كتاب عرى يغطي هذا الموضوع من ناحية ثالثة ، رأيت أن أعيد النظر في الكتاب ، وأن أضيف إليه إضافات يسيرة في مواضع متفرقة منه ، وأن أعيد كتابة الفصل الخاص بالمكتبات الإسلامية بشيء من التفصيل ، وكان ذلك - في نظري - أضعف الإيمان .

فإن رضي المكتوبون مني بأضعف الإيمان فلهم أجرل الشكر ، وإن لم يرضوا فلعل ذلك يدفعهم إلى دراسة أكثر عمقا وتفصيلا ، ولهم أطيب الأمنيات .

وكانت هذه العبارات يومها بمثابة بذور ألقيتها في صحراء شاسعة على أمل أن ينبت بعضها ويؤتي ثماره . وتتابع السنون والأرض لاتكاد تنبت ، والأفق لاتلوح فيه بارقة من أمل . ولكن يبدو أن الصيحة لم تضعع هباء في الفضاء العريض وإنما وجدت لها أذانا صاغية تلتفتها واستوعبتها وسعت إلى تحقيقها . فقبل أن تكتمل سنوات عشر على تلك الدعوة المفتوحة التي وجهتها للباحثين في مجال المكتبات ، يخرج علينا مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض في أوائل عام ١٤٠٨ هـ وأواخر عام ١٩٨٨ م بكتاب عن « الوقف وبنية المكتبة العربية » استيطان للموروث الثقافي * من تأليف الدكتور يحيى محمود ساعاني أستاذ علم المكتبات المشارك بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (٥) .

* ساعاني ، يحيى محمود . الوقف وبنية المكتبة العربية :

استيطان للموروث الثقافي . - ط ١ . - الرياض :

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٩٨٨ - ٢٣٨ ص .

وأنا أعرف أن هناك كتباً ترجمت إلى العربية ، بعضها عن تاريخ الكتاب مثل كتابي سفنددال ودي جروليه ، وبعضها عن تاريخ المكتبات مثل كتاب ألفرد هيسيل ، إلا أن الدراسة الوحيدة في ساحة المكتبات الإسلامية كان تتمثل في كتاب محمد ماهر حمادة عن المكتبات في الإسلام ؛ نشأتها وتطورها ومصائرهما ، وهو كتاب قيم لاشك في هذا ولكن يمتد على مساحة شاسعة من الزمان والمكان والموضوع يجعله أقرب إلى المسح السريع منه إلى الدراسة المتعمقة . وليس ذلك تقليلاً من قيمة الكتاب ، ففي المرحلة التي ظهر فيها كانت حاجتنا إلى الصورة الشاملة للمكتبات الإسلامية أشد من حاجتنا إلى الإغراق في الجزئيات والتفاصيل . ولهذا جاء الكتاب ليسد فراغاً لا يستهان به في المكتبة العربية .

وسيقطل مرجعاً لكل من يتصدى لدراسة تاريخ المكتبات الإسلامية . ولقد كانت الخلفية التاريخية للمؤلف أكبر عون له على النهوض بهذه الدراسة الجادة التي أقدر صعوبتها والتي لا يعوزها غير توثيق بعض النصوص ، والرجوع إلى المصادر الأصلية في بعض المواضع .

وهكذا كان كتاب محمد ماهر حمادة العلامة الوحيدة المضئية في حقل دراسات تاريخ المكتبات الإسلامية بالنسبة للقارئ العربي . وأقول : بالنسبة للقارئ العربي ، لأن رسالة يوسف العث عن المكتبات الإسلامية نشرت باللغة الفرنسية ولم تترجم إلى العربية بعد .

وقد حاولت أن أنقل أمنيته التي عبّرت عنها في صدر هذا الحديث إلى حين التنفيذ ، فاقترحت على ثلاثة من طلابي دراسة تاريخ المكتبات الإسلامية فسجلت رسالتان للماجستير بجامعة القاهرة إحداهما عن مكتبات الأندلس والأخرى عن مكتبات مصر منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر الأيوبي ، وسجلت رسالة دكتورها عن المكتبات في العراق في عصر بني العباس . وتعنّثت الرسالتان الأوليان ، واستسلم الباحثان أمام تبعات البحث ومشاقه وصعوبة الحصول على المادة العلمية المبعثرة في المصادر التاريخية ، واستبسل الباحث الثالث وواصل مسيرته حتى أتم رسالته بعد سبع سنين لقي فيها الأمرين .

من أجل هذا كانت سعادتي غامرة بصدور كتاب يحيى ساعاني الذي وجدت فيه الأمل الذي ظل يراودني سنين طويلة وقد تحقق . فهو نموذج للدراسة الأكاديمية التي تتبع أصول المنهج العلمي في البحث إلى أقصى درجة ممكنة . فالفصل الأول يتناول خطة الدراسة ومنهجها ، وفيه يبين المؤلف دور الوقف في بناء الحركة التعليمية والثقافية في المجتمعات الإسلامية على مدى العصور ، ويحدد الهدف من الدراسة بأنه « استخراج دور الوقف الإسلامي في تشييد بنية المكتبة العربية على مدار القرون » (ص ٢٢) و « توضيح نشأة ومسار المكتبة العربية التي اعتمدت على الوقف أو قامت عليه » (ص ٢٤) كما ينص على المسلمات التي اتخذتها الدراسة منطلقاً لها (ص ٢٤) ، ثم يستعرض الدراسات السابقة في الموضوع ، ويختتم الفصل بتحديد المنهج الذي اتبع في البحث والمباحث التي تناولها .

وبعد هذا الفصل التمهيدى تتابع فصول الكتاب على النحو التالى :

● **الفصل الثانى :** بدايات وقف الكتب وظهور المكتبات العامة .

● **الفصل الثالث :** مكتبات الجوامع والمدارس .

● **الفصل الرابع :** وقف الكتب والمكتبات على المارستانات والرُّبَط والخانقاهات والثرَب والأشخاص والذرية ، والوقف غير المحدد .

● **الفصل الخامس :** التنظيم والإدارة ، ويتناول : طرق إثبات الوقف — أبنية المكتبات الوقفية — سبل الاختيار والتزويد للكتب الوقفية — الإشراف على الوقف وإدارته — التنظيم الداخلى للمكتبات الوقفية — تنظيم الاستفادة من الكتب الوقفية — مواعيد فتح المكتبات — التنظيم المالى للمكتبات الوقفية .

● **الفصل السادس :** مصائر الكتب والمكتبات الوقفية .

ويختتم الكتاب بالنتائج والتوصيات ، يليها قائمة المراجع ، وملحق به ٣١ لوحة عبارة عن نماذج مصورة من نصوص الوقف المثبتة على المخطوطات ، والتي استند إليها الباحث في بعض جوانب الدراسة والتحليل .

ومعنى هذا أن الكتاب يعالج نوعية معينة من المكتبات هي المكتبات العامة في الدولة الإسلامية : نشأتها وكيفية بناء مجموعاتها ، وتنظيمها ، وإدارتها ، وخدماتها ، ومصائرهما ، وأنه يهيج النهج العلمي في البحث بدءاً من مقدمته وانتهاء بنتائجه وتوصياته .

والحق أن روح الباحث لم تفارق يحيى ساعاتي في صفحة من صفحات الكتاب ، ولم تخنّه في جملة من جملته ، فجاء عملاً علمياً بأدق معاني الكلمة . فهو قد حدد هدفه بوضوح لاليس فيه ، وعرف طريقة إلى تحقيق هذا الهدف ، فسلكه بلا التواء أو انحراف . وهو قد اعتمد في جمع مادته على أكثر من مائة مرجع ذكرها في آخر الكتاب ، ومعظمها مصادر أصيلة ، منها ماهو مخطوط ككتاب « نصيحة المشاور وتسليية المجاور » لابن فرحون اليعمري ، الذي اعتمد فيه على النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة برقم ٤٩٠٤٣ ، ومنها مامضى على طبعه أكثر من ثلاثة أرباع القرن ككتاب « العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية » لعلي بن الحسن الخزرجي الذي نشر سنة ١٩١١ . وبعضها دراسات حديثة منها رسائل جامعية لم تنشر بعد كرسالة حمادي التونسي عن « المكتبات العامة بالمدينة المنورة » وقد قدمت كرسالة ماجستير لجامعة الملك عبد العزيز بجدة سنة ١٩٨١ ، ورسالة محمد مكي السباعي عن مكتبات المساجد ، وهي رسالة دكتوراه قدمت لجامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٤ . ولاشك أن المؤلف قد بذل جهداً هائلاً في الحصول على تلك المصادر سواء منها ما لم ينشر ، أو ما نشر في أوروبا ككتاب « الاعتبار » لابن منقذ ، الذي نشر في برنستن بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٣٠ ، وما نشر في الهند ككتاب « المنتظم في تاريخ الملوك والأئمة » لابن الجوزي ، وكتاب « مرآة الزمان في تاريخ الأعيان » لسبط ابن الجوزي ، وذيله لقطب الدين اليونيني ، وما نشر في دولة المغرب العربي ككتاب « المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس » لأبي عبد الله محمد بن دينار ، الذي نشر في تونس سنة ١٣٨٧ هـ ، وكتاب « تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى » لمحمد عبد الرحيم غنيمة ، الذي نشر في تطوان سنة ١٩٥٣ م . أما ما نشر في السعودية ومصر ولبنان والعراق فأمره يهون .

ولم يكتف مؤلفنا بالرجوع إلى الكتب مخطوطة ومطبوعة ، وإنما أضاف إليها مجموعة من الدوريات التي يتعذر الحصول على كثير منها كمجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة في الخمسينات والستينات من هذا القرن الميلادي .

وليس ثراء المصادر وتنوعها هو كل مايلفت النظر في هذا الكتاب ، وإنما الذي يلفت الانتباه ويدعو إلى الإعجاب حقاً أن مؤلفه يحترم نفسه ويحترم قارئه فيوثق كل كلمة يكتبها ، وحسبنا أن نذكر للدلالة على ذلك أن الفصل الثالث من الكتاب — مثلاً — وهو لايكاد يتجاوز ثلاثين صفحة (ص ٦٤ — ٩٤) يضم ١٤٦ إشارة مرجعية (ص ٩٥ — ١٥٠) . ومن يقلّب صفحات الكتاب ، مجرد تقليب ، لا بد أن تستلفت انتباهه تلك النصوص القديمة الكثيرة التي اعتمد عليها المؤلف في دراسته ، والتي تعامل معها ببراعة تحليل واستنباط . ويكفي أن نخل القارئ إلى صفحات مثل ٤١ — ٤٤ ، ٥١ — ٥٤ ، ٩١ ، ١٣١ — ١٣٩ ، ١٥٢ — ١٥٣ وأمثالها كثير من الصفحات التي تزخر بنصوص تشهد بالجهد الكبير الذي بذله الباحث في تجميعها أولاً ، وفي استنباطها بعد ذلك .

وفي مجال تحليل النصوص والاستنباط منها يكفي أن نشير إلى ما ذكره عن دار كتب أبي الحسن محمد بن هلال الصائغ في بغداد (ص ٤٥ — ٤٦) وإلى محاولة فقي الاشتباك بين النصوص التي ذكرها عن المكتبة كل من : ابن الجوزي في « المنتظم » وابن كثير في « البداية والنهاية » وابن الفوطي في « تلخيص مجمع الآداب » .

وبرغم الجهد الكبير الذي بذله الباحث في تأليف كتابه ، وبرغم خصوصية العمل وثرائه العلمي ، فإنه يلقانا دائماً بتواضع العلماء ، فهو في الفصل الأول (ص ٢٤) يقول إنه اعتمد في دراسته « على الشواهد التراثية طالما توفرت ، مع الاستعانة بأعمال حديثة عند عدم توفر النص التراثي ، وعدم التوفر غالباً ما يكون عجزاً وكسلاً من الباحث نفسه » ، وفي ص ١٩ يقول « وما أوردناه غيض من فيض الإشارات التي تخص وقف المدارس ، والتي نخفل بها كتب التراث العربي » ، وفي أول ص ٧٦ يقول : « ومن الواضح أن ما ذكر في الصحفات

السابقة ، ما هي إلا نماذج متواضعة تعبر عما كانت تحظى به المساجد والجامع من عناية الواقفين .

وليس هذا هو كل مافي الكتاب من صفات البحث العلمي ، وإنما يضاف إلى ماسبق حرص المؤلف على استخدام اللغة العلمية ، فكثيراً ما تلقانا عبارات الاحتمال والظن والترجيح مثل : ولعل ، ويرجح ، ومن المحتمل ، ويبدو ، ويذهب بنا الظن وإن كانت قد أفلتت من شباكه بعض عبارات غير علمية مثل : « من المؤكد » ، و « دون شك » وهي صيغ يقينية كنا نودّ لو أنه استعاض عنها بعبارات لاتنفيد القطع وإنما تفيد الترجيح والتغليب .

ووصف لغة الكتاب بأنها « علمية » لانيغى أن يفهم منه أنها لغة غير أدبية ، فذلك وهم يقع فيه كثير من الناس ، ويتورط فيه كثير من المؤلفين الذين لايعسنون اللغة التي يكتبون بها ، ويتذرعون بأنها ليسوا من أهل اللغة والأدب وإنما من أصحاب التخصص الموضوعي . وتلك كلمة حق يراد بها الباطل . فالتخصص الموضوعي لا يكفي مبرراً للكتابة بلغة ركيكة لأتفهم ، أو بلغة تفهم على غير وجهها الصحيح الذي أرادده المؤلف . ومن هنا يصبح لزاماً على من يتصدى للتأليف في أى موضوع أن يتقن اللغة التي يكتب بها حتى يضمن سلامة قنوات الاتصال بينه وبين قرائه .

وإذن فاللغة العلمية ليست تقيضاً للغة الأدبية ، بل هي إحدى صور هذه اللغة لأنها في حقيقة الأمر لغة أدبية مقننة ومحددة الألفاظ والمفاهيم والدلالات . وإذا كنت قد وصفت لغة هذا الكتاب بالعلمية ، فلا بد أن أضيف إلى هذا الوصف أنها لغة أدبية أيضاً ، بل هي لغة أدبية راقية . ولعل لا أجد كلمة أصدق ولا أوجز في التعبير عن لغة هذا الكتاب أبلغ من وصفها بأنها لغة رشيقة .

ومع هذا فقد أفلتت من المؤلف بعض أخطاء اللغة والنحو ، حبذا لو تداركها في الطبعات التالية من الكتاب حرصاً على جمال اللغة ونقاها ، وارتفاعاً بها عن أى شيء قد يسيء إليها . فقد استخدام كلمة « توفر » في عدة مواضع وصحتها « توافر » ، واستخدم عبارة نستخلص على مجموعة من المؤشرات

(ص ١٨٣ سطر ١٣) ، والصواب : نستخلص مجموعة من المؤشرات . ومن الأخطاء النحوية : كلمة « ألف » ص ٦٥ سطر ٢٤ وصحتها « ألفا » ، وكلمة « كتب » ص ٦٩ سطر ٥ وصحتها « كتب » ، وكلمة « تخصص » ص ١٠٦ سطر ١٧ وصحتها « تخصصا » ، وكلمة « دار » ص ١٤٤ سطر ١ وصحتها « داراً » و « ألى الشهاب » ص ١١٠ سطر ١٢ وصحتها « أبو الشهاب » . وأكبر ظنى أن هذه الأخطاء — على ندرتها — أخطاء طباعية ، فكاتب بهذا المستوى يُستبعد أن تقع منه مثل هذه الأخطاء اليسيرة . ولكننى لا أعفيه من مسئولية المراجعة على كل حال .

ومادمت قد ذكرت الأخطاء الطباعية التى لا يكاد يخلو منها كتاب عربى بكل أسف ، فإننى أود أن أنبه إلى ضرورة الاهتمام بهزات الوصل والقطع (كما فى ص ١٥٥ ، ١٥٩ على سبيل المثال) وإلى ضرورة تصحيح ما وقع فى الكتاب من أخطاء الطباعة مثل كلمة « مصحاف » ص ٩٤ سطر ١١ وصحتها « مصاحف » ، وعبارة « الحمد وجده » ص ١٣٧ سطر ٥ وصحتها « الحمد لله وجده » ، وعبارة « ولا يملك بوجه من الوجه » فى الصفحة نفسه سطر ٢٦ وصحتها « بوجه من الوجوه » ، وكلمة « القاهرة » ص ١٥٣ سطر ٢٠ وصحتها « القاهرى » و « معلوما الأطفال » ص ١٥٩ السطر الأخير وصحتها « معلوم الأطفال » ، و « المعروفة » ص ١٨٢ سطر ١٨ وصحتها « المعرفة » ، والسطران الأخيران فى ص ١٩٦ مكرران فى أول ص ١٩٧ ، و « زمبارد » ص ١٩٧ سطر ١٩ وصحتها « زمباور » .

ومن المآخذ على الكتاب أيضاً أنه ذكر بعض الأماكن التى تحتاج إلى تحديد مثل « الصالحية » ص ٧٣ والكلاسة ص ٨٥ (وإن كان قد ذكر فى ص ١١٤ أن الصالحية بدمشق) .

وبرغم هذه الملاحظات فإننى أرجو أن يأذن لى الدكتور يحيى ساعاتي فى ختام كلمتى هذه بأن أتقدم إليه بالتهنئة الخالصة على هذا العمل العلمى الأصيل بكل معانى الأصلة ، الجديد بكل معانى الجدة . ولعل لا أبالغ إذا قلت إن كثيراً من المؤلفات فى موضوعه تبدو أقزاماً بالقياس إليه ، فلقد أراد لدراسته أن « تكشف جانبا من جوانب إشراق الماضى » ، وتكشف أيضاً بعض أسرار التراث لمن يرغب

أن يخوض في بحره اللجب دون تحيُّز ، ودون أن يستهدف بذلك عمل مفاضلة بين ماضٍ مشرق وحاضر لا بد أن يكون مشرقاً ، فالتراث ليس قصيدة وليس قطعة إنشاء بديعة ، وهو ليس طريقاً لقتل روح الإبداع المعاصر بحجة حماية التراث والحفاظ عليه ، بل هو فتح واستخراج لشواهد تدلل على أن ما كان في الماضي لا يقل عظمة وقوة عما هو في الحاضر لدى الأمم والشعوب المتقدمة « كما يقول في ص ٢٣ ، وأشهد أنه قد بلغ ما أراد .

دار المربح للنشر بالرياض

تقدم للأطفال الأعزاء أجيال المستقبل الزاهر
وأحفاد أجيال الماضي العربي ..

سلسلة البراعم
لتعليم الأطفال قبل سن السادسة لحروف العربية
- النطق - الأصوات في الكلمات .
- حل الرموز الطبوعة (أى قراءة الكلمات) .
- النسخ والكتابة .
تتكون المجموعة من أربعة كتب في سبعة أجزاء متدرجة
تبدأ من سن الرابعة إلى سن السادسة
للطفل .

طباعة فاخرة ملونة

تطلب من :

دار المربح للنشر بالرياض من ب. ١٠٧٤٠ (رمز بريدي ١١٤٤٣) ومن وكلائها في العالم العربي
- المكتبة الأكاديمية - القاهرة ١٢١ شارع التحرير بالقاهرة - الكويت - مكتبة الصباغ
والطلبات أوروبا :

ALDIAR. s.r.l. Milano fiori strada 4 palazzo A3. Assago (Milano)

ITALIA Tel 8244006. Telex 325569 ALDIAR.

Mitchell, Betty Jo: In-House training of supervisory Library Assistants in a large academic library/**College and Research libraries** Vol. 34. 1973. pp. 144-149.

Mugnier, Charlotte: The paraprofessional and the professional job structure/Chicago: American Library Association, 1980.

Steers, Richard M.: Motivation and work behaviours/by Richard M. Steers and Lyman W. Porter - 2nd ed.- London: McGraw-Hill, 1979.

Strauss, George: Personnel: the human problems of management/by George Strauss and Leonard R. Sayles - 3rd ed.- USA: Prentice-Hall, 1972.

Vaughan, Anthony ed. Studies in library management/Volume seven -London: Clive Bingley, 1982 (Devinson, Donald: Non professional staff education pp 37-60).

Winkworth, Ian: LA qualification structure and library staff situation/**Library Association Record** 82 (4) April 1980 pp. 177-178.

Zachert, Martha Jane: Motivating in house trainees/**Information and Library Management**. Vol. (1) September (1981) pp 44-46.

Council of Polytechnic Librarians: Working paper on staff training/UK: Council of Polytechnic Librarians, 1984.

Council of Polytechnic Librarians: Working papers on allocation of staff/UK: COPOL, 1983.

Coutts, M.M. Training non professional staff: a questionnaire approach/*Library Review* 30 Winter 1981 pp. 221-228.

Cronin, B. and Martin, I. Social skills training in Librarianship/*Journal of Librarianship* 15:1983. 105-122.

Davison, D.E. ed: The problem of non professional staff training; The proceedings of a symposium held 30th November 1976 at Leeds Polytechnic/Leeds: School of Librarianship 1977.

Elliot, Lynn: Professional staff development in academic libraries/*Journal of Librarianship* Vol. 15 (4) October 1983 pp. 237-253.

Glueck, William F.: Personnel: A diagnostic approach/Dallas: Business Publications, 1974.

Hill, J. W.: Model for staff development/*Journal of Library Administration*. 1 (1) Spring 1980. pp. 31-40.

Jackson, Peter F.: National Information Policy/*University, College and Research Newsletter* No. 10 July 1983. pp. 1-3.

Jones, Noragh: Staff management in library information work/by Noragh Jones and Peter Jordan, England: Gower, 1982.

Library Association: Duties and responsibilities of library staffs/*Library Association Record* 86 1982 pp. 307-309.

Library Association: Guidelines for training in libraries/London: LA, 1980.

Library Association: Professional and non professional duties in libraries/seconded - London: The Library Association, 1974.

Library Association: Professional and non professional duties in libraries/seconded - London: The Library Association, 1974.

Library Association: Working party on training/London: The Association, 1977.

Lewis, David T.: Local Library Cooperation at a time of Austerity/*University, College and Research Newsletter* No. 10 July 1983 pp. 6-9.

REFERENCES

- Alafiatays, Benjamin: Training of non professional junior staff: The example in a Nigerian University Library/**Libri** Vol. 34 No. 1 March 1984. pp. 17-26.
- Baker, David M.: Junior staff training in times of economic cutback/**University, College and Research Newsletter** No. 10 July 1983 pp. 9-11.
- Baker, David ed.: Junior Staff training/Leicester: LAUCRS, 1980.
- Bennett, Roger: Managing personnel and performance/London: Business Books, 1981.
- Bentley, Trevor J.: The Benefits of audio visual aids/**The Training Officer**. Vol. 15 No. 6 June 1979 pp. 168-170.
- Biscoe, Eleanor Lynch: Motivation and staff development/by Eleanor L. Biscoe and Elizabeth W. Stone - **Journal of Library Administration**. Vol. 1 (1) Spring 1980 pp. 55-71.
- Bowen, J.: Perceptions about training needs and further qualifications amongst non professional staff in a public library/Leeds: Leeds Polytechnic School of Librarianship, 1977.
- Bowen, Judith: Shop floor experience of work in the public library/**Information and Library Manager** 2 (1). June 1982.
- Casey, Michael ed.: Library staff training; proceedings of a conference held on 12-13 July, 1982/Dublin: University College Dublin; April 1983.
- Casteleyn, May: Planning library training programme/UK: Deutch, 1981.
- Champan, Liz: Library role playing/**Library management news** 9, 1979 pp. 5-19.
- Coleman, K. and Margutti, E. Training non professional for reference service, R. 16 1977 pp. 217.

systems can exist side by side which will help to change the staff attitude toward training. We should not consider training as an optional. It should be taken seriously for both the library and the staff.

Systematic evaluation should take to ensure maximum effectiveness of staff training programme.

To attempt to predict the future is difficult but it is not difficult to say what should happen or what I would like to happen. Joint training effort should concentrate on non-professional staff and it is important to ascertain that trainees are receiving beneficial instruction and experience.

Using audio visual aids in training is very important to increase the efficiency of the trainer and to present the information in a more interesting format. Trainers can co-operate with trainers in other institutions in building collections that can be easily duplicated, exchanged or adapted to the benefit of trainers and trainees.

CONCLUSION

There is no doubt that non-professional staff training for Egyptian university libraries is very important. It can help with the updating of knowledge, improve the skills, create more satisfied staff able to deal with the users and improve the standard of library service. Systematic training has become more essential than ever because of the complex and diverse nature of modern library practice.

Libraries should be aware of the importance of training and how this can be done. It is the librarians' responsibility to establish a clear policy for development training programmes and allocate a considerable amount of money for non-professional staff training.

Staff development programmes should allow non-professional staff to identify their own training needs. They should be asked their opinions about what they think they need and should participate in the decision making.

It is true that decisions will be influenced by existing resources, but it is very important to convince the senior staff management to change their attitude towards training and to facilitate a full systematic approach. If staff training is to be effective it should not be neglected, it should be adjusted and continued.

The funds for training are very limited, and the current economic situation has led to a reduction in posts and affect on the training especially, non-professional staff because most libraries are only giving consideration to professional staff which affects the non-professional staffs' attitude and they may be increasingly frustrated.

The most effective libraries are those whose staff are continually motivated. The freezing of existing vacancies will lead to dissatisfaction and will have an affect on the individual's motivation. Training should be considered as an essential part of staff appraisal and promotion. Promotion and evaluation

- The communication skills and good public relations.
- Clerical work associated with cataloguing.
- Office management such as: answering letters.
- Using the library equipment
- Using the catalogue
- Ordering of books
- Lending routines and overdue
- Reserved books and inter library loans
- Handling and storage materials
- Working at the counter
- and the other routine work which non-professionals used to do

We can send non-professional staff to external courses which lead to the exchange of ideas plus the imparting of knowledge. The only limited factors would seem to be the financial support required.

As British libraries have already started using teaching aids in its training programme, we would like to do the same. A tape slide programme can have important advantages within the Egyptian libraries, besides it is fairly inexpensive. Also we can use video tape to show new staff the principles of dealing with readers, answering the telephone and coping with the variety of other problems. The increased availability of Audio Visual aids will increase the range of training but it is essential to use the methods which achieve the aims in a cost effective way. The method should be economical in its use of time, staff and other resources.

To overcome the lack of funds and expertise the Ministry of Education in Egypt can arrange a central non-professional training every year for all the different types of libraries throughout the country. The local authorities should play an important role in this situation by organising a local training programme instead of leaving this to the individual libraries which in most cases do not have the specialist with the necessary knowledge and background required to organize this type of training.

“Induction training will enable the entrant to understand his role as a member of a team working together to achieve common objectives”.

The first step in an induction programme is to decide what information should be given to the new recruit at the following stages:

1. Pre-employment.
2. First day.
3. First week.
4. First month.

The induction process can be usefully extended over a period of a few months.

The task training

Once the worker has received induction training a specific job training is required in order to teach and improve job performance. We can also apply what Casteleyn (1981) states.

“New trainees could be circulated to all the various departments in rotation, learning different techniques in the different sections”.

This is seen to be an ideal way of training.

Development training

The possibility of further training for non-professional staff must be considered. Once the trainee has become proficient at his on the job techniques, it should be time to examine further training that should be made available to him. It should be remembered that the assistant is in constant contact with the users. He should have enough knowledge of his own work to be able to perform daily tasks effectively and should be able to answer any problems or questions about his work put to him by the readers. This is what further training courses for non-professional assistants should aim to achieve. The contents of the programme can cover the following subjects.

The objectives for the training must clearly be communicated to the trainee to provide him with the first piece of knowledge he needs.

It is possible to establish a co-operative scheme involving a wide range of different kind and size of libraries in the same area. Local co-operation is advisable.

Egyptian library schools should provide in house courses for individual libraries especially academic libraries.

There should be a base of co-operation between the different divisions within the library. Appropriate contact with peers in the other sections is important and useful.

Staff should be asked about their training needs and what they think they require.

The performance of staff should be evaluated in relation to stated objectives.

Before making any suggestions to produce the necessary programmes it might be useful to mention that is necessary to establish a part within the library with a specific responsibility for training and its implementation.

We can come now to the best ways of planning a training programme for non-professional staff in Egyptian libraries. As I mentioned before that training may be best divided into orientation, induction, specific job training and development trainings.

Orientation and induction training

A general orientation can be planned to cover the general information, the objectives and goals of the library. Periodically, following the initial orientation, the library should provide a training programme for the new employees. The induction training should not be rushed in order to start the new employee working. The new entrant should have adequate training in order to do his job effectively. In any case, it is preferable that induction training be given as early as possible. The reason is emphasized as Edwards (1977) states.

In many organizations, two promotion and evaluation systems exist side by side. There is some evidence in the literature to suggest that training should be linked to staff appraisal. The employee can be evaluated by his most immediate superior because it is assumed that the superior is able to analyse the subordinate's performance in light of the organization's objectives. The employee himself can evaluate his own contributions and failure. A combination of these approaches can be used; the supervisor's evaluation can be supplemented by a self evaluation. Glueck (1974) states that.

“a series of studies has led to the conclusion that single measures of performance in the workplace are not effective criteria. Multiple measures are preferred”.

All library staff need to be evaluated. The methods used and the frequency of evaluation may differ. The Library Association guidelines states that.

“Librarians should have a good idea based on direct observation, regular interviews with trainees and records of the training programmes”.

RECOMENDATION FOR EGYPTIAN LIBRARIES

It is clear that training and development activities are very important to enable non-professional staff to improve the skills they need to do their work, and to improve their job satisfaction which can lead to the possibility of promotion.

The overall climate within the library can be one in which training may be successful. I believe that working in a well managed library where the climate is good will help the staff to understand and accept the training value, to interact and build a good relationship with their managers.

The most important point is to ascertain that trainees are really receiving beneficial instruction and experience. There is no doubt that through better training it is possible to reduce employee turnover and increase quality of output. It is a way of keeping the library staff up to date and aware of change. It is provided in order that library staff satisfaction from their work.

In a review of literature dealing with the relationship between satisfaction and performance Steers (1979) outlines that.

“A happy worker is a productive worker. According to this proposition, the degree of job satisfaction felt by an employee determines his performance; that is, satisfaction causes performance.”

Training costs time and money, it is therefore natural for managers to be concerned about getting value for their expenditure. This can be done through evaluation.

The Library Association guidelines (1980) states that.

“Evaluation means trying to place a value on the benefits of training which can then be compared with the costs.”

Evaluation is an essential part of any training programme and the trainers must evaluate the instruction and its effectiveness. However, I think that it is too difficult to measure job performance and the improvement in service which results from training. It is very difficult to calculate the cost benefits relationship of such programmes. One way to calculate benefits is to administer attitude surveys both before and after the implementation of evaluation. Also, as the Library Association guidelines (1980) states that.

“Without proper identification of need evaluation is meaningless.”

Trainers must use the most effective methods of communication. A variety and growing number of training aids is now available and can be used in support of training programmes. Training officers should determine the best methods to use for training. No single method is appropriate for all situations. He can select the methods that are relevant to particular objectives. Training methods are many and varied and can be done:

On the job (on site), off the job (within the organisation) and off the job (external courses outside the institutions).

On the job training is the most widely used (formal and informal) in which the trainer can show the trainee the tricks of the trade. The trainer always explains what is to be done, and how. On the job has an important advantage, that is, the training course can be tailor made to suit the needs of an individual library. The methods which can be used are: assignment/project, case study, coaching, job instruction, job rotation or the instruction plan.

The instruction plan is a simple, economical and efficient method.

Internal courses within the university can be run by the library itself or by the parent organisation. The trainers can use: programmed instruction, packaged programmes, lectures, group discussion and seminars.

The lecture is still the most common method because it can give information to a number of employees at the same time.

Group discussion method can be used to give trainees the opportunity to learn from the knowledge and experience of others.

Although off the job training has the benefits of meeting people with different ideas and experience, it has declined because of the economic factors. The right course may not be available at the right time. It is expensive but it can be a worthwhile investment.

There are two fundamental aspects to take into account when considering training for library staff. The first is the need of the library to provide an effective service, and the second is the needs of the individuals.

It is vitally important that each section within the library should clarify its general development intention and goals for the next few years.

Therefore, clear written policy for non professional staff training is desirable.

Stahl recommends, quoted by Biscoe (1980) that.

“Responsibility for training and development of the staff like any other element of the managerial process can best be emphasized and communicated by a written understanding within the organisation. It should direct attention to how training is part of every supervisor’s job and obligation of every employee”.

The literature recommends that written policies need to be periodically reviewed and updated to accomodate new staff development emphasis or reassignments for staff development responsibilities.

Once the library has established its policies and priorities it should take into consideration that there are some factors that can influence a staff training. This would include the library climate, management style, management objectives, communication within the library, etc. The Library Association guidelines (1980) states that.

“There is a need not only to be aware of organisational climate, in terms of knowledge of its management style and politics, but also to have an appreciation of the concepts of formal and informal organisation and their effects on patterns of communication”.

tant steps to enable the library to ensure that a training course will achieve its stated objectives in the most effective way.

Training needs consist of the difference between the existing knowledge, skills attitude of the staff and those required for them to effectively perform their existing jobs. It must take into account the various human differences of age, ability, experience, educational background and so on. Edwards (1977) states that

“There are dangers if it is carried out in a mechanical way without due regard for the human differences of individual workers....”

He added that the training officer must treat workers as individuals and not merely as units. Management literature stress on:

The design of staff development must allow employees to identify their training needs and participate in the decision making. McGregor points out, quoted by Biscoe (1980).

“If the employee become an active party to the decisions that are made about his development, he is likely to make the most of the opportunities that are presented”.

Some literature argue that there is a difference between the goals of the individuals and the needs of the organisation. I think that the needs of the library and the related needs of the individuals can be met by one training course.

A review of the literature also draws attention to staff development policy. Edwards (1977) states that.

“The library should have established a clear policy with awareness of priorities and time scale”.

- to increase the amount of co-operation amongst different sections of the library service.
- to increase staff interchangeability and flexibility.
- to improve standards of service.
- to prepare library staff for any promotion which may become available.
- to make library staff more adaptable to themselves, the library and elsewhere.

The problem is organisational goals can conflict with personal goals. To achieve our objectives from staff training, it should be a strong integration of staff and library goals.

The need for non professional staff training

It is noticeable that the major theme of the available literature reveals the mechanism of training these include on the job or off the job, the major phases such as: orientation, induction, task training phase, and development phase, the methods, which fill the literature. Most of writers stress on the basic induction courses will remain the principle way of introducing staff to the library. There is a need to train non-professional staff in order to produce an efficient library assistant able to provide the best possible library service.

Training courses need to be planned and organised carefully. For each course it is important to analyse the duties and procedures which are to be the subject of training.

According to the literature and what Strauss and Sayles (1972) suggest that

“The training programme should start with the felt needs of the trainees themselves and they should see it as a means of solving their own problems”.

Obviously, one the first necessary steps in any training activity is to **identify training needs**. It is one of the very impor-

In my experience and in respect to the Egyptian situation this is always happening. The Egyptian Government now are trying to restrict the trained and professional manpower's migration.

Another point of view is when training budgets are so restricted, the resources which are available ought to be devoted to developing professional staff. Also as Davinson (1977) states.

“A number of librarians claimed to see training in routines and techniques as being appropriate to their junior professional staff as to their non professional”.

Employee training is necessary to fill the gap between skills possessed and effective job performance. It is necessary for new members of staff and for long standing members who move from section to other. A training plan should be based on the training needs of the members. It is not simply a matter to translate goals into training strategies for both the individual and the library so to state the objectives and identify the training aims are very important. There is little attention given in the literature to the aim of such training. Some of the aims of staff training is listed on the working papers on staff training by the Council of Polytechnic Librarians 1984 such as:

- to ensure that library may be properly motivated.
- to make it possible for library staff to derive satisfaction from their tasks.
- to enable staff to develop a critical appraisal of the facilities and service provided.
- to ensure that there is uniformity of practice within the library service.
- to improve collaboration between individuals at differing levels in the library.

Some problems such as financial frustration cannot be ignored. The current crisis will obviously affect the future library in general and training in particular. Most libraries are finding it difficult to adapt to technological change in a time of economic stringency. New technology requires a considerable investment of both human and financial resources. Jackson 1983 states that.

“One of the main reasons, why libraries are comparatively slow to react to technological change is a shortage of resources”.

Another problem emphasized by Davinsion (Vaughan 1982).

“In fact not a great deal of effort has been injected into any formal systems of education and qualification for library assistants and it can be said that all libraries have recognised that they have any formal obligations for the job training of their library assistants”.

A review to the literature drew attention to many points of views: Bartlett's point of view (Baker 1980) is.

“I certainly think that in staff training there is always the feeling that you do not want to train the staff to too high a level because if you do, they may be of the opinion that they are too well qualified for the tasks which you wish them to undertake and they may then decide to go elsewhere. In which case, as far as in service training is concerned you have wasted your time in training them. The only point of training people from the library's point of view is if they are going to continue to work for you”.

obtained, for example, by fully time attendance at a library school (12 months for a post graduate course). This will lead us to discuss what kind of course do we really want for our non professional assistants and what kind of course of they want? I think that librarians are looking for a course for non professional library assistants which can be studied on a part time basis with only a very limited amount of release from work.

It is true that some of the non professional staff would like to be sent on courses to achieve some formal qualification, at the same time none of them, as (Bowen 1977) said, felt that the formal course could really their present trainings. Bowen states.

“A general feeling that formal qualifications could only partially help resolve their lack of competence to cope with present demands”.

If we add the geographical problem and the lack of interest of professional association to take any responsibilities for non professional certification. The solution seems to be library assistants should concentrate on in house training programmes. Jackson (1983) says.

“It is accepted that the welfare of staff is not a major function of a national policy, but it should be a concern of individual institutions”.

Baker (1983) states:

“The report of the Library Association’s Working Party on Training affirmed that training of all kinds is of fundamental importance to all levels of staff working in all types of library, and provision should be made within institutions for schemes of training for their library”.

Davinson states (Vaughan 1982) changes in society and educational opportunity in the 1960s together with a period of full employment and rising expectations on the part of schools leavers had its effect upon library staff structuring. As recognised, in working paper on library organisational structure 5th March 1981 which is still being processed through the local authority Committee system (Council of Polytechnic Librarians 1983). The non professional staff would be at three main levels:

1. Library Assistant (C1 Grade level):
Entry Grade, requiring O or A levels or work experience.
2. Qualified Library Assistant (AP 1/2 Grade level):
Career Grade, requires a minimum of 2/3 years library experience and/or training experience, or City and Guild Library Assistant Certificate.
3. Senior Library Assistant (AP2/3 Grade level):
Promotional Grade, requires several years experience e.g. BEC National Certificate with library and business skills.

The same paper suggests that non professional staff should be on JVC grades, but these should be improved in order to reward experienced staff who could take greater responsibilities.

It seems to me that these plans would be beneficial and be regarded as development plans and would have a great effect on job satisfaction among this group of staff. It can be a step to take to solve the non professional staff problem. Also I agree with what Gaver said 1967 quoted by Mugnier (1980).

“Positions need to be established based in new combinations of tasks and resulting in totally new job structures in libraries”.

Transfer to professional grades would normally require the attainment of a professional qualification. This could be

why is it then that in the United Kingdom there has been so much unwillingness to recognise a stratified system of library staffing structure?".

Bowen (1982) draws attention to an important problem.

"If non professional staff were dissatisfied with their present effectiveness in assisting users, I argued, how much more difficult this would be when dealing with the inquiries raised by users seeking a much wider range of information".

The problem can be identified in terms of how jobs should be organised differently within the system. Davinson in his discussion of the present situation of non professional staff (Vaughan 1982) states.

"In academic libraries, especially university libraries in the United Kingdom, there has always been an explicit but limited career ladder for non professionals in many libraries".

According to David Baker (1983) that in University libraries,.... in order to carry out our professional duties, we employ lower graded staff for the more routine tasks. As librarianships has become more complex, we have developed the idea addition to the basic junior grades. The paraprofessional has of course existed in academic libraries for many years under the title of senior library assistant.

Some library systems will have senior library assistants who act as intermediaries between professional and non professional staff. In the small library an assistant may have to carry out all the functions expected of non professional grades. At the same time, senior library assistants in many libraries have taken over some routines previously undertaken by professionally qualified personnel.

expediency prior to the LEPU (Library Education and Personnel Utilization) policy, there was an implicit understanding that paraprofessionals should be replaced when graduate librarians became available.... Efforts have been made in the past five years (book published 1980) to identify tasks, performance levels and the kind of preparation library employees need in order to accomplish their task assignments and responsibilities successfully”.

These efforts are either based on the experience and opinion of a specific group of practitioners and library educators and provide no corroborative data, or they consider a type of library other than public. An article about In-House training of supervisory library assistants in a large academic library in the USA written by Mitchell (1973) mentioned that the subject is one that seems to be largely neglected in both library literature and library practice.

A state of art report about non professional library staff education was written by Donald Davinson (Vaughan 1982). Davinson examines education and training for non professional staff in detail, and discusses the City and Guilds Library Assistant's Certificate and the BEC (The Business Education Council) Librarianship modules and suggests that a career structure for non professionals is good management and would lead to a more interested, more motivated junior staff. Davinson states

“Until very recently professional librarians in the United Kingdom have taken great care to have nothing at all to do with non professional staff education, qualifications or associations... In almost every country in which librarianship has developed into a professional activity there has developed a clear system of staffing structures...

There is no lack of enthusiasm amongst non professional library staff for their own development was evidenced by the private report produced by Judith Bowen (1977) wherein she held interviews with a large number of non professional library staff, all of them expressed a desire to know more about their work. They need a training course covering all the basic skills required for library work. Besides, as Davinson states (Vaughan 1982).

“Library assistant is in pursuit of professional status acquired, as the years passed and their ‘credits’ grew, increasing knowledge, expertise, and most importantly increasing professionalism of approach and attitude”.

An excellent book (The paraprofessional and the professional job structure) is by Mugnier (1980) has painted a picture of the USA situation. The book is derived from her doctoral thesis. The writer tried to look for solutions to problems in librarianship. The book represented the ongoing in the United States at that time. She stated.

“Until 1960 the recruitment of paraprofessionals to act in support roles to the professionals of a field had been mainly directed to the middle class, especially to those with college degrees and usually women....

The 1967 ALA (American Library Association) Annual Conference was built around the theme “Crisis in Library Manpower”. Next to education, the most frequent recommendations were concerned with task analysis and job classification. The 1970 policy statement was.

“Although many libraries had been using non professionals in the professional positions as an

LITERATURE

Papers read at a meeting of the East Midlands Branch of the University, college and research section of the Library Association held on 26 March 1980 at Leicester University Library edited by (Baker 1980) gave an interesting personal view of junior staff training schemes and gave a summary of the situation in the British academic libraries. There is a selected bibliography compiled by David Baker. Brian Burch, the deputy librarian of Leicester University Library said.

"It is probably generally true of most British University libraries that junior staff training, is a neglected or at least underdeveloped area... Junior staff in our institutions have carer opportunities which are limited not only or primarily by their professional qualifications and experience, but also by their non-honours graduate status.... One of the dangerous consequences is that we can all too easily divide our work between the two groups and assume that the junior staff can only be expected to do the simple, routine, repetitive, and often frankly boring work... This in turn may tempt us to recruit young, minimally educated, and cheap juniors who of course turn out to be suitable only for just the kind of work we have reserved for them... our library assistants are arranged in four grades, on a present total salary range of £ 2160 - £ 4938 per annum.... Until recently we had no formal programme of junior staff training... It was clear that we had too many junior staff with limited knowledge and understanding of what went on outside their own department".

Our university allocates every year a budget for staff training. The training department divides the money among the different colleges and different departments within the university. We cannot get a considerable amount of money for non-professional staff training. We usually use one of the available halls at one of the Helwan University facilities for training. There are some problems such as the lack of experts and equipment and there is a need to plan and organise training courses in an effective way.

Definition: Training

A review of the literature on staff training drew attention to many definition of employee training by Glueck 1974, Hill 1980, Casteleyn 1981, Bennett 1981. Training can be defined as any act designed to increase the skills and effectiveness of employees, improve the job performance level and the operations of the library. The common elements of all definitions suggest that training involves planning to give people a chance to learn, to achieve the results that job demands.

Non professional staff

In respect to the term of non professional staff I agree with David Baker who states that the term of non professional staff does not automatically limit such a category of staff to a particular group of routines... It is not the type of work which non professionals do but the level at which they undertake tasks which separate them from professional staff. Professional responsibilities emphasise planning and policy, while non professional duties revolve around routine and practice. According to the Council of Polytechnic Librarians Report 1983.

“The non professional staff would be responsible for the day to day operation, organisation, and supervision of the routine work, thus relieving professional staff of their responsibility, and this would be reflected in non professional grading”.

qualifications and salaries. They have a national salary structure. All Egyptian staff are working full time (six hours per day).

Until recently we had no formal programme of non professional staff training. The head of departments teaches their staff the procedures and routines needed to do their duties. The rest of the training is left to experience, so, the non-professional staff are taught through their working in the various departments. It is clear that learning by experience on the job may be too slow and it is preferable to give them the same information in a group through formal instructions.

In the last few years we managed to arrange formal training courses for the non-professional staff who are working in the different faculty libraries within Helwan University. (Helwan University is multi campus. It has a central library and other libraries for the eighteen different faculties). The courses are in the basic library procedures and techniques. The training courses have been done without a real identification of training needs and without providing audio-visual aids due to financial constraints.

These induction training programmes last four weeks. Classes are held in the morning and afternoon. Trainers are senior professional staff reinforced by two or three lecturers from the school of librarianship in Cairo. We have not yet evaluated the performance of the trainees, so, I could not judge the results of training or find out if the programme succeeds to achieve its objectives.

In short, the Egyptian new recruits usually go to the librarian and introduce themselves to him, then the librarian presents the new recruits to the library staff. He usually explains to them briefly how is the library working. The heads of departments usually train their staff in the necessary job knowledge. They do that according to their own point of view and without a clear plan. The staff usually learn how to do their duties in an informal way.

for non-professional are very important to increase the quality of job performance and to help the non-professional staff to grow and develop their skills.

It is hoped to show that non-professional staff training is not only desirable but essential, both, for the individual and the library.

THE OBJECTIVES OF THE STUDY

The aim of this study is to collect information about the different training methods used in the world and to recommend a reasonable solution for academic Egyptian libraries.

The specific objectives are:

1. State an effective policy for non-professional staff training.
2. Determine the responsibilities for deciding the needs of training.
3. Highlight the different problems and gaps and discover what is wrong with the way training is carried out.
4. Underline the various resources available for staff training manpower, money, equipment, etc.
5. List the different subjects which should be taught.
6. Choose the best methods for presenting the course.

BACKGROUND:

SUMMARY OF THE EGYPTIAN SITUATION

Non professional staff in Egyptian libraries are usually responsible for all routine work in the library. There is no big difference between the staff who are working at the universities and staff who are working in the other institutions, such as schools, public libraries, etc. in respect to their responsibilities.

There is a national career ladder for non-professional staff of all the Egyptian institutions, which is limited by their own

Non-professional staff training for Egyptian University Libraries

TAWFIK HALIM TAWFIK

Director of the Documentation and the Library
Helwan University

INTRODUCTION

Non-professional Egyptian staff in libraries have some problems relating to training because of the financial constraints, and it is too expensive for libraries to arrange special courses for them or to send them abroad. Libraries also prefer to stress on professional staff training rather than non-professional staff. The result is that the non-professional suffered from ambition, lack of confidence, lack of desire to work resulting in low output, and lack of interest in their job. The dissatisfaction causes a lot of trouble to the library and the staff themselves: so, it is very important to arrange a special training programme to give them the chance to improve their skills and update their knowledge. There is no doubt that the poor standard of library service is caused by the lack of training. There is a connection between training and an effective library. Libraries which are run by trained staff provide more effective service than the libraries which are run by untrained staff. So, formal and informal training programmes



- ☐ **Issued Quarterly by:**
Mars publishing House
London House, 271 King St.,
London W69LZ

☐ **For Correspondence
and Subscription**

- Mars publishing House
P.O.Box: 10720
(Riyadh 11443) Saudi Arabia
- Academic Bookshop
121 El Tahrir St. Dokki Cairo
Egypt

☐ **Annual Subscription:**

- Saudi Arabia (120 S.R.)
- Arab Countries (45 US\$).
- Others (60 US\$).

☐ **Studies**

- Application of technology in Libraries and Information Centers.

Dr. Mahmoud Afifi **5**
- Arab heritage books as basic sources for Classification and Subject headings.

Fawzia Khalil Al-Khatib **17**
- A bibliographic study of Arab heritage books published in Egypt

Dr. Mohamed El-Masri **52**
- A Study of Vickery's ideas about classification thought of Muslim philosophers and Scientists in the Middle Ages.

Dr. Mohamed Abdou Siam **89**
- Availability of publications in Arab Libraries.

Dr. Nabila Khalifa Goma **113**
- Evidence for the prosecution of the Arabic Islamic documents

Dr. Mohamed Ibrahim El-Said **150**

☐ **Reports**

- Meeting of experts about Araf Information Network, Rabat, 13-15 July 1988.

Amer Ibrahim Khandelgi **176**

☐ **Reviews**

- Al-Waqf and the Arab Library Structure, by Yahya El-Saati

Dr. Abdel Star El-Halwag **182**
- Non-professional staff training for Egyptian University Libraries.

Tawfik Halim Tawfik **4**

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP & INFORMATION SCIENCE

EDITORIAL BOARD

- ☐ **NASSER M. SWAYDAN**
- ☐ **M. FATHY ABDUL HADY**
- ☐ **AHMED TEMRAZ**

MANAGER

ABDULLAH AL MAGID

Consultants

Dr. Jassim Mohamed Jirjees
Director of Arab Gulf States
Information Documentation Centre
Iraq

Dr. Hishmat Kasem
Associate Professor Dept. of
Librarianship, Cairo University,
Egypt

Dr. Saad Mohamed El-Hagrasy
Professor, Dept. of Library &
Information Science, King Saud
University, Saudi Arabia

Dr. Shaban Abdul Aziz Khalifah
Professor, Dept. of Librarianship
Qatar University Qatar

Dr. Abbas Saleh Tashkandy
Professor, Dept. of Library &
Information science, King Abdul
Aziz Univerity, Saudi Arabia

Dr. Abdul Wahab Abo Al Nour
Associate Professor, College of
Education - Kuwait

Dr. Mohamed Saleh Ashoor
Dean of Library Affairs Deanship,
King Fahd University, Saudi Arabia

Dr. Mahmod Bou Ayad
Director of National Library,
Algeria

Dr. Hisham Abbas
Assistant Professor, Dept. of
Library & Information Science,
King Abdul Aziz Univ., Saudi
Arabia

Dr. Wahid Gdoura.
Higher Institute of Documentation,
Tunisia

Dr. Yahya Mohamed Sa'ati
Assistant Professor, Dept. of
Library & Information Science,
Al Imam Mohamed Bin Saud Uni-
versity, Saudi Arabia

**ARAB
JOURNAL
FOR
LIBRARIANSHIP
AND
INFORMATION
SCIENCE**

**Vol. 9, No. 2
April 1989**



السنة التاسعة — العدد الثالث

ذو الحجة ١٤٠٩ هـ — يوليو ١٩٨٩ م

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

هيئة التحرير:

الدكتور ناصر محمد السويدان
الدكتور محمد فتحي عبد الهادي
الدكتور أحمد علي تماراز

مدبر التحرير:

عبد الله الماجد

المستشارون

الدكتور / عبد الوهاب أبو النور

قسم المكتبات كلية التربة الأساسية
دولة الكويت

الدكتور/ محمد صالح عاشور

عبد شؤن المكتبات - جامعة الملك محمد
للبرترول والمعادن - المملكة العربية السعودية

الدكتور/ محمود بوعباد

مدير المكتبة الوطنية - الجزائر . الجمهورية
الجزائرية .

الدكتور/ هشام عداة عباس

قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب
جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية
السعودية

الدكتور/ وحيد قدورة

المعهد الأعلى للتوثيق - الجمهورية التونسية .

الدكتور / يحيى محمود ساعقا

قسم المكتبات والمعلومات - جامعة الأم
محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية
السعودية

الدكتور/ جاسم محمد جرجيس

مدير مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج
العربية - الجمهورية العراقية .

الدكتور/ حشمت قاسم

قسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب - جامعة
القاهرة - جمهورية مصر العربية

الأستاذ الدكتور/ سعد محمد المجرمي

قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب -
جامعة الملك سعود - المملكة العربية
السعودية

الأستاذ الدكتور/ شبان عبد العزيز خليفة

قسم المكتبات - كلية الإنسانيات
جامعة قطر - دولة قطر .

الأستاذ الدكتور/ عيسى صالح طلال كندى

المجلس العلمي - جامعة الملك عبد العزيز -
المملكة العربية السعودية .



□ تصدر هذه المجلة فصلياً
عن دار المريح من لندن - بريطانيا

- المراسلات والافتراكات والإعلانات
لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع
* دار المريح - المملكة العربية السعودية
الرياض - ص. ب. ١٠٧٢٠
(الرياض ١٤٤٣)
* المكتبة الأكاديمية : ١٢١ شارع
التحرير - الدق - القاهرة - مصر

□ الافتراكات السنوى : ١٢٠ ريالاً سعودياً
بمنطقة - ٤٥ دولاراً أمريكياً لكافة
الدول العربية

□ المقالات المنشورة بهذه المجلة نمر عن رأى
أصحابها ونحضع للتحكيم الأكاديمي

تقويم العدد

□ دراسات :

- الكتب الصادرة في العالم العربى : دراسة بيلومترية ٥
- د . نيلة خليفة جمعة
- الاسطوانات المصرية واسطوانات الفيديو : تكنولوجيا حديث للاختزان والخدمة بالكمات
ومراكز المعلومات ٤٩
- د . أحمد بدو
- رقم ٥ كتر ، أداة هامة في تصنيف مكتبة الكونغرس : هل من سبل لانشاء رقم كتر متفق للأسماء
العربية ؟ ٦٧
- قاسم محمد الخالدي
- الأسس الفلسفية لتصنيف العلوم عند العرب : الأساس الدينى الأصول لتصنيف العلوم عند
العربان ١٠٣
- د . أحمد عبد الحليم عطيه
- التكتشف المبكر في العالم العربى ومقترحات للتكتشف الحالى ١٤٧
- د . عايدة ابراهيم نصر
- الاتصال الوثائقى الاسلامى أو كتاب القاضى إلى القاضى ١٥٣
- د . محمد ابراهيم السيد

□ تقارير :

- ندوة ثقافة الطفل ١٨٦

□ عروض رسائل

- ميول تلاميذ الصف التاسع الأساسى في القراءة الحرة ، ومدى اتقانها مع موضوعات القراءة
المقررة ١٩١
- إعداد : مطاوع السباعى أحمد الصيغى
- عرض : عوض توفيق عوض

□ القسم الإنجليزي :

- معالم تبخل التسجيلات البيولوجية ٤
- شريف كامل شاهين

• قواعد النشر •

- ١ - مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، تصدر أربع مرات في العام ، صدر عددها الأول في يناير ١٩٨١ م ، تحول نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتاً) .
- ٢ - تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافين على وجه واحد
- ٣ - تنضج الدراسات المقدمة للنشر في المجلد للتحكيم العلمي
- ٤ - يرفض الباحث ملخصاً لبحثه في حدود ١٠٠ كلمة (مائة كلمة) تنضج البحث .
- ٥ - ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصيني على ورق « كلك » حتى تكون صالحة للطباعة ، أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لامع ، وإذا كانت ملونة فلا بد من تقديم الشريحة الأصلية .
- ٦ - يراعى وضع خطوط مترجمة تحت العناوين الحامية ، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها بنطق ، كما توضح خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات .
- ٧ - يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة ، علامة الإستعهام ، علامة التعجب ... الخ) في كتابة البحث وبصمة عامة يتبع الأسلوب العلمي في الكتابة .
- ٨ - يفضل كتابة المصادر والمواشي ، في نهاية البحث ، وتأخذ أرقاماً متسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف البيبليوجرافي .
- ٩ - أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلد لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلد .
- ١٠ - يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لإعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب .
- ١١ - لا تقبل المجلد نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها ، كما لا يجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلد إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلد .
- ١٢ - قبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية ، عن تجريب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات .
- ١٣ - تأهل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلد أن يلتزموا بالإرشادات هذه ، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلد على أداء عملها كما يساهم في خدمة أهداف المجلد ، وسنعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لا يلتزم مؤلفها بتلك القواعد .
- ١٤ - تمنح إدارة المجلد لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذي نشر به البحث أو المقال .
- ١٥ - تمنح المجلد مكافآت عن المواد التي تنشر بالمجلد .
- ١٦ - توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلد إلى : دار المريخ للنشر على عنوانها التالي : ص.ب : ١٠٧٢٠ - الرياض ١٤٤٣ - المملكة العربية السعودية

الكتب الصادرة فى العالم العربى (دراسة ببليومترية)

د . نبيلة خليفة جمعة

قسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب
جامعة القاهرة

ملخص : تتناول الدراسة الكتاب العربى فى الوقت الحاضر ، بهدف التعرف على السمات البليوجرافية التى يتميز بها ، والظواهر التى تكتف التأليف والنشر بالدول العربية ، وهى التى تساهم مجتمعة فى تشكيل شخصيته التى يتفرد بها بين الكتب الصادرة على نطاق العالم . كما تحاول الدراسة إلى جانب تحديد الملامح الأساسية للكتاب العربى بوجه عام ، أن تتعرف أيضاً على طبيعة النشر والتأليف فى كل دولة من الدول العربية على حدة . وقد قامت الدراسة على عينة من الكتب ، تمثل ما صدر فى الدول العربية خلال ثلاث سنوات متعاقبة ، ١٩٨٤ - ١٩٨٦ .

تمهيد :

لكل دولة أو منطقة جغرافية ، سمات خاصة تميز مطبوعاتها عن غيرها من المطبوعات . وتساهم عدة عوامل في تشكيل هذه السمات ، من أهمها تقاليد النشر ، والثقافات المتوارثة إلى جانب الأوضاع السائدة في الدولة أو المنطقة ، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو التعليمية .. الخ . وتعتبر المطبوعات العربية إحدى تلك الفئات المتميزة التي تتسم بطابع خاص بها ، يمثل هذا الطابع الخاص في الأذهان عند الحديث عن « الكتاب العربي » في أي مجال أو أية مناسبة .

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الظواهر البليوجرافية المختلفة التي تتمثل في الكتاب العربي المنشور في الدول العربية بوجه عام في السنوات الأخيرة ، وكذلك تلك الظواهر البليوجرافية التي تتنوع وتباين من دولة عربية إلى أخرى وبذلك يمكن لنا أن نتعرف على صورة الكتاب العربي في الوقت الحاضر بشخصيته المتميزة ، وأن نتعرف أيضاً على طبيعة التأليف والنشر في كل دولة من الدول العربية على حدة .

وقد اتخذ هذا البحث أفراد عينة الدراسة من بطاقات الكتب التي ظهرت في حلقات « الفهرست العصرية » التي تظهر كأحد الأبواب الثابتة في أعداد مجلة « عالم الكتاب » الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب . وقد وقع الاختيار على هذه العينة باعتبار أن هذه القائمة تضم الكتب الصادرة في مصر ، إلى جانب ما تقتضيه مكتبة الكونغرس من جميع الدول العربية عبر مكتبها في القاهرة ، حيث أن مكتب القاهرة هو المسئول عن تغطية اقتناء مكتبة الكونغرس لما يصدر في المنظمة العربية كلها (باستثناء السودان التي يغطيها مكتب نيروبي) .

أما من الناحية الزمنية فقد شملت هذه الدراسة بطاقات الكتب الصادرة في ثلاثة أعوام وهي ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ حيث أن هذه السنوات الثلاث هي التي يمكن القول أن بطاقتها قد اكتملت ولا يتوقع أن تصل بعد ذلك كتب تكون قد صدرت في هذه الفترة ، هذا مع العلم أن بداية تغطية هذه القائمة كانت للكتب التي صدرت عام ١٩٨٤ بالنسبة لمصر والدول العربية ،

وعام ١٩٨٣ بالنسبة للدول العربية فقط . أما عام ١٩٨٧ فما زالت تصل من الدول العربية حتى الآن كتب يرجع تاريخ صدورها إلى ذلك العام . ولذلك فإن فترة الأعوام الثلاثة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ هي التي يمكن القول بأن بطاقتها قد اكتملت ، وهي أيضاً فترة مناسبة للخروج بمؤشرات عامة صالحة للتعميم على الكتب الصادرة في السنوات الأخيرة بالدول العربية .

هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن تغطية القائمة قاصرة على الكتب باللغة العربية فقط ، دون غيرها من الكتب الصادرة باللغات الأخرى بالدول العربية . كما أن القائمة تستبعد الكتيبات أى التي يقل عدد صفحاتها عن ٥٠ صفحة ، وكذلك الكتب المدرسية وكتب الأطفال . كما ينبغي الأخذ في الاعتبار أن القائمة تغطي الكتب الصادرة في مصر بصورة أشمل بكثير من تلك الصادرة في الدول العربية ، وذلك لأنه إلى جانب عامل البعد عن مكان صدور الكتب ، فإن تغطية القائمة للمكتب الصادرة في الدول العربية تقتصر على ما تقتنيه مكتبة الكونغرس خلال مكتبها في القاهرة طبقاً لسياستها في الاقتناء ، وليس كل أو معظم ما يصدر في هذه الدول مثلما يحدث مع الكتب الصادرة في مصر وهي التي لا تقتصر على ما تقتنيه المكتبة منها .

وقد غطت القائمة الكتب الصادرة في ١٦ دولة عربية ، يمكن تقسيمها جغرافياً إلى ثلاث مناطق . الأولى للدول الواقعة في شمال إفريقيا ، وهي : مصر ، وليبيا ، وتونس والجزائر ، والمغرب . والثانية للدول الواقعة في منطقة الشام والعراق وهي : لبنان ، وسوريا ، والأردن ، والعراق . والأخيرة لدول شبه الجزيرة العربية وهي : السعودية ، والكويت ، وعمان ، وقطر ، واليمن ، والإمارات العربية ، والبحرين . أما السودان فقد وجدت لها بضعة كتب على الرغم من أنها غير مغطاة في هذه القائمة كما سبق أن ذكرت ، مما يؤكد أن هذا العدد المحدود جداً قد وصل على سبيل الهدية أو شيء من هذا القبيل .

التوزيع على دول النشر :

وقد بلغ مجموع البطاقات للسنوات الثلاث ١٠١٤٣ بطاقة ، بواقع ٣٢٩١ بطاقة لعام ١٩٨٤ ، و ٣٥٥٥ بطاقة لعام ١٩٨٥ ، و ٣٢٩٧ بطاقة لعام ١٩٨٦ . وقد قمت بتوزيع هذه البطاقات حسب دول النشر للتعرف على

السمات الخاصة بكتب كل دولة على حدة . فكان التوزيع طبقاً للجدول (١) التالي مع الأخذ في الاعتبار أن الكتاب الذي يحمل مدينتين للنشر أو أكثر مع انتهاء هذه المدن لأكثر من دولة ، قد تم توزيعه بحسب مدينة النشر الأولى في حقل بيانات النشر ، باعتبارها مدينة النشر الأساسية لهذا الكتاب .

جدول ١ : توزيع البطاقات حسب دول النشر .

السنة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	المجموع
مصر	١٩٤٦	٢٦١٨	٢٢٥٣	٦٣٩٧
لبنان	٦٢٨	٥٧٤	٤٢٤	١٦٢٦
الأردن	١٠١	١٦٢	١٤٢	٤٠٥
سوريا	١٤٧	١١٧	٧٦	٣٤٠
الكويت	٩٠	١٢٦	٩٤	٣١٠
السعودية	١٠١	٩٧	٩٨	٢٩٦
العراق	٧٦	٧٥	١٠٧	٢٥٨
المغرب	٤٣	٧٣	٣٥	١٥١
عمان	٣٧	٢٩	٧	٧٣
تونس	١٧	٢٣	٢٣	٦٣

ليبيا	٤١	١١	٢	٥٤
قطر	٢٢	١٨	٦	٤٦
الجزائر	٦	٢٦	١٣	٤٥
البحرين	٢٠	١٧	٨	٤٥
الإمارات	٩	٥	٧	٢١
البحرين	٧	٤	٢	١٣
المجموع	٣٢٩١	٣٥٥٥	٣٢٩٧	١٠١٤٣

يلاحظ من الجدول السابق أن مصر قد حصلت على نسبة عالية من هذه البطاقات وصلت إلى حوالى (٦٣٪) . وهذا أمر طبيعي لأنه بالإضافة إلى أن مصر تنشر وحدها في الوقت الحالى ما يزيد على (٤٠٪) مما ينشر في العالم العربى مجتمعاً ، فإن شمول تغطية القائمة ، كما سبق أن ذكرت ، لما ينشر في مصر بدرجة تفوق الدول الأخرى بدرجات متفاوتة ، قد رفع هذه النسبة إلى هذا الحد . كما نلاحظ أيضاً أن ارتفاع عدد الكتب الصادرة في مصر ينمو بشكل طبيعي خلال السنوات الثلاث ، مما يدل على أنه يساير الزيادة الطبيعية في عدد المطبوعات الصادرة سنوياً . أما عدد الكتب الصادرة في لبنان فقد جاء تالياً لمصر مباشرة وهو أمر طبيعي يساير الواقع وإن كانت نسبتها لكتب العينة وهى حوالى (١٦٪) ، تقل عن الواقع للسبب السابق ذكره . كما أن النقص المستمر في عدد الكتب الصادرة سنوياً خلال السنوات الثلاث ، يعكس تأثير إنتاج الكتاب اللبنانى إلى حد ما بالحالة الأمنية هناك وإن كان من المتوقع أن تكون زاوية الانحدار أكبر من ذلك . أما الانحدار الكبير في عدد الكتب

الصادرة في ليبيا ، فيرجع تماماً لصعوبة الحصول على تلك الكتب خلال مكتب القاهرة لأسباب سياسية وليس له علاقة بعدد الكتب الصادرة هناك . أما دول المغرب العربي الأخرى (تونس ، والجزائر ، والمغرب) فيرجع السبب في نقص الكتب الخاصة بها في القائمة ، إلى صعوبات مع موردى الكتب في هذه المنطقة أثرت على عدد الكتب المكتناه في هذه الفترة ، وقد بلغت نسبتها حوالى (٣٪) . كما نلاحظ أيضاً أن المنطقة الشمالية من العالم العربي (الشام ، والعراق) تتمتع بنسبة عالية ، فتصل نسبة الكتب الصادرة فيها إلى حوالى (٢٦٪) . أما في منطقة الجزيرة العربية ، فتعتبر الكويت والسعودية أكبر مركزين لنشر الكتب في هذه المنطقة . أما الدول الخليجية الأخرى واليمن فلم تزل في مرحلة البداية في هذا المجال ، ولا يتوقع منها أن تساهم في الوقت الحالى بنسبة أكبر من ذلك . هذا وقد بلغت نسبة الكتب الصادرة في الجزيرة العربية حوالى (٨٪) من بطاقات العينة .

التوزيع الموضوعي :

عند توزيع هذه البطاقات على القطاعات الموضوعية الأساسية في نظام تصنيف ديوى العشرى للتعرف على السمات الموضوعية للكتب الصادرة في العالم العربي ، كان التوزيع ونسبة كما هو موضح في الجدول رقم (٢) . ويوضح الجدول أن قطاع الأديان يحظى بأكبر عدد من الكتب حيث بلغت نسبتها (٢٤,٨٪) ، بينما تلاه مباشرة قطاع العلوم الاجتماعية الذى بلغت النسبة فيه (٢٤٪) . أى أن هذين القطاعين يكاد يتساويان لضالة الفرق بينهما ، وأنهما مجتمعين يمثلان حوالى نصف ما يصدر في العالم العربي (٤٨,٨٪) . ويأتى قطاع الآداب في المرتبة التالية حيث يحظى بنسبة (١٩,١٪) ، ثم قطاع الجغرافيا والتاريخ الذى تصل النسبة فيه (١٣,٩٪) . وإذا أضفنا هذين القطاعين معاً نجد أنهما يصل إلى حوالى الثلث (٣٣٪) . أما باقى القطاعات فهى على التوالى اللغات ، فالعلوم التطبيقية ، ثم الفلسفة ، فالعارف العامة ، ثم نجد في ذيل القائمة الفنون الجميلة ، والعلوم البحت . ومن الطريف أن نجد أن مجموع هذه القطاعات الست يزيد قليلاً عن سدس الكتب الصادرة في العالم العربي (١٨,١٪) .

أما إذا حاولنا أن نتيين اتجاهات التوزيع الموضوعي وتطورها خلال السنوات الثلاث (١٩٨٤ - ١٩٨٦) ، فسوف تبيّن لنا الأرقام والنسب المبيّنة في الجدول (٢) ، أن هناك بعض القطاعات الموضوعية تحتفظ لنفسها بمعدل ثابت تقريباً وهي العلوم البحت ، والفنون الجميلة والجغرافيا والتاريخ . كما أن هناك قطاعات أخرى لا نستطيع أن نخرج بدلالات معينة من اختلاف نسبتها من عام لآخر ، اللهم إلا ظروف النشر التي تؤخر أو تعجل بصدور بعض الكتب ، خاصة وأن العدد الذي يصدر فيها محدود مما يجعل تأخير أو تقديم أن عدد منها يرفع أو يخفض النسبة بدون سند حقيقي لزيادة أو قلة التأليف في هذه القطاعات الموضوعية . وهذه القطاعات في المعارف العامة ، والفلسفة واللغات ، والعلوم التطبيقية . أما الذي يستلفت النظر حقاً هو الزيادة المضطردة في قطاعي الدين ، والعلوم الاجتماعية ، وكذلك الاتجاه إلى النقصان في قطاع الأدب . ويمكن أن نرجع الزيادة في قطاع الدين إلى الاتجاه السائد والمتزايد في الآونة الأخير للتأليف في الدين الإسلامي بسبب الرواج الذي تلاقيه هذه الكتب وما تؤدي إليه من مكسب مادي ، مما دفع الكثير من المؤلفين سواء منهم المؤهلين أو غير المؤهلين لذلك ، ومما كان السبب أيضاً في تهاوت دور النشر على هذه النوعية من الكتب خاصة تلك الدور الناشئة حديثاً والتي تهدف إلى الربح السريع ، وكان نتيجة لذلك أن أغرقت سوق النشر بالكتب الدينية . أما الزيادة التدريجية في العلوم الاجتماعية فيرجع إلى زيادة الاهتمام بالأحوال والأوضاع المحلية ، وهي التي تنعكس على مرآة العلوم الاجتماعية . وقد ساهمت الأوضاع السياسية التي تمر بالعالم العربي في الآونة الأخيرة ، وبلورة الإحساس بالذات العربية ، وكذلك التغيرات التي ضرت على بنية المجتمعات في كثير من الدول العربية ، ساهم كل ذلك في زيادة الكتابة في هذا القطاع وبالتالي الارتفاع التدريجي في نسبته إلى ما يصدر من الكتب العربية . أما الاتجاه إلى النقص في قطاع الأدب فيمكن أن نرجعه إلى أن هناك عدد كبير إلى حد ما من القصة القصيرة والأشعار تصدر في عدد قليل من الصفحات لا يصل إلى ٥٠ صفحة وهو بذلك لا يدخل في تغطية القائمة . وفي مواجهة الارتفاع المستمر في أسعار الورق تزداد نسبة الأعمال الأدبية الخفيفة التي تصدر في كتيبات حتى تصدر بسعر معقول يضمن توزيعها .

جدول ٢ : التوزيع الموضوعي في السنوات الثلاث

الموضوع	000	100	200	300	400	500	600	700	800	900
١٩٨٤	٧٦	١٢٨	٧٨٠	٧٥٣	١٤٧	٣٨	١١٥	٦٢	٧٣١	٤٦١
النسبة	٪٢,٣	٪٣,٨	٪٢٣,٧	٪٢٢,٨	٪٤,٤	٪١,١	٪٣,٤	٪١,٨	٪٢٢,٧	٪١٤,٠
١٩٨٥	١١٢	١٥٠	٩٠٦	٨٥٨	١٥١	٣٦	١٦٧	٤٧	٦٣٥	٤٩٣
النسبة	٪٣,١	٪٤,٢	٪٢٥,٤	٪٢٤,١	٪٤,٢	٪١,٠	٪٤,٦	٪١,٣	٪١٧,٨	٪١٣,٨
١٩٨٦	٩٩	٩٧	٨٣٠	٨٣٠	١٨٤	٤٤	١٣٠	٥٣	٥٧٣	٤٥٧
النسبة	٪٣,٠	٪٢,٩	٪٢٥,١	٪٢٥,١	٪٥,٥	٪١,٣	٪٣,٩	٪١,٦	٪١٧,٣	٪١٣,٨
المجموع	٢٨٧	٣٧٥	٢٥١٦	٢٤٤١	٤٨٢	١١٨	٤١٢	١٦٢	١٩٣٩	١٤١١
النسبة	٪٢,٨	٪٣,٦	٪٢٤,٨	٪٢٤,٠	٪٤,٧	٪١,١	٪٤,٠	٪١,٥	٪١٩,١	٪١٣,٩

جدول ٣ : نسب التوزيع الموضوعي في الدراستين

الموضوع	000	100	200	300	400	500	600	700	800	900
السابقة	٪٣,٨	٪٣,٨	٪٢١,٢	٪٢٢,٤	٪٥,٤	٪١,٠	٪٣,٣	٪١,٠	٪٢١,٧	٪١٦,٠
الحالية	٪٢,٨	٪٣,٦	٪٢٤,٨	٪٢٤,٠	٪٤,٧	٪١,١	٪٤,٠	٪١,٥	٪١٩,١	٪١٣,٩

وإذا قارنا نتائج هذه الدراسة ، بنتائج الدراسة التي قام بها الدكتور/ سعد المهجرسي في العدد الرابع من مجلة « عالم الكتاب » وهي التي اعتمدت على البطاقات التي ظهرت في الأعداد الثلاثة (٢ ، ٣ ، ٤) من المجلة . أى أنها بذلك تغطي عام ١٩٨٤ بالنسبة لمصر والدول العربية ، وعام ١٩٨٣ بالنسبة للدول العربية فقط . ومن الطبيعي أن تغطي هذه الأعداد الثلاث لا تشمل على كل ما صدر في هذين العامين ولكن ما ظهر منها في الأعداد الثلاثة من المجلة فقط . أقول إذا ما قارنا نتائج هذه الدراسة بالدراسة السابقة فسوف نجد أن نسب التوزيع الموضوعي ليست متطابقة تماماً في أى

قطاع من القطاعات الموضوعية ، انظر جدول (٣) ، ولكنها متقاربة في بعضها إلى حد كبير ، وفي البعض الآخر إلى حد ما ، ولكنها لا تبعد كثيراً عنها . يؤكد أن السبب في هذه الفروق الطفيفة إنما يرجع إلى صغر حجم عينة الدراسة السابقة التي كانت ١٧٥٧ بطاقة فقط ، بينما بطاقات العينة في هذه الدراسة قد بلغت ١٠١٤٣ بطاقة . أي أنها تبلغ ست أمثال ونصف تقريباً لعينة الدراسة السابقة لم تحصر كل ما نشر عام ١٩٨٣ أو عام ١٩٨٤ ، أما هذه الدراسة فتحصر ثلاث سنوات متعاقبة ، وكاملة أي أقصى قدر ممكن مما يجعل نتائجها أكثر ثقة وتأكيداً .

التوزيع الموضوعي حسب الدول :

سوف أحاول هنا أن أستعرض التوزيع الموضوعي لكل دولة على حدة من خلال النسبة المئوية الشاملة للسنوات الثلاث ، ومقارنة هذه النسب بما يقابلها في العينة الكاملة للعالم العربي ، للتعرف على مدى التشتت عن السمات العامة لمطبوعات العالم العربي كله ، كما تمثلت في الجدول (٤) .

١ - مصر :

يلاحظ من الجدول (٤) أن التوزيع الموضوعي للمكتب الصادرة في مصر يتوافق مع تلك الصادرة في الوطن العربي في ٦ قطاعات وهي المعارف العامة ، والدين ، واللغات والعلوم البحتة ، والفنون الجميلة ، والأدب . بينما تزيد نسبة إنتاجها في ٣ قطاعات وهي الفلسفة والعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية كما تنقص هذه النسبة في قطاع الجغرافيا والتاريخ . ونلاحظ أيضاً أن الزيادة والنقصان تعتبر طفيفة إلى حد كبير ، وذلك بسبب أن نصيب مصر من العينة الكلية كبير فهو يقرب من الثلثين . أي بمعنى آخر إن نصيب مصر يساهم بدرجة كبيرة في تشكيل السمات المختلفة للإنتاج الفكري العربي ، والذي يعتبر التوزيع الموضوعي أحد هذه السمات .

٢ - لبنان :

يتبين لنا من الجدول أن التوزيع الموضوعي للمكتب الصادرة في لبنان يتوافق مع ذلك التوزيع في الوطن العربي كله في ٣ قطاعات وهي المعارف العامة ، واللغات ، والأدب . بينما ينقص في ٥ قطاعات وهي : الفلسفة ، والعلوم الاجتماعية ، والعلوم البحتة ، والعلوم التطبيقية ، والفنون الجميلة . أما قطاعي

الدين ، والجغرافيا والتاريخ فتزيد فيهما نسبة إنتاج لبنان عما يماثلها في إنتاج الوطن العربي . كما نلاحظ أيضاً أن الفرق في هذه النسب يبلغ أقصاه في العلوم الاجتماعية (٧,٧٪) والجغرافيا والتاريخ (٧,١٪) ثم الدين (٦,٥٪) .

٣ - الأردن :

يوضح الجدول أن نسب التوزيع الموضوعي للكتب الصادرة في الأردن يتوافق إلى حد كبير مع تلك الصادرة في العالم العربي في معظم القطاعات وهي ، الفلسفة ، واللغات ، والعلوم البحث ، والفنون الجميلة ، والجغرافيا والتاريخ . بينما تتقارب معها في قطاعات أخرى وهي ، المعارف العامة ، والدين ، والعلوم التطبيقية . أما قطاعا العلوم الاجتماعية ، والأدب فتباعد فيهما النسبتان ، وإن كان من الملاحظ أن التباعد هنا ليس كبيراً كالذي صادفناه مع الكتب الصادرة في لبنان . فقد بلغ هنا في الأدب (٤,٥٪) ثم العلوم الاجتماعية (٤٪) . وهذا يدل على أن السمات لإنتاج الكتب في الأردن لا تختلف كثيراً عنها في الوطن العربي عامة .

٤ - سوريا :

نلاحظ من الجدول أن هناك تقارباً بين النسبة في بعض القطاعات بين ما تصدره سوريا وما يصدر في العالم العربي كله ، وهذه القطاعات هي المعارف العامة ، والفلسفة ، والدين ، والعلوم البحتة ، والفنون الجميلة . بينما تتباعد هذه النسبة إلى حد ما في بعض القطاعات الأخرى وهي ، اللغات ، والعلوم التطبيقية ، الأدب . أما قطاعا العلوم الاجتماعية ، والجغرافيا والتاريخ بالفرق بين نسبتهما كبير ، حيث بلغ في العلوم الاجتماعية (٨,٤٪) ، وفي الجغرافيا والتاريخ (٧,٢٪) .

٥ - الكويت :

يتضح لنا من الجدول أن العلوم الاجتماعية تحظى بنسبة عالية جداً في الكتب الصادرة في الكويت ، فهي تزيد على ثلث ما يصدر هناك في هذه العينة . وعلى الرغم من أن قطاع العلوم الاجتماعية يحظى بنسبة عالية في الوطن العربي ، إلا أنه بالمقارنة بالتوزيع الموضوعي للكتب الصادرة في الكويت ، وجد أن الفرق في النسبة في هذا القطاع قد بلغت حداً كبيراً أيضاً (٦٢,٧٪) . وفي الوقت نفسه نجد أن قطاع الدين الذي يحظى بنسبة تكاد تتساوى مع العلوم الاجتماعية فيما يصدر في العالم العربي ، نجد أن قطاع الدين على العكس ينخفض فيه الإنتاج في الكويت ، ودرجة كبيرة عن نسبة إنتاجه بالوطن

جدول ٤ : التقسيم الموضوعي حسب الدول

الموضوع	900	800	700	600	500	400	300	200	100	000
مصر النسبة	٧١٨ ٪١١,٢	١٢٥ ٪١٨,٩	١٢٥ ٪١,٩	٣٣٧ ٪٥,٢	٩١ ٪١,٤	٢٥٨ ٪٤,٠	١٦٦٧ ٪٢٦,٥	١٥٥٢ ٪٢٤,٧	٢٧٧ ٪٤,٣	١٥٩ ٪,٢٤
لبنان النسبة	٣٤٣ ٪٢١,٠	٣٠٧ ٪١٨,٨	١٠ ٪٠,٦	٢٧ ٪١,٦	٥ ٪٠,٣	٨١ ٪٤,٩	٢٦٥ ٪١٦,٢	٥٠٩ ٪٣١,٣	٤١ ٪٢,٥	٣٨ ٪٢,٣
الأردن النسبة	٦١ ٪١٥,٠	٥٩ ٪١٤,٥	٢ ٪٠,٤	٩ ٪٢,٢	٤ ٪٠,٩	٢٥ ٪٦,١	١١٤ ٪٢٨,١	٩٢ ٪٢٢,٧	٢٠ ٪٤,٩	١٩ ٪٤,٦
سوريا النسبة	٧٢ ٪٢١,١	٧٨ ٪٢٢,٩	٣ ٪٠,٨	٤ ٪١,١	-	٣٢ ٪٩,٤	٥٢ ٪١٥,٥	٨٢ ٪٢٤,١	٨ ٪٢,٣	٨ ٪٢,٣
الكويت النسبة	٣٢ ٪١٠,٣	٣٨ ٪١٦,٢	٣ ٪٠,٩	١١ ٪٢,٥	٨ ٪٢,٥	٢٣ ٪٧,٤	١١٤ ٪٣٦,٧	٤٦ ٪١٤,٨	١١ ٪٣,٥	٢٤ ٪٧,٧
السعودية النسبة	٤٩ ٪١٦,٥	٤٢ ٪١٤,١	٦ ٪٢,٠	١١ ٪٣,٧	٥ ٪١,٦	٢١ ٪٥,٠	٥٢ ٪١٧,٩	٨٧ ٪٢٤,٣	٤ ٪١,٣	١٨ ٪٦,٠
العراق النسبة	٥٢ ٪٢٠,٥	٨٢ ٪٣١,٧	٨ ٪٣,١	٧ ٪٢,٧	٢ ٪٠,٧	١٥ ٪٥,٨	٥٧ ٪٢٢,٠	٢٥ ٪٩,٦	٧ ٪٠,٧	٧ ٪٢,٧
البحرين النسبة	٣٠ ٪١٩,٨	٣٩ ٪٢٥,٨	١ ٪٠,٦	-	-	١٠ ٪٦,٦	٤٧ ٪٣١,١	١٩ ٪١١,٨	٣ ٪١,٩	٢ ٪١,٣

تابع جدول (٤)

الموضوع	900	800	700	600	500	400	300	200	100	000
هسان	٩	١٢	-	١	-	٣	١	٤٦	١	-
النسبة	٪١٢,٣	٪١٦,٤	-	٪١,٣	-	٪٤,١	٪١,٣	٪١٣,٠	٪١,٣	-
فولس	٥	١٧	-	-	-	٣	٢١	١٠	٣	٤
النسبة	٪٧,٩	٪٢٦,٩	-	-	-	٪٤,٧	٪٣٣,٣	٪١٥,٨	٪٤,٧	٪٦,٣
لها	٦	٢٦	-	-	١	٦	٨	٤	١	٧
النسبة	٪١١,١	٪٤٨,١	-	-	٪١,٨	٪١١,١	٪١٤,٨	٪٨,٤	٪١,٨	٪٣,٧
قفر	٨	٣	١	-	١	٣	١٢	١٧	-	١٠
النسبة	٪١٧,٣	٪٦,٥	٪٢,١	-	٪٢,١	٪٦,٥	٪٢٦,٠	٪٣٦,٩	-	٪٢,١
البحر	١٣	٨	١	٢	١	١	١٢	٤	٧	١
النسبة	٪٢٨,٨	٪١٧,٧	٪٢,٣	٪٤,٤	٪٢,٢	٪٢,٢	٪٢٦,٦	٪٨,٨	٪٤,٤	٪٢,٢
البحر	١٠	٤	١	٣	-	-	٨	١٥	١	٣
النسبة	٪٢٢,٢	٪٨,٨	٪٢,٢	٪٦,٦	-	-	٪١٧,٧	٪٣٣,٣	٪٢,٢	٪٦,٦
الإمارات	١	٧	١	-	-	١	٦	٤	-	١
النسبة	٪٤,٧	٪٣٣,٣	٪٤,٧	-	-	٪٤,٧	٪٢٨,٥	٪١٩,٠	-	٪٤,٧
البحر	١	٤	-	-	-	-	٣	٤	١	-
النسبة	٪٢,٦	٪٣,٧	-	-	-	-	٪٢٣,٠	٪٣,٧	٪٢,٦	-
البحر	١٤١١	١٩٣٩	١٦٢	٤١٢	١١٨	٤٨٢	٢٤٤١	٢٥١٦	٣٧٥	٢٨٧
النسبة	٪١٣,٩	٪١٩,١	٪١,٥	٪٤,٦	٪١,١	٪٤,٧	٪٢٤,٠	٪٢٤,٨	٪٣,٦	٪٢,٨

العربي فيحصل الفرق إلى (٩,٩٪) وهو فارق كبير كما نرى . باستثناء هذين القطاعين نجد الفرق في باقي القطاعات يبدو ملحوظاً في بعضها مثل المعارف العامة ، والأدب ، والجغرافيا والتاريخ . ويبدو هذا الفرق محدوداً في البعض الآخر مثل اللغات ، والعلوم البحتة . بينما تكاد النسب تتوافق في باقي القطاعات وهي الفلسفة ، والعلوم التطبيقية ، والفنون الجميلة .

٦ - السعودية :

يتضح من الجدول أن نسب التوزيع الموضوعي للكتب الصادرة في السعودية يتوافق إلى حد كبير مع نسب التوزيع للكتب الصادرة في الوطن العربي في ٣ قطاعات وهي العلوم البحتة ، والعلوم التطبيقية والفنون الجميلة . كما أنه يختلف بقدر معقول في قطاعات الفلسفة ، واللغات ، والجغرافيا والتاريخ . أما الاختلاف الكبير إلى حد ما فيبين النسبتين في قطاعات المعارف العامة ، والدين ، والأدب ، بينما يبلغ أقصاه في العلوم الاجتماعية (٦,١٪) .

٧ - العراق :

أول ما يلفت النظر في الجدول بالنسبة للعراق ، هو انخفاض نسبة ما يصدر هناك في قطاع الدين عما يصدر في الوطن العربي بفارق كبير بلغ (١٥,١٪) ، يقابله زيادة كبيرة في قطاع الأدب بلغت (١٢,٦٪) . هذا بالإضافة إلى زيادة إنتاجه أيضاً في قطاع الجغرافيا والتاريخ وصلت (٦,٦٪) وهي زيادة كبيرة أيضاً ، ولكن بدرجة معقولة نسبياً إذا ما قيس إلى القطاعين السابقين . أما القطاعان اللذان يتوافقان إلى حد كبير في نسبتهما فهما المعارف العامة ، والعلوم البحتة . وبين هذا وذاك يوجد فرق معقول في نسبة باقي المعارف العامة ، وهي : الفلسفة ، والعلوم الاجتماعية ، واللغات ، والعلوم التطبيقية ، والفنون الجميلة .

٨ - المغرب :

أول ما يلفت النظر في التوزيع الموضوعي للكتب الصادرة في المغرب ضمن عينة الدراسة هو خلوها من قطاعي العلوم البحتة ، والعلوم التطبيقية . كما أن قطاع الدين يحظى بأكبر فرق بين نسبته هنا ونسبته في عينة الوطن العربي كله بمقدار (١١,٩٪) . وفي المقابل تزيد النسبة بشكل كبير في ثلاث قطاعات

وهي : العلوم الاجتماعية ، والأدب ، والجغرافيا والتاريخ . أما باقي القطاعات فهي تقع في منطقة وسط تجعل الفرق في النسبة معقولاً وهي قطاعات : المعارف العامة ، والفلسفة ، واللغات ، والفنون الجميلة .

٩ - عمان :

تخلو عينة الكتب الصادرة في عمان تماماً من ٣ قطاعات وهي : المعارف العامة ، والعلوم البحتة ، والفنون الجميلة . كما تفتقر بشدة إلى قطاع العلوم الاجتماعية فيصّل الفرق بين نسبتها هنا ونسبتها في عينة الوطن العربي (٢٢,٧٪) . وفي مقابل النقص في هذه القطاعات نجد أن قطاع الدين يظفر وحده بما يقارب ثلثي ما يصدره عمان . هذا بينما تتوافق النسبة إلى حد كبير في قطاع اللغات ، ولا تبتعد كثيراً في باقي القطاعات . ويمكن أن نرجع الخلل الكبير في نسبة التوزيع الموضوعي للكتب الصادرة في عمان إلى تركّز النشر بصفة أساسية في وزارة التراث القومي والثقافة ، التي تقوم بنشر كتب التراث المحققة وبالتالي تغطي الموضوعات التي كتبت فيها كتب التراث هذه ، على ما يصدر في الوقت الحالي .

١٠ - تونس :

يحتل قطاع العلوم الاجتماعية بثلث عينة الكتب الصادرة في تونس ، وهي تزيد على نسبتها فيما يصدر في العالم العربي بفارق كبير (٩,٢٪) . وفي مقابل هذه الزيادة نجد نقصاً كبيراً في ٣ قطاعات وهي : الدين ، والأدب ، والجغرافيا والتاريخ ، بينما لا تتمثل ٣ قطاعات أخرى في كتب العينة تماماً وهي العلوم البحتة ، والعلوم التطبيقية ، والفنون الجميلة . وتكاد تتطابق نسبة اللغات هنا مع مثيلتها في كتب العالم العربي . أما المعارف العامة ، والفلسفة فيقعان في منطقة وسط .

١١ - ليبيا :

تصل نسبة الكتب في قطاع الأدب إلى ما يقرباً من النصف في عينة الكتب الصادرة في ليبيا . وهو مؤشر واضح يشير إلى خلل في التوزيع الموضوعي لما يصدر هناك من كتب . كما يحتل قطاع اللغات بزيادة كبيرة في نسبة ما يصدر فيه

عن النسبة العامة للعالم العربى بلغت (٦,٣٪) . يقابل هذه الزيادة نقص كبير فى النسبة فى قطاعين الدين (١٧,٤٪) ، والعلوم الاجتماعية (٩,٢٪) . مع خلو قطاعى العلوم التطبيقية ، والفنون الجميلة من أى كتاب فى هذه العينة . أما باقى القطاعات وهى المعارف العامة ، والفلسفة ، والجغرافيا والتاريخ ، فالفرق فيها محدودة عما يمثّلها فى عينة العالم العربى كله .

١٢ - قطر :

تخلو العينة تماماً من قطاعى الفلسفة ، والعلوم التطبيقية ، ويزيد قطاع الدين عن ثلث العينة أى زيادة عن نسبته فى عينة العالم العربى بمقدار (١٢,١٪) وهى تقريباً النسبة التى نقص بها قطاع الأدب (١٢,٥٪) أى أن الزيادة هنا قابلها نقصان هناك . أما باقى القطاعات فتقع فى المنطقة المتوسطة بفرق بسيطة عن العينة الشاملة .

١٣ - الجزائر :

نلاحظ النقص الكبير فى قطاع العلوم الاجتماعية ، حيث بلغ الفرق فى نسبته مع ما يقابلها فى العينة الشاملة (٢١,٤٪) . والنقص الذى يليه مباشرة كان فى قطاع الدين حيث بلغ الفرق (١٥,٩٪) يقابل هذا النقص زيادة واضحة فى قطاع الجغرافيا والتاريخ حيث بلغ الفرق فى نسبته (١٤,٩٪) . وفيما عدا هذه القطاعات الثلاثة ، نجد أن هناك توافقاً كبيراً فى ٤ قطاعات وهى : الفلسفة ، والعلوم التطبيقية ، والفنون الجميلة . أما قطاعات اللغات ، والأدب فالفرق فى نسبتهما محدود .

١٤ - اليمن :

تخلو عينة الكتب الصادرة فى اليمن تماماً من قطاعى اللغات ، والعلوم البحتة . بينما يصل قطاع الدين إلى ثلث العينة بزيادة كبيرة عن نسبته فى العينة الشاملة للوطن العربى بلغت (٨,٥٪) . كما زادت نسبة قطاع الجغرافيا والتاريخ بمقدار عمائل تقريباً (٨,٣٪) . وفى مقابل ذلك نقصت نسبة قطاع الأدب فى هذه العينة نقصاً كبيراً وصل (١٩,٢٪) ، ويليها النقص الواضح فى قطاع العلوم الاجتماعية (٦,٢٪) . أما قطاع الفنون الجميلة فتتوافق نسبته مع

ما يقابلها في العينة الشاملة . وتقع باقي القطاعات وهي المعارف العامة ، والفلسفة ، والعلوم التطبيقية ، في منطقة وسط ، أي أن الفروق في نسبتها تبدو محدودة إلى حد ما .

١٥ - الامارات :

أما عينة الكتب الصادرة في الامارات فتخلو من ٣ قطاعات وهي ، الفلسفة ، والعلوم البحتة ، والعلوم التطبيقية . كما ينقص قطاع الجغرافيا والتاريخ كثيراً (٩,١٪) عن مثيله في العينة الشاملة للوطن العربي . وينقص أيضاً قطاع الدين ولكن بقدر أقل (٥,٧٪) . أما قطاع الأدب فيحظى بنسبة الثلث في هذه العينة بزيادة كبيرة عن نسبته في العينة الشاملة بلغت (١٤,٢٪) . كما تكاد تتطابق نسبة قطاع اللغات في هذه العينة مع نسبته في العينة الشاملة ، ولا تبتعد عنها كثيراً في قطاع المعارف العامة ، ويليهما قطاعا العلوم الاجتماعية ، والفنون الجميلة .

١٦ - البحرين :

أما هذه العينة فتخلو من نصف القطاعات الموضوعية وهي : المعارف العامة ، واللغات ، والعلوم البحتة ، والعلوم التطبيقية ، والفنون الجميلة . ويتساوى فيها قطاعا الدين ، والأدب ، وكذلك قطاعا الفلسفة ، والجغرافيا والتاريخ . لذلك نجد الزيادة الكبيرة في نسبة قطاع الأدب (١١,٦٪) وأقل منها الزيادة في قطاع الدين ، ثم في قطاع الفلسفة ، وذلك في مقابل النقص في قطاع الجغرافيا والتاريخ . أما قطاع العلوم الاجتماعية ، فتقرب نسبته هنا من نسبته في العينة الشاملة للعالم العربي .

مدن النشر :

يختلف وضع النشر في الدول العربية من دولة لأخرى ، حيث يتركز النشر في بعض الدول في مدينة واحدة ، بينما يتوزع في دول أخرى على مدينتين أو أكثر . وسوف أحاول في هذا الصدد أن نتعرف على وضع النشر في الدول العربية التي تشملها العينة من واقع مدن النشر المذكورة في البطاقات . هذا مع العلم بأن هناك بعض الكتب تشترك فيها أكثر من مدينة للنشر ، كأن تكون

للناشر مكاتب في أكثر من مدينة ، سواء في دولة واحدة أو أكثر . أو أن يكون الكتاب قد نشر لدى أكثر من ناشر في وقت واحد . ومن الممكن أن تكون هذه المدن في دولة واحدة ، أو أن تكون في أكثر من دولة . وقد قمت بتوزيع هذه البطاقات بحسب مدينة النشر المذكورة أولاً ، كما قمت بقياس ظاهرة نشر الكتب في أكثر من مدينة وبيان نسبتها إلى كل ما ينشر في كل دولة بحسب عينة الدراسة .

١ - مصر :

يتركز النشر بمصر في مدينة القاهرة بصفة أساسية ، حيث بلغت الكتب التي نشرت بها في السنوات الثلاث (٥٥٩٣) كتاباً ، أي بنسبة (٨٧,٤٪) من مجموع ما نشر في مصر . تأتي الإسكندرية في المرتبة الثانية وإن كان الفارق بينهما كبيراً جداً ، فقد وصل عدد الكتب التي نشرت بها (٥٠٢) كتاباً ، أي بواقع (٧,٨٪) . بينما بلغ مجموع الكتب التي نشرت في باقي المدن المصرية الأخرى غير القاهرة والإسكندرية (٣٠٢) كتاباً أي بواقع (٤,٧٪) .

أما بالنسبة لاشتراك أكثر من مدينة للنشر ، فقد كان النشر مشتركاً بين القاهرة ومدينة أخرى في (١١٣) بطاقة ، منها (٩) بطاقات اشتركت فيها الإسكندرية مع القاهرة . أما المدن المصرية الأخرى فلم تشترك معها مدن أخرى إلا في بطاقة واحدة . أي أن ظاهرة اشتراك أكثر من مدينة للنشر تكون فيها مدينة النشر الأساسية مدينة مصرية ، فقد تكررت في (١١٤) بطاقة أي بواقع (١,٧٪) من مجموع بطاقات الكتب المنشورة بمصر في هذه العينة .

٢ - لبنان :

يتركز النشر في لبنان بصفة أساسية أيضاً في بيروت ، حيث بلغ ما نشر بها (١٥٩٢) بطاقة ، أي بنسبة (٩٧,٩٪) . وتأتي بعدها طرابلس التي نشر بها (١٨) بطاقة ، أي بنسبة (١,١٪) . أما المدن اللبنانية الأخرى فلم ينشر بها إلا (١٦) بطاقة أو نسبة (٠,٩٪) .

أما بالنسبة لاشتراك مدينة أخرى في النشر مع بيروت فقد تمثل في (١٠٠) بطاقة . ومن بين هذه البطاقات توجد (٨) بطاقات اشتركت فيها مع بيروت

مدينة لبنانية . وأما المدن اللبنانية الأخرى فقد اشتركت معها مدينة أخرى في بطاقات واحدة ، أي أن البطاقات التي اشتركت فيها أكثر من مدينة للنشر قد بلغت (١٠١) بطاقة ، أي بنسبة (٦,٢٪) من مجموع بطاقات الكتب المنشورة في لبنان بهذه العينة .

٣ - الأردن :

تغطي مدينة عمان أيضاً بنسبة كبيرة مما ينشر في الأردن ، فقد بلغت البطاقات التي نشرت بها (٣٦٣) بطاقة ، أي بنسبة (٨٩,٦٪) . وتليها مدينة الزرقاء حيث بلغت بطاقتها (٣٣) بطاقة ، أي بواقع (٨,١٪) . أما المدن الأخرى غير هاتين المدينتين فقد كان عدد بطاقتها (٩) بطاقات فقط ، أي بنسبة (٢,٢٪) .

أما بالنسبة لاشتراك أكثر من مدينة للنشر فقد بلغت في بطاقات عمان (١٥) بطاقة ، وفي بطاقات الزرقاء بطاقة واحدة ، أي أن معدل تكرار أكثر من مدينة للنشر في المدن الأردنية قد بلغ (١٦) بطاقة ، أي بنسبة (٣,٩٪) من مجموع بطاقات الكتب الصادرة في الأردن .

٤ - سوريا :

يركز النشر في سوريا بدمشق . فقد وصل عدد البطاقات التي تمثل مدينة دمشق كمدينة للنشر (٣١٠) بطاقة ، أي بنسبة (٩١,١٪) . تليها مباشرة مدينة اللاذقية التي نشر بها (١٢) بطاقة ، أي بنسبة (٣,٥٪) . وقد حصلت المدن الأخرى مجتمعة على (١٨) بطاقة ، أي بنسبة (٥,٢٪) .

أما بالنسبة لاشتراك مدينة أخرى للنشر مع دمشق فقد تمثل في (٣٥) بطاقة ، ومع المدن الأخرى في بطاقتين . أي أن الكتب التي تحمل أكثر من مدينة للنشر في الكتب المنشورة بصفة أساسية في سوريا قد بلغت في عينة الدراسة (٣٧) بطاقة ، أي بنسبة (١٠,٨٪) .

٥ - الكويت :

أما في الكويت فنجد أن العاصمة هي التي تجتذب مهنة النشر وحدها حيث نشر بها (٢٨٩) بطاقة ، أي بنسبة (٩٣,٢٪) ، أما باقي البطاقات وهي

(٢١) بطاقة ، وسببتها (٦,٧٪) ، فقد كانت موزعة على المدن الأخرى .
أما بالنسبة لاشتراك مدينة أخرى للنشر مع ما نشر بصفة أساسية
بالكويت ، فقد تمثلت في (٨) بطاقات فقط ، أى بنسبة (٢,٥٪) .

٦ - السعودية :

تتقاسم مدينتا الرياض وجدة القطاع الأساسى من النشر بالسعودية . فقد
بلغت البطاقات التى نشرت بالرياض (١٤٧) بطاقة ، أى بنسبة (٤٩,٦٪) .
وفى جدة بلغت (١١٧) بطاقة ، أى بنسبة (٣٩,٥٪) . أما المدن الأخرى
بالسعودية فقد بلغت البطاقات التى نشرت بها (٣٢) بطاقة ، أى نسبة
(١٠,٨٪) .

أما بالنسبة لاشتراك أكثر من مدينة للنشر مع المدن السعودية ، فقد
اشتركت مدينة أخرى مع الرياض فى (٣) بطاقات ، ومع جدة فى بطاقة
واحدة . أى أن مجموع البطاقات هذه قد بلغ (٤) بطاقات فقط ، أى بنسبة
(١,٣٪) .

٧ - العراق :

تتركز صناعة النشر بالعراق فى مدينة بغداد ، حيث نشر بها من بطاقات
العينة (٢٤٨) بطاقة ، أى بنسبة (٩٦,١٪) . أما مدينة البصرة فقد نشر بها
(٣) بطاقات ، أى بنسبة (١,١٪) . وبلغ مجموع البطاقات التى نشرت فى
المدن الأخرى (٧) بطاقات ، أى بنسبة (٢,٧٪) .

أما بالنسبة لاشتراك مدينة أخرى مع المدن العراقية ، فقد كانت
(٥) بطاقات فقط مع بغداد ، أى بنسبة (١,٩٪) .

٨ - المغرب :

تتركز صناعة النشر بالمغرب فى مدينتى الدار البيضاء ، والرباط . فقد نشر
بالدار البيضاء (٨١) بطاقة ، أى بنسبة (٥٣,٦٪) . ونشر بالرباط
(٦٥) بطاقة ، أى بنسبة (٤٣٪) . أما باقى المدن ، فقد نشر بها
(٥) بطاقات ، أى بنسبة (٣,٣٪) .

أما بالنسبة لاشتراك مدينة أخرى مع المدن المغربية في النشر ، فقد بلغت بطاقتين ، أى بنسبة (١,٣٪) ، وكانتا مع الدار البيضاء .

٩ - عمان :

كانت مدينة النشر الوحيدة هنا هي العاصمة مسقط . وقد حملت بطاقة واحدة فقط اسم مدينة أخرى للنشر غير عمانية ، أى بنسبة (١,٣٪) .

١٠ - تونس :

تركزت صناعة النشر تماماً في تونس العاصمة . وقد اشتركت معها مدينة أخرى غير تونسية في (٥) بطاقات ، أى بنسبة (٧,٩٪) .

١١ - ليبيا :

لم ترد في بطاقتها غير طرابلس مدينة للنشر . وقد اشتركت معها مدينة أخرى غير ليبية في (١٥) بطاقة ، أى بنسبة (٢٧,٧٪) .

١٢ - قطر :

وردت الدوحة في كل بطاقات قطر . كما شاركتها مدينة أخرى في بطاقتين ، أى بنسبة (٤,٣٪) .

١٣ - الجزائر :

وردت أيضاً مدينة الجزائر في كل بطاقات الجزائر . وقد شاركتها مدينة أخرى في بطاقتين ، أى بنسبة (٤,٤٪) .

١٤ - اليمن :

تضم عينة اليمن الكتب التي نشرت في اليمن الشمالية ، واليمن الجنوبية . ولذلك تمثلت فيها كل من مدينتي صنعاء ، وعدن . إلا أن مدينة عدن لم تمثل إلا في بطاقة واحدة فقط . وقد حملت (٧) بطاقات اسم مدينة أخرى للنشر إلى جانب صنعاء ، أى بنسبة (١٥,٩٪) .

١٥ - الإمارات :

يتوزع النشر بالإمارات العربية على إمارة أبو ظبي (١٢) بطاقة ، والشارقة

(٥) بطاقات ، ودي (٤) بطاقات . ولم تكن من بي هذه البطاقات بطاقة تحمل اسم مدينة أخرى للنشر .

١٦ - البحرين :

وردت مدينة المنامة العاصمة في كل بطاقات البحرين . وشاركتها مدينة أخرى في (٣) بطاقات ، أي بنسبة (٢٣٪) .

تحقيق كتب التراث :

يملك العالم العربي تراثاً فكرياً ضخماً تشتد حاجة الباحثين والدارسين إليه كثيراً . ولذلك يقوم بعض المحدثين بتحقيق كتب الأقدمين ، وتيسير استخدامها من جانب الباحثين والدارسين . بل وكثيراً ما يتم تحقيق نفس الكتاب من جانب أكثر من شخص مع اختلاف كل منهم في أسلوب . وتلاقى كتب التراث المحققة رواجاً كبيراً خاصة إذا كان التحقيق جيداً ، وكانت شخصية المحقق مرموقة .

وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (٥) ، سوف نلاحظ أن لبنان تعتمد بصورة واضحة على الكتب المحققة في نشرها ، حتى أن نسبة الكتب المحققة تكاد تصل إلى خمس ما تنشره . هذا بينما هناك ثلاث دول لا تهتم بنشر الكتب المحققة وهي ليبيا ، والجزائر ، والبحرين . والحقيقة أن ارتفاع نسبة الكتب المحققة في عينة لبنان بهذه الصورة ، يرجع إلى الرواج الكبير الذي تلاقىه هذه الفئة من المطبوعات . خاصة وأنها عادة ما يكون إخراجها جيداً وسعرها معقولاً . بسبب انتشار ظاهرة تصوير الكتب المحققة والمنشورة من قبل ناشرين دون إذن من أصحاب الحقوق الفكرية .

أما الكتب المحققة الصادرة من مصر ، فعلى الرغم من أن عددها ليس قليلاً (٢٢٨ كتاباً) ، إلا أن نسبتها إلى الكتب الصادرة في مصر تعتبر منخفضة

جداً بالمقارنة بالدول العربية الأخرى (٣,٥٪) . ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى العدد الكبير من الكتب الصادرة في مصر في شتي المعارف الحديثة ، مما يجعل نسبة الاتجاه إلى تحقيق التراث تبدو محدودة نسبياً . ومن الدول التي تنخفض فيها أيضاً نسبة الكتب المحققة العراق ، وإن كان الأرجح أن السبب هنا يرجع إلى الانشغال بالقضايا المعاصرة أكثر بسبب ظروف الحرب في تلك الفترة . أما الدول التي ترتفع فيها نسبة الكتب المحققة فهي على التوالي : سوريا ، ثم اليمن فالأردن ، يليها عمان والإمارات . تبقى الدول ذات النسب المتوسطة وهي السعودية ، والكويت ، والمغرب ، وتونس ، وقطر .

المؤلف الناشر :

جدول (٥) : الكتب المحققة والمؤلف الناشر

الكتب المحققة	النسبة	المؤلف الناشر	النسبة
مصر	٢٢٨	٣,٥٪	١٠٦٥
لبنان	٣١١	١٩,١٪	٧٧
الأردن	٤١	١٠,١٪	٢٨
سوريا	٥٦	١٦,٤٪	٣٥
الكويت	٢٢	٧,٠٪	١١
السعودية	٢٥	٨,٤٪	١٨

الكب المحققة	النسبة	المؤلف الناصر	النسبة	
المراق	١٣	%٥,٠	٢٣	%٨,٩
المغرب	١١	%٧,٢	٢٤	%١٥,٨
عمان	٧	%٩,٥	١	%١,٣
تونس	٤	%٦,٣	٣	%٤,٧
ليبيا	-	-	-	-
قطر	٣	%٦,٥	-	-
الجزائر	-	-	-	-
اليمن	٦	%١٣,٣	٥	%١١,١
الإمارات	٢	%٩,٥	١	%٤,٧
البحرين	-	-	١	%٧,٦
المجموع	٧٢٩	%٧,١	١٢٩٢	%١٢,٧

المؤلف الناشر :

عادة ما يدل عدم وجود بيان الناشر بالوعاء ، على أن المؤلف قد نشر كتابه بنفسه . ويغلب ذلك على الكتب المطلوبة بشدة في سوق النشر ، مثل الكتب الدراسية التي توزع على نطاق واسع بين طلبة الجامعة . أو في حالة الكتب غير المطلوبة ، بدرجة تجعل العائد غير مجز للناشر . ففي الحالة الأولى يضمن المؤلف على الناشر بالربح الكبير المضمون ، ويؤثر به نفسه فينشره على نفقته الخاصة . وفي الحالة الثانية لا يغامر الناشر بقبول النشر لكتاب لا يضمن توزيعه بدرجة معقولة ، فيضطر المؤلف لتحمل نفقات النشر وخوض غمار التجربة .

وإذا تأملنا الجدول رقم (٥) نجد أن الكتب التي لا تحمل بيان الناشر في العينة الشاملة للدول العربية ، تصل إلى أقل من (١٣٪) . وتحظى مصر بأعلى نسبة لتواجد هذه الظاهرة ، حيث تقل قليلاً عن (١٧٪) ، وهي نسبة مرتفعة فعلاً . ويرجع ذلك إلى كلا السببين السابق ذكرهما في الفقرة السابقة . ثم تأتي بعدها مباشرة المغرب ، وهما معاً الدولتان الوحيدتان اللتان ترتفع النسبة فيهما عنها في العينة الشاملة ، وفي مقابل ذلك نجد أن هناك ثلاث دول لم تتمثل هذه الظاهرة في كتبها وهي : ليبيا ، وقطر ، والجزائر ، بالإضافة إلى عمان التي تنخفض فيها إلى حد كبير . أما باقي الدول العربية فتقع منطقة وسط ، تبلغ أقلها في الكويت ، ثم لبنان ، ثم الإمارات . وتبلغ أعلاها في اليمن ، ثم سوريا ، فالعراق .

الطبعات :

تصدر الكتب في طبعة أولى تذكر ضمن البيانات البيبليوجرافية على بعض الكتب العربية ، بينما لا تذكر هذه البيانات على البعض الآخر . وذلك باعتبار أنه إذا لم يذكر رقم الطبعة غير الأولى ، فسوف يفهم من ذلك أنها الطبعة الأولى دون ذكر ذلك صراحة . وهنا ما يفسر لنا صدور نسبة كبيرة (٥٦,٣٪) من الكتب العربية في عينة الدراسة هذه ، دون ذكر بيان الطبعة فيها ، وكذلك عدم وجود كتب تحمل بيان الطبعة الأولى في عينة الكتب الصادرة في الجزائر . وأحياناً تنفذ نسخ الطبعة الأولى من سوق النشر بينما ما يزال الكتاب مطلوباً ، فيقوم المؤلف و / أو الناشر بإصدار الكتاب مرة أخرى . كما هو دون تعديل ، أو مع بعض التعديل أو الإضافة أو الحذف ،

وهي بذلك تعتبر طبعة جديدة . ويحدث كثيراً في كتبنا العربية أن يصدر الكتاب مرة ثانية أو مرات أخرى دون أى إضافة أو تعديل ، ومع هذا نجد بين بياناته البليوجرافية بيان الطبعة التالية ، دون التنبيه إلى الفرق بين الإصدارة والطبعة . ويحدث ذلك بسبب عدم وجود تقاليد نشر مستقرة ، شائعاً شأن معظم الدول النامية . وسوف تعتمد هذه الدراسة على بيان الطبعة كما ذكر في بطاقة الفهرسة ، بصرف النظر عما إذا كان بيان الطبعة الطبعة غير الأولى يمثل بيانات طبعات جديدة بالفعل أم لا .

ويعتبر صدور طبعات متعددة من الكتاب ، دلالة على الحاجة المستمرة لهذا الكتاب في سوق النشر ، وعلى حرص المؤلف على تحديث كتابه ومراجعته بصفة مستمرة حتى يساير أحدث التطورات في مجاله . وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (٦) ، نجد أن بعض الكتب في مصر وصل عدد طبعتها إلى ٣٠ . ولذلك تنفرد مصر بوجود أرقام كبيرة لطبعات بعض كتبها ، بينما نجد أن هناك ٣ دول هي قطر ، والإمارات ، والبحرين ، لم يكن من بين عينة الكتب الصادرة فيها أى طبعة غير الأولى . أما الدول التي لا تزيد أرقام الطبعات في كتبها عن الثانية فهي عمان ، وليبيا ، واليمن . والدول التي لا تزيد عن الثالثة فهي الأردن ، وتونس ، والجزائر ، أى أن هناك ٩ دول من بين ١٦ دولة تشملها العينة ، لا تتعدى طبعتها الطبعة الثالثة . يضاف إليها دولتان أخريان للطبعة الرابعة وهما العراق والمغرب . أما المنطقة من الطبعة الخامسة وحتى الثامنة ، فهي تضم ٣ دول وهي سوريا ، والسعودية ، والكويت . يتبقى لبنان الذي يتوقف عند الطبعة السادسة باستثناء كتابين ، أحدهما طبعة رابعة عشر والآخر سابعة عشر .

أما عن ظاهرة عدم كتابة بيان الطبعة ضمن البيانات البليوجرافية بالكتاب إذا كانت طبعة أولى ، فهي ظاهرة منتشرة كما سبق أن ذكرت ، وإن كانت درجة وجودها تختلف من دولة إلى أخرى من دول العينة . فتأتى لبنان على رأس الدول العربية التي تذكر بيان الطبعة الأولى ، حيث تذكرها بنسبة (٧٥,٦٪) . وتأتى الجزائر في الطرف الآخر حيث لم أجد بيان الطبعة الأولى في عينة الكتب الصادرة فيها . وهناك دول تلى لبنان مباشرة في ذكر بيان الطبعة

وهي ، سوريا (٦٩,٤٪) ، وليبيا (٦٦٪) ، والأردن (٦٥,٤٪) ، والإمارات (٦١,٩٪) . أما الدولتان اللتان تقعان في المنطقة الوسطى فهما قطر (٥٨,٦٪) ، والسعودية (٥٢,٢٪) . وفي الاتجاه المقابل نجد الدول التي يقل ذكرها ليان الطبعة الأولى بعد الجزائر مباشرة وهي عمان حيث تذكرها بنسبة (٧,٢٪) ، ثم اليمن (٢٠,٥٪) ، وتونس (٢٠,٦٪) ، ثم مصر (٢١,٧٪) ، فالعراق (٢٨٪) ، ثم البحرين (٣٠,٧٪) ، وبعدها تأتي المغرب (٤٢,١٪) ، فالكويت (٤٨,٣٪) .

عدد الصفحات :

من الظواهر الجديرة بالقياس ، تنوع وتباين تعداد الكتاب . ووجود تعداد سائد أو أكثر في كل دولة ، واختلافها أو اتفاقها مع الدول الأخرى . والمقصود بالتعداد هنا هو عدد مجلدات الكتاب ، أو صفحاته إذا كان في مجلد واحد . وقد قسمت عدد الصفحات على مدى مقداره ٥٠ صفحة لكل قسم . وحيث أن العينة لم تشمل الكتيبات (أقل من ٥٠ صفحة) ، فقد بدأ القسم الأول من ٥٠-٩٩ صفحة ، والثاني ١٠٠ - ١٤٩ ، وهكذا . وسوف أعبر عن كل من هذه الأقسام بشكل مختصر مثل (٥٠-) للقسم الأول ، و(١٠٠-) للقسم الثاني ، وهكذا .

يلاحظ من الجدول رقم (٧) أن الكتب في مجلد واحد في وصلت إلى (١٨٠٠) صفحة ، وإن كان معدل التكرار في هذه الأقسام الكبيرة محدوداً جداً . كما نلاحظ أن هناك ٣ دول قد خلت عيبتها من الكتب متعددة المجلدات ، وهي ليبيا ، والإمارات ، والبحرين . وفي مقابلها على الطرف الآخر ، نجد عينة عمان تغطي بنسبة عالية جداً من الكتب متعددة المجلدات (٤٢,٤٪) . هذا يبيننا تراوح نسبة تعدد المجلدات في الغالبية العظمى من الدول العربية (١٠ دول) بين (٨٪ - ١٣٪) ، وتقل النسبة عن ذلك في دولتين فقط هما تونس (٤,٧٪) ، والجزائر (٢,٢٪) .

جدول (٧) : عدد الصفحات

الصفحات	-٥٠٠	-٤٥٠	-٤٠٠	-٣٥٠	-٣٠٠	-٢٥٠	-٢٠٠	-١٥٠	-١٠٠	-٥٠
مصر النسبة	٩٧١ Z١٥,١	١٠٩٢ Z١٧,٥	١٠٤١ Z١٦,٧	٧٧٥ Z١١,٣	٥٥١ Z٨,٦	٤٤٣ Z٦,٩	٦٦٥ Z٤,١	١٩٢ Z٣,٠	١٨٣ Z٢,٨	١٠٤ Z١,٦
لبنان النسبة	١١١ Z٦,٨	٢١٩ Z١٣,٤	٢٤٦ Z١٥,١	٢٦٥ Z١٦,٧	١٧٩ Z١١,٠	١٧٢ Z٧,٥	٨٣ Z١٥,١	٧٣ Z٤,٤	٤٧ Z٢,٨	٢٧ Z١,٦
الأردن النسبة	٥٦ Z١٣,٨	٧٩ Z١٩,٥	٧٤ Z١٨,٢	٥١ Z١٢,٥	٣٤ Z٨,٣	٣٢ Z٧,٩	١١ Z٠,٦	٩ Z٢,٧	٧ Z١,٧	٩ Z٢,٠
سوريا النسبة	٢٩ Z٨,٥	٤٩ Z١٤,٤	٤٨ Z١٤,١	٤١ Z١٢,٠	٣١ Z٩,١	١٧ Z٥,٠	٢٢ Z٦,٤	١٩ Z٥,٥	١٣ Z٢,٨	٧ Z٢,٠
المغرب النسبة	٢٥ Z٨,٠	٣٥ Z١١,٢	٣٣ Z١٠,٦	٣٨ Z١٢,٧	٣٨ Z١٢,٧	٣٦ Z١١,٦	٢٢ Z٧,٤	٢١ Z٦,٧	٢١ Z٦,٩	٩ Z٢,٩
المملكة النسبة	٢٧ Z٩,١	٤٨ Z١٢,٥	٣٧ Z١١,٥	٣٠ Z١٠,١	٢٨ Z٩,٤	٢٧ Z٩,١	٢٠ Z٦,٧	١٧ Z٥,٧	١٧ Z٤,٣	٤ Z١,٣
البحرين النسبة	٢٦ Z١٠,٠	٣٤ Z١٢,٧	٥١ Z١٩,٧	٣٤ Z١٢,١	٢٢ Z٨,٥	١٦ Z٦,٢	١٥ Z٥,٨	١٤ Z٥,٤	٣ Z١,١	٧ Z٢,٧
الكويت النسبة	١٢ Z٧,٩	٢٦ Z١٧,٧	٢٦ Z١٧,٥	٢٢ Z١٤,٥	٢٢ Z١٤,٦	٩ Z٤,٦	٦ Z٥,٩	١٠ Z٦,٦	٥ Z٣,٣	٦ Z٣,٩

تابع جدول (٧) عدد الصفحات

الصفحات	٥٠٠	١٠٠	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	٣٠٠	٣٥٠	٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠
عمان النسبة	١٠	٧	٢	٤	٣	٧	٢٤,١	٢١,٣	٢٢,٧	٢٤,١
تونس النسبة	٥	١٢	١٣	١٠	٩	٥	٢٧,٩	٢١,٥	٢٤,٧	٢١,٥
ليبيا النسبة	١	٨	١٠	١٣	٦	٥	٢٩,٢	٢٣,٧	٢٣,٧	٢٣,٧
قطر النسبة	٥	٨	٦	٨	٢	٦	٢٤,٣	٢١,٣	٢١,٣	٢١,٣
الجزائر النسبة	٣	٩	٧	٧	٢	٦	٢٤,٤	٢١,٣	٢٤,٢	٢٤,٤
البحرين النسبة	٥	٣	٥	٤	٢	١	٢٤,٢	٢١,٣	٢٤,٢	٢٤,٢
الإمارات النسبة	١	٤	٣	٨	٢	٢	٢٤,٥	٢١,٣	٢٤,٥	٢٤,٥
البحرين النسبة	٢	٣	٢	٣	١	١	٢٤,٦	٢١,٣	٢٤,٦	٢٤,٦
المجموع النسبة	١٢٨٩	١١٦٦	١١٠٧	١٢١٣	٩١٨	٧٣٤	٤٦٧	٣٦٦	٢٨٢	١٨٢

تابع جدول (٧)

الصفحات	٥٥٠ -	٦٠٠ -	٦٥٠ -	٧٠٠ -	٧٥٠ -	٨٠٠ -	٨٥٠ -	٩٠٠ -	٩٥٠ -	١٠٠٠ -
مصر النسبة	٧٧	٤٨	٥٢	٢٨	١٥	١٢	١١	٩	٩	٥
	٢١,٢	٢٠,٧	٢٠,٨	٢٠,٤	٢٠,٢	٢٠,١	٢٠,١	٢٠,١	٢٠,١	٢٠,٠٧
لبنان النسبة	٢٧	٢٢	١١	١٤	١٧	١٤	٩	٣		
	٢١,٦	٢١,٣	٢٠,٦	٢٠,٨	٢٠,٧	٢٠,٨	٢٠,٣	٢٠,١		
الأردن النسبة	١	٣	١	١						
	٢٠,٢	٢٠,٧	٢٠,٢	٢٠,٢						
سوريا النسبة	٧	٢	٥	٨	١	٧				
	٢٧,٠	٢٠,٥	٢١,٤	٢٧,٣	٢٠,٢	٢٠,٥				
الكويت النسبة	٨	٣	٣	١	١	١				
	٢٧,٥	٢٠,٩	٢٠,٩	٢٠,٣	٢٠,٣	٢٠,٣				
السعودية النسبة	٦	٣	٢	٢						
	٢٧,٠	٢١,٠	٢٠,٦	٢٠,٦						
العراق النسبة	٢	٣	٧			١				
	٢٠,٧	٢١,١	٢٠,٧			٢٠,٣				٢٠,٢
لغروب النسبة	٥	١					١			
	٢٣,٣	٢٠,٦					٢٠,٦			
عمان النسبة										

الملاحظات	-٥٥٠	-٦٠٠	-٦٥٠	-٧٠٠	-٧٥٠	-٨٠٠	-٨٥٠	-٩٠٠	-٩٥٠	-١٠٠٠
لونس النسبة	١ Z٩,٥									
ليبيا النسبة	١ Z٩,٨					١ Z٩,٨				
قطر النسبة	١ Z٩,٦									
الجزائر النسبة					١ Z٩,٧					
البحرين النسبة	٢ Z٩,٤			١ Z٩,٧		١ Z٩,٧				
الإمارات النسبة	١ Z٩,٧									
المجموع النسبة	١٣٩ Z٩,٣	٨٥ Z٠,٨	٧٧ Z٠,٧	٥٤ Z٠,٥	٣٠ Z٠,٧	٣٧ Z٠,٧	١٨ Z٠,٦	١٧ Z٠,٩	١٠ Z٠,٦	٥ Z٠,٥٤

الصفحة	١٠٥٠	١١٠٠	١١٥٠	١٢٠٠	١٢٥٠	١٣٠٠	١٤٠٠	١٤٥٠	١٥٠٠	١٥٥٠	١٦٠٠	١٦٥٠	١٧٥٠	١٨٠٠	مجموعات
تونس النسبة														٣ ٢٤,٧	
لبنان النسبة								١ ٢٦,٨							
قطر النسبة														١ ٢١٣,٠	
الجزائر النسبة														١ ٢٢,٧	
اليمن النسبة									١ ٢٢,٧					١ ٢٨,٨	
الإمارات النسبة															
البحرين النسبة															
المجموع النسبة	٣ ٢,٠٧	٥ ٢,٠٤	٧ ٢,٠٦	٣ ٢,٠٧	٣ ٢,٠٧	٣ ٢,٠٧	١ ٢,٠٧	١ ٢,٠٧	١ ٢,٠٧	١ ٢,٠٧	١ ٢,٠٧	١ ٢,٠٧	١ ٢,٠٧	١ ٢,٠٧	١١٩ ٢,٩٠

كما يلاحظ أيضاً أن الأقسام الصغيرة حتى (٢٥٠-) ، قد تمثلت في عينة كل الدول العربية بلا استثناء ، أى أن هذه الأقسام هى الشائعة الاستخدام في الوطن العربى كله . تلى هذه المجموعة ، الأقسام حتى (٥٥٠-) . وهى التى تمثلت كل عينة معظم الدول ، أى باستثناء دولة أو اثنتين أو ثلاثة في بعض هذه الأقسام . أما المجموعة التالية فهى التى تصل حتى (٨٠٠-) . فقد تمثلت في عينة عدد من الدول يتراوح بين (٥-٨) دول . أما الأقسام الكبيرة الباقية حتى (٨٠٠-) ، فلم تظهر إلا في عينة عدد قليل جداً من الدول يتراوح بين (١-٣) دول . هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الأقسام لم تظهر فيها أى كتب على الإطلاق وهى (١٢٥٠-) ، (١٣٥٠-) ، (١٤٥٠-) ، (١٥٠٠-) ، (١٥٥٠-) ، (١٧٠٠-) .

كما نلاحظ أيضاً أن أعلى معدلات التكرار في الغالبية العظمى للدول العربية (كلها ما عدا اليمن وعمان) ، كانت للأقسام الثلاثة (١٠٠- ، ١٥٠- ، ٢٠٠-) . فقد حصل القسم (١٠٠-) بأعلى نسبة في مطبوعات ٧ دول وهى : مصر ، وسوريا ، والسعودية ، وقطر ، والجزائر ، والإمارات والبحرين . كما حصل القسم (١٥٠-) بأعلى نسبة في مطبوعات ٤ دول وهى : الأردن ، والعراق ، والمغرب ، وتونس . أما القسم (٢٠٠-) ، فقد حصل بأعلى نسبة في مطبوعات ٥ دول وهى : لبنان ، والكويت ، وتونس ، وقطر ، والبحرين . ونلاحظ هنا أن قطر والبحرين قد تساوت النسبة بين القسم (١٠٠-) ، والقسم (٢٠٠-) . أما اليمن فقد انفردت بأعلى نسبة في القسم (٣٥٠-) . وأما عمان فقد سبق أن ذكرت أن نسبة الكتب متعددة المجلدات في عينتها قد فاقت كل النسب . ومن الغريب أن نجد أنه بالنسبة للكتب في مجلد واحد في عينة عمان ، قد حصل القسم (٥٠-) على أعلى نسبة . أى أن الكتب الصادرة في عمان ، إذا لم تكن في أكثر من مجلد ، فيغلب عليها أن تكون صغيرة . ومن الطبيعي بالنسبة لبقاى الحدود ، أن نجد أن النسب في الأقسام المختلفة تتشكل في شكل هرمى ، يكون قمته عند أعلى نسبة سبق الحديث عنها ، وتقل النسبة تدريجياً كلما بعدنا عن هذه القمة .

الحجم :

يتصل هذا المتغير بالمتغير السابق ، حيث أن الشكل الخارجى للكتاب يتحدد بالسلك (عدد الصفحات ، أو المجلدات) ، والارتفاع (مع العرض أحياناً) . ويمكن تقسيم الكتب من حيث القطع إلى ثلاثة ارتفاعات : صغير (وهو ما يقل عن ٢٣ سم) ، ومتوسط (بين ٢٣-٢٥ سم) ، وكبير (وهو ما يزيد عن ٢٥ سم) . أما بالنسبة للعرض فلا يذكر في بطاقة الفهرسة إلا إذا كان غير مألوفاً . كأن يكون العرض أقل من نصف الإرتفاع ، أو أن يكون العرض أكبر من الإرتفاع . ولذلك سوف نرصد الكتب التى يكون فيها العرض غير مألوف فقط ، حسب بيانات بطاقة الفهرسة .

نلاحظ من الجدول رقم (٨) ، أن أكثر من ثلث المطبوعات العربية تصدر في الحجم المتوسط (٦٥٪) ، وأقل من الثلث للحجم الصغير (٣١,٥٪) ، بينما لا يحظى الحجم الكبير سوى بنسبة بسيطة جداً (٣,٤٪) . كما أن الحجم الكبير لا يمثل في عينة ٣ دول وهى : ليبيا ، والجزائر ، والبحرين . كما نلاحظ أيضاً أن هذه الدول الثلاث تغطى بأعلى النسب في الحجم الصغير ، وأقل النسب في الحجم المتوسط أيضاً . وليس مصادفة أيضاً أنها هى نفسها الدول الثلاث التى لا تهتم بنشر الكتب المحققة ، حيث يرتبط العنصران ببعضهما في حالات كثيرة . ويقابل ذلك عمان التى تغطى بأقل النسب في الحجم الصغير ، وأعلاها في الحجم المتوسط (٦٥٪) .

ويحظى الحجم الكبير بنسبة عالية في مطبوعات الكويت (٨٪) ، يليها قطر (٦,٥٪) ، ثم السعودية (٥,٤٪) ، وهى كلها دول خليجية ، ثم سوريا (٥,٢٪) . أما الدول التى يمثل فيها الحجم الكبير بنسب منخفضة في مطبوعاتها فهى : الأردن (١,٢٪) ، والعراق (١,٥٪) . يليهما لبنان (٢,٢٪) ، وعمان . أما الدول التى تقع في منطقة وسط في هذا الحجم ، فهى : مصر ، والمغرب ، ثم اليمن والإمارات ، وتونس .

أما الحجم الصغير كما سبق أن ذكرت ، فهناك ٣ دول تغطى بأعلى نسبة فيه وهى : ليبيا ، والجزائر ، والبحرين . وفى مقابلها تغطى عمان بأقل نسبة في ذلك الحجم . بعد ذلك يمكن تقسيم الدول إلى ٣ مجموعات . تشمل مجموعة

النسب المنخفضة ٣ دول وهى : الإمارات ، والسعودية ، واليمن . وتشمل مجموعة النسب المرتفعة ٣ دول أيضاً وهى : المغرب ، ومصر ، وقطر . أما المجموعة ذات النسب المتوسطة فهى : لبنان ، وسوريا ، والعراق ، والأردن ، وتونس ، والكويت .

أما بالنسبة للحجم المتوسط ، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره من أن أعلى نسبة فى هذا الحجم كانت من نصيب عمان ، وأقل نسب كانت من نصيب ليبيا ، والجزائر ، واليمن . فإنه يمكن تقسيم الدول الأخرى الباقية إلى مجموعتين . المجموعة الأولى ذات النسب العالية ، تتكون من : الأردن ، والإمارات والسعودية ، والعراق ، واليمن ، وتونس . أما المجموعة الثانية وهى ذات النسب المتوسطة إلى حد كبير فهى : الكويت ، ولبنان وسوريا ، ومصر ، والمغرب .

أما بالنسبة للحجم غير المألوف وهو الذى يذكر فيه الطول والعرض فى يطاققة الفهرسة ، فقد كان وجوده فى الكتاب العربية محدوداً جداً (١٦ كتاباً) . وقد وردت ضم عينة ٤ دول وكان بيانها كالتالى :

مصر ١٢ كتاباً منها ١١ من الحجم الصغير ، و ١ من الحجم المتوسط .
لبنان ٢ كتاباً من الحجم الصغير .
الكويت ١ كتاباً من الحجم الصغير .
عمان ٢ كتاباً من الحجم الكبير .

ويمكن أن نعلل ندرة الحجم غير المألوف فى هذه العينة ، إلى أنها لا تشتمل على كتب الأطفال . وأن هذا الحجم كثيراً ما يستخدم فى كتب الأطفال ، بغرض جذب انتباههم وترغيبهم فى القراءة . أما فى كتب الكبار فيستخدم هذا الحجم عندما يتطلب ذلك الإخراج الفنى للكتاب ، خاصة فى الكتب التى تشتمل على لوحات أو رسوم بمقاييس تستلزم أن يكون الكتاب عريضاً

أو طويلاً أكثر من الأبعاد المألوفة . وعند توزيع الكتب ذات الحجم غير المألوف الواردة بالعينة على الموضوعات لتبين العلاقة بينهما ، وجدت التوزيع التالي :

العلوم الاجتماعية ٦ كتب .

جدول (٨) : التوزيع حسب الحجم

الحجم	صغير	النسبة	متوسط	النسبة	كبير	النسبة
مصر	٢١٨٨	%٣٤,٢	٣٩٨٥	%٦٢,٢	٢٢٤	%٣,٥
لبنان	٤٧١	%٢٨,٥	١١١٩	%٦٨,٨	٣٦	%٢,٢
الأردن	٩٠	%٢٢,٢	٣١٠	%٧٦,٥	٥	%١,٢
سوريا	٩٠	%٢٦,٤	٢٣٢	%٦٨,٢	١٨	%٥,٢
الكويت	٦٩	%٢٢,٢	٢١٦	%٦٩,٦	٢٥	%٨,٠
السعودية	٥٧	%١٩,٢	٢٢٣	%٧٥,٣	١٦	%٥,٤
العراق	٦٠	%٢٣,٢	١٩٤	%٧٥,١	٤	%١,٥
المغرب	٥٨	%٣٨,١	٨٧	%٥٧,٦	٦	%٣,٩
عمان	٩	%١٢,٣	٦٢	%٨٤,٩	٢	%٢,٧
تونس	١٥	%٢٣,٨	٤٥	%٧١,٤	٢	%٤,٧
ليبيا	٣٤	%٦٢,٩	٢٠	%٣٧,٠	-	-

الحجم	صغير	النسبة	متوسط	النسبة	كبير	النسبة
قطر	١٤	%٣٠,٤	٢٩	%٦٣,٠	٣	%٦,٥
الجزائر	٢٥	%٥٥,٥	٢٠	%٤٤,٤	-	-
البحرين	٩	%٢٠,٠	٣٤	%٧٥,٥	٢	%٤,٤
الإمارات	٤	%١٩,٠	١٦	%٧٦,١	١	%٤,٧
البحرين	٦	%٤٦,١	٧	%٥٣,٨	-	-
المجموع	٣١٩٩	%٣١,٥	٦٥٩٩	%٦٥,٠	٣٤٥	%٣,٤

الفنون الجميلة ٥ كتب .

الجغرافيا والتاريخ ٣ كتب .

الأدب ٢ كتاب .

ومن الطبيعي ألا نجد هذه الظاهرة في كتب الفلسفة ، والدين ، واللغات والعلوم البحتة ، والعلوم التطبيقية . أما كتب المعارف ، العامة ، فكان من المتوقع أن تتضمن كتباً من هذا الحجم . كما كان من غير المتوقع أن نجدها في الأدب .

الإيضاحيات :

يوضح الجدول رقم (٩١) أن الإيضاحيات تتواجد فيما يقرب من ربع الكتب الصادرة في العالم العربي ، وذلك على الرغم أنها تزيد عن ذلك كثيراً في

الغالبية العظمى من الدول العربية كل على حدة . فهي تزيد في الكويت عن (٤٠٪) بينما تزيد في ٥ دول أخرى عن (٣٥٪) ، وهي : المغرب ، وتونس ، وقطر ، والجزائر ، والإمارات . كما تزيد عن (٣٠٪) في ٥ دول أخرى وهي : الأردن ، وسوريا ، والسعودية ، والعراق ، والبحرين . ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض النسبة إلى ما يقرب من الخمس في الكتب الصادرة في مصر ، وهي التي تمثل ما يقرب من ثلثي العينة الشاملة . ولذلك يوّ تأثيرها واضحاً في تحديد السمات العامة للمطبوعات العربية في هذه العينة . وتتقارب النسبة في ليبيا ، واليمن ، ولبنان ، من النسبة الشاملة بدرجات متفاوتة . أما عمان فتقل فيها الإيضاحيات بصورة كبيرة جداً حتى أنها لا تصل إلى العشر . ويرجع ذلك إلى تركيز الكتب الصادرة فيها في قطاع الدين مما لا يتناسب معه الاعتماد كثيراً على الإيضاحيات .

السلسلة :

تمثل بيانات السلسلة ، كما يتبين من الجدول (٩) ، في حوالى خمس الكتب الصادرة في العالم العربي . وتحظى العراق بأعلى نسبة لتواجد السلسلة في مطبوعاتها حيث تقرب من (٤٠٪) ، يليها الكويت التي تزيد عن (٣٠٪) . ثم تأتي بعدها ٥ دول تتراوح فيها النسبة بين (٢٦٪-٢٣٪) ، وهي قطر ، والمغرب ، والأردن ، وليبيا ، وتونس . وفي مقابل ذلك نجد أن أقل النسب لتواجد بيانات السلسلة في مطبوعات الإمارات التي تقل عن (٥٪) . ثم تأتي ٣ دول تلور فيها النسبة حول (٦,٥٪-٧٪) وهي اليمن ، عمان ، والبحرين . كما أن هناك ٣ دول أخرى تتراوح فيها النسبة بين (١١٪-١٤٪) . أما الدولتان اللتان تقترب النسبة فيهما من النسبة العامة بالعينة الشاملة ، فهما مصر ، والسعودية .

جدول (٩) : الإيضاحيات والسلسلة

الإيضاحيات	النسبة	السلسلة	النسبة
مصر	٢٣٦١	%٢١,٢	١٣٥٩
لبنان	٤٤١	%٢٧,١	١٧٦
الأردن	١٢٨	%٣١,٦	٩٨
سوريا	١٠٧	%٣١,٤	٥٠
الكويت	١٣٣	%٤٢,٩	٩٦
السعودية	١٠٠	%٣٣,٧	٥٧
العراق	٨٢	%٣١,٧	١٠٣
المغرب	٥٦	%٣٧,٠	٣٧
عمان	٧	%٩,٥	٥
تونس	٢٥	%٣٩,٦	١٥
ليبيا	١٣	%٢٤,٠	١٣
قطر	١٧	%٣٦,٩	١٢

الجزائر	الإيضاحات النسبة	السلسلة	النسبة
١٧	%٣٧,٧	٥	%١١,١
البحرين	%٢٦,٦	٣	%٦,٦٠
الإمارات	%٣٨,٠	١	%٤,٧
البحرين	%٣٠,٧	١	%٧,٦
المجموع	%٢٤,٧	٢٠٣١	%٢٠,٠

الترجمات :

من الملاحظ المرغوب قياسها لتحديد السمات الأساسية لمطبوعات معينة صادرة داخل نطاق معين ، حركة الترجمة من لغة إلى أخرى . سواء من اللغات الأخرى إلى اللغة القومية لهذه المنطقة ، أو العكس بأن تكون مترجمة من اللغة القومية إلى لغة أخرى وصادرة في نفس منطقة التغطية . والحقيقة أن هذا العنصر لا يمكن قياسه لكل الدول العربية من خلال هذه العينة ، وذلك بسبب أن نطاق التغطية لهذه القائمة كما سبق أن ذكرت في بداية الدراسة ، لا يشمل الكتب المترجمة والصادرة في الدول العربية باستثناء مصر . حيث أن المصدر الأساسي هنا لكتب الدول العربية غير مصر ، هو ما تقتنيه مكتبة الكونغرس من المطبوعات الصادرة في هذه الدول ، وسياساتها في الاقتناء تستبعد الكتب المترجمة . لهذا السبب كان قياس حركة الترجمة بالكتب العربية

وانجاهاتها ، لا يمكن إعداده إلا بالنسبة للكتب الصادرة في مصر فقط . بينما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على السمات البليوجرافية للمطبوعات العربية الصادرة في العالم العربى كله أو معظمه . هذا بالإضافة إلى أن هناك دراسة مفصلة بعنوان « حركة ترجمة الكتب في مصر دراسة عددية ونوعية » أعدها الدكتور / شعبان عبد العزيز خليفة ، وقد صدرت في مجلة « عالم الكتاب » في عددها السادس (أبريل ، مايو ، يونية ١٩٨٥) . وقد تناولت هذه الدراسة حركة الترجمة للكتب الصادرة في مصر خلال ٣١ عاماً ١٩٥٠ - ١٩٨٠ . كما حظيت أيضاً الكتب المترجمة في مصر ، بدراسة ماجستير أجازها قسم المكتبات بجامعة القاهرة عام ١٩٨٨ . وقد قام معدها هاشم فرحات ، بعرضها في مقالة نشرت أيضاً في مجلة « عالم الكتاب » تحت عنوان « الكتب المترجمة إلى اللغة العربية في مصر » ، وهي ضمن مواد العدد ٢١ (يناير / فبراير / مارس ١٩٨٩) . وهي تتناول بالدراسة ، الكتب المترجمة إلى اللغة العربية والصادرة في مصر في الفترة ١٩٥٠-١٩٨٤ . ومن أجل كل هذه الأسباب مجتمعة ، لم تتناول هذه الدراسة حركة الترجمة وانجاهاتها بالكتب الصادرة بالعالم العربى .

المراجع :

- ١ - خليفة ، شعبان عبد العزيز . حركة ترجمة الكتب في مصر : دراسة
عديدة ونوعيه . - عالم الكتب . - (إبريل / مايو / يونية ١٩٨٥) . -
ص 43 .
- ٢ - فرحات ، هاشم . الكتب المترجمة إلى اللغة العربية في مصر في الفترة من
١٩٥٠ إلى ١٩٨٥ : دراسة بيبليومترية/ مقدمة من هاشم فرحات :
إشراف محمد فتحي عبد الهادي . - القاهرة : فرحات ، ١٩٨٨ -
12 ، 430 ص : إيض 30 سم - أطروحة (ماجستير) جامعة
القاهرة ، 1988 .
- ٣ - فرحات ، هاشم . الكتب المترجمة إلى اللغة العربية في مصر . - عالم
الكتب . - ع 21 (يناير/ فبراير/ مارس 1989) . - ص 13-8 .
- ٤ - المجرسي ، سعد محمد . بواكير المؤشرات الإحصائية للكتاب العربي
(١٩٨٣ - ١٩٨٤) . - عالم الكتب . - ع 4 (أكتوبر/ نوفمبر/
ديسمبر 1984) . - ص 2 ، 29 .
- 5— Adeniran, O.R.- Bibliometrics of Computer science
literature in Nigeria.- International Library Review.-
20, (3), July 1988.- p.347-359.
- 6— Cullars, John.- Characteristics of monographic
scholarship of foreign literature studies by native
speakers of English.- College & Research Libraries.-
49, (2), Mar. 1988.- p. 157-170
- 7— Egghe, L.- Concentration places, Concentration
evolution, and online information retrieval techniques
for calculating them.- Information processing &
Management.- 24, (2), 1988.- 109-121.
- 8— Nieuwenhuysen, P.- A quik and easy method to
estimate the randam effect on citation measures.-
Scientometrics.- 13, (1-2), Jan-1988.- p. 45-52.
- 9— Peritz, Bluma C.- The literature of demography: its
characteristics and changes over time.- Journal of
Information Science.- 14, (2), 1988.- p. 99-167.

الأسطوانات البصرية وأسطوانات الفيديو تكنولوجيا حديثة : للإقتران والخدمات المكتبية ومراكز المعلومات

د . أحمد بحر

استاذ المكتبات والمعلومات

جامعة الإسكندرية

ملخص :

تناول الدراسة القدرات الاختزانية للأسطوانات البصرية وأسطوانات الفيديو ، كما تناول الوظائف التي يمكن أن تسهم بها سواء من ناحية توفير المساحة أو الخدمة المرجعية أو غيرها من التطبيقات المستقبلية في المكتبات ومراكز المعلومات .

تقديم :

تتطور نظم الاختزان البصري بسرعة متزايدة ، وتبشر الأسطوانات البصرية الحديثة بإمكانية نحو ما عليها من معلومات ، ثم إعادة استخدامها ملايين المرات

دون تلف . وإذا كان التطور التاريخي للاسطوانات البصرية قد بدأ لخدمة أهداف وأغراض أخرى ، فيبدو أنها قد صممت خصيصا للمكتبات ومراكز المعلومات ، كما يتوقع لها حجم تسويق يصل إلى ٥,٤ بليون دولار عند نهاية هذا العقد^(١) ، كما أثبتت اسطوانات الفيديو أنها أداة اختزانية ذات كثافة عالية ، تقدم كميات هائلة . من المعلومات لرواد المكتبات ومراكز المعلومات ... وعلى كل حال فقد ثبت أن صور الصفحات المخفوظة على الاسطوانات البصرية الرقمية Digital والصور المرئية والمسموعة المخفوظة على اسطوانات الفيديو يمكن أن تحققا غرضين متعارضين وهما : الاختزان المكثف لمواد المكتبة : مع إمكانية الوصول المتكرر والسريع لها^(٢) .

أولاً : القدرات الاختزانية للاسطوانات البصرية واسطوانات الفيديو وبعض مميزاتها :

تقدم الاسطوانات البصرية أعلى كثافة تخزينية بالنسبة لمساحة معينة في الوقت الحاضر ، ذلك لأن هذه الكثافة تصل من خمسين إلى مائتي مرة أكبر من الكثافة العالية للاسطوانات الممغنطة والمستخدمه حالياً في مراكز الحاسبات الرئيسية .

وعلى وجه التحديد فالاسطوانات البصرية لها كثافة تسجيل تبلغ من حوالى مائتين وخمسين مليون موضع Bit في كل بوصة مربعة إلى أكثر من ستائة وخمسين مليون موضع لكل بوصة مربعة وذلك بالمقارنة بثلاثة ملايين موضع لكل بوصة مربعة بالنسبة للنوع المعروف للاسطوانات الممغنطة (3350-Type) وكذلك اثنا عشر مليون موضع لكل بوصة مربعة للنوع الجديد وهو (3380) من الأسطوانات الممغنطة ، والكثافة العالية هذه تؤدي في نفس الوقت إلى تخفيض هائل في الزمن الذى يستغرقه الاسترجاع فضلاً عن تخفيض التكاليف . والامكانيات المثالية لجانب واحد من الاسطوانة البصرية ذات القطر ١٢ بوصة ، ١٤ بوصة هي على التوالى ١٠١٠ موضع bit ، ٤×١٠١٠ موضع ، وهذه الأخيرة توازى حوالى ٨,٢٠٠ صفحة كتاب أو حوالى سنة من مجلة اخبارية أسبوعية، وسيأتى بعض التفصيل لهذه الامكانيات التخزينية فيما بعد .

أما بالنسبة لاسطوانات الفيديو فواحدة منها فقط تحتوى على (٥٤,٠٠٠) اطار Frame لكل جانب ، وهذا يعنى إمكانية اختزان (٥٤,٠٠٠) صورة أو بطاقة فهرس أو (١,٥٠٠) صفحة من النص على كل جانب ، واسطوانة الفيديو تعمل عن طريق الوصول العشوائى Random Access خلال ثوان معدودة ، وبالتالي فهى على عكس الفيديو تيب الذى تديره من النهاية للنهية للعثور على مادة معينة ، كما أن الفيديو ديسك لا يحتاج لمعالجة أو اختزان خاص كالفيديو تيب .

هذا ويمكن استخدام اسطوانات الفيديو فى توزيع قواعد البيانات وبرامج الحاسبات كما يتم فى الوقت الحاضر انتاج الأسطوانات المهجنة Hybrid باستخدام المعلومات المكودة قياسيا ورقميا Analog - encoded digital character-encoded information وهذه الاسطوانات المهجنة إمكانيات هائلة ملحوظة .. فعلى سبيل المثال فإن ملفات الأشرطة المغنطة لقوائم استناد الأسماء Name Authority وقواعد بيانات مارك يمكن أن تكون على اسطوانات فيديو أصلية Master Video discs مجهزة لإمكانية الوصول إلى البيانات المكودة واسترجاعها باستخدام البرامج المتوفرة فى الوقت الحاضر . فملف كامل يحتوى على حوالى (٢٥٠,٠٠٠) تسجيلة يمكن وضعه على اسطوانة فيديو واحدة فقط . وهذا النظام يمكن أن يقدم لنا خدمة على الخط المباشر لقواعد البيانات تستفيد منه المكتبات بصفة عامة والمكتبات الصغيرة بصفة خاصة . كما يمكن تبادل البرامج التعليمية بين المكتبات باستخدام الأسطوانة المسموعة المدموجة Audio compact discs والموجودة داخل أداة تشغيلها Their players فضلا عن استخدام هذه الأسطوانات نفسها فى تبادل الاعارات للمجموعات الكبيرة وعمل المعارض Exhibits هذا وتشابه الاسطوانات البصرية الرقمية مع اسطوانات الفيديو القياسية Analog Video discs فى الخصائص المادية ، فكلا منهما مسطح ودائرى ، وطول القطر من ١٢ إلى ١٤ بوصة ، أما الاسطوانات السمعية المدموجة Compact Audiodisc فيبلغ قطرها ٤,٧ بوصة .

هذا ويتم اختزان المعلومات المقروءة آليا على الاسطوانات البصرية الرقمية في شكل رقمي وهذه الاسطوانات تصلح أكثر من غيرها لاختزان الصفحات المطبوعة المكونة من النص والرسوم التوضيحية (أبيض وأسود) ، أما صور اسطوانات الفيديو فتختزن في شكل اشارات تليفزيونية قياسية Analoge TV Signals وهي مصممة أساسا للمواد المصورة وليس للمعلومات المكودة على هيئة حروف وأرقام Character - encoded information وبالتالي فاسطوانات الفيديو تصلح تماما للتطبيقات التي لا تحتاج إلى تحديث مستمر ، كما تصلح لاختزان الأشكال Formats المختلفة كالمواد المصورة المتحركة الصوتية والمألونة وكذلك الحرائط وغيرها .. هذا واسطوانات الفيديو هي وسط مثالي لاختزان الأرشيف ، حيث يلحق به حاسب مصغر micro computer لتكشيف الصور ، وبالتالي فيعتبر أداة مرجعية ممتازة للباحثين والمدرسين ، كما يتم تشغيل اسطوانة الفيديو بصفة متكررة دون تلف ، بل ويمكن الوقوف عند صور بعينها وتجميدها Frozen للعرض المستمر دون أن يتسبب ذلك في أى تلف للأسطوانة هذا فضلا عن أن اسطوانات الفيديو لا تتأثر بالرطوبة أو التلف الكيميائي ، وبالتالي فهي أكثر احتمالا من الكتب أو غيرها من أشكال المواد المطبوعة على الورق .

أما الاسطوانة المسموعة المدموجة Audio compact discs فتختزن حتى ستين دقيقة من التسجيلات الرقمية للموسيقى digital recordings of music وهذا يساوى ضعف التسجيلة العادية طويلة التشغيل long - playing (Lp) record أما من ناحية التكاليف ، فتكاليف الاختزان على الاسطوانة البصرية الرقمية أقل من الاختزان على الاسطوانة الممغنطة ، كما أن تكاليف التقديم على اسطوانة الفيديو أقل من هذه التكاليف على الفيديويتيب ، كما يمكن للفيديوديسك أن يشمل صوت الستيريو ، وقس على ذلك مشغل الفيديو ديسك الذى أصبح ثمنه منافسا لتكاليف مسجل الفيديويتيب مع أن الفيديوديسك أطول عمرا من نظيره الفيديويتيب (إذ يصل عمره إلى حوالى عشرين عاما) .

ونظرا لأن قراءة كل من الأسطوانة البصرية الرقمية واسطوانات الفيديو يتم

بواسطة أشعة الليزر كما يتم طلاؤهما بالبلاستيك ، فاحتمال التلف يكون بعيدا نسبيا .

ثانياً : الاسطوانات البصرية وإدارة مساحة التخزين بالمكتبة :

تعرف رفوف المكتبة - خصوصا في المكتبات الاكاديمية والبحثية - بأنها رفوف بلانهايات ، دلالة على طبيعة النمو في مجموعات المكتبات ، ومع ذلك فإن مساحة المكتبة وميزانيتها لاتسمح بهذا النمو عادة .. ومعنى ذلك أن المكتبات لديها مشكلة مزمنة هي مشكلة المساحة ، وهنا تأتي الاسطوانات البصرية التي تستطيع أن تقلص المساحة التي تحتاجها المكتبة للنمو .

وسوف نتناول في هذه الدراسة الاسطوانات البصرية الرقمية والفيديوديسك القياسية Analog ذات قطر طوله حوالى ١٢ بوصة ، والمسجلة على أحد جوانبها فقط وعلى أن يتم التخزين في خرطوشات منفردة ثم مقارنة هذه الأسطوانات بالكبب التقليدية المطبوعة والمجلدة والتي تشتمل مثلا على ٣٠٠ صفحة مقاس ٩×٦ بوصة .

(أ) المعلومات المكودة على هيئة حروف وأرقام :

كل رمز (أى حرف أو رقم Character) يمثل في النص Information Character - encoded في هذه الحالة بواسطة كود ثنائى من ثمان مواضع 8 - bit code أى أن الاسطوانة ذات القطر (١٢) بوصة ستخزن بليون رمز (حرف أو رقم) أو ألف مليون رمز (١٠) وهذا يمثل نص مكون من (١٣٨٩) كتاب كامل (كل كتاب ٣٠٠ صفحة) والأشكال المطبوعة المجلدة من هذه الكتب ستأخذ مساحة قدرها حوالى (١٢٦) قدم على الرفوف أما الاسطوانة في الخرطوشة cartridge فحتل مساحة حوالى ($\frac{5}{8}$) بوصة وبالتالي يؤدى إلى تخفيض طولى في الرفوف يصل إلى حوالى من ٢٠٠٠ إلى ٢٤٠٠ مرة إذا أخذنا في الاعتبار ضرورة وجود بعض المسافات بين المواد .

(ب) المعلومات على هيئة صور رقمية : Digitized Image Information :

أما الطريقة الثانية تختزن بها الصفحات على الاسطوانات البصرية فهي طريقة صور الصفحات الرقمية Digitized page images وفي هذه العملية فإن الصفحة تعتبر كصورة وليست مجرد تتابع للرموز characters والكلمات ، وبالتالي فتعامل مساحة الصفحة كصفوف من الخلايا array of cells حيث يخصص لكل خلية قيمة متميزة بالأسود (جزء من حروف أو أرقام النص) أو قيمة بيضاء (فراغ) . هذا وعدد المواضع bits في كل بوصة يحدد مكان الصورة المختزنة وهذا العدد يسمى أيضا عدد السطور لكل بوصة وذلك نظرا لأن الفرز scanning يتم بصفة عامة صفا واحدا في كل مرة حتى نهاية الصفحة إلى أسفل ، والأجهزة الحالية التي تقوم بعملية الفرز تعمل بين (٢٠٠) سطر لكل بوصة إلى (٤٠٠) سطر لكل بوصة .

وعلى كل حال فلدنيا الآن ولأول مرة وعاء أو وسط للاختزان يمكن الوصول إليه بالحاسب أى أنه توفر لدينا فنيا واقتصاديا إمكانية اختزان المعلومات على هيئة صور رقمية .. والكثافة الخاصة بالأقراص البصرية تتيح لنا تسجيل أربعة كتب في مساحة لاتزيد عن رأس الدبوس .

هذا ويتضح أهمية صور الصفحات عند الانتقال من النصوص البسيطة للكتب إلى المسلسلات والدوريات العلمية والمجلات الاخبارية ، حيث تكون هناك حاجة ماسة لفهم المقالات بما تشمله من جداول ورسومات ومعادلات رياضية وعناصر فنية خطية وصور ، وهذه جميعا سيضمها النص بطريقة طبيعية عند اختزان صور الصفحات ولاتتوفر هذه الجداول والمعادلات .. إلخ في حالة المعلومات المكودة على هيئة حروف وأرقام فقط .

ثالثاً : الاسطوانات البصرية وخدمات المراجع بالمكتبة :

بمقارنة مساحة الصورة في كل من صورة الصفحة الرقمية Digitized المسجلة على الأسطوانة البصرية بصورتها المناظرة على ١٦ م ميكرو فيلم فسنجد أن الأولى تأخذ حوالى ١٪ من مساحة الثانية . وإذا كانت الكثافة

الشديدة هي الخاصية الأساسية للاسطوانات البصرية فسيكون لدينا مجرد تكنولوجيا بديلة للميكروفيلم ، ولكن الاسطوانات البصرية لها مزايا عديدة أخرى ، فهي مصممة بحيث يتم الوصول إليها ضمن تحكم الحاسب الآلى ، كما أن القراءة منها تتم بواسطة شعاع ضوئى منعكس من شعار ليزر منخفض .. من أجل ذلك فستوفر لدينا وعاء يسمح بالوصول السريع والدقيق لأى تسجيلية فى مخزن المعلومات الهائل بالحاسب الآلى (على عكس المتبع فى الميكروفيلم) هذا فضلا عن أن الاسطوانات البصرية هى وسط أو وعاء لا يلى مع الاستخدام المستمر (على عكس الميكروفيلم أو الشرائط المغنطة أو الاسطوانات المرنة Floppy discs ، من أجل هذا كله فسندرى فى الاسطوانات البصرية وعاء جديدا مثاليا للخدمات المرجعية بالمكتبة أو مركز المعلومات فالاسطوانات البصرية يمكن أن تقدم للمستفيد إمكانية الوصول الفورى إلى الصفحات الكاملة للمواد المطلوبة وذلك من خلال شاشات العرض عالية الجودة .

High Resolution display screens وهذه الطريقة أكثر قدرة وقوة من البحث المحسب لتسجيلات الفهرسة . ولعل هذه القدرة هى التى تجعل للاسطوانات أقوى المزايا ، وذلك من حيث استبدالها للتوصيل الالكترونى السريع للغاية للمعلومات الفعلية المطلوبة بعمليات البحث اليدوية البطيئة على الرفوف ، ثم توصيل المواد المطبوعة المطلوبة .

صحيح أنه فى العديد من المكتبات البحثية الكبيرة يمكن للبحث المحسب فى الفهرس أن يتعرف على المواد المطلوبة بسرعة بالغة ، إلا أن الوقت بين التعرف على المادة المطلوبة وتوصيلها الفعلى يمكن أن يصل إلى ساعة من الزمن فى النظم التقليدية .

هذا ونظام استرجاع الأسطوانات البصرية - مثله فى ذلك مثل أى نظام استرجاع محسب - يمكن أن يتخدم عدة نهايات طرفية للمستخدمين فى نفس الوقت .. والفرق فى هذه الحالة - أى عند استرجاع صور الصفحات الرقمية Digitized - هو استخدام نهايات طرفية للعرض ذات جودة عالية High Resolution بحيث تكون قادرة على عرض الصفحة الكاملة من النص أو

الرسومات أو غيرها من المواد المصورة بشكل مقروء بسهولة . وهناك ميزة أخرى في خدمات المراجع بالمكتبة وهي أن الملفات تكون دائماً موجودة ومتوفرة للاستخدام حتى في حالات الاستخدام العالى للمواد الجارية ، فيمكن الوصول للمواد بواسطة عدد من المستفيدين . وبالتالي لن تكون الملفات بعيدة عن الرفوف كما هو الحال مع العديد من المواد المكتبية النشطة .

رابعاً : الاسطوانات البصرية وعمر الحفظ والتدريب بالمكتبة :

العمر المتوقع للاسطوانات البصرية المصنعة في الوقت الحاضر هو من عشرة إلى عشرين سنة ، ومع ذلك فهذا الوعاء دور هام في الحفظ بالمكتبة ، وأسباب هذه الأهمية تختلف في كل من الاسطوانات البصرية الرقمية والفيديو ديسك القياسي Videodisc Analog فبالنسبة للاسطوانات البصرية الرقمية يتم حمايتها عن طريق اكواد اكتشاف الأخطاء واكواد تصحيح الأخطاء شأنها في ذلك شأن جميع أوعية الاختزان بالحاسب الآلى ، ونظراً لطبيعة التسجيل في الاختزان البصرى ذى الكثافة العالية جداً ، فلا بد من استخدام اكواد خاصة قوية .. ومع مرور الزمن فستزيد الأخطاء التى يتم تصحيحها ، وبمراقبة هذه العملية فيمكن عمل نسخة دقيقة من الاسطوانة القديمة .. وفي هذه الحالة سيكون لدينا بديل أو مناظر رقمى Digital Equivalent يحفظ المعلومات عن طريق إعادة الكتابة المتتابعة كلما زاد عمر الاسطوانة البصرية - Successive rewrites .

وهناك طريقة أخرى تناسب كلا من الاسطوانات البصرية الرقمية والفيديو ديسك وهي حفظ ماستر مختوم ومطلى بالمعدن Metal plated stamping Master أما بالنسبة للفيديو ديسك فهى تواجه الباحثين بنوع من التحدى ، وذلك لأنها وعاء قياسي Analog Medium والأجيال المتتابعة لتسجيل الانالوج تصبح أكثر سوءاً ، ومع ذلك فيمكن أن يسهم الفيديو ديسك في عملية الحفظ بطريقة غير مباشرة وذلك بالنسبة لمجموعات المكتبة المصورة ، وذلك بعمل عرض بديل للمجموعة على الفيديو ديسك .. وفي هذه الحالة فمواد المجموعة نفسها تترك دون أن تمسها الأيدي أو يناها التمزيق ، وعلى كل حال فالبحوث الجارية تشير

إلى تطوير واكتشاف اسطوانات بصرية ذات أعمار أطول .

وعلى كل حال فقد أثبتت اسطوانات الفيديو القياسية Analog أهميتها البالغة في مجالات التدريب التفاعلي ونقل المعلومات الخاصة بالصور المرئية للمواد النادرة أو المعرضة للكسر أو التلف في المعارض أو قاعات الاطلاع .

وخلال فترة التدريب التفاعلي تقدم أسطوانة الفيديو (الموجود معها برنامج محكوم بحاسب مصغر مرفق) اختيارات للمستفيد عن طريق قائمة المواد Menu ويتم التحكم في مسيرة العملية التعليمية للمستفيد عن طريق تقديم الأطر Frames بناء على إجابة المستفيد ومدى صحتها .

خامساً : تطبيقات الاسطوانات البصرية واسطوانات الفيديو في مكتبة الكونغرس :

لقد بدأت المكتبات الحديثة في استخدام النظم المعتمدة على الاسطوانات البصرية في الاختزان الارشيفي للوثائق والوصول السريع إليها وعرض واستساخ نسخة واحدة أو عدة نسخ لصفحات بعضها أو للوثائق كلها .

وفي أغسطس عام ١٩٨٢ قام قسم الفهارس بمكتبة الكونغرس بتطبيق نظام توصيل الوثائق المجهزة الصورة . An Image— Processing document Delivery System والذي يعرف باسم (DEMAND) وهي الحروف الاستهلاكية لنظام مارك الالكتروني الرقمي Digitized Electronic Marc and Non - Mars Display System .. وقد طبقت مكتبة الكونغرس هذا النظام حتى تستجيب لحوائ (من ٨,٠٠٠ إلى ١٦,٠٠٠) طلب يوميا ، يأتيها من مكتبات على اتساع العالم كله ، لحاجتها للمعلومات البيوجرافية الموجودة في بطاقات الفهارس .

وهذا النظام سيحل شيئا فشيئا مكان الفهرس البطاق والذي تملأ بطاقاته حوالى ٤٠,٠٠٠ درج ملف ، والطبوعة بحوالى أربعمائة لغة وتستخدم ثلاثين هجائية Alphabet ويعمل النظام حسب الوصول العشوائى لصور بطاقات الفهرس وطباعتها ، وهذه الصور كانت من قبل على هيئة نسخ صلبة مرتبة في الأدرج حسب أرقام بطاقات الفهرس . هذا وقد طبقت مكتبة الكونغرس في

ديسمبر ١٩٨٣ نظاما جديدا للاسطوانات البصرية الرقمية في مركز خدمة الحاسب الآلى بالمكتبة ، ويقوم جهاز الفرز Scanner بفرز واختزان (٥٠٠,٠٠٠) صفحة كل سنة من الدوريات المستخدمة كثيرا ، وتظهر الصور التى يتم فرزها على شاشة أنبوب أشعة كاثود (CRT (cathode-ray- tube .

.. وتقوم مكتبة الكونغرس حاليا بحل قضية عمق التكشيف والاستخلاص المطلوبة عند توفير النص الكامل وليس مجرد الاشارات البيولوجرافية عنه فقط . أما بالنسبة لتطبيقات اسطوانات الفيديو بمكتبة الكونغرس فقد كانت المكتبة ناجحة تماما في استخدامها للفيديو ديسك لمدة سبعة أشهر في معرض أطلقت عليه اسم « راعى البقر الأمريكى » ، وقد أنتجت المكتبة ثلاثة اسطوانات فيديو ، الأولى تحتوى على عشرين أغنية من العشرينات أما اسطوانة الفيديو الثانية وهى المرئية المسموعة فتقدم الممثل ولیم هارت وهو يحكى بعض ذكرياته باعتباره من أوائل الذين عملوا بالتمثيل في روايات رعاة البقر . أما اسطوانة الفيديو الثالثة وهى من النوع التفاعلى Inter active فتحتوى على إحدى عشرة مقطعا Segments وتسمح للمستخدمين باختيار البرنامج الذى يريدونه من عدة برامج متوفرة (منها مثلا مجموعة من الصور المتحركة أو برنامج مسموع لمدة ساعة عن الحياة في مراعى نيفادا ، أو أرشيف يحتوى على ٢,٤٠٠ صورة من الصور المتابعة . Captioned Still Photographs .

كما تقوم مكتبة الكونغرس كجزء من برنامج الاسطوانات البصرية لفرز صور الصفحات المطبوعة واختزان المعلومات الرقمية بتحويل أكثر من ١٥٠,٠٠٠ صورة من الصور المتحركة والمطبوعة على الورق والملصقات والشرائح والأشرطة المسموعة إلى خمسة اسطوانات فيديو قياسية Analog Video discs وعلى الرغم من أن الاختزان هو الهدف الأساسى لهذا المشروع ، إلا أن اسطوانات الفيديو مستخدم مزايها الجديدة بالنسبة للاسترجاع المرجعى على الخط المباشر في نفس الوقت ، وتستسمح لرواد والمستخدمين بمسح كمية هائلة من المواد دون تناولها التكرار بالأيدى كما كان يحدث في البحث اليدوى .

وتقوم مكتبة الكونغرس بإعداد قاعدة بيانات خارج اسطوانات الفيديو ،

على أن تحتوي هذه القاعدة على وصف للمواد المعروضة والتي ستسجل الكترونياً على صور اسطوانات الفيديو ، وإحدى ميزات إنشاء قاعدة البيانات المستقلة هو إمكانية التحديث والتغيير في أى وقت .

هذا وتقوم مكتبة الكونغرس بإعداد اسطوانة فيديو تفاعلية Interactive لتدريب المستخدمين من مركز الفهرس المحسب في تشغيل النهايات الطرفية ليبحث نظام معلومات مكتبة الكونغرس (LICIS) والعثور على الاستشهادات البليوجرافية للمواد المرغوبة .

وأخيراً فستتج مكتبة الكونغرس اسطوانتين مدموجتين تعتمدان على الليزر Two Laser- Compact discs (C D) كمكونات إضافية لبرنامج الاسطوانات البصرية حيث يمكن بواسطتهما بث التسجيل من مكان إلى آخر عبر وصلة من الألياف البصرية fiber Optics Link .

سادساً : اتجاهات مستقبلية في تطبيقات الاسطوانات البصرية بالمكتبات :

إذا كنا قد رأينا بعض هذه التطبيقات في استرجاع النصوص وصور الصفحات والصور العادية Pictures فضلاً عن بعض تطبيقات مكتبة الكونغرس فيشير الباحث وليم نيو حانت^(٧) إلى التطورات الجديدة التالية في مجال الاسطوانات البصرية :

١ - يتوفر بالسوق حالياً اسطوانة مدموجة لذاكرة القراءة فقط Compact Disc Read Only Memory (C D R O M) وإذا ما استخدمت هذه كمصدر للبيانات للحاسبات المصغرة Micro Computers فإنها ستزود مستخدم الحاسب المصغر بإمكانات جديدة تماماً وهي إمكانيات توفر الوصول لقواعد البيانات الضخمة دون دفع تكاليف الاتصالات أو تكاليف مكاتب الخدمات .

وعلى كل حال فهذه الذاكرة (C D R O M) وهى وعاء نشر الكترونى سيزيد من قوة الحاسبات الصغيرة ، وستحصل المكتبات على

هذه الذاكرة المنشورة (published C D R O M) كما تفعل مع الكتب وستجد إشارات بها لاستخداماتها العديدة .

٢ - يتوفر بنهاية عام ١٩٨٥ السلسلة الجديدة للاسطوانات البصرية التي تكتب مرة واحدة (5 1/4 inch write - once optical disc drives and discs) وهي مصممة لتكون إضافات منخفضة التكلفة للحاسب المصغر ، وهذه ستتيح لمستخدم الحاسب المصغر أن يبنى قاعدة معلوماته الكبيرة بتكاليف منخفضة وعلى الرغم من أن مدى الوحدات الأولى هو مائة ميغابايت بالمقارنة بالأسطوانة المدمجة روم (C D R O M) والتي مداها (٥٤٠) ميغابايت ، إلا أن إمكانيات الأولى سترتفع في المستقبل وستعتبر هي وأسطوانة روم (C D R O M) إضافات ضرورية للعاملين في حقل المعلومات بالحاسبات المصغرة .

٣ - يتوفر منذ عام ١٩٨٦ الاسطوانات البصرية القابلة للمسح (5 1/4 inch erasable O.D.) وذلك باستخدام التكنولوجيا البصرية المغناطيسية وستوفر في السنوات التالية أحجام أكبر (١٤ بوصة) من الاسطوانات البصرية القابلة للمسح erasable وذلك لاستخدامها في الحاسبات مع توفير المساحة .

٤ - شهد عام ١٩٨٥ إدخال أول فيديو ديسك تليفزيوني ذا دقة عالية High Definition Television (H D T V Videodisc) ونظرا لامكانياته العالية (١١٢٥ خط بدلا من ٥٢٥) فإن ذلك سيزيد من إمكانية تطبيقات وصول الفيديو ديسك للمواد المرئية بالمكتبات ولعل نظام (H D T V) هو أول تقنين دولي للتلفزيون .

لقد بدأت الدراسة بوصف النظم التي تختزن صور الصفحات بالنص وانتهت الدراسة بالتعريف بالفيديو ديسك التليفزيوني (H D T V) للصور الخاصة بالمواد المرئية .. ولعل الاتجاه في هذا المجال يشير إلى الاستخدام المتزايد لصور المواد على اختزان بصري تحت تحكم الحاسب الآلي من أجل ذلك فيطلق على هذا المجال ميكنة الصورة أى تزويد واختزان

وتجهيز واسترجاع المعلومات المصورة وهو مجال ذو دلالة عالية لاستخدام المكتبات ومراكز المعلومات .

لقد كان محور الاجتماع نصف السنوى للجمعية الأمريكية لعلم المعلومات (ASIS) فى عام ١٩٨٧ هو « نظم المعلومات المعتمدة على الاسطوانات البصرية الملليزرة واسطوانات الفيديو » ، كما تعددت المؤتمرات والاجتماعات خلال السنوات الأخيرة لدراسة هذا الموضوع .

ويذهب كل من شيبا ولونين إلى اعتبار الأقراص أو الاسطوانات البصرية ، الحدث التكنولوجى الثالث فى الأهمية بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات بعد كل من اختراع المطبعة وتطور الحاسب الرقمى^(٦) ، من أجل ذلك فقد رأى الباحث أن يذيل هذه الدراسة بقائمة ببلوجرافية مختارة لبعض ما نشر حديثا فى هذا المجال .

المراجع

1. Harding, Jessica R. and William R. Nugent. "Library Applications of optical storage" Encyclopedia of library and Information science, Volume 38 supplement 3, pp. 242 - 266, Marcel Decker, Inc., New York, 1985.
2. Nugent, W. Optical Discs - An Emerging Technology for libraries. IFLA Journal, 12 (1986), 3; pp 175 - 181.
3. Nugent, William R. and Jessica R. Harding. "Pictures and productivity; How Image Automation Will Amplify the output of the knowledge worker", Proceedings, 1983 ASIS Annual Meeting, Washington, DC, October 2 - 6 1983, pp. 36 - 40, knowledge Industry, publications, White plains, 1983.
4. Price, Joseph, "The Optical Disc pilot program at the library of Congress," Videodisc and optical disc, November - December 1984.
5. Sonnemann, Sabine S. The Video disc as a library Tool. Special Libraries, January, 1983, pp. 7-13.
6. Lunin, Lois and Schipma, Peter B. "Perspectives on CD-ROM for Information Storage and Retrieval. JASIS, Vol. 39, No. 1 (1988), p. 31.

يليو جرافيات مختارة عن الاسطوانات البصرية واسطوانات الفيديو :

١ - الصمادى ، نسيم حسن . نظم الأقراص البصرية المكتنزة وتأثيرها على نظم الاسترجاع المباشر للمعلومات : ممارسات الحاضر وأفاق المستقبل .
مكتبة الإدارة ، مجلد ١٥ ، ع ٢ (جمادى الأول ٨ - ١٤ يناير ١٩٨٨) ، ص ٥٣ - ٧٥ .

2. Adams, Michael Q. "Digital Equipment Corporation's CD-ROM Software and Data base Publications," On-Line, Vol. 10 No. 4 (July 1986).

3. Belkin, Nicholas J., Graft, W. Bruce, "Retrieval Techniques. In: Williams, Martha E., ed: **Annual Review of Information Science and Technology**, Vol. 22 (1987), 109-145.
4. Bouwhuis, G. et al. **Principles of Optical Disc Systems**. Bristol: A. Hilger Ltd., 1985.
5. Buttler, Matilda; Paisley, William and Spigai, Frances. "CD-ROM in the Matrix of Publishing Choices," **Electronic Publishing Business**, Vol. 4 No. 6 (June 1986).
6. Carasso, M.G. et al. "The Compact Disc Digital Audio System," **Phillips Tech. Review**, Vol. 40, 1982.
7. **CD-ROM Review**. Peterborough, NH: CW Communication, Peterborough, Inc., Bimonthly.
8. Cichocki, Edward M. and Susan M. Ziemer. "Design Considerations for CD-ROM Retrieval Software." **JASIS**, Vol. 39, No. 1 (1988), 43-46.
9. Collier, Harry. "Optical Technology: A New Medium or a Replacement Medium? In: Schwerin, Julie B. ed. **Proceedings of Optical Publishing 1986**. Medford, N.J. Learned Inform. Inc., 1986.
10. Davies, David H. "The CD-ROM Medium. **JASIS**, Vol. 39, No. 1 (1988), 34-42.
11. Dor, T.T. "Error Correction codes for digital Audio" **Proc. AES Premier Con.** Rye town, New York. Audio Engineering Society, 1982, pp. 147-177.
12. Fujitani, Larry, "Laser Optical Disk: The Coming Revolution in On-Line Storage, "**Communications of the ACM**, Vol. 27, No. 6 (June 1984).
13. Godstein, Morris, "Optical Disk Technology: Origins and Evolution, "**In: On-line 1986 Conference Proceedings**, (Chicago, Nov. 1986).
14. **The Guide to CD-ROM's in Print** Westport, Conn., Meckler Publishing, 1987.

15. Herther, Nancy, K. "CD-ROM Technology: A New Era for Information Storage and Retrieval?" *On line*, Vol. 9, No. 6 (November 1985).
16. Isailovic, Jordan. **Videodisc and Optical Memory Systems**. Englewood Cliffs, N.J. Prentice - Hall, 1985.
17. Kramer, Matt. "Compact Disks May Spur Use of On-Line Databases," *PC Week*, Vol. 2, No. 50 (December 1985).
18. Lambert, Steve and Ropiequet, eds.: **CD-ROM: The New Papyrus**. Redmond, WA.: Microsoft Press, 1986.
19. Levit, Theodore, **The Marketing Imagination**, New York: The Free Press, 1986.
20. Marchand, Donald and Horton, Forest. **Info Trends**. New York, John Wiley and Sons, 1986.
21. **Optical Information Systems Update**. Westport. Conn., Meckler Publishing, 1985.
22. Pagell, Ruth A. "CD-ROM Systems for Company and Industry Information." **In: On line 1986 Conference Proceedings**, (Chicago, Nov. 1986).
23. **Publishing with CD-ROM**, Westport, Conn. Merkler Publishing, 1985.
24. Rietdyk, Ron J. Creation and Distribution of CD-ROM Databases for library Reference Deck, *JASIS*, Vol. 39, No. 1 (1988), 58-62.
25. Ropiequet, Suzanne, ed.: **CD-ROM 2: Optical Publishing** Redmond, WA: Microsoft Press, 1987.
26. Roth, Judith Paris, **Essential Guide to CD-ROM**. Westport, CT: Meckler Publishing, 1986.
27. Sako, Y. and Suguki, T. "Data Structure of the Compact Disk-read Only Memory System, *Applied Optics*, Vol. 25, 1986, 3996.
28. Schipma, Peter B. A CD-ROM Database Product for Oncology, *JASIS*, 39, (1), 63-66.

29. Schwerin, Julie B. Message to Information Providers: Take Advantage of Optical Media: "Video disc and Optical Disk Journal, 5 (3): 211-216, 1985.
30. Schwerin, Julie. CD-ROM: Potential Markets for Information. JASIS, 39 (1), 54-57, 1988.
31. Schwerin, Julie. CD-ROM: The Standard: Medford, NJ: Learned Information: 1985.
32. Schwerin, Julie "Optical Publishing Products, Pricing and Performance. Proceedings of the Tenth International Online Meeting," London, Dec. 1986.
33. Schwerin, Julie B. "Optical Systems for Information Delivery and Storage." Electronic Publishing Review, 5 (3), 193-198, 1985.
34. Schwerin, Julie B. "Optical Publishing, The Optical Family Tree "Information Today, July, 1985.
35. Schwerin, Julie B. The Reality of Information Storage, Retrieval and Display Using Video Disc "Video Discs and Optical Journal, 4 (2), 113-120, 1984.
36. Takeuchi, T. et al "CD-ROM System using high performance error correcting system, "J.I.T.E. (Japan), 1986.
37. Tang, D.T. and Bahl L.K. "Block codes for a class of constrained noiseless channels. "Inform Control, 17: 436: 1970.
38. Taub, H and Schilling, D.L. Principles of Communication Systems: McGraw Hill, 1971.
39. Vries, L.B. et al "The digital compact disc system: modulation and error correction" 67th Convention AES Preprint 1674. New York: Audio Engineering Society, 1980.
40. Zoellick, Bill. CD-ROM Software Architecture to Promote Interchangeability. JASIS, 39 (1), 47-53, 1988.
41. Zoellick, Bill. CD-ROM: The New Papyrus. Redmond, WA: Microsoft Press, 1986, p. 103.

42. Zoellick, Bill, Stegner, S. et al "High Siena CD-ROM Logical Format Proposal. "(Proposed by TMS Inc., P.O.Box: 1358, Stillmoter, OK, 1986).

رقم « كتر » أداة هامة في تصنيف مكتبة الكونغرس

قاسم محمد الخالص

مكتبة جامعة اليرموك

أربد - الأردن

ملخص :

بدأ الدراسة بتناول رقم الطلب في تصنيف مكتبة الكونغرس ، ثم تناول استخدام رقم كتر في تصنيف مكتبة الكونغرس لترميز المداخل الرئيسية ، التقسيمات الجغرافية ، التراجم الفردية ، أسماء اللغات التي ورد بها نص الموضوع ، الموضوعات ، عناوين المؤلفات ، وتختتم الدراسة بقواعد ترميز المداخل العربية بالحروف والأرقام العربية .

قبيل الشروع في الحديث عن تفاصيل رقم « كتر » لابد من المرور على رقم الطلب في تصنيف مكتبة الكونغرس . وهذا يدفعنا للخوض قليلاً في رمز تصنيف مكتبة الكونغرس المختلط الذي يجمع الحروف اللاتينية والأرقام العربية . والمتبع نماذج أرقام الطلب في تصنيف مكتبة الكونغرس يجد نموذجين شائعين :

الأول ويتكون من :

(أ) رقم التصنيف ويتكون من حرف كبير ، أو حرفين كبيرين ، أو ثلاثة حروف كبيرة ، تمثل الأقسام الرئيسية ، أو الأقسام الثانوية أو الموضوعات تتلوها أرقام عربية تبدأ بالرقم (1) وتنتهي بالرقم (9999) . ثم يمكن تقسيم أي رقم صحيح تقسيماً عشرياً كلما كانت الأرقام الصحيحة غير كافية لتمثيل الموضوعات .

(ب) رقم « كتر » يمثل المدخل الرئيسي للعمل .

(جـ) تاريخ نشر العمل .

أما النموذج الثاني فيتكون من :

(أ) رقم التصنيف كما وضعناه أعلاه .

(ب) رقم كتر أول يكون جزءاً لا يتجزأ من رقم التصنيف بل هو امتداد حقيقي له .

(جـ) رقم كتر ثان للدلالة على المدخل الرئيسي للعمل .

(د) تاريخ نشر العمل .

والمثالان التاليان يوضحان هذين النموذجين : « محاضرات في الاقتصاد الجزئي / ابراهيم أحمد داود ، ١٩٨٤ » .

حرفان للدلالة على القسم الثانوي « الاقتصاد » HB .

رقم صحيح للدلالة على موضوع « الاقتصاد الجزئي » 172 .

رقم كتر المدخل الرئيسي لهذا العمل وهو 12722 مبني على Ibrahim Ahmad Dáwúd .

تاريخ نشر العمل 1984 .

هذا مثل على النموذج الأول من أرقام طلب تصنيف مكتبة الكونجرس . أما المثال التالي فيوضح شكل النموذج الثاني من أرقام طلب تصنيف مكتبة الكونجرس :

« برجة بيسك للمبتدئين / تأليف عوض منصور ، ١٩٨٧ » .

حرفان للدلالة على القسم الثانوي « الرياضيات » QA .

رقم صحيح للدلالة على الحاسبات الالكترونية 76 .

تقسيم عشري يبين تقسيم لغات البرجة وترتيبها باستخدام رقم كتر 73 .

رقم كتر أول للدلالة على لغة البيسك [Basic] B3 .

رقم كتر ثان للدلالة على المدخل الرئيسي [Mansur, Awod] M3622 .

تاريخ نشر العمل 1987 .

يلاحظ مما سبق أن أقصى احتمال لعدد أرقام « كتر » في رقم طلب واحد هو اثنان فقط .

تعتبر عملية استخدام رقم « كتر » في تصنيف مكتبة الكونجرس ضرورة هامة لذا لابد من الدقة والنسقية في عملية إنشائها .

ورغم ما قيل ويقال عن الصعوبة المتأتية لدى إنشاء رقم « كتر » إلا أن العملية لو خضعت لمجموعة من الخطوات السليمة لجعلت رقم « كتر » في تناول مصنف ويسر كبير .

ولابد للمصنف العربي الذي هو موضوع مقالتنا بالذات من بعض التصورات العملية الهامة في سبيل إنشاء رقم « كتر » صحيح وعملي .

ومن الجدير ذكره أن عملية إنشاء رقم « كتر » أداة تستخدم للمحافظة على الترتيب الألفبائي كلما كان ذلك مطلوباً .

وفي مكتبة الكونجرس يقوم مصنف على درجة عالية من التأهيل والثقافة المكتبية بإنشاء أرقام « كتر » لكل مادة قيد الفهرسة والتصنيف . ويسمى هذا الشخص "Shelflister" .

ويلاحظ أن مكتبة الكونجرس تحرص على إنشاء رقم « كتر » باللغة الانجليزية ، وبمعنى آخر بالحروف اللاتينية . وهذا يعني عملياً أنه لابد من نقل حروف الأسماء والمداخل إلى اللغة الانجليزية ، وهذا ما اصطلح عليه بالكرشة

أو النقحرة والتي سأفرد لها تفصيلاً شاملاً ودقيقاً ، فيما يتعلق بقواعد النقحرة من اللغة العربية إلى اللغة الانجليزية وفق ما هو متبع في مكتبة الكونغرس .

يتكون رقم « كتر » عادة من أول حرف من المدخل الذي ينشأ له رقم « كتر » . حرفاً كبيراً يتبعه مجموعة من الأرقام العربية ، ويكون رقم « كتر » بكامله مسبوقةً بالنقطة العشرية . وهذا يعني أن رقم « كتر » يجب أن يعامل معاملة رياضية عشرية .

يستخدم رقم « كتر » في تصنيف مكتبة الكونغرس لترميز ما يلي :

- ١ - المداخل الرئيسية سواء كانت مؤلفاً أو عنواناً .
 - ٢ - التقسيمات الجغرافية سواء كانت قارات أو مناطق . أو دولاً ، أو ولايات ، أو أقاليم ، أو مدن ، أو قرى .
 - ٣ - التراجم الفردية .
 - ٤ - أسماء اللغات التي ورد بها نص الموضوع .
 - ٥ - الموضوعات .
 - ٦ - عناوين المؤلفات .
- وسأحدث عن كل واحد بشيء من التفصيل .

المدخل الرئيسية

يستخدم رقم « كتر » هنا لترميز المداخل الرئيسية لغايات التمييز بين المؤلفات التي تحمل نفس رقم التصنيف ، حيث ترتب الأعمال المختلفة التي يجمع بينها موضوع واحد ، وبالتالي رقم تصنيف واحد ، وفق الترتيب الأبجدي للمداخل الرئيسية التي يجري تحويلها من أسماء وعناوين ، إلى حروف تمثل بداية هذه المداخل ، متنوعة بأرقام عربية . والغرض النهائي منها ترتيب هذه الأعمال وفق التسلسل العشري المتصاعد في قيمته ، حيث يعتبر ذلك الترتيب مقياساً لترتيب البطاقات داخل الفهرس المصنف ، والكتب التي تمثلها تلك البطاقات على الرفوف .

وفيما يلي القواعد المتبعة في مكتبة الكونغرس لإنشاء أرقام « كتر » :

أولاً : معالجة الحرف الثاني من المقطع الأول للمدخل الرئيسي :

(أ) إذا كان المقطع الأول من المدخل الرئيسي يبدأ بأحد حروف العلة

وهي : A,E,I,O,U

B-C	D-H	I-M	N-O	P-Q	R	S,T	U-Z	لمعالجة الحرف الثاني
2	3	4	5	6	7	8	9	استخدم الرقم :

(ب) إذا كان المقطع الأول يبدأ بالحرف "S"

A	CH	E	H,I	M-P	T	U	لمعالجة الحرف الثاني
2	3	4	5	6	7-8	9	استخدم الرقم :

(ج) إذا كان المقطع الأول من المدخل الرئيسي يبدأ بـ "QU"

A-D	E-H	I-N	O-P	R-X	Y-Z	لمعالجة الحرف الثاني
3	4	5	6	7	9	استخدم الرقم :

(د) إذا كان المقطع الأول يبدأ بـ Qe إلى Qx يعالج الحرف الثاني من Q2 . إلى

. Q2999

(هـ) إذا كان المقطع الأول يبدأ بباقي الحروف الساكنة وهي :

B,C,D,F,G,H,J,K,L,M,P,R,T,V,W,X,Y,Z

A-D	E-H	I-N	O-Q	R-T	U-X	Y-Z	لمعالجة الحرف الثاني
3	4	5	6	7	8	9	استخدم الرقم :

ثانياً : معالجة الحرف الثالث من المقطع الأول للمدخل الرئيسي :

A-D	E-H	I-L	M	N-Q	R-T	U-W	X-Z
2	3	4	5	6	7	8	9

ثالثاً : إذا اقتضت الأمور معالجة الحرف الأول من المقطع الثاني للمدخل الرئيسي ، وهذا ضروري بالنسبة للمداخل العربية ، حيث أن غالبيتها تبدأ بـ ابن . أبو . عبد . محمد ... الخ . لذلك لابد من اللجوء إلى الحرف الأول من المقطع الثاني للمدخل الرئيسي ، وفيما يلي كيفية المعالجة :

A	B	C	D	E	F	G	H	I
22	24	26	28	32	34	36	38	42
J	K	L	M	N	O	P	Q	R
48	52	58	62	64	66	72	74	76
S	T	U	V	W	X	Y	Z	
82	84	86	88	92	94	96	98	

بعد استعراض هذه القواعد يجدر بالمصنف العربي أن يقوم بتفحرة المداخل العربية إلى اللغة الانجليزية ، وفق قواعد معمول بها في مكتبة الكونغرس . ويمكن للباحث الذي يرغب في قراءة التفاصيل الدقيقة جداً أن يطلع عليها في :

Library of Congress Cataloging Service Bulletin

الأمثلة التالية تبين كيفية استخدام قواعد أرقام « كتر » . المؤلفون التالية أسماءهم كتبوا في موضوع الفقه الإسلامي الذي خصصت له مكتبة الكونغرس رقم التصنيف BP144 .

كيف نميز بين أعمال هؤلاء المؤلفين من خلال إنشاء رقم « كتر » مميزاً لكل مؤلف ، بحيث ينفرد به دون غيره ، وبالتالي يسهل ترتيب الكتب على الرفوف من خلال الترتيب الأبجدي لأسماء هؤلاء المؤلفين :

أحمد محيي الدين عجز ، محمد سليمان الأشقر ، بلران أبو العينين
بلران ، ياسين أحمد ابراهيم درادكه ، عبد الفتاح محمد أبو العينين ، أحمد
فراج حسين ، علي جريشة ، محمد رواس قلعة جي ، مناع القطان ، محمد علي
الصابوني ، محمد سمارة ، زكريا محمد الفاتح القضاء ، حمود ضاوي القشامي ،
مصطفى أحمد الزرقاء .

وفيما يلي مجموعة قواعد نقحرة الأسماء العربية إلى اللغة الانجليزية معززة بالأمثلة :

الحروف العربية	الشكل المختصر	كلمات باللغة العربية	الشكل المختصر بالانجليزية
الضمة	U	مُسَلِّم	Musliman
الفتحة	a	كسر	Kasara
الكسرة	i	قصة	Qissatun
التون بالضم	Um	حظ سعيد	Hazzan Sa'idun
التون بالفتح	am	حظ سعيداً	Hazzan Sa'idan
التون بالكسر	im	حظ سعيد	Hazzin Sa'idin
الشدة	ذكر الحرف المشدد مرتين	هزة قوية	Hazzah Qawwiyyah
الألف الممدودة ، آ ،	a	مرآة	Mirah
الألف المهموزة			
فوقياً مفتوحة ، آ ،	a	أنا وأنت	Ani wa anti
الألف المهموزة			
فوقياً مضمومة ، أ ،	u	أنظر الأم	UnZur al-Um
الألف المهموزة			
تحياً ، إ ،	i	إلى الاتحاد	Ila al-Ittiḥād
الألف غير المهموزة	ā	كان ، بما كان	Kān Yāmā Kān
الواو المهموزة ، ū ،	U'	مؤتمر	Mu'tamar
الحمزة على كسري ، ء ،	'i	دائم	Dā'im
الحمزة المنفصلة ، ء ،	'	خطباء	Khatibā'
ب ، بـ ،	B	بديل	Bidhul
ت ، تـ ،	T	توت	Tūt
ث ، إذا كانت ساكنتين	H	الجبلة	al - Jubāh
ث ، إذا كانت متحركتين	T	جبلت المدينة	Jubātu al - Madīnat
ث ، ثـ ،	TH	تلوج نخبة	Thuluj Thamiyah
ج ، جـ ،	J	جبلت جباره	Jiblahun Jabbarah
ح ، حـ ،	H	حسن حسين	Hasan Husayn
خ ، خـ ،	Kh	عالم خليل	Khalid Khalil
د ، دـ ،	D	فيلد	Daydan
ذ ، ذـ ،	Dh	أذن ذهبيه	Udhun Dhabbiyyah
ر ، رـ ،	R	الرد الرسمي	al - Rad al - Rasmi
ز ، زـ ،	Z	زفزه	Zizah
س ، سـ ،	S	سوسن	Sawson
ش ، شـ ،	Sh	شمعاعة	Sha'shā'ah
ص ، صـ ،	S	الصحافة الصينية	al Sahāfah al Siniyyah
ض ، ضـ ،	D	ضريح	Dirghām

Mundurah	منطرة	Z	ط
'Umar al 'Umari	عمر العمري	،	ع ، ح ، د
Ghālib al-Ghālib	غالب الغول	Gh	غ ، ح ، د
Al-Farīshah al Fiddīyyah	الفراشة الفيدية	F	ف ، د
Qalqilyah	لققليية	Q	ق ، د
Karkadan	كركدن	K	ك ك
Al-lu'lu'	اللقز	L	ل ، ل
Mumar Mā'i	ممر مائي	M	م ، م
al-Munām	لقون	N	ن ، ن
Hadith al-Hamjiyyah	هذه الحمجية	H	ه ، ه ، ه
Ward wa Daw'	ورد وحقوة	W	الروا باستثناء القاعدة التي تليها
al-Sudān wa Sūryā	السودان وسوريا	ū	الروا اذا كانت ساكنة وما قبلها مضموماً الياء باستثناء القاعدة التي تليها
Ya Sayyidi	يا سيدى	Y	الياء واذا كانت ساكنة وما قبلها مكسوراً
al-Sin al'Azim	السين العظيم	i	الألف المقصورة
al-Dhikrā al-Kubrā	الذكرى الكبرى	ā	

نقوم أولاً بفهرسة كل كتاب لتحديد مدخله الرئيسي الذي يكون في هذه الحالات تحت اسم المؤلف المحقق كما هو متوفر في فهرس المؤلف ثم نقوم بنقحرة كل اسم إلى اللغة الانجليزية وننشئ لكل مؤلف رقم « كتر » خاصاً به فتصبح العملية على النحو التالي :

العجوز ، أحمد محيى الدين Ajüz, Ahmad Muhyi al-Din

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي .:

BP144

.A4822

الأشقر ، محمد سليمان عبد الله

Ashqar, Muhammad Sulaymān Abd Allah

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.A8362

بدران أبو العينين بدران . Badràn Abu al-'Aynàyn Badràn

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.B3222

دراذكة ، ياسين أحمد ابراهيم . Daràdkah, Yàsin Ahmad ibrahim

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.D3796

أبو العينين ، عبد الفتاح محمد

Abu al-'Aynayn, 'Abd al-Fattàh Muhammad

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.A2822

أحمد فراج حسين Ahmad Farràj Husayn

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.A3534

جریشه ، علي Jarishah, 'Ali

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.J3722

قلعة جي ، محمد رؤاس . Qal'ah Ji, Muhammad Rawwàs

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.Q2448

القَطَّان ، مناع 'Qattān, Mannā' .

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.Q2762

الصابوني ، محمد علي 'Sābuni, Muhammad 'Alī

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.S2262

سمارة ، محمد 'Samārah, Muhammad

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.S2562

القضاة ، زكريا محمد الفاتح 'Qudah, Zakariyyā Muhammad al-Fātih

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.Q3298

القشامي ، حمود ضلوي 'Quthāmi, Humud Dāwi

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.Q7338

الزرقاء ، مصطفى أحمد 'Zarqā', Mustafā Ahmad

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.Z3762

ترتب هذه الأرقام (أرقام الطلب) وفق تسلسل أرقام « كتر » لأن رقم

التصنيف مشترك بينها . ونجد هذه الكتب مرتبة على الرفوف على النحو التالي :

١ - كتاب : أبو العيين ، عبد الفتاح محمد

BP144

.A2822

٢ - كتاب : أحمد فراج حسين

BP144

.A3534

٣ - كتاب : المعجوز ، أحمد محي الدين

BP144

.A4822

٤ - كتاب : الأشقر ، محمد سليمان عبد الله

BP144

.A8362

٥ - كتاب : بدران أبو العيين بدران

BP144

.B3222

٦ - كتاب : درادكة ، ياسين أحمد ابراهيم

BP144

.D3796

٧ - كتاب : جريشه ، علي

BP144

.J3722

٨ - كتاب : قلعة جي ، محمد رواس

BP144

.Q2448

٩ - كتاب : القطان ، متاع

BP144

.Q2762

١٠ - القضاة ، زكريا محمد الفاتح

BP144

.Q3298

١١ - كتاب : القناني ، حمود ضاوي

BP144

.Q7338

١٢ - كتاب : سمارة ، محمد

BP144

.S2562

١٣ - كتاب : الزرقاء ، مصطفى أحمد

BP144

.Z3762

ولو قمنا بترتيب أسماء المؤلفين وفق الترتيب المبين آنفاً نجدها تعكس
الترتيب الألفبائي تماماً :

1. Abu al-'Aynayn, 'Abd al-Fattáh.
2. Ahmad Farrái Husayn.
3. 'Ajúz, Ahmad Muhyi al-Din
4. Ashqar, Muhammad Suuloymán 'Abd Allah.
5. Badrán Abu al-'Aynayn Badrán.
6. Darádkah, Yásin Ahmad Ibráhim.

7. Jarishah, 'Ali.
9. Qal'ah Ji, Muhammad Rawwás.
10. Qudah, Zakariyyá Muhammad al-Fátih.
11. Quthámi, Humúd Dawi.
12. Samárah, Muhammad.
13. Zarqá', Mustafá Ahmad.

أرقام كتر المستخدمة للتقسيم الجغرافي

المصفح لجدول تصنيف مكتبة الكونغرس يمر بعبارات كثيرة تتردد في كل جدول من جداول التصنيف المتعددة مثل :

By Region or Country, A-Z

By Place, A-Z

By Country, A-Z

Cities, towns, etc., A-Z

هذه العناوين تدل على التقسيم الجغرافي . وهذا التقسيم يكون جزءاً لا يتجزأ من رقم التصنيف . وهناك قائمة مرتبة بأسماء مناطق ودول العالم ألفبائياً باللغة الانجليزية ، وبإزاء كل منطقة أو دولة رقم « كتر » ثابت لا يتغير . وخدمة للمصنفين العرب قمت بترتيبها ترتيباً ألفبائياً حسب الحروف العربية ، وبجانب كل دولة ذكرت رقم كتر تلك الدولة على النحو التالي :

اسم الدولة	رقم كتر
الاتحاد السوفياتي.	S65
أثيوبيا	E8
الأرجنتين	A7
الأردن	J6
أرمينيا	A75
أسبانيا	S7

A8	استراليا
A78	آسيا
A783	آسيا الوسطى
A35	أفريقيا
A356	أفريقيا الجنوبية
A353	أفريقيا الشرقية
A352	أفريقيا الوسطى
C33	أفريقيا الوسطى (جمهورية)
A33	أفغانستان
E2	الأكوادور
A38	ألبانيا
G35	ألمانيا الشرقية
G3	ألمانيا الغربية
U5	الامارات العربية المتحدة
H97	الامبراطورية البيزنطية
A45	أمريكا
S63	أمريكا الجنوبية
N7	أمريكا الشمالية
C35	أمريكا الوسطى
I5	أندونيسيا
A5	أنغولا
E85	أوروبا
E852	أوروبا الشرقية
E853	أوروبا الشمالية
E85	أوروبا الغربية
C36	أوروبا الوسطى
U8	الأوررجواي
U33	أوغنده

O3	أوقيانوسيا
I7	إيران
I73	أيرلندا
I2	أيسلندا
I8	إيطاليا
P3	الباراجواي
P18	باكستان
B26	البحرين
B6	البرازيل
P8	البرتغال
B7	بروناي
G7	بريطانيا
I74	بلاد إسلامية
A65	بلاد عربية
B4	بلجيكا
B9	بلغاريا
B43	البنغال
B3	بنجلادش
P19	بنما
B47	بوتان
P9	بورتوريكو
B93	بورما
P7	بولندا
B5	بوليفيا
P4	بيرو
T34	تانزانيا
T55	تايبه
T28	تاوان

T9	تركيا
C45	تشاد
C95	تشيكسلوفاكيا
C5	تشيلي
T6	توغو
T8	تونس
T5	تايلاند
J25	جامايكا
G83	جرينلاند
A4	الجزائر
B24	جزر البهاما
F3	جزر الفوكلاند
C25	جزر الكناري
B28	جزيرة البلقان
S65	جنوب آسيا
S6	جنوب أفريقيا (جمهورية)
A785	جنوب شرق آسيا
N33	جنوب غرب آسيا
G9	جواتيمالا
D5	جيوتي
	الحبشة انظر أثيوبيا
D4	الدنمارك
	الدول الاسلامية انظر البلاد الإسلامية
	الدول العربية (انظر البلاد العربية)
C725	الدول الشيوعية
E86	دول مجلس الوحدة الاقتصادية الأوروبية
D44	الدول النامية
D65	الدومينيكان

R6	رومانيا
Z33	زامبيا
Z28	زائير
Z55	زمبابوي
I9	ساحل العاج
S27	سان مارينو
S72	سريلانكا
S33	السعودية
S2	السلفادور
S55	سنغافورة
S38	السنغال
S73	السودان
S95	سورية
S8	السويد
S9	سويسرا
E16	الشرق
N33	الشرق الأدنى
A355	شمال أفريقيا
A3553	شمال شرق أفريقيا
A3554	شمال غرب أفريقيا
S58	الصومال
C6	الصين
	العالم الإسلامي (انظر البلاد الإسلامية)
	العالم العربي (انظر البلاد العربية)
I72	العراق
O5	عُمان
G2	الجابون
G4	غانا

A358	غرب أفريقيا
F8	فرنسا
P6	الفلبين
P19	فلسطين
V4	فتزويلا
F5	فنلندا
U65	فولتا العليا
V5	فيتنام
C93	قبرص
Q2	قطر
C17	الكاميرون
K3	كمبوديا
C2	كندا
C9	كوبا
K6	كوريا
K6	كوريا الجنوبية
K7	كوريا الشمالية
C8	كوستاريكا
C7	كولومبيا
C74	الكونغو
K9	الكويت
K4	كينيا
L4	لبنان
L9	لوكسمبرج
L75	ليبيا
L7	ليبيريا
M415	المالديف
M43	مالطا

M42	مالي
M4	ماليزيا
M28	مدغشقر
E3	مصر
M8	المغرب
M27	مكثونيا
M6	المكسيك
A6	المناطق القطبية الجنوبية
C27	منطقة الكاريبي
M63	منغوليا
M85	موزمبيق
M63	موناكو
N3	ناميبيا
N8	النرويج
A9	النمسا
N35	نيبال
N55	النيجر
N6	نيجيريا
N5	نيكاراجوا
N45	نيوزيلندا
H2	هايتي
I4	الهند
H8	هندوراس
H9	هنگاريا
N4	هولندا
H85	هونج كونج
	الوطن العربي (انظر البلاد العربية)
U6	الولايات المتحدة

J3	اليابان
Y4	اليمن
Y45	اليمن الديمقراطية
Y8	يوغسلافيا

المثال التالي يوضح كيفية الاستفادة من هذه القائمة في تصنيف مكتبة الكونغرس .

Islam

Sufism (الصوفية)

History

BP 188.8 By Region or Country, A-Z

نحن نعلم أن رقم التصنيف BP188.8 يدل على الصوفية مقسمة تقسيماً جغرافياً باستخدام أرقام كتر الجاهزة والثابتة في القائمة التي ذكرتها آنفاً . فكيف يكون رقم تصنيف الموضوعات التالية :

الصوفية في مصر - الصوفية في السودان - الصوفية في السعودية -
الصوفية في الجزائر - الصوفية في فلسطين - الصوفية في الأردن .
ونستطيع بسهولة كبيرة أن نصنف هذه الموضوعات بالاستفادة من جدول التصنيف ومن قائمة الدول المرتبة ألفبائياً وذلك على النحو التالي :

BP188

الصوفية في مصر

.8

.E3

BP188

الصوفية في السودان

.8

.S73

BP188 الصوفية في الجزائر

.8

.A4

BP188 الصوفية في فلسطين

.8

.P19

BP188 الصوفية في الأردن

.8

.J6

أما بالنسبة لأرقام « كتر » عن المدن والقرى ، فيقوم المصنف بإنشائها ، ولا توفر مكتبة الكونغرس أرقام « كتر » جاهزة لأسماء مدن العالم . هذا ويجلر يقسم التصنيف إنشاء سجل استناد بأسماء المدن ، وبإزاء كل مدينة ، رقم كترها على غرار ترتيب مناطق ودول العالم في ترتيب ألقائي واحد . المثال التالي يوضح للقارئ كيف ينشئ المصنف أرقام كتر لمدن دولة معينة .

Jordan

DS154.9 Cities, towns, etc., A-Z

ولو حاولنا أن ننشئ رقم « كتر » لكل مدينة أردنية هامة مثل : عمان - الزرقاء - اربد - العقبة - السلط - جرش - الرمثا - الطفيلة - المفرق - البتراء ، فلا بد أولاً من تقممة أسماء هذه المدن إلى اللغة الانجليزية ، ثم يتم إنشاء رقم « كتر » خاص بكل مدينة باستخدام قواعد أرقام « كتر » تحدث عنها آنفاً . فتكون المحصلة على الناحية التالية ، مع الانتباه إلى أن أرقام « كتر » تكون أقصر من أرقام كتر المداخل الرئيسية ، إلا إذا دعت الضرورة لذلك :

A4

'Amman

عمان

Z3

Zarqa'

الزرقاء

I7	Irbid	أربيد
A6	'Aqabah	العقبة
S2	Salt	السلط
J3	Jarash	جرش
R3	Ramtha	الرمثا
T3	Tafilah	الطفيلة
M3	Mafrag	المفرق
P4	Petra	البتراء

هناك ملاحظة جديرة بالاهتمام ، وهي أن بعض مدن العالم اكتسبت شهرة كبيرة ، وبالتالي خصصت لها أسماء خاصة بها بالحروف اللاتينية ، مثل : دمشق - القاهرة - طرابلس - القدس - البتراء .

لا تنقهر أسماء هذه المدن ، بل يتم إنشاء أرقام « كتر » لها وفق الشكل الذي تعارف عليها الجغرافيون في العالم . لذلك يكون رقم كتر القاهرة C3 . [Cairo] ورقم كتر البتراء P4 . [Petra] .

وهذه الملاحظة تقودنا إلى قضية ذات أهمية بارزة في أرقام « كتر » فيما يتعلق بأسماء الدول التي تبديء بها المداخل الرئيسية فلا تنقهر هذه الأسماء الجغرافية ، بل ينشأ رقم كترها وفق اسم الدولة أو المنطقة كما ورد في اللغة الانجليزية . فعلى سبيل المثال [مصر - وزارة الخارجية] إذا كانت المدخل الرئيسي في بطاقة ما فيكون رقم « كتر » في هذه الحالة E39 وليس M47 أما العناوين العربية فتنتقل إلى اللغة الانجليزية ولا تترجم معانيها أبداً . ومن الجدير ذكره أن الأمور تقتضي استخدام رقم « كتر » ثان بعد رقم كتر اسم المدينة ، لأن رقم « كتر » الأول كما نعلم جزء لا يتجزأ من رقم التصنيف .

أرقام كتر المستخدمة للتراجع الفردية :

من المزايا التي ميزت تصنيف مكتبة الكونغرس عن غيره من أنظمة التصنيف أنه يصنف التراجم تحت موضوعاتها والمقصود بذلك تصنيف الشخص المترجم لحياته تحت الموضوع الذي يبرز فيه ولذلك من العادي جداً

أن تجد أرقام تصنيف بعض الشخصيات العظيمة مختلفة . المتصفح للجدول تصنيف مكتبة الكونغرس يجد في معظم الأحيان ما يلي :

الموضوع

تراجم

تراجم جماعية

تراجم فردية تقسم باستخدام رقم كتر لكل شخص

المثال التالي اقتبسناه من خطة تصنيف الدين الإسلامي

Islam

Biography

Collectice

Individual

Muhammad, the prophet

BP80 Other Individual biographies, A-Z

نجد تحت رقم التصنيف هذا تصنيف تراجم أبو ذر الغفاري ، أبو عبيدة عامر بن الجراح ، أبو بكر الصديق ، عمر بن الخطاب ، عثمان بن عفان ، عمار بن ياسر .

وبالطبع فالتا نقوم بتفحرة أسماء هذه الشخصيات الإسلامية وترتب ترتيباً ألفبائياً باستخدام أرقام كتر لذلك تجد رقم تصنيفهم على النحو التالي :

A2828 Abu Dharr al-Ghafārī

أبو ذر الغفاري

BP80. A2828

ويكون رقم تصنيفه

A2886 Abu 'Ubaydah 'Āmir bin al-Jarrāh

أبو عبيدة عامر بن الجراح

BP80. A2886

ويكون رقم تصنيفه

A2824 Abu Bakr al-Siddāq

أبو بكر الصديق

BP80. A2824

ويكون رقم تصنيفه

U4224 'Umar bin al-Khattāb

عمر بن الخطاب

BP80. U4224

ويكون رقم تصنيفه

'U8324 'Uthmān bin 'Affān

عثمان بن عفان

BP80. U8324

ويكون رقم تصنيفه

A4224 'Ammār bin Yāsir

عمار بن ياسر

BP80. A4224

ويكون رقم تصنيفه

من الجدير ذكره هنا أن رقم كتر الذي يعقب BP80 هو امتداد طبيعي لرقم التصنيف لذلك لا بد من رقم كتر ثان لترميز المدخل الرئيسي .

أرقام كتر المستخدمة للتقسيم الموضوعي

يلاحظ في جداول تصنيف مكتبة الكونغرس العناوين التالية :

By Topic, A-Z

Special Topics, A-Z

Other Topics, A-Z

Topics Not Otherwise Provided, A-Z

وهذا يعني أن الأرقام الصحيحة وتقسيماتها العشرية غير كافية لتمثيل الموضوعات لذلك تلجأ مكتبة الكونغرس إلى ترتيب هذه الموضوعات تحت رقم صحيح وذلك بإنشاء رقم كتر خاص بكل موضوع وهذا مما يعيه البعض على تصنيف مكتبة الكونغرس المثال التالي يبين كيفية ترتيب الموضوعات ترتيباً ألفبائياً باستخلاف أرقام كتر .

Islam

BP190.5 Topics not otherwise provided, A-Z

- .A5 Amulets
- .A6 Animism
- .A67 Arabs in Islam
- .A7 Art
- .A75 Asceticism
- .A8 Astronautics

.W35 War

يتبين من المثال السابق أن بعض الموضوعات لم تغطها الجداول لسبب من الأسباب ، لذلك فإن أي موضوع لا يجد له المصنف معالجة في الأرقام الممتدة من BP1 ولغاية BP190 يمكن له أن يجد له مكاناً تحت الرقم BP190.5 بالاستفادة من رقم كتر . وهذه الطريقة نجدها مكررة كثيراً في تصنيف مكتبة الكونغرس ، وهي تذكرني بقول الضعيف باللغة العربية « سكن تسلم » ، حيث أنها منفذ لتغطية الموضوعات التي لم تغط بالطريقة الهرمية التسلسلية .

لو بحثت عن تصنيف الموضوعات التالية في جداول تصنيف مكتبة الكونغرس فستجدها تحت الرقم BP190.5 علماً أنها لا تمثل نفس الدقة الموضوعية :

الحرية في الإسلام - الشهادة في الإسلام - الإسلام والفقر - الإسلام والعلم - الإسلام والحرب - العرب في الإسلام .

أرقام كتر المستخدمة للدلالة على اللغة

تتم مكتبة الكونغرس اهتماماً بالغاً بالتفاصيل الجزئية الدقيقة سواء الموضوعية منها أو الشكلية . ويعتبر تقسيم الموضوعات حسب اللغة التي ورد بها نص الموضوع واحداً من هذه التفاصيل لكن الغريب أن مكتبة الكونغرس إذا ما قسمت الموضوع باللغة فانها تخصص رقماً صحيحاً أو مجموعة من الأرقام للغات العالية :

★ اللغة الانجليزية

★ اللغة الفرنسية

★ اللغة الألمانية

★ اللغة الايطالية

★ اللغة الأسبانية

★ اللغة الروسية

أما باقي اللغات فتجمعها تحت رقم واحد ، ولا يتم ذلك طبعاً إلا بترتيبها
ترتيباً ألفبائياً باستخدام أرقام كتر . والمثال الذي اقتبسه من جداول تصنيف
الاقتصاد يوضح ذلك :

Accounting. Book keeping

General Works, treatises, and textbooks

English and American

HF 5631 Through 1800

English and American

HF5633 1801-1850

5635 1851-

French

5641 Through 1800

5642 1801-

German

5644 Through 1800

5645 1801-

Italian

5647 Through 1800

5648 1801-

Spanish

5650 Through 1800

5651 1801-

5653 Russian and Other Slavic

5655 Other languages, A-Z

لو فحصنا الرقم HF 5655 لوجدناه قد خصص لموضوع المحاسبة ومسك
الدفاتر لكل لغات العالم باستثناء الانجليزية والفرنسية الألمانية والاطالية

والألمانية والروسية حيث تشترط الحطة ترتيب باقي لغات العالم ترتيباً ألفبائياً باستخدام رقم كتر . ولذلك لو كان بين أيدينا كتب عن المحاسبة باللغات التركية والعربية والصينية والفارسية والعبرية فانها تصنف على النحو التالي :

HF5655. A7 [Arabic]	المحاسبة باللغة العربية
HF5655. T8 [Turkish]	المحاسبة باللغة التركية
HF5655. H4 [Hebrew]	المحاسبة باللغة العبرية
HF5655. C4 [Chinese]	المحاسبة باللغة الصينية
HF5655. P4 [Persian]	المحاسبة باللغة الفارسية

أرقام كتر المستخدمة للدلالة على عناوين الأعمال :

من الخصائص التي تميزت بها مكتبة الكونغرس عن باقي أنظمة التصنيف الأخرى أنها رتبت كل ما كتبه الفلاسفة وما كتب عنهم وأقصد هنا أنها خصصت مجموعة من الأرقام أو رقماً صحيحاً أو رقم كتر وفق سياسة أوتأتمها المكتبة بحيث ترتب كافة الأعمال التي ساهم بها ذلك الأديب أو الفيلسوف بالإضافة إلى كل ما كتبه الآخرون عن ذلك الأديب أو الفيلسوف من تراجم ونقد . وخصصت مكتبة الكونغرس جداول مساعدة لهذه الغاية . ولتبيين كيف تشترط جداول تصنيف مكتبة الكونغرس ترتيب الأعمال الأدبية الابداعية المستقلة حسب عناوينها تحت رقم المؤلف ضمن اطار تحدده الجداول المساعدة .

لو حاولنا أن نبين رقم تصنيف القاص الكبير نجيب محفوظ الذي حاز على جائزة نوبل للآداب . وكان ذلك مفخرة للعرب والعربية لو جدناه يقع تحت الرقم [IPJ7852. A54] وعند استعراض الجدول المساعد لترتيب أعمال الأدباء العرب نجد أن مدى أرقام كتر التي تبدأ بـ A61 وتنتهي بـ Z458 مخصصة لترتيب العناوين للأعمال المستقلة التي ألفها ذلك الأديب .

ولو حاولنا أن نرتب « بداية ونهاية » و « زقاق المدق » و « السكرية » تحت رقم تصنيف نجيب محفوظ. فاننا نخرج بما هو آت :

B52 [Bidáyah wa al-Niháyah]

بداية ونهاية

وهكذا يكون رقم طلب هذه الرواية كما يلي :

PJ7852

.A54

.B52

Z44 [Ziqāq al-Madaq] زقاق المندق

ويكون رقم تصنيف هذه الرواية :

PJ7852

.A54

Z44

يلاحظ أن رقم الكتر Z44 . قد شط قليلاً عن قواعد رقم كتر لأن الخطوة تشترط عدم الخروج عن نطاق Z458 . وإذا التيسر هذه النقطة على القارئ فاني أعد إن شاء الله أن تلقى الشرح والتفسير الكامل في الدراسة التي أجريتها أنا وزميل السيد عوض عثمانة رئيس قسم التصنيف بمكتبة جامعة اليرموك / الأردن ، بعنوان « اللغة العربية والأدب العربي في تصنيف مكتبة الكونغرس » ، والتي تنتظر النشر فقط .

S24 [Sakariyyah] أما رواية السكرية فرقم تصنيفها هو :

وهكذا يكون رقم طلبها كما يلي :

PJ7852

.A54

S24

مما سبق أريد أن أوضح النقاط التالية :

١ - تعتبر النقحرة من الحروف العربية إلى الحروف اللاتينية شرطاً يسبق عملية إنشاء رقم كتر وخاصة للمداخل الرئيسية .

٢ - تؤدي النقحرة إلى ضياع الترتيب الألفبائي العربي بالإضافة إلى النتائج التالية :

- (أ) الحرفان العريان ت و ط ينقحran على شكل واحد T
 (ب) الحرفان العريان س و ص ينقحran على شكل واحد S
 (ج) الحرفان العريان ح و هـ ينقحran على شكل واحد H
 (د) الحرفان العريان د و ض ينقحran على شكل واحد D
 (هـ) الحرفان العريان ظ و ز ينقحran على شكل واحد Z
 (و) الحروف العربية ت و ث و ط عندما تنقحر تبدأ جميعها بالحرف T
 (ز) الحروف العربية د ، ذ و ض عندما تنقحر تبدأ جميعها بالحرف D
 (ح) الحرفان خ ، و ك عندما ينقحran يبدأان بالحرف K
 (ط) الحروف العربية س ، ش ، و ص عندما تنقحر تبدأ جميعها بالحرف S
 (ي) الحرف القوي في اللغة العربية ع يتلاشى بعد النقحرة ولا يبقى حرفاً

لذلك فكرت بإنشاء قواعد على غرار قواعد « كتر » لترميز المداخل العربية مع المحافظة على خصوصيات تصنيف مكتبة الكونغرس لكن ما وجدته غير مقنع لي هو فصل مجموعة الكتب المؤلفة باللغة العربية عن الكتب المؤلفة بباقي لغات العالم ولو أن زملاء لي جبنوا عملية الفصل كثيراً . وفيما يلي قواعد ترميز المداخل العربية بحروف وأرقام تعكس الترتيب الألفبائي للغتنا وتعكس اهتماماتنا وخدماتنا .

قواعد ترميز المدخل العربية بالأرقام العربية

(أ) معالجة الحرف الثاني من القطع الأول للدخول الرئيسي :									
١ - إذا كان القطع الأول يبدأ بالحرف هـ :	تاجية الحرف أو القطع الذي يلي الحرف	استخدم الرقم الذي يليه	ب - ب - م	٣١	٤	٥	٦	٧	٨ - م - ي
٢ - إذا كان القطع الأول يبدأ بالحروف من : ب ، إلى ، ط ، :	تاجية الحرف الثاني	استخدم الرقم	١ - ب - ز	٣	٤	٥	٦	٧	٨ - م - ي
٣ - إذا كان القطع الأول يبدأ بالحرف : ع ، :	تاجية الحرف أو القطع الذي يليه	استخدم الرقم	١ - ب - ح	٣١	٤	٥	٦	٧	٨ - م - ي
٤ - إذا كان القطع الأول يبدأ بالحروف من غ إلى ل :	تاجية الحرف الثاني	استخدم الرقم	١ - ب - ت - ث - ج - د - ذ - ر - ز	٣١	٤	٥	٦	٧	٨ - م - ي

٥ - إذا كان المقطع الأول يبدأ بالحرف هـ م و :
لمعالجة الحرف أو المقطع الذي يليه أ - ح م ج 2

٩	هـ - و	٨	ل - ن	٧	ك - خ	٦	ي - ح م و	٥	حسود	٤	م - د - ح م هـ	٣	ج - د - ح م هـ	٢	ح - د - م ج	١	ج - د - م ج	٠	٣١
---	--------	---	-------	---	-------	---	-----------	---	------	---	----------------	---	----------------	---	-------------	---	-------------	---	----

٦ - إذا كان المقطع الأول يبدأ بالحرف من ن هـ إلى ي و :
لمعالجة الحرف التالي استعمال الرقم ١ 2 3 4 5 6 7 ٨ ٩

٩	ي - و	٨	م	٧	ل - ك	٦	ح - ط	٥	ن - م	٤	ز - د	٣	ح - ب	٢	١
---	-------	---	---	---	-------	---	-------	---	-------	---	-------	---	-------	---	---

ب) معالجة الحرف الثالث من المقطع الأول للمدخل الرئيسي :

٩	ي - و	٨	م	٧	ل - ك	٦	ح - ط	٥	ن - م	٤	ز - د	٣	ح - ب	٢	١
---	-------	---	---	---	-------	---	-------	---	-------	---	-------	---	-------	---	---

ج) معالجة الحرف الأول من المقطع الثاني للمدخل الرئيسي :

٤٣	د	٣٥	ا	٣٦	ح - ط	٣٤	ح - ج	٣٢	ث - ن	٣٠	ب - ا	٢٨	ت - ب	٢٦	٢٤	٢٢
----	---	----	---	----	-------	----	-------	----	-------	----	-------	----	-------	----	----	----

٤٤	ح	٤٤	ع	٤٢	ط - د	٤٠	ط - ح	٣٨	م - ن	٣٦	س - ب	٣٤	ز - ج	٣٢	٣٠	٢٨
----	---	----	---	----	-------	----	-------	----	-------	----	-------	----	-------	----	----	----

٤٥	ي	٩٨	ف	٩٦	ز - د	٩٤	هـ - ط	٩٢	ن - م	٩٠	ك - ب	٨٨	ل - ج	٨٦	٨٤	٨٢
----	---	----	---	----	-------	----	--------	----	-------	----	-------	----	-------	----	----	----

قبل أن نبدأ بإجراء تطبيقات عملية على هذه القواعد ، هناك مجموعة من البديهيّات ، لابد أن تؤخذ في عين الاعتبار :

١ - عندما يكون المقطع الأول من المدخل الرئيسي يتكون من حرفين اثنين فقط ، يتم إضافة الرقم (١) بعد رقم الحرف الثاني بحيث يفصل ترميز الحرف الثاني من المقطع الأول عن الحرف الأول من المقطع الثاني . والمثال التالي يوضح ذلك :

طه حسين

يكون ترميز هذا المدخل على النحو التالي :

9134 ط .

٢ - تتبع قواعد ترتيب أسماء المؤلفين في فهرس المؤلف وهناك بعض المسائل الهامة :

- (أ) تعامل الألف بكافة أشكالها ألفاً عادية .
- (ب) تعامل التاء المربوطة تاءً وترتب بعدها .
- (جـ) تعامل الألف المقصورة ألفاً وترتب بعدها .
- (د) الواو المهموزة تعتبر واواً وترتب بعدها .
- (هـ) الهمزة المنفصلة تسبق الألف في الترتيب .
- (و) الهمزة على كرمي تعتبر ياءاً وترتب بعدها .

٣ - هناك بعض الحالات القليلة التي يتشابه فيها المقطع الأول والحرف الأول من المقطع الثاني لمؤلف ما مع مؤلف آخر حيث كتب المؤلفان بنفس الموضوع فكيف يتم التفريق بينهما ؟

بما أن الهدف من استخدام أرقام كتر هو المحافظة على الترتيب الألفبائي فيجدر بالمصنف أن يميز عملاً عن الآخر بزيادة قيمة أحد الرقمين لصاحب العمل الذي يأتي بعد صاحب العمل الأول في الترتيب . المثال التالي يجعل الصورة أكثر وضوحاً لنفترض أن مؤلفاً يدعى : عبد الوهاب محمد ، وآخر

يدعى : عبد الوارث محمود ، كتب في موضوع الاقتصاد الإسلامي ، فكيف نميز بين العاملين .

بما أن رقم تصنيف المؤلفين هو BP173.75 نقوم بترتيب المداخل الرئيسية للعاملين ترتيباً ألفبائياً ، فنجد أن اسم عبد الوارث محمود يسبق في الترتيب اسم المؤلف عبد الوهاب محمد .

لذلك نعطي الأول رقم « كتر » 3196 ع

بينما نعطي عبد الوهاب محمد 3197 ع .

ويلاحظ أن أَل التعريف التي وقعت في بداية المقطع الثاني من المدخل الرئيسي لكلا المؤلفين غير أصلية ، لذلك لا تحتسب عند إنشاء رقم الترميز ، وتبقى رسماً . ولو حدث أن تشابه المقطع الأول والمقطع الثاني لمدخلين رئيسيين يحملان نفس رقم التصنيف ، نلجأ إلى المقطع الثالث للتمييز .. وهكذا . والمثال التالي يوضح ذلك :

لنفترض أن مؤلفاً يدعى : محمد أحمد سعيد ، وآخر يدعى محمد أحمد عمر ، كتب في موضوع واحد ، فكيف نميز بين عمليهما ؟

نحن نعلم أن : محمد أحمد سعيد يسبق في الترتيب الألفبائي : محمد أحمد عمر .

لذلك نستطيع أن نعطي الأول الترميز 3122 م .

بينما نعطي : محمد أحمد عمر الترميز 3123 م .

٤ - هذه القواعد في بعض الأحيان تحتاج إلى ذكاء المصنف لإنشاء ترميز يعكس الترتيب الألفبائي للمداخل .

ولو كتب التالية أسماءهم في موضوع واحد ، واستخدمت هذه القواعد مباشرة ، فهاذا سنخرج ؟

منير وليد ، منيرة أحمد

سيكون ترميز الأول 8996 م - بينما ترميز الثانية 8922 م .

فهل يا ترى يعكس كل من الرمزین الترتیب الألفبائی حقاً ؟

الحقیقة أن الرمز هنا لم يعكس الترتیب ، ولذلك لابد من الخروج عن القواعد في هذه الحالات القليلة جداً ، ويمكننا أن نرمز منيرة أحمد على النحو التالي :

9922 م .

بينما نبقي ترميز منير وليد كما هو . والطريقة المثلى في مثل هذه الحالات هو الترتیب الحقیقی للبطاقة في الفهرس المصنف ، وتحديد رمز يزيد عن البطاقة التي سبقتها ، ويقل عن رقم البطاقة التي جاءت بعدها .

سنحاول أن ننشيء رمزاً للمداخل التالية ، حتى تتوضح قواعد الترميز بشكل أكبر .

أحمد حسن ، شوقي ، أحمد ، المنفلوطي ، مصطفى لطفى ، العقاد ، محمود عباس ، نجيب محفوظ ، التربية العملية ، الاقتصاد السياسي ، الشرباصي ، أحمد ، عبد الفتاح رزق ، عبد الله محمد ، الاقتصاد الجزئي ، فتحي سعيد .

نقوم أولاً بترتيب هذه المداخل ترتيباً ألفبائياً ثم ننشيء لكل مؤلف ترميزاً خاصاً به .

وفيما يلي الترتیب الألفبائی لهذه المداخل ، وبإزاء كل مدخل ترميزه :

الترميز

7134 أ .

8332 أ .

8348 أ .

3364 ت .

3322 ش .

9722 ش .

3122 ع .

المدخل

أحمد حسن

الاقتصاد الجزئي

الاقتصاد السياسي

التربية العملية

الشرباصي ، أحمد

شوقي ، أحمد

عبد الله محمد

ع 3168 .	عبد الفتاح رزق
ع 5288 .	العقاد ، محمود عباس
ف 4348 .	فتحي سعيد
م 8788 .	المنفلوطي ، مصطفى لطفى
ن 3988 .	نجيب محفوظ

وبالنسبة لرقم الطلب باستخدام هذا الترمز يكون لو افترضنا أن رقم التصنيف :

QA76

.73

.B3

وكان المدخل الرئيسي منصور ، عوض الذي يكون رمزه باستخدام هذه القواعد 9588 ع . فإن رقم طلب كتابة برجة ييسك للمبتدئين ، يكون كما يلي :

QA76

.73

.B3

ع 9588 .

أهم مصادر البحث

1. Immroth's Guide to Library of Congress Classification.
2. Library of Congress Cataloging Service.
3. Library of Congress Classification, Class H-HJ, PJ-PM, BL-BQ.

٤ - الخالدي ، قاسم وعوض عثمانة . اللغة العربية والأدب العربي في تصنيف مكتبة الكونغرس . مخطوطة غير منشورة ، ١٩٨٨ . ٣٥٣ ورقة . استانسيل .

الأسس الفلسفية لتصنيف العلوم عند العرب (٥) الأسس الحينى الأصولى لتصنيف العلوم عند الغزالى

د . أحمد عبد الطيم عطية
كلية الآداب - جامعة القاهرة

ملخص :

تبدأ الدراسة بتمهيد عن التصنيفات العربية التى قدمها فلاسفة الاسلام ، ثم تتناول تصنيفات الغزالى للعلوم كما جاءت فى مؤلفاته « مقاصد الفلاسفة » ، « تهافت الفلاسفة » ، « إحياء علوم الدين » ، « جواهر القرآن » ، « الرسالة اللدنية » ، و« المنقذ من الضلال » .

تعد « تصنيفات العلوم » تعبيراً حياً عن صورة العلوم العقلية لدى الأمم ، وتوضح المسار الذى سارت فيه حركة العلوم وأوقات ظهورها منذ أقدم العصور وحتى عصرنا الراهن . وتضم الحضارة العربية الاسلامية تاريخاً واسعاً لعلم التصنيف حرى بالبحث والتتبع لم ينل حقه من البحث من قبل مؤرخى « علم التصنيف » من الغربيين أو من قبل الباحثين العرب والمسلمين . رغم أنه

من الموضوعات الهامة التي زاد الاهتمام بها في الوقت الحالي في العلوم الإنسانية . ورغم ذلك نجد كتب التصنيف الغربية تهمل ذكر مصنفى العلوم الإسلامية فنجد Sayers لم يذكر في كتابه *An Introduction to Library classification* بآية إشارة تصنيفاً واحداً لفلاسفة مسلمين مع أنه أدرج قائمة بأصحاب التصنيف بدءاً بفلاسفة اليونان حتى العصور الحديثة .

إن دراسة التصنيفات تساعد مؤرخ العلم على أن يتعرف على موقف مفكرى الحضارة العربية الإسلامية من نسق المعارف القائمة سواء كان ذلك على الصعيد الاستمولوجى أو على الصعيد الايديولوجى . وإن كان أحداً من الغربيين لم يتناول هذه التصنيفات العربية الإسلامية بالدراسة والبحث فإننا نجد عدة دراسات عربية حديثة تفردت بالبحث في التصنيف بعضها يتناول التصنيفات العربية بشكل عام ، وبعضها اقتصر على تصنيف فيلسوف بعينه^(١) . ومن بين هذه الدراسات لا نغفل على دراسة أوفت التصنيف عند الغزالي حقه من البحث^(٢) ، وهذا هو موضوع الدراسة الحالية . وهو يقتضى منا بحث مسألتين هما :

— تحديد مكانة « تصنيف العلوم عند الغزالي » من تصنيفات العلوم العربية الإسلامية عامة ، والتصنيفات ذات الأساس الدينى الأصولى بشكل أخص .

— تحديد بنية وأساس تصنيف الغزالي ، أو بمعنى أدق تصنيفات الغزالي داخل النسق العام لمؤلفات حجة الاسلام .

واستعراض تصنيفات العلوم العربية يخضع في تصورنا إلى أسس فلسفية معينة : استمولوجية (معرفية) وانطولوجية (وجودية) وأكسيولوجية (قيمية - أخلاقية) ، أو تاريخية حضارية ، وبعضها يمكن أن يندرج في إطار أسس ذاتية فردية ، أو اجتماعية حضارية . وذلك على الوجه التالى :

تندرج التصنيفات العربية التى قدمها فلاسفة الاسلام داخل إطار الأسس السابقة . حيث تصنيفات : الكندى والفارابى وابن مينا الذى قد تقرب أو تشابه في بعض الوجوه - مع التصنيف الارسطى - داخل إطار التصنيف الاستمولوجى الذى يصنف العلوم على أساس القوى المعرفية للإنسان سواء

هات نظرية أو عملية ، إبداعية أو شعرية . بينا تصنيفات كل من التوحيدى (رسالة العلوم) واخوان الصفا (أجناس العلوم) الخوارزمى (مفاتيح العلوم) والأنصارى (إرشاد القاصد إلى اسنى المقاصد) وطاش كبرى زاده (مفتاح السعادة ومصباح السيرة فى موضوعات العلوم) وحاجى خليفة (كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون) والتهانوى (كشف اصطلاحات الفنون) داخل اطار التصنيفات والأساس القيمى الاكسيولوجى الذى يعطى قيمة للعلوم ويوضح شرف العلم وافضلتيه وإيجابية بعضها (العلوم المحموده) وسلبية البعض الآخر (المذمومة) .

ويمكن أن نعر على تصنيفات للعلوم تستند إلى أساس انطولوجى لدى بعض الصوفية وأصحاب العلوم السرية الباطنية وأصحاب الرؤى مثل : جابر ابن حيان ، ومحمد بن تومرت ، وابن مسرة الجليل ، الذين يقدمون تصوراً انطولوجياً تصنف فيه العلوم بشكل مواز لتصورهم للكون^(٣) . بينا نجد لدى ابن خلدون فى الباب السادس من المقدمة تصوراً حضارياً للعلوم العربية ويقدم ابن حزم تصنيفاً تاريخياً فى رسالتيه : « رسالة التوقيف على شارع النجاة باختصار الطريق » و « رسالة فى مراتب العلوم » . ومقابل هذه الأسس الفلسفية نجد بعض التصنيفات ذات الأساس الدينى ولا أقصد بالأساس الدينى تصنيفاً للعلوم الدينية ، ولكن تصنيفاً للعلوم عامة مبنياً على أساس دينى ، وقد يكون هذا الأساس ذا طابع فقهى أصولى أو طابع كلامى جدلى أو صوفى ذوق . وينتمى تصنيف الغزالى أو بمعنى أدق تصنيفات الغزالى إلى هذه النوعية الأخيرة من التصنيفات ذات الأساس الدينى . وبالتحديد الصوفى الذوق . وسوف نشير بإيجاز إلى التصنيفات ذات الأساس الدينى لبيان موضع تصنيف الغزالى داخل اطارها .

يقدم لنا العامرى (أبو الحسن محمد بن يوسف) فى كتابه « الاعلام بمناقب الاسلام » تصنيفاً للعلوم على أساس دينى كما يتضح من عناوين فصول كتابه ولو استعرضنا هذه الفصول وجدنا الأول يتناول : القول فى مائة العلم ومرافق أنواعه حيث يقسم العلوم إلى علوم ملية (دينية) وحكمية (فلسفية) الأولى تشمل : الحديث والكلام والفقه وعلوم اللغة ، والثانية تشمل الطبيعيات

والرياضيات والالهيات والمنطق . والفصل الثاني في : « القول في الابانة عن شرف العلوم المالية » ويتناول فيه : تفاضل العلوم ، العلوم كلها هامة رغم تفاضلها ، أهمية العلوم الدينية مرتبطة بالدين . مزايا العلوم الدينية ، والفصل الثالث : القول في فضائل العلوم المالية ، أساس علوم الحديث والكلام والفقه وانجازاتها . والشروط الواجب توافرها في المشتغلين بهذه العلوم . والفصول التالية تبين مزايا الاسلام على أساس هذه العلوم حيث نجد الفصل الرابع « القول في معرفة أركان الدين » : « الخامس وفضيلة الاسلام بحسب الأركان الاعتقادية^(٤) .. » إلخ .

ويبين القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه « المحيط بالتكليف » جعل التكليف وأقسام ما كلفنا به من العلوم ، ويخصص أحد أبواب الكتاب لـ « جملة ما كلف من العلوم » فبعض العلوم يخلقها الله فينا وبعضها الآخر نحن مأخوذون بتحصيلها ، .. فإذا حصل للمكلف كمال العقل وعز أصول الأدلة لزمه من بعد تحصيل المعارف . ويخصص بعد ذلك باباً في ذكر أقسام ما كلفنا من العلوم في فصلين : أحدهما أقل ما يجوز أن يكلف المرء علماً ، والثاني ما قد استقر عليه التكليف من الأصول التي لا بد من معرفتها . وفي باب تال يتناول ذكر ترتيب هذه العلوم^(٥) .

وتندرج تصنيفات المتصوفة ضمن التصنيفات الحالية ذات الأساس الديني . ويمكن أن نشر هنا إلى ما قدمه محيي الدين بن عربي وأبو طالب المكي من تصنيفات . فقد قدم لنا الأول في مقدمة « الفتوحات المكية » تقسيماً للعلوم يحدد فيها « مراتب العلوم » : حيث يحصل لصاحب الهمة في الخطوة مع الله وبه ، من العلوم ما يفيب عندها كل متكلم على البسيطة بل كل صاحب نظر ويرهان ليست له هذه الحالة فإنها وراء النظر العقلي^(٦) .

ويرى ابن عربي أن العلوم على ثلاث مراتب : علم العقل ، وهو كل علم يحصل لك ضرورة أو عقيب نظر في دليل بشرط العثور على وجه ذلك الدليل . والعلم الثاني علم الأحوال ، ولا سبيل إليها ، إلا بالنوق فلا يقدر عاقل أن يجدها ولا يقيم على معرفتها دليلاً البتة كالعلم بحلاوة العسل ومرارة الصبر ،

وما شاكل هذا النوع من العلوم . فهذه علوم من المحال أن يعلمها أحد إلا بأن يتصف بها ويذوقها . والعلم الثالث علوم الأسرار ، وهو العلم الذى فوق طور العقل وهو علم نَفَثَ روح القدس فى الروح ، ويختص به النبي والولي . ويميز فيه ابن عربى بين نوعين : نوع يدرك بالمقل ، إلا أن العالم لم به يحصل عليه عن نظر ، والآخر على ضربين أحدهما يلتحق بعلم الأحوال لكن حاله أشرف والثانى من قبيل علوم الأخبار وهى العلوم التى يدخل فيها الصدق والكذب بذاتها . إلا أن يكون المخبر به قد ثبت صدقه وثبتت عصمته كأخبار الأنبياء - عن الله - بالجنة وما فيها . فهذا الصنف الثالث الذى هو علم الأسرار يعلم العالم به العلوم كلها ويستغرقها . وليس صاحب تلك العلوم كذلك ، فلا علم أشرف من هذا العلم المحيط الخاوى على جميع المعلومات^(٧) .

ويرى ابن عربى أنه إذا أتى صاحب علوم الأسرار بأمر جوزه العقل وسكت عنه الشارع ، فلا ينبغي لنا أن نرده أصلاً^(٨) . أما علوم الأحوال فهى متوسطة بين علم الأسرار وعلم العقول . وأكثر ما يؤمن بعلم الأحوال أهل التجارب ، وهو إلى علم الأسرار أقرب منه إلى العلم النظرى العقلى . لكن يقرب من صنف العلم العقلى الضرورى . ولما كانت العقول لا تتوصل إليه إلا بأخبار من علمه أو شاهده من نبي أو ولي لذلك تميز عن العلم العقلى الضرورى . لكن علم الأحوال ضرورى عند مَنْ شاهده . ويعلق ابن عربى أنه إذا حسن علم الأسرار عند أحد وأمن به فهو على كشف منه ضرورة وأنه ليس للعقل هنا مدخلاً^(٩) . ويقول حسين تقى أصفهان فى دراسته « تقسيم العلوم وتبويبها » أن محبى الدين بن عربى الذى جمع فى تقسيمه بين فلسفة أرسطو والفلسفة الاشراقية لأفلوطين ... قد عد هذا العلم الأخير ، أى علم الأسرار أصلاً للعلوم ومنبعاً تنفزع كلها منه فلم يشذ فى ذلك عن الاشراقيين والافلاطونيين قبله^(١٠) .

وبالإضافة إلى تصنيف ابن عربى الذى عد من أصحاب التصوف الفلسفى ومن القائلين بوحدة الوجود ، نورد قول أى طالب المكي فى العلم باعتباره من أهم مصادر الغزالى فى تصنيف إحياء علوم الدين تمهيداً لبيان تصنيفات حجة الاسلام للعلوم .

ويؤكد بعض مؤرخي العلوم العربية وبعض الباحثين في الفكر الاسلامي على كون أبو طالب المكي مصدراً أساسياً للفرزالي في كتابه « إحياء علوم الدين »^(١١). وأبو طالب محمد بن علي بن عطية الحارثي العجمي الواعظ المكي ، عاش زاهداً واعظاً بمكة ثم ذهب بعد ذلك إلى البصرة وانضم بها إلى السالمية ثم رحل إلى بغداد وتوفي بها سنة ٣٨٦ هـ ، ٩٩٦ م^(١٢) ، وهو صاحب الكتاب الهام الذي يعد موسوعة في التصوف الاسلامي : تاريخه وأعلامه ومصطلحاته وهو « قوت القلوب في معاملة المحبوب ، ووصف طريق المرید إلى مقام التوحيد » الذي عرف بدقائق الطريقة . وهو كتاب « لم يؤلف في هذا الباب مثله ولم يسمع به في الأمصار »^(١٣) .

ويتخوى الكتاب على ثمانية وأربعين فصلاً ما يهنا هنا هو الفصل الحادى والثلاثون . وفيه كتاب العلم ويشمل عدة أبواب هي : باب في ذكر العلم وتفصيله ، وأوصاف العلماء والفرق بين العلم الظاهر وعلماء الدنيا والآخرة . ثم ذكر بيان تفصيل علوم الصمت وطريق الورعين في العلوم ، وباب في ذكر الفرق بين علماء الدنيا وعلماء الآخرة ، وذم علماء السوء ، وذكر تفصيل العلوم معروفها وقديمها وعحدثها ومنكرها ، وباب تفصيل علم الإيمان واليقين على سائر العلوم .

يعطى المكي فى بداية الفصل تحديداً وهو بصدد بيان المقصود من الحديث « طلب العلم فريضة على كل مسلم » حيث يعرض أقوال السابقين عليه من أعلام الصوفية في معنى العلم الذى هو عند سهل « علم الحال » أو علم المعرفة وهو « علم الاخلاص » كما عند عبد الرحمن بن يحيى ومن شايعه ، وهو « علم القلوب » كما قال البصريون وأستاذهم الحسن البصرى . و « علم الخلال » كما هو عند بعض عباد الشام ، أو هو علم الباطن وهو مخصوص لأهل القلوب الموقنين « علم اليقين » ، و « علم الإيمان » أى علم ما لم يسمع جهله من علم التوحيد . وهؤلاء كلهم وإن اختلفوا في تفسير الحديث بالفاظ مختلفة فإنهم متقاربون في المعنى إلا أهل الظاهر منهم فإنهم حملوه على ما يعلمونه وأهل الباطن تأولوه على علمهم^(١٤) . ويرى المكي أن كلاهما مكمل للآخر « فالظاهر والباطن علمان لا يستغنى أحدهما عن صاحبه وهذا المعنى مقابل

« علم البيع والشراء والنكاح والطلاق » [الفقه] ، وعلم طلب الأفضية والفتاوى ، وعلم الاختلاف والمذاهب . وما يقصده أبوطالب هنا هو علم الفرائض الخمس التي بنى عليها الإسلام والعمل بها ، وعلم التوحيد داخل فيه . وليس المقصود بالحديث هنا [طلب العلم فريضة ..] علم الطب أو النجوم ولا علم النحو أو الشعر أو المغازى^(١٥) .

وهناك تقابل إذن بين علم القلوب وعلم الألسنة وبين علم اليقين وعلوم الدين . ويحدث المكي عن اليقين وهو على ثلاث مقامات : « يقين معانية » و « يقين تصديق » والمقام الثالث وهو « يقين ظن » يقوى بدلائل العلم والخبر وأقوال العلم ويقين الاستدلال وعلو هذا [اليقين] في المعقول وهو يقين المتكلمين من عموم المسلمين من أهل الرأي وعلوم العقل والقياس والنظر وكل موقن بالله تعالى فهو على علم من التوحيد والمعرفة ولكن علمه ومعرفته على قدر يقينه ، ويقينه من نحو صفاء إيمانه وقوته ، وإيمانه على مقتضى معاملته ورعايته^(١٦) .

وعلى ذلك فأعلى العلوم ، « علم المشاهد » من عين اليقين وهذا مخصوص للمقرين في مقامات ... وأدنى العلوم على التسليم والقبول بعدم الإنكار وقد الشكوك وهذا لعموم المؤمنين وهو علم الإيمان ومزيد التصديق وهذا لأصحاب اليمين .. وبين هذين مقامات لطيفة لأعلى طبقات المقرين^(١٧) .

وهو يرى اعتماداً على القرآن ان رؤية القلب هي اليقين وفي علم اليقين غنية عن جميع العلوم لأنه حقيقة العلم وليس في جميع العلوم غنى عن اليقين لأن الفقر بالشك والحاجة إلى اليقين في علم التوحيد وعلم الإيمان أشد من الفقر بالحاجة إلى علوم الفتيا وغيرها ولذلك صار الغنى باليقين أعظم من الاستغناء بسائر العلوم . ويختص باباً في تفضيل علم الإيمان واليقين على سائر العلوم والتحذير والزلل فيه . يقول : « اعلم أن أى علم قد يتأتى حفظه ونشره لمنافق أو مبتدع أو مشرك إذا رغب فيه وحرص عليه لأنه نتيجة الذهن ثمرة العقل إلا علم الإيمان واليقين فإنه لا يتأتى ظهور مشاهدته والكلام في حقائقه إلا لمؤمن موقن »^(١٨) .

ويقدم لنا المكي بعد تحديده للعلم وربطه للعلم بالإيمان باباً هاماً في ذكر تفصيل العلوم معروفةها وقديمتها ومحدثها ومنكرها ، يبين فيه أن العلوم تسعة أربعة منها سنة معروفة من الصحابة والتابعين ، وخمسة محدثة لم تكن تعرف فيما سلف . فأما الأربعة المعروفة فهي علم الإيمان وعلم القرآن وعلم السنن والآثار وعلم الفتاوى والأحكام . أما الخمسة المحدثه فهي النحو والعروض وعلم المقاييس والجدل في الفقه وعلم العقول بالنظر وعلم علل الحديث .

تصنيفات الغزالي للعلوم

أولاً : تصنيفا : « المقاصد » و « التهاافت » :

قدم حجة الاسلام تصنيفات متعددة للعلوم ، ربما تغيرت من كتاب إلى آخر مع تطور وتنوع كتاباته واختلاف غاياتها . نجد أحد هذه التصنيفات في كتاب العلم أول أجزاء « إحياء علوم الدين » كما نجد آخر في « الرسالة اللدنية » وقد اقتصر الباحثون على تناول هذين التصنيفين^(٢٠) . بينما نجد للغزالي تصنيفات أخرى يعرض في إحداها لأراء الفلاسفة بشكل موضوعي محايد كما في « مقاصد الفلاسفة » . أو ينتقد فيها علومهم كما في « تهاافت الفلاسفة » . ويمكن الجمع بين هذين معاً لبيان موقف الغزالي من العلوم الفلسفية ، كما حددها أرسطو وعرضها ابن سينا ، وهو الموقف الذي تناول به الغزالي تهاافته ورد عليه ابن رشد في تهاافت هذا التهاافت .

وبالإضافة إلى هذه التصنيفات التي توضح موقف الغزالي من تقسيم الفلاسفة للعلوم يعرض لنا في « جواهر القرآن » تصنيفاً متميزاً ذا أساس مختلف تماماً هو الأساس الايماني الباطني الذاتي ، كما يتبين هذا الموقف الذاتي الذوق في الكتاب الهام الذي يتناول تجربة الغزالي الروحية « المنقذ من الضلال » . وهو تصنيف نادراً ما التفت إليه أو أشار له أحد من الباحثين في تاريخ التصنيف . وسوف نتناول كلا من هذه التصنيفات المختلفة التي توضح موقف الغزالي من العلوم وأساس هذا الموقف الذي يجعل من كتاباته التصنيفية ذات خصوصية عن غيرها من التصنيفات .

وأول هذه التصنيفات هي تلك التي يقدمها لنا الغزالي في « مقاصد الفلاسفة » وهي التصنيفات التي قدمها أرسطو وعرف بها الفلاسفة العرب خاصة ابن سينا وهي تمثل الجانب النقدي للغزالي خاصة مع ما قدمه من عرض لتصنيف الفلاسفة في « التهاافت » ومن هنا تقدم التصنيفية معاً لأن هذا هو أيضاً هدف الغزالي الذي يربط بين « المقاصد » و« التهاافت » يقول : « أما بعد فإنك التمسست الكشف عن تهاافت الفلاسفة وتناقض آرائهم ومكان تلبسهم وإغوائهم ولا مطمع في إسعافك إلا بعد تعريفك مذهبهم .. فرأيت أن أقدم على بيان تهاافتهم كلاماً وجيزاً مشتملاً على حكاية مقاصدهم من علومهم المنطقية والطبيعية والالهية من غير تمييز بين الحق والباطل بل لأقصد إلا تفهيم غاية كلامهم » (٢١) .

ثم يذكر أقسام علومهم وهي أربعة : الرياضيات والمنطقيات والطبيعات والالهييات . أما الرياضيات فهي نظر في الحساب والهندسة ، وليس في مقتضيات الهندسة والحساب ما يخالف العقل ولاهي مما يمكن أن يقابل بانكار وجحد وإذا كان كذلك فلا غرض لنا في الاشتغال بآمراده (٢٢) . والسؤال هنا لماذا لم يعرض الغزالي للرياضيات واكتفى بتعريفها ولم يفرد لها قسماً خاصاً مثلما فعل مع المنطق والالهييات والطبيعات . ومن العجيب أن نجد نفس الموقف في « تهاافت الفلاسفة » . وإذا كان ابن سينا باستثناء ما كتبه عن الرياضيات في « الشفاء » قد فعل نفس الشيء في « النجاة » و« الهداية » فهل يتابع الغزالي خصمه ويتخذ نفس الموقف الذي ينتقده ؟ رغم تعديله في ترتيب العلوم النظرية وتقديمه للالهييات على الطبيعيات . أم أن الرياضيات وبالتحديد عند أرسطو أضيفت إضافة خارجية للعلوم الفلسفية ولم تكن مثلما كان الأمر لدى السكندريين جزءاً من هذه العلوم . إن موقف الغزالي هنا وأيضاً موقف ابن سينا غير واضح .

أما الالهييات فأكثر عقائدهم فيها خلاف الحق والصواب نادر فيها . أما المنطقيات فأكثرها على منهج الصواب والخطأ نادر فيها وإنما يخالفون أهل الحق فيها بالاصطلاحات والامراتادات دون المعاني والمقاصد إذ غرضها تهذيب طريق الاستدلالات وذلك مما يشترك فيه النظائر . أما الطبيعيات فالحق فيها مشوب

بالباطل والصواب فيها مشتببه بالخطأ فلا يمكن الحكم عليها بغالب ومغلوب» (٢٣) .

ويقسم الغزالي المقاصد ثلاثة أقسام : الأول في المنطق ، والثاني في الاهليات ، والثالث في الطبيعيات . والمعروف أن الفلاسفة يقدمون الطبيعي إلا أن الغزالي بدأ هنا « بالالهي » لأنه في نظره أهم ، والخلاف فيه أكثر ، ولأنه غاية العلوم ومقصدها وإنما يؤخر لغموضه وعسر الوقوف عليه قبل الوقوف على الطبيعي . ويعرض هذا العلم في القسم الثاني في مقدمتين وخمس مقالات ، المقدمة الأولى في تقسيم العلوم . حيث يبين أن لكل علم من العلوم موضوعاً يبحث فيه . والأشياء التي يمكن أن يكون منظوراً فيها في العلوم تنقسم إلى ما وجوده بأفعالنا كالأعمال الإنسانية من السياسات والتدبيرات والعبادات والرياضيات والمجاهدات وغيرها ، وإلى ما ليس وجوده بأفعالنا كالسماء والأرض والنباتات والحيوان والمعادن . ينقسم العلم الحكمي إذن إلى قسمين (أحدهما) يعرف به أحوال أفعالنا ويسمى علماً علمياً وفائدته أن ينكشف به وجود الأعمال التي بها تنتظم مصالحنا في الدنيا ويصدق لأجله رجاؤنا في الآخرة . (والثاني) نتعرف فيه أحوال الموجودات لتحصل في نفوسنا هيئة الوجود كله على ترتيبه ... ويسمى علماً نظرياً وكل منها ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

أما العمل فينقسم إلى : العلم بتدبير المشاركة التي للإنسان مع الناس كافة ، وهذا علم أصله العلوم الشرعية وتكملة العلوم السياسية . والثاني علم تدبير المنزل ، وبه يعلم وجه المعيشة مع الزوجة والولد والخدم ، وما يشتمل عليه المنزل والثالث علم الأخلاق وما ينبغى أن يكون الإنسان عليه ليكون خيراً فاضلاً في أخلاقه وصفاته . أما العلم النظري فثلاثة إحداها الالهي أو الفلسفة الأولى والثاني الرياضي أو التعليمي (العلم الأوسط) والثالث العلم الطبيعي العلم الأدنى .

ويوضح الغزالي سبب تقسيم العلم النظري إلى هذه الأقسام الثلاثة ، ذلك لأن الأمور المعقولة لا تخلو من أن تكون بريئة عن المادة والتعلق بالأجسام

المتغيرة المتحركة ... وإما أن تكون متعلقة بالمادة وهذا لا يخلو إما أن يكون بحيث يحتاج إلى مادة معينة حتى يمكن أن يتحصل في الوهم برئاً عن مادة معينة كالإنسان والنبات والمعادن والسماء والأرض وسائر أنواع الأجسام ، وإما أن يمكن تحصيلها في الوهم برئاً عن مادة معينة كالثلث والمربع ، فإن هذه الأمور وإن كانت لا يتقوم وجودها إلا في مادة معينة ولكن ليس يتعين لها في الوجود على سبيل الوجوب مادة خاصة ^(٢٤) . والعلم الذى يتولى النظر فيما هو برئ عن المادة بالكلية هو « الالهى » والذى يتولى النظر فيما هو برئ عن المادة في الوهم لا في الوجود هو « الرياضى » والذى يتولى النظر فيما لا يستغنى عن المواد المعينة هو « الطبيعى » فهذا سبب انقسام العلوم إلى ثلاثة أقسام ونظر الفلسفة في هذه العلوم الثلاثة .

ويحدد الغزالي في المقدمة الثانية من القسم الثانى موضوعات هذه العلوم الثلاثة ليقف على العلم الالهى الذى هو بصدد التحدث عنه . فموضوع العلم الطبيعى هو أجسام العالم من حيث أنها وقعت في الحركة والسكون والتغير لا من حيث مساحتها ومقدارها ولا من حيث شكلها واستدارتها ولا من حيث نسبة بعض أجزائها إلى بعض ولا من حيث هى كونهما فعل الله تعالى فإن النظر في الجسم يمكن من هذه الوجوه كلها ولا ينظر الطبيعى فيه إلا من حيث تغيره واستحالاته فقط . وأما الرياضى فموضوعه بالجملة الكمية وبالتفصيل المقدار والعدد وكما للعلم الطبيعى فروع كالطب والطلسمات والنارنجات والسحر فإن للرياضى أيضاً فروع كثيرة ، وأصوله علم الهندسة والحساب والمهنية والموسيقى وفروعه علم المناظر وعلم جر الأثقال وعلم الأكر المتحركة وعلم الخير وغيره .

أما العلم الالهى فموضوعه أعم الأمور وهو : الوجود المطلق . والمطلوب فيه لواحق الوجود لذاته ، من حيث أنه وجود فقط ككونه جوهرأ وعرضأ و كليأ و جزئأ وواحدأ وكثيرأ وعلة ومعلولأ .. ويسمى النظر في التوحيد من هذا العلم خاصة العلم الالهى ويسمى علم الربوبية أيضاً . ويعطينا الغزالي حكمه على هذه العلوم الثلاثة فأبعدها عن [التشويش] الرياضى ، أما الطبيعى فالتشويش فيه أكثر الطبيعيات بصدد التغيرات فهى بعيدة عن الثبات بخلاف الرياضيات ^(٢٥) .

ويسعى الغزالي في بداية عرضه لتصنيفهم في « تهافت الفلاسفة » إلى توضيح خداع هؤلاء الفلاسفة عن أجل بيان التناقض في مذهبهم وهدمه « فهم يستدلون على علومهم الالهية بظهور العلوم الحسائية والمنطقية ويستدرجون به ضعفاء العقول » . ويرى أنه لو كانت علومهم الالهية متقنة البراهين نقية عن التخمين كعلومهم الحسائية لما اختلفوا فيها كما لم يختلفوا في الحسائية . والحقيقة أن أسبقية العلوم الرياضية والمنطقية كما فهمها الغزالي لايعنى سوى التدرج في تلقى هذه العلوم . وليس هناك حيلة أو مراوغة كما يخبرنا الغزالي في المقدمة الرابعة من التهافت حيث يقول : « من عظام حيل هؤلاء في الاستدراج قولهم : إن هذه العلوم الالهية غامضة خافية وهى أعصى العلوم على الافهام الذكية ، ولايتوصل إلى معرفة الجواب عن هذه الاشكالات إلا بتقديم الرياضيات والمنطقيات فمن يقلدهم في كفرهم ؛ وإن خطر له أشكال على مذهبهم يحسن الظن بهم ويقول : لاشك في أن علومهم مشتملة على حله ، وإنما يعسر على إدراكه لأنى لم أحكم المنطقيات ولم أحصل الرياضيات » (٢٧) .

ويرد الغزالي على هذا الموقف موضحاً أنه لاعلاقة البتة بين هذه وتلك قائلاً : أما الرياضيات فلا تعلق للالهيات بها وقول القائل أن فهم الالهيات يحتاج إليها خرق كقول القائل أن الطب والنحو واللغة يحتاج إليها أو الحساب يحتاج إلى الطب ، وأما الهندسيات التى هى نظر في الكم فيرجع حاصله إلى بيان أن السموات وما تحتها كرى الشكل ، وبيان عدد طبقاتها ، وبيان عدد الأكر المتحركة في الأفلاك وبيان مقدار حركتها ، فلنسلم لهم جميعاً ذلك جداً أو اعتقاداً ، فلا يحتاجون إلى إقامة البراهين عليه ولايقدر ذلك في شئ من النظر الالهي » (٢٨) .

إن الغزالي - وله إسهاماته في المنطق - يرى أن القول بأن المنطقيات لايد من احكامها قول صحيح ، لكن المنطق ليس مخصوصاً بالفلاسفة ، وإنما هو الأصل الذى نسميه فن « الكلام » ، و« كتاب النظر » فغيروا عبارته إلى المنطق تهويلا ، وقد نسميه « كتاب الجدل » و« مدارك العقول » وعلى ذلك فإن سمع العامة اسم المنطق ظنوا أنه فن غريب لايعرفه المتكلمون . والغزالي يعلم تمام العالم أن المنطق علم يونانى ، ومن أجل تأكيد قضائاه والوصول إلى

هدفه يحاول إظهار أن فن التفكير وهو المنطق عام وشائع وهو أساس ووسيلة لدى المتكلمين ، لكنه رغم ذلك ومن أجل الرد على الفلاسفة يفرد القول في « مدارك العقول » ويتعد متعمداً عن ألفاظ المتكلمين والأصوليين ويستخدم مصطلحات المناطق وعباراتهم ويتعامل معهم بلغتهم موضعاً ما شرطوه في صحة مادة القياس ، وما وضعوه من الأوضاع في « ايساغوجى » و« قاطيغورياس » التى هى من أجزاء المنطق ومقدماته ، ولم يتمكنوا من الوفاء بشئ، فى علومهم الالهية . المنطق إذن والرياضيات لا علاقة لهما بالالهيات .

ثم يتناول الطبيعيات وهى علوم كثيرة . يذكر أقسامها ليقرر أن الشرع لا يقتضى المنازعة فيها ولا إنكارها إلا فى مواضيع محددة . وهى [الطبيعيات] منقسمة إلى أصول وفروع . وأصولها ثمانية أقسام .

الأول : يذكر فيه ما يلحق الجسم من حيث أنه جسم ، من الانقسام والحركة والتغير ، وما يلحق الحركة ويتبعها من الزمان والمكان والحلاء مما نجهده فى كتاب (السماع الطبيعى) .

الثانى : يعرف أحوال أقسام العالم التى هى السموات وما فى فلك القمر من العناصر الأربعة وطبائعها وعلة استحقاق كل واحد منها كما فى كتاب « السماء والعالم السفلى » .

الثالث : يعرف فيه أحوال الكون والفساد .

الرابع : فى الأحوال التى تعرض للعناصر الأربعة من الامتزاجات التى تحدث فيها الآثار العلوية .

الخامس : فى الجواهر المعدنية (المعادن) .

السادس : فى أحكام النبات (النبات) .

السابع : فى الحيوانات وفيه كتاب طبائع الحيوان .

الثامن : فى النفس الحيوانية ، والقوى الداركة ، وأن النفس الإنسانية لاتموت بموت البدن وأنه جوهر روحانى يستحيل عليه الفناء .

أما فروع العلم الطبيعي فسبعة : الأول الطب ومقصوده معرفة مبادئ بدن الإنسان وأحواله من الصحة والمرض وأسبابها . والثاني في أحكام النجوم وهو تخمين في الاستدلال عن أشكال الكواكب وامتزاجاتها ، والثالث : علم الفراسة وهو استدلال من الخلق على الأخلاق . والرابع التعبير وهو استدلال من المتخيلات الحلمية على ما شاهده النفس من عالم الغيب فشبهته القوة المتخيلة بمثال غيره . الخامس علم الطلسمات وهو تأليف القوى السماوية بقوى بعض الأجرام الأرضية ليتألف من ذلك قوة تفعل فعلاً غريباً في العالم الأرضي . والسادس علم الترنجيات وهو مزج قوى الجواهر الأرضية ليحدث منها أمور غريبة ، السابع : علم الكيمياء ومقصوده تبديل خواص الجواهر المعدنية ليتوصل إلى تحصيل الذهب والفضة بنوع من الحيل .

ويتضح من عرض الغزالي هنا أنه يقدم تصنيف العلوم عند الفلاسفة ويعلق عليه بالنقد ويستخدمه لرفض آراء الفلاسفة فهو لا يخالفهم في حديثهم عن هذه العلوم ولكن في عدة مسائل يذكرها لنا يهاجم فيها مبادئ العقل وينكر على مبدأ العلية خاصة الضرورة والكلية . والمهم في تناول الغزالي هنا هو ما أثاره من رد فعل وما أحدثه من نتائج أثرت طويلاً على التفكير العربي الاسلامي والمهم أن نشير هنا إلى رد ابن رشد عليه في « تهاافت التهاافت » .

يرى ابن رشد أن ماعده الغزالي من أجناس العلم الطبيعي الثانية صحيح على مذهب أرسطو . أما العلوم التي عددها على أنها فروع له فليست كما عدّها . ويتناولها على الوجه التالي ، فيرى أن الطب ليس من العلم الطبيعي ، وهو صناعة عملية تأخذ مبادئها من العلم الطبيعي ، لأن العلم الطبيعي نظري والطب عملي . ويرى ابن رشد أيضاً أن علم أحكام النجوم ليس من العلوم الطبيعية ، وإنما هو بتقدمة المعرفة بما يحدث في العالم وهو نوع من الزجر والكهانة . ومن هذا الجنس أيضاً علم الفراسة ، إلا أن علم الفراسة هو علم بالأمور الخفية الحاضرة لا المستقبلية . و« علم التعبير » هو أيضاً من نحو علوم تقدمه المعرفة بما يحدث وليس هذا الجنس من العلم نظرياً أو عملياً . أما علم الطلسمات فهو باطل ، وأما علوم الحيل فهي داخله في باب التعجب ولا مدخل لها في الصنائع النظرية ، وأما الكيمياء فصناعة مشكوك في وجودها (٢٨) .

ويتبع أحد الأساتذة المعاصرين تصنيف الغزالي في اطار تتبعه لتصنيفات الفلاسفة : ابن سينا وابن رشد لتحديد مكانة علم الفراسة داخل تصنيفاتهم للفنون ، وهو ينصف الغزالي كثيراً ، الذى أورد تصنيف ابن سينا في « تهافت الفلاسفة » - وإن كان لم يذكر اسم ابن سينا - فهو يعرض في بداية الكتاب آراء خصومه قبل أن يوجه إليها نقداً ... ويرد ابن رشد في « تهافت التهافت » وما يدعو إلى الدهشة أن ينقد ابن رشد تصنيف العلوم للغزالي قبل أن يرد على انتقادات هذا الفيلسوف العظيم ، ويوحى رد ابن رشد بأن الغزالي قد شواه فكر خصومه ، وفي تقديرى أن المسألة ليست على هذا النحو ، وأن الغزالي التزم الأمانة العلمية إلى الحد الذى دفعه إلى الافادة من مصطلحات ابن سينا^{٢٩} .

وإذا كان « المقاصد » و « التهافت » تعبيراً عن تصنيف العلوم كما فهمها الفلاسفة ، ونقد الغزالي لهذا التصنيف . فإن ما جاء في بقية مؤلفاته يعد تعبيراً عن موقف الغزالي الحقيقى من العلوم وفى مقدمة هذه المؤلفات يأتى كتاب « إحياء علوم الدين » . بما يحمله من تصنيف للعلوم فى أول أجزائه ، كتاب العلم .

ثانياً : تصنيف العلوم فى « الإحياء » :

يقدم الغزالي فى كتاب « العلم » أحد أهم أقسام كتابه الكبير « إحياء علوم الدين » مفهومه ونظيرته للعلم وتصنيفه الأصولى الشرعى للعلوم . وأهمية الكتاب أنه يقدم لنا نظرة الغزالي إلى أهم موضوعين تتفرع عنهما سائر الموضوعات الأخرى وهما : العلم والعقل ، ويتضمن الكتاب تحديداً لمجالات العلم مع تفصيل لأهمها . إن هناك علم دنيا وعلم آخرة . وعلم الفقه والكلام هما أهم علوم الدنيا ، وهما يعتمدان على التلقين والرواية مع بعض الاجتهاد والتصرف والتأويل ، لكن هذا لا يجعلهما من علوم الآخرة . ولا يعنى هذا وجود حد فاصل بينهما وبين علوم الآخرة بل يعنى أن علم الدنيا جزء ضرورى من الدين أو الشريعة بمقتضى استخلاف الله سبحانه للإنسان فى هذا

العالم . ومن هنا يقول على لومليل في حديثه عن تصنيف الغزالي إن « العلم عنده لا يطلب لكمال النفس أو لبلوغ السعادة كما هو الشأن عند الفلاسفة ، بل هو مرهون بما يرهن به أى نشاط إنسانى فى هذه الدنيا : المآل الأخرى ، ومن أجل هذه الغاية تترتب العلوم بناء على « تفضيل علوم الآخرة » ، بل إن علوم الدنيا لا تطلب إلا بمقدار ما تيسر المآل الأخرى للناس (٣٠) .

إن المصدر الرئيسى للغزالي فى موضوع العلم هو أبو طالب المكي فى كتابه « قوت القلوب » ، لكن الغزالي فقيه متكلم أصولى حريص على الابتعاد عن الباطنية مع حرصه على الانتساب إلى الصوفية الذى يعد المكي واحداً منهم ، لهذا نحس أحياناً - كما يلاحظ رضوان السيد - توتر الامام الغزالي والشدة والجذب الذى يعرض له حتى يكاد يقع فيما هرب منه ، ثم يعود إلى جادة الفقه الواضحة مبتعداً شيئاً ما عن المكي المسرف فى فصل الباطن عن الظاهر أحياناً (٣١) . ويبدأ الغزالي بإيراد مواقف إسلامية مبدئية من العلم فيعرض آيات وأحاديث فى بيان فضيلة العلم ويقف مثل المكي عند حديث « طلب العلم فريضة على كل مسلم » ولتحديد هذا العلم الذى فرض على المسلمين . هنا يميز الغزالي بين العلوم تمييزاً أصولياً يقوم على نوعين من الفرض : فرض عين ، وفرض كفاية . والعلم الذى يفرض على كل مسلم هو « معرفة الأركان الخمسة التى يقوم عليها الإسلام » .

ويهمنا فى البداية الإشارة إلى عمل محتويات كتاب « العلم » الذى يتفق كثيراً مع كتاب الغزالي « فائحة العلوم » بحيث تظهر محتوياتهما أنهما نسختان لكتاب واحد (٣٢) . وكتاب العلم فيه سبعة أبواب : الأول فى فضل العلم والتعليم والتعلم ، والثانى فى فرض العين وفرض الكفاية من العلوم ، وبيان حد الفقه والكلام من علم الدين وبيان علم الآخرة وعلم الدنيا ، والباب الثالث فيما تعده العامة من علوم الدين وفيه بيان جنس العلم المذموم وقدره . والرابع فى آفات المناظرة وسبب اشتغال الناس بالخلاف والجدل . والخامس فى آداب المعلم والمتعلم . والسادس فى العلم والعلماء ، والعلامات الفارقة بين علماء الدين والآخرة والسابع فى العقل وفضله وأقسامه وما جاء فيه من الأخبار .

ويتضح من عناوين الغزالي المنحى القيمي الأخلاقى للتصنيف مما يقرب بينه وبين أصحاب الأساس الأكسيولوجى للعلوم فهو يجعل أفضلية وتفضيل للعلم والتعليم والتعلم فى الباب الأول فهو يعرض لـ : ففضيلة العلم ، فضيلة التعليم ، وفضيلة التعلم ويورد شواهد عقلية على ذلك . حيث يبين لنا ففضيلة العلم وأنه مطلوب لذاته ، ووسيلة إلى دار الآخرة وسعادتها وذريعة إلى القرب من الله تعالى ولا يتوصل إليه إلا به^(٣٣) . فأصل السعادة فى الدنيا والآخرة هو العلم فهو إذن أفضل الأعمال . هذه ففضيلة العلم مطلقاً ، ثم تختلف العلوم وتتفاوت فضائلها بتفاوتها^(٣٤) .

يربط الغزالي بين الأساس الأكسيولوجى (القيمى) والأساس الدينى الأصولى فإذا كانت مصطلحات : ففضيلة - مطلوباً لذاته - وسيلة - ذريعة - أصل السعادة .. مصطلحات أخلاقية فإن الهدف منه سعادة الدنيا والآخرة ، والقرب من الله . ومن هنا يتناول الغزالي الأعمال والحرف والصناعات التى ينظم بها أمر الدنيا . بإعتبارها مزرعة ووسيلة للآخرة وهى تنحصر عنده فى ثلاثة أقسام :

(إحداهما) : أصول لا قوام للعالم دونها وهى أربعة : الزراعة وهى للمطعم ، والحياكة وهى للملبس ، والبناء وهو للمسكن ، والسياسية وهى للتأليف والاجتماع والتعاون على أسباب المعيشة وضبطها .

(الثانى) : ما هى مهياة لكل واحدة من هذه الصناعات وخادمة لها كالخدمة فإنها تخدم الزراعة وجملة من الصناعات بإعداد آلتها كالحلابة والغزل فإنها تخدم الحياكة بإعداد عملها .

(الثالث) : ما هى متممة للأصول ومزينة : كالطحن والحيز للزراعة وكالقصارة والحياكة والخياطة . وأشرف هذه الصناعات وأصولها - فيما يرى الغزالي - وأشرف أصولها السياسة بالتأليف والاستصلاح ولذلك تستدعى هذه الصناعة من الكمال فيمن يتكفل بها ما لا يستدعيه سائر الصناعات . والسياسة على أربع مراتب وهى العليا : سياسة الأنبياء عليهم السلام ، والثانية سياسة الخلفاء والملوك والسلاطين ، والثالث العلماء أمم الربعة فعى سياسة الواعظ .

« وأشرف هذه الصناعات بعد النبوة : إفادة العلم وتهذيب نفوس الناس عن الاخلاق المذمومة المهلكة وإرشادهم إلى الأخلاق المحمودة المسعدة وهو المراد بالتعليم » (٣٥) .

ويتناول في الباب الثاني العلم المحمود والمذموم وأقسامهما وأحكامهما ، وفيه بيان ما هو فرض عين وما هو فرض كفاية . وبيان أن موقع الكلام والفقه من علم الدين إلى أى حد هو ، وتفضيل علم الآخرة . والعلم عنده هو « علم المعاملة » فالعلم ينقسم إلى علم معاملة وعلم مكاشفة - وليس المراد بهذا العلم الا علم المعاملة (٣٦) والمعاملة التى كلف البالغ العمل بها ثلاثة : اعتقاد وفعل وترك . وبالتالي فهو يحدد لنا معنى العلم الذى هو فرض عين بأنه العلم بكيفية العمل الواجب ، « فمن علم العلم الواجب ووقت وجوبه فقد علم العلم الذى هو فرض عين » (٣٧) .

ولكى يحدد العلم الذى هو فرض كفاية يعرض لنا لوحة متكاملة لأقسام العلوم المختلفة « اعلم أن الفرض لا يتميز عن غيره إلا بذكر أقسام العلوم » (٣٨) فالعلوم بالإضافة إلى الفرض الذى نحن بصدد تناوله تنقسم إلى : شرعية وغير شرعية . هنا يظهر الأساس الدينى (الشرعى) واضحاً بارزاً فى تصنيف الغزالى الذى تناول على أساسه تصنيف الفلاسفة من قبل وهو هنا يصرح بالمقصود بالعلوم الشرعية « وهى ما استفيد من الأنبياء ولم يرشد إليه العقل مثل الحساب ولا التجربة مثل الطب ولا السماع مثل اللغة » (٣٩) . والعلوم التى ليست بشرعية تنقسم إلى ما هو محمود وإلى ما هو مذموم وإلى ما هو مباح . فالمحمود ما ترتبط به مصالح أمور الدنيا كالطب والحساب ، وهو ينقسم إلى : ما هو فرض كفاية وإلى ما هو فضيلة وليس بفريضة . ويذكر لنا الغزالى أن المقصود بفرض كفاية هو « كل علم لا يستغنى عنه فى قوام أمور الدنيا » كالطب إذ هو ضرورى لحاجة بقاء الأبدان ، والحساب فإنه ضرورى للمعاملات وقسمة الوصايا والمواثيث . وغيرها أما ما يعد فضيلة لا فريضة فالتعمق فى دقائق الحساب وحقائق الطب . أما العلم المذموم فعلم السحر والطلسمات والشعوذة والتليسات . أما المباح فالعلم بالأشعار وتواريخ الأخبار وما يجرى مجراه .

ويتوقف الغزالي أمام العلوم الشرعية وهي الأساس عنده فهي كلها محمودة ، إلا أنه قد يلبس بها ما يظن أنها شرعية وتكون مذمومة فتقسم إلى المحمودة والمذمومة . وتنقسم المحمودة إلى أربعة أضرب :

أصول وفروع ومقدمات ومتعمات :

الأصول : وهي أربعة : كتاب الله ، وسنة الرسول ، وإجماع الأمة ، وآثار الصحابة .

الفروع : وهو ما فهم من هذه الأصول لا بموجب ألفاظها بل بمعان تنبه لها العقول وهو على نوعين : أحدهما يتعلق بمصالح الدنيا ويحويه كتب الفقه والمتكفل به الفقهاء وهم علماء الدنيا . والثاني يتعلق بمصالح الآخرة وهو علم أحوال القلب وأخلاقه المحمودة والمذمومة .

المقدمات : وهي التي تجري مجرى الآلات كعلم اللغة والنحو فإنهما آلة العلم بكتاب الله وسنة الرسول ، وليست اللغة والنحو من العلوم الشرعية في أنفسهما ولكن يلزم الخوض فيهما بسبب الشرع . وهما ما لم يشر إليهما الغزالي من قبل وسيؤكد عليهما في حديثه عن تصنيف العلوم في « جواهر القرآن » (٤٠) .

المتعمات : وذلك في علم القرآن فإنه ينقسم إلى ما يتعلق باللفظ كعلم القراءات ومخارج الحروف ، وإلى ما يتعلق بالمعنى كالتفسير ، وإلى ما يتعلق بإمكانه (التفسير) كعرفة الناسخ والمنسوخ ، والعام والخاص ، والنص والظاهر ، وكيفية استعمال البعض منه مع البعض وهو العلم الذي يسمى أصول الفقه .

أما المتعمات في الآثار والأخبار فالعلم بالرجال وأسمائهم وأنسابهم وأسماء الصحابة وصفاتهم . فهذه العلوم الشرعية وكلها محمودة بل كلها من فروع الكفايات .

في هذا الجزء من التصنيف يظهر الغزالي الأصول التي يتحدث عن الأصول والفروع ، المقدمات والمتعمات ، العلوم الشرعية وغير الشرعية علوم

العين وعلوم الكفايات ، العلوم المذمومة والمحمودة . وفي الجزء التالى يتناول التصنيف بمسحة ذوقية وباطنية كشفية . وسوف نعرض الآن للأساس الدينى الأخلاق الذى بوجبه تكون العلوم محمودة أو مذمومة ثم تكمل تصنيفه للعلوم .

يذكر الغزالى ثلاثة أسباب لذم العلم :

الأول : أن يكون مؤدياً إلى ضرار إما لصاحبه أو لغيره من الناس كما يذم علم السحر والطلسمات .

الثانى : أن يكون مضراً بصاحبه فى غالب الأمر كعلم النجوم فإنه فى نفسه غير مذموم لذاته ، إنما زجر عنه من ثلاثة أوجه ؛ إحداها أنه مضر بالخلق فإنه إذا ألقى إليهم أن هذه الآثار تحدث عقيب سير الكواكب وقع فى نفوسهم أن الكواكب هى المؤثرة وينهى ذكر الله سبحانه عن القلب . ثانياً : أن أحكام النجوم تخمين محض ليس يدرك فى حق آحاد الأشخاص لا يقيناً ولا ظناً فالحكم به جهل فيكون ذمه على هذا من حيث أنه جهل لا من حيث أنه علم . ثالثها أنه لافائدة فيه فاقبل أحواله أنه خوض فى فضول لا يغنى وتضييع العمر فى غير فائدة وذلك غاية الخسران .

الثالث : الخوض فى علم لا يستفيد الخائض فيه فائدة علم فهو مذموم فى حقه كتعليم دقيق العلوم قبل جليلها ، وخفيها قبل جليها وكالبحث عن الأسرار الالهية ، إذ تطلع الفلاسفة والمتكلمون إليها ولم يستقلوا بها وبالوقوف على طرق بعضها إلا الأنبياء والأولياء فيجب كف الناس عن البحث عنها وردهم إلى ما نطق به الشرع^(١١) .

إلا أن هذا الأساس الشرعى الأصولى امتزاج بأساس ذوقى باطنى فالعلوم كلها تهدف إلى سعادة الإنسان فى الآخرة . وعلم الآخرة قسمان : علم مكاشفة ، وعلم معاملة . الأول علم المكاشفة وهو « علم الباطن » ، وهو علم الصديقين والمقرين ، وهو عبارة عن نور يظهر فى القلب عند تطهيره ، أما القسم الثانى وهو علم المعاملة فهو علم أحوال القلب ما يحمد من هذه الأحوال وما يذم فاعلم بها هو فرض عين فى فوضى علماء الآخرة^(١٢) . إن

الغزالي في مستهل « إحيائه » يريد أن يعلل التصحيح الذي تقيد به في مؤلفه الضخم ، فيلاحظ أن العلم الذي يوجه سيرنا إلى الآخرة يشتمل على جزئين كبيرين : (١) علم المعاملة . (٢) علم المكاشفة . أما العلم الثاني : فليس غرضه إلا المعرفة الخاصة ، في حين أن العلم الأول يضيف العمل إلى المعرفة . ولا يهتم كتاب « الاحياء » إلا بعلم المعاملة ، لأن علم المكاشفة لا يفشى به وحرام أن يودع الكتب وهو لا يخبرنا عنه إلا بالرمز والالاماء^(١) . وعلوم المعاملة تنقسم بدورها إلى : علم ظاهر يتعلق بهيئة الجسم الظاهرة فيشتمل على العبادات والعادات ، وإلى علم باطن أو علم القلب ويشمل المهلكات والمنجيات .

يتبقى إذن علم الكلام والفلسفة . أين موضعهما^(٢) . وهل هما مذمومان أم محمودان ؟ يرى الغزالي أن الموقف من علم الكلام تصور . فعلم يشتمل على الأدلة التي ينتفع بها على ما هو موجود في القرآن والأخبار وكان الخوض فيه بالكلية من البدع ، ولكن تغير الآن حكمه إذ حدثت البدع الصارفة عن مقتضى القرآن والسنة ، ونبت جماعة لفقوا لها شيئا ورتبوا فيها كلاماً مؤلفاً فصار ذلك المخلوور بحكم الضرورة مأذوناً فيه .

أما الفلسفة فليست علماً برأسها بل هي أربعة أجزاء :

أحدها : الهندسة والحساب وهما مباحان كما سبق ، ولا يمنع عنهما إلا من يخاف عليه أن يتجاوز بهما إلى علوم مذمومة فإن أكثر الممارسين لهما قد خرجوا منهما إلى البدع .

الثاني : المنطق وهو بحث عن وجه الدليل وشروطه ووجه الحد وشروطه وهما داخلان في علم الكلام .

الثالث : الالهيات وهو بحث عن ذات الله وصفاته ، وهو داخل في الكلام أيضاً . والفلاسفة لم يتفردوا فيها بنمط آخر من العلم ، بل انفردوا بمذاهب بعضها كفر وبعضها بدعة . وكما أن الاعتزال ليس علماً برأسه بل أصحابه طائفة من المتكلمين ، وأهل البحث والنظر انفردوا بمذاهب باطلة فكنلك الفلاسفة .

الرابع : الطبيعيات وبعضها يخالف للشرع والدين الحق فهو جهل وليس بعلم حتى يورد في أقسام العلوم ، وبعضها بحث عن صفات الأجسام وخواصها وكيفية استحداثها وتغيرها وهو شبيه بنظر الأطباء ، إلا أن الطبيب ينظر في بدن الإنسان على الخصوص من حيث يمرض ويصح ، وهم ينظرون في جميع الأقسام من حيث تتغير وتتحرك ولكن للطب فضل عليه وهو أنه محتاج إليه ، أما علومهم في الطبيعيات فلا حاجة إليها^(٤٤) .

ويمكن أن نحدد لوحة تصنيف العلوم في « الاحياء » على الوجه التالي :

- ١ - العلوم الشرعية : أربعة ضروب .
 - الأصول : القرآن والسنة والاجماع وآثار الصحابة .
 - الفروع : الفقه (أمور الدنيا) علم أحوال القلب (أمور الآخرة)
 - المقدمات : وهي كالآلات : اللغة - النحو - الكتابة .
 - المتممات : (في القرآن) علم القراءات - علم التفسير - أصول الفقه (في السنة) ، في الآثار ، والأخبار .
- ويعالج على حدة كلا من الكلام ، والفلسفة .
- ٢ - العلوم غير الشرعية :

- ما هو محمود : (فرض كفاية) الطب والحساب (فضيلة) التعمق فهما .
- ما هو مذموم : علم السحر والطلسمات ، علم الشعبة والتليسات .
- ما هو مباح : الشعر وتواريخ الأخبار .

ثالثاً - تصنيف العلوم في « الجواهر » :

اتضح في تصنيف « الاحياء » الأساس الذي تناول به الغزالي من قبل تصنيف العلوم الفلسفية في « المقاصد » و « التهافت » وهو أساس يغلب عليه الطابع الديني الشرعي الأصول وإن كانت به ملاح صوفية باطنية (علوم المكاشفة) لم يتوسع الغزالي في بيانها في كتاب العلم إلا أنها تظهر في « جواهر القرآن » بشكل واضح ، مما دعا كثيراً من الباحثين إلى تأكيد تنوع تصنيفات

الغزالي . فالعرفة عنده على درجات ومراتب ولذلك فإن العلوم تأخذ عنده قيماً مختلفة في تصنيفها والحكم عليها . وقد عرض الغزالي لتصنيف العلوم في مواضع متعددة في أكثر من مرحلة من مراحل تطوره الفكرى ولذلك فإنه يبدو أحياناً مجتذياً حذو من سبقه من الفلاسفة فى هذا الموضوع . يعرض نقدياً لتصنيفهم . وذلك في المرحلة الأولى من حياته الفكرية ، بينما يبدو في مرحلة النضج كما يقول عبد الكريم العثمان ، وقد كون لنفسه رأياً خاصاً في المعرفة والعلوم^(١٥) . في المرحلة الأولى صنف العلوم إلى علوم نظرية وعلوم عملية . أما تصنيفه في « الإحياء » وقد كان أحد كتب ما بعد العزلة أى مرحلة النضج فقد جاء على أشكال متعددة أهمها كما بينا أن العلوم على نوعين ، علوم المكاشفة وعلوم المعاملة تختص الأولى بما يتعلق بإدراك ماهيات الأمور والمجردات التى تحتجب عن الحواس ولا تعرف إلا بالكشف ، بينما يتفرع عن النوع الثانى علوم الظاهر التى تختص بالجوارح وعلوم الباطن التى تتعلق بأعمال القلوب والنفوس . ويلاحظ أن علوم المكاشفة مما لايتبأ لأى إنسان أن يصل إلى مرتبتها لأنها تحتاج إلى استعداد خاص .

وتبدو نزعة الغزالي إلى تمييز بعض أنواع المعرفة . وقصرها على الخاصة بصورة واضحة في « جواهر القرآن » . فقد كان الغزالي يتحدث في « الجواهر » عن علوم القرآن وما يتعلق به من معارف . فذكر أن مجامع ما تنطوى عليه سور القرآن وآياته لا يخرج عن عشرة أنواع وهى : ذكر الذات ، وذكر الصفات ، وذكر الأفعال ، وذكر المعاد ، وذكر الصراط المستقيم ، وذكر أحوال الأدياء ، وذكر أحوال الأعداء وذكر محاجة الكفار وذكر حدود الأحكام^(١٦) . وأن العلوم كلها تشعب عن هذه الأقسام العشرة لكنها على مراتب وذلك لأن حقائق هذه الأقسام كما يقول الغزالي منها : أسرار وجواهر ولها أصداف . والصدف أول ما يظهر ، ثم يقف بعض الواصلين إلى الصدف على الصدف وبعضهم يفتق الصدف ويطلع الدر .

وقد رتب الغزالي الكتاب على ثلاثة أقسام : الأول في المقدمات والسوابق والثانى في المقاصد والثالث في الملواحق . يشمل الأول ١٩ فصلاً يبين في أولها أن « القرآن هو البحر المحيط وينطوى على أصناف الجواهر والنفائس » والثانى في

عشر مقاصد والثالث في شرح هذه المقاصد والرابع في « كيفية انشعاب العلوم كلها من الأقسام العشرة ، وأن علوم القرآن تنقسم إلى علم الصدف وإلى علم الجواهر ، ويبان مراتب العلوم » الفصل الخامس في كيفية انشعاب علم الأولين منه والآخرين » .

يرى الغزالي كما ذكرنا أن حقائق القرآن : أسرار وجواهر ولها أصداف . وصدف جواهر القرآن وكسوته اللغة العربية فانشعبت منه خمس علوم وهي القشر والصدف والكسوة . إذا انشعبت من ألفاظه علم اللغة بفروعها المختلفة من إعراب ألفاظه (علم النحو) ومن وجوه إعرابه ، علم القراءات ومن كيفية التصويت بحروفه علم مخارج الحروف ، والتفسير الظاهر وهو العلم الخامس فهذه علوم الصدف والقشر ولكنها ليست على مرتبة واحدة فهناك أولاً : علم تصحيح مخارجه في الأداء والتصويت صاحب علم الحروف ، فصاحبه صاحب علم القشر البراني البعيد عن باطن الصدف . ثم يليه في الرتبة علم لغة القرآن وهو الذي يشتمل عليه مثلاً ترجمان القرآن وما يقاربه : من علم غريب ألفاظ القرآن . ثم يليه في الرتبة إلى القرب علم إعراب اللغة وهو النحو فهو من وجه يقع بعده لأن الإعراب بعد المعرب ولكنه في الرتبة دونه لأنه كالتابع للغة . ثم يليه علم القراءات . وصاحب علم اللغة والنحو أرفع قدرأ ممن لا يعرف إلا علم القراءات وكلهم يلورون على الصدف والقشر وإن اختلفت طبقاتهم ويليهم علم التفسير الظاهر ، وهو الطبقة الأخيرة من الصدف القرية من حماسة الدر (١٧) .

ثم ينتقل الغزالي إلى المخط الثاني وهو علوم الباب وهي على طبقتين ، الطبقة السفلى منها علوم التوابع وتشمل : معرفة قصص القرآن ، وما يتعلق بالأنبياء وما يتعلق بالجاحدين والأعداء ويتكفل بهذا العلم القصاص والوعاظ وبعض المحدثين وهذا علم لا تتم الحاجة إليه ، والفقه والكلام . يقول الثاني منه من [علوم الباب] هو حاجة الكفار ومجادلتهم ومنه يتشعب علم الكلام المقصود لرد الضلالات والبدع وإزالة الشبهات ويتكفل به المتكلمون وهذا العلم شرحناه على طبقتين : مميّنة الطبقة القرية منه « الرسالة القدسية » والطبقة التي فوقها « الاقتصاد في الاعتقاد » ومقصود هذا العلم حراسة عقيدة العوام عن تشويش المبتدعة (١٨) .

والثالث علم الحدود الموضوعية للاختصاص بالأموال والنساء وهذا يتولاه الفقهاء . ويتولد بين الفقه والقرآن والحديث علم يسمى أصول الفقه ويرجع إلى ضبط قوانين الاستدلال بالآيات والأخبار على أحكام الشريعة ثم لا يخفى عليك أن رتبة القصاص والوعاظ دون رتبة الفقهاء والمتكلمين .

أما الطبقة العليا من نمط اللباب فهي السوابق والأصول من العلوم المهمة وأشرفها العلم بالله واليوم الآخر لأنه علم المقصد ودونه العلم بالصراط المستقيم وطريق السلوك ، وهو معرفة تزكية النفس وقطع عقبات الصفات المهلكات وتحليتها بالصفات المنجيات وقد أودعنا هذه العلوم بكتب « إحياء علوم الدين »^(٤٩) . والعلم الأشرف علم معرفة الله تعالى فإن سائر العلوم تراد له ، ومن أجله وهو لا يراد لغيره وطريق التدرج فيه الترقى من الأفعال إلى الصفات ثم من الصفات إلى الذات فهي ثلاث طبقات أعلاها الذات . فهذا أشرف العلوم ويتلوه في الشرف علم الآخرة وهو علم المعاد وهو متصل بعلم المعرفة وحقيقته معرفة نسبة العبد إلى الله تعالى عند تحققه بالمعرفة وهذه العلوم الأربعة « أعنى علم الذات والصفات والأفعال وعلم المعاد هي مجامع العلم التي تنشعب من القرآن [وتلك هي] مراتبها »^(٥٠) .

إن تصنيف العلوم في الجواهر يختلف عما قدمه الغزالي من تصنيفات سابقة فهو يقتصر فقط على العلوم الدينية التي تيسر سلوك طريق الله تعالى والسفر إليه . صحيح هناك علوم آخر . ولكن الغزالي هنا محدد وواضح أنه يتناول الجواهر ولذلك فهو ينتقل من القشر والصدف إلى اللباب إلى الأسرار . « وقد ذكرنا لك أن معرفة الله تعالى ومعرفة ذاته وصفاته هي المقصد الأفضل من علوم القرآن ، وأن سائر الأقسام مردة له وهو مراد لنفسه لا لغيره فهو المتبوع وغيره التابع »^(٥١) إن الغزالي لا ينكر العلوم المختلفة لكنه لا يدرجها في تصنيف فهو يقدم لنا فقط العلوم الدينية . « نقول إن وراء هذه [العلوم] علوماً كثيرة كعلم الطب والنجوم وهيئة العالم وهيئة بدن الحيوان وتشريح أعضائه وعلم السحر والطلسمات وغير ذلك . فأعلم أنا إنما أشرنا إلى العلوم الدينية التي لا بد من وجود أصلها في العالم حتى ييسر سلوك طريق الله تعالى والسفر إليه ، أما هذه العلوم التي أشرت إليها فهي علوم ولكن لا يتوقف على معرفتها صلاح

المعاش والمعاد فلذلك لم نذكرها» (٥٢). ورغم اختلاف نوعية العلوم في كل تصنيف من تصنيفات الغزالي إلا أنها لا تنسخ بعضها البعض بل تتكامل سوياً من أجل تأكيد الأساس الديني الأصولي الذي تقوم عليه . بل الصوفي الذوق كما تبين في الجواهر وكما سيظهر في « الرسالة اللدنية » ثم في « المنقذ من الضلال » .

رابعاً - تصنيف « الرسالة » :

جاءت « الرسالة اللدنية » كتيباً ، الغاية الصريحة منه بيان دقيق عن منزلة « العلم الصوفي » ، العلم الباطن ، من سائر العلوم الأخرى خلافاً بكتاب « الإحياء » الذي ورد فيه تصنيف العلوم فصلاً صغيراً في مؤلف ضخمة .. ولقد وضع الغزالي هذه الرسالة للرد على خصم حقيقى أو وهمى (٥٣) ، قسم العلوم هنا قسمين كبيرين : العلم الشرعى والعلم العقلى ولكن يلاحظ أن الغزالي يوحد بين العلمين الشرعى والعقل « ان معظم العلوم الشرعية عقلية عند عالمها ، وأكثر العلوم العقلية شرعية عند قارئها » .

يتناول الغزالي بيان العلوم المختلفة وتصنيفها في « فصل في العلم وأقسامه » فالعلم قسمان أحدهما شرعى والآخر عقلى ، والقسم الأول وهو العلم الشرعى ينقسم إلى نوعين الأول « الأصول » وهو « علم التوحيد » أو « الكلام » . وهو يعتمد على الدلائل العقلية والبراهين القياسية وأصحابه هم المتكلمون . ويتخذ هذا العلم كما لاحظ جارديه وقنواتى في الرسالة أهمية كبرى أكثر مما أخذه نفس العلم في الإحياء (٥٤) . كما أن علم الأصول يشتمل أيضاً على علم التفسير أو النظر في القرآن . كما يحتوى ثالثاً على علم الأخبار . وتقتضى هذه العلوم الالمام بعلم اللغة وفن النحو . يقول الغزالي : « ومن أراد أن يتكلم في تفسير القرآن وتأويل الأخبار ويصيب في كلامه ، فيجب عليه أولاً تحصيل علم اللغة والتبحر في فن النحو والرسوخ في ميدان الاعراب والتصرف في أصناف التصريف فإن علم اللغة سلم ومرقاة إلى جميع العلوم ، ومن لم يعلم علم اللغة فلا سبيل إلى تحصيل العلوم » (٥٥) .

هكذا تتدرج العلوم من اللغة إلى التفسير والأخبار وعلم القرآن والأخبار دليل على علم التوحيد . الذى لاتنجو نفوس العباد إلا به . هذا هو علم الأصول ، القسم الأول من العلم الشرعى . والنوع الثانى هو علم الفروع . فالعلم إما أن يكون نظرياً (علمياً) أو عملياً ، والأصول هو العلم العملى والفروع هو العلم العملى وهذا العمل الأخير يشتمل على ثلاثة علوم تقوم على ثلاثة حقوق .

الأول : حق الله تعالى وهو أركان العبادات مثل الطهارة والصلاة والزكاة والحج والجهاد والأذكار والأعياد والجمعة وزوائدها من التوافل والفرائض .

الثانى : حق العباد وهو أبواب العادات ويمجرى فى وجهين أحدهما المعاملة مثل البيع والشركة والهبة والقرض والدين والقصاص وجميع أبواب الديات . والوجه الثانى المعاقدة مثل النكاح والطلاق والعق والرق والفرائض ولواحقها ويطلق اسم الفقه على هذين الحقلين وه علم الفقه ، علم شريف مفيد عام ضرورى لا يستغنى الناس عنه لعدم الضرورة إليه .

الثالث : حق النفس وهو علم الأخلاق . والأخلاق إما مذمومة يجب رفضها وقطعها وإما محمودة ويجب تحصيلها وتحلية النفوس بها .

ثم ينتقل الغزالى إلى القسم الثانى من العلوم وهو العلوم العقلية . ويبدو أن الغزالى هنا لا يستطيع أن يتجاهل هذا القسم ويبدو أيضاً أن المفهوم من العلم العقلى هو العلم الأرسطى وهو يقع فى ثلاثة مراتب . ورأى الغزالى فيه ملء بالتوجس والحذر فهو « علم معضل مشكل يقع فيه خطأ وصواب » (٥٦) وهو امتداد لرأيه فى « المقاصد » وه التهافت . وهذا العلم موضوع فى ثلاثة مراتب :

أولها : الرياضى والمنطقى . ولا ندرى لماذا يجمع الغزالى دائماً بين المنطق والرياضيات . وهو تقليد غير أرسطى . يرجع للسكنتريين ، ربما لصفة الصورية التى تجمعهما وعدم تعلقهما بالمادة . ويتناول الغزالى أقسام العلم الرياضى : الحساب وينظر فى العدد ، الهندسة وهو علم المقادير والأشكال ،

والهيئة أى علم الأفلاك والنجوم ويتفرع منه أحكام الموالييد والطوابع ؛ وعلم الموسيقى الذى يدرس نسب الأوتار . والمنطق الذى يتناول الحد والرسم فى الأشياء التى تدرك بالتصور وينظر عن طريق القياس والبرهان فى العلوم التى تنال بالتصديق .

وثانيها : وهو أوسطها العلم الطبيعى وينظر فى الجسم المطلق وأركان العالم والجواهر والأغراض ، والحركة والسكون وأحوال السموات والأفعال والانفعالات ، ومراتب الموجودات والنفوس والأمزجة وهو يدرج علم الطب دائماً ضمن العلم الطبيعى ، وهو علم الأبدان والعلل والأدوية والمعالجات . ومن فروع العلم الطبيعى أيضاً الآثار العلوية وعلم المعادن ومعرفة خواص الأشياء وعلم الكيمياء .

وثالثها : هو علم الوجود أو الفلسفة الأولى والنظر فى المبادئ العامة وإن كان الغزالى لم يحدد له اسماً لكن هو حسب التسمية التقليدية يكون [العلم الإلهى] ، « المرتبة الثالثة وهى العليا - هى النظر فى الموجود ، وتقسيمه إلى الواجب والممكن ثم النظر فى الصانع وذاته وجميع صفاته وأفعاله » (٥٧) . وترتب ظهور الموجودات عنه ، ثم النظر فى العلويات والجواهر المفردة والعقول المفردة والنفوس الجميلة ، وأحوال الملائكة والشياطين وينتهى إلى علم النبوات وأمر المعجزات وأحوال الكرامات والموضوعات الثلاثة الأخيرة ليست موجودة فى التقليد اليونانى وإشارة الغزالى لها دلالة على وجودها فى العلم فى فهم العرب والمسلمين . لأنه يضيف أيضاً من فروعه علم الطلسمات والنيرنجات وما يتعلق بها . ويقتصر على ذكر أسماء العلوم ولايفصل فيها « فالأقتصار أولى » .

ثم يقفز الغزالى قفزة من حديثه عن مراتب العلم العقلى الثلاثة إلى القول بأن « العلم العقلى مفرد بذاته ويتولد منه علم مركب فيه جميع أحوال العلمين المفردين ، ذلك هو العلم المركب علم الصوفية ، وطريقة أحوالهم فإن لهم علماً خاصاً بطريقة واضحة مجموعة من العلمين » (٥٨) . وتتساءل بدورنا عن هذين « العلمين » اللذين يشير الغزالى إليهما هنا . ويرجح جاردييه وقتوانى أنه

يعنى العلم الشرعى مع العلم العقلى « بحيث يصبح علم الصوفية تأليفاً بين الاثنين مستبدلاً بثنائىة « عقل - شرع » بـ « دنيا - أخرى » حيث أننا نجد بين العلوم العقلية علوماً غرضها الأخرى مثل معرفة القلوب ومعرفة الله ، كما أن بين « العلوم الشرعية » علم الفقه الذى يهتم بالأمر الدينىة « (٥٩) .

ويرتبط بتصنيف الغزالى السابق للعلوم حديثه « فى بيان طرق التحصيل للعلوم » . فالعلم الإنسانى يحصل من طريقين أحدهما التعليم الإنسانى والثانى التعليم الربانى والأول على وجهين : من الخارج وهو التحصيل بالتعلم ومن الداخلى وهو الاشتغال بالتفكر ، والتفكر من الباطن بمنزلة التعلم فى الظاهر . فإن التعلم كما يقول استفادة الشخص من الشخصى الجزئى ، والتفكر استفادة النفس من النفس الكلى والنفس الكلى أشد تأثيراً وأقوى تعليمياً من جميع العلماء والعقلاء والعلوم مركوزة فى أصل النفوس بالقوة كاليد فى الأرض . والتعلم طلب خروج ذلك الشئ من القوة إلى الفعل . وأكثر العلوم النظرية والصنائع العملية استخراجها نفوس الحكماء بصفاء ذهنهم وقوة فكرهم وحدة حدسهم من غير زيادة تعلم وتحصيل .

والطريق الثانى للتحصيل وهو التعلم الربانى يتم أيضاً على وجهين . الأول : الوحى [بالنسبة للأنبياء] حين تقبل النفس وقد اكتملت بزوال دنس الطبيعة عنها وتطهرها من شهوات الدنيا وتوجهها إلى بارئها تعتمد على إفادته وفيض نوره ، « والله بحسن عنايته يقبل على تلك النفس وينظر إليها نظراً إلهياً ويتخذ منها لوحاً ومن النفس الكلية قلماً ويتقش فيها جميع علومه » (٦٠) ومن هنا فعلم الأنبياء أشرف مرتبة من جميع علوم الخلائق لأنه من الله تعالى بلا واسطة .

والوجه الثانى هو الإلهام ويقصد به تنبيه النفس الكلية للنفس الجزئية على قدر استعدادها ، والإلهام أثر الوحى فالوحى تصريح الأمر الغيبى والإلهام هو تعريضه . الأول يسمى علماً ثبوتياً والثانى علماً لدنياً . فالعلم اللدنى هو الذى لا واسطة فى حصوله بين النفس وبين البارى . وحقيقة الحكمة تنال من العلم اللدنى وما لم يبلغ الإنسان هذه المرتبة لا يكون حكيماً لأن الحكمة من مواهب الله تعالى . ويختتم الغزالى الرسالة بفصل « فى حقيقة العلم اللدنى وأسباب

حصوله » يقول : « اعلم أن العلم اللدني وهو سريان نور الالهام يكون بعد التسوية كما قال الله تعالى ﴿ ونفس وما سواها ﴾ وهذا الرجوع يكون بثلاثة أوجه (أحدها) تحصيل جميع العلوم وأخذ الحظ الأوفر من أكثرها . والثاني الرياضة الصادقة والمراقبة الصحيحة والثالث التفكير في النفس إذ تعلمت وارتاضت بالعلم ثم تفكر في معلوماتها شروط التفكير يفتح عليها باب الغيب » (١١) .

هنا يبين الغزالي الأساس الصوفي للعلم وطريقة تحصيله حيث يكون الأساس الديني هو مصدر التصنيف سواء من حيث طريقة تحصيل العلم أو طبيعة وماهية العلم . مما سيتأكد تماماً في الرسالة اللدنية كما سيظهر أيضاً بصورة جلية في « المنقذ من الضلال » .

خامساً : تصنيف « المنقذ من الضلال » :

والمحاولة الهامة في التصنيف الصوفي ، الذائق نجدها في « المنقذ من الضلال » وقد يقال أن الكتاب تجربة شخصية وليس كتاباً في التصنيف ، فهو ليس تجميعاً أو إحصاء للعلوم ، وليس تقييماً أو تفضيلاً لها . والحقيقة أن الكتاب يحتوى على ترتيباً للعلوم يجمع بين الإحصاء والتقييم يستند إلى خبرة الغزالي الذاتية وهدفه وغايته وطبيعته الصوفية . والكتاب في مجمله تجربة وجودية تتعلق بخبرة روحية كبرى مر بها الغزالي ، وقد كتبه إجابة لسائل يخبره فيه عن غاية العلوم والمذاهب يقول :

« أما بعد فقد سألتني أيها الأخ في الدين ، أن أثبت إليك غاية العلوم وغائلة المذاهب وأغوارها ... وأحكى لك ما قاسيته في استخلاص الحق بين اضطراب الفرق ، مع تباين المسالك والطرق وما استجرت عليه من الارتفاع عن حضيض التقاليد إلى يفاع الاستبصار » (١٢) . ان هذا مفتاح التجربة ونقطة بداية الغزالي في البحث عن اليقين والعلم اليقيني ، بمعنى آخر ، إن هاهنا التجربة الصوفية التي مر بها الغزالي تدور حول العلوم والمذاهب العلمية المعروفة في عصره ، من أجل تحديد صوابها من باطلها ، لم يتناولها تناولاً عقلياً بل عاشها خبرة حية منذ شبابه الأول « ولم أزل في عنفوان شبائي ... أقحم

لجة هذا البحر العميق ، وأخوض غمرته خوض الجسور ، أتوغل في كل مظلمة ، أتهدم على كل مشكلة ، واقتحم كل ورطة واتفحص عن عقيدة كل فرقة ، واستكشف أسرار مذهب كل طائفة لا ميز بين حق ومبطل ومتسنن ومبتدع (٦٣) .

ويمكن اعتبار مراحل هذه التجربة المختلفة مرتباً للعلوم التي خبرها ، فهو يتحدث عنها مرتباً إياها من زوايته خبرته النفسية الوجودية فهو يتحدثنا عن « ... ما استفدته أولاً من علم الكلام ، وما اجتويته من طريق أهل التعليم ، والقاصرين للدرك الحق على تقليد الامام ، وما ازدريته ثالثاً من طريق التفلسف ، وما ارتضيته آخراً من طريقة التصوف (٦٤) . ان اصطلاحات الغزالي : الاستفادة ، الاجتواء ، الازدراء ، الارتضاء التي تحدث بها في الفقرة السابقة ذات صبغة نفسية ذاتية وجودية تؤكد السمة المميزة لتصنيفه الحالي . يبحث الغزالي عن الحق والحقيقة والمعرفة الموصلة إليهما أو العلم بهما ، والعلوم كثيرة متنوعة ، ولابد إذن من الاختيار ، وتحديد الغاية من كل علم ، والعلم عنده أو العلم اليقيني هو الذي يتكشف فيه المعلوم انكشافاً لا يبقى معه ريب ولا يقارنه إمكان الغلط والوهم . بل الأمان من الخطأ ينفي أن يكون مقارناً لليقين (٦٥) .

وبعد أن حدد الغزالي صفة العلم وشروطه ، فإنه يتناول العلوم المختلفة ليرى أيها أحق بلقب العلم : « فتشت عن علومى فوجدت نفسى عاطلاً عن علم موصوف بهذه الصفة ، إلا في الحسيات والضروريات » (٦٦) وأخذ يشك فيها ، وظل هذا الشك الوجودى مؤثراً في حياته وتفكيره : « فأعضل هذا الداء ودام قريباً من شهرين ، أنا وفيهما على السفسطة بحكم الحال ، لا بحكم النطق والمقال » (٦٧) .. يتضح هنا أن حالة الغزالي الوجودية هي أساس هذه التجربة ، فهو يميز بين الأساس الإدراكي « النطق والمقال » والأساس الشعورى الوجودى (بحكم الحال) . واستمرت التجربة حتى شفى من ذلك الداء ، وعادت النفس إلى الصحة ورجعت الضروريات العقلية مقبولة موثقاً بها على أمن ويقين .. ولم يكن ذلك بنظم دليل وترتيب كلام (أى ليست على أساس إدراكي معرفي) ، بل بنور قذفه الله تعالى في الصدر (أى من خلال خبرة

صوفية عن طريق الإلهام والإشراق) وذلك النور هو مفتاح أكثر المعارف (٦٨).

وكانت هذه الخبرة هي الأساس الذى يتناول به العلوم ، وبه يفحص المذاهب والفرق التى يطلق عليها اسم (طالية - الحق) وقد انحصرت أصناف الطالبين فى أربعة هي : « المتكلمون » (أهل الرأى والنظر) ؛ الباطنية (أصحاب التعاليم والمخصوصون بالاعتباس من الامام المعصوم) ؛ الفلاسفة (أهل المنطق والبرهان) والصوفية وهم حسب قوله يدعون أنهم ضواحي الحضرة وأهل المشاهدة والمكاشفة .

— وأول العلوم التى تناولها فى تصنيفه « علم الكلام » وهو علم إسلامي خالص « حصته ، وعقلته وطالعت كتب المحققين فيه ، وصنفت فيه ما أردت أن أصنف » فقد كتب فيه « الاقتصاد فى علم الاعتقاد » ، و « إجلال العوام عن علم الكلام » وهو كمتكلم يعتبر من أئمة الأشعرية من أهل السنة . علم الكلام هنا إذن علم أساسى خاض فيه الغزالي ، وكان « علماً وافياً بمقصوده غير واف بمقصودى » (٦٩) . وهذا الحكم يحتوى على أمرين أحدهما موضوعي خاص بالعلم والآخر ذاتي يتعلق بشخص الغزالي ، والعبارة تتضمن هذين الأساسيين الذاتى المتعلق بالعالم والموضوعى المتعلق بالعلم ، فموضوعياً لا يأخذ على العلم شيئاً فهو وافٍ بمحتواه (مقصوده) ولكنه غير وافٍ بمقصود الغزالي . والهدف منه حفظ عقيدة أهل السنة وحراستها عن تشويش أهل البدعة . وهو لا يستبعد هذا الهدف ، ولكن حصوله مشوباً بالتقليد فى بعض الأمور التى ليست من الأولويات . لكن نظراً للصيغة الوجودية التى تسيطر على التصنيف والأساس الشخصى الذى يحكمه فإن الغزالي يبين أن الغرض الآن « حكاية حالى لا الإنكار على من استشفى به فإن الرؤية الشفاء تختلف باختلاف الداء » (٧٠) ثم بعد أن يعرض للكلام ويتبى منه ينتقل إلى العلم الذى يليه وهو الفلسفة .

يتناول الغزالي الفلسفة ، وأصناف الفلاسفة وأقسام علومهم ، ذلك بعد التبحر فى هذه العلوم والحصول فيها على أعلى الدرجات حتى يستطيع أن يحكم عليها . وهو يقسم الفلاسفة إلى ثلاثة أقسام : الدهريون ، الطبيعيون ،

الالهيون . والدهريون : هم طائفة من الأقدمين حجبوا الصانع المدبر ، العالم القادر وهؤلاء هم الزنادقة . الطبيعيون وهم قوم أكثروا بجهنم عن عالم الطبيعة وعن عجائب الحيوان والنبات . وأكثروا في الخوض في علم تشريح أعضاء الحيوانات . فرأوا فيها من عجائب صنع الله تعالى وبدائع حكمته ما اضطروا معه إلى الاعتراف بفاطر حكيم . ولا يطالع التشريح وعجائب منافع الأعضاء مطلع الا ويحصل له هذا العلم الضروري بكمال تدبير الباقي لبنية الحيوان ولا سيما بنية الإنسان . والصنف الثالث : الالهيون وهم المتأخرون منهم مثل سقراط وأفلاطون وأرسطو (الذي رتب لهم المنطق وهذب لهم العلوم) وهم يجملهم ردوا على الصنفين الأولين من الدهرية والطبيعية . وكفى الله المؤمنين القتال بتقاتلهم وعن هؤلاء نقل الفارابي وابن سينا وأمثالهم ، والحكم عليهم ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم يجب التكفير به ، وقسم يجب التبديع فيه ، وثالث يجب إنكاره أصلاً . وهو يقسم العلوم الفلسفية إلى ستة أقسام على التوالي هي : العلوم الرياضية . والطبيعية والالهية ، والسياسية والخلفية ويعرض لها بالتفصيل كالآتي :

(أ) العلوم الرياضية :

يقدم الغزالي في المنقذ من الضلال العلوم الرياضية على المنطقية كما فعل الكندي ، وهو تربيب أفلاطوني أفلوطيني محدث وسكندري أكثر من كونه أرسطي كما يزعم الغزالي . والرياضيات عنده أمور عقلية برهانية لاتتعلق بالأمور الدينية نقياً ولا إثباتاً ، وهي تتعلق بعلم الحساب والهندسة وعلم هيئة العالم . وقد أغفل الغزالي هنا علماً رابعاً يضاف إلى العلوم الرياضية عند معظم الفلاسفة ونجده لدى غالبية المصنفين وهو علم الموسيقى أو التأليف .

وما ينبغي الإشارة إليه هو حكم الغزالي الصائب على هذه العلوم الرياضية ، فهو لا يتناولها عدأ واحصاء ولكنه يقدم وجهة نظر خاصة إليها وحكمه عليها هو أنه « لا سبيل إلى محاجتها بعد فهمها ومعرفتها »^{٢١} وهو حكم عقلي واعي ، إلا أن النظر فيه يظهر ملاحظتين هامتين أبداهما الغزالي . الملاحظة الأولى يقول فيها : « إن من ينظر فيها يتعجب من دقائقها ومن ظهور براهينها

فيحسن بسبب ذلك اعتقاده في الفلاسفة فيحسب أن جميع علومهم ، في
الوضوح ، وفي وثاقة البرهان [مثلها] ويقول لو كان الدين حقاً - بعد سماعه
بكفرهم - لما اختفى على هؤلاء مع تدقيقهم في هذا العلم^(٣٢) . والملاحظة
الثانية التي يقدمها هي رفض إنكار هذه العلوم باسم الاسلام ، يقول : « ولقد
عظمت على الدين جناية عظيمة من ظن أن الاسلام يتصر بإنكار هذه العلوم ،
وليس في الشرع تعرض لهذه العلوم بالنفي والاثبات ولا في هذه العلوم تعرض
للأمور الدينية .

(ب) المنطقيات : وهي مثل الرياضيات ، وتأتي بعدها لايتعلق شيء منها
بالدين نفيًا وإثباتًا بل هو النظر في الأدلة والمقاييس وشروط مقدمات البرهان
وكيفية تركيبها .

(ج) الطبيعيات : وهي بحث عن عالم السموات والأجسام المفردة
والمركبة ، وعن أسبابها وتغيرها واستحالتها . وهو علم شبيه بعلم الطب .
يبحث في موضوعات لاينكر الدين وكما أنه ليس من شروط الدين إنكار علم
الطب ، فليس من شرطه أيضاً إنكار ذلك العلم إلا في مسائل معينة . تلك
التي أشار إليها في كتاب « تنهايت الفلاسفة » .

(د) الاهليات : ويقف عندها الغزالي وقفة طويلة « ففيها أكثر أغاليطهم ،
فما قدروا على الوفاء بالبراهين على ما شرحوه في المنطق ولذلك كثرة
الاختلاف بينهم . ويرجع الغزالي ما غلطوا فيه إلى عشرين مسألة يكفرهم في
ثلاثة منها ويبدعهم في سبعة عشر .

(هـ) السياسات : وهي تمثل مع الأخلاقيات ما يسمى بالحكمة العملية
في مختلف التصنيفات وهو يتحدث عن « السياسات الإسلامية » كما يتضح من
تعريفه لها ، يقول : « فمجموع كلامهم فيها يرجع إلى الحكم المصلحية
المتعلقة بالأمور الدنيوية والايالة السلطانية وإنما أخذوها من كتب الله المنزل على
الأنبياء ، ومن الحكم المأثورة عن سلف الأنبياء^(٣٣) . وهذا القهم يخالف الرأي
المتعاد للسياسة المنقولة عن تصنيف أرسطو . والغزالي يفعل نفس الشيء في
حديثه عن الأخلاق التي يربطها بالصوفية .

(و) الأخلاقيات : وجميع كلامهم فيها يرجع إلى حصر صفات النفس وأخلاقيها ، وذكر أجناسها وأنواعها وكيفية معالجتها ومجاهدتها .. إنما أخذوها من كلام الصوفية ، وهم التأهلون المتأبرون على ذكر الله وعلى مخالفة الهوى وسلوك الطريق بالإعراض عن ملاذ الدنيا .

٣ - مذهب التعليم :

وبعد الفلسفة التي رأى أنها وافية بكمال الغرض ، وأن العقل ليس مستقلاً بالاحاطة بجميع المطالب ولا كاشفاً للغطاء عن جميع المعضلات اتجه الغزالي للتعليمية ، وهى طاقة نبئت وشاع بين الخلق تحدثهم بمعرفة معنى الأمور من جهة الامام المعصوم القائم بالحق . وقد تناولهم الغزالي في عدد من الكتب مثل : المستظهرى ، وحجة البيان ، والقسطاس المستقيم . وهو يتناولهم هنا لبيان : « أن هؤلاء ليس معهم شيء من الشفاء المنجى من ظلمات الآراء بل هم عاجزون عن إقامة البرهان على تعين الامام ، وعن تحديد العلم الذى تعلموه منه . يقول الغزالي أن حاصل ما عندهم شيئاً ركيك من فلسفة فيثاغورس الذى يتضح في كتابهم « رسائل إخوان الصفا » فلما خبرناهم : قصدنا اليد عنهم » (٧٤) . وهنا تنبيه إلى أن الغزالي يتحدث عن طائفة وليس علماء فأصحاب التعاليم يمزجون بين تعاليم بعض الصوفية وعلوم بعض الفلاسفة .

٤ - الصوفية :

وأخيراً يجيء التصوف أو طريقة الصوفية فى قمة التصنيف الغزالي بعد : الكلام والفلسفة والتعليمية . والتصوف عنده علم نظرى وعملى « طريقة تم بعلم وعمل » وحاصل عملهم قطع عقبات النفس والتنزه عن أخلاقها المذمومة وصفاتها الحبيثة حتى يوصل بها إلى تخلية القلب عن غير الله وتخليته بذكر الله . وبعد أن يذكر الغزالي مصادره الصوفية التى اعتمد عليها وفى مقدمتها قوت القلوب لأبى طالب المكى يقول : « اطلعت على كنه مقاصدهم العلمية وحصلت وما يمكن أن يحصل من كلام مشايخهم عن طريق التعلم والسماع ، فظهر لى أن أخص خواصهم مالا يمكن الوصول إليه بالتعليم بل بالنوق . فهم

أرباب أحوال لا أصحاب أقوال» (٧٥) . ويذكر الغزالي تفاصيل تجربته الروحية الصوفية منذ سنة ٤٤٨ هـ ، حيث لم يستطع التدريس ، ثم انتقله إلى الشام لمدة سنتين في عزلة وخلوة ورحلته إلى بيت المقدس وأداء الحج وفي هذه الفترة علمت يقيناً أن الصوفية هم السالكون لطريق الله تعالى خاصة ، وأن سيرتهم أحسن السير وطريقتهم أصوب الطرق وأخلاقهم أزكى الأخلاق» (٧٦) هذه هي طريقة الصوفية ومنهجهم في السلوك والعمل ، وعلمهم هو الغاية التي يريدونها الغزالي ، كما يتبين من خلال العرض التصنيفي للمنقذ من الضلال . ويصل الغزالي هنا إلى بيان حقيقة التصوف وإلى كونه علماً نظرياً وعملياً « فالعلم الحقيقي يزيد صاحبه خشية وخوفاً ورجاء وذلك يحول بينه وبين المعاصي» (٧٧) .

ويلاحظ على التصنيف الحالي الذي قدمه لنا الغزالي في المنقذ من الضلال عدة ملاحظات : أولاً أنه يختلف من حيث البنية والشكل عن التصنيفات ذات السمة اليونانية التي يظهر فيها التقسيم الأرسطي المعتاد والذي عرفها الغزالي في تصنيفات من أشاروا إليهم من الفلاسفة المسلمين في المقاصد والتباف . وإن كان يعرض هذا التصنيف في بعض الأجزاء المتعلقة بالعلوم الفلسفية النظرية الثلاثة . وإن كان ذلك في سياق عرضه لآراء الفلاسفة تمهيداً لكي يرفضه . ويرتبط بذلك قيام التصنيف الحالي على أساس ديني إسلامي خالص حيث يظهر داخل التصنيف إهتمام قيمي أخلاقي ، (أصولي) يحكم على العلوم وأصحابها أحكام أخلاقية تقوم على أساس اتفاقها واختلافها ، اقترابها وابتعادها عن الدين ، ليس فيما يتعلق بالعلوم الدينية ، ولا حتى الفلسفة بل ينسحب ذلك أيضاً على المنطق والرياضيات والحساب والطب . والملاحظة الأساسية هي انتقال التصنيف من الموضوعية الخالصة (الرياضيات النظرية) التي يبدأ بها وانتهاء بالذاتية الخالصة ذات الصبغة العملية والطابع النفسي والنعمة الشخصية (للتصوف) . وهو يلتقي مع الكندي وفلاسفة الاسكندرية في البدء بالرياضيات وينتهي مثل كثيراً من المصنفين بالتصوف (٧٨) . رغم اختلاف الأسس التي يقدمها لنا هؤلاء الذين يجعلون التصوف قمة العلوم العربية . فالتوحيدي يبدأ بالفقه وينتهي بالتصوف ، كذلك نجد لدى إخوان الصفا نوعاً

من الاهتمام بالتصوف كما يتضح في الجنس الثاني للعلوم . ويظهر ذلك أيضاً في تصنيف طاش كبرى زادة الذى ينقسم إلى قسمين الأول يتعلق بالنظر والثاني بالتصفية والتصوف ويشغل الدوحة السابعة من دوحاته وهى ثمرة العمل بالعلم فبعد تحصيل العلوم لابد من تصفية النفس لكي تحصل على الكمال . إلا أن تصنيف الغزالي والذى نجده قبل المنقذ من الضلال في « كتاب العلم » من « إحياء علوم الدين » وفي « الرسالة اللدنية » يقوم قلباً وقالباً شكلاً ومضموناً على أساس من النوق الصوفى فالتصوف ليس جزءاً مضافاً إلى التقسيم وليس جزءاً من صميمه بل هو الألف والياء في التصنيف .

الهوامش والمراجع

- ١ - هناك دراسات عامة تناولت تصنيفات العلوم العربية مثل :
— د. أبوريان : تصنيف العلوم بين الفارابى وابن خلدون . عالم الفكر الكويتية العدد الأول المجلد التاسع ١٩٧٨ .
— د. أحمد بدر : دراسات في المكتبة والثقافتين ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة .
— محمد حسن كاظم الحفاجي : مقدمة في التراث الحضارى لتصنيف العلوم . المورد العراقية العدد ٤ ، المجلد السادس .
— محمد وقيدى : المبادئ المعرفية والخلفيات الفلسفية لتصنيفات العربية الاسلامية للعلوم دراسات عربية ، العدد (٥) السنة ١٨ مارس ١٩٨٢ .
— د. عبدالمجيد الجبار : منهجية تصنيف العلوم في الفكر الاسلامى بين التقليد والتأهل . الملتقى الرابع للفكر الاسلامى حول المنهجية والعلوم السلوكية الخرطوم يناير ١٩٨٧ .
— د. حسام الألومى : تقسيم العلوم ومكانة الفلسفة فيها عند فلاسفة الإسلام ، دراسات في الفكر الاسلامى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٠ .
— د. أحمد عبدالحليم عطيه : الأسس الفلسفية لتصنيف العلوم عند العرب مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، الاعداد : الرابع ١٩٨٤ ، الأول والثاني ١٩٨٥ ، والأول ١٩٨٦ .
وبالاضافة لهذه الدراسات العامة هناك بعض الدراسات التى اقتصرت على تصنيف واحد فقط كما نجد لدى كل من :
— سالم ياقوت : تصنيف العلوم لدى ابن حزم . دراسات عربية العدد (٥) مارس ١٩٨٣ .

— د. محمد جلوب فرحان : الأسس المعرفية لتصنيف العلوم عند الفارابى
دراسات عربية العدد ٣ يناير ١٩٨٧ .

٢ - هناك بعض الإشارات السريعة لتصنيف العلوم عند الفارابى نجدها فى
ماسيشون محاضرات فى تاريخ المصطلحات الفلسفية بالجامعة المصرية « مسألة
ترتيب العلوم » المحاضرة الثانية والثلاثون حيث يكتفى « بذكر ترتيب الفارابى
فى المتن من الضلال المتعلق بالعلوم المقبولة عنده » .

— د. خليل أحمد خليل : مستقبل الفلسفة العربية ، المؤسسة الجامعية
للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ١٩٨١ . ص ٨٨ - ٩٠ .

— د. يوسف مراد : « تصنيف العلوم والفراصة » الفصل الثانى من كتابه
الفراصة عند العرب الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ص ٣٥ - ٣٦ .

— لويس جارديّة ، ج قنواى : فلسفة الفكر الدينى ج ١ ترجمة د. صبحى
الصالح ، د. فريد جبر دار العلم للملايين بيروت لبنان ط ٢ ١٩٧٨
ص ٢٠٢ - ٢١٣ .

أنظر د. أحمد عبد الحليم عطية : الأسس الفلسفية لتصنيف العلوم عند
العرب خاصة الدراسات التالية : « الأساس الاستمولوجى لتصنيف » : العدد
الأول يناير ١٩٨٥ المكتبات والمعلومات العربية ص ٤٧ وما بعدها ،
وه الأساس الاكسيولوجى لتصنيف » العدد الثانى أبريل ١٩٨٥ وه الأساس
الانطولوجى لتصنيف » : العدد الأول يناير ١٩٨٦ المكتبات والمعلومات
العربية ص ٧٣ - ٩٥ .

٤ - العاصرى : الاعلام بمناقب الاسلام . تحقيق د. أحمد عبد الحميد
غراب ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ . وأنظر دراستنا
عنه . جريدة عمان ٢ مايو ١٩٨٨ ص ١٣ .

٥ - القاضى عبد الجبار المعتزلى : المحيط بالتكليف تحقيق عمر السيد عزمى .
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر . أنظر الصفحات من
(١٠ - ٢٢) .

٦ - محيى الدين ابن عربى : الفتوحات الملكية . تحقيق عثمان يحيى المجلد الأول الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ص ١٣٩ .

٧ - المصدر السابق : ص ١٤٠ .

٨ - المصدر السابق : ص ١٤٠ .

٩ - نفس المصدر : ص ١٤٧ .

١٠ - حسين تقى اصفهانى : تقسيم العلوم وتبويبها . مجلة المقتطف القاهرة ١٩٢٧ .

١١ - بروكلمان : تاريخ الأدب العربى ج ٤ ترجمة د. السيد يعقوب بكر . ود. رمضان عبدالنواب ط ٢ دار المعارف بمصر ص ٧٩ - ٨٠ . وأيضاً فؤاد سر كيس : تاريخ التراث العربى ، المجلد الأول الجزء الرابع ترجمة د . محمود فهمى حجازى جامعة الامام محمد بن مسعود الاسلامية ١٤٠٣ - ١٩٨٣ ص ١٦٨ - ١٧٠ . وأنظر أيضاً د . رضوان السيد مقدمة كتاب العلم من إحياء علوم الدين . دار إقرأ للنشر والتوزيع والطباعة ط ٢ بيروت ١٩٨٥ .

— انظر ترجمته فى : شذرات الذهب لابن العماد ج ٣ ووفيات الاعيان لابن خلكان و مرآة الجنان لليافعى ج ٢ .

١٣ - أبو طالب المكى : قوت القلوب فى معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد . دار صادر (نسخة مصورة عن طبعة المطبعة الميمنية بمصر ، جزءين فى مجلد ص ١ .

١٤ - أبو طالب المكى : ص ١٢٩ - ١٣٠ .

١٥ - المصدر نفسه ص ١٣٠ .

١٦ - المصدر نفسه ص ١٣٦ .

١٧ - الموضوع نفسه .

١٨ - المصدر السابق ص ١٧٣ .

١٩ - نفس المصدر ص ١٦٦ .

٢٠ - اقصر الباحثون فى تصنيف الغزالى على كتاب العلم من الأحياء وعلى

الرسالة اللدنية كما نجد ذلك لدى كل من : لويس جارديه وجورج شتواني في
فلسفة النثر الدينى جـ ١ ص ٢٠٢ - ٢١٣ . وتابعهما على أو مليل في
الخطاب التاريخي عند ابن خلدون .

وقد فعل نفس الشيء د . خليل أحمد خليل في مستقبل الفلسفة العربية
الذى اشار إلى مفهوم العلم في كتاب العلم في الاحياء كما أشار سريعاً إلى
تصنيف تهافت الفلاسفة ص ٨٨ - ٨٩ .

٢١ - الغزالي : مقاصد الفلاسفة ؛ طبعة الشيخ محي الدين الكردى مطبعة
السعادة بمصر ، القاهرة ١٣٣٦ هـ ص ٢ .

٢٢ - المصد السابق ص ٣ .

٢٣ - الموضوع نفسه .

٢٤ - المرجع نفسه ص ٧٧ .

٢٥ - المرجع نفسه ص ٧٩ .

٢٦ - الغزالي : تهافت الفلاسفة . تحقيق د . سليمان دنيا ط ٣ دار المعارف
بمصر ، القاهرة ص ٨٢ .

٢٧ - الموضوع نفسه .

٢٨ - ابن رشد : تهافت التهافت . تحقيق مورييس بويج ط ٢ . دار المشرق
بيروت ١٩٨٧ ص ٥٠٩ وما بعد . وطبعة د . سليمان دنيا دار المعارف بمصر
ط ٢ ص ٧٦٧ - ٧٦٩ .

٢٩ - د . يوسف مراد : الفراسة عند العرب . ترجمة د . مراد وهبة . الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٢ ص ٣٣ وما بعدها .

٣٠ - على أو مليل : الخطاب التاريخي عند ابن خلدون ص ٥٦ .

٣١ - د . رضوان السيد . مقدمة كتاب العلم من الاحياء ص ٧ - ٨ .

٣٢ - يتناول الغزالي في فاتحة العلوم نفس موضوعات كتاب العلم حيث يذكر
فيه شرائط العلم وفضائله ولوازمه ولواحقه وآفاته وغوائله وآدابه وفرائضه
وسيرة علماء السلف وعلامات علماء الدنيا والآخرة . في سبعة أبواب : الأول
في فضيلة العلم وندمه علماء السوء وفيه خمسة فصول : في فضيلة العلم
(ص ٢ - ٣) فضيلة طلب العلم (ص ٣ - ٤) ، الإرشاد والتعلم ، ٤

في بيان شرف العلم والتعلم من حيث الشواهد العقلية (٤ - ٧) في مذمة علماء السوء (٧ - ٨) . الباب الثاني في تصحيح النية في طلب العلم (ص ٨ - ١٧) الثالث : في العلامة الفاصلة بين علماء الدنيا وعلماء الآخرة (١٧ - ٣٥) الرابع : في أقسام العلوم ، في خمسة فصول : في أقسام العلوم ، في بيان فروض الأعيان من جملة العلوم ، فيما هو فرض كفاية من العلوم ، في بيان العلم الأقصى وبيان نسبة العلوم إليه بالموازنة . الباب الخامس في شروط المناظرة وأفتاتها ، السادس في آداب المعلم والمتعلم السابع فيما يحل أخذه من أموال السلاطين للعلماء . وهو نفس موضوعات كتاب العلم . الغزالي : فائحة العلوم ط ١ المطبعة الحسينية بمصر ١٣٢٢ هـ .

٣٣ - الغزالي : كتاب العلم ، طبعة دار إقرأ تقديم د . رضوان السيد بيروت ط ٢ ١٩٨٥ ص ٣٥ .

٣٤ - الغزالي : المصدر نفسه ص ٣٦ .

٣٥ - المصدر نفسه ص ٣٧ - ٣٨ .

٣٦ - المصدر نفسه ص ٤٤ .

٣٧ - نفس المصدر ص ٤٧ .

٣٨ - المصدر السابق ص ٤٩ .

٣٩ - الموضع السابق .

٤٠ - قارن موقف الغزالي من اللغة في جواهر القرآن . والعامري في « الاعلام بمناقب الاسلام » .

٤١ - الغزالي : كتاب العلم صفحات ٨٣ - ٨٧ .

٤٢ - المصدر السابق ص ٦٢ .

٤٣ - لويس جارديه ، جورج قنواي : فلسفة الفكر الديني ج١ ترجمة د . صبحي الصالح د . فريد جبرا دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ط ٢ ١٩٧٨ ص ٣ - ٢ .

٤٤ - الغزالي : كتاب العلم ص ٦٥ .

٤٥ - عبدالكريم العثان . تقديم تحقيق كتاب المعارف العقلية للغزالي . دار الفكر بدمشق ، سوريا ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م ص ٤ .

٤٦ - الغزالي : جواهر القرآن . في بيان أن القرآن هو البحر المحيط المشتغل

على جواهر العلوم ونفاسها تقديم الشيخ محمد مصطفى أبو العلا مكتبة الجندى
القاهرة د.ت ص ٢١ .

٤٧ - الغزالي : المصبر السابق ص ٢٣ .

٤٨ - المصبر السابق ص ٢٤ .

٤٩ - المصبر السابق ص ٢٦ .

٥٠ - المصبر نفسه ص ٧ ، ٢٨ .

٥١ - المصبر نفسه ص ٤٥ .

٥٢ - المصبر نفسه ص ٢٨ .

٥٣ - جارديه وقنوات : ص ٢١٠ .

٥٤ - جارديه وقنوات : ص ٢١٠ .

٥٥ - الغزالي : الرسالة اللدنية . طبعة محيى الدين الكردى مطبعة كردستان
بمصر ١٣٢٨ هـ ص ١٨ .

٥٦ - المصبر السابق ص ٢٠ .

٥٧ - المصبر السابق ص ٢١ .

٥٨ - المصبر نفسه ص ٢٢ .

٥٩ - جارديه وقنوات : ص ٢١٢ .

٦٠ - الغزالي : الرسالة اللدنية ص ٢٦ .

٦١ - المصبر نفسه ص ٣٦ .

٦٢ - الغزالي : المنقذ من الضلال . طبعة د . عبد الحليم محمود ، دار الكتب
الحديثة ، القاهرة د . ت ص ٨١ - ٨٢ .

٦٣ - الغزالي : المصبر نفسه ص ٨٨ .

٦٤ - المصبر نفسه ص ٨٧ .

٦٥ - المصبر نفسه ص ٩٠ .

٦٦ - المصبر نفسه ص ٩١ .

٦٧ - المصبر نفسه .

٦٨ - المصبر نفسه .

٦٩ - المصبر نفسه ص ٩٦ وما بعدها .

٧٠ - المصبر نفسه ص ١٠٢ .

- ٧١ - المصدر نفسه ص ١١٤ .
- ٧٢ - نفس الموضع .
- ٧٣ - نفس المصدر ص ١٢٤ .
- ٧٤ - نفس المصدر ص ١٣٧ .
- ٧٥ - المصدر نفسه ص ١٤١ .
- ٧٦ - المصدر نفسه ص ١٤٤ - ١٤٥ .
- ٧٧ - المصدر نفسه ص ١٦٦ .

التكشيف المبكر فى العالم العربى ومقترحات التكشيف الحالى

دكتورة عايحة إبراهيم نصير

مكتبة الجامعة الأمريكية

القاهرة

ملخص : تعرض الدراسة لعدد من النماذج المبكرة للكتاب العربى خلال القرن التاسع عشر والتي حظيت بوجود كشافات بها لإلقاء الضوء على وجود الظاهرة ، ولإعطاء فكرة عن مدى التطور الذى مر به الكشف خلال القرن التاسع عشر . وتنتهى الدراسة ببعض التوصيات لتدارك النقص الكبير الذى يعانيه الكتاب العربى من عدم وجود من يحلل معلوماته ويرشد إلى جزئياتها .

ليس ثمة شك فى أن الكشف جزء لا يتجزأ من الكتاب الذى يتم تكشيفه ، بل هو وسيلة أساسية لاستخلاص جميع المعلومات الواردة فى النص . ومن هنا كان بمثابة سجل دقيق ومفصل يسر — بطريقة منهجية — التوصل لمكان المواد التى قد يجمعها أصل واحد والتي توجد عادة متفرقة فى الكتاب وبالتالي فإنه أيضاً قد يميز لنا المواد التى تسرد متتابعة لمجرد وجود علاقات سطحية بينها . وبالرغم من القناعة التامة بأهمية وجود كشف لكل كتاب وما يوفره من جهد

ووقت للمستفيد ، فإنه ينلر حتى الآن — ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين — أن نجد كتابا عربيا قد روعى عند نشره وضع كشف يحلل مواده أو يشير إلى البيانات الواردة بالكتاب ويعين أماكنها دون تأخير أو بذل جهد .

التكشيف المبكر للكتاب المصرى

تشدنا تلك الظاهرة وهى وجود الكشف فى وقت مبكر من ميلاد الكتاب المصرى المطبوع وإن لم يعط مصطلحه الصحيح حيث أطلق عليه « فهرست » أو « فهرسة الكتاب » رغم أن مضمونه وطريقة ترتيبه تمثل الكشف المتطور من حيث تحليل المادة وكذلك المنطقية فى الترتيب بالإضافة إلى جزئيات المادة الواردة بالكتاب .

وسأعرض فيما يلى عددا من النماذج المبكرة للكتاب المصرى خلال القرن التاسع عشر والتي حظيت بوجود كشافات بها سواء أعدها المؤلفون أنفسهم لكنهم أو كتبها بعض البليوجرافيين ممن توفرت لديهم خبرة العصر آنذاك لبعض الكتب التراثية أو المؤلفات حديثا على حد سواء .

نماذج من كشافات الكتب المصرية فى القرن التاسع عشر : فى كتاب القول الصريح فى علم التشريح ، تأليف بايل ، ترجمة يوحنا عنحورى ، تصحيح محمد المراوى وأحمد الرشيدى . القاهرة ، مطبعة مدرسة الطب بأى زعبل ، ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢ — ١٨٣٣ م) ٢٨ ، ٤٥٩ ص .

فى هذا الكتاب ورد الكشف تحت اسم « فهرسة الكتاب » تمييزاً له عن « فهرس الكتاب » الذى يمثل قائمة المحتويات . روعى فى هذا الكشف تفريغ المادة إلى رتب ثم إلى مقالات — أبواب — فصول — مباحث — أقسام مع الاحالة إلى أرقام الصفحات .

شغل الكشافات ثمانى عشرة صفحة أى من ص ٦ إلى ص ٢٤ . ورغم عدم اتباع الترتيب الهجائى فى إخراج الكشف إلا أن منطقية تسلسل الموضوع والتحليل المفصل للمواد الواردة بالنص إنما يوضحان مدى الإحساس بأهمية تحليل المادة بهدف التوصل إلى أدق جزئياتها .

نموذج آخر كتاب : الجغرافيا العمومية ، تأليف مالط بيرون ، ترجمة رفاعه رافع الطهطاوى . القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٢٤٢ هـ (١٨٣٣ م) ٣٢ ، ٢٠٥ ص .

وفى هذا الكتاب شغل الكشاف (حوالى) ثلاثين صفحة وهى الصفحات من ص ٢ إلى ص ٣٢ وذلك بسرد مفصل للمعلومات الواردة بالكتاب سواء كان ذلك اسم علم أو مكانا محددا أو موضوعا معينا أو ما شاكل ذلك . أما كتاب تاريخ ملوك فرنسا من مبدأ ملكهم إلى الملك لويس فيليب ، تأليف مونيقرورس ، ترجمة حسن قاسم . القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٢٦٤ هـ (١٨٤٧ م) ١٠ ، ٤ ، ٣٧٦ ، ٦٨ ص .

أقول أنه بالنسبة لهذا الكتاب فإن الكشاف فيه إنما يمثل تطورا ملحوظا من حيث :

- ١ — وجود الكشاف بآخر الكتاب بعد الانتهاء من النص بدلا من موضعه بأول الكتاب خلال الثلاثينيات .
- ٢ — اتباع المنهج الهجائى فى الترتيب وهو أسهل المناهج بعد أن كانت الطريقة المنطقية هى المتبعة فى تحليل المادة والكشف عنها .
- ٣ — ضخامة حجم الكشاف حيث وقع فى ٦٨ صفحة .
- ٤ — تحديد نوعية الكشاف حيث عنوان تحت « معجم البلدان والأماكن الخفية فى هذا الكتاب » وهذا يدل على مدى إدراك المكشف للهدف الذى من أجله وضع الكشاف وهو إيراد له عبارة « الأماكن الخفية فى هذا الكتاب » .

وأما كتاب : مصر للمصريين ، محاكمة العرايين ، تأليف سليم خليل النفاش . الاسكندرية ، مطبعة جريدة المحروسة ، ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ م) ٣٦٠ ص ، ٤ صفحات دون ترقيم ، فقد جاء الكشاف فيه ليشغل الصفحات الأربع والتي وردت بنهاية النص وبلون ترقيم وذلك تحت عنوان « الفهرس — أسماء المستطقين » حيث يورد رقم الصفحة ثم يتبعها باسم العلم بترتيب هجائى . وقد قسم إلى خمسة حقول وهو عبارة عن كشاف بالاعلام التى وردت فى ثانيا النص .

وفي كتاب : بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن اياس نجد : فهرست الاعلام الواردة في الجزء الأول والثاني والثالث من الكتاب ، جمع محمد على البيلالوى وعلى صبحى . القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٣١٤ هـ (١٨٩٥ — ١٨٩٦ م) ١٦٨ ص .

ولهذا الفهرست أو الكشف أهمية خاصة نلخصها فيما يلي :
أولاً : وضوح المنهج المتبع في إعداده حيث أورد بالمقدمة الطريقة المتبعة في ترتيبه وتنوعية الاحالات الواردة به مع ذكر أمثلة .

ثانياً : أنه اشتمل على نوعين من الكشفات : أحدهما لأسماء العلماء والملوك والأمراء ، وثانيهما لأسماء الجبال والأنهار والبلدان .

ثالثاً : صفة المكشف فهو مكتئب متمرس له خبرة ودراية بالتكشيف اكتسبها من خلال عمله كوكيل لدار الكتب المصرية والقائم بخدمة الاستعارة للكتب العربية بها وكذلك مساعدته مرشد القراء حيث انعكست خبرتهما على إعداد كشف الكتاب .

رابعاً : عدد الصفحات التي شغلها الكشف « ١٦٨ صفحة » مما يؤهله أن يصنف ضمن الكشفات النموذجية التي نفتقر إليها في وقتنا الراهن .

خامساً : ترجع أهمية الكشف أيضاً لكونه أول كشف يقوم بإعداده شخص آخر غير مؤلفه أو مترجمه .

النموذج الأخير هنا هو كتاب : اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ، من أشهر التأليف العربية في المطابع الشرقية والغربية ، جمع ادورد فنديك ، تصحيح محمد على البيلالوى . القاهرة ، إدارة جريدة الهلال والجامع ، ١٨٩٦ . ٦٧٧ ، ج ص .

وقد اشتمل هذا الكتاب على كشافين :

الأول : بأسماء المصنفات وموضوعاتها وأماكنها وذلك من صفحة ٥٢٩ إلى صفحة ٦١٧ حيث ذكر عنوان المصدر والصفحة أو الصفحات المذكورة بها وقد ضمنه بعض الاحالات .

أما الكشف الثاني : لأسماء المصنفين والشعراء والشارحين والمعتنين بطبع المتن الشهيرة وقسم هذا الكشف إلى عمودين بكل عمود الاسم وما يقابله من الصفحات وبه أيضا بعض الاحالات .

ومن خلال الأمثلة السابقة يتبين لنا أولاً وجود الكشف في أوائل المطبوعات المصرية وإن لم يعط المسمى الصحيح ، وثانياً أن الكشف قد مررت بعدة أدوار حتى وصلت إلى درجة كبيرة من الاتقان من حيث الحجم وتخصص المكشفين القائمين على عملية التحليل إلى جانب مراعاة الترتيب المنطقي المنهجي وكذلك استخدام الاحالات كلما تطلب الأمر ذلك .

توصيات ونداءات :

حتى نتدارك النقص الكبير الذى يعانى به الكتاب العربى حتى يومنا هذا من عدم وجود من يحلل معلوماته ويرشد إلى جزئياتها ناشد الجهات الهيئات المتخصصة لتقوم بدورها فى هذا المضمار ، وتلك الهيئات هى :

أولاً : جمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق فى الوطن العربى وهذه الجمعيات لديها من أعضائها الركيزة التى تمكنها من المساهمة فى وضع التشريعات التى تحتم وجود كشف لكل كتاب ووضع المعايير والتقنيات التى تساعد المعنيين على القيام بهذا العمل الأساسى .

ثانياً : اتحاد الناشرين العرب ويتمثل دوره فى إلزام الناشرين بعدم قبول أى كتاب بدون كشف وأيضاً إسقاط الناشر العضو الذى يتهاون عند نشو لأى كتاب دون مراعاة وجود كشف له .

ثالثاً : المكتبات الوطنية فى الدول العربية حيث يحول لها منح رقم الإيداع لكل مطبوع قبل نشو . تلك المكتبات يمكنها السيطرة التامة على كل ما ينشر بالدولة التابعة لها ومنع إعطاء رقم الإيداع إن لم يتوفر فى الكتاب المراد نشو كشف تحليلي (هذا فى حالة إطلاع المكتبات على نسخة كاملة من العمل المراد نشو) .

رابعاً : الناشرين فبالإضافة إلى ما يمكن أن يقوم به اتحاد الناشرين من إصدار التشريعات بخصوص إلزام المؤلف بوضع كشف لكتابه فإنه يجب

مراعاة الناشرين لهذا الموضوع ومحاولة توفير المتخصصين من مكشفين لمساعدة المؤلف إذا تعذر عليه القيام بالتكشيف لكتابة .

ختاماً : إنشاء جمعية للمكشفين تكون حلقة الصلة بين الجهات السالفة الذكر وتساهم في تثبيت مفاهيم التكشيف . كما تعمل هذه الجمعية على إصدار دورية عربية للتكشيف تكون لسان حال المكشفين ووسيلة لنشر الدراسات الحديثة المتطورة في مجال التكشيف .

الاتصال الوثائقي أو : « كتاب القاضى للقاضى »

دكتور محمد إبراهيم السيد
قسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب
جامعة القاهرة

ملخص : تتعلق الدراسة بمسائل إثبات الوثائق العربية في المصور الوسطى ، والتي أبرزها خطاب القاضى للقاضى ، والذي تنفى فيه شبهة التزوير والمشابة لاعتماده على الشهادة ، وبذا يصبح وسيلة اتصالية موثقة . ثم تعرض الدراسة لتعريف خطاب القاضى للقاضى ، وشروطه كوسيلة اتصالية إسلامية واجبة التنفيذ ولازمة . وتضمن هذه الشروط ؛ إشهاد القاضى الشهود على حكمه الوارد في الخطاب بثبوت التصرف وصحته مع قراءة الكتاب على الشهود لمعرفة ما فيه ، وأهلية القاضى وولايته ، وإحواء الكتاب على العنوان ، وتضمنه على المعالم الخمسة وهى : من معلوم إلى معلوم في معلوم على معلوم لمعلوم . ولفظ الإعلام وصيغته وألفاظ الإعلام المترادفة ثم تسجيل كتاب القاضى لكى يكون للخطاب (الكتاب) حجية مطلقة .

الاتصال وخطاب القاضى

يعرف ولبور شرام الاتصال بأنه الأداة التى تجعل المجتمعات ممكنة ، فيميز بطبيعته بين المجتمع الإنسانى وغيره من المجتمعات .

وتستخدم كلمة اتصال فى الإشارة للعملية التى يتم عن طريقها نقل المعنى ، وهو سلوك يقود إلى تبادل المعنى من شخص لآخر ، أى أنه سلوك مقصود من جاب المرسل ؛ بنقل المعنى المطلوب إلى المستقبل ، ويؤدى إلى الاستجابة بالسلوك المطلوب منه ، فى سبيل الوصول إلى تفاهم مشترك ، وقيام الثقة بين الأفراد ، وتدعيم العلاقات الانسانية الطيبة^(١) .

ومما لاشك فيه أن كتاب القاضى إلى القاضى عبارة عن وسيلة اتصال مكتوبة ، مشهود عليها من الشهود العلول ، اتخذها القضاة المسلمون وسيلة نافذة ولازمة وصحيحة لنقل المعلومات الخاصة بحقوق العباد ، من قاضى منطقة إلى قاضى منطقة أخرى ، فهو يتضمن عناصر الاتصال ؛ باشتاله على المعاليم الخمسة التى سنورها فيما يلى وهى :

أن يكون الكتاب (الخطاب أو الرسالة)

١ - من معلوم ؛ وهو القاضى الكاتب (المصدر)

٢ - إلى معلوم ؛ وهو القاضى المكتوب إليه (المستقبل)

٣ - فى معلوم ؛ وهو الحق المدعى

به المعنى والمعلومات والوسيلة

٤ - لمعلوم ؛ وهو المدعى لإكساب الوثيقة (الكتاب)

٥ - على معلوم ؛ وهو المدعى عليه صفة الصحة والنفاد وال لزوم .

ويعد كتاب القاضى إلى القاضى المشهود عليه ، فيما يتعلق بحقوق العباد وسيلة اتصالية إثباتية موثقة ، استخدمت فى العصور الوسطى بين المحاكم الإسلامية المختلفة .

أهمية دراسة خطاب القاضى

تعتبر دراسة خطاب القاضى إلى القاضى من أهم الدراسات بالنسبة لنظرية الاثبات الاسلامية فهو أساسها ذلك أنه الوسيلة الوحيدة لاثبات الحجج

والعقود في الشريعة الإسلامية لدى قضائها ، القائمين بالفصل في منازعات الناس ، والمحكمين فيما يثار بين المسلمين من مشكلات لأن ه كتاب القاضي إلى القاضي صار حجة شرعا في المعاملات — بخلاف القياس .. عند وجود شرائطه (١) .

فباستراط الفقهاء الكتابة في خطاب القاضي إلى القاضي لاعتداده ، تلافى الفقهاء نقائص الشهادة . وباستراط الشهادة في الخطاب تجنبوا أيضاً عيوب الاعتماد على الكتابة فقط ، لما فيها من شبه التزوير وانحكاكة .

ولما كان الخطاب ملزماً بالعمل به فلا يثبت إلا بحجة تامة (٢) ، وإذا توفرت للشهادة فيه شروط صحتها ، أصبحت حجة ملزمة للقاضي بالحكم . وكتاب القاضي المشهود عليه ملزم لأي قاضي بالتنفيذ لشوته بالحجة التامة . وعلى ذلك كان كتاب القاضي وسيلة اتصالية ملزمة التنفيذ للتصرفات الواردة به ، والمحكوم بها من القاضي .

ويرجع البحث أن الأهمية الإشهاد على خطاب القاضي والاعتماد والتعويل عليه في الخطاب ، أطلق الإشهاد على خطاب القاضي مجازاً . بالإضافة إلى أن الإشهاد هو خطاب بالإعلام بحكم من قاض إلى كل القضاة في كل الأماكن والأوقات ، لا يجوز نقضه لتعلق حق المدعى به . وأيضاً لأن القاضي مخاطب لا يجوز له نقض ما حكم به فيه ، بشرط عدم مخالفة الكتاب والسنة ، بالإضافة أيضاً إلى أن الخط والثبوت مختلفا فيهما بين فقهاء الشريعة الإسلامية ، فكان لابد من كتابة خطاب لاعلام كل القضاة بحكم القاضي الذي أثبت أمامه الدعوى وحكم فيها ، لكي يجوز الأمر المقضى فيه الحجة التامة ، ويمتنع على القضاة الآخرين نقضه . ويذهب أستاذنا الدكتور عبد اللطيف إبراهيم : إلى أن الإشهاد هو عبارة عن خطاب من قاض إلى قاض بما يثبت عنده وحكم به أو نقده (٣) .

ولقد اعتبرت الكتابة ركناً جوهرياً من أركان خطاب القاضي إلى القاضي ، فلا يكفي فيه بالشهادة إذا لم يكن مكتوباً فقد ه يتعسر نقل الشهادة على وجهها أيضاً إذ أكثر الناس لا يحسنون ذلك وفي كتاب القاضي غنية عنه (٤) . والخطاب لا يثبت بمجرد شهادتهم بلون الكتابة ، وكذا لو شهدوا على أصل

الحادثة ولم يكن مكتوباً لم يعمل به ولا يقبل^(٦) . وقد فسر النسفى المتوفى سنة ٧١٠ هـ الأمر بالكتابة فى القرآن بأنه « أوثق وآمن من النسيان وأبعد من الجحود »^(٧) وفسره ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ هـ بأنه « للتوثقة والحفظ »^(٨) .

وربما لما يعترى الناس من النسيان كان يعطى الشهود نسخة أخرى من كتاب القاضى للاستعانة بها على الحفظ ، ذلك لأنه يشترط حفظ موضوع الكتاب من وقت الاشهاد إلى وقت الأداء .

ولعل القول باعتماد الشريعة على المشافهة وعدم أخذها بالكتابة فى إثبات التصرفات ، إقراء على الشريعة ، وذلك لأن القاضى الذى يعكم بين الناس فى منازعاتهم ، والذى يثبت للمسلمين حججهم وعقودهم ، إذا حضر وتكلم فى مجلس قضائى لقاضى آخر لا يسمع كلامه ، « لأنه كواحد من الرعية فى غير موضع ولايته »^(٩) وبذا فقد الولاية . وكذلك رسول القاضى لأنه لا يزيد عن أن يأتى القاضى بنفسه ويخبر . وبذلك لا يجوز للقاضى إثبات أو تنفيذ تصرف أو عقد إلا بشروط معينة تتوفر فى خطابه المشهود عليه . وبذا فقد أصبح الخطاب وسيلة لاثبات وتنفيذ الأحكام والعقود والتصرفات عند بقية القضاة ، وبذا تدحض الأقاويل بالاعتماد على المشافهة فى الشريعة الإسلامية . ويتضح لنا أن نظرية الإثبات فى الشريعة الإسلامية — المستخلصة من كتاب القاضى — فى جوهرها تحمل على المشافهة وتعتمد بشروط معينة فى الإثبات لدى القضاة اعتماداً كلياً على الخط والكتابة كإحدى طرق الإثبات .

واعتمد الفقهاء على الشهادة فى كتاب القاضى إلى القاضى ، لأن « الكتاب قد يزور ويفتعل والخط يشبه الخط ، والختام يشبه الخاتم ، فكان محتملاً والمحتمل لا يصلح حجة للقضاء »^(١٠) وباشتراط إشهاد الشهود على نسبة مافى الخطاب للقاضى المرسل ، تنفى شبهة التزوير والمشابهة^(١١) .

واعبرت الشهادة أيضاً الركن الجوهري عليها الاعتماد وبها العمل ، وذلك لأن « العمل بخطوط القضاة المعروفة عند المكتوب إليهم دون إشهاد على الكتاب ، لا يصح قبوله ولا العمل به »^(١٢) .

وأيضاً لا يجوز كتاب القاضي إلى قاضى إلا بشاهدين أنه أشهدهما بما فيه^(١٣) . ولقد أصبح خطاب القاضى وسيلة إثباتية محددة واضحة العالم .

خطاب القاضى

خطاب القاضى أو كتابه هو إخبار قاضٍ قاضياً آخر بما ثبت عنده أو حكم به ، وأنواعه ثلاثة : الإنهاء^(١٤) بالمشافهة ، والإنهاء بالإشهاد ، والإنهاء بالكتابة .

وفائدته عدم استيفاء المراحل التى قطعها القاضى المنهى ، والبناء على ماتضمنته الإنهاء . ذلك أن إشهاد القاضى الأول بما ثبت من شهادتهم أو تعديل أو إعذار فيهم ونحوه حُكم بذلك فلو لم يبين لكان متعقباً لحكم الأول ، ولا يتعقب حكم القاضى العدل العامل^(١٥) .

ويجب على القاضى المكتوب إليه أو من تولى بعده أن يصل نظره بما ثبت عند القاضى الكاتب . فإن كتب ثبوت شهادتهم فقط لم يأمر باعادة شهادتهم ، ونظر في تعديلهم ، وإن كتب بتعديلهم وبقبوله إياهم أعذر للمشهود عليه فيهم فعجز عن الدفع أمضى الحكم عليه^(١٦) .

أنواعه :

النوع الأول : الإنهاء بالمشافهة

هو الإنهاء* بمخاطبة أو مكالمة ، وشرط الاعتداء بالإنهاء بالمشافهة أن يكون كل من المنهى والمنهى إليه في موضع ولايته ، ولا يتصور هذا بأن يكون قاضيين في بلد واحد أو في بلدين متجاورين فيقف كل منهما في طرف عمله ثم يخرج أحدهما الآخر بما يريد ، ووجه هذا الشرط أن المبلغ إذا كان في غير موضع ولايته يكون معزولاً^(١٧) .

فلو حضر بنفسه مجلس القضاء ، وأخبر قاضى البلد الأخرى بأنه ثبت عنده بنية حق فلان على فلان لم يعمل به القاضى الثانى ، لأن إخبار القاضى لا يثبت حجة في غير موضع ولايته^(١٨) . ويفضى اعتماد التبليغ إلى اعتماد علم حصل للقاضى في غير مجلس القضاء ، والقاضى لا يستند علمه في غير التعديل والتجريح^(١٩) .

ومن المصلحة منع القاضي الحكم بعلمه خوف كونه غير عدل ، فيقول علمت فيما لم يعلمه ، وعلى هذا التعليل لا يقبل قوله ثبت عندى كذا إلا أن يسمى البيئة^(٢٠) .

والإنهاء بالمشافهة صحيح في جواز تعدد القضاة بالبلد الواحد^(٢١) .

النوع الثاني : الإنهاء بالإشهاد

هو أن يشهد عدلان بقضائه أو بما ثبت عنده لينهاه إلى قاضي آخر^(٢٢) . والإشهاد يكون بشاهدين مطلقا ، وقال سحنون : ورجل وامرأتين مما يجوز فيه شهادت^(٢٣) . واختلف هل يكتفى بالشاهدين في جميع الحقوق ، وهو مالا شهب ، وما درج عليه مختصر خليل ، ووجهه أن الشاهدين شهدا على إقرار القاضي بأن الحكم ثبت عنده وتقرر . وظاهر مدونة سحنون أو يشهد أربعة في الزنى ، وهو الملسحنون قياسا على نقل الشهادة فيها ، فالناقلون ينقلون حكما عن غيرهم لم يثبت وإنما يثبت بهم ، فاعتبر فيهم العدد . فلو شهد الشاهدان بخلاف مافي الكتاب بأن يشهدهما ويبحث معهما كتابه من غير أن يقرأه عليهما فالاعتماد على ما شهدا به لأعلى مافي الكتاب^(٢٤) .

النوع الثالث : الإنهاء بالكتابة

بأن القياس جواز العمل بكتاب القاضي إلى القاضي ، لأن كتابه لا يكون أقوى من عبارته ، ولأن الكتاب قد يزور ويفتعل ، والخط يشبه الخط ، والخاتم يشبه الخاتم ، فكان محتملا والمحتمل لا يصلح حجة للقضاء^(٢٥) .

ولقد اتفق فقهاء المالكية في المغرب على العمل بكتاب القاضي إلى القاضي وقبوله في الأحكام والحقوق بمجرد معرفة خطه دون إشهاد^(٢٦) . ذلك أن المطلوب إنما هو قيام الدليل ، وثبوته على أن ذلك الكتاب كتاب القاضي . فإذا ثبت عند المكتوب إليه أنه كتاب القاضي ، بمعرفة خطه ثبوتا لا يشك فيه ، وتحققه منه أشبه الشهادة عنه ، وأقل مقامها ، وإجازة كتب القضاة بمعرفة الخط للضرورة لذلك^(٢٧) . ويدل على ذلك قبول سحنون كتب أمنائه بلا بينة وليس ذلك من باب قضاء القاضي بعلمه الذي لا يجوز القضاء به لأن ورود كتاب القاضي عليه بذلك فقيام بينة عنده بذلك فقبوله الكتاب بما عرفه من خط كقبوله بينة بما عرف من عدالتها^(٢٨) .

والعمل بخطوط القضية المعروفة عند المكتوب إليهم دون إشهاد على الكتاب ، لا يصح قبوله ، ولا العمل به إلا أن يصل الكتاب والقاضي الكاتب على حال ولايته ، فإن مات أو عزل قبل وصول كتابه ، وثبوته عند من يقبله لم يصح العمل به بوجه من الوجوه . ذلك أن أعلى مراتب هذا الكتاب إذا ثبت أن يقام مقام قول القاضي نفسه ثبت عندى كذا ، لأن ذلك هو مدلول الكتاب ، وهذا يقبل منه مادام واليا ، فإذا عزل لم يقبل منه على حال ، إلا أن يكون على ذلك إشهاد في حال الولاية ، فيجوز عملا بالشهادة^(٢٩) .

على أنه يجوز قبول كتاب القاضي الوارد لقاضى آخر بدون إشهاد ، إذا شهد على خطه شاهدان « بينة عادلة عارفة بالخطوط »^(٣٠) . وهذا ماعمله ابن القاسم فاشتراط في الإنهاء بالكتاب وحده والعمل به قيام البينة بشاهدين أنه كتابه . وقد كان يعمل بكتاب القاضي فيما مضى ، بمعرفة الخط والختم دون بينة ، حتى حدث إتهام الناس فأحدثت الشهادة على كتاب القاضي . على أن الخلاصة في الروايات صريحة في لغو كتاب القاضي بمجرد معرفة خطه^(٣١) .

أقسام الإنهاء (الخطاب)

للإنهاء قسمان :

الأول : أن يكون مستقلا بنفسه ويسمى المكتوب إليه فيه ، وهو الكتاب الحكمى الذى هو في الحقيقة نقل للشهادة ، لأن الحاكم المخاطب لم يحكم بها وإنما نقلها للمكتوب إليه ليحكم بها ، ولهذا يحكم المكتوب إليه برأيه ، وإن كان مخالفا لرأى الكاتب^(٣٢) . ذلك لأن الكتاب الحكمى لا يلزم تنفيذه على القاضي المُخاطب إذا كان يخالفه لأنه لم يقع حكم في محل اجتهاد فله أن يقبله ولا يعمل به^(٣٣) .

الثاني : أن تكون الكتابة على الرسم لإفادة شيء يتعلق به أولا يسمى فيه المكتوب إليه « والخطاب على الكتاب في سائر البينات الإستمرائية » أديا فقسلا وأعلم بذلك فلان « . وهذا يدل على صلوحية هذه البينة للاحتجاج بها ، بحيث لا يتوقف فيما بعد على الحكم بمقتضاها إلا على الإغذار فيها^(٣٤) . وهذا إذا كان خطاب القاضي قد قضى به ، وأعطى المدعى سجلا ، فالقاضي الثاني ينفذ ذلك ، وإن لم يكن من رأيه لأن قضاء القاضي في المجتهدات نافذ^(٣٥) .

ويرجح البحث أن المقصود بإعطاء صاحب الحق سجلاً يعنى أنه مسجل في سجل في ديوان القاضى ومع السجل توجد نسخة للوثيقة في الديوان مصوتين من التزوير ومحكوم بهما .

شروط كتاب القاضى

أشـرط فقهاء الشريعة الإسلامية للعمل بكتاب القاضى إلى القاضى شروطاً والراجع أنها أدت به في النهاية إلى أن يكون إـشهادا بكتاب القاضى (إـسـجـال) وهى :

- ١ — إـشهاد القاضى الشهود على حكمه الوارد في الخطاب ، بثبوت التصرف مع قراءة الكتاب عليهم ، ليعلموا مافيه .
- ٢ — أهلية القاضى وولايته .
- ٣ — العنوان .
- ٤ — المعالم الخمسة .
- ٥ — التاريخ .
- ٦ — الإعلام .
- ٧ — التسجيل .

١ — إـشهاد القاضى الشهود على حكمه الوارد في الخطاب بثبوت التصرف ، مع قراءة الكتاب على الشهود لمعرفة مافيه .

لا يقبل كتاب القاضى إلى القاضى ما لم يثبت عنده أنه كتاب القاضى (٣٦) ، فالكتاب المجرد من غير الشهادة على القاضى لا أثر له (٣٧) ، لأن العملة على الشهادة حتى ولو شهدوا بخلافه (٣٨) . فإن امتحنى الكتاب وكانا يحفظان مافيه ، لم تتمكهما الشهادة (٣٩) . ويقول ابن قدامة : « ولنا أن المعول فيه على شهادة الشاهدين على القاضى الكاتب بالحكم وذلك لا يقدح فيها ، ولو ضاع الكتاب أو امتحنى سمعت شهادتهما وحكم بها » (٤٠) .

ولا يجوز الكتاب من القاضى إلى القاضى ، إلا بشاهدين إنه أشهدهما بمافيه (٤١) . فيقول الإمام الشافعى ويقتل القاضى كتاب كل قاضى عدل

ولا يقبل إلا بشاهدين عدلين حتى يفتحه ويقرأه عليهما ، ويشهدا على مافيه ، وأن القاضى الذى أشهدهما عليه قرأه بحضورهما^(١٢) . ويورد لنا ابن قدامة الحنبلى ٥٤١ هـ — ٦٢٠ هـ أنه « لا يقبل الكتاب إلا بشهادة عدلين يقولان قرأه علينا ، أو قرئ عليه بحضورنا ، فقال اشهدا على أنه كتانى لى فلان »^(١٣) . ويذهب السرخسى الحنفى المتوفى أواخر القرن الخامس الهجرى إلى أن كتاب القاضى « لا يثبت إلا بشهادة شاهدين ، ثم يقرؤه عليهما ويشهدان على مافيه ، فمن أصل أى حنيفة رحمه الله أن علم الشهود بما فى الكتاب شرط للجواز القضاء بذلك »^(١٤) وبقراءة المکتوب على الشهود يكون أحد شروط التوثيق فى العصر الحديث قد استوفى كتاب القاضى هذا بالإضافة إلى الشهادة .

وقد اشترط ابن قدامة لقبول كتاب القاضى ثلاثة شروط أحدها أن يشهد به شاهدان عدلان إذ لا يكفى معرفة المکتوب إليه خط الكاتب وختمه ويقولان نشهد أن هذا كتاب فلان القاضى إليك أشهدنا على نفسه بما فيه لأنه قد يكون كتابه غير الذى أشهدهما عليه^(١٥) . وأول من سأل الشهادة على كتاب القاضى ابن أبى لى وسوار بن عبد الله^(١٦) ، وذهب ابن كثير — ٧٧٤ هـ إلى أن الله تعالى « أمر بالإشهاد مع الكتابة لزيادة التوثيق » فى قوله سبحانه « واستشهدوا شهيدين من رجالكم »^(١٧) .

واشترط فى الإشهاد بكتب القاضى لفظ الشهادة ، لأنها أداء شهادة وينب أن يقول من عمله ، لأن الكتاب لا يقبل إلا إذا وصل من مجلس عمله . وسواء وصل الكتاب مختماً أو غير مختم ، مقبولا أو غير مقبول ، لأن الاعتماد على شهادتهما لا على الخط والختم^(١٨) .

على أن قبول كتاب القاضى سواء مات الكاتب أو عزل قبل وصول كتابه إليه ، مقيد بما إذا شهد القاضى على كتابه ، لأن إشهاد عليه كإشهاد على حكم نفذ . فالكتاب المشهود عليه كالإشهاد على حكم مضى فيجب إنفاذه^(١٩) .

ولقد اتفق علماء الشريعة الإسلامية على أن يقضى بكتاب القاضى عند اقتران الشهادة به ، أى إذا أشهد الذى ثبت عنده الحكم شاهدين عدلين ، على أن الحكم المکتوب فى الكتاب الذى أرسله إلى القاضى التالى ثابت عنده ،

فشهدا عند القاضي الثاني أنه كتابه وأنه أشهدهم بشبوته . وبذلك يجب على الثاني أن يتفذه مطلقاً^(٥٠)، لأنه لا يكفي معرفة المكتوب إليه خط الكاتب وختمه^(٥١).

ويذهب البحث إلى أن هذه النظرية ، أو الطريقة الإثباتية الوثائقية بخطاب القاضي ظهرت نتيجة ابتكار عقلية مجتهدى فقهاء الشريعة الإسلامية ، وتطويرهم لها — وهذا مايلمسه الباحث — فإذا أحسوا بنقص في الخطاب تحاشوه باشتراط شرط يسد ثغرة النقص . فلقد بدأ بالخطاب ، ولما لم ينجز الخطاب مشافهة لكون القاضي في غير مجلس قضاائه فاقد الولاية ، فقد اشترطوا إشهاد شاهدين عدلين على قضاائه ، لإخبار القاضي المنبى له بما حكم الأول . ولما كان البشهود ينسون أو لا يؤدون الشهادة على وجهها ، فقد اشترط الكتاب ، ولما كان الكتاب عرضه للتزوير والمشابهة ، اشترطوا إشهاد الشهود على كتاب القاضي ، واعتبر الإشهاد عنصراً جوهرياً في الكتاب . حتى وصل الأمر إلى أن أصبح الكتاب إشهداً . « ومن المحتمل أن تقول أن كل إشهد ... عبارة عن خطاب أو كتاب من القاضي إلى القاضي التالى له »^(٥٢).

٢ — أهلية القاضي (الكاتب) وولايته :

شرط الفقهاء لقبول كتاب القاضي والعمل به ، أن يكون القاضي الكاتب أهلاً^(٥٣)، مستحقاً للقضاء في فهمه ، ومعرفته ، ودينه ، وورعه غير مخدوع^(٥٤) وذلك لحصول الطمأنينة والثقة بفعل المشتبه بالعلم والعدالة وعدم ظهور ما يوجب الفسق^(٥٥). ولهذا اشترط في القاضي الكاتب أن يكون أهلاً أو قاضى مصر ، لم يعرف جوراً ولا جهلاً^(٥٦)، ولأن القاضي المكتوب إليه يبنى على فعل الأول ، لأن إشهد القاضي الأول بما ثبت من شهادتهم ، أو تعديلهم ، أو إغذار فيهم ونحوه حكم بذلك . فلو لم يبين لكان متعقبا لحكم الأول ، ولكن حكم العالم العدل لا يتعقب^(٥٧). ومقومات أهلية القاضي كما أوردتها الفقهاء هي (أ) — أن يكون قاضى مصر من الأمصار (ب) — العدالة (ج) — الإذن بالخطابة .

(أ) — أن يكون قاضى مصر من الأمصار :

فقضاة الأمصار الجامعة (أى البلاد الكبيرة) كمكة والمدينة والعراق

والشام ومصر والقيروان والأندلس ينفذ كتبهم ، وإن لم يعرفهم المكتوب إليه ، لأنه يحمل مثل هؤلاء على الصحة ، لأن شأن قضاة الأمصار العلم والعدالة^(٩٨) . ولعل هنا جاء في عصور التقليد في الفقه الإسلامي ، أما في عصور الإجتهد الفقهي الإسلامي ، فقد كان الاجتهاد شرطا لأهلية القضاء ولتوليّه .

وأما قضاة البلاد الصغيرة فلا ينفذ القاضي المكتوب إليه كتبهم حتى يسأل عنهم . ويذهب ابن الهمام الحنفى سنة ٨٦١ هـ إلى أنه « يجوز كتاب القاضي إلى القاضي في المصرين ومن قاضى مصر إلى قاضى رستاق (بلد صغير) ولا يجوز من قاضى رستاق إلى قاضى مصر »^(٩٩) .

وبهذا نرجح قيام وحلوث مراسلات بكتب القضاة بين قاضى الشام (دمشق) وقاضى القاهرة (مصر) عند وجود عقارات متصرف فيها في أى من المصرين^(١٠٠) .

ولعل عدم قبول كتب قضاة الكور ، ومنعهم من تسجيل الحكم ، ومابنى عليه من المحكوم عليه ، هو ضعف عدالة قضاة الوقت وعدم معرفتهم بكيفية إجراء الأحكام على قوانينها^(١٠١) .

(ب) عدالة القاضي :

فالحاكم العدل — المتولى للقضاء من غير عزل ولا موت — لابد للمكتوب له من إمضاء وتنفيذ خطابه^(١٠٢) .

(ج) الإذن بالمخاطبة :

وتجوز مخاطبة قضاة الإمام بعضهم لبعض ، إن أذن لهم في ذلك ، ومخاطبتهم له ، ومخاطبته إياهم ، وإن قصرهم على مخاطبته لم تجز مخاطبة بعضهم بعضا ، لأنهم وكلاؤه فلا يعمدوا أحدهم ولا ينبغي أن يخاطبهم قاضى إقليم غير الذى ولاهم ، ولا يخاطبوه هم إلا أن يكون يأذن الذى ولاهم ، وإن كان تقديم القاضى قضاءه يأذن الإمام الذى ولاه ، جازت مخاطبتهم مطلقا فيما بينهم وبين غيرهم^(١٠٣) .

أما عن الولاية* فشرط إعمال كتاب القاضي صحة ولايته ممن تصح توليته ، فإن كانت ولاية القاضي الكاتب صحيحة بمضى المكتوب إليه كتابه ، ويعمل به سواء وافق مذهبه أو خالفه^(٦٤) .

ومن شروط ابن قدامة — ٦٢٠ هـ الثلاثة لقبول كتاب القاضي الشرطان التاليان وأولهما — أن يكتبه القاضي من موضع ولايته وحكمه ، فإن كتبه من غير ولايته ، لم يسغ قبوله لأنه لا يسوغ له في غير ولايته حكم ، فهو فيه كالعامي . وثانيهما أن يصل الكتاب إلى المكتوب إليه في موضع ولايته ، فإن وصله في غيره لم يكن قبوله ، حتى يصير في موضع ولايته ، ولو ترفع إليه خصمان في غير موضع ولايته ، لم يكن الحكم بينهما بحكم ولايته ، إلا أن يتراضيا فيكون حكمه حكم غير القاضي ، إذا تراضيا به^(٦٥) .

ومن المعروف — أنه يشترط ثلاثة^(٦٦) أركان في الورقة لتكون موثقة نذكر منها الشرطين الآتين : أولهما « أن يكون تحريرها بمعرفة موظف عام ، أو شخص مكلف بخدمة عامة » ويذهب البحث إلى أن القاضي في الشريعة الإسلامية متوفر فيه هذا الشرع ، فهو الذي كان يقوم بكتابة الخطاب أو الكتاب إلى القاضي الثاني لإعلامه بما حكم ، وبهذا يتوفر لكتاب القاضي الركن الأول من أركان الورقة الموثقة . وثاني الشرطين « أن يكون الموظف العام أو الشخص المكلف بخدمة عمومية مختصا بتحريرها (الورقة) من حيث نوعها ، ومن حيث مكان التحرير » . ويرى البحث أيضاً أن هذا الشرط متوفر في أهلية القاضي وولايته فلقد اشترط لقبول الكتاب والعمل به أن يكون أهلاً أو قاضياً مصر ، لأن شأن قضاة الأمصار العلم والعدالة ، أما من حيث مكان التحرير فلقد اشترط ابن قدامة لقبول الكتاب أن يكتبه القاضي من موضع ولايته وحكمه ، وبهذا يتوفر الشرط الثاني من شروط الورقة الموثقة .

أما عن الشرط الثالث وهو « أن يكون التحرير حسب القواعد المقررة قانوناً » فمتوفر في شروط كتاب القاضي .

٣ — العنوان* :

والعنوان شرط لقبول كتاب القاضي إلى القاضي ، والمراد بالعنوان هنا اسم

الكاتب واسم المكتوب إليه ونسبهما وجدهما على وجه يقع التمييز به^(٦٧) ولو كان العنوان من فلان إلى فلان أو من أي فلان إلى أي فلان لا يقبل ، لأن مجرد الإسم أو الكنية لا يتعرف به إلا أن تكون الكنية مشهورة ، مثل أي حنيفة ، وابن أي ليلي ، وكذلك بالنسبة إلى أيه فقط مثل عمر بن الخطاب ، وعلى ابن أي طالب ، وقيل تقبل الكنية المشهورة كأبي حنيفة على رواية أبي سليمان ، ولا تجوز في سائر الروايات لأن الناس يشتركون في الكنى ، غير أن بعضهم يشتر بها ، فلا يعلم المكتوب إليه أن المكنى هو الذى اشتهر بها أو غيره ، بخلاف ما لو كتب إلى قاضى بلدة كذا ، فإنه فى الغالب يكون واحدا ، فيحصل التعريف بالإضافة إلى محل الولاية^(٦٨) غير أن أبا يوسف لم يشترط العنوان ، فإذا لم يكن الكتاب معنونا وشهدوا بالختم كفى ، ولكن عند أبي حنيفة ، ومحمد فشرط أن يكون الكتاب معنونا^(٦٩) .

وإن كان العنوان فى الباطن وعلى الظاهر فالقاضى المكتوب إليه يعمل به ، وإن كان العنوان على الظاهر فقط فالقاضى المكتوب إليه لا يعمل به ، أما إذا كان العنوان فى الباطن فقط فيعمل به^(٧٠) فالعبرة للعنوان الباطن (الداخلى) لا للظاهر (الخارجى) ، والبعض لم يقبل الخطاب إذا لم يكن معنونا فى الباطن لتهمة التغير^(٧١) . وعنوان الظاهر لم يقبل أولا وحده ، ولكن المتأخرين من المشايخ رحمهم الله اكتفوا بعنوان الظاهر^(٧٢) . ويذهب الزيلعى إلى القول « أما فى عرفنا فالعنوان يكون على الظاهر فيعمل به ويكتب فيه اسم المدعى عليه واسم المدعى على وجه يقع به التمييز وذلك بذكر جدهما وبذكر الحق فيه »^(٧٣) .

٤ — المعاليم الخمسة :

اشترط الحنفية خمسة معاليم فى كتاب القاضى إلى القاضى ، هى أن يكون الكتاب من معلوم (القاضى الكاتب) ، إلى معلوم (القاضى المكتوب إليه) فى معلوم (الحق المدعى به أو الوثيقة المشهد عليها) ، لمعلوم (المدعى) على معلوم (المدعى عليه)^(٧٤) .

التاريخ

من شروط خطاب القاضى إلى القاضى ذكر التاريخ ، لأن ذكره أحوط

وأحسن ، فلا بد للخطاب من تاريخ يعلم به قدمه على عزله ، أو موته وهل كان قاضياً في ذلك الوقت أم لا (٧٥) .

وأيضاً لأن شهادات الشهود التي خاطب القاضي بقبولها وثبوت الحق بها ، ربما انتقلت حلهم إلى جرحه حدثت فإذا تأخر العمل بذلك الخطاب ، ثم أعلن لمن ثبت عليه الحق ، ولم يكن للخطاب تاريخ أمكنه إبطاله بإثبات جرحه الشهود الآن ، ولا يمكنه ذلك مع ذكر التاريخ ، لسلامة وقت الأداء والقبول من الجرحه الحادثة . ولو لم يكتب التاريخ لايقبله القاضي المكتوب له (المُخاطَب) (٧٦) .

٦ - الإعلام :

وجود الإعلام شرط للعمل بخطاب القاضي إلى القاضي ، ولضمان الإعلام لابد من كتابة « أعلم بما ثبت عنده » أسفل الوثيقة ، أي أعلم كاتبه الواقف عليه ممن هو أهل لذلك فيشمل القاضي المكتوب إليه ، وغيره ممن يتولى بعده لموته ، أو عزله بثبوته أو استقلاله . وأن هذا الرسم يستحق أن يعمل بمقتضاه لاستجماعه شروط الحكم به واستقلاله بنفسه ، وعدم توقعه على غيره (٧٧) .

والخطاب بأعلم يقبل مطلقاً سواء أكان المخاطب بالفتح معينا ، أم لا . وفي العتية يعمل به مع عدم التحين كل من تقف عليه من القضاة إذا عرف خطه ، أو ثبت ببينة عادلة أنه خطه ولو بشاهد واحد (٧٨) .

على أن عدم كتابة القاضي تحت العقد خطاباً مصرحاً فيه بالإعلام بصحة الحق عنده ، والاقتصار على كتابة « صح الرسم عندي أو ثبت أو استقل وكبه فلان ابن فلان » ، فذلك لغو غير جائز قبوله ، بمجرد معرفة الخط (٧٩) . ولا يلزم قاضي آخر إذا وقف على الخطاب أن يمضيه اعتماداً على قول القاضي الكاتب الحنفى ونحوه ، لأنه لم يخاطبه ولو أمضاه لكان غير معتمد على شهادة ولا خير من القاضي الأول ، فليس كتاب القاضي تحت الرسم اكتفى أو استقل أو صح أو ثبت — فالثبوت — ليس بحكم — مغنياً عن الخطاب بأعلم ، بل حتى لو زاد وأعلم به ، أو يقول وأعلم باستقلاله . فاقصر القاضي على كتابه اكتفى أو استقل أو نحوها . كأنه تذكرة لنفسه ، بأنه وقف على موجب اكتفاء الرسم لعادلة شاهديه ، وإخبار للمشهود له بأنه يكفيه ذلك عن الزيادة (٨٠) .

وعند موت أو عزل القاضى الذى فى ديوانه شهادة الشهود وعدالتها لا ينظر فيها من بعده ، وإن قال المعزول شهدت به البيئة عندى لم يقبل قوله لأنه لا يكون شاهدا . والقاضى المعلم (المكتوب إليه) إذا مات أو عزل يخلقه أى يكون خلفا عنه فى قبول ما أعلم به الأول متولى القضاء بعده ، حيث أن الإعلام مقبول عند من تخلف بعد إما لحياة المعلم وعدم عزله وإما لإشهاده إن مات أو عزل على ماصدر به ، أو مطلقا على ما اعتمده ابن سراج عن قول مالك فى العتبية سواء كان المكتوب إليه معينا أو غير معين فى كتاب القاضى الأول . وقد كتب بعض القضاة فى مثل ذلك « حلت محل المعلم قبلت إعلام المعلم » (٨١) .

ولقد بالغ البعض فى أهمية الإعلام بالنسبة لكتاب القاضى ، فقال القشتالى فى وثائقه : وإن كان القاضى لم يشهد بالتسجيل على كتابه ، وإنما كتب فى الرسم بخطه اعلم باكتفائه فلان ، أو أعلم بشيئته ، أو استقلاله ثم وصل إلى غيره فإنه يعمل على ماجرى به العمل ، سواء عين فيه المكتوب له ، أو لم يعينه ، وسواء مات الكاتب أو عزل (٨٢) .

وأهمية الإعلام بالنسبة لكتاب القاضى واضحة فكما أن الناقل لا ينقل إلا بإشهاد ، فكذلك المخاطب (المكتوب إليه) لا يعمل بالكتاب إلا بإعلام ، لاشتراط الإذن فى كل منهما ذلك أن المخاطب (الكاتب) إذن لمن يقف عليه أن يعمل به (٨٣) .

مكان الإعلام :

قال ابن المناصف شأن قضاة زمانه رسم الخطاب أسفل وثيقة ذكر الحق ، وقد يكون فى ظهر الصحيفة أو أحد عرضيها إن عجزا أسفلها ، وربما كان فى ورقة ملصقة بالوثيقة إن تغلر الوضع (٨٤) .

وإن كان الخطاب بورقة مفصولة عن رسم الحق غير ملصقة ، به فلا بد أن يقول أعلم بصلحة الرسم الذى بيد حامله فلان ، المتضمن للحق الذى له على فلان المورخ بكنا ، الذى شهوده فلان وفلان ونحو ذلك ، ممن يعين الرسم . المخاطب عليه .

وإذا ألصقت ورقة بالرسم وخطب فيها قال أعلم بصحة العقد المرتسم بالورقة الملتصقة لهذا ، المتضمن لفلان قبل فلان كذا ، أو المتضمن توكيل فلان فلانا على كذا ونحوه ، مما يعين الحق المخاطب به ، فلا بد من زيادة المتضمن الخ ، خشية أن يلقى ورقة الخطاب بورقة حق غير الحق الذي به وقع الخطاب ، ولا يعمل به إن سقط ذلك منه ، كما لم يعمل به إن كان الخطاب ملصقاً ، ولم يقل فيه بالملتصق أعلاه ، لا مكان إزالته من ورقة أخرى ، ولا يكفي عن زيادة المتضمن الخ . ما صدر به من قول بالملتصق أعلاه ، كما يقتصر عليه الجهال من القضاة . لأن ذلك لا يمنع الصاقه بورقة أخرى (٨٥) .

ويذهب البحث إلى ترجيح كتابة الإشهاد بكتاب القاضي (الاسجال) على ظهر الوثيقة وليس في ورقة منفصلة أو في ورقة ملصقة بالوثيقة كضمان توثيق الوثيقة لعدم لصقه أو نسبة الإشهاد بكتاب القاضي إلى وثيقة أخرى غير التي وقع الأشهاد عليها .

لفظ أعلم :

الخطاب المفيد المعمول به وعليه عند القضاة ، هو أعلم بما اتصل به من تسميه المُعْلِم وتعيين المُعْلَم ، وإنما تعني لفظة أعلم لوقوع اختيار القضاة عليها ، لاستيفائها المعنى المقصود في الوضع ، ولما تقرر الاصطلاح بالاعلام لزم إذ معلما به ، وهو مافي الوثيقة من ثبوت . وحكمه اقتضى لفظ أعلم أو مايشابهه ، ومُعْلَماً وهو من يتصل به حكم القاضي معينا أو غير معين ، والمعلم به والمُعْلَم مفعول أعلم .

والاقتصار على لفظ أعلم مجرد اصطلاح ، ولو تغير الاصطلاح إلى غيره مما يؤدي معناه لصح الخطاب به ، إذ ليس لفظه أعلم بخصوصها بواجبة الوجوب الذي لو تعدى لبطل العقد ، فلو تغير الاصطلاح إلى سواها مما يؤدي معناها لصح الخطاب بها (٨٦) .

وقولهم في الخطاب أعلم باستقلاله أو بثبوته فلان أعلم بفتح الهمزة واللام والميم فعل ماض ، فاعله هو الاسم المكنى عنه . بفلان الذي هو المعلم لغيره بما ثبت عنده ، وهو متعد لقولين حذف الأول منهما للعموم ، على حد قوله تعالى : « والله يدعو إلى دار السلام » أي جميع عباده فيشمل المكتوب إليه

وغيره ، ممن يتولى بعده لموته أو عزله ، والمفعول الثاني هو قوله بثبوته أو استقلاله ، وهو يتعلق بأعلم وضمير ثبوته للرسم (٨٧) .

وربما جعل القاضى فعل الإعلام حالا ، وكتب أغلِم بضم المعزة وكسر اللام ، ورفع آخر الفعل ، ثم يقول بعد ذكر اسم المكتوب إليه ، وكتب فلان ابن فلان ، وإن شاء كتب استقل العقد المقيد فوق هذا ، أو صح الرسم أو ثبت الحق ومأشبه ذلك مما يدل على هذا المعنى (٨٨) .

صيغة الاعلام

وإن كانت في الصك رسوم نبه عليها جميعها إن أراد ذلك وصحت عنده (٨٩) . وتستحب البداءة بيسم الله الرحمن الرحيم ، ولكن القضاة تركوها في مخاطبات الوثائق ، واكتفوا بها في الاستفتاح الواقع في صدر العقد ، والأولى إعادتها ، لأن هذا فصل آخر (٩٠) .

ويكتب القاضى تحت شهود الوثيقة كائنة ماكانت أعلم بثبوت الرسم المقيد أعلاه فلان ابن فلان والسلام على من يقف عليه ورحمة الله وبركاته . وبعضهم يكتب أدى شهيداه شهدتهما فيه وهما يرسم القبول (٩١) . أو الحمد لله أديا قبلا وأعلم به فلان ، أو أديا فثبت وأعلم به ، أو الحمد لله أعلم بصحته أو باستقلاله . أو يذكر الحمد لله أعلم بصحة الرسم المقيد فوق هذا ، على مايجب الشيخ الفقيه أبو فلان ابن فلان ، أدام الله توفيقه وتسديده وليه في الله تعالى وموثقه فلان ابن فلان . ويكتب اسمه بتخليط وتعمية ، ويسمى العلامة والشكل لئلا يخاطب على لسانه غيره (٩٢) والأحوط ذكر التاريخ في الإعلام « وأعلم به في تاريخ كذا ، وهو واجب ، ولكن الناس على عدم ذكر التاريخ (٩٣) وقد يقدم مفعول أعلم وهو اسم المكتوب إليه على الفاعل الكاتب تعظيما له واهتماما به (٩٤) .

وإذا وصل الخطاب للمكتوب إليه المعنى كتب تحته بخط يده اعملته ، وكذا إن كان المكتوب إليه غير معين ووقف عليه بعض القضاة . وكان الخصام عنده ، فإن لم يكن الخصام عنده بل يلد آخر لايعرف قاضيا خط القاضى الكاتب ، ولكى يعرف خط الواقف عليه كتب الواقف المذكور الحمد لله أعلم بأعماله فلان ابن فلان ، وهكذا حتى يصل إلى قاضى بلد النزاع (٩٥) .

ألفاظ الإعلام المترادفة

هناك ألفاظ مترادفة يقع بعضها موضع بعض ، وإن الأعلام بها هو الواجب ، لأعمال الخطاب بمقتضاها ، وهي اكفى واستقل وثبت^(٩٦) ، ولكنها على ثلاث مراتب : الأولى الخطاب بالإعلام بالاستقلال فيما يثبت من الرسوم بشهادة المبرزين من العلول ، والثانية بالثبوت فيما يثبت بديونهم ، والثالثة بالاكفاء بالأدنى منهم^(٩٧) .

المرتبة الأولى : استقل

ذكر أنى عبد الله ابن راشد أنه كان يخص استقل بالعلول .^(٩٨) . وعن العقباني أن الخطاب بالاستقلال فيما يثبت بشهادة المبرزين^(٩٩) . وقوله بثبوت أو استقلاله يتعلق بأعلم ، وضمير ثبوت للرسم أى أعلم كاتبه الواقف عليه ، أن هذا الرسم يستحق أن يعمل بمقتضاه ، لاستجماعه شروط الحكم به ، واستقلاله بنفسه ، وعدم توقفه على غيره^(١٠٠) .

المرتبة الثانية : ثبت

وليس قول القاضى ثبت عندى كذا حكما منه بمقتضى ثابت عنده ، فإن ذلك أعم منه^(١٠١) . وعن العقباني أن الخطاب بالثبوت فيما يثبت بديون المبرزين^(١٠٢) . وعن أنى عبد الله بن راشد إنه كان يخص ثبت بما عدا استقل ، التى حضها بالعلول^(١٠٣) .

المرتبة الثالثة : اكفى

عن العقباني أن الخطاب بالاكفاء فى الأدنى من المبرزين^(١٠٤) ، ولا يفتى عن الخطاب كتابة القاضى لفظ (اكفى) ، وهو ماجرت به عادة قضاة الأندلس ، بعد أن يعلموا لشهود الوثيقة ، بما يعلم به أداؤهم ، إشعارا بأن المشهود له لا يحتاج إلى إحصارهم ثانيا . وأن المشهود له لا يطلب بعد ذلك بشهود زيادة على ما حصل فى العقد ، إنما يكفى المشهود له عن زيادة الشهود فى الوثيقة ، والثابت بهم الحق ، ولا يكفى بها عن الإعلام^(١٠٥) . واعتمدوا فى ذلك على ما فى وثائق القشتالى ، حيث قال ما نصه : فإذا ثبت الرسم عند القاضى ، وكتب تحته اكفى ، فتكتب فى الرسم أشهد قاضى كذا باكفاء الرسم فوفه الاكفاء التام^(١٠٦) .

٧ - التسجيل *

وتسجيل كتاب القاضى يعطيه حجية مطلقة ، فيقول ابن عاصم - ٨٢٩ هـ في تحفته .

وإن يمت مخاطب أو عزلا رد خطابه سوى ما سجلا

فإن سجل القاضى الكتاب كتابه وأشهد على نفسه عدلين أنه حكم به وأنفذه ، فإنه يعمل على الخطاب اتفاقا ، سواء بقى الكتاب على قضائه أو مات أو عزل (١٠٧) .

وإن لم يكن للخطاب تاريخ يعلم به قدمه على عزله لم يعمل به ، فقد يؤرخ في حال العزل باليوم الذى كان مولى فيه ، وقد شاهدنا من ذلك العجب العجيب ، فلا تنتفى التهمة إلا بالتسجيل عليه (١٠٨) .

الإعلام على خطاب القاضى بمصر

فالأصطلاح بمصر بعد أداء الشهود ، أن يعلم القاضى لهم تلو رسولهم ، إخباراً بأدائهم ، ثم يسجل القاضى بظهر الوثيقة اشهاداً بثبوت الحق ، بمن أعلم له والحكم به . ويكتب التاريخ بخطه ما بين السطور في سطر معد لذلك ، ويشهد على نفسه بالحكم ، وهو لأهم شهود الخطاب والنقل لا يتصل الحق عندهم بغير ذلك (١٠٩) .

ضرورة وجود الاعلام مع الاشهاد

إن إشهاد القاضى بصحة الرسم أو ثبوته ، ونحوهما ، أو اعلامه بذلك من غير اشهاد على مابه العمل ، ليس حكما بالحق ، وإلا ماحتاج المكتوب إليه إلى البناء بل ينفذ ذلك الحكم فقط ، وهذا الكون اللفظ المذكور محتملا للحكم بالحق وللحكم بتعديل البيئة ونحوه ، دون إيقاع حكم ، ولا يلزم من الحكم بالتعديل مثلا الحكم بالحق لأن التعديل راجع للحكم بعلم القاضى ، وقد يعارضه تجريح ونحوه ، يمنع من الحكم بالحق لكونه حكما بالتعديل (١١٠) .

المراجع

- ١ - محمد ابراهيم السيد : وسائل الاتصال الوثائقي المكتوب : القاهرة . دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨ ، م ص ١٣ - ١٤ وما بها من مراجع .
- ٢ - الفتاوى الهندية (أو العالكرمية) في مذهب أبي حنيفة القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٣٠٠ هـ ، ج ٣ ص ٣٨١ .
- ٣ - فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي : تبين الحقائق شرح كثر الدقائق . القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٣١٣ - ١٣١٥ هـ ، ج ٤ ص ١٨٥ .
- ٤ - عبد اللطيف ابراهيم علي : التوثيق الشرعية والاشهادات في ظهر وثيقة الغورى : مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مجلد ١٩ ج ١ مايو ١٩٥٧ ، ص ٤١٠ .
- ٥ - فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي : تبين الحقائق شرح كثر الدقائق ، القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٣١٣ - ١٣١٥ هـ ، ج ٤ ، ص ١٨٣ .
- ٦ - أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولى ت : ١٠٧ هـ : البهجة شرح التحفة ، القاهرة ، المطبعة الخيرية ، ١٣٠٤ هـ ج ١ ص ١٨٠ ، ابراهيم بن علي محمد فرحون : تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام . القاهرة ، ١٣٠٢ ج ٢ ص ٤٣ .
- ٧ - أبو البركات عبدالله أحمد محمود النسفى : تفسير النسفى ج ١ ص ١٣٩ .
- ٨ - عماد الدين أبى الفدا اسماعيل بن كثير القرشى دمشقى ٧٧٤ هـ : تفسير القرآن العظيم : القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٧ . ج ١ ص ٣٣٤ .

٩ - ابن سهل السرخسي ت ٤٨٣ هـ : الميسوط ، القاهرة ، مطبعة السعادة
[د . ت] ج ١٦ ص ٩٥ .

١٠ - نفس المكان .

١١ - كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري ت ٨٦١ هـ :
فتح القدير ، القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٢١٧ هـ ، ج ٥ ص ٤٧٧ .

١٢ - أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي ١٠٧٠ هـ : البهجة شرح
التحفة ، القاهرة ، المطبعة الخيرية ١٣٠٤ هـ ، ج ١ ص ٨٠ ، ابراهيم بن علي
محمد بن فرحون : تبصرة الحكماء في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ، ج ١
ص ٤٣ .

ويقول القرطبي في قوله تعالى : « فَاكْتُبُوهُ » أنه أمر بالكتابة ولكن المراد
الكتابة والإشهاد لأن الكتابة بغير شهود لا تكون حجة . محمد سلام
مذكور : الأمر في نصوص التشريع الإسلامي ودلالته على الأحكام .
القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٧ ، ص ٢٠٦ .

١٣ - موقن الدين عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدسي الحنبلي ٥٤١ -
٦٢٠ هـ : المغنى ج ٩ ص ٩٥ .

١٤ - محمد العزيز جيعيط : الطريقة المرضية في الاجراءات الشرعية على
مذهب مالك ط ٢ ، تونس ، مطبعة الاستقامة . [د . ت] ص ٢٢٦ .

١٥ - محمود بن محمد بن عرنوسي : تاريخ في الإسلام .و ص ٢٣٢ -
٢٢٣ .

١٦ - محمد العزيز جيعيط : المرجع السابق ص ٢٣٢ .

(*) الإنهاء تبليغ القاضي أمراً إلى قاضي آخر فيجوز للقاضي أن ينهى إلى قاضي آخر ما جرى فيتفذه الثاني بشرط أن يكون كل منهما في محل ولا يته .

أبو عبدالله محمد الحرشي : شرح على المختصر الجليل للإمام ابن الضياء سيدى خليل . القاهرة ، المطبعة الكبرى الأميرية ، ١٣١٧ هـ ، جـ ٧ ص ١٧٠ .

١٧ - محمد العزيز جعيط : المرجع السابق ص ٢١٦ .

موقف الدين عبدالله بن أحمد قدامه المقدسى الحنبلى ٥٤١ - ٦٢٠ هـ : المغنى جـ ٦ ص ٩٨ ، أبو عبدالله محمد الحرشي : المرجع السابق جـ ٧ ص ١٧١ .

١٨ - كما الدين محمد بن عبد الواحد السوياسى السكندرى : المرجع السابق جـ ٥ ص ٤٧٧ ، ابن سهل السرخسى ٤٨٣ هـ : المرجع السابق جـ ٦ ص ٩٥ .

١٩ - محمد العزيز جعيط : المرجع السابق ص ٢٢٦ - ٢٢٧ ، موقف الدين عبدالله بن أحمد بن قدامه المقدسى ٥٤١ - ٦٢٠ هـ : المرجع السابق جـ ٩ ص ٩٨ ، أبو عبدالله محمد الحرشي : المرجع السابق جـ ٧ ص ١٧٠ .

٢٠ - أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى ١٠٧٠ هـ : المرجع السابق جـ ١ ص ٧٦ ، محمد ابن احمد ميارة ٩٩٩ - ١٠٧٢ هـ . شرح على تحفة الحكام . القاهرة ، المطبعة الشرقية ١٣١٦ هـ ، جـ ٤٦ ص ٤٦ .

٢١ - محمد العزيز جعيط : المرجع السابق ص ٢٢٧ .

٢٢ - نفس المرجع ص ٢٢٨ .

- ٢٣ - محمد بن عبد القادر السعوى المالكى : تحرير الأحكام على تحفة الحكام
مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٤٤٤٧٨ بخيث . ورقة ٢٠ وجه .
- ٢٤ - محمد العزيز جعيط : المرجع السابق ص ٢٢٨ .
- ٢٥ - ابن سهل السرخسى ٤٨٣ هـ : المرجع السابق ج١٦ ص ٩٥ .
- ٢٦ - أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق ج١ ص
٨٠ .
- ٢٧ - ابراهيم بن على بن محمد بن فرحون : المرجع السابق ج٢ ص ٤٠ .
- ٢٨ - محمد بن أحمد ميارة ٩٩٩ - ١٠٧٢ هـ : شرح على تحفة الحكام ج١
ص ٤٣ .
- ٢٩ - ابراهيم بن على بن محمد فرحون : المرجع السابق ج٢ ص ٤٣ .
- ٣٠ - محمد البنان : حاشية على شرح الزرقانى على المختصر الجليل ، ج٢ ص -
١٥٢ .
- ٣١ - محمد العزيز جعيط : المرجع السابق ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .
- ٣٢ - زين الدين بن نجيم : البحر الرائق شرح كنز الدقائق . القاهرة ،
١٣١٨ هـ ج٧ ص ٤ .
- ٣٣ - كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواى السكندرى ت ٨٦١ هـ :
فتح القدير . القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٣١٧ هـ . ج٥ ص ٤٧٨ .

- ٣٤ - محمد العزيز جعيط : المرجع السابق ص ٢٣٠ - ٢٣١ .
- ٣٥ - ابن سهل السرخسى ٣٨٤ هـ : المرجع السابق ج٦ ص ٩٧ .
- ٣٦ - محمود بن محمد بن عرنوسى : تاريخ القضاء فى الإسلام ص ١٧٢ - ١٧٣ .
- ٣٧ - أبو عبدالله محمد الخرشى : المرجع السابق ج٧ ص ١٧٠ .
- ٣٨ - محمد بن عبد القادر السعوى المالكى : المرجع السابق ورقة ٢٠ وجه .
- ٣٩ - موقن الدين عبدالله بن أحمد بن قدامه المقدسى : المرجع السابق ج٩ ص ٩٦ .
- ٤٠ - نفس المرجع ج٩ ص ٩٤ .
- ٤١ - ابراهيم بن على بن محمد فرحون : المرجع السابق ج٢ ص ٣٨ .
- ٤٢ - أبو عبدالله محمد بن ادريس الشافعى : كتاب الأم فى فروع الفقه رواية الربيع بن سليمان المرادى . القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٣٣١ هـ . ج٦ ص ٢١٧ .
- ٤٣ - موقن الدين عبدالله بن احمد قدامه المقدسى : المرجع السابق ج٩ ص ٩٥ .
- ٤٤ - ابن سهل السرخسى ٤٨٣ هـ : المرجع السابق ج١٦ ص ٩٥ .

٤٥ — موقن الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسى الحنبلى : المرجع السابق ج٩ ص ٩٥ .

٤٦ — محمود بن محمد بن عرنوسى : تاريخ القضاء فى الإسلام . ص ١٧٤ .

٤٧ — عماد الدين أبى الفدا اسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى ٧٧٤هـ : تفسير القرآن العظيم . القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٧ ، ج١ ص ٣٣٥ .

٤٨ — موقن الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسى الحنبلى ٥٤١هـ — ٦٢٠هـ : المرجع السابق ج٩ ص ٩٥ .

٤٩ — ابراهيم بن على بن محمد بن فرحون : المرجع السابق ج٢ ص ٤٣ .

٥٠ — محمود بن محمد بن عرنوسى : المرجع السابق ص ١٧٤ ، أبو عبدالله محمد الخرشى : المرجع السابق ج٧ ص ١٧٠ .

٥١ — موقن الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسى : المرجع السابق ج٩ ص ٩٥ .

٥٢ — نفس المرجع ج٩ ص ٩١ .

(*) الأهلية وصف يقوم الشخص فيجعله قابلا لأن يكون له حقوق وعليه واجبات ، وهى إما أهلية وجوب أو أهلية أداء وأهلية الوجوب يتصف بها كل شخص ولو جئنا بشرط أن يولد حيا ، ومعناها كون الشخص محلا لأن يكسب الحقوق أو وجوب الحقوق المشروعة له وعليه . أما أهلية الأداء فهى صلاحية الشخص لاستعمال الحقوق .

محمد كامل مرسى : شرح القانون المدنى الجديد — الإلتزامات . القاهرة
المطبعة العالمية ، ١٩٥٤ جـ١ ص ١٧٣ ، ١٧٤ شرح مواد ٨٩ — ١٦١ .

٥٣ — محمد بن عبد القادر السعودى المالكى : المرجع السابق ورقه
٢٠ ظهر .

٥٤ — محمد بن أحمد ميارة ٩٩٩ — ١٠٧٢ هـ : شرح ميارة على تحفة
الحكام جـ١ ص ٤٤ .

٥٥ — محمد العزيز جعيط : المرجع السابق ص ٢٣٣ .

٥٦ — أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق جـ١ ص ٧٠ .

٥٧ — نفس المرجع ، جـ١ ص ٧٥ .

٥٨ — نفس المرجع جـ١ ص ٤٢ ،

الزرقانى : شرح على المختصر الجليل للإمام ابن الضياء سيدى خليل جـ٧
ص ١٥٣ .

٥٩ — كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى السكندرى : المرجع السابق
جـ١ ص ٤٨٢ .

٦٠ — محمد ابراهيم السيد : دراسات فى الوثائق العربية ، تسجيل وشهر
الوثائق العربية فى الإسلام ، مجلة المكتبات والمعلومات السنة الثامنة — العدد
الأول يناير ١٩٨٨ .

٦١ — أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : البهجة شرح التحفة جـ١
ص ٨٤ .

٦٢ — محمد بن محمد التلوى ١١١١ — ١٢٠٩ هـ : حلى المعاصم لبنت
فكر ابن عاصم . القاهرة ، المطبعة الخيرية . ١٣٠٤ ج١ ص ٨٠ .

٦٣ — محمد بن أحمد مياره ٩٩٩ — ١٠٧٣ هـ : شرح على تحفة الحكام .
القاهرة ، المطبعة الشرقية ، ١٣١٦ هـ ج١ ص ٤٣ .

(٥) الولاية : بفتح الواو وكسرهما مصدر ولى الشيء وعليه ، أى ملك أمره
وقام به فهو وليه ، وولى عليه ، أى قائم بأمره . ومن هذا المعنى اللغوى أخذ
المعنى الفقهى للولاية « تنفيذ القول على الغير شاء أو أبى » وذلك لأن الولاية
تشعر بسلطة الولى على المولى .

محمد كامل مرسى : شرح القانون الملى الجديد الالتزامات ج١ ص ٢٢٤
حاشية ٩ .

٦٤ — أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى ت ١٠٧٠ هـ : الهجة شرح
التحفة ج١ ص ٨١ .

٦٥ — موقن الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى الحنبلى ٥٤١ —
٦٢٠ هـ : المرجع السابق ج٩ ص ٩٧ .

٦٦ — أحمد نشأت : رسالة الاثبات فى التعهدات ط ٦ . القاهرة ، دار الفكر
العرى ، ١٩٥٥ . ج١ ص ١٣٩ .

(٥) العنوان يعنى الأثر لأن عنوان الكتاب أثر بيان ممن هو وإلى من هو ، وقيل
علوان شتى من العلانية لأنه خط ظاهر على الكتاب فى مواد البيان . العنوان
كالعلامة وهو دال على المكتوب عنه والمكتوب إليه ، والمعنى فى الأخبار عن
اسمهما حتى لا يكون الكتاب مجهولا والأصل فيه أن يبدأ بإسم المكتوب عنه ثم
بإسم المكتوب إليه وهو الترتيب الذى تشهد به العقول .

أحمد بن علي القلقشندي : ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثمر
ص ٤٤١ .

٦٧ — زين الدين بن نجيم : البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٧ ص ٤ ، كمال
الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري : فتح القدير ج ٥
ص ٤٨٢ ،

السمرقندي : جنة الأحكام وجنة الخصام مخطوط بدار الكتب المصرية
ورقة ٣٤ ظهر .

٦٨ — كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري : المرجع السابق
ج ٦ ص ٤٨٢ .

٦٩ — الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٣٨٤ .

٧٠ — نفس المرجع ج ٣ ص ٣٨٢ .

٧١ — كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري : المرجع السابق
ج ٥ ص ٤٨٢ ،

السمرقندي : المرجع السابق ورقة ٤٣ ظهر .

٧٢ — زين الدين بن نجيم : البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٧ ص ٤ ،
الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٣١٤ .

٧٣ — فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج
٤ ص ١٨٥ .

٧٤ — محمود بن محمد بن عرنوسي : تاريخ القضاء في الإسلام ص ١٧٣ ،

فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي : المرجع السابق ج٤ ص ١٨٣ ، شهاب الدين أحمد الشلبي : حاشيه على تبين الحقائق ج٤ ص ١٨٣ ، الفتاوى الهندية ج٣ ص ٣٨٢ .

٧٥ — أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي : البهجة شرح التحفة ج١ ص ٧٦ .

٧٦ — محمد عبد القادر السعودي المالكي : المرجع السابق ورقة ٢٠ وجه .

(٥) أطلق البعض على خطاب القاضي أو مخاطبته إعلام فيقول ابن المناصف : والخطاب أى المخاطبة من القاضي وهى الإعلام المرسوم جمع رسم وهو رسوم العلول أسفل الوثيقة إن طلب من القاضي ذلك . محمد بن عبد القادر السعودي المالكي : المرجع السابق ورقة ٢٠ وجه .

٧٧ — محمد بن أحمد ميارة ٩٩٩ — ١٠٧٢ هـ : شرح على تحفة الحكام ج١ ص ٤٤ .

٧٨ — محمد عبد القادر السعودي المالكي : المرجع السابق ورقة ٢٠ وجه .

٧٩ — نفس المرجع ورقة ٢١ ظهر ،

محمد بن أحمد ميارة : المرجع السابق ج١ ص ٤٤ ، ٤٦ ، أبو الحسن بن علي عبد السلام التسولي : البهجة شرح التحفة ج١ ص ٧٨ .

٨٠ — أبو الحسن بن علي بن عبد السلام التسولي : المرجع السابق ج١ ص ٧٨ .

٨١ — محمد بن عبد القادر السعدي المالكي : المرجع السابق ورقة ٢٠ .
ظهر .

٨٢ — أبو الحسن بن علي بن عبد السلام التسولي : المرجع السابق ج١
ص ٨٠ .

٨٣ — أبو الحسن بن علي بن عبد السلام التسولي : المرجع السابق ج١
ص ٧٨ .

٨٤ — محمد بن أحمد مياره : المرجع السابق ج١ ص ٤٢ ، ٤٣ .

محمد البنان : حاشية على شرح الزرقاني على المختصر الجليل ج٧
ص ١٥٢ ، أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي : المرجع السابق ج١
ص ٧٧ .

محمد بن عبد القادر السعدي المالكي : المرجع السابق ورقة ٢٠ وجه .

٨٥ — أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي : المرجع السابق ج١ ص ٧٨ .

٨٦ — محمد بن أحمد مياره : المرجع السابق ج١ ص ٤٤ ، ٤٦ ،

أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي : المرجع السابق ج١ ص ٧٦ —
٧٨ ،

محمد بن عبد القادر السعدي المالكي : المرجع السابق ورقة ٢١ ظهر .

٨٧ — محمد بن أحمد مياره : نفس المرجع ج١ ص ٤٤ .

٨٨ — نفس المرجع ج١ ص ٤٢ .

٨٩ — محمد بن محمد التاودي ١١١١ — ١٢٠٩ هـ : حلي المعاصم لبنت
فكر ابن عاصم . القاهرة ، المطبعة الخيرية ، ١٣٠٤ هـ ج١ ص ٧٥ ،

ابو الحسن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق ج ١ ص ٧٧ .

٩٠ — محمد بن محمد التاودى : نفس المرجع ج ١ ص ٧٥ ،

محمد بن أحمد مياره : المرجع السابق ج ١ ص ٤٢ .

٩١ — ابراهيم بن على بن محمد بن فرحون : تبصرة الحكام فى أصول الأقضية
ومناهج الأحكام ج ٢ ص ٣٩ .

٩٢ — ابو الحسن على بن عبد السلام التسولى : البهجة شرح التحفة ج ١
ص ، ٧٨ ،

محمد بن أحمد مياره : المرجع السابق ج ١ ص ٤٢ .

محمد بن عبد القادر السعوى المالكى : تحرير الأحكام على تحفة الحكام
ورقة ٢٠ وجه .

٩٣ — أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى نفس المرجع ج ١ ص ٧٨ .
محمد بن أحمد مياره : المرجع السابق ج ١ ص ٤٢ .

٩٤ — أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق ج ١ ص ٧٨ .

٩٥ — نفس المكان .

٩٦ — محمد البنان : حاشية على شرح الزرقانى على المختصر الجليل ج ٧
ص ١٥٢ محمد بن أحمد مياره : المرجع السابق وبهامشه حاشية ابن رجال ج ١
ص ٤٦ .

٩٧ — محمد بن أحمد مياره : شرح على تحفة الحكام وبهامشه حاشية ابن
رجال ج ١ ص ٤٦ .

- ٩٨ — محمد البنان : المرجع السابق جـ٧ ص ١٥٢ .
- ٩٩ — أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق جـ١ ص ٨٠ ،
محمد بن أحمد ميارة : شرح على تحفة الحكام جـ١ ص ٤٦ .
- ١٠٠ — محمد بن أحمد ميارة : شرح على تحفة الحكام جـ١ ص ٤٤ .
- ١٠١ — محمد البنان : حاشية على شرح الزرقانى على المختصر الجليل جـ٧
ص ١٥٣ .
- ١٠٢ — محمد بن أحمد ميارة : المرجع السابق جـ١ ص ٤٦ ،
محمد البنان : نفس المرجع جـ٧ ص ١٥٢ .
- ١٠٣ — محمد البنان : نفس المرجع جـ٧ ص ١٥٢ .
- ١٠٤ — أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق جـ١
ص ٨٠ .
- ١٠٥ — محمد بن عبد القادر السعوى المالكى : تحرير الأحكام على تحفة
الحكام ورقة ٢١ ظهر ،
محمد بن أحمد ميارة : المرجع السابق جـ١ ص ٤٦ .
- ١٠٦ — أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : البهجة شرح التحفة جـ١
ص ٧٩ .
- (٥) محمد ابراهيم السيد : تسجيل وشهر الوثائق العربية فى الإسلام : مجلة
المكتبات والمعلومات العربية ، س ٧ عدد ٤ أكتوبر ١٩٨٧ .

١٠٧ — محمد بن محمد التلوي : حل المعاصم لبنت فكر ابن عاصم ج١
ص ٨٠ — ٨١ ،

محمد بن أحمد ميلار : شرح وبهامشه حاشية ابن رجال ج١ ص ٤٧ .
محمد عبد القادر السعوي المالكي : المرجع السابق ورقة ٢٠ ظهر .

١٠٨ — أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي : المرجع السابق ج١
ص ٧٦ .

١٠٩ — محمد بن عبد القادر السعوي المالكي : تحرير الأحكام على تحفة
الحكام ورقة ٢١ ظهر .

١١٠ — أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي : البهجة شرح التحفة ج١
ص ٧٥ .

تقارير

نحو ثقافة الطفل

(مسقط : ١١ - ١٣ مارس ١٩٨٩ م)

في إطار النهضة العمانية الشاملة التي يرعاها صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم .

وسعيًا نحو دعم دور المؤسسات المعنية برعاية الأطفال وبما يحقق لهم التنشئة الاجتماعية والثقافية والدينية وبما يكفل النمو النفسي السليم في ظل التكامل والارتباط بمحيطهم وتراثهم العربي الاسلامي .

نظم النادي الثقافي بمسقط في الفترة من ١١ - ١٣ مارس ١٩٨٩ م ندوة لثقافة الطفل تحت شعار « من أجل غد ثقافي أفضل للطفل العماني » .

وقد تفضل معالي أحمد بن عبد النبي مكى .. وزير الخدمة المدنية برعاية حفل الافتتاح وألقى كلمة في هذا الشأن مؤكدا فيها على أهمية العناية بالطفولة .

كما ألقى سعادة سالم بن اسماعيل سويد .. الرئيس التنفيذي للنادى كلمة حيا فيها المشاركين ودعى إلى مزيد من الرعاية للطفل .

وقد شارك في هذه الندوة ممثلون عن الجهات التالية :

- مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية .
- جامعة السلطان قابوس .
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .
- وزارة التربية والتعليم والشباب .
- وزارة الإعلام .
- وزارة التراث القومي والثقافة .
- الكليات المتوسطة .. والمدارس الخاصة .
- جمعيات المرأة العمانية .

وذلك إضافة إلى عدد من الخبراء والمختصين والكتاب والأساتذة .. وقد اشتمل جدول أعمال الندوة على الموضوعات الآتية :

- ١ - الكتابة للطفل .
- ٢ - التجربة العمانية في ثقافة الطفل .
- ٣ - النمو اللغوي عند الأطفال .
- ٤ - تربية الأطفال من خلال الفن .
- ٥ - المأثور الشعبي وأثره في ثقافة الطفل .
- ٦ - تنمية هوايات الطفل .
- ٧ - اعلام الطفل .
- ٨ - ثقافة الأطفال ذو الحاجات الخاصة .
- ٩ - دور الأسرة في ثقافة الطفل .

وفي ضوء نتائج الدراسات والأبحاث وأوراق العمل التي طرحت خلال جلسات الندوة العشر .. وما أثير حولها من نقاش وحوار بناء فقد تلاقت آراء المشاركين حول أهم الوسائل الإيجابية للعمل على العناية بالطفولة وتنشئة الأطفال تنشئة سليمة تؤدي إلى تقدم المجتمع وتماسكه وسلامة بنيته .

وقد توصل المشاركون إلى التوصيات التالية :

• أولاً : نظراً لأهمية الكتاب في تثقيف الطفل وبناء شخصيته وتكوين وجدانه ومثله العليا وأخذاً في الاعتبار بالواقع الثقافي للطفل العماني في هذا المجال توصى الندوة بما يلي :

١ - أن يقوم النادى بتشجيع الكتاب العمانيين على الكتابة للأطفال عن طريق :

(أ) حصر المهتمين بالكتابة للطفل من خلال الاتصال بالهيئات الثقافية الأخرى ودعوة هؤلاء المهتمين للتقدم إلى النادى الثقافى بأفكارهم وإنتاجهم .

(ب) يتولى النادى رعاية هذه المواهب وصقلها من خلال عرض إنتاجها على أصحاب التجارب العملية والنظرية في مجال أدب الطفولة وتسهيل حضورها للمؤتمرات والندوات المحلية والعربية المتصلة بهذا المجال .

(ج) تنظيم دوره عملية مكثفة لممارسة فن الكتابة للأطفال بهدف إعداد مجموعة متمكنة من الكتاب العمانيين في هذا المجال .

(د) نشر الأعمال الجيدة الصادرة عن هذه الدورة وتشجيع ودعم الأعمال المتميزة الأخرى في مجال الكتاب للطفل .

٢ - تمكينا للطفل من اقتناء الكتاب الجيد وتيسيراً للكتاب على أداء مهمتهم بطريقة مثلى توصى الندوة :

(أ) أن تتولى الجهات المعنية إنشاء مكتبات وإقامة معارض لكتب الأطفال من خلال المدارس وجمعيات المرأة والأندية مع الاهتمام « بكتب ما قبل المدرسة » ودعمها .

(ب) العمل على إعداد معجم ألفاظ الكتابة للأطفال في مراحل العمر المختلفة يسترشد به المهتمون بهذا المجال بالتنسيق مع الجهات المعنية .

٣ - وإذ تدارست الندوة أهمية تأهيل القائمين على ثقافة الطفل وتربيته .. فإنها توصى أن تتولى الجامعة والكليات المتوسطة :

(أ) إدخال مادة كتب الأطفال ضمن برامجها الدراسية .

(ب) إعداد دورات تأهيلية للمشرفين والعاملين في مجال رياض الأطفال .

• ثانياً : تشكل هوايات الأطفال وأنشطتهم الفنية منطلقات للإبداع والابتكار .

ومن ثم فإن الندوة توصي بما يلي :

١ - تنظيم المسابقات والمعارض الفنية والمهرجانات المناسبة للأطفال .

٢ - أن تتولى الجهات المعنية إعطاء العناية الكافية لهوايات الأطفال وأنشطتهم المختلفة .

٣ - توفير الظروف المناسبة للإبداع والابتكار لديهم ورعاية مواهبهم الفنية والعلمية .

٤ - الارتقاء بالتذوق الفني وإثراء معارف الطفل وتأسيس حسه الوطني وتنمية روح المشاركة الاجتماعية لديه عن طريق الرحلات للمناطق الطبيعية والأثرية والمتاحف التاريخية .

٥ - العناية بمادة التربية الفنية في رياض الأطفال والمدارس .

• ثالثاً : نظراً للدور المؤثر للإعلام في المجال المعرفي والنفسي والوجداني للطفل علاوة على فعالياته في الارتقاء بالوعي العام في المجتمع توصي الندوة :

١ - التأكيد على أهمية تخطيط وبرمجة الاعلام الموجه لقطاع الطفولة تحت إشراف متخصصين في العلوم النفسية والتربوية وثقافة الطفل .

٢ - أن تعمل الجهات المعنية على إصدار مجلة خاصة للطفل تعنى بشئونه وتنمية مداركه واهتماماته .

٣ - توعية الأسرة عن طريق إعداد برامج خاصة بكيفية رعاية وتربية الأطفال بالأساليب التي يمكن بها مواجهة المشكلات في مراحل نموهم المختلف

بما يكفل تنشئتهم في مناخ تربيوى سليم وتحقيق التوافق مع التغيرات الاجتماعية .
 ٤ - أهمية العناية بالأنشطة والبرامج المسرحية الخاصة بالأطفال سواء تلك المشاركين فيها أو الموجهة لهم .

• رابعاً : انطلاقاً من أهمية الموروث في تأصيل شخصية الطفل الوطنية توصى الندوة بأن يوظف الصالح من الموروث الشعبى لخدمة ثقافة الطفل بصياغته في أشكال أدبية وفنية وبرامج إعلامية وتربوية تتفق وقدرة الأطفال على الاستيعاب في مراحلهم العمرية المختلفة .

• خامساً : تسجل الندوة إعجابها وتقديرها بأسلوب تخصيص أعوام لتحقيق الوثبات الكبرى في النهضة العمانية المعاصرة كعام الشبيبة العمانية وعام الزراعة وتأمل الندوة في هذا الاطار أن يتم تخصيص عام للطفولة تتجمع من خلاله كل الجهود لإحداث وثبة كبرى في هذا المجال الحيوى .

• سادساً : توصى الندوة بتشجيع الدراسات النظرية والميدانية التى تخدم تنمية الجوانب المختلفة المتعلقة بثقافة الطفل العمانى مما يساعد الجهات المعنية على الاسترشاد بها في التخطيط والتطوير المستمر للخدمات الموجهة لقطاع الطفولة .

• سابعاً : ترى الندوة إحالة هذه التوصيات إلى الجهات المعنية بخدمات الطفولة وفي مقدمتها اللجنة الوطنية لرعاية الطفولة للنظر في إمكانية وضعها موضع التنفيذ .

ميول تلاميذ الصف التاسع فى القراءة الحرة ومدى اتفاقمها مع موضوعات المقررة

إعداد : مطاوع السباعى أحمد الصيفى

عرض وتلخيص : عوض توفيق عوض

مدير إدارة التوثيق

المركز القومى لبحوث التربية

مصر

الهدف من البحث هو الكشف عن ميول التلاميذ فى القراءة الحرة والقراءة المقررة بالصف التاسع الأساسى (الثالث الاعدادى) لتكون هذه الميول مرشدة لكل من المؤلف والناشر والمدرس وأمناء المكتبات وأولياء الأمور ومحررى الصحف والمجلات عند توجيه التلاميذ إلى قراءة المواد والموضوعات التى تناسب ميولهم وتشبع رغبتهم وتذلل الصعوبات التى تعترض قراءتهم .

مطاوع السباعى أحمد الصيفى . ميول تلاميذ الصف التاسع الأساسى فى القراءة الحرة ومدى اتفاقمها مع موضوعات القراءة المقررة ط ١٩٨٥ ، الطروحة (ماجستير) جامعة ططا كلية التربية .

الدراسة الميدانية :

أجريت الدراسة الميدانية بهدف تحديد الموضوعات التى يميل إليها التلاميذ والصعوبات التى تعوق قراءتهم وما يمكن أن يشجعهم عليها .

وقد تمت الدراسة الميدانية باستخدام ثلاثة استبيانات من إعداد الباحث طبقت على التلاميذ (أفراد العينة المختارة) وعددهم ٦٠٠ تلميذا وتلميذة ، ومدرسى التلاميذ وعددهم ٥٠ مدرسا وأمناء المكتبات المدرسية بمحافظة الغربية وعدد من وقع عليهم الاختيار ٢٥ أمين مكتبة مدرسية .

وفى ضوء الدراسة الميدانية لميول التلاميذ وفحص سجلات الاستعارة الخارجية والاطلاع الداخلى لهم بمكتبات المدارس ، وفى ضوء تحليل محتوى الكتاب المقرر على الصفب التاسع الأساسى ، وفى ضوء الموازنة بين ميول التلاميذ فى القراءة الحرة والموضوعات المقرر عليهم دراستها فى القراءة أمكن الوصول إلى النتائج .

نتائج البحث :

١ - يميل تلاميذ الصف التاسع الأساسى إلى القراءة الحرة بنسبة ٧٧٪ ، وكان متوسط عدد الساعات التى يمارس خلالها التلاميذ القراءة الحرة يتراوح ما بين ساعة وربع إلى ساعة ونصف يوميا . وقد وجدت فروق ذات دلالة احصائية بين الجنسين فى متوسط ساعات القراءة الحرة وكانت هذه الفروق لصالح البنات .

٢ - أكدت الدراسة الميدانية أن العوامل المدرسية وعلى رأسها عدم وجود حصة للقراءة الحرة ضمن الجدول المدرسى ، وعدم تشجيع المدرسين للتلاميذ ، وعدم الربط بين القراءات الخارجية والمقرر المدرسى وعدم استفادة التلاميذ من قراءتهم الحرة فى أعمال الامتحانات كانت وراء عزوف التلاميذ عن القراءة الحرة ، يليها العوامل الخاصة بالمكتبة ومنها صعوبة الاستعارة من المكتبة ، وعدم تشجيع أمناء المكتبات للتلاميذ ، وعدم توفر المكان المناسب

للاطلاع الداخلي ، وعدم وجود أمين مكتبة متخصص في التربية المكتبية ، وعدم وجود مواد القراءة المناسبة لميول التلاميذ وحاجاتهم .

ولم تكن العوامل المنزلية أقل أهمية حيث كان انشغال التلاميذ بأعمال المنزل ومساعدة الآباء وعدم توفر وقت الفراغ الكافي وعدم وجود مكتبة بالمنزل من العوامل البارزة في إعاقه التلاميذ عن القراءة الحرة .

٣ - أجمع أفراد العينة من التلاميذ والمدرسين وأمناء المكتبات على أنه إذا وجدت حصة للقراءة الحرة بالجدول المدرسي ، وتوافرت المواد القرائية المناسبة لمستويات التلاميذ وميولهم وارتبطت هذه المواد بالمقرر الدراسي وخصصت نسبة كبيرة من الدرجات للقراءة الخارجية في تقييم التلاميذ ، هذا بالإضافة إلى جود ميل نحو القراءة أساساً عند التلاميذ وقبول ذلك بتشجيع من الأسرة والمدرسة فإن ذلك من شأنه أن يرفع مستوى قراءة التلاميذ الحرة وينمي ميولهم فيها .

٤ - يميل التلاميذ بوجه عام في قراءتهم الحرة إلى موضوعات التراجع والسير الشخصية لمشاهير الناس والموضوعات العاطفية والرياضية والدينية والتاريخية والاجتماعية والصحية ولا يميلون إلى الموضوعات الزراعية والاقتصادية والأدبية والصناعية والعلمية .

٥ - أثبتت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين (بنين / بنات) في الميل إلى مجالات القراءة الحرة فيما عدا المجالات التالية :
(أ) مجال الموضوعات السياسية والعسكرية ، حيث كانت الفروق دالة إحصائياً ولصالح البنين فيفضلونها أكثر من البنات .

(ب) مجال الموضوعات العاطفية حيث كانت الفروق دالة إحصائياً ولصالح البنات فيفضلونها أكثر من البنين .

٦ - توجد بعض الفروق بين ميول التلاميذ في البنات الثلاثة (الريفية ، الصناعية ، والحضرية) ولكن هذه الفروق ليست ذات دلالة إحصائية إلا في مجالات القراءة التالية :

(أ) مجال الموضوعات السياسية والتاريخية فكانت الفروق لصالح تلاميذ البيئة الريفية .

(ب) مجال الموضوعات العلمية والتكنولوجية فكانت الفروق لصالح تلاميذ البيئة الحضرية .

(ج) مجال الموضوعات العاطفية فكانت الفروق لصالح تلاميذ البيئة الصناعية .

٧ - بالنسبة لاستعارات التلاميذ الخارجية وإطلاعهم الداخلي أشارت النتائج إلى أنها كانت أقل من المتوسط وتكاد تتقدم في بعض المدارس بمحافظه الغربية .

٨ - كانت أكثر أنواع الكتب استعارة من المكتبة هي القصص والألغاز ، يليها كتب التراجم والسيرة فالكب الدينية وكتب التاريخ والفنون الجميلة ، بينما كانت كتب الفلسفة والعلوم البحتة والتطبيقية وكتب اللغات وآدابها هي أقل الكتب استعارة عند الجنسين وفي جميع البيئات .

٩ - بالنسبة لميول التلاميذ في القراءة الحرة والمقررة توجد مجالات قراءة حرة ترتفع درجة ميول التلاميذ إليها ويقبولون على قراءتها في الوقت الذي لا يتناولها الكتاب المدرسي في القراءة وهي : الموضوعات الرياضية والترفيهية ، الموضوعات العاطفية ، الموضوعات الصحية والموضوعات السياسية والعسكرية .

١٠ - اشتمل كتاب القراءة المقرر على موضوعات كثيرة يكرهها التلاميذ ولا يحبون دراستها ومنها موضوع المجال الأدنى (بين القراءة والكتابة) وموضوعان للمجال العلمي هما (رحلات الطيور أمس وغدا) وموضوع للمجال الاقتصادي وهو (التكامل الاقتصادي بين العرب) وموضوع للمجال التاريخي وهو (مصر رائدة الحضارة) .

١١ - لا توجد اتفاق بين ميول التلاميذ في القراءة الحرة وبين موضوعات المقرر التي يدرسونها في القراءة إلا في بعض الموضوعات وهي الدينية

والاجتماعية والتراجم والسيرة والموضوعات الأخرى ليست مما أحسن اختيارها فلم تحظ باعجاب وتفضيل التلاميذ . ولعل ذلك يرجع إلى تفضيل الموضوع الذى يرتبط بأمور أخرى زيادة على فكرته وهى حسن اختيار الألفاظ وتناسق التركيب وسلامة الأسلوب .

١٢ - لم تكن هناك فروق كبيرة بين تصور التلاميذ ومدرسيهم وأمناء المكتبات لميول التلاميذ وكانت نسبة الاتفاق فى إجاباتهم على الأسئلة الموحدة تتراوح ما بين ٧٤، إلى ٨٦، ، وكان اتفاقهم واضحاً فى الموضوعات التى جاءت فى قمة الحب وقمة الكراهية عند التلاميذ .

توصيات البحث : فى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج يوصى الباحث بما يلى :

١ - توفير حصّة - على الأقل - أسبوعياً للقراءة الحرة ضمن الجدول المدرسى وأن يقوم بتدريس هذه الحصّة أمين المكتبة الذى يجب أن يكون مؤهلاً تربوياً ومكتيباً ليستطيع القيام بدور المشرف المكتبى والمعلم .

٢ - نظراً لعدم وجود وعى كاف بأهمية المكتبة المدرسية فى تعليم التلاميذ وتثقيفهم فيجب أن تضع المدرسة فى سياستها ذهاب التلاميذ للاطلاع بالمكتبة عند غياب مدرس الحصّة ، وأن يخصص المكان المناسب الذى يستوعب فضلاً دراسياً كاملاً .

٣ - بالنسبة لمواد القراءة الحرة والاطلاع الخارجى يجب توفير الكتب المناسبة بالصورة المناسبة والتمشية مع حاجات وميول التلاميذ فى شتى المعارف والعلوم على أن يتم الاعلان أولاً بأول عن كل جديد يرد إلى المكتبة حتى يتمكن التلاميذ من استخدام الكتب والمكتبات استخداماً وظيفياً فى حياتهم سواء أثناء الدراسة أم بعدها .

٤ - بالنسبة لكتب القراءة المقررة يجب أن تكون ذات صلة وثيقة بكتب الاطلاع الخارجى وأن تؤلف بأسلوب قصصى بسيط وتتضمن معلومات شيقة تحبب التلاميذ فى القراءة حتى يمكن للتلميذ أن يعلم نفسه بنفسه ويعرف كيف يستمر فى التعلم .

٥ - فيما يتعلق بالفروق بين الجنسين في الميول القرائية يوصى الباحث بما

يلي :

(أ) أن تكون هناك موضوعات مشتركة بين البنين والبنات مثل الموضوعات الاجتماعية والموضوعات الدينية والخلقية والموضوعات العلمية والتاريخية والاقتصادية .

(ب) أن تكون هناك موضوعات خاصة بالبنين مثل الموضوعات السياسية .

(ج) أن تكون هناك موضوعات يزيد فيها الكم المقرر على البنين مثل الموضوعات الرياضية وموضوعات التراجم والموضوعات العلمية والصناعية والزراعية والاقتصادية .

وبالنسبة للبنات يوصى الباحث بما يلي :

(أ) أن تكون هناك موضوعات خاصة بالبنات مثل موضوعات التدبير والاقتصاد المنزلي والصناعات المنزلية وفنون الطهي وشؤون المنزل وموضوعات عن وسائل تربية الطفل وتنظيم الأسرة وشؤون الموضة .

(ب) أن تكون هناك موضوعات يزيد فيها الكم المقرر على البنات مثل الموضوعات العاطفية ، القصص رفيعة المستوى ، الموضوعات الاجتماعية ، الموضوعات الصحية وسبل الوقاية والعلاج والموضوعات الأدبية .

٦ - بالنسبة للفروق بين ميول التلاميذ في البيئات الثلاث ينبغي أن تكون هناك موضوعات مشتركة بين جميع البيئات مثل التراجم والسير والموضوعات الدينية والخلقية والموضوعات الرياضية والاجتماعية ، وأن تكون هناك موضوعات خاصة بكل بيئة تتعلق بجغرافية وتاريخ البلد والبيئة التي يعيش فيها التلاميذ وموضوعات عن الاقتصاد والزراعة والصناعة بكل منطقة .

٧ - فيما يخص شراء مواد القراءة يجب أن تعطى لجنة المكتبة بكل مدرسة مسئولية شراء الكتب وأن تختار الكتب على أساس ميول التلاميذ ومتطلباتهم المختلفة .

- ٨ - يجب أن تدعم الدولة الكتاب لأن أهمية الكتاب لا تقل عن أهمية رغيف الخبز وعلى الحكومة أن تتوسع في إنشاء المكتبات الفرعية .
- ٩ - يجب أن يستفيد التلاميذ من قراءتهم الحرة في الامتحانات فتضاف أسئلة عن القراءات الخارجية للتلاميذ ضمن أسئلة الامتحانات فيشعر التلميذ ومدرسه بأهمية القراءة الحرة وفائدتها المباشرة فيقبلون عليها .
- ١٠ - ينبغي الاكثار من المسابقات الثقافية في القراءة الحرة للتلاميذ والمدرسين على حد سواء مع تقديم الجوائز المادية والعينية لأحسن القراء .
- ١١ - ينبغي نشر المكتبات المتنقلة في القرى والمدن والاهتمام بالمكتبات العامة والفرعية في النوادي والحدائق العامة والشوارع وتزويدها بكل جديد وجيد من الكتب والإعلان عنها ليتيسر الاطلاع عليها مع العناية الخاصة بمكتبات الأطفال .

دار المربح للنشر بالرياض

تقدم للأطفال الأعزاء أجيال المستقبل الزاهر
وأحفاد أجيال الماضي العريق ..

سلسلة البراعم
لتعليم الأطفال قبل سن السادسة لحروف العربية
- النطق - الأصوات في الكلمات .
- حل الرموز المطبوعة (أى قراءة الكلمات) .
- النسخ والكتابة .
تتكون المجموعة من أربعة كتب في سبعة أجزاء متدرجة
تبدأ من الرابعة إلى السادسة
للطفل .

طباعة فاخرة ملونة

تطلب من :

دار المربح للنشر بالرياض - ص.ب. ١٠٧٢٠ (رمز بريدي ١١٤٤٣) ومن وكلائها في العالم العربي
- المكتبة الأكاديمية - القاهرة ١٢١ شارع التحرير بالقاهرة - الكويت - مكتبة الصباح
ولطلبات أوروبا :

ALDIAR. s.r.l. Milanofiori strada 4 palazzo A3. Assago (Milano)

ITALIA Tel 8244006. Telex 325569 ALDIAR.

REFERECNES:

CCF: The Common Communication format (1984) edited by Peter Simmons, Alan Hoprinson.- Paris, UNESCO.

IFLA: International Office for UBC (1982).- Standard practices in the preparation of bibliographic records (occasional papers No.9) London.

IFLA: International Office for UBC (1976).- Standardization activities of concern to Libraries and national bibliographies: an outline of Current practices, projects and publications, London.

International Organization for Standardization (1973) Documentation: Format for bibliographic Information Interchange on Magnetic Tape, Geneva ISO, (ISO 2709; 1973).

Lim, Huck. Tee (1980).- The MALAYSIN MARC (MAL MARC) Project.- Program, Vol. (14), No. 3, July. pp. 101-120.

TABLE 2
The essential data elements in different MARC Formats

Data Elements	LC MARC	Reference MANUAL	UNIMARC	CCF	UK MARC	CAN/MARC	MAL/MARC
Record Identifier Field	001	--	001	001	001	001	--
Main Entry	100	--	700 Personal Name	300 Name of person	100	100	100
Title & Associated Statements of responsibility	245	A09 A12	200	200	245	245	245
Edition Statement	250	A27	205	260	250	250	250
Publication Statement	260	A25 A21	210	400 440	260	260	260
Physical Description	300	A29	215	460	300	300	300
ISBN	020	A26	010	100	021	020	--
Subject Headings	600	B21	600	620	600	600	600

- (4) Field tags are numeric and each tag consists of three characters.
- (5) The format has different entry points for catalogue headings.

Fourth: The National Formats:

Three national formats have been investigated in this study. These are:

1. The UK MARC.
2. The Canadian MARC (CAN/MARC); and
3. The Malaysian MARC (MAL/MARC).

It is found that the record structure, the field's tags and the subfield codes are the same like in the Library of Congress MARC format. (see Table 2).

Fifth: The data elements needed for the description of an item:

The Unisist Ad Hoc Working Group at its first meeting in October 1978 was agreed upon list of data elements given below needed for the unique identification and description of a bibliographic item:-

- (1) Title proper and other title information (e.g., Subtitles, avant-titres, and for serials, key-title as defined in the Guidelines for ISDS);
- (2) Statement of responsibility (e.g., personal and corporate authors)
- (3) Edition statement (e.g., revised edition, French edition); (an exception is made for statements not relevant to serials or included in the key-title);
- (4) Place of publication;
- (5) Name of publisher (e.g., issuing body, commercial firm, distributor);
- (6) Date of publication (e.g., single date, inclusive dates for multi-volume publications, open dates);
- (7) International standard numbers (e.g., ISBN, ISSN).

- 300 Name of person
- 400 Place of publication and publisher
- 440 Date of publication
- 460 Physical description
- 600 Abstract
- 610 Classification scheme notation
- 620 Subject descriptor

3. Conclusions:

First: The Reference Manual Format:

- (1) It tends to be used by abstracting and indexing services.
- (2) It covers different types of bibliographic materials.
- (3) The record has few entry points for catalogue headings.
- (4) Field tags consist of letters and numbers (see Table 2).
- (5) The record format structure is completely different from LC and UK MARC.

Second: The UNIMARC Format:

- (1) It has more entry points for catalogue headings.
- (2) It tends to be used by libraries and national bibliographic agencies.
- (3) UNIMARC has not been implemented, although plans exist for interchange between MARC-oriented national bibliographic agencies, and it is intended to extend UNIMARC to cover all of the materials covered by ISBD's.
- (4) The format covers all the essential data elements.
- (5) Field tags are numeric and each tag consists of three characters. (see Table 2).

Third: The CCF Format:

- (1) It is quite a new format.
- (2) It tends to be used by libraries, as well as abstracting and indexing services.
- (3) It covers all the data elements essential to bibliographic description (see Table 2).

small, around the world. Therefore, the CCF is designed to provide a standard format for three major purposes:

1. To permit the exchange of bibliographic records between groups of libraries and abstracting and indexing services.
2. To permit a bibliographic agency to manipulate with a single set of computer programmes and bibliographic records received from both libraries and a & i services.
3. To serve as the basis of a format for a bibliographic agency's own bibliographic databases.

(CCF, 1984, p.9)

The record structure: (see Figure 2)

Each CCF record consists of four major parts:

1. Record label. (fixed length of 24 characters)
2. Directory (includes entries which correspond to specific fields in the record)
3. Datafields
4. Record separator

Data fields:

Each data field is defined as consisting of:-

- Indicators
- One or more subfields each of which is preceded by a sub-field identifier.
- A field separator

The main data elements and their tags:

- 001 Record Identifier
- 020 Source of record
- 021 Completeness of record
- 022 Data entered on file
- 030 Character sets used in record
- 040 Language and script of item
- 100 International Standard Book Number (ISBN)
- 200 Title and Associated statement(s) of responsibility

- 600 - Personal name used as subject
- 602 - Family name used as subject
- 605 - Title used as subject
- 676 - Dewey Decimal Classification (DDC), etc.

7. INTELLECTUAL RESPONSIBILITY BLOCK:

This block contains names of persons and corporate bodies having some form of responsibility for the creation of the item described, such as:

- 700 - Personal name - Primary Intellectual Responsibility
- 710 - Corporate body name - Primary Intellectual Responsibility etc.

8. INTERNATIONAL USE BLOCK:

Contains a field indicating the agency responsible for the record and a holdings data field.

2.3. CCF

The Common Communication Format

1984

Introduction:

As a result of the International Symposium on Bibliographic Exchange Formats, which was held in Taormina, Sicily on 27-29th April 1978, UNESCO/PGI formed the UNISIST Ad Hoc Group on the Establishment of a Common Communication Format (CCF). Also the group had decided that the core record would consist of those data elements essential to bibliographic description, identified in a standard manner. (see Table 1).

Aims:

The CCF aims to facilitate the communication of bibliographic information among sectors of the information community in order to facilitate the communication of bibliographic information among computer-based systems, large and

2. DESCRIPTIVE INFORMATION BLOCK:

This block contains those bibliographic fields covered by the ISBDs with the exception of notes and standard numbers, e.g.,

200 - Title and statement of responsibility

204 - General material designation

205 - Edition statement

210 - Publication, distribution etc.

225 - Series

3. NOTES BLOCK:

Which contains free text statements describing aspects of the physical make-up of the item or its contents e.g.,

300 - General note

304 - Notes pertaining to title and statement of responsibility

305 - Notes pertaining to edition and bibliographic history
etc.

4. LINKING ENTRY BLOCK:

This block contains standard links in numeric and textual form to other bibliographic items e.g.,

410 - Series

411 - Subseries

421 - Supplement

423 - Issued with, etc.

5. RELATED TITLE BLOCK:

This block contains other titles of the primary bibliographic entity, e.g.,

500 - Uniform title

510 - Parallel title proper

512 - Cover title

514 - Caption title, etc.

6. SUBJECT ANALYSIS BLOCK:

This block contains both systematic and verbal subject identification, e.g.,

Name of Data element	No. of characters	Character Position
(1) Record length	5	0-4
(2) Record status	1	5
(3) Implementation codes	4	6-9
(4) Indicator length	1	10
(5) Subfield identifier length	1	11
(6) Base address of data	5	12-16
(7) Additional record definition	3	17-19
(8) Directory map	4	20-23

Directory:

The entries in the record directory are constructed according to the specifications in ISO 2709. Entries in the record directory are arranged in ascending order according to the first character of the tag.

The Fields:

The fields of the bibliographic record are divided into functional blocks. These blocks are:

0 - IDENTIFICATION BLOCK:

Which contains the numbers that identify the record, the item, or the work such as:

- 001 - Record Identifier field
- 010 - ISBN
- 011 - ISSN
- 020 - National bibliography number... etc.

1. CODED INFORMATION BLOCK:

Which contains fixed length data elements, such as:-

- 100 - General processing data
- 101 - Language of the work
- 102 - Country of publication... etc.

Finally, the UNISIST Reference manual for machine-readable bibliographic descriptions, and the record format that it proposes, UNIBID, is an attempt to offer a standard record format for use by abstracting and indexing services, independent of any existing description or cataloguing rules. Also, software already exists to support the record format, specifically UNESCO's CDS/ISIS and the International Development Research Centre, Canada's MINISIS, but neither of these packages is portable across many machines, although both are available internationally.

2.2 UNIMARC

Universal MARC Format

Second edition revised 1980

This format was recommended by the IFLA Working Group on Content Designators and set up by the IFLA section on cataloguing and the IFLA section on mechanisation.

Aims: The main purpose of this format is to solve the problem of the lack of uniformity in establishing the content and the content designators of machine readable records. Therefore, it specifies the tags, indicators and subfield codes to be assigned to bibliographic records in machine-readable form for monographs, serials, cartographic materials, films, music, and sound recordings. Finally, the format aims to facilitate the international exchange of bibliographic data in machine-readable form between national bibliographic agencies.

The Format Structure:

Record Label

The Record Label is constructed according to the provisions of ISO-2709.

It consists of:

Two subfields:

I	S	DATA	S	DATA	F
---	---	------	---	------	---

(I = indicators, S = subfield identifier, F = field Separator)

Character sets:

This exchange format is conceived to be receptive to any character set required for a given subject field, but within the limitations of existing ISO character sets and extensions thereof. However, within the general framework of ISO standards, it is open to the user to determine what particular subset he needs to meet his functional requirements.

Bibliographic level:

- (1) The Analytic level (A)
- (2) The Monographic level (M)
- (3) The Collective level (C)
- (4) The serial level (S)

Table 1 shows the important data elements for the second level (Monographic level).

TABLE 1 Essential fields or data elements for the Monographic level.

Tag	No.	Data Elements
A09	1	Title of Monograph
A12	2	Person associated with monograph
A18	3	Corporate body associated with monograph
A21	4	Date of publication
A23	5	Language of text
A25	6	Publisher: Name and location
A26	7	ISBN
A27	8	Edition
A29	9	Collation
A51	10	Country of publication code

machine-readable bibliographic information between bibliographic databases or any other type of bibliographic information services, including libraries.

The manual allows the following functions to be performed:-

1. Creating bibliographic descriptions with the inclusion of all necessary identifiable entry points for cataloguing (i.e., generating headings), identification, filing, search and other forms of processing.
2. Providing a source for local systems design, including input and output procedures and computer processing formats.

It is only concerned with rules for bibliographic description.

Types of documents and literature:

Covered by the Reference Manual as follows:-

- Serials
- Monograph (A.V.)
- Reports
- Theses and dissertations
- Patent documents
- Conference documents

The Record format: (See Figure 1)

The record format in that manual is to be regarded as a specific implementation of the International Standard ISO 2709: Documentation - Format for bibliographic information interchange on magnetic tape.

LAYOUT OF DATA FIELDS

The machine record has three distinct parts:

1. A fixed-length label or leader.
2. A variable-length directory.
3. Variable-length data fields.

Record layout:

LEADER	DIRECTORY	DATAFIELDS
--------	-----------	------------

Data field layouts:

I	S	DATA	F
---	---	------	---

Single subfield:

A. The components of any machine-readable bibliographic records format:

Any machine-readable bibliographic records format is composed of three elements, they are:

1. The structure of the record, which is the physical representation of the information on the machine-readable medium.
2. The content designators for the record, which are the means of identifying data elements or providing additional information about a data element.
3. The contents of the record, which are the data themselves, i.e., the author's name, title, etc.

B. Exchange and Internal formats:

Within an information system, information will usually at one time or another exist in a number of separate but highly compatible formats. At the very least there will be:

1. **Storing format:** that dictates how records are stored for archival purposes, possibly a different format in which records are stored for retrieval proposed.
2. **Display format:** in which records will be displayed.

In addition, if an organisation wishes to exchange records with another, it will be necessary for each of these organisations to agree first upon a common standard format for exchange purposes, and then be able to create an exchange-format record from their internal-format record, and vice versa. In each of these cases, computer programmes must be written to translate from one format to another.

2.1. Reference Manual for machine-readable bibliographic descriptions.

2nd ed. Paris. June 1981
UNIBID + UNESCO

The major objective of the Reference Manual is to serve as a standardised communication format, for the exchange of

- a. The absence of a standard authority list for modern Arabic names, the problems of entry element for Arabic authors remains unsolved.
- b. The standard Arabic subject headings list which has been published has solved the problem of subject analysis. The standard list is entitled "the Comprehensive Arabic subject headings list".
- c. **Classification:** the Dewey Decimal System is the most commonly used classification scheme in Arab libraries. Some libraries have developed expansions to certain DDC classes to provide much more comprehensive treatment for Islamic and Arabic literature.
- d. **Bibliographic Description:** the Anglo-American cataloguing rules, the second edition (AACR2) is the most commonly used in the Arabic libraries. In addition, ALECSO has published the Arabic version of these rules.

2. Machine-Readable formats:

This section investigates the different machine readable formats, whether they are international formats or local (national). The purpose of this investigation is to discover the most suitable way of presenting data in any proposed database. This task will be achieved by answering the following questions:

1. What is the international structure of the bibliographic record?
2. What are the content designators for the record?
3. What are the most important bibliographic data elements which have to be included in each record in any proposed database?
4. Which international format could be accepted for the records in any proposed database?

STANDARDS FOR BIBLIOGRAPHIC RECORDS INTERCHANGE A COMPARATIVE STUDY

BY: SHERIF KAMEL SHAHEEN

**Assistant Lecturer, Department of Library
and Archives, Cairo University**

ABSTRACT:

This article investigates the different levels of Standardisation, as well as the various machine readable format, whether they are international formats or local (national). Also, it provides detailed answers for different questions such as, what is the international structure of the bibliographic record?; What are the most important bibliographic data elements?; Which international format could be accepted for records in any proposed database?..... etc.... Finally, it ends by some usefull conclusions.

There are three levels of standardisation which should be considered before thinking of establishing national bibliographic databases. These are:-

1. **Bibliographic standards** which mean standardisation of cataloguing and subject analysis;
2. **Technical Standardization** which plays a part in the exchange of data through magnetic tapes or related media;
3. **Organisation of bibliographic data on data carriers.**

1. Bibliographic standards:

The lack of bibliographic standards for Arabic material has prevented any efforts for transferring cataloguing data in machine-readable form, and this dues to the following factors:-



- ☐ **Issued Quarterly by:**
 Mars publishing House
 London House, 271 King St.,
 London W69LZ

- ☐ **For Correspondence
 and Subscription**
- Mars publishing House
 P.O.Box: 10720
 (Riyadh 11443) Saudi Arabia
 - Academic Bookshop
 121 El Tahrir St. Dokki Cairo
 Egypt

- ☐ **Annual Subscription:**
- Saudi Arabia (120 S.R.)
 - Arab Countries (45 US\$).
 - Others (60 US\$).

Contents

☐ **Studies**

- Books Published in the Arab World: a bibliometric study
Dr. Nabila Khalifa Goman 5
- Optical discs and Video discs
Dr. Ahmed Badr 49
- Cutter number as an important tool in Library of Congress
 Classification
Kasem Mohamed El-Khaldi 67
- Arabic Classifications of Knowledge (5)
Dr. Ahmed Abdul Halim 103
- Early indexing in the Arab World
Dr. Ayda Ibrahim Nosair 147
- Islamic documentary communication
Dr. Mohamed Ibrahim El-Said 153
- Standards for bibliographic records interchange: a compara-
 tive study
Sherif Kamel Shaheen 4

☐ **Reports**

- Seminar: Child Culture, Muscat, 11-13 March 1989 **186**

☐ **Reviews**

- Attitudes of basic ninth grade students in free reading, by
 Mutawa Al Sebae
Reviewed by Awad Tawfiq 191

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP & INFORMATION SCIENCE

EDITORIAL BOARD

- ☐ **NASSER M. SWAYDAN**
- ☐ **M. FATHY ABDUL HADY**
- ☐ **AHMED TEMRAZ**

MANAGER

ABDULLAH AL MAGID

Consultants

Dr. Jassim Mohamed Jirjees
Director of Arab Gulf States
Information Documentation Centre
Iraq

Dr. Hishmat Kasem
Associate Professor Dept. of
Librarianship, Cairo University,
Egypt

Dr. Saad Mohamed El-Hagrasy
Professor, Dept. of Library &
Information Science, King Saud
University, Saudi Arabia

Dr. Shaban Abdul Aziz Khalifah
Professor, Dept. of Librarianship
Qatar University Qatar

Dr. Abbas Saleh Tashkandy
Professor, Dept. of Library &
Information science, King Abdul
Aziz University, Saudi Arabia

Dr. Abdul Wahab Abo Al Nour
Associate Professor, College of
Education - Kuwait

Dr. Mohamed Saleh Ashoor
Dean of Library Affairs Deanship,
King Fahd University, Saudi Arabia

Dr. Mahmod Bou Ayad
Director of National Library,
Algeria

Dr. Hisham Abbas
Assistant Professor, Dept. of
Library & Information Science,
King Abdul Aziz Univ., Saudi
Arabia

Dr. Wahid Gdoura.
Higher Institute of Documentation,
Tunisia

Dr. Yahya Mohamed Sa'ati
Assistant Professor, Dept. of
Library & Information Science,
Al Imam Mohamed Bin Saud Uni-
versity, Saudi Arabia

**ARAB
JOURNAL
FOR
LIBRARIANSHIP
AND
INFORMATION
SCIENCE**

**Vol. 9, No. 2
July 1989**



العدد الخامس - العدد الرابع
ربيع الأول ١٤١٠ هـ / أكتوبر ١٩٨٩ م

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

هيئة التحرير:

الدكتور ناصر محمد السويديان
الدكتور محمد فتحي عبد الهادي
الدكتور أحمد علي تمرار

مدير التحرير:

عبد الله الماجد

المستشارون

الدكتور / عبد الوهاب أبو النور

قسم المكتبات كلية التربية الأساسية
دولة الكويت

الدكتور / محمد صالح عاشور

عميد شؤون المكتبات - جامعة الملك فهد
للبرترول والمعادن - المملكة العربية السعودية

الدكتور / محمود بوعباد

مدير المكتبة الوطنية - الجزائر . الجمهورية
الجزائرية .

الدكتور / هشام عداة عيسى

قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب
جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية
السعودية .

الدكتور / وحيد قدورة

المعهد الأعلى للتوثيق - الجمهورية التونسية .

الدكتور / يحيى محمود ساعق

قسم المكتبات والمعلومات - جامعة الأحام
محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية
السعودية

الدكتور / جاسم محمد جرجيس

مدير مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج
العربية - الجمهورية العراقية .

الدكتور / حشمت قاسم

قسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب - جامعة
القاهرة - جمهورية مصر العربية

الأستاذ الدكتور / سعد محمد المجري

قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب -
جامعة الملك سعود - المملكة العربية
السعودية

الأستاذ الدكتور / هسان عبد العزيز خليفة

قسم المكتبات - كلية الإنسانية
جامعة قطر - دولة قطر .

الأستاذ الدكتور / عيسى صالح خلفكدي

المجلس العلمي - جامعة الملك عبد العزيز -
المملكة العربية السعودية .



- المراسلات والاعترافات والإعلانات
لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع
* دار المريج — المملكة العربية السعودية
الرياض — ص. ب. ١٠٧٢٠
(الرياض ١٤٤٣ هـ).

□ تصدر هذه المجلة فصلية
عن دار المريج من لندن - بريطانيا

- الاشتراك السنوي : ١٢٠ ريالاً سعودياً
مانسكة — ٤٥ دولاراً أمريكياً لكافة
الدول العربية
□ المقالات المنشورة بهذه المجلة نمر عن رأي
أصحابها ونخضع للتحكيم الأكاديمي

في هذا العدد

- دراسات :
- الطرق والمصطلحات الإحصائية المطبقة في خدمات المعلومات والمكتبات . . . د. محمد محمد الهادي
 - ➔ استخدام المعلومات والحاجة المعلوماتية : عرض للأدب المنشور ٢١ د. حسان جعفر ثابت
 - تطور نشر كتب التراث العربي المحققة في مصر ٤٢ د. محمد المصري
 - ➔ التخطيط في المكتبات الجامعة ٧٨ د. حامد الشافعي دياب
 - النوريات المصرية في العلوم البحتة : نشأتها وتطورها ١٠١ زينب محمد محمد محفوظ
 - علم الوثائق العربية في العصور الوسطى ومدى الحاجة إلى دراسته .. ١٣٧ د. محمد محمد مختار
- تقارير :
- تقنيات المعلومات والاتصالات في الوطن العربي ، تونس ١٨ — ٢١ يناير ١٩٨٩ ١٥٣ د. وحيد قدورة
- مراجعات الكتب :
- قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونغرس ، الطبعة الحادية عشرة ١٦٤ د. محمد فتحي عبد الهادي
- القسم الإنجليزي :
- تحسين إنتاج بطاقات الفهرس العربية في جامعة السلطان قابوس باستخدام حاسب مصغر ٤
 - تقرير عن المؤتمر الأوربي الثاني للمكتبات الطبية ١٥
- مارجوري صلاحي

• قواعد النشر •

- ١ - مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، تصدر أربع مرات في العام ، صدر عددها الأول في يناير ١٩٨١ م ، تنوى نشرها دار المربع للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبة بلندن (مؤقتاً) .
- ٢ - تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكتابة على مسافتين على وجه واحد
- ٣ - تخضع الدراسات المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي
- ٤ - يرفض الباحث ملخصاً لبحثه في حدود ١٠٠ كلمة (مائة كلمة) تصدر البحث .
- ٥ - ترسم الأشكال والرسوم الجانية بالحبر الصيني على ورق ٥ كلك ٥ حتى تكون صالحة للطباعة ، أما الصور الفوتوغرافية فواجب أن تكون مطبوعة على ورق لماع ، وإذا كانت ملونة فلا بد من تقديم الشريحة الأصلية .
- ٦ - يرعى وضع خطوط مترجة تحت العناوين الجانية ، وكذلك الألفاظ والمبارت التي يراد طبعها ببسط قليل ، كما توضع خطوط علوية أسفل عناوين الكتب والدوريات .
- ٧ - يرعى كتابة علامات الترقيم بناية (القطة ، علامة الإستعهام ، علامة التصحيح ... الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمي في الكتابة .
- ٨ - يفضل كتابة المصادر والمواشي ، في نهاية البحث ، وتأخذ أرفقاً سلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف البلوحرالي .
- ٩ - أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة .
- ١٠ - يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لإعصارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب .
- ١١ - لا تقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها ، كما لا يجوز إعادة النشر في مقالات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة .
- ١٢ - ضيل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية ، عن تجرب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات .
- ١٣ - تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه ، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم في خدمة أهداف المجلة ، وستعذر عن قبول أية مقالة أو بحث لا يلتزم مؤلفها بتلك القواعد .
- ١٤ - تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذي نشر به البحث أو المقال .
- ١٥ - تمنح المجلة مكافآت عن المواد التي تنشر بالمجلة .
- ١٦ - توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : دار المربع للنشر على عنوانها التالي : ص.ب : ١٠٧٢٠ - الرياض ١٤٤٣ - للمملكة العربية السعودية

دراسات

الطرق والمصطلحات الإحصائية المطبقة في خدمات المعلومات والمكتبات

الدكتور : محمد محمد الهادي

أستاذ نظم المعلومات

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ملخص : تستعرض الدراسة المقاييس الإحصائية التي تستخدم في إطار الطرق الإحصائية التي يجب أن يلم بها المتخصص في مجال المكتبات والمعلومات . وهذه المقاييس هي : مقاييس النزعة المركزية ، مقاييس التشتت وقابلية التغير ، مقاييس العلاقة أو الارتباط ، مقاييس الخطأ ، وأخيرا الأرقام القياسية .

المقدمة :

تعتمد فعالية وكفاءة إدارة موارد وخدمات المعلومات والمكتبات على التدفق المستمر للمعلومات الإحصائية ذات الصلة الكمية ، حيث توفر الأساس الذي تبنى عليه وظائف التخطيط ، ومراجعة الأداء ، والبحث والتطوير . ولذلك كان من الضروري تعريف مديري خدمات المعلومات والمكتبات بصفة خاصة ، والعاملين فيها أو الطلاب المؤهلين للعمل فيها بصفة عامة ، على أساليب وطرق المسح والمصطلحات الإحصائية التي تستخدم في

جمع وتحليل وتفسير وعرض البيانات الرقمية التي تمثل طرقاً رياضية ، تصف مجموعات كبيرة من الأرقام والأعداد ، وتبين علاقة بعضها ببعض .

وفي إطار هذا العرض ، سوف تستخدم لفظة « إحصاء » في بعض الأحيان بطريقة تبادلية مع مصطلح « الطرق الإحصائية » ويعنى ذلك الأرقام . أما طرق جمع واستخدام الإحصاءات أو الطرق الإحصائية طبقاً لذلك المفهوم فإنها تعتبر مشكلة منفصلة أيضاً لأن نتعرض إليها في إطار هذا العمل . لكننا أننا سوف نستعرض في المناقشة التالية ، المقاييس الإحصائية العديدة التي تستخدم في الطرق الإحصائية ، مع افتراض أن معظم القراء لهذا المقال غير ملمين بالمصطلحات والمفاهيم المتضمنة . بجانب ذلك ، فإننا لم نبذل أى محاولة تفصيلية لشرح الحسابات والنظريات الرياضية المرتبطة بالمقاييس الإحصائية المستعرضة ، فقد افترض قبولها كما هي كمسلمات أو بديهيات إحصائية . وإذا كانت هناك رغبة للتعلم فيها بالدراسة والتقنى فيقترح الرجوع إلى الكتب والمراجع العلمية العديدة المتوفرة في مجال الطرق الإحصائية ، أو الالتحاق بدورات تدريبية متخصصة في ذلك . فهدفنا هذا العرض لا يتصل بتدريس كيفية حساب الحقائق والأرقام الإحصائية ، بل يتمثل هدف الكاتب في شرحها وبيان مدى أهميتها .

وفي البداية ، يجب أن يفهم القارئ ما يقصد من مصطلحات مثل « المعاينة Sampling » و « التوزيع المعتدل Normal distribution » أو « منحى التوزيع المعتدل » و « التوزيع التكرارى Frequency distribution » وكلها مصطلحات يتكرر استخدامها في مجموعات عرض البيانات الإحصائية . وعند إعداد جدول التكرار أو التوزيع الإحصائي ، فقد تقسم الأرقام المستخدمة طبقاً لخمس مجموعات يتطلب حسابها وجدولتها إحصائياً . فعلى سبيل المثال ، إذا افترضنا وجود قائمة من مائة رقم تمثل مرتبات العاملين في وحدة المعلومات ، أو تدل على درجة الأداء أو الاجادة ، فقد نجد أن الأرقام في هذه القائمة تتوزع طبقاً لما يلي : خمسة أرقام منها تقع بين واحد ورقم عشرين ، وخمسة عشر رقماً تقع بين رقم واحد وعشرين ورقم أربعين ، وثلاثون رقماً تقع بين

رقم واحد واربعين وورقم ستين ، وخمسة وثلاثون رقما تقع بيع رقم واحد وستين ورقم ثمانين ، وخمسة عشر رقما تقع بين رقم واحد وثمانين ورقم مائة .
من هذا التوزيع والتقسيم يمكن أن نعد جدول التكرار الممثل لذلك كما يلي :

جدول (١) جدول التكرار

الأرقام (التكرار)	المحدود
٥	١ — ٢٠
١٥	٢١ — ٤٠
٣٠	٤١ — ٦٠
٣٥	٦١ — ٨٠
١٥	٨١ — ١٠٠

وسوف نستعرض في هذا العمل خمسة مجالات رئيسية في إطار الطرق الإحصائية التي يجب أن يلم بها القارئ في مجال علوم المعلومات والمكتبات .
وتتمثل هذه المجالات في التالي :

Central tendency	• مقاييس النزعة المركزية
Dispersion	• مقاييس التشتت
Relationship or correlation	• مقاييس العلاقة أو الارتباط
Error	• مقاييس الخطأ
Index numbers	• الأرقام القياسية

مقاييس النزعة المركزية

تمثل المقاييس العامة للنزعة المركزية في المتوسط Mean، والوسيط Median، والنوال Mode بجانب الأرقام القياسية Index numbers التي تقع ضمن مقاييس النزعة المركزية وسوف نستعرضها بصفة مستقلة في نهاية هذا المقال. وتعتبر هذه المقاييس أرقاماً تستخدم لعرض قيمة معينة تكون مركزية في إطار إحدى المجموعات، أى أنها تعتبر القيمة الأكثر شيوعاً، أو أن معظم القيم تتسلسل عنقودياً عندما ترتب في توزيع ما، كما تستخدم لتوضيح الاتجاهات أو المتوسطات أو الأنماط Norms. وتحسب المقاييس، إما لوحدة فردية أو لوحدة مجمعة في توزيع تكرارى، ويحصل على الطريقة التي تحسب وتعدها هذه المقاييس بالرجوع إلى الكتب والمراجع الإحصائية العديدة. وفي هذا العمل سوف نستعرض مفاهيم المقاييس التي تتواجد في إطار طريقة النزعة المركزية فقط بدلاً من التعرض لتفصيلات حسابها أو كيفية إعدادها.

١ - المتوسط : Mean

يمثل هذا المقياس متوسط حساب مجموعة أرقام تحسب بواسطة قسمة المجموع على عدد الأرقام المتضمنة في المجموعة. ويعتبر المتوسط سهل الفهم وبسيطاً عند حسابه، ولكنه يتأثر، إلى حد كبير، بقيم الأرقام المتطرفة المتضمنة في مجموعة أو سلسلة الأرقام. وعلى سبيل المثال، عند قياس رصيد محتويات عشرة مكاتب مدرسية يشتمل رصيدها على ٢٥٠٠ مجلد، ويشتمل رصيدها ثمانية مكاتب من العشرة على ٣٠٠٠ مجلد لكل منها، أما رصيدها المكتبة العاشرة فيشتمل على ١٠,٠٠٠ مجلد، فإن حساب متوسط رصيدها مجموعة المكاتب المدرسية يكون ٣٦٥٠ مجلداً. إلا أن رقم المتوسط هذا يتأثر بالأرقام الحدية المتطرفة المثلة لأرقام الرصيد العليا أو الدنيا. فرصيد المكتبة الذى يشتمل على ١٠,٠٠٠ مجلد له أثر إلى حد كبير على رقم المتوسط التوصل إليه. وبذلك لا يعبر حساب المتوسط عن الصورة الحقيقية بدقة.

٢ — الوسيط : Median

يمثل هذا القياس نقطة وسط ، أو نقطة مركزية ، في مجموعة من الأرقام المرتبة فيما بينها بتسلسل تنازلي أو تصاعدي متصل . ويقع الوسيط فوق أو تحت النقطة التي تمثل ٥٠٪ منها . فعلى سبيل المثال يكون الوسيط ممثلاً لرقم (٧) في مجموعة أو سلسلة أرقام من واحدة إلى ثلاثة عشر ، ويشتمل ذلك على عدد من الأرقام التي تتساوى فوق أو تحت هذا الرقم . وإذا تواجد عدد زوجي من الأرقام من واحد إلى اثني عشر مثلاً ، فيمكن التوصل إلى الوسيط بحساب المتوسط الرياضي للرقمين القريبين من الوضع الوسط ، أي بوانطة حساب متوسط الرقمين (٦) و (٧) معاً . أي أن الوسيط في هذه الحالة يكون (٦,٥) .

ويعتبر رقم الوسيط متوسط الوضع ، ولايراعى القيم الفعلية ، أو أحجام الوحدات ، كما يسهل حسابه ، علماً بأنه لايتأثر بتواجد قليل من الأرقام الحدية المتطرفة ، كما هو الحال عند حساب المتوسط مثلاً .

٣ — المستوال : Mode

يوضح هذا المقياس القيمة أو الرقم الذي يتكرر ظهوره أكثر من مرة في مجموعة أرقام أو قيم معينة . فمثلاً ، فيما يتصل بالمثال الخاص برصيد محتويات مجموعة المكتبات المدرسية ، نجد أن رصيد المحتويات الممثل لـ ٣٠٠٠ مجلد يتكرر ثمانى مرات في هذه المجموعة . ويمثل رقم الرصيد هذا مقياس المنوال . أى أن المنوال يمثل قياس الاتجاه العام الذى يطلق على الرقم المتكرر في المجموعة . وفي الواقع ، يبين المنوال نقطة ارتكاز أو رقماً معيناً يسهل ملاحظته ، ولايتأثر بأى أرقام حديثة متطرفة . وعلى الرغم من ذلك فإن أهمية المنوال تعتبر محدودة ، ان لم يتوفر عدد كبير من الأرقام المتكررة .. كما أن هذا المقياس قد لا يكون أيضاً دقيقاً عند بيان الاتجاه العام للأرقام ، كما هو الحال عند استخدام مقياس الوسيط مثلاً .

مقاييس التشتت وقابلية التغير

توضح مقاييس التشتت مدى انتشار سلسلة من البيانات أو الأرقام ، كما تبين اختلاف أو تنوع الأرقام الفردية من القيم أو النقاط المركزية . وتحسب هذه المقاييس للأرقام الفردية ومجموعات البيانات التي تتواجد في توزيعها التكرار . ومجموعة المقاييس الخاصة بالتشتت هي :

Range	المدى
Quartiles and Percentiles	التوزيعات الرباعية والنسب المئوية
Mean oooooor average devation	متوسط الانحراف
Standand deviation	الانحراف المعياري
Normal distribution	التوزيع المعتدل

ونستعرض هذه المقاييس بإختصار فيما يلي :

١ - المدى :

يعتبر ذلك من أبسط المقاييس الذي يمكن الحصول عليه عن طريق تتبع القيمة الأقل من القيمة الأعلى ، وبذلك فإنه يعبر عن هاتين الوحدتين ، ويتغاضى عن تشابه الأرقام .

٢ - التوزيعات الرباعية والنسب المئوية :

تقسم التوزيعات الرباعية توزيع التكرار ، في أربع مجموعات أو أجزاء متساوية ويتكون الربع الأول فيها من الأرقام التي تقع تحت ٢٥٪ من مجموع الحالات . كما توجد طرق كثيرة لوصف منظومة من الأرقام من خلال وصف مدى رباعي أو أكثر . ويتضمن استخدام النسب المئوية نفس الفكرة الأساسية للتوزيعات الرباعية . إلا أن التوزيع يقسم بمئات بدلا من أرباع . وتمثل النسبة المئوية الأولى ، النقطة التي تقل عن ١٪ من الحالات التي توجد .

٣ - متوسط الانحراف :

فى بعض الأحيان ، يكون من المهم بيان المدى الذى تنحرف فيه الأرقام من قياس النزعة المركزية التى تكون عادة ممثلة للمتوسط . وبين متوسط الانحراف ما إذا كانت كل الأرقام تقرب من المتوسط أم لا . ويحصل على متوسط الانحراف عن طريق حساب كمية كل رقم فى التوزيع الذى يتنوع من المتوسط ، إما أعلى منه أو أقل منه ، أى يحسب بواسطة أخذ المتوسط الحسابى لهذه التغيرات ، ومن جهة أخرى ، يمكن أن يمثل ذلك متوسط الانحراف من المتوسط ، أو المدى الذى يتغير فيه معظم أرقام مجموعة ما من المتوسط . وإذا كان متوسط الانحراف صغيراً فإنه يدل على تواجد تشتت فى أرقام صغيرة يتجه معظمها إلى قرب المتوسط . وفى الغالب لا يستخدم متوسط الانحراف كانحراف معيارى إذ يصعب أو يستحيل حسابه رياضياً

٤ - الانحراف المعيارى :

يوضح هذا المقياس مدى اقتراب معظم القيم من المتوسط ، أو أن هناك متوسط انحراف لها . وينبنى هذا المقياس على نفس المفهوم الذى يرتبط بمتوسط الانحراف ، إلا أنه يحسب بطريقة مختلفة . ويتضمن حساب متوسط الانحراف إيجاد الكميات التى تتنوع عن طريقها الأرقام بدءاً من المتوسط ، إلا أنها تتداول رياضياً بأسلوب يوضح إمكانية استخدام الرقم الناتج فيما بعد ، كأساس للحساب الرياضى الإضافى .

ويستخدم الإحصائيون رقم الانحراف المعيارى بكثرة فى أعمالهم ، كما يطبق أيضاً على المفاهيم التى تتضمن فى إطار التوزيع المعتدل .

٥ - التوزيع المعتدل :

من الواضح والمألوف أنه عند سيطرة صدفة أو ظاهرة معينة على إحدى الحالات فسوف يستتبعها تكرار لأشياء معينة يسهل التنبؤ بها . وعندما تكثر عدد الحالات فإن أغليتها سوف تتواجد فى حدود معينة . ومثال ذلك أنه عند قياس حجم مجموعة كبيرة من المطبوعات التى تقتنىها مكتبة ما فسوف نجد أن

غالبيتها تقع في مدى حجم معين يمكن التنبؤ به سلفاً ، على الرغم من أن قليلاً من الحالات قد تكون أكبر أو أصغر من الحجم المعتدل . وتمثيلاً لذلك فإنه عند قياس اختبار ذكاء IQ مجموعة كبيرة من الطلاب فسوف نلاحظ أن معدل الذكاء للأغلبية يقع بين (٩٠) و (١١٠) درجة على الرغم من أن هناك قلة من الطلاب قد يكون معدل ذكائها أعلى أو أقل من المعدل المعتدل للأغلبية الذي يقع في المنطقة الوسطى . ويمكن رسم التوزيع المعتدل بيانياً في شكل منحني يشبه شكل « الناقوس » . ويشتمل منحني التوزيع المعدل على بعض الخصائص التي يمكن التنبؤ بها ووصفها رياضياً .

وفي التوزيع المعتدل ، يمكن ملاحظة أن حوالي ثلثي الحالات أو الأرقام (٦٨,٢٦ ٪) يقع بين حدّي الانحراف المعياري على كل جانب من جانبي المتوسط . فعلى سبيل المثال ، إذا كان متوسط مجموعة أرقام (٧٥) والانحراف المعياري يمثل رقم (١٠) فإن ثلثي الأرقام الأخرى ، في تلك المجموعة الممثلة لنسبة (٦٨,٢٦ ٪) ، سوف تقع بين حدّي رقم (١٠) على كل جانب من رقم (٧٥) أي بين رقمي (٦٥) و (٨٥) .

ومن المعروف أيضاً أن حوالي (٩٥ ٪) في التوزيع المعتدل من الحالات سوف تقع في حدود انحرافين معيارين على كل جانب من المتوسط . فمثلاً كما في الحالة السابقة ، فإن (٩٥ ٪) من الأرقام سوف تقع بين حدّي رقم (٢٠) ، أي بين انحرافين معيارين على أي جانب من الأرقام (٧٥) أو بين (٥٥) و (٩٥) . وفي حالة تواجد ثلاثة انحرافات معيارية على كل جانب ، فإنه سوف يشتمل على كل حال بصفة عملية .

وهذه الخصائص المرتبطة بالتوزيع المعتدل تعتبر جوهرية ومهمة جداً في كثير من المفاهيم الإحصائية .

مقاييس العلاقة (الارتباط)

يمثل الارتباط Correlation مقياساً أو رقماً يصف العلاقة بين مجموعات من الأشياء المتعددة ، كما أنه يعتبر رقماً مفرداً يستخدم للتعبير عن تلك العلاقة

وبين المدى الذى ترتبط به سلسلتى بيانات حيث أن أى تغيير فى إحداها يصاحبه تغيير فى الأخرى . كما يعبر الارتباط عن العلاقات بين متغيرات مختلفة ، كالأحجام ، والأطوال ، أو بين درجات الاختبارات المرتبطة بالذكاء ، أو الاستيعاب ، أو سرعة القراءة ... الخ . وهناك كثير من الطرق التى تستخدم فى حساب الارتباطات العديدة بين أكثر من سلسلتى بيانات ، إلا أننا لن نتعرض لها بالشرح أو الوصف فى سياق هذا المقال .

ويعبر عن مقياس الارتباط بواسطة استخدام بعض الأرقام التى تقع بين $(+1)$ و (-1) . وإذا كانت التغيرات فى أحد المتغيرات تتصل دائما بتغيرات تقع فى متغير آخر فى نفس الاتجاه ، فإن العلاقة تكون إيجابية ، ويعبر عنها بـ : $(+1)$. أى أن الارتباط الموجب يعنى أنه فى كل حالة تحدث فيها تغيرات فى شيء واحد ، فإنها ترتبط بتغيرات فى نفس الاتجاه فى المتغير الآخر . ومن جهة أخرى ، إذا كانت التغيرات فى أحد المتغيرات ترتبط بتغيرات مضادة أو سلبية فى متغير آخر ، أى إذا نقص شيء ما زاد شيء آخر مرتبط به ، فإن العلاقة تصبح سلبية ، ويعبر عنها بـ : (-1) . ويحدث ذلك غالباً فى كثير من التفاعلات الكيميائية والفيزيائية مثلاً . أما فى العلوم الاجتماعية فيندر التوصل إلى العلاقة المثالية سواء كانت إيجابية أو سلبية .

وفى العادة تتواجد أرقام الارتباط فى المكان الذى يقع بين كل من اليمينى المثال والسلبى المثال . وتبين القيم بين $(+1)$ و (-1) مدى العلاقة . فإذا كان رقم الارتباط قريباً من $(+1)$ فإن ذلك يوضح بصورة جلية أن التغيرات التى تحدث فى أحد العناصر تصاحبها تغيرات من نفس النوع فى العنصر الآخر ، ويعتد ذلك فى كل حالة فردية . كما أن الارتباط الذى يكون قريباً من الصفر ، فإنه يبين عدم وجود علاقة . وعند بيان العلاقة التى تتواجد من حدوث الصدفة البحتة ، غير المخططة . فيجب أن يكون المقياس أكبر من $(0,5)$. حيث ترى كثير من الإحصائيين وجوب تواجد عامل الارتباط فوق $(0,75)$ سواء كان الزائد أو الناقص حتى يصبح لذلك أهمية إحصائية . فعامل الارتباط الذى يزيد عن $(0,75)$ يوضح تواجد علاقة حقيقية بين متغيرين . إذا حدث أى

تغير في إحداها فسوف يصاحبه تغيرات في المتغير الآخر المرتبطة به . وكلما كانت مداخل الارتباط أكثر اقتراباً من (+) أو (-) كلما أمكن تضمين ذلك حالات أكثر .

ومن الملاحظ أن الارتباط المرتفع يبين عامل ربط فقط ولا يوضح الأسباب . فالتغيرات التي ترتبط بأحد المتغيرات لا تسبب تغيرات في المتغير الآخر . فعلى سبيل المثال ، قد يزداد نصيب الفرد في قراءة الكتب في أحد المجتمعات المعينة كلما ازداد العمر الزمني للسكان ، وخاصة فوق سن الستين عاماً . ولا يعني هذا أن العمر الأكبر يؤدي إلى قراءة أكثر . إلا أن الوضع في هذه الحالة قد ينبع من حقيقة أن كبار السن المحالين للمعاش فوق الستين عاماً ، يتوفر عندهم وقت أكبر يمكن استنائه وتكريسه في القراءة الحرة ، واستخدام المكتبات العامة . ويجب نذكر تلك الحقيقة عند تفسير الارتباطات والعلاقات .

وتتوفر طرق رياضية عديدة تساعد في حساب معامل الارتباط . ومن هذه الطرق العامة مايلي : طريقة عزم حاصل الضرب Prooduct - moment ويطلق عليها أيضاً طريقة معامل بيرسون للارتباط Pearson Coefficient of Correlation أو معامل الارتباط الخطي Coefficient of Linear Correlation ؛ وطريقة اختلاف الرتب Rank difference ويطلق عليها أيضاً معامل الارتباط لسبيرمان Spearman Coefficient ؛ وطريقة شكل الانتشار Scatter diagram . وفي العادة ، تحدد الدراسات المختلفة أيّاً من الطرق الرياضية يجب استخدامها . وعندما يظهر عامل الارتباط بدون شرح واضح له ، فإنه يشير إلى نوع عزم حاصل الضرب .

مقاييس الخطأ

تعطى مقاييس الخطأ للحالات التي يمكن أن يحصل على نتائجها بواسطة المعاينة Sampling والتي يمكن التوصل إلى نتائجها الرقمية من العينات ، بدلاً من المجموع ، أو المجتمع الكامل للوحدات .

والمعاينة هي مرحلة جمع وتحليل عدد من المفردات ، بقصد الحصول على

بيانات ومعلومات عن المجتمع الكبير الذى اختيرت منه هذه المفردات ، على أن تعطى هذه البيانات والمعلومات المستمدة من تلك العينة صور حقيقية لهذا المجتمع .

كما أن المعاينة هى اختيار جزء من مجموعة من المادة ، بحيث يمثل هذا الجزء المجموعة كلها . وتعتبر هذه العملية معروفة من زمن طويل ، حيث تستخدم فى حياة الانسان العادية فى كثير من المرات ، بدون الانتباه إلى أنها طريقة إحصائية علمية سليمة . والمعاينة هى عملية التوصل إلى النتائج التى قد تطبق على الكل ، على الرغم من أنها مبنية على عدد محدود من الحالات . وفى كثير من الأحيان قد يصعب أو يستحيل قياس كل وحدة فردية كمستخدمى المكتبة أو مركز المعلومات ، وبذلك يفترض امكانية إختيار مجموعة معينة تمثل المجتمع كله . وتعتبر المعلومات التى تبنى على هذه المجموعة ، أو العينة المعنية ، بمثابة للكل . ويتوفر عاملان هامين يشكلان صحة العينة . يتمثل العامل الأول فى كبر العينة ، ويرتبط العامل الثانى فى صدق تمثيل العينة للمجتمع المنبثقة منه . ويمكن حساب الحجم الضرورى أو المثالى للعينة ، باستخدام الأساليب الرياضية ، بينما يكون مدى ارتباط وتمثيل العينة للمجتمع المنبثقة منه فإنها ترتبط بالمنطق والتبرير الصحيح ، ولا يخضع ذلك للقياس والمعالجة الرياضية .

وعند استخدام العينات المتتابعة ، من نفس المجتمع الشامل ، فسوف تتواجد بعض الاختلافات أو التباينات العرضية ، بحيث أن كل عينة لن تكن شبيهة بالعينة الأخرى بالضبط . ويمكن التنبؤ بهذه الاختلافات العرضية عن طريق استخدام الرياضيات . ومن الممكن أن تظهر بطريقة رياضية الغرض التى قد تتغير فيها عينة أخرى ، وهى العينة المنشأة بنفس الطريقة ، والمعدة عشوائيا من نفس المجتمع ، من العينة الأولى .

وتستخدم المقاييس العادية فى بيان أن هذا الطرف خطأ ميعارى للمتوسط أو هو خطأ محتمل . وبذلك قد يلتبس العذر فى استخدام الانحرافات البسيطة والتباينات العرضية التى تنتج من العينات المختلفة . وبين مقياس الخطأ المسمى المفترض الذى تمثله العينة المتخذة والشبيهة من نفس المجتمع الذى قد يختلف من

العينة المستخدمة في الدراسة بسبب عوامل الصدفة البحتة . أى أنها تظهر المدى الذى يمكن القول فيه أن العينة المستخدمة تعتبر مقياساً حقيقياً للمجتمع الذى استمدت منه .

وفى الإمكان حساب ذلك رياضياً ، حيث أن التباينات العرضية لهذا النوع تتشابه مع منظومة أرقام أخرى فى التوزيع المعد من متوسطات عينات متتابعة مستمدة من نفس المجتمع ، تميل إلى أن تكون ذات توزيع معتدل أو منحنية فيما يشبه الناقوس عند رسم ذلك بيانياً .

١ - الخطأ المعياري للمتوسط : Standard error of the mean

يطبق هذا المقياس مفاهيم وحسابات معينة لأى توزيع مقبول . والانحراف المعياري لتوزيع ما الذى يعد من متوسطات عينات متتابعة يطلق عليه الخطأ المعياري ، أو الخطأ المعياري المتوسط . وكما سبق توضيحه من قبل فإنه يمكن تفسير أن ثلثي الحالات (٦٨,٢٦ %) سوف تقع فى خطأً معيارى واحد على كلا جانبي المتوسط . وبعبارة أخرى ، فإن ثلثي الوقت أو (٦٨) حالة من (١٠٠) حالة لن تتغير أى عينة تأخذ من المجتمع الكلى أكثر من زائد (+) أو ناقص (-) خطأً معيارى واحد ، مستمد من المتوسط المعد مسبقاً . وفى (٩٥ %) من الحالات المستمدة من (١٠٠) فإن المتوسط لن يتغير من خطأين معيارين على كل جانب .

وعلى سبيل المثال ، إذا كان متوسط العينة (٨٥) مع خطأً معيارى هو (٢,٢٥) ، فإنه عند أخذ عينات أخرى ، سوف نلاحظ أن (٦٨) حالة مستمدة من (١٠٠) حالة تقع متوسطاتها بين (٨٥) زائد (٢,٢٥ +) و (٨٥) ناقص (٢,٢٥) أى بين (٨٧,٢٥) و (٨٢,٧٥) . وإذا تواجدت (٩٥) حالة من (١٠٠) حالة فإن متوسطات العينات الأخرى لن تتغير أكثر من خطأين معيارين ، فى كل من وجهى المتوسط ، أى بين (٨٩,٥) و (٨٠,٥) .

٢ - الخطأ المحتمل : Probable error

يبين هذا المقياس الكمية التى بواسطتها قد تتغير عينة أخرى مستمدة من نفس المجتمع الشامل . ومن حيث المبدأ ، يشبه المقياس نفس الخطأ المعيارى إلا أنه يحسب بطريقة مختلفة . كما أن الخطأ المحتمل يمثل ثلثى الخطأ المعيارى . ويظهر رقم الخطأ المحتمل أن (٥٠٪) من الحالات تقع فى اطار خطأ محتمل واحد على كل جانب . وعلى سبيل المثال يمكن الحصول على المتوسط من استخدام نفس العينة السابقة التى تتمثل فى (٨٥) حالة من (١٠٠) . فإذا كان الخطأ المحتمل يمثل (١,٥) فيمكن أن يفسر بأنه عند أخذ العينات الأخرى المثلة لـ (٥٠) حالة من (١٠٠) أى تمثل (٥٠٪) من المجتمع الكلى . أى أن المتوسط النابع من ذلك سوف يكون فى اطار العينة (٨٥) الكلى (١,٥+) و (١,٥-) أى بين (٨٦,٥) و (٨٣,٥) . وعند مضاعفة أو ضرب الخطأ المعيارى المحتمل فى أربع مرات ، فإنه سوف يشتمل على كل حالة ، ويعتبر أنه من المؤكد سوف تقع كل عينة أخرى فى اطار نفس المجتمع ، أى بين (٩١) و (٧٩) ، حيث أن أربع مرات من الخطأ المحتمل هى رقم (٦) .

٣ - الخطأ المعيارى لمعامل الارتباط :

يحصل على معامل الارتباط Coefficient of Correlation الذى سبق ذكره من استخدام العينات بدلا من المجتمع المعطى لذلك . كما يحصل على رقم العلاقة الرياضى من العينات أيضا . وفى هذه الحالة ، يرتبط معامل الارتباط المعطى بواسطة رقم الخطأ المعيارى للعلاقة الذى يبين الدرجة التى قد يكون فيها 'مل' الارتباط خطأ ، بسبب التقلبات الناتجة من المعاينة العشوائية Random Sampling . وعند استخدام عينات أخرى فسوف تتواجد بعض الاختلافات البسيطة . ويوضح رقم الخطأ المعيارى لمعامل الارتباط المدى الذى يحدث فيه الاختلاف . فإذا أخذنا عبارة مثل « الارتباط بين صفوف اختبار القراءة

ومستوى ذكاء طلاب الثانوية العامة في إحدى المدن هو $(0,72) +$ $(0,04)$ ، فإنه يمكن تفسيرها بوجود علاقة إيجابية بين درجة الصف الدراسي وهو الثانوية العامة ومستوى الذكاء في إحدى عينات طلاب الثانوية العامة . وحيث أن المجموعة المختارة تمثل عينة من كل طلاب الثانوية العامة فسوف يوجد اختلاف بسيط في نتائج الحسابات ، إذا استخدمت عينة أخرى . وفي حالة استخدام معينات أخرى فإن الارتباط بين الصفوف الدراسية ومستوى الذكاء يمثل ثلثين $(68,26)$ أى يقع بين $(0,72) +$ $(0,04)$ و $(0,72) -$ $(0,04)$. أى بين $(0,76)$ و $(0,68)$. كما يقع معامل الارتباط (95%) من الحالات بين الأرقام (80) و (64) . أى مرتين $(0,04)$. ويجب أن يكون الارتباط حجم الخطأ المعيارى ثلاث مرات ، عند بيان العلاقة الحقيقية . وعندما لا يمثل الوضع ذلك ، فإن النتائج قد تحدث بالصدفة بدلا من أن تحدث بواسطة أى علاقة حقيقية . وبذلك لا يمكن أن يعتبر ذلك ذات أهمية إحصائية .

وفي بعض الحالات قد يعطى الخطأ المحتمل لمعامل الارتباط بدلا من الخطأ المعيارى . ويوضح الاختلاف في نفس الشيء الذى سبق شرحه . وفي حالة إعطاء رقم الخطأ المعيارى ، أو رقم الخطأ المحتمل للعلاقة ، فإن ذلك يبين أن النتائج قد توصل إليها عن طريق استخدام أسلوب المعاينة . وفي حالة الخطأ المعيارى ، فسوف يوفر ثلثي المعاينات الارتباطات الإيجابية أو السلبية لكمية الخطأ المعيارى . وبين الخطأ المحتمل أن 50% من الحالات تقع في إطار خطأ محتمل واحد على كل من جانبي العلاقة .

الأرقام القياسية

تعتبر الأرقام القياسية Index numbers أحد الأساليب التى تستخدم لبيان التغيرات النسبية التى تحدث في مجموعة معينة من البيانات من وقت لآخر ، أو

من مكان لآخر ، أو من درجة لأخرى .. وهكذا . وتشتمل بيانات هذه الأرقام على رقم من وحدات مختلفة . ومن الأمثلة الشائعة للأرقام القياسية رقم دليل تكلفة الحياة أو نفقات المعيشة Cost of Living index الذى يعد من رقم معين يتضمن : أسعار الغذاء ، والملابس ، والسكن ، وماشابه ذلك من نفقات الحياة . كما أن دليل القراءة Reading index يمثل أحد الأرقام القياسية ، ويشتمل على كمية الوقت المستغرق فى قراءة المجلات والكتب والجرائد والملفات ... الخ . وفى بعض الأحيان قد يتكون الرقم القياسى من بعض الوحدات ذات الثقل الكبير . فعلى سبيل المثال ، فإنه عند حساب تكاليف الغذاء فى دليل تكلفة الحياة قد تعطى تكلفة اللحوم ثقلاً أكبر من تكلفة الخبز أو الأرز . كما قد تختلف الوحدات التى قد يتكون منها الرقم القياسى طبقاً للغرض من كل منها . وبذلك يجب على القارئ أن يقوم الوحدات التى يتكون منها الرقم القياسى .

وتحسب الأرقام القياسية على أساس تواجد قاعدة مختارة تقاس عليها الأرقام القياسية . وفى هذا الإطار تحدد رقم القاعدة على أساس السنة أو أى رقم آخر تنسب الأرقام القياسية إليه . ويعطى الرقم القياسى قيمة من مائة ، ويفسر كالنسب المئوية ، حيث تحسب الأرقام الأخرى فى إطار هذه القاعدة . فمثلاً ، عندما يكون دليل تكلفة المعيشة (١٠٠) فى عام ١٩٨٠ والسنة الأساسى هى عام ١٩٨٠ فإن ذلك يعنى أن عام ١٩٨٠ قد أعطى القيمة من (١٠٠) وأن عام ١٩٨٨ يبين علاقة زيادة النسبة والتشابه فإن دليل القراءة الأساسى (١٠٠) فى عام ١٩٨٠ يقارن بتسعين فى عام ١٩٨٦ ويمثل ذلك نقص النسبة .

الخلاصة

تحدد إدارة المكتبة أو مركز المعلومات منذ البداية نوعية البيانات الإحصائية الواجب توفيرها ، حتى يمكن تقنين وتوحيد وتنظيم عملية جمعها والإعلام

عنها . فالإحصائيات المكتبية تساعد الإدارة في تفسير ومقارنة البيانات والتعرف على النتائج . ولتحديد معايير الإحصاءات المكتبية يجب الاتفاق على مفاهيم وتعريف موحدة للمصطلحات والألفاظ والتعابير المستخدمة .

وفي إطار البحث والتقصى المرتبط بعلوم المعلومات والمكتبات لتخطيط الأنشطة واتخاذ القرارات تستخدم الطرق الإحصائية بتوسع كبير . وقد أصبحت الدراسات الكمية المتمثلة في بحوث العمليات والدراسات البليومترية من الدعام الرئيسية في ترشيد عملية اتخاذ القرارات . وجوهر هذه الدراسات الكمية يعتمد بطريقة شبه كلية على استخدام الطرق الاحصائية ، في جمع البيانات وعرضها ، واستخدام طرق المقاييس الاحصائية المختلفة ، ومنها مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في المتوسط والوسيط والمنوال والأرقام القياسية ؛ ومتوسط التشتت وقابلية التغير كالمدى والتوزيعات الرباعية والثوية ؛ ومتوسط الانحراف كالانحراف المعياري والتوزيع المعتدل ؛ بجانب مقاييس الارتباط ومقاييس الخطأ المعتمد على المعاينة ، واستخدام العينات التي يمكن أن يستقرأ منها الخطأ المعياري كمعامل الارتباط ، والخطأ المحتمل ، والخطأ المعياري للمتوسط .

مما سبق يتضح أن استخدام الطرق الاحصائية أصبحت تشكل أسلوبا أساسيا وجوهريا يجب تبنيه وتطبيق في إدارة وتخطيط خدمات المكتبات والمعلومات . وبذلك يجب التعرف عليها من قبل الكوادر العاملة وتدريبهم على كيفية تطبيقها ، بالإضافة إلى تدريس هذه الطرق لطلاب العلم الذين سوف تقع على كاهلهم الأخذ بهذه الأساليب وتطبيقها في إطار التفكير العلمي .

استخدام المعلومات والحاجة المعلوماتية عرض للأدب المنشور

الدكتور : صان جعفر ثابت
قسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب
جامعة القاهرة

ملخص : تبدأ الدراسة بالتعريفات للمصطلحات والمفاهيم ، مثل : الحاجة المعلوماتية ، واستخدام المعلومات والمطلبات . ثم تتناول أهداف دراسات استخدام المعلومات وأنماط دراسات المستخدمين ، وتنتهي بتناول مناهج البحث المستخدمة في دراسات المستخدمين .

مقدمة :

تعتبر دراسة استخدام المعلومات Information Use والحاجة المعلوماتية Information Need من الدراسات الأساسية التي يهتم بها علم المعلومات ، وتشير Crawford إلى أن هناك أكثر من ألف دراسة نشرت خلال الفترة من ١٩٥٠ م إلى ١٩٧٠ م تتعلق بهذا المجال . وتتزايد هذه الدراسات بمعدل ثلاثين دراسة سنويا . وبالرغم من هذا الكم الهائل فإن هذه الدراسات لم تساهم بشكل فعال في مجال المعرفة لعلم المعلومات . ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن هذه الدراسات كانت لها دوافع وأهداف وعينات بحث مختلفة . لذا فمن الصعب ربط نتائجها في سياق تراكمي يؤدي إلى تشكيل قاعدة

معرفية محددة تبني عليها النظريات الخاصة بهذا المجال . كذلك ، تعتبر التعريفات والمفاهيم والمنهجية من العقبات الأساسية التي تواجه هذه الدراسات . فعلى سبيل المثال ، نجد أنه لا يوجد هناك تعريف محدد متفق عليه لمصطلح « المعلومات » كما أن مفهوم « الحاجة » غير محدد هو الآخر ، وبالنسبة للمنهجية فليس هناك منهج بحث متفق على صلاحيته لإجراء هذه الدراسات .

وتهدف هذه الدراسة إلى مراجعة الأدب المنشور المتعلق باستخدام المعلومات ، والحاجة المعلوماتية . وقد تم عرض الموضوع من خلال ثلاثة جوانب :

أولاً - التعريفات والمفاهيم .

ثانياً - الأهداف .

ثالثاً - المنهجية .

أولاً - التعريفات والمفاهيم

يبدو أن هناك إجماعاً حول صعوبة تعريف وتقسيم وقياس مفهوم الحاجة المعلوماتية . فالعملية تحكمها الحالة الشعورية واللاشعورية لدى المستفيد ، وبالتالي فقد لا تكون الحاجة المعلوماتية واضحة له شخصياً ، فضلاً عن عدم وضوحها لأخصائي المعلومات ^(١) . بيد أن مفهوم الاستخدام Use والطلب Demand يعتبران سهلاً التعريف نسبياً . لذا فإنه من الممكن قياسهما . فالمعلومات التي يقوم المستفيد بطلبها ، أو استخدامها من نظام أو خدمة المعلومات ، يمكن تسجيلها ، وبالتالي دراستها وقياسها . أما بالنسبة لمفهوم « الحاجة » فهو أكثر عمومية ، ويمكن أن يدل على واحدة أو أكثر من الحالات التالية :

(أ) الحاجة التي يمكن أن يحلها المستفيد .

(ب) الحاجة التي لا يمكن أن يحلها المستفيد .

(ج) الحاجة الفعلية سواء حلها المستفيد أو لم يحلها .

(د) الحاجة المستقبلية أو المحتملة . وهذه أيضا قد يتمكن المستفيد من تحديدها وقد لا يتمكن .

وكذلك فبالنسبة لمفهوم « المتطلبات Requirements » فهو غالبا يستخدم بشكل عام ، حيث يشير أحيانا إلى الاستخدام ، وأحيانا إلى الطلب ، وأحيانا أخرى إلى الحاجة ، لذا فإنه من الصعب تحديده بدقة ^(٢) .

وعلى كل حال فمن المحاولات التي تمت بفرض تعريف هذه المفاهيم نجد أن Wersing يعرف « المتطلبات Information Requirements » بأنها المتطلبات التي تفرض على الفرد من خلال الأعمال التي يقوم بها ، والوظيفة التي يشغلها في المؤسسة التي يعمل بها . وهي متطلبات لا بد للفرد من تحقيقها إذا أراد إنجاز الأعمال المناطة به ^(٣) . أما الحاجة المعلوماتية فيعرفها بأنها الحاجة التي لا بد من تلبيتها بواسطة قنوات معلوماتية محددة ^(٤) .

ويشير Derr إلى أن الحاجة المعلوماتية لا تدخل في المجال النفسي للفرد وإنما هي الحالة التي تستخدم فيها معلومات محددة لإنجاز هدف معلوماتي مقبول ^(٥) . ويستطرد بأن معرفة الفرد لحاجته المعلوماتية غير ضروري ، وغير كاف لتقرير أن الحاجة المعلوماتية موجودة فعلا . كذلك فإن مجرد وجود الرغبة في الحصول على المعلومات لا يكفي ولا يعنى بالضرورة وجود حاجة معلوماتية محددة ^(٦) . ويخلص Derr إلى أن هناك حالتين ، من الضروري توفرهما ، ليتمكن القول بوجود حاجة معلوماتية معينة ، وهما :

(أ) أن يكون هناك سبب أو هدف معلوماتي Information Purpose .

(ب) أن تؤدي المعلومات تحت البحث إلى تحقيق هذا الهدف .

ولكن حيث أن هاتين الحالتين لا يمكن معرفتهما من قبل إخصائي المعلومات ، أو حتى من قبل المستخدم نفسه ، لذا فإنه لا يمكن تحديد الحاجة المعلوماتية ، وبالتالي ينبغي أن يكون تركيز أنظمة المعلومات في الوقت الراهن على بلورة وتحديد وإجابة استفسارات المستفيد وليس على الحاجة المعلوماتية .

هنا ، ومن جهة أخرى ، يرى Wilson أن المشكلة ليست ناتجة من عدم

وجود مفهوم موحد للحاجة المعلوماتية ، وإنما المقدرة على التفريق بين الاختيارات والمفهوم العام للمعاني ، المتعلقة بكلمة « معلومات » . وقد ذكر ثلاثة اختيارات تتعلق بدراسة المستفيدين :

- (أ) الكيان المادى للظواهر — مثل الأسئلة المتعلقة بعدد الكتب التى قرئت فى سنة ما أو عدد الدوريات المشترك فيها .
- (ب) قنوات الاتصال التى نقلت من خلالها البيانات .
- (ج) موضوع البيانات التى نقلت شفهايا أو احتوتها وثيقة ما (٧) .

هذا ويقترح Wilson أن تناقش الحاجة المعلوماتية من خلال الحاجات الإنسانية Human Needs — الفسيولوجية والنفسية والمعرفية — حيث أن الإنسان فى سبيل تلبية هذه الحاجات يدخل فى عملية سلوك بحيث معلوماتى Information - Seeking Behavior . فالحقائق والموضوعات التى تحتويها الوثيقة قد تلبى حاجته المعرفية ، وفى الوقت نفسه قد تلبى حاجة من حاجاته النفسية ، مثل الشعور بالأمن ، أو الإنجاز . كذلك قناة الاتصال قد تلبى حاجته النفسية بقدر ما تلبى حاجته المعرفية خاصة عند اختياره لقنوات الاتصال الشفهية Oral Channels . والشكل المادى للوثيقة قد يبلى حاجة نفسية للفرد ، كما فى حالة تجميع المجلدات النادرة (٨) . لذلك يعتقد Wilson أنه لا بد من تحويل اتجاه دراسات الحاجة المعلوماتية من الاهتمام بدراسة مصادر وأنظمة المعلومات المستخدمة إلى دراسة وتحليل مستخدم المعلومات من خلال المحيط الذى يعيش فيه مثل المؤسسة التى يعمل بها وحياته الاجتماعية ، وكل مايمكن أن يؤثر فى استخدامه للمعلومات ، وحاجته المعلوماتية (٩) .

ثانياً — الأهداف :

لقد نمت دراسات الاستخدام بشكل كبير استجابة للتطور الهائل فى العلوم والتكنولوجيا إثر الحرب العالمية الثانية . وكانت هذه الدراسات تنطلق من هدف عملى يعتمد على المفهوم القائل : إنه إذا تمكنا بشكل ما التعرف وتحديد الحاجة المعلوماتية ، واستخدام المعلومات لمجموعة معينة ، فإنه من الممكن

تصميم نظام معلومات فعال يخدم هذه المجموعة^(١٠) . ومن الناحية النظرية تهدف الأبحاث الخاصة بالمستفيدين إلى :

(أ) تفسير الظواهر المُشاهدة (الملاحظة) .

(ب) فهم السلوك .

(ج) التنبؤ بالسلوك .

(د) التحكم في الظواهر ، وتحسين استخدام المعلومات عن طريق تسخير المتغيرات الهامة^(١١) .

ولتحقيق هذه الأهداف فهناك بعض العناصر الضرورية التي لا بد أن تؤخذ في الاعتبار . وهي :

(أ) وصف سلوك المستفيد .

(ب) تحديد وتعريف المفاهيم .

(ج) تطوير العلاقة بين عملية نقل المعلومات والعناصر المرتبطة بها^(١٢) .

هذا ، ومن ناحية أخرى ، لا بد أن يكون هناك تعريف واضح ومحدد لأهداف دراسة المستفيدين . وهذا التعريف لا يشير إلى عمق واتساع الدراسة فحسب ، بل ينبغي أن يتطرق أيضا إلى ارتباط الدراسة بتصميم أنظمة المعلومات . فنتائج الدراسة قد تنطبق على بيئة دون الأخرى^(١٣) .

ويشير Butler و Grath إلى أن دراسات الاستخدام عبارة عن محاولة لاكتشاف طرق الاستخدام ، ومستوى وعى المستخدم للخدمات المكتبية ، ومدى نجاح أو عدم نجاح الخدمات ، والتعرف على التعديلات والتغيرات اللازمة لاستراتيجية الخدمات^(١٤) . ومن ناحية أخرى تعتقد Fine أن دراسات المستفيدين الحالية والسابقة — مع بعض الاستثناءات — لا تتعلق بالمستفيد . فهذه الدراسات لا تقدم لنا أى معرفة بكيفية تفاعل واتصال الناس بالمعلومات والمكبات . لذا ، فإننا نقترح أن تتطرق دراسات المستفيدين إلى ثلاثة أسئلة عريضة ، هي :

(أ) ماهى المعلومات ؟ وماهى مصادرهما المختلفة فى حياة الفرد ؟ كيف يستخدم الإنسان المعلومات الداخلية الموجودة لديه فعلا ؟ كيف تدمج المعلومات الجديدة التى تصل إلى الإنسان مع المعلومات القديمة الموجودة أصلا فى داخله ؟ ماهى أحداث المكتبة التى تحرك دمج المعلومات الجديدة ؟ وكيف يمكن أن تساهم المكتبات فى عملية نقل المعلومات — وهو مفهوم أبعد من إجراء توفير الوثائق فى أيدي المستخدمين ؟ .

(ب) دراسة كيفية تفاعل واتصال الناس بالمعلومات ، وتحت أى ظروف يثبتة ونفسية تتم هذه العملية .

(ج) كيف تتم عملية نقل المعلومات — وهى الطريقة التى تُعبأ بها المعلومات ويتم إيصالها ؟ وهل الطريقة التى تعبأ بها المعلومات حاليا تتوافق فعلا مع الطريقة التى يتقبل بها الإنسان المعلومات ويستخدمها ؟ (١٦، ١٧) .

ويعتقد Lin و Gravey أن معرفتنا للعلاقة بين قنوات المعلومات المستخدمة ، وطبيعة المعلومات المطلوبة ، مازال محدودة . ويضيفان أن الدلائل التجريبية تشير إلى أنه لكى نفهم الاستخدامات المختلفة للمعلومات المحملة فى قنوات متعددة ، لابد لنا أن نفهم البناء الداخلى لكل قناة ، وعلاقة القنوات بعضها ببعض . حيث أن هذه القنوات مجتمعة تشكل شبكة من مصادر المعلومات للعلماء والتقنيين ، سواء أكانوا على هيئة أفراد أو جماعات (١٧) .

أنماط دراسات المستخدمين Types

تحدد أهداف الدراسة والمجتمع المدروس Population نوعية دراسات المستخدمين . وتعتبر فئة المستخدمين من أهم عناصر الدراسة . ولكن ، بالرغم من ذلك ، نجد أن معظم الدراسات تهمل تحديد وتعريف المستخدم User مما يسبب ارتباكاً عند تحليل البيانات ، ويقلل من إمكانية تعميم النتائج . ومن المؤكد أن السبب ، فى إهمال هذا الجانب ، يعود إلى صعوبة تعريف كلمة مستفيد User . فلي سبيل المثال : هل يمكن أن نعتبر كل من ارتاد المكتبة من

فئة المستخدمين ، أو حتى اعتبار كل من استخدام فهرس المكتبة من فئة المستخدمين . على كل حال ، فإننا نجد أن دراسات المستخدمين التي أُجريت ، أو خطط لها ، تستخدم هذه الكلمة للدلالة على ما لا يقل عن أربع فئات من المستخدمين :

(أ) المستخدم المحتمل Potential user وهو الشخص الذي قد يحتاج إلى معلومات ، من الممكن أو من غير الممكن توفيرها له ، عن طريق خدمات محددة لمركز المعلومات .

(ب) المستخدم المتوقع Expected user وهو الشخص الذي تتوفر لديه النية لاستخدام خدمات معلومات معينة ، مثل المشتركين في خدمة استخلاص ما .

(ج) المستخدم الفعلي Actual user وهو الشخص الذي سبق له فعلاً استخدام مصدر المعلومات بغض النظر عن انتفاعه من هذا الاستخدام .

(د) المستخدم المستفيد Beneficiary user وهو الشخص الذي جنى منفعة ما ، يمكن قياسها ، من خدمات المعلومات^(١٨) .

أما من ناحية نوعيات دراسات المستخدمين ، فهناك العديد من التصنيفات المنشورة ، نورد منها ثلاثة تصنيفات :

التصنيف الأول : وفيه تم تقسيم الدراسات إلى :

(أ) دراسات البث Dissemination studies وهي ترتبط بعملية بث واستهلاك المعلومات . كيف تنشر المعلومات المنتجة من مصادر محددة ؟ كيف تنتقل معلومات محددة من المرسل إلى المستقبل ؟ ماهو الدور الذي تلعبه قنوات اتصال أو وسائل إعلام معينة في عملية الاتصال ؟ كيف تصل المعلومات إلى مستخدميها ؟ وكيف يتم استخدامها ؟ .

(ب) دراسات الاستخدام والمستخدمين User and use studies وهي تركز عادة على سلوك مجموعات خاصة من المستخدمين .

(ج) دراسات سلوك المعلومات Information behavior studies ، وهي

تهدف إلى دراسة العوامل التي تنتج سلوكاً معلوماتياً معيناً ، مثل متطلبات المعلومات والحاجة المعلوماتية . ودراسة العلاقة بين المشكلة والسلوك المعلوماتي . ودراسة العوامل التي تتحكم في السلوك المعلوماتي ، مثل الأفضلية والخوافز^(١٩) .

ويضيف Wersing حقلاً رابعاً لهذه النوعيات ، وهو دراسات الاستفادة من الاستخدام Utilization studies ، حيث يشير إلى أن جميع البيانات الخاصة بتدفق المعلومات والسلوك المعلوماتي للأشخاص تظل قليلة الفائدة إذا لم تعرف أن هذه المعلومات قد تم الاستفادة منها فعلاً^(٢٠) .

التصنيف الثاني : وتُقسّم الدراسات كالتالي :

(أ) دراسات سلوك وتدفق المعلومات في حقل موضوعي معين .

وتهدف هذه الدراسات إلى التعرف على الحاجة المعلوماتية ، وقنوات الاتصال الخاصة بالعلماء والفنيين والإداريين ... الخ ، في حقل معين . كذلك تهدف إلى التعرف على العناصر التي تتحكم في سلوكهم وحاجتهم المعلوماتية ، أو دراسة خدمات معلومات معينة . وتثير هذه الدراسات إلى عدة أسئلة ، منها : من أين تأتي معلومات معينة ؟ وأين تكون الحاجة إليها ؟ ولماذا ؟ . ماهو نوع وشكل وكمية المعلومات التي نحتاجها مجموعات مختلفة من المستخدمين ؟ .

(ب) دراسات استخدام وفعالية خدمات المعلومات .

وهذه الدراسات تتعامل مع خدمات المعلومات ، مثل المكتبات ، ومراكز المعلومات ، من حيث الحجم والتداول والاستخدام . وهي تركز على كيفية استخدام هذه الخدمات ، وإلى أي مدى تلبى هذه الخدمات حاجة المستفيدين من المعلومات^(٢١) .

التصنيف الثالث : ويقسم الدراسات إلى قسمين :

(أ) الدراسات الوصفية .

ويتم التركيز في هذه الدراسات على وصف عملية التفاعل التي تتم بين

المستفيدين ، وجزء من أنظمة المعلومات ، أو على وصف عملية نقل المعلومات بين مجموعة محددة من المستفيدين .

(ب) الدراسات التوجيهية Prescriptive studies :

وهذه النوعية من الدراسات تعتمد أساسا على الدراسات الوصفية ، ثم تقوم باقتراح طرق لتطوير أو تطوير نظام المعلومات ، كي يتوافق مع متطلبات المستخدمين^(٢٢) .

ثالثا — المنهجية Methodology :

تعتبر مناهج البحث المستخدمة في دراسات المستفيدين من أكثر الموضوعات التي تعرضت لانتقاد المتخصصين ، وتعلق Crawford قائلة إنه باستثناء Adams و Rood اللذين استخدمتا طريقة دلفي Delphi technique لجمع البيانات من جمهور كبير ، فإن دراسات المستفيدين تستخدم طريقة أو أكثر من طرق تجميع البيانات المعروفة ، مثل الاستبانة Questionnaire والمقابلة الشخصية Personal interview والحادث الحاسم Critical incident وسجلات الاستخدام ، وملاحظة السلوك . ونظرا لأن هذه الدراسات تُعتبر من الدراسات السلوكية ، فإن منهج البحث المسحى Survey هو الأكثر استخداما مقارنة مع المنهج التجريبي Experimental أو مع المحاكاة Simulation اللذين لم يستخدمهما^(٢٣) .

ويرى Wilson أن منهج البحث النوعي Qualitative يعتبر مناسباً ، بشكل خاص ، لدراسة الحاجات التي يقوم على أساسها سلوك البحث المعلوماتي ، وذلك لأن :

(أ) اهتمامنا يتعلق باكتشاف الحقائق اليومية الخاصة بالأشخاص تحت الدراسة .

(ب) باكتشافنا لهذه الحقائق نتوخى فهم الحاجات Needs التي تدفع الإنسان إلى سلوك البحث المعلوماتي .

(ج) بتفهمنا لهذه الحاجات نستطيع فهم المعنى الذى تحمله المعلومات فى حياة الناس اليومية .

(د) وبذلك سنكون أكثر تفهماً للمستخدم ، ونستطيع تصميم نظم معلومات فعالة ^(٢٤) .

هذا ويقترح Ford ثلاثة طرق يمكن من خلالها تجميع البيانات اللازمة :

(أ) الوثائق Documents :

وتتضمن سجلات المكتبة ، والإعارة وطلبات المستفيدين ، والاحصاءات السكانية والاجتماعية ، وتقارير البحوث السابقة ، والكتب ، والمفكرات ، وتحليل المحتوى Content analysis .

(ب) الملاحظة Observation :

ويمكن أن تتم على أشخاص معينين أو غير معينين وهم على علم بعملية الملاحظة أو على غير علم بها .

(ج) الأسئلة :

وتشمل الاستبانة والمقابلة الشخصية ، بما فى ذلك الأسئلة المفتوحة ، والأسئلة المحددة الإجابة ^(٢٥) .

المتغيرات Variables :

يرى Lin و Gravey أن مناقشة الحاجة المعلوماتية يمكن حصرها فى :

(أ) الحقائق التى تؤدى إلى حاجات معلوماتية مختلفة ، مثل نوعية العمل والتخصص .

(ب) أنماط أوعية المعلومات مثل قنوات وطبيعة المواد كالكتب والمجلات والمستخلصات ^(٢٦) .

أما Brittain فقد قسم المتغيرات إلى نوعين :

(أ) ديموغرافية Demographic مثل العمل والتعليم والخلفية والخبرة في الأبحاث .

(ب) ونفسية مثل الحوافز والذكاء^(٢٧) .

ومن ناحية أخرى يعتقد Paisly أن المتغيرات المؤثرة في الحاجة المعلوماتية تشمل :

(أ) مصادر المعلومات المتاحة..

(ب) النتيجة المتوقعة من استخدام المعلومات .

(ج) الخلفية ، والحوافز ، والتخصص ، والاتجاه ، والسمات الشخصية الأخرى المتعلقة بالمستخدم .

(د) الأنظمة المختلفة التي تؤثر في المستخدم ومن أهمها : الحضارة ، والسياسة ، والجمعيات المهنية ، وشبكة الاتصال اللا رسمية Invisable college ، والمنظمات الرسمية والقانونية والاقتصادية^(٢٨) .

هذا ويشير Line (في Brittain) إلى أنه يمكن النظر إلى المستخدم من خلال المجتمعات المهنية التي ينتمى إليها ، أو من خلال الوظائف التي يقوم بها . وقد قسم المجتمعات المهنية إلى :

(أ) المؤسسات الأكاديمية .

(ب) الجمعيات المهنية .

(ج) الاتحادات المهنية والأحزاب .

(د) منظمات الأبحاث .

(هـ) المؤسسات الصناعية .

(و) الصحافة والاعلام .

وقسم الوظائف إلى :

(أ) الأبحاث .

(ب) التدريس والتدريب .

- (ج) الادارة .
- (د) الخدمة الاجتماعية .
- (هـ) الصحافة والإعلام .
- (و) السياسة .
- (ز) الأعمال الحرة والتجارة .
- (ح) الدراسة والتعليم^(٢٩) .

ومن حيث استخدام المعلومات ، يرى Ford أن توفر المعلومات ، وسهولة استخدامها ، يحكم اختيار المصادر . بمعنى أن المستخدم يختار المصادر المتوفرة والسهولة الاستخدام ، حتى ولو كانت قيمة الاستخدام المتوقعة منخفضة^(٣٠) . وتحدد أيضا العناصر التي تسهل أو تعيق استخدام المعلومات بـ : صحة المعلومات ، وقابليتها للفهم ، وتكلفتها المالية ، وتكلفتها الزمنية ، وحيثياتها^(٣١) .

ويخلص Ford إلى أن أهم العناصر التي يجب مراعاتها في تصميم أنظمة المعلومات مايلي :

- (أ) أن تكون المعلومات متاحة .
- (ب) أن تكون المعلومات مؤقتة .
- (ج) أن تكون المعلومات في إطار الوظيفة المراد إنجازها .
- (د) أن تكون المعلومات في الشكل المناسب لاستخدامها .
- (هـ) أن تتوفر لدى المستخدمين المتمين إلى مجموعات معينة حاجات مشتركة .
- (ز) أن يتفاعل مقدمو المعلومات مع مستخدميها .
- (ح) أن يسمح النظام للمستخدمين بالمعاينة Browsing .
- (ى) أن الاتصالات غير الرسمية مهمة .

النقد :

يشير Burns و Hasty إلى أن معظم دراسات المستفيدين قد ركزت على الاتجاه الوصفي ، بدلا من التحليلي ، وأجريت بواسطة مهنيين مكتبيين ، أو إحصائيين معلومات ، تجاهلوا استخدام منهج بحث علمي محدد^(٣٢) . ويضيف Ford أن افتقاد الخبرة في تطبيق مناهج البحث العلمي ، وكذلك افتقاد التدريب في حقل دراسات المستفيدين ، أدى إلى استخدام طرق بحث محدودة ، غير متجانسة ، وغير كافية ، وأدى إلى استبعاد طرق البحث الأخرى . وعندما تستخدم كلمة طرق البحث ، فإنه يقصد بها في العادة عملية تجميع البيانات ، دون التنبيه إلى أن هناك مراحل وخطوات ، في منهج البحث ، على درجة عالية من الأهمية ، مثل اختيار العينة ، وتصميم الاستبانة ، وتحديد طريقة تحليل البيانات^(٣٣) .

أما Crawford فتذكر أن الهدف الرئيسي للدراسات المنحصر في إيجاد عناصر وخصائص تساعد في بناء أنظمة معلومات ، موجهة إلى جمهور معين ، أو لتقويم الوظائف التي يقوم بها نظام معلومات ما . لذلك فهي غالبا ماتكون دراسات لتقويم الإنتاج ، أو لتحديد المتطلبات ، وبالتالي تكون محدودة من حيث تعميم نتائجها .

ويعتقد Brittain أن طرق تجميع البيانات الثلاثة المشهورة . الاستبانة ، والمقابلة الشخصية ، والمفكرات ، تتطلب مشاركة المستخدم في عملية البحث ، وهو — أي Brittain — يشبه الباحث في هذه الحالة بالطبيب النفسي ، عندما يسأل المريض عن تقرير شفهي لحالته^(٣٤) .

إن نقاط الضعف الموجودة في الاستبانات والمقابلات الشخصية معروفة ، لكثرة استخدام هاتين الأداتين في تجميع البيانات . أما بالنسبة للمفكرة Diary فيكاد ينحصر استخدامها في نوعيات معينة من الدراسات . ومن نقاط الضعف الموجودة بها :

(أ) التمثيل Representativeness :

حيث أن — حتى ولو كان معدل الاجابات عاليا — نوعية البيانات تتردى مع الزمن ، وذلك بسبب تناقص المداخل .

(ب) تكيف الشخص مع الإجابة :

حيث أن مهمة المستخدم هي تسجيل سلوكه المعلوماتي ، خلال فترة زمنية محددة . ونظرا لتكرار هذا السلوك ، فإن المستخدم يكتسب مهارة في الإجابة ، لذلك ، فقد يقوم بتوقع السلوك المعلوماتي ، ويسجله قبل حدوثه ، بدلا من تسجيله وقت حدوثه .

(ج) تحليل البيانات :

حيث أن البيانات المسجلة ، من أفراد العينة ، عادة ماتكون غير مقننة . لذلك يجد الباحث صعوبة في ترميزها ، ويحتاج إلى وقت طويل لتحليلها^(٣٥) .

هذا ، ونجد أن من النقاط الهامة ، في مجال دراسات المستفيدين ، عملية مقارنة وتطبيق النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات . يقول Ford : إن عملية تطبيق نتائج دراسات المستفيدين تأخذ شكلا من شكلين اثنين :

الأول هو : استخدام النتائج لوضع خطوط توجيهية لتشغيل نظام معلومات معين .

والثاني هو : استخدام البيانات العديدة لتحديد قيم معينة لنظام معلومات ما^(٣٦) .

هذا وبالرغم من وجود الكثير من دراسات المستفيدين ، والتي نشر معظمها ، فإننا في النادر ما نجد تسجيلا لكيفية استخدام البيانات التي جمعت ، والنتائج التي توصلت لها هذه الدراسات^(٣٧) .

كذلك ، فمن النقاط الهامة مسألة توافق النتائج التي توصلت إليها الدراسات المختلفة ، فعملية النتائج تعتبر عنصرا أساسيا لاستخدامها في التطبيقات . وأيضاً لا بد من معرفة ما إذا كان تراكم هذه النتائج سيشكل مجالا

من المعرفة خاصة بالحاجة المعلوماتية (٢٨). وكما يذكر Skelton فإن الأدب المنشور في دراسات المستفيدين في مجال العلوم يحتوي على كمية كبيرة من البيانات غير المترابطة . وقد نتج ذلك من اختلاف الأهداف ، والمناهج ، والعينات ، والمقاييس ، والتعريفات المستخدمة من قبل هذه الدراسات (٢٩) .

ومن المؤكد أنه لا بد من وجود منهج بحث مقنن Standardized للدراسات المستفيدين ، حتى نستطيع الخروج بنتائج قابلة للمقارنة والتطبيق ، ومن ثم قابلة للتراكم لتشكّل مجالا معرفيا مميزاً (٣٠) . وعموماً يمكن رد الضعف الواضح ، في منهج البحث ، إلى تباين الخلفيات العلمية للمهتمين بحقل المعلومات ، وعدم معرفة أساسيات البحث العلمي ، مما أدى إلى استخدام مناهج بحث غير مناسبة ، وبطريقة غير صحيحة (٣١) .

الخلاصة :

لتصميم نظام معلومات فعال ، لابد من التعرف على الحاجة المعلوماتية للأفراد المقصودين بالنظام . ولكن يبدو أن مفهوم الحاجة المعلوماتية غير محدد ، وغير واضح ، وغير متفق عليه .. حتى الآن . وتختلف الآراء حول تأثير النظام النفسى للإنسان في تحديد حاجته المعلوماتية . ويمكن ملاحظة أن هناك شبه إجماع حول عدم إمكانية تحديد الحاجة المعلوماتية ، سواء من قبل الشخص صاحب الحاجة أو من قبل إخصائى المعلومات . هذا ويتحقق بعض المؤلفين على اعتبار أن معظم دراسات الاستخدام التى أجريت هى دراسات للحاجة المعلوماتية .

وعموماً ، يمكن حصر أهداف الدراسات التى عُملت في ثلاث مجموعات :

(أ) دراسات تهدف إلى تقويم خدمات أنظمة معينة ، وتبرير تكلفتها .

(ب) دراسات تهدف إلى تحديد قنوات المعلومات ، ومصادرها ، وأشكالها ... الخ . وتحديد المتغيرات التى تحكم استخدام هذه المعلومات .

(ج) دراسات تهدف إلى تحديد نوعية المعلومات المطلوبة .

وبالنسبة لجمهور هذه الدراسات ، يمكن أيضا تصنيفه في مجموعتين :

(أ) الجمهور المنتمى إلى مجموعات معينة ، مثل : العلماء والتقنيون ، والعلماء الاجتماعيون ، والمدرسون ، والعامّة ، والطلبة ... الخ .

(ب) الجمهور المستخدم لخدمات أنظمة معينة مثل : المكتبات العامة والأكاديمية ، ونظم استرجاع المعلومات ، والفهرس الآلى ... الخ .

هذا ، ومن ضمن الانتقادات التي تعرضت لها هذه الدراسات : عدم وجود أهداف واضحة ومنهج بحث محدد . ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم وجود تعريفات ومفاهيم محددة خاصة بهذا الفرع من مجال المعرفة . أما بالنسبة للانتقاد الموجه إلى منهج البحث فإنه يتضمن الطرق وتحديد الجمهور ، واختيار العينة ، وقياس وتقويم وتحليل البيانات . ويرجع البعض السبب في هذا الضعف إلى تباين الخلفيات لدى المكتبيين وإخصائى المعلومات ، وعدم حصولهم على تدريب كاف في طرق البحث .

وأخيرا ، فمن بين الاقتراحات حول تحسين الدراسات في هذا المجال ، اقترح يدعو إلى تحويل الاهتمام من طرق البحث الوصفية إلى طرق البحث السلوكية . حيث أن السؤال في طرق البحث السلوكية يدور حول « لماذا » و « كيف » ولكن من المؤكد أننا نحتاج إلى معرفة « ماذا » ، والتأكد من وجوده قبل السؤال : « لماذا » و « كيف » .

Endnotes

1. Crawford, Susan. "Information Needs and Uses." **Annual Review of Information Science and Technology** 13 (1978), 62.
2. Brittain, J.M. "Information needs and application of the results of user studies." **Perspectives in Information Science**. Ed. A. Debons and W.J. Cameron. (Leyden: Noordhoff, 1975), 426.
3. Kunz, Werner, Rittel, Horst W.J. and Schwuchow, Werner. **Methods of Analysis and Evaluation of Information Needs**. (Munche: Verlag Dokumentation, 1977), 17-18.
4. Kunz, 17-18.
5. Derr, Richard L. "A Conceptual Analysis of Information Need." **Information Processing and Management** 19.5 (1983), 273.
6. Derr, 273.
7. Wilson, T.D. "On User Studies and Information Needs." **Journal of Documentation** 37.1 (March 1981), 3.
8. Wilson, 7.
9. Wilson, 10.
10. Crawford, 63.
11. Ford, Geoffrey, ed. **User Studies: An Introductory Guide and Select Bibliography**. (Sheffield: British Library Board, 1977), 4.
12. Ford, 4.
13. Skelton, Barbara. "Scientists and Social Scientists as Information Users: a comparison of results of science requirements of the social sciences." **Journal of Librarianship** 5.2 (April 1973), 139.
14. Butler, Meredith and Gratch, Bonnie, "Planning a User Study-The Process Defined." **College and Research Libraries** (July 1982), 322.
15. Fine, Sara. "Research and the Psychology of Information Use." **Library Trends** 32.4 (Spring 1984), 433.
16. Fine, 446-447.
17. Lin, Nan and Garvey, William D. "Information Needs and Uses." **Annual Review of Information Science and Technology** 7 (1972), 24.
18. Kunz, 16.
19. Kunz, 17.

20. Kunz, 17.
21. Kunz, 10-11.
22. Cronin, Blaise. "Assessing user needs." *Aslib Proceedings* 33.2 (February 1981), 38.
23. Crawford, 63.
24. Wilson, 10.
25. Ford, 59.
26. Lin and Garvey, 18.
27. Brittain, J.M. *Information and its Uses: A Review with Special Reference to the Social Sciences*. (Clareton, Bath: Bath University Press, 1970) 10.
28. Paisley, W.J. "Information needs and uses." *Annual Review of Information Science and Technology* 3 (1968), 4-6.
29. Brittain, 24.
30. Ford, 12.
31. Chen, Ching-Chin and Harmon, Peter. *Information Seeking: Assessing and Anticipating User Needs*. (New York: Neal-Schuman, 1982).
32. Ford, 156.
33. Ford, 156.
34. Lin and Garvey, 8.
35. Ford, 61.
36. Ford, 6.
37. Ford, 16.
38. Brittain (Debons), 429.
39. Skelton, 139.
40. Skelton, 154.
41. Ford, 158.

Bibliography

- Allen, T. "Information Needs and Uses." **Annual Review of Information Science and Technology** 4 (1969).
- Auster, Ethel. "Organizational Behavior and Information Seeking: Lessons for Librarians." **Special Libraries** (July 1982), 173-181.
- Brittain, J.M. **Information and its Uses: A Review with Special Reference to the Social Sciences**. Clarendon, Bath: Bath University Press, 1970.
- Brittain, J.M. "Information needs and application of the results of user studies." **Perspectives in Information Science**. Ed. A. Debons and W.J. Cameron. Leyden: Noordhoff, 1975.
- Butler, Meredith and Gratch, Bonnie. "Planning a User Study-The Process Defined." **College and Research Libraries** (July 1982), 320-330.
- Chen, Ching-Chin and Harmon, Peter. **Information Seeking: Assessing and Anticipating User Needs**. New York: Neal-Schuman, 1982.
- Clever, Elaine C. **Faculty Use of University Library Reference Facilities for Citation and Data Information**. Philadelphia: Temple University, 1970.
- Crawford, Susan. "Information Needs and Uses." **Annual Review of Information Sciences and Technology** 13 (1978), 61-72.
- Cronin, Blaise. "Assessing user needs." **Aslib Proceedings** 33.2 (February 1981), 37-47.
- Derr, Richard L. "A Conceptual Analysis of Information Need." **Information Processing and Management** 19.5 (1983), 273-278.
- Farrant, John H. "Information for management in higher education." **Aslib Proceedings** 36.11/12 (November/December 1984), 415-418.
- Fine, Sara. "Research and the Psychology of Information Use." **Library Trends** 32.4 (Spring 1984), 441-460.
- Ford, Geoffrey, ed. **User Studies: An Introductory Guide and Select Bibliography**. Sheffield: British Library Board, 1977.
- Hall, Homer J. "Patterns in the Use of Information: The Right to be Different." **Journal of the American Society for Information Science** 32 (1981), 103-112.
- Horne, Esther E. "Question Generation and Formulation: An Indication of Information Need." **Journal of the American Society for Information Science** 34.1 (1983), 5-15.

Hounsell, Dai. "Information and action in professional decision-making." *Aslib Proceedings* 36.3 (March 1984), 126-135.

Jarvelin, Kalervo and Repo, Aatto J. "Knowledge work augmentation and human information seeking." *Journal of Information Science* 5 (1982), 79-86.

Kunz, Werner, Rittel, Horst W.J. and Schwuchow, Werner. *Methods of Analysis and Evaluation of Information Needs*. Munchen: Verlag Dokumentation, 1977.

Lin, Nan and Garvey, William D. "Information Needs and Uses." *Annual Review of Information Science and Technology* 7 (1972).

Lubans, John Jr., Harper, William A. and Erisman, Robert E. *A Study with Computer-Based Circulation Data of the Non-use and Use of a Large University Library*. National Institute of Education, 1973.

Paisley, W. J. "Information needs and uses." *Annual Review of Information Science and Technology* 3 (1968), 1-30.

Poole, Herbert. *Theories of the Middle Range*. Norwood, New Jersey: Ablex, 1985.

Salman, Lamia. "The Information Needs of the Developing Countries: Analytical Case-studies." *UNESCO Journal of Information Science Librarianship and Archives Administration* 3.4 (October-December 1981), 241-246.

Sardar, Ziauddin. "Between GIN and TWIN: meeting the information needs of the Third World." *Aslib Proceedings* 3.4 (February 1981), 53-61.

Skelton, Barbara. "Scientists and Social Scientists as Information Users: a comparison of results of science user studies with the investigation into information requirements of the social sciences." *Journal of Librarianship* 5.2 (April 1973), 138-156.

Streatfield, David. "The senior manager's information needs." *Aslib Proceedings* 36.11/12 (November/December 1984), 419-423.

Stuart, Robert D., ed. *Information Needs of the 80s: Libraries and Information Services Role in "Bringing Information to People"* Based on the Deliberations of the White House Conference on Library and Information Services. London and Greenwich, Connecticut: Jai Press, 1982.

Summers, Edward G., Matheson, Joyce and Conry, Robert. "The Effect of Personal, Professional, and Psychological Attributes, and Information

Seeking Behavior on the Use of Information Sources by Educators." **Journal of the American Society for Information Science** 34.1 (1983), 75-85.

Van der Laan, A. and Winters, A.A., eds. **The Use of Information in a Changing World: Proceedings of the forty-second EID Congress held in The Hague, The Netherlands, 24-27 September, 1984.** Amsterdam, New York, Oxford: North-Holland, 1984.

White, S.S. and Blum, T.E. "Designing Information System to Meet Developing Country Information Needs." **Information Community Proceedings of the 44th Annual Meeting.** Vol. 18. Washington, D.C. October, 1981.

Wilson, T.D. "On User Studies and Information Needs." **Journal of Documentation** 37.1 (March 1981), 3-15.

Woodward, A.M. "Future information requirements of the third world." **Journal of Information Science** 1 (1980), 259-265.

Yovits, M.C. and Foulk, C.R. "Experiments and Analysis of Information Use and Value In a Decision-Making Context." **Journal of the American Society for Information Science** 36.2 (1985), 63-81.

تطور نشر كتب التراث العربى المحققة فى مصر

الحكتور : محمد المصرى

قسم المكتبات والوثائق

جامعة السلطان قابوس - سلطنة عُمان

ملخص : تناول الدراسة الجانب الزمنى لكتب التراث العربى المحققة المنشورة فى مصر من أربع زوايا ، هى : التطور العددي للتحقيقات ، سواء التحقيقات التى تنشر لأول مرة ، أو اعادة طبع التحقيقات ، التطور العددي للمحققين ، تطور التحقيق المشترك ، التطور العددي للناشرين .

يهم هذا البحث بالبعد الزمنى لنشر كتب التراث العربى المحققة فى مصر . إذ أن مسيرة نشر هذه الكتب فى مصر ، جديرة بأن تفرد لها دراسة توضح معالمها . وقد يكون من المفيد أن نتحدد المعالم التى تتناولها هذه الدراسة فيما يلى :

- التطور العددي للتحقيقات .
- التطور العددي للمحققين .
- تطور التحقيق المشترك .
- التطور العددي للناشرين .

وفى ما يلى دراسة مفصلة لهذه المعالم الأربعة ، اعتمادا على البيانات التى قام الباحث بتجميعها عن الكتب المحققة موضوع الدراسة .

أولا - التطور العددي للتحقيقات :

تبين من تحليل المصادر الجغرافية^(١) أن أقدم مانشر محققا فى مصر من كتب التراث العربى . الكتب الثلاثة التالية :

١ - الصفدى ، صلاح الدين أبو الصفاء خليل بن أيك . نكت الهميان فى نكتب العميان / وقف على طبعه أحمد زكى ، القاهرة : المطبعة الجمالية ، ١٣٢٩هـ / ١٩١١ م . ١٦ ، ٢٢٠ ص .

٢ - ابن المقفع ، أبو محمد عبد الله . الأديب الصغير / تحقيق أحمد زكى . الاسكندرية : مدرسة محمد على الصناعية ، ١٣٢٩هـ / ١٩١١ م . ٨٧ ص .

٣ - وطبع طبعة أخرى ليدرس فى المدارس الابتدائية فى القاهرة : جمعية العروة الوثقى الخيرية الإسلامية . ١٩١١ . ٧٨ ص .

٤ - المقرئى ، أحمد بن على . المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار / تحقيق غاستون فيات بورريانت ، وكازانوف . القاهرة : المعهد الفرنسى للآثار . ١٩١١ - ١٩٢٤ . ٧ ج .

وعلى الرغم من أن البيانات البليوجرافية عن الكتاب الأول « نكتب الهميان فى نكت العميان » لم تشر صراحة إلى أنه محقق ، إلا أنه ورد فى مقدمة الكتاب ما يوضح « أن زكى بك - آنذاك - طبعه مُقابلا على أربع نسخ عثر عليها فى القسطنطينية ، فنقلها بطريقة التصوير الشمسى ، وقد ضاهى هذه النسخ بعضها على بعض ، وذكر اختلافها فى حواشى النسخ المطبوعة »^(٢) . كما تؤكد المصادر الأدبية تحقيق الكتاب^(٣) .

إذن ، كانت بداية حركة نشر كتب التراث العربى المحققة فى مصر عام ١٩١١ . وعلينا أن نتتبع التطور العددي للتحقيقات ، حتى نهاية عام ١٩٨٥ (تاريخ إقفال هذه الدراسة) . وللرصد الدقيق لهذا التطور العددي ، ينبغى أن نفرق بين خطين لمسار هذا التطور :

الخط الأول : التحقيقات التى تنشر لأول مرة . ويلحق بهذا الخط استمرار صدور أجزاء من بعض الكتب ، التى توالى نشرها على مدى عامين أو أكثر .

الخط الثانى : إعادات طبع التحقيقات .

(أ) التحقيقات التى تنشر لأول مرة :

رصدت تواريخ نشر الطباعات الأولى للتحقيقات (١٥١٣ تحقيقا) . وبناء على ذلك وزعت التحقيقات زمنيا على النحو المبين فى الجدول رقم (١) . وقد حسبت تواريخ نشر الطباعات الأولى للتحقيقات التى نشرت أجزاؤها تباعا على مدى عامين أو أكثر ، طبقا لسنة بداية النشر (تاريخ نشر الجزء الأول) .

ومن الجدول يتضح ما يلى :

١ — أن عدد التحقيقات التى نشرت سنويا يتراوح بين تحقيق واحد فى السنوات ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، ١٩٢٢ و ٥٦ تحقيقا (١٩٧٠) .

٢ — توجد بعض السنوات المجدية التى تخلو من نشر أية تحقيقات فيها (١٩١٣ ، ١٩١٥ ، ١٩١٦ ، ١٩١٩ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢٣) .

٣ — ضالة أو قلة عدد التحقيقات المنشورة سنويا بصورة عامة ، فى الفترة من ١٩١١ حتى منتصف الأربعينيات ، ثم زيادة عددها فيما بعد ذلك بصفة عامة ، مع تذبذب فى عدد التحقيقات بين عام وآخر .

٤ — ولكن بتوزيع التحقيقات المنشورة طبقا للعقود ، يتبين لنا أن إعداد هذه التحقيقات تتزايد عقدا بعد آخر . وهذا مؤشر واضح على تزايد الاهتمام بنشر الأعمال المحققة .

٥ — يعتبر عقد السبعينيات أخصب العقود نشرًا للتحقيقات (٣٧٧ تحقيقا / ٢٤,٩١٪) . ويليه عقد الستينيات بفارق قليل (٣٦٦ تحقيقا / ٢٤,١٩٪) . ويسهم العقدان معا بما يوازى نصف مجموع عدد التحقيقات المنشورة تقريبا (٧٤٣ تحقيقا / ٤٩,١٠٪) .

جدول رقم (١)
التوزيع الزمنى للتحقيقات
طبقا لطبعاتها الأولى

السنة	العدد المجموع	السنة	العدد المجموع	السنة	العدد المجموع
١٩١١	٣	١٩٤٠	١١	١٩٦٤	٤٩
١٩١٢	٢	١٩٤١	٦	١٩٦٥	٣٤
١٩١٤	٤	١٩٤٢	٦	١٩٦٦	٢٧
١٩١٧	١	١٩٤٣	٣	١٩٦٧	٢٧
١٩١٨	١	١٩٤٤	٥	١٩٦٨	٣٩
	١١	١٩٤٥	١٢	١٩٦٩	٥٥
١٩٢١	٢	١٩٤٦	٩		٣٦٦
١٩٢٢	١	١٩٤٧	٢١	١٩٧٠	٥٦
١٩٢٤	٤	١٩٤٨	١٧	١٩٧١	٣٩
١٩٢٥	٤	١٩٤٩	٣١	١٩٧٢	٣٣
١٩٢٦	٥		١٢١	١٩٧٣	٤٣
١٩٢٧	٢	١٩٥٠	٣٨	١٩٧٤	٣٢
١٩٢٨	٤	١٩٥١	٣١	١٩٧٥	٣٧
١٩٢٩	٣	١٩٥٢	٣١	١٩٧٦	٣٤
	٢٥	١٩٥٣	٤٧	١٩٧٧	٣٤
١٩٣٠	٦	١٩٥٤	٤٩	١٩٧٨	٣٧
١٩٣١	٥	١٩٥٥	٣٨	١٩٧٩	٣٢
١٩٣٢	٧	١٩٥٦	٢٩		٣٧٧

السنة	العدد المجموع	السنة	العدد المجموع	السنة	العدد المجموع
١٩٣٣	٦	١٩٥٧	٢٢	١٩٨٠	٣٩
١٩٣٤	٥	١٩٥٨	٣٠	١٩٨١	٢٠
١٩٣٥	٨	١٩٨٩	٢١	١٩٨٢	٣٠
١٩٣٦	٩		٣٣٦	١٩٨٣	١٧
١٩٣٧	١٣	١٩٦٠	٣٥	١٩٨٤	٣٩
١٩٣٨	١٢	١٩٦١	٣٥	١٩٨٥	٤٣
١٩٣٩	١٨	١٩٦٢	٣٠	١٨٨	
	٨٩	١٩٦٣	٣٥		

(ب) إعادات طبع التحقيقات :

رصدت أيضا تواريخ إعادات الطبع ، ووزعت زمنيا بالسنوات في الجدول رقم (٢) ، ومنه يتبين ما يلي :

١ — أن إعادات الطبع بدأت عام ١٩٢٤ بعد ١٣ عاما من نشر أول تحقيق . وهذه الإعادة لتحقيق كتاب « الأصنام » لابن الكلبي ، تحقيق أحمد زكي (باشا) الذي نشر محققا لأول مرة عام ١٩١٤ . (عشر سنوات بين الطبعة الأولى وإعادة الطبع) .

٢ — ثاني إعادة طبع جاءت بعد سبع سنوات (١٩٣١) لتحقيق نشر عام ١٩١٤ أيضا ، وهو لكتاب « أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام

وأخبارها » لابن الكلبي أيضا ، ومن تحقيق لأحمد زكى (باشا) أيضا .
(سبعة عشر عاما بين الطبعة الأولى وإعادة الطبع) .

٣ — وتظل إعادة الطبع ضئيلة العدد حتى بداية الستينيات ، مع خلو بعض السنوات من إعادات للطبع (١٩٢٥ — ١٩٣٠) ، (١٩٣٢ — ١٩٣٤) ، (١٩٣٧ ، ١٩٤٣ ، ١٩٦١) .

٤ — عدد إعادات الطبع التى تنشر سنويا تتراوح بين إعادة طبع واحدة (السنوات ١٩٢٤ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥١) و ٢٥ إعادة طبع (السنوات ١٩٦٩ ، ١٩٧٣) . هذا مع تذبذب أعداد إعادات طبع التحقيقات بين عام وآخر ، مثلها فى ذلك مثل نشر الطبقات الأولى للتحقيقات .

٥ — يتجه خط إعادات الطبع إلى الارتفاع عقدا بعد الآخر حتى يصل إلى أقصاه فى السبعينيات . وكما كان الأمر بالنسبة لنشر التحقيقات لأول مرة ، فإن السبعينيات أكثر العقود حظا فى إعادات الطبع (١٩٥٧ إعادة طبع / ٣٤,٦٥ ٪) ويليه عقد الستينيات (١٣٧ إعادة طبع / ٣٠,٢٤ ٪) ، ويشكلان معا حوالى ثلثى مجموع إعادات الطبع (٢٩٤ إعادة طبع / ٦٤,٩ ٪) .

٦ — وبالمجموع بين الجدولين (١) ، (٢) وترتيب السنوات فى رتب طبقا لعدد ما نشر فيها من تحقيقات فى طبعاتها الأولى وإعادات الطبع (جدول رقم ٣) يمكن أن نتبين أن أخصب السنوات نشرًا للتحقيقات وإعادات الطبع ، هى سنة ١٩٦٩ (٨٠ تحقيقا) يليها سنة ١٩٧٠ (٧٤ تحقيقا) ، ثم تلتها السنوات فى ترتيبها ، كما يوضحها الجدول حتى نصل إلى المرتبة الأربعين .

جدول رقم (٢)
التوزيع الزمنى لإعادات طبع التحقيقات

السنة	العدد	التوزيع	السنة	العدد	التوزيع
١٩٢٤	١		١٩٦٠	٧	
		١	١٩٦٢	٦	
١٩٣١	١		١٩٦٣	١٣	
١٩٣٦	١		١٩٦٤	١٨	
١٩٣٨	١		١٩٦٥	١٢	
١٩٣٩	٣		١٩٦٦	١٥	
		٦	١٩٦٧	٢١	
١٩٤٠	٢		١٩٦٨	٢٠	
١٩٤١	١		١٩٦٩	٢٥	
١٩٤٢	١			١٣٧	
١٩٤٤	١		١٩٧٠	١٨	
١٩٤٥	١		١٩٧١	١٢	
١٩٤٦	٢		١٩٧٢	١٧	
١٩٤٧	٢		١٩٧٣	٢٥	
١٩٤٨	٢		١٩٧٤	٨	
١٩٤٩	٢		١٩٧٥	٩	
		١٦	١٩٧٦	١٨	
١٩٥٠	٤		١٩٧٧	١٥	

السنة	العدد	المجموع	السنة	العدد	المجموع
١٩٥١	١		١٩٧٨	٢٢	
١٩٥٢	٢		١٩٧٩	١٣	
١٩٥٣	٥				١٥٧
١٩٥٤	٥		١٩٨٠	١٧	
١٩٥٥	٨		١٩٨١	١٢	
١٩٥٦	٩		١٩٨٢	٢٠	
١٩٥٧	٤		١٩٨٣	٧	
١٩٥٨	١٤		١٩٨٤	٩	
١٩٨٩	٦		١٩٨٥	١٣	
		٥٨			٨٧

جدول رقم (٣)
التوزيع الزمنى للتحقيقات وإعدادات الطبع

الرتبة العدد	السنوات	الرتبة العدد	السنوات
١ ٨٠ ١٩٦٩	٢١ ٣٤ ١٩٤٩		
٢ ٧٤ ١٩٧٠	٢٢ ٣٣ ١٩٥٢		
٣ ٦٨ ١٩٧٣	٢٣ ٣٢ ١٩٥١ ، ١٩٨١		
٤ ٦٧ ١٩٦٤	٢٤ ٢٧ ١٩٥٩		
٥ ٥٩ ١٩٦٨ ، ١٩٨٧	٢٥ ٢٦ ١٩٥٧		
٦ ٥٦ ١٩٨٠ ، ١٩٨٥	٢٦ ٢٤ ١٩٨٣		

الرتبة العدد	السنوات	الرتبة العدد	السنوات
٧ ٥٤ ١٩٥٤	٢٧ ٢٣ ١٩٤٧		
٨ ٥٢ ١٩٥٣ ، ١٩٧٦	٢٨ ٢١ ١٩٣٩		
٩ ٥١ ١٩٧١	٢٩ ١٩ ١٩٤٨		
١٠ ٥٠ ١٩٧٢ ، ١٩٨٢	٣٠ ١٣ ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤٥		
١١ ٤٩ ١٩٧٧	٣١ ١١ ١٩٤٦		
١٢ ٤٨ ١٩٦٣ ، ١٩٦٧ ، ١٩٨٤	٣٢ ١٠ ١٩٣٦		
١٣ ٤٦ ١٩٥٥ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٥	٣٣ ٨ ١٩٤٢ ، ١٩٣٥		
١٤ ٤٥ ١٩٧٩	٣٤ ٧ ١٩٤١ ، ١٩٣٢		
١٥ ٤٤ ١٩٥٨	٣٥ ٦ ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٣ ، ١٩٤٤		
١٦ ٤٢ ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦	٣٦ ٥ ١٩٢٤ ، ١٩٢٦ ، ١٩٣٤		
١٧ ٤٠ ١٩٧٤	٣٧ ٣ ١٩١٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٨		
١٨ ٣٨ ١٩٥٦	٣٨ ٣ ١٩١١ ، ١٩٢٩ ، ١٩٤٣		
١٩ ٣٦ ١٩٦٢	٣٩ ٢ ١٩١٢ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٧		
٢٠ ٣٥ ١٩٦١	٤٠ ١ ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، ١٩٢٢		

ثانياً — التطور العددي للمحققين

بإجراء توزيع زمنى للمحققين طبقاً لما أسهموا به من تحقيقات (جدول رقم ٤) يتبين لنا :

١ — أن عدد من نشروا تحقيقاتهم خلال العقد الأول (١٩١١ — ١٩١٩) لم يزد عن ثمانية محققين ، ثم تزايد عدد المحققين بتوالى العقود حتى وصل عدد من نشروا تحقيقاتهم خلال السبعينيات إلى ٣٠٣ محققاً .

٢ — أعلى نسب التغير بالزيادة فى الثلاثينيات حيث تصل إلى ١٧٦,١٩ ٪ ، وتعتبر هذه النسبة عن الزيادة الملحوظة فى عدد المحققين عما كانوا عليه فى العشرينيات ، بينما نجد أن أقل هذه النسب فى الأربعينيات ، حيث تعتبر الزيادة طفيفة جداً (محقق واحد / ١,٧٢ ٪) .

٣ — بالنظر إلى الشق الآخر من الجدول نجد أن مجتمع القائمين بالتحقيق يجتذب عددا جديدا من المحققين عقدا بعد الآخر ، وأن هذا العدد أيضا في تزايد مستمر ، بنسب تتراوح بين ٧١,١٨ ٪ و ٩٥,٢٣ ٪ لعدد المحققين في العقد الواحد .

وفيما يلى إشارة موجزة إلى أبرز المحققين الذين بدأ ظهورهم في كل فترة من الفترات الزمنية :

١٩١١ — ١٩١٩ : أحمد زكى (باشا) : في أواخر القرن التاسع عشر « كانت ناشئة من الشبان . قد اتصلوا بالثقافة الأوروبية ، بقدر حرصهم على شخصيتهم العربية ، بجميع عناصرها ومقوماتها ، وكان من هؤلاء الشبان أحمد زكى ، الذى عرف فيما بعد بلقب شيخ العروبة ، وكان منذ نشأته الأولى مولعا بالأدبين العربى والفرنسى ، مما رشحه ليكون عضوا الوفد المصرى في مؤتمر المستشرقين الذى انعقد في لندن سنة ١٨٩٢ ، وهو في الخامسة والعشرين ، وظل يحضر مؤتمرات المستشرقين ، ويوثق علاقته بأئمة الاستشراق ، حتى تمكن من منبهم في تحقيق التراث العربى ونشره » (١) .

« وفي سنة ١٩١٠ تقدم بمذكرة لمجلس النظار ضمنها ما عَن له من وجوه الإصلاح ، وضروب الوسائل ، التى من شأنها إحياء الآداب العربية ، وذيلها نبذة قصيرة عن عدة كتب مخطوطة ، توصل إلى نقل صورها بطريقة التصوير الشمسى في القسطنطينية والبلاد الأخرى ، وقد وافقت الحكومة على هذا المشروع ، ورصدت له المال اللازم لتنفيذه » (٢) يقول عنه عبد السلام هارون :

« ولعل أول نافخ في بوق إحياء التراث العربى ، على المنهج الحديث في مصر هو المغفور له أحمد زكى باشا ، الذى قام بتحقيق كتاب « أنساب الخيل » لابن الكلبي ، و « الأصنام » لابن الكلبي أيضا ، وقد طبعا في المطبعة الأميرية (مطبعة بولاق) سنة ١٩١٤ ، باسم لجنة إحياء الآداب العربية ، التى عرفت فيما بعد باسم القسم الأدبى ، ولعل هذين الكتابين مع كتاب « الناج » للجاحظ ، الذى حققه أيضا ، من أوائل الكتب التى كتب في صدرها كلمة « بتحقيق » ، كما أن تلك الكتب قد حظيت بإخراجها على أحدث المناهج

العلمية للتحقيق، مع استكمال المكملات الحديثة، من تقديم النص إلى القراء، ومن إلحاق الفهارس التحليلية»^(١).

وقد قدم أحمد زكي في الفترة ١٩١١ — ١٩١٩ ستة تحقيقات : نكت الحميان في نكت العميان (١٩١١) ، الأدب الصغير (١٩١١) ، الأدب الكبير (١٩١٢) ، الأصنام (١٩١٤) ، أنساب الخيل (١٩١٤) ، التاج (١٩١٤) ، مع أن كل التحقيقات التي قدمت في هذه الفترة كانت ١١ تحقيقاً فقط (راجع جدول رقم ١) .

١٩٢٠ — ١٩٢٩ : من أهم الذين بدأوا في نشر تحقيقاتهم في تلك الفترة : أحمد محمد شاكر ، الذي بدأ في تقديم تحقيقه للأجزاء ١ — ٦ من « الخلى » لابن حزم عام ١٩٢٨ . كما نشر عبد العزيز الميمنى « ثلاث رسائل عام ١٩٢٥ . ونشر محب الدين الخطيب تحقيقه لكتاب « الميسر والقдах » لابن قتيبة عام ١٩٢٤ .

١٩٣٠ — ١٩٣٩ : من أبرز من ظهوروا من المحققين في هذه الفترة : ابراهيم الأيبارى ، فقد شارك في تحقيق « التبيان في شرح الديوان » (١٩٣٦ — ١٩٣٨) ، « سيرة ابن هاشم » (١٩٣٦ — ١٩٣٧) ، « فقه اللغة وسرّ العربية » (١٩٣٨) ، « الوزراء والكتاب » (١٩٣٨) ، ثم « أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض » (١٩٣٩ — ١٩٤١) وقدم أحمد محمد شاكر في هذه الفترة خمسة تحقيقات ، أبرزها : « الرسالة » يقول عنه « الطناحى » : « من أفذاذ المحققين ، وكان ظهور « الرسالة » للإمام محمد بن ادريس الشافعى ، بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر في سنة ١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩ م ، إيذاً بيده مرحلة جديدة تماماً من النشر العلمى العربى ، المستكمل لكل أسباب التوثيق والتحقيق ، وهى مرحلة جديدة فيما يظهر للناس في تلك الأيام ، ولكنها موصولة الأسباب والنتائج بما سنّه الأوائل وأصلوه »^(٢).

جدول رقم (٤)
التطور العددي للمحققين

الاعداد	المقود	١٩١١ — ١٩٢٠	١٩٢٠ — ١٩٣٠	١٩٣٠ — ١٩٤٠	١٩٤٠ — ١٩٥٠	١٩٥٠ — ١٩٦٠	١٩٦٠ — ١٩٧٠	١٩٧٠ — ١٩٨٠
١٩١٩	١٩٢٩	١٩٣٩	١٩٤٩	١٩٥٩	١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٨٥	١٩٨٥
عدد	٢١	٥٨	٥٩	١٥٩	٢٣٥	٣٠٣	١٤٣	
الجارى	١٦٢,٥	١٧٦,١٩	١,٧٢	٤٩,٤٩	٤٧,٧٩	٢٨,٩٣	٠	
للمحققين	—	—	—	—	—	—	—	—
عدد	٨	٥٤	٤٢	١١٥	١٦٨	٢٢١	٨٩	
الجارى	٩٥,٢٣	٩٣,١٠	٧١,١٨	٧٢,٣٢	٧١,٤٨	٧٢,٩٣	٠	
للمحققين	—	—	—	—	—	—	—	—
الاعداد								

• على الرغم من إدراج الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٥ في التحليلات إلا أنه لم يستخرج لها نسب في الجدول .

كما بدأ السيد أحمد صقر اشتغاله بالتراث في هذه الفترة في صدر شبابه ، حين أخرج « ديوان علقمة الفحل » عام ١٣٥٣هـ = ١٩٣٥ م ، « وكان يومئذ طالبا بالقسم الثانوى بالأزهر الشريف »^(٨) . واشتغل عبد السلام هارون بتحقيق الكتب منذ وقت مبكر « فقد قام بتحقيق الثلث الأول من خزانة الأدب للبغدادى ، وظهر فى أربعة أجزاء عن المكتبة السلفية من سنة ١٣٤٧هـ - ١٣٥١هـ وكان يومئذ طالبا فى تجهيزية دار العلوم »^(٩) ، ثم نشر مع أحمد محمد شاکر تحقيقا للجزء الأول من « المفضليات » عام ١٩٣٢ ، وكتاب « الحيوان » (١٩٣٨ - ١٩٤٧) .

وكان « محمد حامد الفقى » رئيسا لجماعة أنصار السنة المحمدية ، وحامل لواء السلفية بمصر . وأنشأ مطبعة السنة المحمدية ، ونشر فيها كثيرا من تصانيفه^(١٠) ، ومن تحقیقاته الأولى « كتاب السنة » لأحمد بن حنبل (١٩٣٠) ، كما نشرت له المكتبة التجارية عام ١٩٣٣ تحقيق « التبيان فى أقسام القرآن » ، وفى مطبعة السنة المحمدية عام ١٩٣٩ نشر له تحقيق بعنوان « رد الإمام الدارمى عثمان بن سعيد على بشر المریسى العنيد » .

وقد بدأ اهتمام الشيخ محمد محى الدين عبد الحمید بتحقیق التراث مبكرا ، إذ سجلت له بليوجرافيا نشره لعشرة تحقیقات فى هذه الفترة فى السنوات ١٩٣١ - ١٩٣٨ .

وشهدت هذه الفترة أيضا بداية جهود تحقيق محمود محمد شاکر ، الذى قدم تحقیقه لكتاب « فضل العطاء على العسر » عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤ - ١٩٣٥ م) ، ومصطفى السقا الذى قدم ستة تحقیقات منفردا ومشاركا فى السنوات ١٩٣٢ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .

١٩٤٠ - ١٩٤٩ : فى هذه الفترة قدم أحمد أمين (مشارك) تحقیقات ثلاثة : « العقد الفريد » (١٩٤٠) ، كتاب « المكافأة وحسن العقبى » (١٩٤١) ، « الإمتاع والمؤانسة » (١٩٤٢ - ١٩٤٤) ، وللطناحى تعليق مفید فيما يتصل بمشاركة أحمد أمين فى الت تحقیقات إذ يقول بأن : « الأستاذ أحمد أمين علم من أعلام النهضة الحديثة فى الفكر العربى

والإسلامى ، ولكن تحقيق الكتب ... لم يكن من صناعته ، ولا هو من طوقه « (١١) .

وبدأ سليمان دنيا تحقيقاته بتحقيق « الإشارات والتنبيهات » لابن سينا (١٩٤٧ — ١٩٤٩) ثم « رسالة أضحية فى أمر الميعاد » (١٩٤٩) . وقدم شوق ضيف أولى تحقيقاته « كتاب الرد فى النحاة » (١٩٤٧) . كما قدم صلاح الدين المنجد تحقيقه الأول فى مصر — وربما كان أول تحقيقاته على الإطلاق — عام ١٩٤٦ لكتاب : « رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة » . وقدم طه الحاجرى مع بول كراوس تحقيقه لأربع رسائل للجاحظ فى « مجموع رسائل الجاحظ » عام ١٩٤٣ . وفى عامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ نشر عبد الرحمن بدوى فى جزئين تحقيقه لخمسة كتب لأرسطو تحت عنوان « منطق أرسطو » . كما شارك على محمد البجاوى فى تحقيق « المزهر فى علوم اللغة وأنواعها » (١٩٤٢ — ١٩٤٥) و « الفائق فى غريب الحديث » (١٩٤٥ — ١٩٤٧) و « الوساطة بين المتنبي وخصومه » (١٩٤٥) . كما نشر محمد أبو الفضل إبراهيم مع على محمد البجاوى الكتب الثلاثة المشار إليها . وقدم محمد عبد المنعم خفاجى خمسة تحقيقات فى السنوات ١٩٤٥ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ . كما نشر — مشاركا — محمد عبد الهادى أبو ريدة عام ١٩٤٧ تحقيقا لكتاب « التمهيد فى الرد على الملحدة والمعتلة والرافضة والخوارج والمعتزلة » . وقد محمد على النجار تحقيقه مع زملائه لكتاب « معيد النعم ومبيد النقم » عام ١٩٤٨ . وقدم محمد كامل حسين تحقيقه لكتاب « ديوان المؤيد فى الدين داعى الدعاة » (١٩٤٩) و « سيرة المؤيد فى الدين داعى الدعاة » للشيرازى (١٩٤٩) . ونشر حسين نصار تحقيقه للديوان « سراقه البارقي » ، وكان وقتها حديث التخرج من كلية الآداب بجامعة القاهرة ، سنة ١٣٦٦هـ = ١٩٤٧ م ، ولعل تحقيق هذا الديوان هو أول أعمال حسين نصار العلمية « (١٢) .

١٩٥٠ — ١٩٥٩ : فى هذه الفترة ، قدم إحسان عباس أولى تحقيقاته فى مصر مشاركا فى « خريدة القصر وجريدة أهل العصر » (قسم شعراء مصر) ١٩٥١ / ١٩٥٢ ، ثم « رسالة فى تعزية أبى على بن أبى الرجال فى ولده أبى

الأزهر ، ، للمعري عام ١٩٥٢ ، ثم المجموعة الأولى من « رسالة ابن حزم الأندلسي » (١٩٥٤) ، ثم قدم مع ناصر الدين الأسد تحقيقاً لست رسائل في « جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى » عام ١٩٥٦ . كما قدم حنفى محمد شرف تحقيقه لكتاب « الاستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان المسماه بالماخذ الكندية من المعاني الطائفة » (١٩٥٨) ومن قبله ، رسالته في الماجستير من جامعة القاهرة « بديع القرآن » (١٩٥٦) والتي طبعها عام ١٩٥٧ في كتاب . وقدم طه محمد الزينى أولى تحقیقاته عام ١٩٥٣ ، وقد بلغت تحقیقاته في تلك الفترة تسعة تحقیقات ، منفرداً في بعضها ، ومشاركاً في البعض الآخر . وقدمت بنت الشاطيء تحقیقها لرسالة الغفران عام ١٩٥١ ، ثم الجزء الثالث من « المحكم والمحيط الأعظم في اللغة » عام ١٩٥٨ . وقدم عبد الحليم محمود تحقیق « المنقذ من الضلال » عام ١٩٥٢ . وقدم عبد الستار أحمد فراج تحقیقاته الأولى في هذه الفترة ، فقدم لنا سبعة تحقیقات ، أولهما عام ١٩٥٣ مشاركا لعبد الوهاب عزام لكتاب « الورقة » وقدم على سامي النشار أول تحقیقاته عام ١٩٥١ بالاشتراك مع أحمد زكي عطية لكتاب « السياسة الشريعة في إصلاح الراعى والرعية » . وقدم فؤاد سيد تحقیقاته في هذه الفترة ، فنشر « طبقات الأطباء والحكماء » ، عام ١٩٥٥ ، ثم « طبقات فقهاء اليمن » عام ١٩٥٧ ، ثم الأجزاء ٢ — ٧ من « العقد الثمن في تاريخ البلد الأمين » ابتداء من عام ١٩٥٨ . واشترك محمد زغلول سلام في تحقیق « ثلاث رسائل في إعجاز القرآن » عام ١٩٥٥ ، ثم « عيار الشعر » ١٩٥٦ .

وقدم محمد سليم سالم أولى تحقیقاته عام ١٩٥٠ لكتاب « المجموع » لابن سينا ، ثم فن « الخطابة » من كتاب « الشفاء » لابن سينا عام ١٩٥٤ . وقدم محمود قاسم تحقیقه لكتاب « مناهج الأدلة في عقائد الملة » عام ١٩٥٥ . وبدأ مصطفى عبد الواحد في تحقیقه لأجزاء من « الاكتفاء في مغازى رسول الله والثلثة الخلفاء » عام ١٩٥٦ . واشترك ناصر الدين الأسد في تحقیق « جوامع السيرة وخمسة رسائل أخرى » عام ١٩٥٦ .

١٩٦٠ — ١٩٦٩ : أبرز من بدأوا نشر تحقیقاتهم في الستينيات : ابراهيم عطوة عوض (٦ تحقیقات) في الأعوام ١٩٦١ — ١٩٦٣ . حسن حبشي

(٣) تحقيقات) فى سنتى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ . حسن كامل الصيرفى (٥
تحقيقات) فى السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ . حنين محمد
مخلف (٦ تحقيقات) فى السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ ،
١٩٦٨ . رمضان عبد التواب (٦ تحقيقات) فى السنوات ١٩٦٤ —
١٩٦٧ ، ١٩٦٩ . طه عبد الباى سرور (٤ تحقيقات) فى السنوات ٦٠ —
١٩٦٢ . عبد الحليم النجار (٤ تحقيقات) فى سنتى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ . عبد
الفتاح محمد الحلو (٧ تحقيقات) فى السنوات ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ،
١٩٦٧ ، ١٩٦٩ . عبد القادر أحمد عطا (٩ تحقيقات) فى السنوات
١٩٦٤ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ . عبد المنعم عامر (٥ تحقيقات) فى السنوات
١٩٦٠ — ١٩٦٢ .

١٩٧٠ — ١٩٧٩ : أما أهم من ابتدأوا نشر تحقيقاتهم فى السبعينيات ،
فهم : صلاح عزام (٧ تحقيقات) فى السنوات ١٩٧١ ، ١٩٧٣ . عبد
اللطيف محمد العبد (٦ تحقيقات) فى السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ . عبد الله
أحمد أبو زينة (٤ تحقيقات) فى السنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٤ ،
١٩٧٩ . عزت على عيد عطية (٣ تحقيقات) فى السنوات ١٩٧٢ —
١٩٧٤ . على محمد عمر (٥ تحقيقات) فى السنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ،
١٩٧٦ ، ١٩٧٩ . فؤاد عبد المنعم أحمد (٦ تحقيقات) فى السنوات
١٩٧٦ — ١٩٧٩ . محمد أحمد عاشور (٦ تحقيقات) فى السنوات
١٩٧٠ — ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ . محمد عمارة الذى حقق « رسائل العدل
والتوحيد » (٨ رسائل) ونشرها عام ١٩٧١ ثم نشر « فصل المقال فيما بين
الحكمة والشرية من الاتصال » عام ١٩٧٢ . موسى محمد على (٦ تحقيقات)
فى السنوات ١٩٧١ — ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ .

١٩٨٠ — ١٩٨٥ : أما فى هذه السنوات من الثمانينات فنذكر : ابراهيم
محمد الجمل (٤ تحقيقات) فى السنوات ١٩٨٢ . عبد الله حجاج (٤
تحقيقات) ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٤ ، محمد عبد القادر أحمد (٤
تحقيقات) فى السنوات ١٩٨٢ — ١٩٨٤ . عبد الله حجاج (٤ تحقيقات)

فى السنوات ١٩٨٢ — ١٩٨٥ . محمد عثمان الحشت (٧ تحقيقات) فى سنتى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ . محمد كمال ابراهيم جعفر (٤ تحقيقات) فى السنوات ٨٠ — ١٩٨٢ .

ثالثا — تطور التحقيق المشترك :

بدأ التحقيق المشترك منذ بواكير جهود التحقيق فى مصر ، فتشير البيانات البليوجرافية إلى أن أول تحقيق مشترك كان عام ١٩١١ إذ اشترك غاستون فيات بورينات ، وكازانوف ، فى تحقيق كتاب « المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطوط والآثار » للمقرئى .

أما ثانى التحقيقات المشتركة فقد نشر عام ١٩٢٩ ، وقام به كل من ماكس مايرهوف وجورجى صبحى ، لكتاب « منتخب جامع المفردات » للغافقى ، انتخبه ابن العبرى . وقد نشر القسم الأول من التحقيق عام ١٩٢٩ ، أما القسم الثانى فقد نشر عام ١٩٣٣ .

ويوضح الجدول رقم (٥) تزايد عدد التحقيقات المشتركة عقدا بعد الآخر ، مع اختلاف فى عدد هذه التحقيقات باختلاف السنوات ، وقد كان أكبر عدد من التحقيقات فى عام ١٩٧٠ .

ورغم الزيادة فى عدد التحقيقات المشتركة مع توالى العقود ، إلا أنه عندما تنسب هذه التحقيقات المشتركة إلى عدد التحقيقات المنشورة فى كل عقد (جدول رقم ١) يوضح لنا نفس الجدول أنه منذ الثلاثينيات لم تزد نسبة التحقيقات المشتركة إلى ما نشر فى كل عقد عن ١٥,٧٣ ٪ ، بل بالعكس انخفضت هذه النسبة قليلا فى الأربعينيات إلى ١٥,٧٠ ٪ ثم فى الخمسينيات إلى ١٤,٥٨ ٪ ، ثم زادت انخفاضا فى الستينيات إلى ١٣,١١ ٪ ، ولم ترتفع فعلا إلا فى السبعينيات ، إذ وصلت إلى ١٧,٧٧ ٪ ، على الرغم من أن هذا العقد شهد أعلى عدد فى التحقيقات المنشورة ، بالمقارنة بالعقود الأخرى .

رابعاً — التطور العددي للناشرين :

من الجدول رقم (٦) يمكننا أن نستنتج مايلى :

١ — كان عدد الناشرين الذين أسهموا في نشر كتب التراث المحققة ناشرين اثنين فقط في العقد الأول (١٩١١ — ١٩١٩) ، ثم تزايد عدد الناشرين عقدا بعد الآخر حتى وصل إلى أعلى عدد من الناشرين في عقد السبعينيات (٨١ ناشرا) .

وكانت نسب التغير بالزيادة عالية جدا في عقد العشرينيات (٣٥٠ ٪) إذ قفز عدد الناشرين من اثنين إلى تسعة ، ورغم زيادة عدد الناشرين إلى أقصى عدد لهم في السبعينيات إلا أن نسبة التغير عن العقد السابق (الستينيات) لم تزد عن ٣٢,٧٨ ٪ . وهى أقل نسبة زيادة ، ويرجع ذلك إلى أنه لا بد من حصول درجة من التشبع يقف عندها هذا التزايد العددي للناشرين الذين يسهمون خلال عقد واحد في نشر كتب التراث المحققة .

٢ — من ناحية أخرى ، نجد أن هناك نموا أيضا في عدد الناشرين الجدد في كل عقد ، بنسب تتراوح بين ٤٣,٤٧ ٪ في الأربعينيات و ٧٧,٧٧ ٪ في العشرينيات . ومن الواضح من الأرقام المتضمنة في الجدول رقم (٦) أن مجال نشر كتب التراث المحققة يفرى عددا جديدا من الناشرين في كل عقد ، حتى أنه في عقد الثمانينيات الذى لم يكتمل بعد نجد أن هناك ٢٦ ناشرا جديدا يطرقون هذا الميدان من مجموع ٥٧ ناشرا بنسبة ٤٥,٦١ ٪ .

٣ — وإذا أضفنا إلى الجدول رقم (٦) الجدول رقم (٧) الذى يعطينا إحصاء بدائل الناشرين من المطابع التى نسب إليها عدد من الكتب ، إما لأن الناشرين هم الطابعون ، أو أن الناشرين هم المحققون أنفسهم ، كما يضم الجدول إحصاء بالمحققين الناشرين ، والمجهولين من الناشرين ، في كل عقد من العقود . ومن هذا الجدول تتبين أن عدد الطابعين والمجهولين في العقد الأول (٦) كبير بالنسبة إلى عدد الناشرين (٢) ، خاصة وأن عدد التحقيقات المنشورة في ذلك العد لم يتعد ١١ تحقيقا (جدول رقم ١) . ثم نلاحظ أن أعداد بدائل الناشرين

تعتبر قليلة في العقد الثانى بالنسبة للناشرين (٢٢,٢٢ ٪) ثم تزيد فتصبح ٦٦,٦٦ ٪ فى الثلاثينيات ، ثم ٥٤,١٦ ٪ فى الأربعينيات ثم تقل إلى ٤٣,١٨ ٪ فى الخمسينيات ، وتنخفض فى الستينيات إلى ١١,١١ ٪ فقط . وتصل فى السبعينيات إلى ١٣,٥٨ ٪ ، ثم ترتفع بشكل ملحوظ فى السنوات الماضية من الثمانينيات إلى ٤١,٣٧ ٪ ويرجع هذا إلى الزيادة الواضحة فى عدد الكتب التى قام بحققوها بنشرها ، وهذا ما أمكن متابعته ببيولوجرافيا ولم يكن متاحا فيما مضى من العقود .

جدول رقم (٥)

تطور التحقيق المشترك

عدد السنة	التحقيقات المشتركة	المجموع ٪ للمنشور	عدد السنة	التحقيقات المشتركة	المجموع ٪ للمنشور
١٩١١	١		١٩٦٠	٩	
١٩٢٩	١		١٩٦١	٣	٩,٠٩
١٩٣٢	١		١٩٦٢	٢	
١٩٣٣	٢		١٩٦٣	٢	٣,٤٤
١٩٣٦	٢		١٩٦٤	٤	
١٩٣٧	٥		١٩٦٥	٨	
١٩٣٨	٢		١٩٦٦	٦	
١٩٣٩	٢		١٩٦٧	٣	
			١٩٦٨	٣	
			١٩٦٩	٨	
	١٤	١٥,٧٣		٤٨	١٣,١١
١٩٤٠	١		١٩٧٠	١١	
١٩٤١	١		١٩٧١	٩	
١٩٤٢	٢		١٩٧٢	٧	

عدد		عدد	
السنة	التحقيقات المشتركة	السنة	التحقيقات المشتركة
% للمنتشر	المجموع	% للمنتشر	المجموع
	١٩٤٣	٤	١٩٧٣
	١٩٤٥	٥	١٩٧٤
	١٩٤٧	٢	١٩٧٥
	١٩٤٨	٣	١٩٧٦
	١٩٤٩	١	١٩٧٧
		١٩	١٥,٧٠
	١٩٥٠	٤	١٩٧٩
	١٩٥١	٧	
	١٩٥٢	٥	١٩٨٠
	١٩٥٣	٥	١٩٨١
	١٩٥٤	٤	١٩٨٣
	١٩٥٥	٧	١٩٨٤
	١٩٥٦	٧	١٩٨٥
	١٩٥٧	٤	
	١٩٥٨	٤	
	١٩٥٩	٢	
		٤٩	١٤,٥٨
٦٧	١٧,٧٧		
١٥			

جدول رقم (٦)
الطور العددي للناشرين

الطور	١٩١١	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠
الأعداد	٢٩	٣٩	٤٩	٥٩	٦٩	٧٩	٨٥	—
العدد	٢	٩	١٧	٢٣	٤٣	٦١	٨١	٥٧
النسبة %	—	٣٥٠	٨٨,٨٨	٣٥,٢٩	٨٦,٩٥	٤١,٨٦	٣٣,٧٨	٠
الناشرين	٢	٧	١٠	١٠	٢٦	٢٩	٣٩	٣٦
النسبة %	—	٧٧,٧٧	٥٨,٨٢	٤٣,٤٧	٦٠,٤٦	٤٧,٥٤	٤٨,١٤	٤٥,٦١
الناشرين	٢	٧	١٠	١٠	٢٦	٢٩	٣٩	٣٦
النسبة %	—	٧٧,٧٧	٥٨,٨٢	٤٣,٤٧	٦٠,٤٦	٤٧,٥٤	٤٨,١٤	٤٥,٦١

جدول رقم (٧)
التوزيع الزمني لبدايات النشر بين

المقود	١٩١١-١٩١٩	١٩٢٠-١٩٢٩	١٩٣٠-١٩٣٩	١٩٤٠-١٩٤٩	١٩٥٠-١٩٥٩	١٩٦٠-١٩٦٩	١٩٧٠-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٩
بدايات النشر بين								
العلماء	٥	٢	١١	١٠	١٣	٤	٨	٩
المتقنون	—	—	—	—	—	١	١	١٣
الجمهوريون	١	—	١	٣	٦	٢	٢	٢

تطور إسهام الناشرين

إذا ما تركنا جانبا المطابع ، والمحققين الناشرين ، والمجهولين من الناشرين ، وتبعنا تطور إسهام دور نشر طوال العقود (جدول رقم ٨) فسنجد أنه :

• في العقد الأول (١٩١١ — ١٩١٩) ، لم يكن هناك من الناشرين غير المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية (١٩١١ ، ١٩١٤) ودار الكتب المصرية (١٩١٤) .

• وفي العقد الثاني (١٩٢٠ — ١٩٢٩) ، دخل ميدان نشر كتب التراث المحققة أول ناشر تجارى ، وهو المكتبة السلفية (محب الدين الخطيب) عام ١٩٢٢ ، ثم تلتها المكتبة التجارية الكبرى عام ١٩٢٥ ، ثم انضمت إليهم الجامعة المصرية عام ١٩٢٨ ، ثم دار الطباعة المنيرية ، ومكتبة محمد على صبيح في نفس العام . وشهد عام ١٩٢٩ دخول عيسى البابى الحلبي (دار احياء الكتب العربية) المجال . ويعتبر هؤلاء الناشرون هم رواد نشر كتب التراث بعامة والمحققة منها بخاصة في مصر . وقد أسهمت المكتبة السلفية بأكبر نصيب من الكتب المحققة في هذا العقد .

• وفي العقد الثالث (الثلاثينيات) ظل هؤلاء الناشرون يعملون في الميدان إلى أن انضمت إليهم مكتبة الخانجي عام ١٩٣٢ ، ثم لجنة التأليف والترجمة والنشر عام ١٩٣٤ ، ثم مكتبة مصطفى البابى الحلبي عام ١٩٣٥ ، ثم مكتبة النهضة المصرية عام ١٩٣٦ ، ثم مطبعة أنصار السنة المحمدية عام ١٩٣٩ .

جدول رقم (٨)
تطور إسهام الناشرين

الناشر	العدد	١٩١١-١٩٢٠	١٩٢٠-١٩٣٠	١٩٣٠-١٩٤٠	١٩٤٠-١٩٥٠	١٩٥٠-١٩٦٠	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٨٠
م	الناشر	١٩١١	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠
	عبد الكتيب							
١	المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية	٢	١	١	١	٢	٤	١
٢	دار الكتب المصرية	٢	٤	١	٧	٨	٧	١٦
٣	المكتبة السلطنة	—	١١	٦	٢	٦	—	٢
٤	المكتبة التجارية الكبرى	—	٢	١٠	٧	١٠	٨	—
٥	محمد أدهم	—	١	—	—	—	—	—
٦	الجامعة المصرية (جامعة فؤاد الأول) جامعة القاهرة)	—	٢	١٦	—	٧	٧	١٨
٧	دار الطباعة المنيرة	—	١	—	١	٤	١	١
٨	مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح	—	١	١	١	٧	٩	٤
٩	دار اسماة الكتب العربية (عيسى البالى الحلى)	—	١	١	١٢	٢٢	٢٩	٦
١٠	مكتبة الحانجى	—	—	٤	٣	١٥	١٨	١٧
١١	لجنة التأليف والترجمة والنشر	—	—	١٣	١٥	٢١	٢	—
١٢	الجمعية الشرعية الاسلامية	—	—	١	—	—	—	—
١٣	مكتبة لويس ماركس	—	—	١	—	—	—	—
١٤	مكتبة ومطبعة مصطفى الباز الحلى	—	—	٩	٦	٢٥	١٥	٢٧
١٥	لجنة الشريعة السورية بالقاهرة	—	—	١	—	—	—	—
١٦	مكتبة النهضة المصرية	—	—	١	٢	١٧	٣	٣
١٧	مكتبة محمود توفيق	—	—	١	١	—	—	—
١٨	مطبعة أنصار السنة المحمدية	—	—	١	٧	٢٣	٧	١
١٩	مكتبة الأزهر	—	—	١	—	—	٢	٢
٢٠	دار المعارف	—	—	—	١١	٤٠	٣٠	٧
٢١	عزت الطاهر الحسينى	—	—	—	٣	—	١	—
٢٢	مكتب نشر الثقافة الاسلامية	—	—	—	٤	—	—	—
٢٣	دار الكتب الأهلية	—	—	—	١	—	—	—
٢٤	دار الفكر العربى	—	—	—	٥	٣٥	١٠	٥
٢٥	دار الكتاب العربى	—	—	—	٣	—	—	—
٢٦	دار الكتاب العربى	—	—	—	١	٩	٢	—
٢٧	مكتبة التوحيد	—	—	—	١	—	—	—

م	الناشر	العقد	١٩١١-١٩٢٠	١٩٢٠-١٩٣٠	١٩٤٠-١٩٥٠	١٩٥٠-١٩٦٠	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٨٠
			١٩١٩	١٩٢٩	١٩٣٩	١٩٤٩	١٩٥٩	١٩٦٩
			١٩٨٥					
			عدد الكتب					
٢٨	مكتبة الحسى التجارية		—	—	٢	—	—	—
٢٩	مكتبة القاهرة		—	—	١	٢	١٣	٦
٣٠	لجنة الشهاب المسلم		—	—	—	٢	—	—
٣١	جماعة الأزهر للنشر والتأليف		—	—	—	١	—	—
٣٢	مكتب الآداب		—	—	—	١	—	٢
٣٣	مكتبة الحلى		—	—	—	١	—	—
٣٤	دار الثقافة الإسلامية		—	—	—	١	—	—
٣٥	وزارة التربية والتعليم (المعارف)		—	—	—	٦	١	—
٣٦	مكتبة مصر		—	—	—	٥	٤	١
٣٧	مكتبة الأنجلو المصرية		—	—	—	٣	٧	٧
٣٨	مكتبة وهبة		—	—	—	١	٢	٥
٣٩	دار نهضة مصر		—	—	—	٤	١٢	٨
٤٠	معهد المخطوطات العربية		—	—	—	٣	٩	١١
٤١	الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر		—	—	—	١	٢٤	—
٤٢	وزارة الأوقاف المصرية		—	—	—	١	—	—
٤٣	دار الزينى للطبع والنشر		—	—	—	١	—	١
٤٤	دار العروبة للطبع والنشر		—	—	—	٢	١٢	—
٤٥	لجنة البيان العربى		—	—	—	٢	٤	—
٤٦	مطبعة المدنى		—	—	—	١	٨	٣
٤٧	جامعة الاسكندرية		—	—	—	٢	—	١
٤٨	المعهد الألمانى للآثار		—	—	—	١	١	—
٤٩	دار الشعب		—	—	—	١	٣	١٣
٥٠	الجمعية المصرية للدراسات التاريخية		—	—	—	١	—	—
٥١	اللجنة الموسيقية العليا		—	—	—	١	—	—
٥٢	دار العرب لىستانى		—	—	—	١	—	—
٥٣	الدرى القومية للطباعة والنشر		—	—	—	١	١٨	—
٥٤	الشركة العربية للطباعة والنشر		—	—	—	٢	٣	—
٥٥	المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر		—	—	—	—	٤	١٠
٥٦	وزارة الثقافة		—	—	—	—	٦	—
٥٧	دير القلم		—	—	—	—	٦	—
٥٨	دار الكتب الحديثة		—	—	—	—	١٨	١١
٥٩	دار المصحف		—	—	—	—	١	—
٦٠	مكتبة ناج		—	—	—	—	١	—

العقد	م	الناشر	عشده الكتب
١٩١١-١٩٢٠-١٩٣٠-١٩٤٠-١٩٥٠-١٩٦٠-١٩٧٠-١٩٨٠			
١٩١٩ ١٩٢٩ ١٩٣٩ ١٩٤٩ ١٩٥٩ ١٩٦٩ ١٩٧٩ ١٩٨٥			
٦١	منشأة المعارف	٢	١٠
٦٢	الجامعة الأمريكية	١	١
٦٣	مؤسسة النشر والطباعة	١	١
٦٤	عالم الكتب	٣	٦
٦٥	المجلس الأعلى للشئون الإسلامية	١٦	١٩
٦٦	المكتبة العلمية	١	١
٦٧	المكتب الفنى للنشر	١	١
٦٨	المؤسسة العربية الحديثة	١	٢
٦٩	الجمعية التعاونية للطبع والنشر	١	١
٧٠	دار التحرير للطبع والنشر	٢	٢
٧١	مؤسسة المجلس	١	٦
٧٢	مجمع اللغة العربية	٦	١
٧٣	جامعة الأزهر	٦	٢
٧٤	دار المعرفة	١	٢
٧٥	دار الكاتب العربى	١	٢١
٧٦	جاسنة عين مصر	١٣	٢
٧٧	مكتبة ومطبعة المشهد الحسينى	١	١
٧٨	دار الارشاد	١	١
٧٩	مكتبة الجندى	١٠	٢
٨٠	مكتبة الكلبيات الأزهرية	٩	٧
٨١	دار الكتاب الجديد	٢	٢
٨٢	دار التأليف	٢	١
٨٣	المكتب الشرق للنشر والتوزيع	١	١
٨٤	مكتبة الشباب	٣	١
٨٥	دار التراث	١٣	١
٨٦	مجمع البحوث الإسلامية	٦	١
٨٧	دار الوطن العربى	١	١
٨٨	مكتب زكريا على يوسف	١	١
٨٩	مكتب عاطف	٣	١
٩٠	مؤسسة سجل العرب	١	١
٩١	المطبعة المصرية العامة للكتاب	٣٧	٢٩
٩٢	دار الهلال	٨	١
٩٣	المكتبة العالمية	١	١
٩٤	دار الاخصام	١٤	٤
٩٥	دار الانسان للتأليف وترجمة	١	١
	ونشر	٢	١

م	الناشر	التقيد	١٩١٩	١٩٢٩	١٩٣٩	١٩٤٩	١٩٥٩	١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٨٩
عدد الكتب										
٩٦	دار التراث العربى	—	—	—	—	—	—	—	٣	٤
٩٧	دار الفكر الحديث للطباعة والنشر	—	—	—	—	—	—	—	٢	—
٩٨	مكتبة الجامعة الأزهرية	—	—	—	—	—	—	—	١	—
٩٩	دار الثقافة للطباعة والنشر	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١٠٠	دار البهجة العربية	—	—	—	—	—	—	—	٦	—
١٠١	عالم الفكر	—	—	—	—	—	—	—	٣	٢
١٠٢	المكتبة المسيية المصرية	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١٠٣	دار الحامعات المصرية	—	—	—	—	—	—	—	٢	—
١٠٤	دار الفكر للطباعة والنشر	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١٠٥	دار نشر الثقافة	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١٠٦	الأذاعة والتليفزيون	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١٠٧	المكتبة التوفيقية	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١٠٨	المكتبة المصرية ومطبعها	—	—	—	—	—	—	—	٣	—
١٠٩	مكتبة حفر الحديثة	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١١٠	مكتبة الجمهورية العربية	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١١١	مكتبة جمهورية مصر	—	—	—	—	—	—	—	١	١
١١٢	مؤسسة شباب الجامعة	—	—	—	—	—	—	—	٣	٣
١١٣	الجهاز المركزى للمكتبة الجامعة	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	والمدسة	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١١٤	دار الانصار	—	—	—	—	—	—	—	٤	—
١١٥	دار المدى للنشر والتوزيع	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١١٦	مكتبة نعيم	—	—	—	—	—	—	—	٢	١
١١٧	دار الكتاب العربى	—	—	—	—	—	—	—	١	٢
١١٨	دار التوحيد	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١١٩	دار الدعوة للطبع والنشر	—	—	—	—	—	—	—	٣	٣
١٢٠	مكتبة الطلبة	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١٢١	مكتبة حميدو	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١٢٢	المكتبة القيمة	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١٢٣	مكتبة المنسى	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١٢٤	مكتبة تبة الحسين	—	—	—	—	—	—	—	١	—
١٢٥	دار الكتب الاسلامية	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠
١٢٦	مكتبة التراث الاسلامى	—	—	—	—	—	—	—	—	٤
١٢٧	مكتبة السلام العالمية	—	—	—	—	—	—	—	—	٣
١٢٨	المكتبة العربية للطباعة والنشر	—	—	—	—	—	—	—	—	١
١٢٩	المركز الفرنسيسكانى للدراسات الشرقية المسيحية	—	—	—	—	—	—	—	—	١

العدد	م	الناشر	عدد الكتب					
١٩٨٠-١٩٧٠-١٩٦٠-١٩٥٠-١٩٤٠-١٩٣٠-١٩٢٠-١٩١١	١٩٨٥	١٩٧٩	١٩٦٩	١٩٥٩	١٩٤٩	١٩٣٩	١٩٢٩	١٩١٩
١	-	-	-	-	-	-	-	-
١	-	-	-	-	-	-	-	-
٣	-	-	-	-	-	-	-	-
١	-	-	-	-	-	-	-	-
١	-	-	-	-	-	-	-	-
٧	-	-	-	-	-	-	-	-
١٤	-	-	-	-	-	-	-	-
١	-	-	-	-	-	-	-	-
١	-	-	-	-	-	-	-	-
١	-	-	-	-	-	-	-	-
٧	-	-	-	-	-	-	-	-
٥	-	-	-	-	-	-	-	-
١	-	-	-	-	-	-	-	-
٧	-	-	-	-	-	-	-	-
١	-	-	-	-	-	-	-	-
١٥	-	-	-	-	-	-	-	-
١٥	-	-	-	-	-	-	-	-
١	-	-	-	-	-	-	-	-
١٥	-	-	-	-	-	-	-	-
١	-	-	-	-	-	-	-	-

وتعتبر جامعة القاهرة صاحبة أكبر عدد من الكتب المنشورة في هذا العقد ، يليها لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ثم المكتبة التجارية الكبرى ، ثم مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ثم المكتبة السلفية .

وشهدت الأربعينيات دخول عدد من الناشرين إلى المجال ، وعلى رأسهم دار المعارف عام ١٩٤٠ ، ودار الكتاب العربى عام ١٩٤٨ ، ثم مكتبة القاهرة عام ١٩٤٩ . أما أكثر دور النشر إسهاما في هذا العقد فتحل لجنة التأليف والترجمة والنشر المكانة الأولى ، يليها دار إحياء الكتب العربية ودار المعارف ، ثم المكتبة التجارية الكبرى ، ومطبعة أنصار السنة المحمدية .

وفى الخمسينيات نجد أن أبرز من دخلوا هذا المجال وزارة المعارف (وزارة التربية والتعليم فيما بعد) عام ١٩٥٢ ، ثم مكتبة مصر عام ١٩٥٣ ، ثم دار نهضة مصر عام ١٩٥٤ ، ثم معهد المخطوطات العربية عام ١٩٥٥ ، ودار العروبة للطبع والنشر عام ١٩٥٧ ، ومؤسسة دار الشعب عام ١٩٥٨ ، ثم الدار القومية للطباعة والنشر ، والمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر عام ١٩٥٩ .

وفى هذا العقد برزت دار المعارف كأكبر ناشر للكتب المحققة ، ثم دار الفكر العربى ، ثم مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ومطبعة أنصار السنة المحمدية ، ودار إحياء الكتب العربية ، ولجنة التأليف والترجمة والنشر ، ثم مكتبة النهضة المصرية ، ومكتبة الخانجى ، ثم المكتبة التجارية الكبرى ، ودار الكتاب العربى ، ثم دار الكتب المصرية ، وجامعة القاهرة ، ومكتبة ومطبعة محمد على صبيح ، وأخيرا المكتبة السلفية .

أما فى الستينيات فأهم من دخلوا فى المجال ، دار الكتب الحديثة عام ١٩٦٠ ، ومنشأة المعارف عام ١٩٦٠ أيضا ، ثم عالم الكتب عام ١٩٦١ ، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية عام ١٩٦٢ ، ثم مجمع اللغة العربية عام ١٩٦٥ ، وجامعة تلأزهر عام ١٩٦٦ ، ودار الكاتب العربى عام ١٩٦٦ ، ثم جامعة عين شمس عام ١٩٦٧ ، ثم مكتبة الجندى ، ومكتبة الكليات الأزهرية عام ١٩٦٨ ، ثم دار التراث عام ١٩٦٩ .

وفى هذا العقد احتفظت دار المعارف بمكانتها الأولى فى نشرها لأكبر عدد من الكتب ، ويلها دار إحياء الكتب العربية ، ثم الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، ثم دار الكاتب العربى ، ثم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ومكتبة الخانجى ، ودار الكتب الحديثة ، ثم مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ثم مكتبة القاهرة ، ودار نهضة مصر ، ودار العروبة للطبع والنشر ، ثم المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، ودار الفكر العربى ، ومعهد المخطوطات العربية ، ومكتبة ومطبعة محمد على صبيح . ثم تأتى فى الترتيب المكتبة التجارية الكبرى ، ومطبعة المدنى ، ودار الكتب المصرية ، وجامعة

القاهرة ، ومطبعة أنصار السنة المحمدية ، ومكتبة الأنجلو المصرية ، ومكتبة الكليات الأزهرية .

. وتشهد السبعينيات ظهور الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ودار الاعتصام عام ١٩٧٢ ، إلى جانب عدد كبير من دور النشر . ولكن أبرز من أسهموا فى النشر فى تلك الحقبة فهى الهيئة المصرية العامة للكتاب بلا منازع ، ثم مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ثم جامعة القاهرة ، ودار المعارف ، ومكتبة الخانجي ، ودار الكتب المصرية ، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ثم دار الاعتصام ، وجامعة عين شمس ، ودار التراث ، ودار الشعب ، ثم دار الكتب الحديثة ، ومعهد المخطوطات العربية ، ثم منشأة المعارف ، ومكتبة الجندي ومكتبة الكليات الأزهرية ، ثم مطبعة المدني ، ودار نهضة مصر ، ودار الهلال (نشرت كتابا واحداً يحتوى على ٨ رسائل) ، ومكتبة الأنجلو المصرية .

أما فى الثمانينيات فقد ظهرت مكتبة القرآن ، ودار الكتب الإسلامية كأكبر ناشرين جديدين لكتب التراث المحققة . ولكن الإسهام الأكبر فهو للهيئة المصرية العامة للكتاب ، ثم مكتبة القرآن ، ثم دار الكتب الإسلامية . ولم يزل الدور الذى تقوم به دور النشر الأخرى الجديدة غير واضح حتى ينتهى العقد ثم مايليه من عقود فى المستقبل ، فإن عامل الزمن من العوامل الهامة فى ترسيخ أقدام الناشرين .

وقد تبين من استعراضنا لأهم من اقتحموا ميدان تحقيق التراث فى مصر من الناشرين وأهم من ساهموا فى نشر هذا التراث ، أن هناك عدداً من هؤلاء الناشرين أدوا دوراً ملحوظاً على مدى العقود . ويحسن بنا أن نقف قليلاً عند بعضهم :

دار المعارف : تأسست عام ١٨٩٠ باسم « مطبعة المعارف ومكتبتها » وقد نشرت كتابين محققين عام ١٩٤٠ ، ثم تغير اسمها عام ١٩٤٤ إلى دار المعارف . على أن شهرة دار المعارف فى مجال نشر كتب التراث بعامة والمحققة منها بخاصة ، بدأت عام ١٩٤٢ « بنشر المفضليات » ثم الأصععيات ، وهما من أوثق الجماهير الشعرية القديمة ، وقام على تحقيقهما الشيخ أحمد محمد بشاكر ،

والأستاذ عبد السلام هارون ، تحت عنوان : (ديوان العرب) . ثم اقترح الأستاذان الجليلان على دار المعارف ، أن تخصص نشرًا منظماً لعيون التراث العربى ، فسرعان ما استجابت لهذا الاقتراح ، وقامت بتنظيم تنفيذه ، وقد أعلنت الدار فى ذلك الوقت عن مسابقة لتسمية هذا المشروع ، ففاز به عنوان : (ذخائر العرب) ، يشترك فى تحقيقها محمد أمين الخانجى ، رحمه الله (٣٧٨ كتابا ورسالة) منها ٦٧ كتابا محققا وهى المتضمنة فى دراستنا الحالية .

دار إحياء الكتب العربية : فى سنة ١٢٧٦هـ / ١٨٥٩ م أسس أحمد البابى البابى الحلبى النواة الأولى لمؤسسة دار إحياء الكتب العربية ، وظلت تؤدى رسالتها متطورة مع الزمن مساهمة لمقتضيات النمو والتدرج ، واختصت بطبع الكتب العلمية والدينية والأدبية . وفى أوائل القرن العشرين خطت خطوات نحو التحقيق العلمى ، فعهدت إلى ففة كريمة من المعروفين بالتحقيق فى هذا العصر بتحقيق عدة كتب^(١٧) . وكان صاحب مطبعة عيسى البابى الحلبى — رحمه الله — من فضلاء الناشرين ، وكان يدقق كثيرا فيما يطبع ، ثم كان يلجأ إلى أهل الشأن والخبرة ، يستفتيهم^(١٨) .

المكتبة السلفية : أنشأ محب الدين الخطيب بمشاركة عبد الفتاح قتلان ، المطبعة السلفية ومكتبها بالقاهرة سنة ١٩٢٠ ، ثم استقل بها^(١٩) . وكانت المكتبة منارة علم كبيرة ، صدر عنها كثير من كتب التراث .

دار الطباعة النورية : أنشأها محمد منير الدمشقى بالقاهرة سنة ١٣٣٧هـ ، ونشر بها كثيرا من المصنفات القديمة والحديثة . وله فضل مذكور فى نشر موسوعات التراث^(٢٠) . ولكنها بعد وفاة صاحبها عام ١٩٤٨ تضائل دورها فى النشر حتى كادت أن تموت .

مطبعة السنة المحمدية : أنشأها محمد حامد الفقى ، ولقى عوناً ظاهراً من حكومة المملكة العربية السعودية ، ومن رجالاتها البارزين وعلمائها الأفاضل . وقد أصبحت لا تعنى بكتب التراث بعد وفاة حامد الفقى ، إلا قليلاً^(٢١) .

دار العروبة : كان بدايتها (لجنة الشباب المسلم) عام ١٣٧١هـ =

١٩٥١ م ، وبعد زوال هذه اللجنة ، أنشئت دار العروبة . ثم على أنقاضها قامت دار التراث ، وفى كل هذه المراحل قدمت دار العروبة ثم دار التراث عددا من ذخائر التراث المحققة^(٢٢) .

لجنة التأليف والترجمة والنشر : تأسست عام ١٩١٤ . وكانت نواتها طائفة من طلبة مدرسة المعلمين العليا ، ومدرسة الحقوق ، وقد تولى رئاسة هذه اللجنة الأستاذ أحمد أمين ، مدة ثلاثين سنة^(٢٣) . وكان لها إسهام رائع فى نشر التراث العبى وإذاعته . وكانت تهتم باختيار النصوص والمحققين الإنبات ، والعناية بجودة الورق ، والإخراج الطباعى ، والتأنيق فيه . وقد توقف نشاط اللجنة تماما بعد الستينيات^(٢٤) .

جامعة القاهرة : لعل أقدم الهيئات العلمية التى عنيت بنشر التراث فى مصر ، هى جامعة القاهرة (جامعة فؤاد الأول سابقا) ، ومن أقدم منشوراتها كتاب الذخيرة فى علم الطب ، لثابت بن قرة ، تحقيق جورجى صبحى سنة ١٩٢٨ . كما عنيت مجلة كلية الآداب بالجامعة بنشر بعض نصوص التراث منها : نطق العروس ، لابن حزم ، تحقيق شوقى ضيف^(٢٥) . كما كان للجامعة فضل إجازة عدد كبير من رسائل الماجستير والدكتوراه كان موضوعها تحقيقا لبعض كتب التراث . ثم فترة نشاط جامعة القاهرة فى نشر التراث فى الحقبة الأخيرة .

معهد المخطوطات العربية : أنشئ هذا المعهد بالقاهرة عام ١٩٤٦ ، قسما من أقسام اللجنة الثقافية ، بجامعة الدول العربية ، وكانت الغاية من إنشاء هذا المعهد : هى تصوير المخطوطات العربية من مخطاها ، وفهرستها ، وإعدادها للباحثين والدارسين . وقد أصدر المعهد مجلة باسمه ، وهى أول مجلة تعنى بشئون المخطوطات ، والتعريف بها ، وأماكن وجودها ، ورصد ما نشر منها ، وقد نشرت فيها طائفة من النصوص الصغيرة . وقد أصابت هذه المجلة نجاحا كبيرا — وبخاصة فى أعدادها العشرة الأولى — وكتب فيها كبار العلماء فى الشرق والغرب . وصدر العدد الأول منها فى شهر رمضان ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٥ م^(٢٦) . ومعظم النصوص المحققة التى نشرها المعهد نشرت فى هذه المجلة . ثم توقف نشاط المعهد الآن .

مجمع اللغة العربية : أنشئ عام ١٩٣٤ . وهى من أعرق المجمع اللغوية العربية . بذل جهودا فى نشر التراث ولكنها قليلة .

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية : قام هذا المجلس تابعا لوزارة الأوقاف المصرية ، فى نحو سنة ١٣٨٠ هـ . وقد أصدر المجلس طائفة من عيون التراث . ثم عصفت بهذا المجلس عواصف ، جمدت نشاطه .

عجلة التطور

فى نهاية البحث ، نطرح السؤال التالى : إذا كان هذا البحث قد أوضح لنا أن هناك نموا مطردا فى عدد التحقيقات ، وعدد المحققين ، والمحققين الجدد ، والتحقيق المشترك ، وعدد الناشرين ، فى الماضى . فما شأن المستقبل ؟

للإجابة على هذا السؤال ، يمكن أن نستقراء مؤشرات ثلاثة حول : عدد التحقيقات ، وعدد المحققين ، وعدد ناشرى التحقيقات ، فى العام التالى للدراسة (عام ١٩٨٦) من مصدر بليوجرافى واحد ، وهو « الفهرست المصرية للوطن العربى » (٢٧) فقد أمكن تتبع هذه المؤشرات الثلاثة فى الإحصاءات التالية :

« عدد التحقيقات : ٥٩ تحقيقا .

« عدد المحققين : ٥١ محققا .

« عدد الناشرين : ٢٦ ناشرا . بالإضافة إلى (٥) مؤلفين ناشرين .

ويمكن أن تبين معنى هذه الأرقام بمقارنتها بمثيلاتها فى العام السابق (١٩٨٥) : فقد كان عدد التحقيقات عام ١٩٨٥ ، ٤٣ تحقيقا ، إذن هناك زيادة فى عدد التحقيقات عام ١٩٨٦ من العام السابق (١٦ تحقيقا) بنسبة زيادة ٣٧,٢٠ % .

وكان عدد المحققين عام ١٩٨٥ (٣٧) محققا ، وبالتالى فقد زاد عدد المحققين ١٤ محققا بنسبة زيادة ٢٧,٤٥ % .

وبمراجعة أسماء المحققين فى عام ١٩٨٦ على جميع أسماء المحققين طوال الفترة من ١٩١١ — ١٩٨٥ ، وجد أن عدد المحققين الجدد الذين نشروا تحقيقاتهم لأول مرة عام ١٩٨٦ ، ٢٥ محققا ، أى ما نسبته ٤٩٪ من عدد المحققين فى عام ١٩٨٦ .

أما بالنسبة لعدد الناشرين ، فقد كان عدد الناشرين عام ١٩٨٥ ، ٢٢ ناشرًا ، إذن فهناك زيادة فى عدد الناشرين فى عام واحد يقدر بأربعة ناشرين . ويعرض أسماء الناشرين عام ١٩٨٦ على أسماء الناشرين فى الفترة من ١٩١١ — ١٩٨٥ ، وجد أن عدد الناشرين الجدد ٩ ناشرين ، وهذا عدد كبير فى سنة واحدة .

إذن فعجلة التطور تسير إلى الأمام ، ويشهد مجال تحقيق التراث فى مصر نموا متزايدا ، حتى أنه يمكن أن نتنبأ بأن السنوات التالية ، بل والعقود التالية ، لن تشهد نشرا لكتب التراث العربى ، إلا وهو محقق .

* * *

المراجع

- ١ - الكتب العربية التي نشرت في مصر بين عامي ١٩٠٠ - ١٩٢٠ / إعداد عايدة ابراهيم نصير . القاهرة : قسم النشر بالجامعة الأمريكية ، ١٩٨٣ . ص ٣٠٧ ، ٣٤٦
- يوسف اليان سركيس . معجم المطبوعات العربية والمعرية . القاهرة : مطبعة سركيس ، ١٩٢٨ .
- عبد الجبار عبد الرحمن . ذخائر التراث العربي . ط ١ . البصرة : (عبد الجبار عبد الرحمن) ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م . ص ٢٤٩ ، ٦٤٦ ، ٨٥١ .
- ٢ - عبد المجيد دياب . تحقيق التراث العربي . منهجه وتطوره . القاهرة : المركز العربي للصحافة ، ١٩٨٣ ، ص ١١٧ .
- ٣ - عبد المجيد دياب . نفس المرجع ونفس الصفحة .
- محمود محمد الطناحي ، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي . ط ١ . القاهرة : مكتبة الحائلي ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م . ص ٨٣ .
- ٤ - كامل سحافان . التراث : واجباته ونحوه . القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٨٣ . ص ٧٣ .
- ٥ - عبد المجيد دياب . تحقيق التراث . ص ١١٨ .
- ٦ - عبد السلام هارون . التراث العربي . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ ص ٥٣ : نقلا عن : محمود محمد الطناحي . مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي . ص ٨٢ .
- ٧ - الطناحي . مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي . ص ٩٢ .
- ٨ - الطناحي . المدخل . ص ٩٩ .
- ٩ - الطناحي . المدخل . ص ٩٨ .
- ١٠ - الطناحي . المدخل . ص ٦٩ .
- ١١ - الطناحي . المدخل . ص ١٢٦ .
- ١٢ - الطناحي . المدخل . ص ١٢٧ .
- ١٣ - الطناحي . المدخل . ص ١٣٠ - ١٣١ .
- ١٤ - قائمة دار المعارف ١٩٧٠ . ص ٢٥٤ . نقلا عن : عبد المجيد دياب . تحقيق التراث العربي . ص ١٢٨ .
- ١٥ - عبد المجيد دياب . تحقيق التراث . ص ١٣٥ .
- ١٦ - الطناحي . المدخل . ص ٦٠ .

- ١٧ - عيد انجيد دياب . تحقيق التراث . ص ١٣٦ .
- ١٨ - الطنحاشي . المدخل . ص ٥٢ .
- ١٩ - الطنحاشي . المدخل . ص ٦٣ ، عيد انجيد دياب . تحقيق التراث . ص ١٣٧ .
- ٢٠ - الطنحاشي . المدخل . ص ٦٤ - ٦٥ .
- ٢١ - الطنحاشي . المدخل . ص ٦٩ - ٧٠ .
- ٢٢ - الطنحاشي . المدخل . ص ١٥٠ .
- ٢٣ - الطنحاشي . المدخل . ص ١٧٤ ، عيد انجيد دياب . تحقيق التراث . ص ١٤٠ .
- ٢٤ - الطنحاشي . المدخل . ص ١٢٦ .
- ٢٥ - الطنحاشي . المدخل . ص ١٢٢ .
- ٢٦ - الطنحاشي . المدخل . ص ١٣٣ ، ١٣٧ .
- ٢٧ - الفهرست المصرية للوطن العربي . في : عالم الكتاب ، الاعداد ١١ - ١٧ يوليو - سبتمبر ١٩٨٦ - يناير - مارس ١٩٨٨ .

التخطيط فى المكتبات الجامعية

الدكتور : حامد الشافعى دياب

قسم المكتبات والوثائق

كلية الآداب - جامعة القاهرة

ملخص : تتناول الدراسة التخطيط من حيث مفهومه وأهميته وعناصره التى يمكن إجمالها فى ستة عناصر هى : تحديد الأهداف ، وضع السياسات ، تحديد الإجراءات ، وضع القواعد ، وضع البرامج ، وضع الميزانيات التقديرية .

مقدمة :

يعتبر التخطيط من أهم الوظائف التى تقوم بها الإدارة إذ لا يمكن تنفيذ أى عمل على أكمل صورة دون تخطيط مسبق له ، والتخطيط يمثل مرحلة التفكير التى تسبق تنفيذ الأعمال ، والتى تنتهى باتخاذ القرارات المتعلقة بما يجرى عمله ، وكيف يتم ، ومتى يتم ، ومن يقوم به ، وإذن فهو سلسلة من الخطوات التى تتعلق بالمستقبل .

ولقد اهتمت به كل دول العالم على اختلاف نظمها وتعدد فلسفاتها ، فلجأت إليه لمواجهة الأزمات ، أو لإحداث التقدم فى مختلف مناشط الحياة ، باعتباره الأسلوب الأمثل لتحقيق الأهداف المرغوبة .

وإذا كان التخطيط لازمة من لوازم التطور بالنسبة للدول المتقدمة ، فإنه

أكثر إلحاحاً بالنسبة للدول النامية في جميع مجالات الحياة بصفة عامة ، وفي أعمال المكتبات بصفة خاصة ، حيث لا يمكن للمكتبات في هذه الدول أن تتخطى مرحلة التخلف التي تمر بها إلا باتباع أسلوب التخطيط الذي يلعب دوراً رئيسياً في نجاح المكتبة ، ويبدأ بمراحل مبكرة ابتداء من تأسيس المكتبة من حيث اختيار الموقع ، والمكان المناسب ، ومن حيث تصاميم البناء وغيرها (١) .

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن التخطيط وسيلة ، وليس غاية في حد ذاته ، وسيلة تهدف إلى مواجهة المستقبل بتدابير مدروسة وتقديرات محددة ، وأنه عملية مستمرة ، له بداية ولكن لانهاية له ، لأن الانتهاء من خطة أو برنامج يؤدي إلى وضع خطة أخرى أو تنفيذ برنامج جديد .

مفهوم التخطيط :

وللتخطيط تعريفات كثيرة تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها الكتاب والباحثون ، فالبعض يعرفونه بأنه إطار خارجي لبيان المتطلبات التي يجب أن تنفذ مع تحديد أساليب وطرق تنفيذها (٢) ، في حين يعرفه آخرون بأنه « تحديد الأهداف ووضع السياسات ، ووضع طرق العمل ، وإجراءات التنفيذ ، واعداد الميزانية التقديرية للأنشطة المختلفة وعلى مستوى المشروع ، ثم وضع البرامج الزمنية بناء على ذلك ، وبما يحقق الأهداف الموضوعة » (٣) .

ويتوسع آخرون في تعريفه فيقولون : إنه « التدبير الذي يرمى إلى مواجهة المستقبل بمخطط منظمة سلفاً ، لتحقيق أهداف محددة » (٤) .

ومن هذه التعريفات يتبين لنا أن التخطيط يقوم على أساسين هما :

الأساس الأول هو :

التنبؤ بالمستقبل ، والاستعداد له :

أما التنبؤ Forecasting فيقصد به أن تقدم خطة المكتبة صورة لمستقبل الخدمات المكتبية ، أو لما يمكن أن تكون عليه المكتبة مستقبلاً ، وذلك عن

طريق وضع تقديرات وافتراضات يتوقع تحقيقها في المستقبل — خلال فترة زمنية محددة — على أساس علمي ، لا على أساس الحدس والتخمين والاجتهادات الشخصية ، التي غالباً ماتكون غير صحيحة . والتنبؤ السليم هو أساس التخطيط السليم ، ولعل هذه هي إحدى المشاكل الرئيسية للشخصية الإدارية المسؤولة عن التخطيط ، حيث يكون مطلوباً منها محاولة وضع افتراضات ، وتقدير ماستكون عليه أحوال المكتبة الجامعية في المستقبل . « وعندما يفتقد التنبؤ إلى الدقة والفعالية فإن النتيجة هي عدم القدرة على تحقيق واحد أو أكثر من هذه الأغراض ، ومن ثم احتمال عدم النجاح فيما يترتب عليه من مجالات أو قرارات (١) » .

لذا يجب على المكتبة الجامعية أن تخطط برامجها ، وتضع تقديراتها أو تنبؤاتها عن المستقبل ، معتمدة على الأساليب العلمية في طرق التنبؤ ، ومن هذه الأساليب ماهو وصفي : يعتمد على آراء الخبراء والمستفيدين من القراء وهذه الآراء تجمع من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة عما يتوقعوه في المستقبل . ومنها ماهو كمي : يعتمد على الأرقام التي تستمد من السجلات والإحصاءات المكتبية لعدد من السنين السابقة .

والأساس الثاني الذي يقوم عليه التخطيط هو : الاستعداد للمستقبل ، بمعنى أن تستعد المكتبة الجامعية — بناء على توقعاتها المستقبلية — بوضع البرامج التي تلبي متطلبات هذه التوقعات ، وذلك عن طريق حصر الموارد المالية والامكانيات البشرية ، وتحديد أفضل الطرق للاستفادة منها — في خلال فترة زمنية مقبلة — من أجل تحقيق أهداف المكتبة .

أهميته :

يلعب التخطيط دوراً هاماً في المكتبات الجامعية للأسباب التالية :

١ — أنه يظهر أهداف المكتبة الجامعية بوضوح ، حتى يستطيع كل فرد يعمل بالمكتبة معرفة مايسعى إلى تحقيقه .

٢ — أنه يبين الطرق والأساليب التي يجب أن يتبعها موظفو المكتبة في أداء أعمالهم ، لتحقيق الأهداف المطلوبة .

٣ — أنه يحدد العناصر اللازمة لتسيير دقة العمل بالمكتبة ، سواء أكانت عناصر مادية (أموال وتجهيزات) ، أو عناصر بشرية (موظفون فنيون وغير فنيين) .

٤ — أنه يحدد الوقت اللازم لتنفيذ كل نشاط من أنشطة المكتبة الجامعية وبرامجها .

٥ — أنه يساعد على معرفة المشاكل والتغيرات المتوقعة حدوثها في المستقبل ، للعمل على تلافيها ، والاستعداد لها .

٦ — أنه أداة لتوفير النفقات ، حيث يساعد على الاختيار من قائمة الأولويات ، وهذا بدوره يزيد من مصادر المكتبة المالية^(١) .

٧ — أنه ضابط للأعمال والأنشطة التي تتم في المكتبة الجامعية ، فبدونه لايمكن الرقابة على أعمالها ، والتأكد من أن ماتم عمله مطابق لما ينبغي أن يكون .

وخلاصة القول أن التخطيط ضرورة لنجاح أى مكتبة جامعية ، لأنه ينظم عمل الأفراد من ناحية ، ويزيد الكفاية والفاعلية الادارية من ناحية أخرى .

عناصره :

تتكون عملية التخطيط في المكتبات الجامعية من عدة عناصر ، يمكن إجمالها في ستة هي :

تحديد الأهداف — وضع السياسات — تحديد الإجراءات — وضع القواعد والتعليمات — وضع البرامج — وضع الميزانيات التقديرية .

أولاً — تحديد الأهداف :

والأهداف هي الغايات المطلوب الوصول إليها ، والتي أنشئت المكتبة من أجلها ، ومن ثم تعتبر نقطة الانطلاق في العمل المكتبي ككل ، لأنها تحدد

الاتجاه العام لعمل المكتبات الجامعية . فإذا لم تكن هناك أهداف محددة تسعى إلى تحقيقها هذه المكتبات ، كان عملها جهدا ضائعا ومفرغا من مضمونه .

أهمية تحديد الأهداف :

وتتمثل أهمية تحديد الأهداف في المكتبات الجامعية فيما يلي :

١ — أن هذه الأهداف هي التي تحدد الاتجاه العام الذي يجب أن تسير فيه كل الجهود في المكتبة الجامعية .

٢ — أنها الأساس الذي يقام عليه تخطيط البرامج والأنشطة ، وبناء صرح التنظيم كله في المكتبة الجامعية .

٣ — أنها تسهم في تحقيق التنسيق بين أعمال الموظفين ، وتقضى على التضارب والازدواج بين أنشطة الأقسام المختلفة في المكتبة ، فكل موظف يجب أن يعرف الأهداف المطلوب منه الوصول إليها ، وبالتالي يعمل الجميع متعاونين مع بعضهم البعض لتحقيق الأهداف الكلية للمكتبة .

٤ — أنها تعتبر معايير يمكن استخدامها في عملية الرقابة ، فعدم تحديد الأهداف يعنى عدم توفر المعايير أو المقاييس التي يتم على أساسها تحليل نتائج الأعمال^(٨) .

الشروط الواجب توافرها في الأهداف :

وهناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر في الأهداف التي تسعى المكتبة الجامعية لتحقيقها ، نوجزها فيما يلي :^(٩)

- ١ — أن تكون واضحة وصريحة ومفهومة من جميع العاملين في المكتبة .
- ٢ — أن تكون صياغتها دقيقة محكمة ، لاحتتمل الاجتهاد أو التأويل .
- ٣ — أن تكون ممكنة التحقيق ، حتى لا تتحول إلى مجرد نصوص جامدة .
- ٤ — أن تكون متفقة مع أهداف الجامعة التي تخدمها ، ولا تتعارض معها .

٥ - أن تكون قابلة للقياس .

ومع أن هذا الشرط الأخير يصعب تحقيقه في كثير من الأحيان ، إلا أنه في غاية الأهمية ، فبدونه لا يمكن معرفة ماتم إنجازه . ولذا ، يجب على المكتبات الجامعية أن تستفيد من التقدم العلمي في جميع العلوم ، وخاصة العلوم الرياضية والإحصائية في التحديد الكمي لأنشطتها التي تترجم أهدافها ، فيقاس حجم التبادل ، أو عدد الكتب المفهرسة والمصنفة ، أو عدد الكتب المعارة خارجيا ، أو المستخدمة داخليا ، بأسلوب كمي .

البيئة وأثرها على الأهداف :

لما كانت المكتبة الجامعية لاتقوم في فراغ ، ولكنها توجد في بيئة متفاعلة اجتماعيا واقتصاديا وتعليميا ، فإن هذه البيئة تؤثر على أهدافها ، بل تفرض عليها علاقات وارتباطات مع الهيئات والمنظمات الموجودة داخل الجامعة وخارجها ، وكل ذلك يؤثر على سير العمل والأداء بالمكتبة الجامعية .

فاللوائح الحكومية والتشريعات والقوانين الخاصة بالتمويل ، والعمالة الفنية ، والميكل الوظيفي والإداري ، والأجور والمكافآت وطرق التعيين والترقي ، والتطورات المتلاحقة في علوم المكتبات والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة ، والتمو المتزايد في حجم المعلومات كما وكيفا ، وتعدد فئات المستفيدين ، وبالتالي تعدد متطلباتهم ، كل هذه العوامل تؤثر تأثيرا مباشرا على تحديد أهداف المكتبة الجامعية . فعل سبيل المثال ، نجد أن اللوائح المعمول بها عندنا لاتعطي مدير المكتبة الجامعية السلطة الكافية في اختيار العاملين وتعيينهم ومجازاتهم ، كما أن القصور في النظم واللوائح المالية ونظم التعليم الجامعي ككل يحول دون الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ، في توسيع دائرة خدمات المكتبات الجامعية .

ومعنى هذا أن الأهداف غير دائمة ، وإنما هي عرضة للتطور تبعا للظروف والمؤثرات البيئية المحيطة بالمكتبة الجامعية . ومن ثم ، فإن من الواجبات

الأساسية لإدارة المكتبة الجامعية العمل على مراجعة أهدافها بشكل دوري ،
للتأكد من صلاحيتها وتلائمها مع الظروف والمتغيرات التي تعمل المكتبة في
إطارها .

ثانياً - وضع السياسات :

يخلط البعض بين السياسة والهدف ، فالهدف هو ما نريد تحقيقه ، أما
السياسة فهي الطريق الذي إذا اتبعناه تحقق الهدف .

والسياسة العامة لأية منظمة ما هي إلا الخطوط العريضة أو الإطار الذي
تتحرك في نطاقه هذه المنظمة ، وتخضع له إجراءاتها وأوامرها وتعليماتها ، بل
حتى العلاقات بين موظفيها .

وإذن فالسياسات في المكتبة الجامعية ، هي الاطار العام الذي تعمل إدارتها
في نطاقه ، وهي التعبير عن اتجاهات الإدارة لما ينبغي أن يكون عليه سلوك
الأفراد وأعمالهم في المكتبة ، ومن ثم تعتبر السياسات المرشد لإتخاذ القرارات في
المكتبات الجامعية ، مثل تفضيل ذوى المؤهل المتخصص في المكتبات عن
غيرهم من أصحاب التخصصات الأخرى ، أو تدريب المرشحين في وظائف
رئيسية تدريباً مناسباً .

الشروط الواجب توافرها في السياسات :

ولكى تكون سياسات المكتبات الجامعية فعالة يجب أن يتحقق فيها
مايلي^(١) :

١ - أن تكون مستمدة من الأهداف الموضوعية لهذه المكتبات ، وأن
تؤدي إلى تحقيقها .

٢ - أن تكون واقعية وممكنة التطبيق .

٣ - أن تكون مرنة بحيث تسمح للمرعوسين بالتصرف في حالة حدوث
تغيرات داخل المكتبة الجامعية .

- ٤ - أن تكون مكتوبة بعبارات محددة لاتقبل التأويل .
 ٥ - أن تتابع أولا بأول ، وأن يعاد النظر فيها ، إذا ماتطلب الأمر ذلك .

أنواع السياسات :

ويمكن تقسيم السياسات من حيث المستويات التنظيمية إلى ثلاثة أنواع هي :

(أ) السياسات الأساسية : وهي التي يستخدمها أعضاء الإدارة العليا للمكتبة الجامعية ، ويتوقف عليها جميع السياسات الأخرى . ويتبغى أن تكون هذه السياسات مدونة في قانون إنشاء المكتبة ، وأن تكون متصلة بأهدافها ، وأن تتصف بالسعة والمرونة التي تسمح بأى تغير تتطلبه ظروف المستقبل .

(ب) السياسات العليا : وهي التي تستخدم بواسطة مديرى الإدارات ، أو الأقسام فى المكتبة ، وتوضع من قبل الإدارة العليا المشرفة على المكتبة الجامعية ، وتكون أكثر تفصيلا من سابقتها لأنها تتصل بأعمال المكتبة وأنشطتها .

(ج) السياسات الفرعية : وتسمى أحيانا السياسات التشغيلية ، وهي السياسات التي تتعلق بنشاط إدارة أو قسم معين فى المكتبة وتحكم أعماله اليومية مثل : سياسة التزويد — سياسة التصنيف ... الخ . وهذه السياسات تعتمد أساسا على السياسات العليا التي تعتمد بدورها على السياسات الأساسية المستمدة من أهداف المكتبة الجامعية .

ثالثا — تحديد الإجراءات :

وإذا كانت السياسات هي خطوط عريضة للعمل تبين مايجب عمله وما لايجوز عمله ، فإن الإجراءات هي الخطوات التفصيلية للطريقة التي يتم بها تنفيذ الأعمال ، أو عبارة أخرى هي « طريقة محددة سلفا عن كيفية تنفيذ

العمليات الروتينية ، والأساس في الإجراءات أن فيها تنابعا زمنيا للخطوات المطلوبة تنفيذها (١٠) .

لذا يجب تدريب الموظفين في المكتبة الجامعية على هذه الإجراءات كل فيما يخصه ، على ألا يغيب عن بالنا أنه إذا كان لكل قسم أو إدارة إجراءاته الخاصة به ، إلا أن الإجراءات — عادة — تعبر حدود الأقسام أو الإدارات المختلفة ، وتتغلغل في كل أقسام المكتبة وإداراتها ، وفي مختلف مستوياتها التنظيمية ، لأن العمل المكتبي كل متكامل ، حلقات تسلم كل حلقة للتي تليها .

أهمية تحديد الإجراءات :

ويعتبر تحديد الإجراءات أو الخطوات التفصيلية التي يجب اتباعها في تنفيذ العمليات والأنشطة التي تتم في المكتبة الجامعية من الأمور الحتمية لعدة أسباب ، هي :

- ١ — أنه يساعد على تجنب الفوضى في التطبيق ويقضي على الإجراءات الفردية ، ويحقق التماثل في أداء الموظفين المختلفين للعمل الواحد .
- ٢ — أنه يساعد على توزيع العمل بين الموظفين .
- ٣ — أنه يساهم في التقليل من المجهود الذهني والعصبي للموظفين ، لأنه يوجه فكرهم إلى مايجب عمله .
- ٤ — أنه يضمن إتمام كل العمليات بالطريقة المقررة سالفا ، ومن ثم يسر مهمة الرقابة على تنفيذ مختلف العمليات في المكتبة .

أنواع الإجراءات :

يجب أن تغطي الإجراءات كل العمليات والأنشطة التي تقوم بها المكتبة الجامعية ، لذا توجد مجموعة كبيرة من الإجراءات الخاصة بالأنشطة التالية :

- ١ — التزويد .
- ٢ — الفهرسة الوصفية والموضوعية .

- ٣ — التصنيف .
- ٤ — الخدمة المكتبية : الإعارة الخارجية والداخلية والارشاد المرجعي .
- ٥ — تعيين الموظفين وتدريبهم .
- ٦ — الميزانية .
- ٧ — المبنى وشئون الصيانة .

الشروط الواجب توافرها في الإجراءات :

- ويشترط في إجراءات العمل بالمكتبات الجامعية مايلي :
- ١ — أن تكون مكتوبة وليست شفوية .
 - ٢ — أن تكون واضحة ومفهومة من قبل جميع موظفي المكتبة .
 - ٣ — أن تكون ممكنة التطبيق .
 - ٤ — أن تكون مرنة .
 - ٥ — أن تراجع أولا بأول حتى تواكب التطورات الحديثة في المكتبات الجامعية .

تبسيط الإجراءات :

- ويعرف بأنه « التحليل المنظم لكافة العوامل المؤثرة أو التي تؤثر على ماينجز من الأعمال لتحقيق وفر في الوقت والجهد والمال » .
- أى أن الهدف من تبسيط الإجراءات ، هو الكشف عن أسهل وأفضل طريقة لأداء عمل ما . أما وسائل تحقيقه فتتلخص فيما يلي :
- ١ — الاستغناء عن الخطوات الغير ضرورية في أداء ما نحتاج إليه .
 - ٢ — تجميع الأعمال المشابهة أو المتعلقة ببعضها لتقليل ماينفق فيها من وقت وجهد .

٣ — تجنب التعقيد والروتين .

ويبدو التعقيد في كثير من الإجراءات التي تمارسها المكتبة الجامعية يوميا في مجالات :

- (أ) اقتناء أوعية المعلومات وما يتضمنه من إجراءات مالية معقدة وكثيرة .
- (ب) الإعداد الفني من فهرسة وتصنيف وما يواجهه من مشاكل عند التطبيق .
- (ج) الخدمة المكتبية وما يعترضها من مشاكل في إجراءات التعامل مع المستفيدين .

فعند تحليل الإجراءات التي تتبع في هذه العمليات نجد أن كثيرا منها يمكن اختصاره أو حتى الاستغناء عنه مما يؤدي إلى سهولة وسهولة وتحسين في الأداء .

وأى برنامج لتبسيط الإجراءات في المكتبات الجامعية يتطلب معرفة اختصاصات كل إدارة أو قسم من أقسام المكتبة ، والاعتماد على بيانات حقيقية عما تقوم به من أعمال .

ويتكون برنامج تبسيط العمل من ثلاثة أجزاء رئيسية هي (١) :

(أ) خريطة توزيع العمل :

وتبين مايقوم به كل موظف في المكتبة الجامعية من أعمال يتم تجميعها حسب التخصص ، وتحديد ما يندل في كل منها من الوقت .

وهذه الخريطة تفيد مدير المكتبة في التعرف على بعض الأمور التي تحتاج إلى عناية أو تصحيح مثل استغراق بعض الأعمال قليلة الأهمية وقتا أكثر من اللازم ، أو عدم الاستفادة الكاملة بمهارات الموظفين وطاقاتهم ووقتهم .

وتتكون خريطة توزيع العمل من قسمين :

أولهما : قائمة الواجبات Tasks List وهى عبارة عن بيان بالأعمال أو الواجبات التى يقوم بها كل موظف فى المكتبة ، والوقت الذى يتطلبه كل واجب كما يتضح من الشكل التالى :

شكل رقم (١) يوضح الواجبات

الرقم المسلسل للوحدات	بيان الواجبات عدد الساعات اليوم/ الأسبوع
١	
٢	
٣	
٤	
٥	
٦	
... الخ	

وثانيهما : قائمة الاختصاصات : وهى عبارة عن بيان باختصاصات الإدارة أو القسم يتضمن جميع أوجه النشاط المختلفة التى تقوم بها مع ترتيب هذه الأنشطة فى قائمة حسب الأهمية ، كما يوضح الشكل التالى :

شكل رقم (٢) يوضح توزيع الاختصاصات

أوجه النشاط	الاختصاصات إجمالى ساعات العمل	ملاحظات
التزويد	١	
	٢	
	٣	
	... الخ	
الفهرسة والتصنيف	١	
	٢	
	٣	
	... الخ	
الخدمة المكتبية	١	
	٢	
	٣	
	... الخ	
... الخ		

ويجمع الشكلين السابقين معا تتكون « خريطة توزيع العمل » على النحو
التالى :

شكل رقم (٣) يوضح خريطة توزيع العمل

عدد الساعات	القائم بالنشاط	عدد الساعات	الأنشطة الرئيسية
			لكل قسم أو إدارة

فالحقل الأول من الخريطة يشمل بيانا بأوجه نشاط الإدارة أو القسم مرتبة حسب الأهمية .

والحقل الثانى يشمل عدد ساعات العمل التى يستغرقها إنجاز كل نشاط
والحقل الثالث يذكر فيه اسم الموظف القائم بالنشاط .

أما الحقل الرابع فيخصص لعدد ساعات عمل هذا الموظف مصنفة حسب الواجبات التى يقوم بها .

وتوضح خريطة توزيع العمل بتسلسلها الأفقى الخطوات التى تتخذ فى تنفيذ عمل معين موزعة على الموظفين كل بحسب مساهمته فى هذا العمل ، أما التسلسل الرأسى فيتضمن التصنيف التفصيلى لكل نشاط تقوم به أى إدارة أو قسم من أقسام المكتبة ، مع بيان مايسهم به كل موظف فى الأعمال التى تؤدى فى إدارته أو قسمه .

ويجب أن يبدأ تحليل خريطة توزيع العمل بدراسة الواجبات التي تقوم بها كل إدارة من إدارات المكتبة لمعرفة مدى ارتباطها بالأهداف العامة للمكتبة من ناحية ، وللتأكد من عدم تداخل بعضها مع البعض الآخر من ناحية أخرى . وبعد ذلك يتم تحليل الخريطة ومراجعتها للتأكد مما يلي :

١ — الأنشطة التي تستغرق معظم الوقت ، وهل يجب أن تستغرق كل هذا الوقت ؟

٢ — هل يستخدم مجهود الموظفين استخداماً صحيحاً ؟

٣ — هل يستفاد بمهارات الموظفين استفادة كاملة ؟

٤ — هل يقوم كل موظف بأداء أعمال لاصلة بينها ؟

٥ — هل تقسيم العمل مناسب ؟ وهل اختصاصات الموظفين محددة تحديداً دقيقاً ؟

٦ — هل يوزع العمل بالتساوى والعدالة بين الموظفين ؟

٢ (ب) خريطة سير العمل :

وهي عبارة عن عرض يبين للخطوات والمراحل التي يتكون منها العمل ، أى بداية كل عملية وماتشتمل عليه من إجراءات حتى نهاية تنفيذها . وتستخدم رموز خاصة للإشارة إلى كل مرحلة أو خطوة على النحو التالي : (١٧) .

○	ويرمز له بدائرة	Operation	• اتخاذ إجراءات
←	ويرمز له بسهم	Transportation	• انتقال العمل
أو	ويرمز له بمثلث	Storage	• التخزين
□	ويرمز له بمربع	Inspection	• مراجعة العمل
D	ويرمز له بالرمز	Delay	• التأخير

النموذج التالي يوضح ذلك (١١)

شكل رقم (٤) يوضح خريطة سير العمل

العمل

اسم الباحث

التاريخ

رقم مسلسل	إنجاز إجراء	انتقال	فحص	تأخير	تخزين	الزمن	المسافة	بيان
١	○	←	□	D	▽			
٢	○	←	□	D	▽			
٣	○	←	□	D	▽			
٤	○	←	□	D	▽			
٥	○	←	□	D	▽			
٦	○	←	□	D	▽			
٧	○	←	□	D	▽			
٨	○	←	□	D	▽			
٩	○	←	□	D	▽			
١٠	○	←	□	D	▽			

النظام الحالي المقترح الفرق

ملخص

عدد زمن عدد زمن عدد زمن

اتخاذ إجراء

انتقال

فحص

تأخير

تخزين

مجموع الوقت

مجموع المسافة

ويقوم الباحث أو المشرف بعمل هذه الخريطة بأن يبين كل مرحلة بإيجاز ، ثم يحدد الرمز الذى يمثلها ويوصل رمز كل مرحلة برمز المرحلة التى تليها بخطوط ، ثم يبين الوقت الذى تستغرقه كل مرحلة ، والمسافة فى حالة الانتقال .

وتستخدم هذه الخريطة عادة فى تحسين نظام العمل ودراسة الوقت وتحليل الحركة التى تستغرقها كل خطوة من خطوات العمل بغرض تقليل أو إلغاء الخطوات الغير ضرورية .

ويتم تحليل هذه الخريطة باستخدام مجموعة من الأسئلة تبتدىء بعلامات الاستفهام : ماذا — لماذا — أين — متى — من — كيف ؟ .

• ماذا يعمل ؟

• لماذا هذه الخطوة ؟

• أين تمت ؟

• متى يجب إجراؤها ؟

• من يجب أن يقرم بها ؟

• كيف تؤدى ؟

والإجابة على هذه الأسئلة تؤدى إلى معرفة أفضل طريقة لأداء العمل بأقل مجهود وفى أقل وقت ممكن .

(ج) حساب العمل :

ويقصد به دراسة كمية العمل الذى يؤدى ، وعدد الموظفين الذين يقومون به ، لاتخاذ قرار باختيار أحسن أسلوب للأداء يتحقق به :

• تنظيم اختصاصات العمل .

• تسهيل أعبائه .

• التخلص من التأخير من تأدية العمل .

• ربط الوظائف ببعضها .

• ربط الموظفين بالوظائف .

رابعاً - وضع القواعد :

والفرق بين القواعد من ناحية والسياسات والاجراءات من ناحية أخرى يتلخص فيما يلي (١٠) :

١ - أن القاعدة تستلزم القيام بعمل معين أو عدم القيام به ، ومن ثم فهي ترتبط بالاجراءات من حيث أنها مرشد للعمل ، ولكنها تختلف عنها في أنها لا تلتزم بأى تتابع زمنى .

٢ - أن السياسات تعتبر مرشدا للتفكير عند اتخاذ القرار ، ومن ثم فهي تسمح بحرية التصرف داخل خطوطها العريضة ، أما القاعدة فلا تسمح بحرية التصرف عند التطبيق .

والمثال التالى يوضح هذه الفروق في مجال كالفهرسة :

° فالسياسة العامة للمكتبة هي متابعة وتطبيق أحدث النظم .

° وقواعد الفهرسة هي نصوص التقنين نفسه .

° واجراءاتها هي التعليمات التى يجب اتباعها عند تطبيق هذه القواعد .

خامساً - وضع البرامج :

توضع البرامج لكى تبين وقت البداية والنهاية لكل عمل أو مشروع في المكتبة ومقدار التداخل الزمنى بين العمليات المختلفة .

وتختلف البرامج من حيث الحجم والأهمية ، فقد يتناول البرنامج عمل المكتبة كلها مثل : برامج إعادة الهيكلة التنظيمى للمكتبة ، وقد يكون البرنامج على نطاق أضيق كأن يقتصر على عمل قسم أو وحدة إدارية معينة مثل : برنامج إعداد الفهرسة الموحد ، أو برنامج إعادة تصنيف المكتبة وفق خطة تصنيف جديدة ، أو برنامج جديد للخدمة المكتبية .

وقد يكون البرنامج رئيسيا قائما بذاته ، وقد يكون فرعيا لتحقيق برنامج آخر ، فمثلا برنامج تغيير نظام تصنيف يحتاج في الوقت نفسه إلى برنامج لإعداد

العاملين وتأهيلهم وتدريبهم على نظام التصنيف الجديد ، فالأول يعتبر برنامجا رئيسيا له خطته ، والثاني يعتبر برنامجا فرعيا (أو تابعا) له خطته أيضا ، وفي مثل هذه الحالة يتحتم أن يكون البرنامجان متسقين ومتعاونين وموقوتين توقيتا سليما يسمح بكفاية التنفيذ في الوقت المناسب ، فرباط البرامج ينتج عنه :

- سلامة التنفيذ .

- قلة التكلفة .

ويلاحظ أنه نادرا مايوجد برنامج قائم بذاته ، وغالبا مايكون البرنامج متصلا ببرامج أخرى متربطا بها ومعتمدا عليها ، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق لإنجاز كل برنامج في موعده حسب الخطة الموضوعة ، وهذا يتطلب كفاية ومراعاة من القائمين بعملية التخطيط في المكتبة .

وتعتبر الميزانية عاملا أساسيا في تنفيذ البرامج ، لأنها هي التي تحدد وسائل الإنفاق وطرقه وتوزيعه على الأنشطة ثم الرقابة على التنفيذ .

خطوات وضع البرامج :

وعند وضع البرامج ينبغي اتباع الخطوات التالية :

١ — تحديد جميع الأنشطة والعمليات التي تلزم لتنفيذ البرامج وفقا للقواعد والنظم السائدة .

٢ — تقسيم هذه الأنشطة والعمليات إلى خطوات إجرائية ، مع مراعاة توضيح كل خطوة ووضع ضوابط لتنفيذها ، وتحديد المواقات المتوقعة عند التنفيذ وكيفية التغلب عليها ، وذلك بوضع البدائل التي يمكن اتباعها إذا تعذر تنفيذ أى خطوة بالوسيلة المقترحة للتنفيذ .

٣ — وضع الأولويات التي تحددها خطة العمل وتتابع خطوات التنفيذ ، بمعنى أنه يجب تحديد الخطوات التي تتم بالتوازي ، والخطوات التي تتم بالتوالي ، وتحديد العلاقة بين كل خطوة وغيرها من الخطوات وبيان تأثير كل خطوة بنتائج تنفيذ الخطوات السابقة .

- ٤ — تحديد أسماء المسؤولين عن تنفيذ كل خطوة والأشخاص الذين يمكن أن يقوموا بالتنفيذ إذا تعذر قيام الشخص الأصلي بمهمته لسبب أو لآخر .
- ٥ — تحديد الوسائل والتكلفة المالية اللازمة لتنفيذ كل خطوة .
- ٦ — تقدير الوقت اللازم لتنفيذ كل خطوة .
- ٧ — تحديد وقت الابتداء ووقت الانتهاء للبرنامج ككل .

سادسا — وضع الميزانيات التقديرية :

وتعرف الميزانية التقديرية بأنها : « عبارة عن كشف أو بيان بموارد وأموال محددة ومخصصة لمشروع ما أو لنشاط ما أو لوحدة من الوحدات في المنظمة ، وهي نوع من إعداد الخطة أو الخطط في صورة كمية أو مالية » (١٦) .

ومعنى هذا أن الميزانية التقديرية بيانات إحصائية تتناول كل صور العمليات المستقبلية المطلوب إنجازها في فترة زمنية محددة (عادة سنة) . وهي من أهم الدعامات التي يعتمد عليها في التخطيط لأنها تعبر عن الأعمال التي تشملها الخطة بالأرقام ، وتوضح كافة النفقات التي يجب الالتزام بمحدودها أثناء التنفيذ .

الخلاصة :

وخلاصة القول أن التخطيط عملية مستمرة في جميع وحدات المكتبة الجامعية وأقسامها ، بهدف تنسيق الأنشطة التي تقوم بها وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها المحددة سلفا . وأن المكتبة الجامعية ينبغي أن تعتمد في إنجاز كافة أعمالها على تخطيط مسبق تستدير به ويكون في الوقت ذاته وسيلتها في تحقيق أهدافها العلمية والتعليمية .

• تخطيط يحدد أهدافها وأعمالها وسياستها واستراتيجيتها العامة والنظم الكفيلة بتحقيق ذلك .

• تخطيط بين وظائف الأقسام المختلفة في المكتبة والإجراءات التي تكفل تنفيذ هذه الوظائف .

• تخطيط يعالج المشاكل الإدارية والروتينية ويضع الحلول والبدائل لمعالجتها

ويعتبر ابتكار طرق جديدة لتنمية خدماتها واتساع نشاطها ، ويحدد خطوط الاتصال بين مدير المكتبة والمرعوسين وكيفية إعداد التقارير الدورية عن أنشطة أقسام المكتبة .

• تخطيط لميزانية المكتبة يحدد مصادرها ومجالات إنفاقها .

• تخطيط يبين علاقة المكتبة الجامعية بمجتمع المستفيدين منها وحاجاتهم البحثية والتعليمية .

• تخطيط يحدد أعمال لجان المكتبة ودورها في تنمية العمل كما وكيفا .

وعلى المكتبة الجامعية أن تسلك كافة السبل التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف التخطيطية ، فلا يقتصر دورها — مثلا — على تنفيذ الميزانية التي تخصصها لها الجامعة ، بل عليها أن تلعب دورا في تحديد الميزانية قبل تخصيصها من قبل إدارة الجامعة ، وذلك ببيان الأنشطة والبرامج التي تنوى القيام بها وماتحتاجه هذه الأنشطة والبرامج من ميزانية .

كذلك على المكتبة الجامعية أن تحدد الأساليب والاجراءات الفنية الكفيلة بتنمية مجموعاتها وتنظيمها وخدمة جمهورها بحيث تؤدي هذه الأساليب والاجراءات إلى تحقيق الأهداف المنشودة .

ويرى الباحث أن المشكلة الأساسية التي تواجه عملية التخطيط في المكتبات الجامعية — وخاصة في الدول النامية — هي قلة الامكانيات والموارد سواء أكانت مادية أو بشرية وعجزها عن الوفاء بتحقيق أهداف تلك المكتبات ، أى أن تطلعات هذه المكتبات أكثر من امكانياتها ، ومن هنا تنشأ المشكلة بين قلة المتاح وكثرة المرغوب ، الأمر الذي يفرض على المكتبات اللجوء إلى اجراء عملية موازنة للتوفيق بين الامكانيات والموارد المتاحة من ناحية والتطلعات والأهداف المرغوب تحقيقها من ناحية أخرى . وعملية الموازنة هذه — في حد ذاتها — تتطلب وضع خطة محكمة جيدة البناء ، تتوافر فيها مقومات النجاح مثل : وضع الهدف وتحديد بدقه — البساطة والرونة — تحليل وتصنيف الأعمال المطلوب تنفيذها — وضع قائمة للأولويات — وأخيرا الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة قبل البحث عن موارد جديدة .

المراجع

- ١ — عبد الكريم إبراهيم الأمين وآخرون . إدارة المكتبة . — بغداد : الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٠ . ص ٧٢ .
- ٢ — Wilson, L.R. & Tanner, M.F. *University Library* P.115-6.
- ٣ — محي الدين الأزهرى . مرجع سابق ، ص ١٧١ .
- ٤ — سليمان محمد الطماوى . مبادئ علم الإدارة — القاهرة : دن ، ١٩٧٢ . ص ١٨٦ .
- ٥ — محي الدين الأزهرى . مرجع سابق ، ص ١٧٨ .
- ٦ — Maren, Barbara B. *Academic Libraries: the changing knowledge Centers of Colleges and University.* - Washington: Association for the Study of Higher Education, 1984. P.29 .
- ٧ — لزبد من التفاصيل عن هذا العنصر انظر :
 - عمر الجوهري . مرجع سابق ، ص ٨٣ — ٨٤ .
 - سيد محمود الحواري . عناصر الإدارة . القاهرة . مكتبة عين خمس ، ١٩٦٧ . ص ٣٥ .
 - محمد محمد الهادي . الإدارة العلمية ، مرجع سابق . ص ٦٩ — ٧١ .
 - ٨ — سيد محمود الحواري . مبادئ الإدارة — ط٢ — بيروت : مطبعة الانصاف ، ١٩٦٤ ، ص ٩٢ .
 - ٩ — سيد محمود الحواري . مرجع سابق . ص ١٠٣ .
 - ١٠ — سيد محمود الحواري . مرجع سابق . ص ٦٣ .
 - ١١ — حلمي كامل . تبسيط الاجراءات — القاهرة : المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، ١٩٧٣ . ص ٥ .
 - ١٢ — انظر في ذلك المراجع التالية :
 - حلمي كامل . مرجع سابق ، ص ٨ — ١٦ .
 - سيد محمود الحواري . مرجع سابق ، ص ٦٦ — ٦٨ .
 - محمد محمد الهادي . الإدارة العلمية ، مرجع سابق . ص ١٦٤ — ١٦٨ .
 - ١٣ — انظر في ذلك المرجعين التاليين :
 - عبد الرحمن عبد الباق عمر . تنظيم وإدارة الأعمال المكتبة — القاهرة : مكتبة عين خمس ، ١٩٧٥ . ص ٢٥٧ — ٢٦١ .

- حلمى كامل . مرجع سابق . ص ١٨ — ٢٦ .
- ١٤ — عبد الرحمن عبد الباقي عمر . مرجع سابق . ص ٢٦١ .
- ١٥ — عبد الرحمن توفيق . مرجع سابق . ص ١٠٠ .
- ١٦ — محيى الدين الأزهرى . مرجع سابق ، ص ٢٣٣ .

الدوريات المصرية فى العلوم البحتة نشأتها وتطورها

زينب محمد محمد محفوظ

قسم المكتبات والوثائق

كلية الآداب - جامعة القاهرة

(فرع بنى سويف)

ملخص : تبدأ الدراسة^(١) بعرض نبذة مختصرة عن نشأة النشر العلمى للدوريات فى مصر ، ومقارنته بنشأة الدورية فى العالم ، ودراسة الهيئات المصدرة للدوريات ، ثم تتناول الدورية من حيث عنوانها ، والجهة المصدرة ، والجهة الناشرة ، وفترات التردد ، وبداية الصدور ... إلى آخر العناصر التى ترتبط بالدورية ارتباطاً وثيقاً وتؤثر فى نشرها . ثم تقدم الدراسة عرضاً لمشكلات نشر الدوريات العلمية فى مصر ، مقرونة بتقديم بعض الاقتراحات لحل هذه المشكلات .

نشأة النشر العلمى فى مصر :

النشر العلمى من الركائز الأساسية التى يقوم عليها البحث العلمى ، ويتخذ النشر العلمى أكثر من صورة وهى : الكتب ، الدوريات ، تقارير البحوث ، وبراءات الاختراع ، التشرات ، الرسائل الجامعية .

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع انظر : دراسة بيلوسيرة خصائص الإنتاج الفكرى المصرى فى دوريات العلوم البحتة / إعداد زينب محمد محمد محفوظ . رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ٣٧٧ ص .

ويعتبر النشر في الدوريات العلمية أحد سبل تداول المعلومات العلمية ، وإثبات السبق العلمى لنتائج البحوث التى اكتملت ، ومراحل تقدم البحوث التى لم تكتمل صورتها النهائية بعد للباحثين الجادين فى المجال .

وارتبط النشر العلمى فى مصر ببدء حركة علمية مباركة بدأت تباشرها فى نهاية القرن الثامن عشر مع إنشاء المجمع العلمى المصرى إبان الحملة الفرنسية ، عندما أصدر نابليون بوناپرت ، خلال فترة الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ ، قرارا بشأن إنشاء أول مجمع علمى فى القاهرة أطلق عليه « المجمع العلمى المصرى » .

وكان هذا المجمع يضم الأقسام التالية : قسم الرياضيات - قسم الطبعة - قسم الإقتصاد السياسى - قسم الآداب والفنون الجميلة .

وكان الغرض من إنشاء هذا المجمع العلمى :

أولا : العمل على تقدم العلم فى مصر ونشره فى أنحائها .

ثانيا : بحث ودراسة ونشر أحداث مصر التاريخية ، وتسجيل هذا التاريخ .

وقد قام العلماء الذين اشتركوا فى إنشاء هذا المجمع بإنتاج ونشر كتاب : « وصف مصر »^(١) . وقد شهدت مصر بعد ذلك نشاطا ملحوظا فى حركة النشر العلمى على يد شيخ المترجمين رفاعة رافع الطهطاوى ، وبإنشاء مطبعة بولاق وغيرها من المطابع التى أخرجت العديد من الكتب والدوريات فى مختلف العلوم والفنون ، وأسهمت بدور كبير وبارز فى حركة النشر فى مصر . وازدهرت حركة النشر العلمى فى مصر بإنشاء الجمعيات العلمية ، والتى بلغ عددها اليوم فى مصر أكثر من تسعين جمعية علمية متخصصة ، تُعنى أساسا بالبحث العلمى فى الموضوعات البحتة والتطبيقية ، كل فى دائرة تخصصها ، وأول جمعية علمية ظهرت فى أواخر القرن الثامن عشر سنة ١٧٩٨ ، مع الحملة الفرنسية كما سبق ذكره ، وثانى جمعية علمية متخصصة فى مصر ، ظهرت فى بداية القرن الحالى ، هى الجمعية المصرية لعلم الحشرات سنة ١٩٠٧ ، ثم الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع سنة ١٩٠٩ ، ثم جمعية خريجي المعاهد الزراعية سنة ١٩١٨ ثم الجمعية الطبية المصرية سنة ١٩١٩ ، وجمعية المهندسين المصرية سنة

١٩٢٠ ثم الجمعية المصرية لعلم الحيوان سنة ١٩٢٧ حتى أحدثت جمعية علمية ظهرت مع كتابة هذه الدراسة في أواخر الثلاثينات من هذا القرن ، والغرض العام لتلك الجمعيات هو تيسير التعاون بين المشتغلين بالعلم ، للعمل على تقدمه ورفع مستواه ، وسبيلها إلى ذلك إصدار ونشر مجلات علمية تتضمن البحوث العلمية الجادة .

وتقوم الجمعيات العلمية بنشاط كبير في تدعيم الحركة العلمية ، وتنشيط البحوث في مختلف القطاعات ، وتعكس ، بما تصدره من دوريات علمية ، تزرخ بشتى البحوث ، صورة حية عن نشاط العلماء المصريين ، وما يضطلعون به في سبيل تقدم العلم والبحث العلمى ، على المستويين القومى والعالمى^(١) .

وكان إنشاء الجامعة الأهلية سنة ١٩٠٨ ثم تحولها إلى جامعة حكومية ، باسم الجامعة المصرية سنة ١٩٢٥^(٢) ، كبير الأثر في نشر الدورية العلمية ، حيث وجد أعضاء هيئة التدريس أنه لا مناص من إصدار دوريات ، أو كما يسمونها نشرات ، للكليات ، لتعكس نشاطهم وإنتاجهم الفكرى المتخصص . ومثال ذلك نشرة كلية العلوم - جامعة القاهرة - التى صدرت سنة ١٩٣٤ ، وغيرها من الدوريات المتخصصة التى بدأت تظهر في جامعة القاهرة ، ثم الجامعات الأخرى بتوالى ظهورها حتى أحدثت جامعة ظهرت في مصر .

ومنذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ والدولة تولى اهتمامها بالبحث العلمى وبالجامعات ، وبالأعداد المتزايد من العلماء وكان نتيجة ذلك إنشاء أكاديمية البحث العلمى ، وتدعيم وتشجيع وظهور مراكز البحوث المتخصصة التى أصبح لها دور فعال وإيجابى في تشجيع النشر العلمى ، بل ومساعدة الجمعيات العلمية في نشر وتوزيع الدوريات العلمية ، ومثالنا في ذلك المركز القومى للإعلام والتوثيق الذى ينشر ١٨ (ثمانية عشر) دورية علمية متخصصة ، في فروع العلوم والتكنولوجيا المختلفة . ذلك بالإضافة إلى الهيئات والمؤسسات العلمية التى تُعنى بنشر العلم ومنجزاته على أوسع نطاق . ومثالنا في ذلك الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية ، وهيئة الأرصاد الجوية ، والقوات المسلحة المصرية .

نشأة دوريات العلوم البحتة في مصر

ظهرت دوريات العلوم البحتة المصرية مصاحبة لإنشاء الجمعيات العلمية بتوالى ظهورها ، ثم بعد ذلك بإنشاء الجامعات المصرية ، وكما سبق أن أشرنا فإن المجمع العلمي المصري الذي أنشئ سنة ١٧٩٨ ، هو أول تجمع علمي ظهر في مصر^(١) ، وقد أصدر دوريتين في نهاية القرن التاسع عشر سنة ١٨٨٩ بعنوان :

Bulletin de l'Institut d'Egypte.

Memoires de l'Institut d'Egypte.

وثالث دورية علمية متخصصة ظهرت سنة ١٩٠٨ عن الجمعية المصرية لعلم الحشرات بعنوان :

Bulletin de la société Entomologique

ورابع دورية علمية متخصصة ظهرت سنة ١٩٢٧ عن الجمعية المصرية لعلم الحيوان بعنوان :

Zoological Society of Egypt, Bulletin

وخامس دورية علمية ، وأول دورية علمية تصدر عن الجامعات ، هي دورية كلية العلوم التي صدرت سنة ١٩٣٤ بعنوان :

Bulletin Faculty of Science,

Cairo University.

ثم توالى بعد ذلك صدور الدوريات سواء عن الجمعيات العلمية أو عن الجامعات كما في قائمة رقم (١) .

وقد تأخر صدور أول دورية مصرية في العلوم البحتة - بالرغم من دخول الطباعة إلى مصر مع الحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) ثم عودة الطباعة إلى الظهور بعد جلاء الفرنسيين عنها ، وبداية إنتاجها عام ١٨٢٢ واستقرارها عام ١٨٢٨^(٢) عن مثيلتها في أوروبا بفترة تمتد إلى قرنين من الزمان ، ويزيد (٢٢٤ سنة) حيث ظهرت أول دورية في فرنسا في الخامس

من يناير سنة ١٦٦٥ بعنوان *Journal des Scavans* وشملت التخصصات التالية : الفيزياء والكيمياء ، والتشريح . أما أول دورية انجليزية ظهرت في العلوم البحتة فكانت بعد صدور الدورية الفرنسية بثلاثة أشهر ، حيث صدرت بعنوان *Philosophical Transactions of the Royal Society* في السادس من مايو سنة ١٦٦٥ ، أما ألمانيا فقد صدرت بها أول دورية بعنوان *Miscellanea Curiosa* في سنة (١٦٧٠ - ١٧٠٥) ثم الدورية الثانية بعنوان *Acta Eruditorum* (١٦٨٢ - ١٧٣١) ، وارتبطت الدورية الأولى بالعلوم الطبية ، إلا أنها كانت تنشر مقالات في النبات والمعادن والحيوان^(٦) .

ويرجع الأستاذ الدكتور / سعد المهجسي ذلك التأخير إلى سبب هام وهو : أن الدوريات بمعناها الوظيفي الحديث قد تأخر ظهورها في الوطن العربي ، عنها في الدول الأوروبية وفي أمريكا مدة غير قصيرة لأسباب كثيرة ، ليس أهوانها أن المطبعة نفسها ، وهي العامل التكنولوجي الذي لاغنى عنه للدوريات ، قد دخلت إلى أكثر البلاد العربية للمرة الأولى ، متأخرة عنها في مواطن اختراعها بما يزيد على قرنين من الزمان ، بل الحقيقة أن وجود الطباعة بصورة مستقرة في أقدم البلاد العربية التي استخدمتها ، قد تأخر عقدين أو ثلاثة عن بداية القرن التاسع عشر نفسه ، هذا بالإضافة إلى أن دخول الطباعة قد لايعني ظهور الدوريات مباشرة في كل الأحوال ، معنى ذلك أن كل دوريات الوطن العربي بصفة عامة لن تعود في بداية ظهورها إلى أبعد من العقد الثالث من القرن التاسع عشر^(٧) .

ويشير الدكتور / شعبان خليفة إلى أن مصر هي أول بلد عربي عرف الدوريات فقد صدرت « الوقائع المصرية سنة ١٨٢٨ » ، وظهرت أول مجلة متخصصة هي « يعسوب الطب » سنة ١٨٦٥^(٨) .

وميلاد الدورية في العلوم البحتة في مصر قد صاحبت استقراراً لم تنله مثلتها في التخصصات الأخرى كالطب مثلاً ، فقد استمرت أول دورية طبية مصرية « يعسوب الطب » في الصدور لفترة تقلر بخمس سنوات (١٢٨٣ - ٢٤ ربيع الآخر ١٢٨٧ هـ (١٨٦٥ - ١٨٧٠)^(٩) في حين أن دوريتي المجمع

العلمى المصرى منذ صدورها فى سنة ١٨٨٩ مازالتا تصدران حتى الآن . بل إن كل دوريات العلوم البحتة بلا استثناء مازالت تصدر حتى الآن ، ولم يتوقف إلا بعض منها ، ولفترات زمنية قصيرة ، ثم تعاود بعدها الصدور مرة أخرى .

ويرجع ذلك الاستقرار إلى نشوء الدوريات فى كنف الجمعيات العلمية الجادة فى تخصصات العلوم البحتة ، ورعاية الجامعات لأعضاء هيئة التدريس فى إتاحة الفرصة أمامهم لنشر إنتاجهم الفكرى ، وحثهم على تقديم المزيد من البحث العلمى الجاد .

نمو الدوريات المصرية فى العلوم البحتة

يمكن تعرف نمو الدورية من خلال دراسة كل من ميلاد الدورية (سنة الصدور) ، وفاة الدورية (سنة التوقف) ، العمر (عدد سنوات الصدور) .

المواليد (سنة الصدور) :

بدأ ميلاد الدوريات بدوريتين سنة ١٨٨٩ وانتهى بـ ٣٦ (بستة وثلاثين) دورية حتى نهاية سنة ١٩٨٧ .

وجداول (١) يبين العدد التركيمى للدوريات العلوم البحتة المصرية منذ سنة ١٨٨٩ وحتى نهاية ١٩٨٧ ، وقد قسمت حياة الدوريات (١٠٧ سنوات) إلى ١١ (إحدى عشر) فئة ، طول الفئة (١٠ سنوات) .

وتبين من الجدول أن العقد الأول صدر فيه دوريتين ، واستقر نفس العدد فى العقد الثانى ثم ارتفع فى العقد الثالث ليصل إلى ثلاث دوريات ويمر العقد الرابع دون زيادة تذكر ، ثم صدر دورية جديدة فى العقد الخامس فيرتفع الرصيد إلى أربع دوريات ، ثم تصدر فى كل من العقد السادس والسابع دوريتان فيرتفع الرصيد فى العقد السابع إلى ٨ دوريات (ثمانى) ثم تأتى الطفرة فى العقد الثامن ، فيصدر فيه سبع دوريات ليرتفع الرصيد إلى ١٥ (خمس عشر) دورية وخاصة فى النصف الثانى من هذا العقد ، وتمثل فترة الازدهار فى صدور الدوريات العلمية . وهكذا يتزايد صدور الدوريات حتى إذا كان

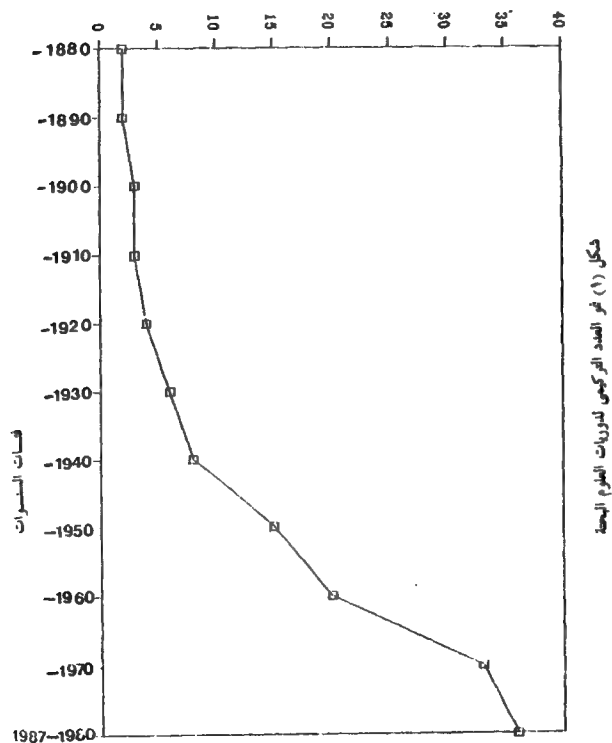
العقد العاشر نجد ارتفاعاً آخر تصل عدد الدوريات الصادرة فيه إلى ١٣ (ثلاث عشر) دورية ، ونجىء ، الزيادة نتيجة دخول الجامعات الحديثة في عملية إصدار دوريات علمية لكلياتها في تخصص العلوم .

أما العقد الأخير الذى لم يكتمل بعد فإن عدد الدوريات الصادرة فيه لاتزيد عن ثلاث دوريات حتى نهاية سنة ١٩٨٧ .

ويتبع منحني النمو التركيبي في شكل (١) نجد أن الزيادة الفعلية للدوريات بدأت مع بداية العقد الثامن ، وهو ما يقابل سنة ١٩٥٠ ، وهذا ما يؤكد الدور الذى قامت به ثورة يوليو ١٩٥٢ من اهتمام بالبحث العلمى ، وتأكيد مكانته .

جدول رقم (١) نمو العدد التركيبي لدوريات العلوم البحتة المصرية

فترات السنوات	عدد الدوريات	العدد التركيبي للدوريات
١٨٨٠ —	٢	٢
١٨٩٠ —	—	٢
١٩٠٠ —	١	٣
١٩١٠ —	—	٣
١٩٢٠ —	١	٤
١٩٣٠ —	٢	٦
١٩٤٠ —	٢	٨
١٩٥٠ —	٧	١٥
١٩٦٠ —	٥	٢٠
١٩٧٠ —	١٣	٣٣
١٩٨٠ — ١٩٨٧	٣	٣٦



الوفيات (سنة التوقف)

تمتتع دوريات العلوم البحتة في مصر بعمر مديد ، فقد كُتب لها البقاء منذ ميلادها ، أما السبب فيعود إلى الجهات المصدرة للدوريات والتي تتضمن لها البقاء ، بحكم وضعها العلمي والأكاديمي ، سواء كانت جمعية علمية راسخة ، أو هيئة حكومية ، أو جامعة ، أو معهد بحث .

الأعمار :

يرتبط عمر الدورية بمولدها ووفاتها ، وفي دراستنا يرتبط عمر الدورية بميلادها فقط حيث أنه لم تتوقف أية دورية عن الصدور - إلا لفترة زمنية قصيرة - تعود بعدها إلى الصدور ، بل لم يحدث ذلك إلا للدورية واحدة فقط هي . Proceedings of Zoological Society of Egypt. حيث صدرت سنة ١٩٦٠ ، واستمرت حتى ١٩٧٢ ، ثم توقفت ، وعادت إلى الصدور مرة أخرى سنة ١٩٨٢ .

ويوضح جدول (٢) التوزيع التكراري لدوريات العلوم البحتة المصرية ، حسب فئات العمر والنسب المئوية لفئة عمر الدورية .

جدول (٢) التوزيع التكراري لدوريات العلوم البحتة المصرية

فئة العمر بالسنوات	عدد الدوريات	النسبة المئوية
١ -	٢	٨,٣ %
١٠ -	١٣	٣٦,١ %
٢٠ -	٥	١٣,٨ %
٣٠ -	٧	١٩,٤ %
٤٠ -	٢	٥,٦ %
٥٠ -	٢	٥,٦ %

النسبة المئوية	عدد الدوريات	فئة العمر بالسنوات
٢,٨ %	١	٦٠ -
٢,٨ %	١	٧٠ -
—	—	٨٠ -
٥,٦ %	٢	٩٠ -
٣٦		المجموع

حجم دوريات العلوم البحتة :

بالنسبة لدوريات العلوم البحتة والتطبيقية . يمثل حجم دوريات العلوم البحتة الصادرة في مصر سواء كانت عامة أو متخصصة ، وبالنسبة لدوريات العلوم البحتة والتطبيقية معا يمثل الحجم نسبة ١٣,٩٥ % من عدد الدوريات ، على حين يمثل حجم الدوريات المتخصصة في العلوم البحتة إلى الدوريات غير المتخصصة في العلوم البحتة والتطبيقية ٣٦,٣٦ % .

وحجم دوريات العلوم البحتة المتخصصة إلى دوريات العلوم البحتة والتطبيقية المتخصصة والصادرة في مصر هو ٢٢,٥ % .

الهيئات المصدرة للدوريات :

طبيعة جهات الإصدار .

تتبع دوريات العلوم البحتة المصرية ، نجد تنوعا في جهات الإصدار ، ويمكن رد هذه الجهات إلى أربع جهات :

الجمعيات العلمية ، الجامعات ، معاهد البحوث ، الهيئات الحكومية .

ويبين جدول (٣) توزيع دوريات العلوم البحتة المصرية طبقاً لطبيعة جهات الإصدار .

جدول (٣) توزيع دوريات العلوم البحتة المصرية طبقاً لجهات الإصدار

سلسل	جهات الإصدار	عدد الدوريات	%
١	الجمعيات العلمية	١٨	٥٠ %
٢	الجامعات (كليات وأقسام)	١١	٣٠,٥ %
٣	معاهد البحوث	٤	١١,١ %
٤	هيئات حكومية	٣	٨,٣ %
المجموع		٣٦	٩٩,٩ %

ويتبين لنا من الجدول السابق أن الجمعيات العلمية لها نصيب الأسد من حيث إصدار الدوريات (٥٠ %) ، تليها الجامعات (٣٠,٥ %) ثم معاهد البحوث (١١,١ %) وتأتى الهيئات الحكومية بأقل نسبة (٨,٣ %) .

ويتفق الدور الذى قامت به الجمعيات العلمية فى نشر الدوريات العلمية فى مصر ، مع الدور الذى قامت به الجمعيات العلمية فى نشر الدوريات العلمية فى أوروبا .^(٦) مع فارق الزمن ، حيث اضطلعت الجمعيات العلمية المتخصصة فى العلوم البحتة فى إصدار ثمانى عشر دورية وحافظت على جريانها ، بالرغم من الصعوبات التى تواجهها كما سيأتى ذكره فى مشكلات نشر الدوريات . ويرجع ذلك إلى أن الهدف الأساسى الذى تضعه الجمعية عند إنشائها ، هو إصدار دورية علمية لنشر الإنتاج الفكرى فى التخصص ، وتضافر جهود أعضاء الجمعية فى سبيل تحقيق الهدف .

وتأتى الجامعات بكللياتها وأقسامها فى المرتبة الثانية ، حيث أسهمت بإصدار وطريقة عرضها ، وإعداد ملخص باللغة المكتوب بها المقالة ، يتكون من

إحدى عشر دورية ، ومعظم هذه الدوريات شاملة لتخصصات العلوم البحتة ، وتتقدم كلية العلوم - جامعة القاهرة - الكليات في نشر أكبر عدد من المقالات في نشرها السنوية ، وتعتبر أول كلية علمية تقوم بنشر وإصدار دورية أكاديمية تصدر عن الجامعات .

أما عن الدور الذي اضطلعت به معاهد البحوث في مصر في مجال العلوم البحتة فمحدود ، وأول معهد تولى هذه المهمة هو معهد الصحراء ، وغالبا ما نجد اسم معهد البحث المصدر للدورية جزءا من عنوان الدورية كما في دورية معهد الصحراء التي صدرت سنة ١٩٥٠ ، والدورية التي صدرت عن معهد الأرصاد والفلك ببلوان سنة ١٩٨١ ، وتوالى بعد ذلك المعاهد والمراكز العلمية المتخصصة في إصدار الدوريات المتخصصة في العلوم البحتة ، وتعتبر الهيئات الحكومية هي الأقل إسهاما في إصدار الدوريات المتخصصة .

دوريات العلوم البحتة المتخصصة :

تتناول الدراسة دوريات العلوم البحتة المتخصصة الصادرة في مصر قائمة (١) بتناول النقاط التالية لكل دورية : عنوان الدورية - الجهة المصدرة - الجهة الناشرة - التردد - بداية الصدور - التحكم - سرعة النشر - التخصص الموضوعي - متوسط الإنتاجية - متوسط عدد الاستشهادات المرجعية - لغات النشر المسموح بها النسبة المئوية للمقالات الخالية من الاستشهادات - النسبة المئوية للمقالات غير المجازة سنويا .. وذلك بعد ردّ الدوريات إلى فئات الإصدار .

الدوريات التي تصدر عن الجمعيات العلمية :

يتولى المركز القومي للإعلام والتوثيق نشر ٧ (سبع) دوريات تصدر عن الجمعيات العلمية في مقابل ١١ (إحدى عشر) جمعية علمية تتولى نشر وإصدار الدوريات ، دون مساعدة من المركز القومي للإعلام والتوثيق ، وكما هو موضح في جدول (٤) فإن الدوريات التي به علامة (*) يقوم بنشرها المركز القومي .

سياسة التحرير :

تقبل هيئة التحرير للجمعيات العلمية عامة المقالات المقدمة إليها كَلِّ في تخصصها ، ولا تشترط عضوية الجمعية لنشر المقالات للباحثين ، فيما عدا الجمعية المصرية لعلم الحشرات التي تشترط عضوية الجمعية لنشر المقالة ، وفي حالة تقدم باحث ببحث لنشرة وليس عضوا بالجمعية ، يتقدم بطلب لرئيس مجلس إدارة للحصول على إذن بنشر مقالته . وتخضع جميع المقالات المقدمة إلى هيئات التحرير للتحكيم سواء كان محليا وعالميا أو محليا فقط .

وتخصص الجمعيات العلمية بلا استثناء مكافأة مادية للمحكمين تتراوح ما بين عشرة جنيهات إلى خمسة عشر جنيها في الوقت الحالي ، وما يقابله بالولار الأمريكي بالنسبة للمحكم الخارجي . ولا تنشر أسماء محكمي المقالات ، فيما عدا مجموعة بحوث الأكاديمية المصرية للعلوم التي تنشر اسم المحكم أسفل عنوان المقالة ، فضلا عن أن التحكيم محلي فقط .

وقد حرصت الجمعيات العلمية التي تصدر دوريات في العلوم البحتة في مصر على إعلان شروط النشر التي يجب أن يلتزم بها المؤلفون في كتابة مقالاتهم ، مثال ذلك الدورية التي تصدرها جمعية علم الحيوان في ج . م . ع . بعنوان Proceeding of zoological society of Egypt وفي الصفحة المقابلة لصفحة العنوان كتبت تحت عنوان «Notice to Authors» أو ملاحظات لكتابة المقالات ، ثم أدرجت تحتها كل ما تطلبه هيئة التحرير من مؤلفي المقالات من طريقة عرض المقالة ، وإعداد ملخص باللغة العربية في حالة ما إذا كانت المقالة باللغة الإنجليزية ، وأيضا اللغات المسموح بالكتابة بها ، أو توجه الشروط تحت عنوان «Instructions to contributors» كما في الدورية التي تصدرها الجمعية المصرية للعلوم النووية وتطبيقاتها بعنوان Arab Journal of Nuclear, Science and Applications وتتفق هذه الشروط أو الملاحظات لمؤلفي المقالات فيما بين الجمعيات العلمية ، سواء ظهرت على صفحات الدورية أو وجهت إلى المؤلفين شفاهة .

وتتضمن تلك الشروط جانب من سياسة التحرير مثل شكل المقالة ،

٢٠٠ - ٣٠٠ كلمة ، ثم المقدمة والتجارب والنتائج ، والمناقشة ، ثم إعداد ملخص باللغة العربية ، وما يتعلق بطريقة وشكل الكتابة والمسافات بين السطور ، وترقيم الصفحات ، والجداول ، والإيضاحات ، وأسلوب رسم الأشكال والرسومات ، ونوع الورق المستخدم ، وطريقة كتابة قائمة المصادر ، مع إعطاء أمثلة ومراجعة البيانات البليوجرافية على مراجع معينة مثل مجلة المصرية للكيمياء التي تتضمن شروط النشر فيها أن تراجع البيانات البليوجرافية والاختصاصات من دورية Chemical Abstracts . وهناك تعليمات عامة موجهة إلى كاتبى المقالات عن ضرورة ألا يكون قد سبق نشر المقالة في دوريات أخرى ، وإذا كانت قد نشرت فينبغى تقديم إذن من الدورية المنشور بها المقالة ، وينبغى كذلك أن يراجع كاتب المقالة البروفات على الأصول ، ويجب عليه ألا يحدث أى تغيير فى النص الأصلي .

الميزانية :

تعتمد الجمعيات العلمية فى ميزانيتها على اشتراكات أعضائها ، بالإضافة إلى الدور الذى يلعبه المركز القومى للإعلام والتوثيق ، فى نشر دوريات الجمعيات العلمية .

وترصد أكاديمية البحث العلمى ميزانية تقدم كإعانة سنوية من موازنة الأكاديمية ، لمعاونة الجمعيات العلمية على أداء رسالتها العلمية ، وقد خصصت الأكاديمية سنة ١٩٧٤ إعانة قدرها ١٣ ٠٠٠ (ثلاثة عشر ألف جنيه) وزعت على تسع جمعيات علمية وأعيد توزيع الإعانة التى تقدمها الأكاديمية سنة ١٩٧٧ على خمس وثلاثين جمعية علمية ، وقدرها ١٤ ٠٠٠ (أربعة عشر ألف جنيه) وكان نصيب الدوريات موضوع الدراسة كالاتى^(١) :

- جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية مبلغ ٥٠٠ (خمسمائة جنيه) .
- الجمعية المصرية للعلوم الرياضية والفيزيائية مبلغ ٥٠٠ (خمسمائة جنيه) .
- الجمعية المصرية الفيزيائية مبلغ ٢٥٠ (مائتين وخمسين جنيه)
- الجمعية المصرية لعلم الحيوان مبلغ ٢٥٠ (مائتين وخمسين جنيه) .
- الجمعية الكيميائية المصرية مبلغ ٥٠٠ (خمسمائة جنيه) .
- الجمعية المصرية لعلم النبات مبلغ ٢٥٠ (مائتين وخمسين جنيه) .
- جمعية علم الحيوان فى ج . م . ع مبلغ ٢٥٠ (مائتين وخمسين جنيه) .

رقم الكتاب	المؤلف	العنوان	البلد	الطبعة	الصدر	الملاحظات	ملاحظات أخرى
1	بيروت	Bulletin de l'Institut d'Egypte	سوري	١٨٨٩	١٩٠٨	الجمعية المصرية	الجمعية المصرية
2	بيروت	Memoires de l'Institut d'Egypte.	سوري	١٨٨٩	١٩٠٨	الجمعية المصرية	الجمعية المصرية
3	بيروت	Bulletin de la Société Entomologique	سوري	١٩٠٨	١٩٠٨	الجمعية المصرية	الجمعية المصرية
4	بيروت	Bulletin de la société Entomologique «Economic Series»	سوري	١٩٠٨	١٩٠٨	الجمعية المصرية	الجمعية المصرية
5	بيروت	Zoological Society of Egypt, Bulletin	سوري	١٩٠٨	١٩٠٨	الجمعية المصرية	الجمعية المصرية
6	بيروت	Proceeding of the Mathematical and Physical	سوري	١٩٠٨	١٩٠٨	الجمعية المصرية	الجمعية المصرية

117

للدوريات التي تصدر عن الجامعات (كليات وأقسام) :

تتولى الكليات المصدرة للدوريات نشر دورياتها بمساعدة الجامعة التابعة لها . وكما هو موضح بجداول (٥) يصدر عن الجامعات ٥ إحدى عشر ٥ دورية سنوية ، تعكس نشاط أعضاء هيئة التدريس بها .

سياسة التحرير :

يوجد ثمة اتفاق غير معلن فيما بين هيئة تحرير الدورية التي تصدر عن الجامعة واللجان ، التي تشكل للحكم على الإنتاج الفكرى لعضو هيئة التدريس بالجامعة ، لمنحة الدرجات العلمية المختلفة . والتي يكون أعضاء هذه اللجان غالبا ، هم أنفسهم رؤساء تحرير الدوريات ، يجعل هذا الاتفاق أن تكون هناك نسبة مئوية من أعمالهم منشورة في الدوريات المصرية . وحقيقة فإن مثل هذا الاتفاق قد دفع أعضاء هيئة التدريس إلى الاتجاه نحو نشر مقالاتهم في الدوريات المصرية ، وخاصة ما يصدر عن مكان العمل .

أما حاليا ، فالدافع لنشر مقالاتهم في الدوريات المصرية هو ارتفاع سعر النشر في الدوريات الأجنبية ، حيث يبلغ (عشرون) دولارا للصفحة الواحدة ، مما يجعل الباحث يفكر أكثر من مرة في أية دورية ينشر بها ، وبأى عدد من المقالات .

وتقبل هيئة تحرير الدورية للكلية عامة المقالات المقدمة إليها في التخصصات المختلفة للعلوم البحتة . وترشح الهيئة لكل بحث محكما داخليا ومحكما خارجيا . وتحدد لهما مكافأة مادية ، ولا تنشر أسماء محكمى المقالات ، ولا يعرفها مقدم البحث ، وتعتمد سياسة تحرير الدورية من الناحية العلمية على ما يتلقاه الباحث من توجيهات على البحث مباشرة ، وعلى سبيل المثال : مطالبة الباحث باختصار الخلفيات الموضوعية . أما فيما يتعلق بطريقة عرض المقالة حيث يطلب منهم عمل ملخص من ٢٠٠ - ٣٠٠ كلمة باللغة المكتوب بها البحث ، وملخص آخر باللغة الأخرى غير لغة النص ، مثال ذلك إذا كان النص باللغة الإنجليزية فيجب أن يقدم ملخصا باللغة الإنجليزية في بداية البحث ، وملخصها للبحث باللغة العربية في نهاية البحث . وإما فيما يتعلق

بطول المقالة ، والبيانات البيوجرافية لقائمة المصادر وأن تكتب المختصرات للمجلات تبعا للمختصرات العالمية والمذكورة في : **World list of Scientific Periodicals** بالإضافة إلى نوع الحبر المستخدم ، ونوع الورق الذى ترسم عليه الأشكال والصور الفوتوجرافية ... إلى آخر هذه التعليمات التى يعرفها الباحث دون ذكرها على صفحات الدورية ، وذلك كما فى نشرة كلية العلوم جامعة القاهرة ، ونشرة كلية العلوم جامعة عين شمس .

وهناك بعض الدوريات التى تصدر عن الجامعات توجه ما ترغب فيه من سياسة للتحرير على صفحات دورياتها ، ومثالنا فى ذلك مجلة كلية العلوم جامعة أسيوط ، ومجلة كلية العلوم جامعة المنصورة . فالأولى كتبت توجيهات للباحث أن يكون البحث جديدا ، وأن يقدم ثلاث نسخ ، وأن يكتب عنوان البحث ، وكذلك أسماء المؤلفين ، تحت العنوان بخط كبير ، وكذلك اسم الجهة التى يعملون بها .

أما الأخيرة فإنها وجهت تحت **Notes for the Authors** وتضمنت معظم ماذكر سابقا ، بالإضافة إلى ذكر اللجان الاستشارية من الخارج ، والتى تقوم بتحكيم المقالات .

بالإضافة إلى كل ما قدم فقد أتفقت كل دوريات الكليات على تسليم ٥٠ فصلة ، لكل باحث ينشر بحثه وما زاد عن ذلك يدفع تكاليفه .

الميزانية :

كانت تخصص لوزارة التعليم العالى ميزانية للمستلزمات الخدمية ، ثم يقوم المجلس الأعلى للجامعات بتوزيع تلك المبالغ على الجامعات ، ثم توزع كل جامعة الميزانية على الكليات ، وكما هو واضح من جدول (٦) - والمبالغ المخصصة لجامعة القاهرة للسنوات من ١٩٦٤ - ١٩٦٨ ، ثم تغير النظام بداية من سنة ١٩٧٠ وحتى سنة ١٩٧٣ حيث أصبح يخصص لكل جامعة مبلغ من موازنة الجهاز الإدارى للحكومة ، أو من موازنة الهيئات العامة منذ سنة ١٩٧٣ وحتى الآن . وكما نرى فى الجدول فإن الميزانية المخصصة لجامعة القاهرة ، وتحت بند نفقات طبع ، وبند نفقات إصدار كتب ومجلات ونشرات ثقافية ، نجد على سبيل المثال المبلغ المخصص لنفقات الطبع سنة

١٩٦٤ ، ٤٣٦٧ (أربعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وستين) جنيه ، وبمقارنة المبلغ المخصص لسنة ١٩٨٠ ، ٩٠٠٠ (تسعة آلاف جنيه) ومن هنا نجد أن المبلغ قد تضاعف ، إلا أن هذا التضاعف صورته مظلمة للواقع ، حيث أن أسعار الورق والطباعة تختلف اختلافا جذريا في سنة ١٩٦٤ عن سنة ١٩٨٠ ، لذا فقد كان هناك انتظام في صدور نشرة كلية العلوم في الستينات ، ثم تغير الحال تماما في سنة ١٩٨٠ ، حيث أصبحت الميزانية لا تكفى واضطرت هيئة التحرير إلى تحصيل مبلغ (أربعين جنيها) عن كل مقالة يقدمها الباحث ، وذلك في الوقت الحالى ، بعد أن تأخر صدور الدورية لمدة أربع سنوات ، فالمقالات التى قدمت ١٩٨٠ نشرت عام ١٩٨٤ ، ولكن بعد مساهمة مؤلفي المقالات في النشر انتظمت بداية من سنة ١٩٨٦ وحتى الآن ، وكذا إذا تتبعنا المبالغ المخصصة لعام ٨٥ / ٨٦ (٩٠٠ ١١٢) نجدها مائة واثني عشر ألف وتسعمائة جنيه) ونجد أن هذا المبلغ قد انخفض في سنة ٨٦ / ٨٧ إلى ٧٠٠٠ (سبعة آلاف جنيه) .

علما بأن هذه المبالغ توزع على كليات جامعة القاهرة التى تصدر نشرات . فما نصيب كل كلية في غمار ارتفاع الأسعار لكل من الأبحاث والورق والطباعة ؟

وإذا كان هذا هو الوضع في جامعة القاهرة ، فما بالنا بالوضع في الجامعات الأخرى ؟

لذا فإننا نجد أن كلية علوم الاسكندرية ، والتي مرت بأزمة النشر التى مرت بها كلية علوم القاهرة ، فرضت هي الأخرى رسوما على نشر المقالة ، وبذلك استطاعت أيضا أن تنتظم دورياتها في الصدور .

أما جامعة أسيوط فلديها ثلاث كليات تابعة لها وهي علوم أسوان ، وعلوم سوهاج ، بالإضافة إلى علوم أسيوط ، وتحمل الجامعة نفقات طبع الشرات العلمية للكليات الثلاثة ، فيما عدا كلية علوم - أسوان التى تفرض رسوما تبلغ ٣٠ (ثلاثون جنيها) لكل باحث يتقدم بمقالة ، ومن غير أعضاء هيئة التدريس بالكلية .

تابع جدول (٥)

العدد	المصدر	المؤلف	الردود	تاريخ النشر	نوع البحث	الخلاصة	النتائج	الدراسات	الدراسات
٧	Delta Journal of Science, Tanta University.	كلية العلوم جامعة طنطا	سوري	١٩٧٧	٢٠٠١٩	١٣٠٩	١٣٠٩	١٣٠٩	١٣٠٩
٨	Delta Science Bulletin Mansoura University	كلية العلوم جامعة المنصورة	سوري	١٩٧٨	٢٠١٨	١٥٠٩	١٥٠٩	١٥٠٩	١٥٠٩
٩	Bulletin Faculty of Science Al-Zagazig University	كلية العلوم جامعة الزقازيق	سوري	١٩٧٩	٢٠١٨	١٥٠٩	١٥٠٩	١٥٠٩	١٥٠٩
١٠	Asuan Scien ce-and Techni caly Bulletin, Assuit university	كلية العلوم جامعة أسيوط	سوري	١٩٧٩	٢٠١٨	١٥٠٩	١٥٠٩	١٥٠٩	١٥٠٩
١١	Sohag Scien and Techno Logy Bulletin, Assuit University	كلية العلوم جامعة أسيوط	سوري	١٩٨٥	٢٠١٨	١٥٠٩	١٥٠٩	١٥٠٩	١٥٠٩

دوريات تصدر عن معاهد بحوث

تصدر عن معاهد البحوث أربع دوريات علمية ، وغالبا ما يكون عنوان الدورية جزءا لا يتجزأ من اسم المعهد جدول رقم (٧) .

سياسة التحرير :

لا تختلف سياسة التحرير في الدوريات التي تصدر عن معاهد البحوث عن السياسة السابق شرحها جملة وتفصيلا .

الميزانية :

قد تكون الدوريات التي تصدر عن معاهد البحوث أحسن حالات في ميزانيتها من الكليات والجمعيات العلمية لأنها تخصص جزءا من ميزانية المعهد للنشر العلمي وتحرص عليه وعلى نشر دورياتها وخاصة وأن هذه المعاهد تهتم بنوعية معينة من الأبحاث وذلك فيما عدا الدورية التي تصدر عن معهد الصحراء فقد كان المعهد في بداية إصداره للدورية متكفل بنشرها ثم نتيجة لقلة الإمكانيات المادية للمعهد تولى المركز القومي للإعلام والتوثيق نشر الدورية .

دوريات تصدر عن هيئات حكومية :

تصدر عن الهيئات الحكومية ثلاث دوريات فقط لا غير ، كما هو موضح بجدول رقم (٧) .

سياسة التحرير :

لا تختلف سياسة التحرير التي تصدر عن الهيئات الحكومية عما سبق شرحه في سياسة التحرير في الجمعيات العلمية والجامعات .

الميزانية :

تتمتع الدوريات التي تصدر عن هيئات حكومية بميزانية تتلهم وزيادة الأسعار ، لذا نجد استقرارا واضحا في تتابع صدور الدورية وانتظامها . وعلى سبيل المثال ، فالدورية التي تصدرها القوات المسلحة لاتحدد لها ميزانية ثابتة ، وإنما تبعا لتكاليف النشر والطبع ، وأيضا الدورية التي تصدر عن الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية ، حيث كان يخصص مثلا لها ميزانية ٥٠٠٠ (خمسة آلاف جنيه) لطبع ٢٠٠٠ نسخة سنة ١٩٧٥ وما قبلها ، وتضاعف هذا المبلغ الآن ، وكذلك الدورية التي تصدر عن الهيئة العامة للأرصاد الجوية ، لذا فإننا نجد أن الفترة التي تستغرقها المقالة حتى تنشر تساير الفترة التي يستغرقها المقالة تنشرها في أحسن الدوريات العلمية ، وهي فترة تتراوح ما بين ٨ - ١٦ شهرا . (١٨) ، (٢١) .

مشكلات نشر الدوريات العلمية :

تعانى جميع دوريات العلوم البحتة الصادرة في مصر ، من بعض المشكلات المتعلقة بالنشر ، نأتى على جانب منها مستقاه من المقابلات الشخصية لما يقرب من ٩٠٪ من رؤساء تحرير الدوريات العلمية ، بالإضافة إلى حضور المناقشات والندوات التي تدور حول النشر العلمى ، كندوة قضية النشر العلمى في مصر ، والتي عقدت في ١٩٨٤/٤/٩ بالاتحاد العلمى المصرى بالقاهرة .

أولا - مشكلات تتعلق بكتاب المقالات :

- ١ - يرد كثير من المقالات غير صالحة للنشر ، من حيث طريقة الإعداد ، واللغة ، وكتابة قائمة المصادر ، وحالة الرسوم البيانية والصور الفوتوجرافية .
- ٢ - تأخر استجابة المؤلفين بإجراء التعديلات التي يطلبها المحكمون لممد طويلة ، قد تصل إلى شهر ونصف .

- ٣ - بعض كتاب المقالات يقدمون البحث للنشر في أكثر من دورية في

نفس الوقت ، ثم تعاجأ هيئة التحرير بالمؤلف يطلب سحب بحثه ، لأنه قد قبل في دورية أخرى ، في الوقت الذى تكون مقالته قد أخذت دورها في النشر ، وسحبها بسبب ارتباطها في عملية نشر ذلك العدد من الدورية .

ثانيا - مشكلات تتعلق بالمحكمين :

١ - تأخر ردود المحكمين : ترسل البحوث إلى المحكم الداخلى ، ومرفق بها خطاب يحدد المدة التى يجب أن تتلقى هيئة تحرير الدورية الرد ، وتحدد المدة بعشرة أيام ، ولكن المدة الحقيقية التى يستغرقها الرد تصل إلى شهر ونصف الشهر ، وترتفع المدة بالنسبة للمحكم الخارجى ، لتصل إلى شهرين ونصف الشهر ، وقد تزيد إلى ٩ (تسعة أشهر) في بعض الحالات .

٢ - يشكو كثيرا من المحكمين ، وخاصة المحكم الخارجى من ضالة مكافأة التحكيم ، ومن تأخر إرسال المكافأة ، مما يجعل البعض منهم يرفض التعامل مع هيئة تحرير الدورية ، والبعض الآخر يستبقى البحوث طرفه حتى تصله المكافأة عن البحث السابق .

ثالثا - مشاكل تتعلق بالطباعة :

• تحتوى الموضوعات العلمية على الكثير من المعادلات الرياضية الرموز الكيميائية ، والأشكال الخطية والظلية ، وتختلف نوعية الجمع في الموضوعات العلمية عن جميع المواد العادية ، سواء باللغة العربية ، أو باللغة الإنجليزية ، أو بأية لغة أجنبية أخرى ، بالإضافة إلى ما يتطلبه الجمع في المواد العلمية من التنوع في السطر الواحد لأبناط وأشكال مختلفة . ولاتوافر هذه الإمكانيات في كثير من المطابع ، ماعدا المطابع الأميرية ، وبعض المطابع الأخرى ، مثل مطابع الشركة الشرقية للإعلانات ، ومطابع الجامعات ، وقد يكون من الصعب أن تستوعب هذه المطابع كل الدوريات العلمية .

• لا يتجاوز عدد النسخ المطلوب طبعتها من كل دورية ٣٠٠٠ (ألفين) نسخة ، وهو أقل من الحد الإقتصادى الأدنى للطبع ، لذلك تمزف المطابع عن

قبول مثل هذه العمليات في كثير من الأحوال .

• دأبت أكاديمية البحث العلمي على صرف حوافر للعاملين الذين يتولون طباعة الدوريات العلمية لسرعة إصدارها ، ثم تعذر صرف الحوافر بناء على تعليمات الجهاز المركزي للمحاسبات ، مما جعل العاملين يتباطأون في طباعة الدوريات .

• إهمال كُتّاب المقالات القيام بمراجعة تجربة الطبع الأولى ، والبعض لا يعيد تجربة الطبع إلا بعد شهرين أو أكثر ، وبعضهم يعيدها دون مراجعة ، والبعض الآخر لا يعيدها على الإطلاق . مما دفع المسئولين عن الدوريات إلى مراجعة تجارب طبع الدوريات بأنفسهم ، وهذا العمل ينقصه الكفاءة ، والخبرة ، والتخصص الموضوعي ، مما يؤدي إلى ظهور أخطاء مطبعية كثيرة .

رابعا - الميزانية :

تعتبر الميزانية هي عماد العمل ، لذا فإن تخصيص ميزانية معقولة أو بمعنى أصح كافية ، يقدم عملا على أكمل وجه . والميزانية المخصصة للنشر في الجامعات ، وكما سبق شرحها بمثال من جامعة القاهرة لانقضى باحتياجات النشر العلمي ، مما دفع هيئة تحرير معظم الدوريات إلى فرض رسوم نشر للمقالات المقدمة .

أما الميزانية المخصصة للنشر العلمي في الهيئات الحكومية ، ومعاهد البحوث ، فهي أحسن حالا من كل من الميزانية المخصصة للنشر العلمي في الجامعات والجمعيات العلمية ، وفي الغالب الأعم تكفي لنشر الدورية دون فرض رسوم على مقدم المقالة ، أو طلب مساعدة خارجية .

ونأتى الآن على الميزانية المخصصة لنشر الدوريات العلمية ، والتي يقوم بنشرها المركز القومي للإعلام والتوثيق ، حيث يقوم بنشر ١٨ (ثمانية عشر) دورية علمية ، منها ٧ (سبع) دوريات شملتهم دراستنا .

وتنقسم الميزانية إلى جزئين : ميزانية تعتمد للطباعة ، وميزانية تعتمد للتحكيم الخارجى .

(أ) ميزانية الطباعة :

تقدر الميزانية التي اعتمدت لمواجهة تكاليف طباعة الدوريات التي ينشرها المركز القومي للإعلام والتوثيق ١٨ (ثمانين عشر دورية) ١٥٠٠٠ (خمسة عشر ألف جنيه) سنويا . ومتوسط التكاليف الحقيقية لنشر الدوريات لا يقل عن ٨٠٠٠٠ (ثمانين ألف جنيه) . ويتضح لنا من لغة الأرقام العجز الشديد الذى ينتج عن التأخير فى نشر الدوريات التى يقوم بنشرها المركز القومي للإعلام والتوثيق . وهنا يأتي سؤال : كيف يسد العجز ؟ وللإجابة على هذا السؤال ، ينبغى أن نعرف أن العجز دائم ، وكل ما يحدث هو تسديد جزء من هذا العجز ، من الميزانية المقبلة ، وهكذا يستمر العجز ويتزايد .

(ب) ميزانية التحكيم الخارجى :

يخصص مبلغ يقدر بألف جنيه لثمانى عشرة دورية مقابل مكافآت التحكيم ، وتحتاج مكافآت التحكيم إلى مبلغ خمسة عشر ألف جنيه ، مما يؤدى إلى تراكم مستحقات السادة المحكمين ، حتى يتم تدبير مبالغ أخرى ، من بنود أخرى فى الميزانية ، أو بدء عام مالى جديد ، وبالتالي يسهم ذلك فى تأخير نشر الدوريات .

وتقود المعوقات السابقة ، الواحدة تلو الأخرى ، إلى تدهور مكانة الدوريات المصرية بين الدوريات التى تتسابق للمحافظة على القمة فى سرعة النشر ، وانتظامه ، وعلى مستوى المقالات التى تنشر بها وطباعتها .

وتعتبر الميزانية هى المسئول الأول عن تأخير نشر الدوريات العلمية ، سواء ما ينشره المركز القومي للإعلام والتوثيق ، أو ما يقوم بنشره الجامعات ومعاهد البحوث والهيئات الحكومية . ذلك بالإضافة إلى أنه عندما تخصص ميزانية لسنة مالية تبقى كما هى سنوات وسنوات ، دون مراعاة لارتفاع الأسعار للورق والطباعة ، وما إلى ذلك « وقد تسببت الظروف المالية بالفعل فى تأخر هذه المجلات عن الصدور لفترات طويلة ، ونتج عن ذلك رفض الجهات العلمية استلامها لأنها تتأخر بالعامين والثلاثة ، ويتكدس بعضها فى ممرات المركز

القومى للإعلام والتوثيق ، كما رفضت بعض الجهات العلمية الخارجية تبادلها نظرا لتقديم توارىخها » . (١٩)

وفى غمار مشكلة الميزانية وتأثيرها على تأخر النشر للدوريات العلمية ، نجد أن بعض الجمعيات العلمية تطالب بزيادة عدد مرات صدور الدورية لتقابل الزيادة فى عدد المقالات التى تقبلها هيئة تحرير الدورية ، وبالطبع تقابل بالرفض من الجهة الناشرة ، ومثالنا فى ذلك المجلة المصرية للميكروبيولوجيا التى تطالب بزيادة مرات الإصدار .

ونخلص من العرض السابق إلى أن المشكلات قائمة أمام الدوريات العلمية ، ولم تصادف حلا واقعيا وجزئيا ، ولذلك نقدم بعض المقترحات التى تسهم فى تخفيف معوقات النشر :

أولا - التحرير والتحكيم :

- ١ - وضع حد زمنى لوصول ردود المؤلفين على تعليقات وتعديلات المحكمين ، ووضع شروط جزائية على المؤلف إذا تجاوز الموعد المحدد .
- ٢ - وضع حد زمنى لوصول رد المحكمين ، على أن يسحب البحث من المحكم ، إذا تجاوز الموعد المحدد ، وإرسال البحث إلى محكم آخر .
- ٣ - رفع مكافآت المحكمين ، واختصار إجراءات صرف هذه المكافآت .

ثانيا - الميزانية :

- ١ - زيادة التخصيصات المالية لنشر الدوريات بما يتلاءم ومستوى لأسعار الحالى .
- ٢ - المساهمة فى إيجاد دخل إضافى يساعد فى تدعيم الميزانية وذلك عن طريق :

(أ) فرض رسوم مقابل نشر البحوث يدفعها كاتب المقالة فى حالة قبول بحثه .

(ب) دعوة المكتبات للاشتراك في الدوريات العلمية ، بدلا من حصولهم عليها عن طريق الإهداء .

(ج) قبول الدوريات لنشر إعلانات بها .

(د) بيع الدوريات والفصلات (Reprints) بثمان رمزى لأعضاء الجمعيات العلمية ، وبالثمن الحقيقي لغيرهم من الباحثين .

الخلاصة :

نخلص في هذه الدراسة بالآتي :

أولاً : فيما يتعلق بنشر الدورية يضطلع المركز القومي للإعلام والتوثيق بدور فعال في نشر الدوريات التي تصدر عن الجمعيات العلمية ، ويعتبر هذا العمل دوراً رائداً بالرغم من العقبات المالية التي تواجهه في تأدية مهامه ، وبالتالي فإن دور الجمعيات العلمية في نشر الدوريات الصادرة عنها قد انحصر في عدة جمعيات علمية بعينها ، لها من المكانة ما يسمح لها بذلك ، ونخص بالذكر أول جمعية علمية متخصصة في مجال العلوم البحتة ، وهي الجمعية المصرية لعلم الحشرات ، وتقوم كل من الجامعات والهيئات الحكومية بنشر دورياتها ، دون مساعدة من المركز القومي للإعلام والتوثيق ، وتعتمد على الميزانيات والموارد المالية المخصصة للنشر العلمي. أو بفرض رسوم يدفعها من كاتب المقالة كما يحدث في الجامعات .

ثانياً : غلبت فترة التردد للدوريات السنوية على أية فترة تردد أخرى ، حيث بلغ عدد الدوريات التي تصدر سنوية ٢٥ دورية بنسبة ٦٩,٤ ٪ ، وهي أعلى نسبة ، تلي ذلك الإصدارة النصف سنوية فقد بلغت نسبتها ٢٥ ٪ ثم بلغت أكثر من ذلك ، إلى نسبة ٥,٦ ٪ .

وكان من نتيجة ارتفاع نسبة الدوريات التي تصدر سنوياً تأخر نشر المقالات بالدوريات كلما تأخر صدور الدورية .

ثالثاً : التحكيم : تعتمد هيئات التحرير على تحكيم محلي وآخر خارجي للحكم على مدى صلاحية المقال للنشر فيما عدا قلة من الدوريات تعتمد على التحكيم المحلي فقط وتمثل نسبة قليلة ، وقد لعبت المكافأة المالية في مقابل عملية التحكيم دوراً في تأخير نشر الدورية ، وذلك كلما انخفضت الميزانية المخصصة للتحكيم .

رابعاً : قلة منافذ النشر : حيث وجد أن عدد الدوريات في المجال سنا وثلاثين دورية فقط ، بينما يبلغ عدد الحاصلين على الماجستير والدكتوراة في المجال والذين يتوقع لهم أن ينشروا مقالات ٢٩٢٣ (ألفان وتسعمائة وثلاثة وعشرون) باحثاً كما ، هو مثبت في دليل الأفراد العلميين ، لسنة ١٩٧٦^(٢٠) مما يؤكد ضرورة زيادة منافذ النشر .

خامساً : انخفضت نسبة المقالات الخالية من الاستشهادات المرجعية وبلغ متوسط عدد الاستشهادات المرجعية الملحقه بالمقالات طبقاً للمعدلات العالمية ما بين ١٢ - ١٥ استشهاداً^(٢١) .

سادساً : لغات النشر : بالرغم من أنه يسمح في معظم الدوريات بالنشر باللغات العربية والانجليزية والفرنسية والألمانية ، فإن اللغة السائدة في النشر هي اللغة الانجليزية ، وقلة قليلة باللغات الأخرى كالفرنسية والألمانية ، ويرجع ذلك إلى لغة تعليم العلوم البحتة في مصر باللغة الانجليزية .

سابعاً : سرعة النشر : وصلت الفترة التي تستغرقها المقالة حتى تنشر في السبعينات إلى مايقرب من سنتين أو تزيدان .

قائمة المصادر

- (١) عبدالرازق ابراهيم . الجمعيات العلمية في مصر . رسالة العلم ، ع ٣٦ ، ١٩٦٩ ، ص ص ٥١ - ٥٤ .
- (٢) محمود حافظ . ندوة تقنية النشر العلمي في مصر . ١٩ أبريل ١٩٨٤ .
- (٣) نفوس جامعة فؤاد الأول . مطبعة جامعة فؤاد الأول ، ١٩٥٠ ، ٢١٠ ص .
- (٤) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا . المؤتمر السنوي للأكاديمية ، الدورة الرابعة ١٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٧٧ ، ٤٣٦ ص .
- (٥) خليل صابات . تاريخ الطباعة في الشرق العربي . ط ٢ . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ٣٧٨ ص .
- (٦) Houghton, Bernard. Scientific Periodicals: their historical development characteristics and control. London, Olive Stanley. 1975, 135 p.
- (٧) سعد محمد المجري . دراسات بليوجرافية لأوعية الفكر العربي : الاطروحات والدوريات . القاهرة ، هيئة المكتبات المدرسية ، ١٩٧٥ ، ١٤٨ ص .
- (٨) شهبان خليفة . الدوريات في المكتبات ومراكز المعلومات . القاهرة ، العربي ، ١٩٧٨ ، ١٦٣ ص .
- (٩) محمد المصري هان . الإنتاج الفكري للأطباء العرب في الدوريات العلمية : دراسة للتبليط البليوجرافي والاستخدام . رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، ٤٧٥ ص .
- (١٠) وزارة التعليم العالي . فرع جامعة القاهرة . السنة المالية ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، ص ٥٧٦ ، ٥٧٧ .
- (١١) الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ميزانية الخدمات ، (٤) قطاع التعليم والبحوث والشباب قسم ١٨ - وزارة التعليم العالي فرع (٢) جامعة القاهرة ، ص ١٨٦٩ - ١٨٦٩ .
- (١٢) موازنة الجهاز الإداري للحكومة للسنة المالية ٧٠ - ٧١ ، (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب قسم ١٧ - وزارة التعليم العالي فرع جامعة القاهرة ، ص ٥٧٤ - ٥٧٥ .
- (١٣) موازنة الهيئات العامة للسنة المالية ١٩٧٣ - (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب رقم (٤٦) جامعة القاهرة ، ص ١٠٢٢ .
- (١٤) موازنة الهيئات العامة للسنة المالية ١٩٧٥ - (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب رقم (٩٠١) جامعة القاهرة ص ١١٦٧ .
- (١٥) موازنة الهيئات العامة للسنة المالية ١٩٨٠ / ١٩٨١ - (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب رقم (٩٠١) - جامعة القاهرة ، ص ٥٣١ .
- (١٦) موازنة الهيئات العامة للسنة المالية ١٩٨١ / ١٩٨٢ - (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب رقم (٩٠١) - جامعة القاهرة ، ص ٥٥٥ .

- (١٧) موازنة الهيئات العامة للسنة المالية ١٩٨٦ / ١٩٨٧ - (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب رقم (٩٠١) - جامعة القاهرة ص ٨٥٦ .
- (١٨) جارى ، ولیم د . الإصصال أساس النشاط العلمى : تسير سبل تبادل المعلومات بين المكثبين والباحثين والمهندسين والدارسين ، ترجمة حشمت قاسم . بيروت . الدار العربية للموسوعات . ٤٧٢ ص .
- (١٩) صلاح جلال . د حصاد الأسبوع : : ١٨ مجلة علمية مهنددة بالوقوف ، الأهرام ١٩٨٤/٤/١٩ ، ص ٦ ، ١٤ .
- (٢٠) دليل الأفراد العلمين . أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا . القاهرة ، ١٩٧٦ ، ١١٧٧ ص .
- (٢١) ميدوز ، جاك . آفاق الإصصال ومناخلة فى العلوم والتكنولوجيا ، ترجمة حشمت قاسم . القاهرة ، المركز العربى للصحافة ، ٣٥٦ ص .

علم الوثائق العربية في العصور الوسطى ومدى الحاجة إلى دراسته

محمد محمد خضر

ملخص : تبدأ الدراسة بتتبع نشأة علم الوثائق ، ووضع قواعده في أوروبا منذ أواخر القرن السابع عشر ، ثم تتناول الجهود التي بذلت لدراسة الوثائق العربية ، وخاصة جهود بعض المستشرقين ، وتنتهي إلى أن دراسة علم الوثائق العربي لا تزال تحتاج إلى جهد كبير لدراسة العناصر التي يمكن أن تضاف إلى ما سبق نشره من وثائق دراسات ، خصوصا فيما يتعلق بمخطوطات علم الشروط . هذا بالإضافة إلى دراسة كل ما يتعلق بالوثائق العامة الصادرة عن دواوين الإنشاء .

من المعروف أن الحاجة إلى التعمق في دراسة علم الوثائق العربية في العصور الوسطى قد ظهرت في مصر منذ نيف وثلاثين عاما ، بعد إنشاء معهد الوثائق والمكتبات . وفي خلال تلك الفترة قدمت دراسات عديدة أسهمت في توضيح كثير من جوانب هذا العلم . غير أن الشرط لا يزال بعيدا حتى نصل بدراسته إلى المستوى الأكاديمي المطلوب .

وعندما نتعرض لموضوع هذا العلم لا بد لنا من أن نذكر أن « علم الوثائق » كان معروفا في أوروبا منذ أواخر القرن السابع عشر الميلادي ، تحت

اسم « علم الدبلوماسية » *Le Diplomatique* ^(١) . ذلك أن أحد الرهبان الجرويت *Jesuites* ويدعى دانييل فان بابنبروك « *Daniel Van Papen Broeck* » أخرج في عام ١٦٧٥ م كتابا تحت عنوان : *Alto Sanctorum* ألقى فيه ظلالة من الشك حول صحة جميع الوثائق التي كانت تحتفظ بها الأديرة والكنائس ، والتي كانت ترتب حقوقا قانونية ، وفوائد مادية ، تعود على تلك الأديرة والكنائس فتصدى للرد على ادعاءات بانبروك أحد الرهبان « البنديكتيين » *Bénédictions* واسمه « دوم جان مابيون » *Don Jean Mabillon* وكان منقطعا للدراسة العلمية في كنيسة « سان جرمان دي برى » « *St. Germain-des-Prés* » فأصدر كتابا في سنة ١٦٨١ م تحت عنوان « *De re diplomatia libri* » ، ووضع فيه القواعد العلمية لتمييز الصحيح من الزائف من الوثائق ، ومنذ ذلك التاريخ وضعت قواعد علم « الدبلوماسية » الذي استمد اسمه من كلمة « *Diploma* » وهي كلمة كان المؤرخون يطلقونها على كل الوثائق ، دون أن يعطوا تحديدا فنيا لمعناها . ولقد كانت هذه الكلمة مجهولة في العصور الوسطى ، ولكن مؤرخي عصر النهضة استعاروها من اللغة اليونانية ، وتعنى في هذه اللغة « ورقة مطوية » وكانت تطلق في معظم الأحيان في روما على « جوازات السفر » أو « تصاريح التجول » التي كانت تمنح لعمال البريد ، وتصدر باسم « مجلس الشيوخ » *Le Senat* ^(٢) . ومن ثم أطلق اسم « علم الدبلوماسية » على العلم الذي يدرس هذه الأوراق المطلوبة .

والذي نلاحظه مما سبق أن هذا العلم نشأ في بادئ الأمر لتحقيق أغراض قانونية ، وهي تمييز الصحيح من الزائف من الوثائق ، إلا أنه سرعان ما دخل في حفل الدراسات التاريخية ، وأصبح أحد « العلوم المساعدة للتاريخ » *Sciences Auxiliaires de l'histoire* ^(٣) وصار أحد الأدوات التي يعتمد عليها المؤرخون في أوروبا في مطلع العصر الحديث . بل إنهم اعتبروا أن التاريخ لا يمكن أن يتم دراسته في أى عصر من العصور ، إلا بناء على دراسة الوثائق المتاحة عن هذا العصر ، ومن هنا فقد قسموا مصادر كتابة التاريخ إلى مصدرين رئيسيين هما :

٢ - المصادر الوثائقية Sources documentarres

على أن دراسة الوثائق كان يمكن أن تتم من جوانب متعددة فإلى جانب ما تحويه هذه الوثائق من معلومات سياسية واقتصادية واجتماعية ، يمكن أن تفيد المؤرخ في دراسته للعصر الذى يتصدى له . فقد كان من الممكن أيضا أن تتم دراسة هذه الوثائق من حيث نوع الخط الذى كتبت به ، والتطورات التى طرأت على شكل الحروف الأبجدية على مر العصور ، وهو ما يعرف باسم « علم الخطوط القديمة Palcographic أو من ناحية الرموز والمصطلحات التى ترد فى الوثائق الديوانية . أو من ناحية المواد التى تمت كتابته الوثائق عليها (بردى - رق - ورق - الخ) أو دراستها من ناحية اللغة التى استعملت فيها ، والألفاظ وتطوراتها ، وهو ما يدخل ضمن علم « الـ Philologie » كما يمكن دراسة المصطلحات الفنية والفقهية التى وردت فى ثناياها ، والتى كانت تتغير من ديوان أو مؤسسة إلى ديوان آخر أو مؤسسة أخرى ، وهو ما يدخل ضمن دراسة « تاريخ النظم » «Histoire des Institution» .

وباختصار فإن تعدد الجوانب التى يمكن دراستها فى الوثائق جعل « علم الوثائق » بمثابة مجموعة من العلوم يطلق عليها جميعا اسم ذلك العلم . هذا ما كان فى بداية نشأته .

^٤ وعلى ذلك فقد نشر خلال القرون الثلاثة التى انقضت منذ ظهور ذلك العلم العديد من المؤلفات بلغات مختلفة ، تتناول مختلف الجوانب التى أشرنا إليها خصوصا فى المدرسة « الفرنسية » التى استوعبت آراء المدرسة الألمانية^(٤) .

ولقد كانت معظم هذه المؤلفات تميز بين الجانبين الرئيسيين فى دراسة هذا العلم ، وهما :

- ١ - القواعد العامة التى لا بد لكل مشتغل بعلم الدبلوماسية أن يعرفها .
- ٢ - القواعد التى يمكن استخدامها عند نقد كل وثيقة على حدة .

ولكن أحدا من الدارسين لعلم الدبلوماسيات لم يفكر في وضع تعريف علمي دقيق لهذا العلم منذ نشأته التي أشرنا إليها ، وحتى مطلع القرن العشرين ، عندما حاول ثلاثة من الوثائقيين الفرنسيين - كل على حدة - أن يضع تعريفا علميا للدبلوماسيات ، بحيث يتحدد موضوعه بدقة وتتحدد مناهج البحث فيه ، حتى لا تتداخل مع الموضوعات الأخرى التي تتصل بدراسة الوثائق ، والتي سبقت الإشارة إليها .

وانتهى الأمر بالوثائقي « ديماس » Dumas بعد أن استعرض التعريفات التي وضعها العالمان الآخران هما Tessier و De Boüard إلى أن موضوع علم الدبلوماسيات هو دراسة الشكل « La Forme »^(*) في الوثائق .

فلقد لاحظ « ديماس » أن « التصرفات القانونية » « Actes Juridiques » يمكن أن تتم شفويا ، دون الحاجة إلى إثبات حلوثها عن طريق « الوثيقة المكتوبة » ، فالتصرف القانوني هو عبارة عن إعلان الإرادة لشخص أو عدة أشخاص بحيث يحدث هذا الاعلان أثرا قانونيا وأنه يمكن إثبات حدوث مثل هذا التصرف القانوني بوسائل أخرى مثل شهادة الشهود أو اعتراف الأطراف بما حدث دون الحاجة إلى الكتابة .

ولكن إذا تم اثبات هذا « التصرف القانوني » عن طريق الكتابة فإن « الوثيقة المكتوبة » تصبح هي « التصرف القانوني الأداء » « Gete Instrumentaire » وهي بمثابة « الوعاء » Consigne الذي يتم حفظ التصرفات القانونية داخله على أن الدارس لعلم الدبلوماسيات لا ينصب اهتمامه على التصرفات القانونية في حد ذاتها - فذلك هو موضوع علم القانون - وإنما ينصب اهتمامه على « الوثيقة المكتوبة » التي هي « الاداء » حيث أنها أنشأت أصلا لتصبح « وسيلة للإثبات » Moyen de Preuve أو هي « البينة » التي يترتب لصاحبها الحق القانوني بناء عليها .

ومن هنا كان الحرص على وضعها في « قوالب قانونية ثابتة » واستخدام « صيغ محددة » لا تقبل التأويل وإنما تدل على عناصر التصرف القانوني دلالة

لا لبس فيها ولا تحتمل التفسير حسب وجهات النظر مختلفة عند تقديمها إلى القضاء .

ولما كانت التصرفات القانونية التي يقوم بها فرد أو أكثر تتشابه فيما بينها مثل : البيع والزواج والايجار والرهن والشركات والوكالة ... الخ فإن صيغ الوثائق الدالة على هذه التصرفات ، لا بد أن تكون متماثلة فيما عدا أسماء الأشخاص أو الأماكن ، أو مقدار الثمن أو مبالغ الشركة إلى غير ذلك من المتغيرات التي تخضع لظروف الأفراد الخاصة ، والتي لا تدخل ضمن العناصر الثابتة .. ككل تصرف من التصرفات القانونية .

ومن هنا وجد كتاب الوثائق في العصور الوسطى أنه من الأسير عليهم ، بدلا من أن ينشئوا كل وثيقة من أولها إلى آخرها في كل مرة ، أن يضعوا نماذج ثابتة لكل وثيقة تدل على تصرف قانوني معين ، بحيث لا يوضع فيها أسماء أشخاص محددين ، ولا أماكن محددة ، وعندئذ تصبح مهمة كاتب الوثائق سهلة ، فما عليه إلا أن يملأ الفراغات التي تركت بأسماء الأشخاص الذين لجأوا إليه لكتابة الوثيقة أو يضع أسماء الأماكن ، أو الأثمان ، أو المبالغ المدفوعة إلى غير ذلك ، وهو عين مانراه اليوم في النماذج المطبوعة لعقود الايجار مثلا أو التوكيلات الرسمية ، حيث أن البنوك القانونية للعقد ثابتة ومطبوعة ، وبها فراغات تملأ بأسماء أصحاب التصرف القانوني ، للتصديق عليها .

على أن الصيغ المستعملة في نماذج الوثائق خلال العصور الوسطى كانت تختلف من عصر إلى عصر ، أو مكان إلى مكان آخر ، طبقا للأعراف القانونية والاجتماعية . ومن هنا كان على كتاب الوثائق أن ينشئوا نماذج جديدة كلما استجدت تقاليد قانونية أو اجتماعية جديدة .

وإذا كان الوثائقيون في أوروبا منذ عهد مايون Mabillon يقيمون دراساتهم على وثائق أصلية Authentique منفردة بعينها ، فإنه لم يكن يعينهم دراسة هذه المفردات وحدها وإنما كان الذي يعينهم هو الوصول إلى القواعد العامة التي تحكم كتابة الوثائق . أى أنهم كانوا يحاولون وضع تصنيف شامل لكافة أنواع الوثائق ، سواء أكانت من الوثائق العامة أم من الوثائق الخاصة ، ثم إيجاد

الأساليب المتبعة في كتابة كل نوع منها . أى أنهم كانوا يدرسون المفردات ، كى يصلوا القواعد التى تنطبق على جميع الوثائق .

ومن هنا يمكن لنا أن نتبين أن موضوع علم الديپلوماتيك هو دراسة « الشكل » أو « الأشكال » التى اتبعت في كتابة الوثائق .

ولقد استطاع كثير من المؤرخين في أوروبا تصحيح الوقائع التاريخية التى وردت بصورة خاطئة في المصادر السردية أو الروائية ، وذلك عن طريق الرجوع إلى المصادر الوثائقية ، وساعدهم على ذلك أن طبيعة الحياة القانونية في أوروبا كانت تحتم الاحتفاظ بالوثائق بطريقة منهجية في دور الأرشيف ، لاتخاذها وسيلة لاثبات الحقوق القانونية عند النزاع . وكان لابد لهذه الوثائق من أن تحمل ما يسمى بعلامات الصحة *Signes de Validation* ، وهى التوقيعات والأختام ، وتوقيعات الشهور ، إلى غير ذلك من العلامات التى تثبت صحة الوثيقة .

هذا ما كان باختصار . فيما يتعلق بتاريخ دراسة علم الديپلوماتيك الأوروبى والتطورات التى حدثت له خلال ثلاثة قرون ، بحيث أصبح علما له مناهجه المستقلة .

أما بالنسبة للوثائق العربية فقد اختلف الأمر ، إذ أن عددا من الباحثين في التاريخ الإسلامى حاولوا الرجوع إلى الوثائق العربية لاستخدامها كمصدر من مصادر كتابة التاريخ الإسلامى مع إخضاعها لنفس المناهج التى خضع لها علم الديپلوماتيك الأوروبى .

وكان هذا أمرا طبيعيا ، إذ أن غالبية هؤلاء الباحثين كانوا من المستشرقين المتأثرين بدراساتهم للتاريخ الأوروبى ، غير أنه كانت هناك عقبة رئيسية تقف في سبيل إجراء دراسة متكاملة لعلم الديپلوماتيك العربى ، أو علم الوثائق العربية ، على غط الدراسة الأوروبية إذ أن الوثائق العربية الأصلية *Authentiques* لم تكن قد حفظت بطريقة منهجية منظمة ، كما حدث بالنسبة للوثائق الأوروبية في دور الأرشيف وإنما عثر على أعداد منها بطريق المصادفة ، عن طريق الحفريات الأثرية أو في دير سانت كاترين ، أو في بعض دور الأرشيف الأوروبية (في

البندقية ، وجنوا ، ويزا ، والفاتيكان ، وبرشلونة ، وباريس) . وكذلك بعض وثائق العصر المملوكي ، التي عثر عليها بدار المحفوظات بالقلعة ، أو بأرشيفات وزارة الأوقاف ، أو المحكمة الشرعية .

ولقد عكف عدد من المستشرقين ، السابق الإشارة إليهم ، منذ أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي ، على نشر أعداد من الوثائق التي عثر عليها بالمصادفة ، ومن بين هؤلاء : بل Bell وأبوت Abbott وجرومان Gohmann وديترش Dietrich وكارابشيك Karabacek وبكر Becker . واكتفى معظمهم بمجرد نشر تلك الوثائق والتعليق عليها من الناحية التاريخية بطريقة منهجية علمية ، دون محاولة لوضع قواعد الدبلوماسية أو الوثائق العربية .

إلا أن اثنين منهما هما : جرومان Grohman^(١) وبجوركمان Björkman^(٢) قد حاولا إنشاء قواعد علم الدبلوماسية العربى ، اعتمادا على ما نشر من وثائق من مصادر أخرى .

ولكن المحاولتين اللتين قام بهما هذان المستشرقان لم تكونا كاملتين فانتقد المستشرق كلود كاهين Claude Cahen^(٣) هاتين المحاولتين بينا أن المحاولة الأولى كانت تعتمد اعتمادا كلياً على مجموعة من النصوص التي عثر عليها في مصر وحدها ، وهى صادرة في عصور مختلفة ولأسباب متباينة ، وأن أغلب ما نشر منها هو مجموعات من الوثائق الخاصة . (بيع - زواج - عتق - إيجار - رهن ... الخ) أو أنها نصوص مالية وإدارية صدرت عن الولاة وحكام المقاطعات في مصر منذ القرن الأول الهجرى وما تلا ذلك ، أو أنها مجموعات من المراسلات الخاصة^(٤) .

وهذه المحاولة وإن كانت مفيدة ، إلا أنها اعتمدت على مجموعة محدودة من النصوص ، لا تتنظم كل أنواع التى صدرت في العالم الإسلامى ، ولذلك فهى تعتبر محاولة جزئية .

أما المحاولة الثانية التى قام بها بجوركمان Björkman فقد اعتمد فيها اعتمادا كلياً على كتاب « صبح الأعشى فى صناعة الإنشا » للقلقشندى . فهى محاولة جزئية

أيضا . ولاشك أن كلا المؤلفين كان يعرف وجه النقص في المحاولة التي قام بها .

ثم أشار كلود كاهين « في مقاله السابق إلى أن دراسات علم الديپلوماتيك العربى تعانى من تأخر شديد ، بالمقارنة مع دراسات الديپلوماتيك التى تمت بالنسبة للوثائق العثمانية ، إذ قام بدراسة هذه الوثائق كل من : Zajackowski, Reychman, Feckte, Guboglu^(١٠) ووضعوا بها قواعد الديپلوماتيك العثمانى .

أما H.Busse فقد نشر عددا كبيرا من الوثائق الفارسية مصحوبة بدراسة الديپلوماتيك الفارسى ، لم يسبقه إليها أحد^(١١) .

وبالرغم من أن هذين النوعين من الوثائق - العثمانية والفارسية - قد استمدتا قواعد كتابتهما من قواعد كتابة الوثائق العربية التى سبقتهما ، فإن مثل هاتين الدراستين للديپلوماتيك العثمانى والفارسى لا مثيل لهما فى الدراسات العربية .

وعدد « كاهين » فى مقاله السابق المصادر التى يمكن أن يعتمد عليها فى محاولة وضع قواعد علم الديپلوماتيك العربى ، بالإضافة إلى المصادر التى اعتمد عليها كل من « جروهمان وبجوركمان » . وأشار إلى أن كل من يريد محاولة وضع قواعد ذلك العلم ، فإنه يتعين عليه أن يجمع كل المعلومات التى وصلت إلينا عن طريق هذه المصادر ، ويقارن بينهما ، قبل محاولة وضع تلك القواعد .

فبالإضافة إلى المصادر المشار إليها سابقا ، فإن هناك أعداد أخرى من المصادر منها :

١ - وثائق « الجنيزة Geniza » التى قام بنشر بعض منها « جويتاين Goitein »^(١٢) .

٢ - أن بعض كتب التاريخ الإسلامى قد حفظت لنا نماذج من الوثائق التى

صدرت في غضون القرون الثلاثة الأولى الهجرية ، والتي قام بجمعها بعض المؤلفين في العصر الحديث^(١٧) .

ومن الواضح أنه لا يمكن الجزم بأن نسخ هذه الوثائق التي نقلتها إلينا المصادر المختلفة صحيحة تماما ، أو أنها مطابقة للوثائق الأصلية مطابقة تامة . إذ أن كثيرا من مؤلفي هذه المصادر كانوا يحذفون منها أجزاء يعتبرونها غير ذات أهمية ، مثل العبارات الافتتاحية أو الختامية في هذه الوثائق ، ذلك لأنها كانت صيغا محفوظة تتكرر في كل الوثائق . وكذلك كانوا يحذفون التواريخ في كثير من الأحيان .

وربما حدث بعض التبدل في بعض الألفاظ الواردة فيها ، وهكذا . ولكن ذلك لا يدعونا إلى رفض هذه الوثائق رفضا تاما عند دراستنا للديبلوماسية العربية ، أو أن نعتبرها جميعا زائفة ، لأنه إذا نَحِنا جانباً نسخ الوثائق التي صدرت في عهد رسول الله ﷺ ، وعهد الراشدين والدولة الأموية ، فإنه لم تكن هناك مدعاة إلى تزيف الوثائق التي صدرت في العصور التالية ، ومن هنا فليس لدينا مبررات قوية للشك في صحتها ، وبالتالي رفضها عند الدراسة .

٣ - يضاف إلى ما سبق مجموعة الكتب الفنية التي قصد بتأليفها تعليم الكتاب كيفية كتابة الوثائق في الدواوين المختلفة . أو مجموعة الكتب التي تناولت المصطلحات الفنية المستخدمة في تلك الدواوين ، مع مراعاة أن تلك المصطلحات قد تغيرت بتغير العصور والدول ، كما استحدثت مصطلحات جديدة عندما دعت الحاجة إلى إنشاء دواوين جديدة في الدول الإسلامية المتعاقبة ، في المشرق والمغرب .^(١٨)

٤ - مجموعة كتب المصطلح الوثائقي في دواوين الرسائل أو الإنشاء . وهي تلك المؤلفات التي كتبها أصحابها ممن كانوا يعملون بتلك الدواوين بعد

أن استقرت أوضاعها مع مرور الزمن وصارت هناك قواعد مرعية لا بد من اتباعها عند كتابة كل نوع من أنواع الوثائق ، الصادرة عن تلك الدواوين .

ولذلك جاءت تلك المؤلفات بناء على الممارسة الفعلية اليومية التي كان أصحابها يمارسونها^(١٥) .

كل هذه المصادر السابقة ، إذا درست بصورة شاملة ، وأجريت المقارنات بين ما ورد فيها من معلومات بعضها مع البعض الآخر ، وذلك بعد ترتيبها في تسلسلها التاريخي، ودراسة المصطلحات الفنية التي وردت فيها ، والتطورات التي طرأت على تلك المصطلحات حسب اختلاف الأمكنة والعصور ، يمكن أن تكون قاعدة للدراسة ديپلوماتيكية للوثائق العربية التي سوف نطلق عليها اسم « الوثائق العامة » ، نظرا لصدورها عن ديوان الرسائل أو الانشاء في مختلف البلدان الاسلامية ، أو عن الدواوين العامة الأخرى . وذلك الاسم إنما نطلقه اتباعا للنهج الأوروي في دراسة علم الديپلوماتيك ، وإن كانت الشريعة الاسلامية لم تعرف التقسيم إلى قانون عام ، وقانون خاص ، إلا في محاولات الفقهاء في العصر الحديث .

ولكن أهم ما أشار إليه الأستاذ كاهين في مقاله السابق المشار إليه ، هو وجود مجموعة كتب « علم الشروط » (المخطوط منها والمطبوع) كما كان يسمى في المشرق الاسلامي أو « علم الوثائق » كما كان يسمى في المغرب ، وكان قد أشار إلى وجود هذه المجموعة في كتاب سابق له بالاشتراك مع الأستاذ « سوفاجيه Souvaget » مبينا أهميتها الكبرى ، عند دراسة علم الوثائق العربية .

وهذه المجموعة إذا تمت دراستها بصورة متكاملة ، مع إجراء المقارنات في الصيغ الواردة فيها في المذاهب الفقهية المختلفة ، يمكن

تطبيقها على ما تم نشره من وثائق^(٥) ويمكن لنا أن نعتبرها قاعدة يعتمد عليها في دراسة الوثيقة الإسلامية الخاصة .

ذلك أن دراسات الديپلوماتيك الأوروبي فيما يتعلق بالوثيقة الخاصة قد اعتمدت بصورة كبيرة على مجموعات نماذج العقود Recuits des Formulaires التي كان يحتفظ بها الموثقون Les Notaires في العصور الوسطى . فلقد وجد هؤلاء أنه من الأسير عليهم أن يضعوا نماذج ذات صيغ محددة لكل التصرفات القانونية التي يمكن أن تجرى طبقا لقواعد القانون الخاص مثل : (البيع - الأيجار - الهبة - الرهن -) على أن يتركوا فراغا في هذه النماذج مكان الأسماء المحددة للأشخاص أو الأماكن أو يملأوها بصيغ للمجهول مثل : Talis, ille^(٦) . وعند تحرير الوثائق الحقيقية ينسخون النموذج المناسبة ، ويضعون الأسماء الحقيقية بدلا من تلك الصيغ المجهولة . وذلك يسر عليهم كتابة الوثائق ، بطبيعة الحال ، بدلا من إنشاء الوثيقة من أولها إلى آخرها في كل حالة .

ويمكن لنا أن نعتبر مجموعة كتب علم الشروط مماثلة تماما لمجموعات نماذج

(٥) يكفي أن نشير هنا إلى بعض التصويبات التي يمكن أن نجريها على قراءات الأستاذ جرومان ، ونضرب مثلا بما ورد في الوثيقة رقم ٥٤ ص ١٣٢ ، من الجزء الأول من كتابه أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية ، لوحة رقم (١٠) . فقد قرأ الأستاذ جرومان السطرين الثامن والتاسع كما يلي :

٨ - وإن شاء وهب وإن شاء تصدق بضمن مبلغه من العين ربع دينار النصف من ذلك ثمن دينار قبض ليدرس بن كبل بن هلسوس الأجير جميع هذا الثمن المذكور على تمامه وكأله وإبراه من جميع ذلك ومن وزنه ونقده ومن الإين .

٩ - عليه أو على شيا من براءة قبض واستيفا واعترفا جميعا منهما بالأمران بحسن تراض منهما ويرى على حي من حي وصى أدرك المكتنا بأبي السرى ابن هليه بن زفريل في شرايه أو في شيا منه درك علقة أو خصومة من ساير .

والعبارة التي وردت في السطر التاسع ، واعترفا جميعا منهما بالأمران بحسن تراض ، لا تستقيم مع سياق الوثيقة وليس لها معنى . وبمراجعة الصيغ الواردة في كتب الشروط وجدنا أن صحة هذه العبارة هي كما يلي : (واعترفا جميعا بينهما بالأبدان عن تراض منهما) . وهي صيغة مشهورة من صيغ عقود البيع وضعها كتاب الشروط اتباعا لنص الحديث الشريف : الباتمان بالخيار مالم يتفرقا بالأبدان) .

العقود التي وضعها الموثقون الأوروبيون . إذ أن مؤلفي علم الشروط إنما فعلوا نفس الشيء ، عندما أخذوا يتصورون كافة التصرفات القانونية التي يمكن أن تنشأ بين الأفراد ، ثم راحوا يكتبون النماذج المناسبة لكل وثيقة تثبت تلك التصرفات مع اختيار أفضل « الصيغ » التي تناسب كل عقد ، بحيث يتحرزون أقصى ما يستطيعون عند اختيار الألفاظ والعبارات ، التي تدل على إجراء التصرف القانوني ، حتى لا يتم الدفع ببطالان الوثيقة ، حال تقديمها أمام القاضي .

وتبين لنا مما سبق أن دراسة علم الوثائق ، أو الديپلوماتيك العربى ما تزال تحتاج إلى جهد كبير ، لدراسة العناصر التي يمكن أن تضاف إلى ما سبق نشره من وثائق دراسات ، خصوصا فيما يتعلق بمخطوطات علم الشروط التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

١ - ابن ماجه : كتاب المحيط البرهاني (مخطوط دار الكتب - فقه حنفى ٤٨١) .

٢ - أبو اسحق على بن أحمد الطرسوسى : كتاب الاعلام بمصطلح الشهود والحكام (مخطوطتى باريس رقمى ٩٢٥ و ٩٢٦) .

٣ - الفتح آباداى الريفدمونى (غرر الشروط ودرر السموط مخطوطة مكتبة الشهير على باشا بتركيا رقم ٩٤١) .

٤ - الطحاوى : الجامع الكبير فى الشروط (مخطوطة مكتبة الشهير على باشا رقم) .

وهناك ما لا يقل عن اثنين وعشرين مخطوطة ، وكتبا مطبوعة فى علم الشروط ألفها بعض اتباع المذاهب الفقهية الإسلامية من الشافعية والحنفية والمالكية ، والتي تحتاج إلى جهد فائق فى دراستها ونشرها ، خصوصا وأنها ترجع إلى فترات مختلفة من التاريخ الإسلامى ، وقد ألقت فى أماكن متفرقة ، بحيث يعكس كل منها بعض الممارسات الاقتصادية فى البلاد التى ألقت فيها .

هذا بالإضافة إلى دراسة كل ما يتعلق بالوثائق العامة الصادرة عن دواوين الإنشاء في مختلف أنحاء العالم الإسلامي ، وتطور المصطلحات المستخدمة في هذه الوثائق ، وتصنيف الأنواع التي صدرت فيها .

ونظراً لأهمية « علم الشروط » في دراسة الوثائق العربية فسوف نتبع هذه المقالة بعدد من المقالات حول هذا العلم ، والتطورات التي طرأت عليه .

قائمة المصادر

1. Tessier, George La Diplomatie. Presses Universitaires de France 1962 (Que Sais-Je No. 536" p. 11 et suit.
 2. Giry, A. Manuel de Diplomatie Paris, Hachette 1894. p.6.
 3. Encyclopedie de la Pleinde L'histoire et ses methodes Paris, Librairie Gallimard 1961 P. 633 et suit.
- (٤) لاستطيع هنا أن نورد بليوجرافيا كاملة بتاوين المؤلفات في علم الدبلوماسية ولكننا سنكتفي بعدد من أشهر هذه المؤلفات :
- Tassin et Toustain Nouveau traité de Diplomatie Paris, 1750-1765. 6 Vols.
- Giry, A Manuel de Diplomatie Paris, Librairie Hachette, 1894.
- De Bouard, A. Manuel de Diplomatie Française et Pontificale. Paris, 1929, 1948.
- Tessier, George Diplomatie royale Française Paris, 1965.
- Dumas, Auguste La Diplomatie et la Forme des Actes" (La Moyen Age: Revue Trimestrielle de l'histoire et la philologie, 3e serie, T.III Janvier-Mars 1932. p. 5-31 T.IV 1933 p. 81).
- Encyclopedie de la Pléiade L'histoire et ses methodes. Paris, Librairie Galimard, 1961 p. 633. la Diplomatie.
- Prou, Maurice Cours de diplomatie, leçons d'ouverture faite à l'Ecole des chartes le 25 Tanv. 1900.
- Masai, F. Principes et Convention de l'édition diplomatique (Scriptorium IV, 1956 pp. 177-193).
- Modica Diplomatica Generale, speciale, cronologia Siglografia. Milano, 1942.
- Ladolini Elemanti di diplomatica Milano, 1926.
- Pendiani, Emilio Lezioni di diplomatica Genova, edizioni L.U.P.A. 1946.
- Cronne, H.A. The study and use of charters by English scholars in the seventeenth century; Sir Henry Spelman and Sir William Dugdale, in English Historical Scholarship. pp. 72-91.
5. Dumans, A. Op. cit p. 5-31.
 6. Grohmann , A. Einführung in die Arabische Papyruskunde 1955 (avec bibliographie des publications de Papyrus Arabes a cette date) chap. VII pp. 107-130
 7. Encyclopedie de l'Islam (Nouvelle Edition) "Diplomatique".
 8. Cahen, cl Notes de la diplomatie Arab-Musulmane Journal Asiatique 1963 p. 311-325.
 9. Grohmann A. Arabic Papyri in the Egyptian Library 6 Vols.

10. Fechte, Le: Beverzotes a hod Itag torok diplomatik jaba Budapest 1926.
- Reychnan, J & Zajackowski, A. An outline of Ottoman Turkish Diplomats 1963, Translated from Polish language.
- Gaboglu, M. Paleografia Si diplomatica turco-Osmann Bucurest 1959.
11. Busse, H. Untersuchungen zur islamischen Kanzleiwesen. (Hbb d. Deutschen Hrehäol Institut Kairo Islamische Reihe I 1959).
12. Goitein, S.D. The Cairo Geniza as a source of history of Muslim civilization. (Studia Islamica III/1985).

(١٣) انظر مثلاً : محمد حميد الله : الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلفاء الراشدين القاهرة ١٩٣٥ .

أحمد زكي صفوت : جبهة رسائل العرب . ٤ أجزاء . القاهرة ١٩٣٧ .

رسائل أبي اسحق الصائى : نشر شكيب ارسلان ١٨٩٨

رسائل الصاحب بن عباد : نشر عبدالوهاب عزام وضوق صيف . القاهرة ، ١٩٤٧

جمال الدين الشيال مجموعة الوثائق الفاطمية . القاهرة ، ١٩٥٨ .

(١٤) انظر مثلاً :

(أ) قدامة بن جعفر كتاب الحراج . (مخطوطة باريس رقم ٥٥٩٢)

(ب) أبو يوسف يعقوب القاضى كتاب الحراج .

(جـ) يحيى بن آدم القرشى الحراج . تحقيق أحمد شاكر . القاهرة . المطبعة السلفية ١٣٤٧ هـ .

(د) القاسم بن عبيد بن سلام كتاب الأموال . نشر محمد حامد الفقى . القاهرة ١٩٣٣ .

(هـ) الخوارزمى (أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب) مفاتيح العلوم . القاهرة . مطبعة الشرق ١٣٤٢ هـ .

(و) أبو بكر محمد بن يحيى الصولى أدب الكاتب . نشر محمد بهجة الأكرى . مراجعة محمود شاكر

الألويسى القاهرة . المطبعة السلفية . ١٣٤٩ هـ .

(١٥) انظر :

١ - ابن الصيرفى (أبو القاسم على بن منجب بن سليمان) قانون ديوان الرسائل . عني بنشره والتعليق عليه على بهجت . القاهرة . مطبعة الواعظ ١٩٠٥ .

٢ - القرشى (عبدالرحيم بن على بن زيت) معالم الكتابة ومفاتيح الإصابة . بيروت . المطبعة الأدبية ١٩١٣ .

٣ - ابن فضل الله العمري التعريف بالمصطلح الشريف . القاهرة ١٩١٥ .

- ٤ - ابن ناطر الجيش تنقيف التعريف بالمصطلح الشريف . رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر . مقدمة من : عبدالرحمن أبو راس سنة ١٩٨٢ .
- ٥ - القلقشندي صبح الأعشى في صناعة الإنشا ١٥ جزء القاهرة . دار الكتب المصرية .
- ٦ - العمري (بهاء الدين محمد بن لطف الله العمري الخالدي) المقصد الرفيع المنشأ الحاوي إلى صناعة الإنشا (مخطوطة باريس رقم ٤٤٣٩) .
- ٧ - القاضي الفاضل مكاتبات القاضي الفاضل (مخطوطة المتحف البريطاني رقم ٢٥٧٥٧) .
- ٨ - المختار من كلام القاضي الفاضل . اختيار جمال الدين محمد بن نباته (مخطوطة المتحف البريطاني رقم ٧٣٠٧) .
- ٩ - أبو الحسين هلال بن الحسن الصائغ رسوم دار الخلافة . تحقيق ونشر ميخائيل عواد بغداد . مطبعة الماني ١٩٦٤ .

تقارير

تقنيات المعلومات والاتصالات

في الوطن العربي

(ندوة : تونس ١٨ - ٢١ يناير ١٩٨٩)

الدكتور : وحيد قحورة

أستاذ مساعد بالمعهد الأعلى للتوثيق
جامعة تونس 1

مقدمة :

يشهد العالم اليوم تطورات سريعة ومتلاحقة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات ، وذلك لإحكام السيطرة على المعلومات وتوظيفها في تنمية المجتمع ، واتخاذ القرارات الصائبة وإعداد المشاريع وإنجازها . وقد أعطت تقنيات المعلومات الحديثة دفعا كبيرا لعمليات حفظ ومعالجة واسترجاع المعلومات ، وساهمت تقنيات الاتصالات من جهتها في تدعيم عملية بث المعلومات ، وذلك بتركيز شبكات المعلومات الوطنية والإقليمية والدولية .

وقد أدى هذا التقدم التقني في ميدان المعلومات إلى دخول المجتمعات الأمريكية واليابانية والأوربية تدريجيا عصر المعلومات ، إذا انتقلت في العقدين الأخيرين من مجتمعات تعتمد في اقتصادها على الإنتاج الصناعي ، إلى مجتمعات تعتمد على إنتاج ومعالجة وتقديم خدمات المعلومات .

إلا أن التطورات في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات لم تكن لتعرف حدوداً فهي لا تزال تطالعنا باكتشافات جديدة إلى حد دفع باختصاصي المعلومات إلى التساؤل : إلى أين تقودنا تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة ؟ ما هو مآل هذه السباق نحو السيطرة على المعلومات و« احتكارها » من طرف الغرب ؟ وبصفة عامة : ما هي التحديات التي تطرحها هذه التقنيات على المجتمعات المعاصرة ؟

إن التحديات المطروحة أدخلت الحيرة والازعاج في نفوس اختصاصي المعلومات ، ودفعتهم للتفكير في مؤشرات هذه التقنيات ، واستشفاف آفاق المستقبل : مجتمع الغد وملاحمه ، ومن ضمن هذه التحديات يمكن ذكر : إعادة بناء أنظمة المعلومات ، وإعادة تحديد وظائف العاملين في مجال المعلومات ، ومجتمع بلا ورق ، وكذلك قضايا أمن المعلومات ، والحاسب الإلكتروني ، وانتهاك الحريات الشخصية للأفراد ، وأيضاً تعميق التبعية نحو الآلة وغيرها .

الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات وندوته الثانية :

وكان لزاماً على المجتمعات العربية التي تسعى إلى تنمية قدراتها ونهضة شعوبها ، والإسهام في التقدم العلمي ، والدخول إلى عصر المعلومات ، أن تولي اهتماماً خاصاً بقضية المعلومات التي أصبحت المصدر الأساسي للقوة ، مما جعل البلاد اليابانية والأمريكية والأوربية تتسابق لامتلاك المعلومات ، وبالتالي امتلاك القوة ، وبدأت البلدان العربية تدرك أهمية المعلومات ، وتبذل مجهوداً خاصاً لتنمية هذا القطاع الخطير في حياة المجتمعات المعاصرة ، إلا أن التحديات التي تطرحها تقنيات المعلومات على القرب قد ازدادت حدة بإضافة تحديات أخرى تعود إلى خصوصيات البلدان الساعية للنمو ، ومنها البلدان العربية . وشعوراً منه بخطورة التحديات التي تواجه الوطن العربي ، وجه الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات اهتمامه إلى هذا الموضوع المصيري ، فقد اختار التطرق إلى هذه المسألة الدقيقة في ندوته الثانية : تقنيات المعلومات والاتصالات في الوطن العربي : تحديات المستقبل (تونس 18-21 يناير / كانون الثاني 1989) .

وقد حدد الاتحاد لهذه الملتقى الأهداف التالية :

- ١ - استعراض التقنيات المستعملة في مجالات المعلومات والاتصالات في الوطن العربي .
- ٢ - تبادل الخبرات العربية في مجالات التأهيل والتكوين والتنسيق والتعاون ، في مجال نقل تقنيات المعلومات والاتصالات من أجل توظيف أفضل وملائم لهذه التقنيات ، في أغراض التنمية .
- ٣ - تحديد أفضل الأساليب لاستغلال المعلومات والاتصالات ، وتفاذي تأثيراتها السلبية .

نظم الاتحاد هذه الندوة بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومركز الدراسات والبحوث العثانية ، والموريسكية ، والتوثيق والمعلومات بزغران (تونس) . وشارك فيها أساتذة وخبراء وأمناء مكاتب ، ومراكز معلومات من اثني عشرة دولة عربية هي : الأردن - تونس - الجزائر - السودان - سوريا - العراق - فلسطين - قطر - الكويت - ليبيا - مصر - والمملكة العربية السعودية .

قدم المشاركون سبع عشرة ورقة علمية ، تمت مناقشتها خلال تسع جلسات علمية إضافية إلى جلستين مفتوحتين ، حول آفاق العمل المكتبي ، ونشاط الاتحاد . كانت المناقشات حول الأوراق المقدمة مستفيضة ، وفي مستوى أهمية الموضوع ، وطرح المجتمعون بعمق جملة من القضايا التي تعيق الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات في الوطن العربي ، بل قد تصبح عائقا نمو مجتمعاتنا .

توزعت موضوعات الأوراق إلى أربعة محاور أساسية :

- ١ - نماذج من تقنيات المعلومات الحديثة ، ودورها في بناء أنظمة المعلومات العربية .

٢ - التجارب العربية في مجال استغلال تقنيات المعلومات والاتصالات ، وتأثيرها على أنظمة المعلومات .

٣ - تحديات تقنيات المعلومات والاتصالات في الوطن العربي .

٤ - التأثيرات النفسية والاجتماعية لتقنيات المعلومات والاتصالات .

نماذج من تقنيات المعلومات ودورها في بناء أنظمة المعلومات العربية :

استأثر موضوع أقراص الليزر المكثفة CD-ROM ودورها في اختزان المعلومات واسترجاعها باهتمام كبير في هذه الندوة ، حيث قدمت ثلاث أوراق حول هذا الموضوع ، ولا غرابة في ذلك فهذه الأقراص تعتبر أحدث تقنية للمعلومات ، وهي لاتزال في طور التجربة . تحدث عن هذا الموضوع كلا من الدكتورة شعبان عبدالعزيز خليفة من جامعة القاهرة ، ويعمل حالياً بجامعة قطر ، وسليمان حسين مصطفى من جامعة اليرموك وماركريت باركيف هوسيب ، ومهند محمد صالح من جامعة بغداد ، وبعد أن قدموا الجوانب الفنية لأقراص الليزر ، طرحوا عديداً من التساؤلات وقدموا آراءهم . من ذلك : هل هذه الأقراص ستقضى على المصغرات الفيليمية ، باعتبارهما يعملان في اتجاه واحد ؟ هل يمكن أن يحدث هوس بهذه التقنية الجديدة ، مثل هوس الحاسب الآلى ؟ وما هو الدور الذى يمكن أن تلعبه في بناء أنظمة المعلومات العربية ؟

وتحدث الدكتور حسين الهبالي من كلية الطب بتونس عن تقنية جديدة هي بصدد التجربة ، وتعرف بمشروع المعلومات المسموعة آليا ، ويعتمد المشروع على نظام التعرف على الصوت : Voice recogniton system للتحكم في النفاذ إلى المعلومات الأمنية ، والسرية المخزنة في الحاسبات الالكترونية ، وقد بين الباحث أهمية هذه التقنية في تحقيق أمن المعلومات في الوطن العربى .

وتعرضت ورقة الأستاذين رشيد عبدالشهيد عباس ، وعماد عبدالوهاب

الصباغ من الجامعة المستنصرية ببغداد إلى تقنيات النشر الالكتروني ، وتطورها ، وآفاقها ، ومشاكلها في الوطن العربي .

إن هذه التقنيات ، وإن لم يخرج بعضها عن طور التجربة ، من الضروري أن يتعرف المكثبون واختصاصيو المعلومات العرب على مؤشراتنا على أنظمة المعلومات في المجتمعات الأوربية والأمريكية ، قبل الشروع في استخدامها ، وإن كان ينتظر لها أن تكتسح مجتمع المعلومات بشكل واسع ، في المستقبل القريب .

التجارب العربية في مجال استغلال تقنيات المعلومات والاتصالات وتأثيرها على أنظمة المعلومات :

تناولت الأوراق المقدمة بعض التجارب على مستوى المؤسسات أو البلدان ، في مجال استخدام هذه التقنيات ، ومن ذلك ورقة الدكتور محمد عبدالناجي من شركة الملاحة العربية المتحدة بالكويت حول : « تقنيات الاتصالات وتبادل المعلومات بين أطراف العملية التجارية في أقطار الخليج العربي » ذكر فيها الباحث أنه بالرغم من الاستخدام المكثف لتقنيات الاتصالات والمعلومات في النشاط التجاري بالخليج ، فإنه لم يقع التنسيق في شبكة النظم البرمجية المستخدمة ، وقدم مشروع إحداث بنك للمعلومات التجارية ، وربط الأطراف التجارية بشبكة اتصالات .

كما عرض الأستاذان غسان حميد عبدالمجيد وعامرة حقي عبدالرزاق من مركز الحاسب الالكتروني بجامعة بغداد ، لتجربة العراق في مجال استخدام قواعد معلومات دابلوك الهندسية ، وأكد الباحثان على أهمية تحديد وتعيين الملف (القاعدة) الأمثل لاسترجاع معلومات دقيقة وكبيرة في موضوع معين .

وتعرض الدكتور وحيد قدورة من المعهد الأعلى للتوثيق بتونس ، إلى تأثير تقنيات المعلومات على نظام المعلومات بتونس ، مبينا مشاكل نقل التقنيات الحديثة ، وما نتج عنها من « تبعية » تقنية ، وأكد على أهمية اعتبار الجوانب

الاجتماعية لتقنيات المعلومات في بناء أنظمة المعلومات العربية ، وضرورة إسهام كل الأطراف الاجتماعية المعنية بقضية المعلومات من منتجين واختصاصيين ومستفيدين في مواجهة تحديات تقنيات المعلومات .

ومن بين التجارب الوطنية الأخرى ، نذكر مشروع إنشاء شبكة جزائرية للمعلومات الذى قدمه الأستاذان محمود صارى من المعهد الوطنى للبيولوجيا بتلمسان وموسى بن جمادى من مركز البحث فى الاعلام العلمى والتقنى بالجزائر ، حيث ذكر أن بعض ركائز هذه الشبكة قد أنجزت ، من ذلك إحداث قاعدة وطنية للمعلومات العلمية والتقنية ، وإعداد فهرس موحد للدوريات ، وآخر للرسائل الجامعية .

وتناول الأستاذ أحمد حسن الفرحان النعمى ، من وزارة الاعلام بالدوحة ، تجربة قطر فى مجال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات ، حيث استعرض الهيئات والمؤسسات التى تستعمل هذه التقنيات .

ويتبين من خلال هذه البحوث ، أن التجارب العربية لاتزال فى بدايتها ، وأنه من الضروري الرفع من نسق سرعة استخدام هذه التقنيات فى مجالات حيوية فى المجتمع العربى ، إلا أن المشاكل والمعوقات الرئيسية تعود إلى نقص الوعى بأهمية المعلومات ، وإلى مشاكل نقل التقنيات إلى البلاد النامية ، وإلى واقع المكتبات العربية المتردى ، وكل هذه القضايا تسببت فى عدم الاستفادة من هذه التقنيات ، مما يؤكد على أن الطريق لايزال طويلا ، كى يدخل العرب عصر المعلومات .

تحديات تقنيات المعلومات والاتصالات فى الوطن العربى :

تعرضت أربع أوراق إلى تحديات هذه التقنيات ، وخاصة فيما يتعلق بنقل تقنيات المعلومات إلى البلاد العربية ، ومشاكل استخدامها ، ومؤثراتها ، مع تقديم لبعض الحلول ، لتجاوز العقبات التى تعيق تطور هذا القطاع .

تعرض الدكتور أبو بكر الهوش من جامعة الفاتح بطرابلس فى ورقته : نحو

يجمع المعلومات في الوطن العربي » ثلاث فجوات تتحدى جهود العرب ،
وهي : الفجوة العلمية ، والفجوة التقنية ، وفجوة نظم المعلومات ، وركز على
حدة « التبعية » التقنية والغزو الثقافي في الوطن العربي ، وقدم بعض المتطلبات
الأولية لاستشراف آفاق المستقبل نحو مجتمع المعلومات في الوطن العربي ، ومن
أهمها :

« إعطاء الأولوية في خطط التنمية الوطنية إلى تهيئة المجتمع العربي لدخول
عصر المعلومات .

« دفع مؤسسات التعليم للتجاوب مع متطلبات الثورة التقنية .

« إعداد الكوادر والهيكل للتعامل مع تقنيات المعلومات .

وتناول الدكتور جاسم محمد جرجيس من مركز التوثيق الاعلامي لدول
الخليج العربي ببغداد في ورقته « قطاع المكتبات والمعلومات في الوطن
العربي » : القضايا الراهنة وآفاق المستقبل أبرز الظواهر والاتجاهات الحديثة في
قطاع المكتبات والمعلومات في العالم ، والمعوقات التي تحد من مواكبة الوطن
العربي لهذه التطورات .

وتحدثت الدكتورة مبروكة عمر محيريق من جامعة الفاتح في ورقتها عن
« المخاطر التي تصاحب تقنيات المعلومات والاتصالات في الوطن العربي » .
ومن بينها أخطار الاستعمار الاعلامي ، نتيجة السيطرة الاعلامية التي تفرضها
الشركات غير الوطنية ، تحت شعار حرية انسياب المعلومات ، وأبرزت مخاطر
هذه الاستعمالات المتمثلة في ظاهرتين ، هما : تعرض العرب بمقتضى وضعهم
الجغرافي السياسي إلى مشاكل التلاعب بالحاسبات الالكترونية والأقمار
الصناعية ، بهدف التجسس والمساس بالحرريات الشخصية ، وكذلك ظاهرة
ضعف القدرة التقنية ، وازدياد « التبعية » التقنية .

وتناول الدكتور يحيى مصطفى عليان من الجامعة الأردنية في ورقته
« مشكلات نقل تقنيات المعلومات إلى الدول العربية والتجربة الأردنية في هذا

المجال ، ويين أن الحل يكمن في وضع استراتيجية وطنية لنقل تقنيات المعلومات .

التأثيرات النفسية والاجتماعية لتقنيات المعلومات :

لم تتعرض لهذا الموضوع سوى ورقة واحدة ، وهي للدكتور عبدالمجيد بوعزة الرئيس الحالي للاتحاد والأستاذ بالمعهد الأعلى للتوثيق بجامعة تونس ، وعنوانها :

« تقنيات المعلومات : أداة قوة أم وسيلة تهديد لحرية الانسان » حيث تعرض لموضوع تأثير تقنيات المعلومات على حرية الانسان ، وكيف أن التقنيات استعملت لجمع المعلومات حول الحياة الخاصة للأفراد ، والأخطار الناتجة عن ذلك ، وتدعو الورقة إلى العمل على تحقيق المعادلة التالية : تكنولوجيا + حرية = تكنولوجيا + مسؤولية . وتبين الورقة أنه لايمكن تحقيق هذه المعادلة إلا إذا اعتبرنا تقنيات المعلومات مجرد وسيلة لتحقيق رفاهية الانسان ، بدلا من أن تكون غاية في حد ذاتها ، فالانسان كائن حي ومسئول ، في حين أن التقنيات لا تتمتع بهذه الصفات .

توصيات الندوة :

اتتهى المشاركون بعد مناقشات مستفيضة لهذه الأوراق إلى مجموعة من التوصيات من أهمها :

« ضرورة دعم الحكومات العربية للمكتبات ومراكز المعلومات ، وذلك عن طريق زيادة الاعتمادات المالية ، وتوفير الطاقات البشرية لتمكينها من أداء رسالتها ، ومواكبة التطورات العالمية .

« التأكيد على أهمية وجود سياسات وطنية للمعلومات والاتصالات وتطويرها . لتكون هذه السياسات أساسا لاستراتيجية عربية شاملة في هذا الشأن ، تجنبنا للتكرار ، وإلهدار الإمكانات العربية .

« ضرورة التوجه نحو تصنيع تقنيات المعلومات في الوطن العربي ، وإنتاج البرمجيات ، وذلك تجنبا للتبعية في هذا المجال المهم من مجالات النشاط ، وتنسيق هذا التصنيع بين الدول العربية ، توفيراً للوقت ، والجهد ، والمال .

« اتخاذ كافة التدابير لتحقيق أمن المعلومات ، عن طريق وضع أنظمة المعلومات في الأيدى الوطنية العربية ، وتطوير أنظمة المعلومات الوطنية ، والاكتفاء الذاتي ، بقدر الامكان ، في مجال المعلومات .

« تضمين مناهج مدارس المكتبات والمعلومات ، في الوطن العربي ، مقررات متقدمة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات ، بما يجعل خريجيها قادرين على إدارة نظم المعلومات المتقدمة وكذلك الاهتمام بقضايا التعليم المستمر في هذا الشأن .

« إيلاء اهتمام خاص بتقنيات المعلومات الموجهة للمعوقين ، بوصفهم فئة أساسية من فئات المستفيدين من المعلومات ، في الوطن العربي .

« ضرورة تطبيق المعايير والمواصفات العربية والعالمية في مجال أنظمة المعلومات والاتصالات وتقنياتها ، وذلك لتمكين تلك الأنظمة من التوافق والتكامل في المستقبل ، دعماً لمشروع الشبكة العربية للمعلومات .

« ضرورة الاستغلال الأمثل لتقنيات الاتصالات العربية المتوافرة حالياً وخاصة القمر الصناعي العربي في مجال نقل البيانات والمعلومات وتبادلها بين الدول العربية .

كما حث المشاركون الدعوتين الموجهتين من قبل الجمعية العراقية للمكتبات والتوثيق والمعلومات والوفد الجزائري ، لاستضافة الندوتين القادميتين للاتحاد ، على أن يتم تحديد الموضوعات والمواعيد في وقت لاحق بإذن الله .

اجتماع الجمعية العامة للاتحاد

اجتمعت الجمعية العامة للاتحاد في ختام هذه الندوة ، واستعرضت التقريرين الإداري والمالي للاتحاد للفترة المنقضية ، وتمت المصادقة عليهما ،

وبارك المشاركون مجهود المكتب التنفيذي الذى وفق في تنظيم ندوتين علميتين عربيتين في وقت قصير جدا وربط علاقات تعاون مع عدة منظمات عربية ودولية ، من بينها المنظمة العربية للثقافة والعلوم ، والاتحاد الدولي للتوثيق ، وأعطى حركية جديدة لقطاع المكتبات والمعلومات في الوطن العربى.، وجددوا الثقة في أعضاء المكتب التنفيذي الحالي ، كى يواصل مهامه ، لمدة ثلاث سنوات أخرى .

ونشير إلى أن الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات ، قد تأسس يوم 19 يناير 1986 بالقروان ، بمشاركة أعضاء من إحدى عشرة دولة عربية ، ويوجد مقره الحالى بتونس (ص ب 1603 - تونس 1055) . ومن أبرز أهدافه :

• تعزيز علاقات التعاون بين الجمعيات والمؤسسات المكتبية في الوطن العربى .

• العناية بالتراث العربى المكتوب والسمعى والبصرى .

• المساعدة على الارتقاء بالمهنة .

• إعداد وتشجيع البحوث العلمية في مجال المكتبات والمعلومات .

• تشجيع قيام الجمعيات الوطنية للمكتبيين واختصاصى المعلومات .

• العضوية في الاتحاد تكون للجمعيات المهنية والمكتبات بجميع أنواعها ،

ومؤسسات المعلومات ، وللأفراد من مكتبيين واختصاصى معلومات .

ويتكون الاتحاد من جمعية عامة ، ومكتب تنفيذى ، وأمانة عامة .

خاتمة :

ساهمت هذه الندوة في دفع الحوار بين الخبراء العرب ، وتبادل الخبرات في مجال استخدام تقنيات المعلومات ، وتلمس بعض الحلول لمواجهة تحديات المستقبل التى تنذر باتساع الهوة المعلوماتية بين الوطن العربى والمجتمعات الأمريكية واليابانية والأوربية ، مجتمعات المعلومات .

ولئن اقتصرنا بعض البحوث على تقديم أدبيات الموضوع ، فقد تميزت
بحوث أخرى بالأصالة والابتكار ، وارتبطت بواقع البلاد العربية . ولا شك
في أن وقائع هذه الندوة التي تمهدت لمشكورة المنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم بإصدارها قريبا ، ستسهم في إثراء الانتاج الفكرى العربى
في هذا الموضوع الحيوى .

مراجعات الكتب

قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونغرس

الطبعة الحادية عشرة

عرض وتحليل

الحكتور : محمد فتحي عبد المادى

رئيس قسم المكتبات والوثائق

كلية الآداب - جامعة القاهرة

١ : تمهيد :

تستعمل « قائمة » رؤوس موضوعات مكتبة الكونغرس* (LCSH) فى الفهرسة الموضوعية بمكتبة الكونغرس بالولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر هذه القائمة أكثر قوائم رؤوس الموضوعات الانجليزية شهرة وتفصيلا إذ أنها نشأت وتطورت فى أحضان مجموعات « مليونية » من أوعية المعلومات بمكتبة الكونغرس ولهذا السبب فقد شاع استخدام القائمة داخل الولايات المتحدة وخارجها فى المكتبات العامة الكبيرة والمكتبات الجامعية ، وأيضا فى المكتبات المتخصصة التى لا تملك قوائم خاصة بها ، بل أن هناك بعض المكتبات الصغيرة التى تستخدمها على أساس انتقائى

Library of Congress. Subject Cataloging Division.

(*)

Library of Congress subject headings/prepared by Subject Cataloging Division, Processing Services.- 11th ed.- Washington, D.C.: Library of Congress, Cataloging Distribution Service, 1988.- 3 Vols.

٢ : التاريخ :

إن الطبعة الحادية عشر من القائمة (١٩٨٨) هي مثل سابقتها استمرار كترقيم للرؤوس المنشأة بواسطة مكتبة الكونغرس منذ ١٨٩٨ ففى ذلك العام قررت المكتبة اتباع فهرس قاموسى بدلا من الفهرس الهجائى — المصنف أو الفهرس المصنف لتكميل نظام التصنيف الجديد الذى حل محل نظام جيفرسون .

وقد اعتمدت مكتبة الكونغرس فى بداية الأمر على قائمة رؤوس الموضوعات التى أعدها لجنة من جمعية المكتبات الأمريكية وصدرت طبعها الأولى ١٨٩٥ . فقد استخدمت هذه القائمة كأساس لرؤوس الموضوعات الجديدة بالمكتبة ، وبمرور الوقت أضافت المكتبة الكثير من الرؤوس الجديدة كما غيرت العديد من الرؤوس بالقائمة ، وكنتيجة لذلك تقرر فى عام ١٩٠٨ طبع قائمة بالرؤوس وإصدار ملاحق لإظهار الرؤوس الإضافية .

وبالفعل بدأت مكتبة الكونغرس فى إصدار الطبعة الأولى من قائمتها المسماه Subject headings Used in the dictionary catalogs of the Library of Congress على أجزاء فى الفترة بين ١٩٠٩ — ١٩١٤ . وتتابع طبعاتها بعد ذلك بنفس العنوان حتى الطبعة السابعة ، فقد صدرت الطبعة الثانية عام ١٩١٩ والطبعة الثالثة سنة ١٩٢٨ والطبعة الرابعة عام ١٩٤٣ والطبعة الخامسة عام ١٩٤٨ والطبعة السادسة عام ١٩٥٧ والطبعة السابعة عام ١٩٦٦ . أما الطبعة الثامنة التى صدرت عام ١٩٧٥ فقد تغير عنوانها إلى العنوان الحالى والذى تحمله القائمة منذ تلك الطبعة .

وهكذا فإن هذه القائمة ذات التاريخ الطويل تشتمل على الرؤوس والاحالات التى تم بالفعل استخدامها فى الفهرسة الموضوعية بمكتبة الكونغرس فى كافة مجالات المعرفة البشرية التى تفتنى فيها المكتبة أوعية معلومات . وقد كان ذلك سببا فى أن الرؤوس تبقى فى الطبعات الجديدة من القائمة بصرف النظر عن استمرار استخدام هذه الرؤوس . وعلى سبيل المثال فإن الطبعة ١١ تشتمل على الرأس Berserkers الذى استخلم مرة واحدة فى عام ١٩١٨

لكتاب ألماني نشر في عام ١٨٨٢ . ويمكن أن نضيف إلى هذا أن القائمة بسبب تاريخها الطويل تعكس الفلسفات المتنوعة لمحات من المفهرسين الذين أسهموا بالرؤوس ، وربما كان ذلك سببا من أسباب عدم المنطقية أو الثبات في بعض الحالات . وقد كان يحدث في بعض الأحيان اتباع سياسات جديدة دون تغيير الرؤوس المضافة وفقا لسياسات سابقة .

على أن المتبع للقائمة في طبعاتها الأخيرة منذ منتصف السبعينات لابد وأن يلحظ الجهد الكبير الذي تبذله مكتبة الكونغرس في سبيل تحسين القائمة وتنقيتها من الشوائب ، ولاشك أن الطبعة الـ ١١ قد حظيت بالكثير من التعديلات والتنقيحات وخاصة فيما يتعلق بنظام الاحالات .

٣ : أعداد خاصة بالطبعة ١١ :

تتكون هذه الطبعة من ثلاثة مجلدات تشغل المقدمة منها ٣١ صفحة في بداية المجلد الأول .

وتشتمل هذه الطبعة على الرؤوس المنشأة حتى أغسطس ١٩٨٧ وقد تم الحصول على هذه الرؤوس عن طريق خلق شريط يتكون من كل الرؤوس في وضع محقق في ملف الاستناد الموضوعي بمكتبة الكونغرس في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧ .

وفي ذلك اليوم كان الملف يشتمل على ١٦٢,٧٥٠ تسجيلة استنادية بينما بلغت تسجيلات الطبعة العاشرة حوالي ١٤٥,٠٠٠ تسجيلة . وقد أشار تحليل قاعدة بيانات الاستنادات الموضوعية التي سحبت منها الرؤوس في هذه الطبعة إلى أن الملف يحوى مايلي تقريباً :

حوالي	٩٠٠٠	اسم شخص
حوالي	٢٠٠٠	اسم هيئة
أقل من	١٠٠	رأس اجتماع أو مؤتمر
أقل من	٦٠٠	عنوان موحد (مقنن)
حوالي	١٣١,٠٠٠	رأس موضوعي

حوالى	١٩,٠٠٠	رأس جغرافى
كما يوجد	٩٠٠	إحالة استخدام عامة
	٣٢٠٠	إحالة انظر أيضا عامة
	١٦٢,٠٠٠	إحالة من رأس واحد مستخدم إلى رأس مستخدم آخر
	١٣٠,٠٠٠	إحالة من رأس غير مستخدم إلى رأس مستخدم

ومن المؤكد أن الأرقام السابقة الخاصة بالرؤوس والاحالات تشير إلى مدى ضخامة هذه القائمة ، وإلى مدى تزايد المداخل بها من طبعة لأخرى .

٤ : المحافظة على حداثة القائمة :

تشير مقدمة الطبعة ال ١١ إلى أن خلق وتغيير الرؤوس عملية مستمرة لا تتوقف ، وأنه يضاف للقائمة سنويا حوالى ٨٠٠٠ رأس بما فى ذلك الرؤوس المزودة بتغييرات .

إن الاقتراحات لرؤوس جديدة والتغييرات لرؤوس قديمة يقدمها المفهرسون بمكتبة الكونغرس (وحديثا جدا المفهرسون فى مكاتب أخرى ترتبط بمكتبة الكونغرس فى برنامج تعاون رسمى) .. وتتجمع هذه الاقتراحات أسبوعيا فى قائمة مؤقتة تناقش فى اجتماع تحريرى ، والمقترحات التى يوافق عليها تصبح جزءا من ملف الاستناد الموضوعى على الخط المباشر بمكتبة الكونغرس .

وهناك أربع خدمات تقدم معلومات عن الرؤوس الجديدة وتلك المغيرة هى :

(أ) شريط كمبيوتر يقدم رؤوس الموضوعات فى فورمات استناديات مارك على أساس أسبوعى لتكميل ملف قاعدة البيانات الأساسى لتسجيلات الاستناد الموضوعية .

وتشتمل هذه القوائم الأسبوعية على معلومات رؤوس الموضوعات الجديدة والمغفرة ، أرقام التصنيف ، الاحالات ، التبصرات التوضيحية .

(ج) القائمة LCSH الفصلية فى شكل ميكروفيشى ، وهى تشتمل على الرؤوس الجديدة مدمجة فى قاعدة البيانات التنامية بصفة مستمرة ، وهى تقدم بهذا طبعة جديدة كل فصل من فصول السنة .

Cataloging Service Bulletin (د)

وتقدم هذه النشرة الدورية معلومات عن مختارات من الرؤوس الجديدة وتلك التى تم استبعادها .

هـ الوسائل الإضافية التى تستخدم مع طبعة ١١ :

هناك العديد من الوسائل الإضافية التى يجب استخدامها مع طبعة ١١ من القائمة ومن أهم هذه الوسائل :

Subject Cataloging Manual: Subject Headings (أ)

صدر هذا الموجز الإرشادى فى طبعة مبدئية عام ١٩٨٤ ثم فى طبعة مراجعة عام ١٩٨٥ تم تحديثها بمجموعة من الصفحات التكميلية فى عام ١٩٨٧ . ويحتوى هذا الموجز الإرشادى على التعليمات أو الارشادات التى يستخدمها الم فهرسون الموضوعيون بمكتبة الكونجرس فى عملهم اليومى .

وعلى الرغم من أن بعض التعليمات يصف إجراءات داخلية فى شعبة الفهرسة الموضوعية بالمكتبة ، إلا أن معظم التعليمات أساسية بالنسبة لهؤلاء الذين يرغبون فى فهم القائمة وتطبيقها بطريقة صحيحة .

Cataloging Service Bulletin (ب)

تشتمل هذه النشرة الدورية على معلومات عن معظم الرؤوس الهامة التى تغيرت منذ آخر طبعة من الموجز الارشادى ، كما أنها تشتمل أيضا على قوائم برؤوس الموضوعات ذات الاهتمام الجارى وقوائم بالرؤوس التى تم تغييرها حديثا ، فضلا عن معلومات عن المطبوعات المتعلقة برؤوس الموضوعات .

(ج) Name Authorities Cumulative Microfiche Edition

يشتمل هذا العمل على التسجيلات الاستنادية لرؤوس أسماء الأشخاص ، أسماء الهيئات ، الخ وغيرها من الرؤوس المشابهة . ويجب استشارة هذا العمل فيما يتعلق بالشكل المعيارى للاسم من الأسماء الذى يمكن إعداده كرأس موضوع بواسطة المفهرس الموضوعى . ويلاحظ أنه عندما تطبع رؤوس أسماء فى القائمة فإنها فى العادة مستعارة من ملف استناد الأسماء .

٦ : أشكال رؤوس الموضوعات بالقائمة :

تشتمل القائمة على الأشكال التالية من رؤوس الموضوعات :

(أ) الكلمة الواحدة فى شكل اسم فى العادة مثل :

Viscosity

Dogs

Schools

وعادة ماتصاغ المفاهيم فى شكل مفرد ، بينما تصاغ الأشياء فى شكل جمع على الرغم من وجود بعض الاستثناءات .

(ب) الكلمتان :

تحتوى الرؤوس من كلمتين على صفة واسم فى العادة . وقد تظهر الرؤوس هنا فى شكلها الطبيعى مثل :

Nuclear Physics

Local taxation

كما قد تظهر فى شكل مقلوب ، مع ملاحظة أن القلب شائع بالنسبة للصفات التى تصف اللغة أو الجنسية مثل :

Songs, French

Art, American

Lullabies, Urdu

وهناك فئات أخرى من الرؤوس قد تقلب أيضا لإحضار الاسم فى المكان الأول مثل : Gas, Natural

وعلى أى حال فإن السياسة الجارية هى تفضيل ترتيب الكلمات الطبيعية [أى دون قلب] ماعدا بالنسبة للرؤوس المزودة بصفات خاصة باللغة أو الجنسية أو العرقية ، وأيضا الرؤوس المقيدة بفترة زمنية مثل :
Art, Medieval

ويلاحظ أن أسماء الملاح الجغرافية قد قلبت فى العادة من أجل وضع المهمة فى المكان الأول بدلا من الكلمة العامة مثل : Erie, Lake .

(ج) أكثر من كلمتين .

بعض الرؤوس فى هذه الفئة يعتمد على استخدام أداة العطف « و » أو حرف جر .

ومن الأمثلة على ذلك :

(التعبير عن علاقة متبادلة) Technology and Civilization

(للربط بين رأسين متقاربين جرت العادة على معالجتهما معا فى كتاب واحد) Bolts and nuts .

(شكل مقلوب) Plants, Effect of the moon on

(شكل غير مقلوب) Photography of birds

ويلاحظ أن مكتبة الكونجرس قد غيرت بعض رؤوس الموضوعات (ذات حروف الجر) المقلوبة إلى رؤوس مزودة بتفريعات .

وهناك بالإضافة إلى ماسبق ، الرؤوس المزودة بكلمة أو أكثر بين هلاليتين مثل : (Cookery (Fish) والرؤوس المفردة مثل : Rail roods - Stations

٧ مكونات المداخل بالقائمة :

تطبع الرؤوس بالبنط الأسود أو الثقيل مثل :

Alphabet

Life on other planets

• قد يُتبع الرأس بحروف مائلة (قد يجرىء جغرافيا) لإظهار أن الرأس يمكن تفريعه بالمكان . مثل :

Islam (May Subd Geog)

• رقم التصنيف :

تتبع حوالى ٤٠٪ من الرؤوس بأرقام تصنيف مكتبة الكونغرس والتي تمثل بصفة عامة الأوجه الأكثر شيوعا للموضوع . وإذا كانت هناك أوجه متعددة للموضوع مغطاة بأرقام تصنيف مختلفة ، فإنه يضاف مصطلح للإشارة إلى المجال المحدد مثل :

Diesel motor

[TJ 795]

Shellfish

[QL 401- QL 445 (Zoology)]

[TX753 (Cookery)]

وتضاف الأرقام فقط في حالة التوافق أو التشابه الكبير بين رأس الموضوع وماهو موجود في قوائم التصنيف . ويجب عدم استخدام أرقام التصنيف في القائمة دون التحقق مما هو موجود في الطبعات الأخيرة من الجداول وملاحظتها بسبب المراجعة المستمرة اننى تخضع لها الجداول من ناحية والقائمة من ناحية ثانية .

• التبصيرات التوضيحية :

تتبع بعض الرؤوس في فقرات مستقلة وعند الحاجة . تبصيرات توضيحية ، تعمل على توضيح نطاق أو مجال استخدام الرأس ، أو تعمل على التمييز بينه وبين غيره من الرؤوس ذات الصلة به ، وهى فضلا عن هذا قد تقدم إرشادا فيما يتعلق بمعنى المصطلح الذى يستخدم .

ويشتمل الموجز الإرشادى على وصف كامل لفئات التبصرات التوضيحية واستخدامها .

وتجدر الإشارة إلى أن الطبعة ١١ تشتمل على أكثر من ٣٠٠٠ تبصرة توضيحية .

• الإحالات التى ترتبط بالرأس وهى تدرج فى مجموعات [ستحدث عنها ببعض التفصيل بعد قليل] .

• وقد تتبع الاحالات بتفريعات الرأس والتى قد يلحق بها هى الأخرى بعض أو كل العناصر المشار إليها فيما سبق .

٨ : الإحالات :

تحتوى القائمة على إحالات بُنيت فى أوقات مختلفة وفقا لفلسفات مختلفة . ولسنوات كثيرة كانت الاحالات تعد لتلك الموضوعات التى يعتقد أنها ذات أهمية بالنسبة للمستفيد الذى يستشير رأس الموضوع . إلا أن قواعد جديدة لعمل احالات أنظر أيضا أنشأت فى سنة ١٩٨٤ . وبدأ تطبيقها بالنسبة للرؤوس الجديدة المنشأة فى سنة ١٩٨٥ .

إن الرموز التى استخدمت أو قدمت لتمثيل فئات الاحالات فى الطبعة الخامسة من القائمة الصادرة سنة ١٩٤٨ وهى : X,XX, sa كانت مفهومة بالنسبة للمكتبيين ، ولكنه تبين أنها بصفة عامة غير واضحة بالنسبة للمستفيدين . ولهذا اتخذ أخيرا القرار بالتغيير واستخدام الرموز الموجودة بالمكانز .

وقد طبقت الرموز الجديدة بواسطة الحاسب الالكترونى بطريقة ميكانيكية ومن ثم حلت الرموز الجديدة محل الرموز القديمة على النحو التالى :

Sa محل NT

XX محل BT

X محل UF

See محل Use

RT للمصطلحات التي ظهرت في كل
من إدراجات XX, Sa تحت الرأس

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من الضروري استخدام الرموز الجديدة في
الفهارس البطاقة للمكتبات . وهؤلاء الذين يرغبون في الاستمرار في عمل
بطاقات الاحالات بالطريقة التي تعودوا عليها من قبل يجب أن يستمروا في
عملها على ذلك النحو .

وهكذا يمكن أن نلاحظ أن تحسين نظام الاحالات واستخدام رموز جديدة
بالنسبة له من أبرز ملامح الطبعة ١١ الصادرة عام ١٩٨٨ وهو يجعل القائمة
تقترب رويدا رويدا من النظام المحكم للاحالات الذي تتميز به المكانز . وتتناول
فيما يلي الأنواع المختلفة من الاحالات المستخدمة في الطبعة ١١ من القائمة .

(أ) علاقة التكافؤ :

تعد إحالات استخدم USE من المصطلح غير المعيارى أو غير المفضل إلى
المصطلح المعيارى أو المفضل . ويوضع الرمز UF (Used For) تحت الرأس
المحال إليه سابقا ، المصطلح غير المستخدم . ويلاحظ أن الرمزان USE و UF

يعملان بطريقة تبادلية . مثل : Motor - cars

USE Automobiles

Automobiles

UF Motor - cars

ويظهر اللفظ USE والرمز UF أمام الاحالة الأولى فقط إذا كان هناك أكثر

من إحالة مثال :

Food, Raw

UF Raw Food

Uncooked food

Unfired Food

Food, smoked

USE Cookery (Smoked Food)

Fish, Smoked

وتعد إحالات استخدم من :

المترادفات ، المصطلحات المتنوعة ، أشكال التعبير المتنوعة ، البناءات البديلة للرؤوس ، الأشكال أو الصيغ الأقدم من الرؤوس . وهى تعد أيضا عندما يتقرر عدم استخدام المصطلح كرأس حتى ولو كان المصطلحان غير مترادفين . ويلاحظ أن الرؤوس التى تتكون من أكثر من كلمة واحدة غالبا ما تعد لها حالة USE من الكلمات التى لم يتم اختيارها كعنصر مدخل . ويلاحظ أيضا أن هذه الاحالة لا تعد فى العادة من المختصرات ، ولا من المقابلات اللغوية الأجنبية للرؤوس .

وتحذف هذه الاحالة فى العادة إذا كانت تبدأ بنفس المصطلح المستخدم كمصطلح أعرض مطلوب للهرمية مثل :

Exterior Lighting

BT Lighting

يعد بدلا من Exterior Lighting,

UF Lighting, Exterior

(ب) العلاقة الهرمية :

المصطلحات الأعرض والمصطلحات الأضيق

تربط رؤوس الموضوعات بغيرها من رؤوس الموضوعات من خلال إحالات يعبر عنها الآن بمصطلحات أعرض (BT) ومصطلحات أضيق (NT) وعندما يسبق الرمز BT رأس موضوع فإنه يمثل وفقا للسياسة الجارية القسم الذى يعتبر الرأس عضوا من أعضائه . وعندما يسبق الرمز NT رأس موضوع فإنه يمثل فى معظم الحالات عضو من أعضاء القسم الذى تم تمثيله بالرأس الذى يظهر تحت NT (مصطلح أضيق) . ويلاحظ أن الرمز BT و NT يعملان بطريقة تبادلية . ويتضح ذلك من المثال التالى :

Exterior Lighting

BT Lighting

Lighting

NT Exterior Lighting

ويُربط الرأس في العادة بالرأس الذي يتبعه أو يتلوه مباشرة في هرمية رأس الموضوع . وطالما أن الرؤوس المحال إليها تربط هي الأخرى بغيرها من الرؤوس ، فإن الاحالات للعلاقات البعيدة لم تعد تُعد . ومعنى ذلك أن الاحالات التي تقود إلى مستويين أو أكثر من مستويات الهرمية إنما تعكس ممارسة قديمة .

وتتبع الرؤوس المنشأة بعد عام ١٩٨٤ هذه المبادئ . أما الرؤوس قبل هذا التاريخ فإنه يتم بنائها الآن ، حيث تغير إحالاتها كي تتوافق مع القواعد الجديدة ، ومعنى ذلك أنه ما يزال هناك بعض الاحالات الذي يعكس الهرمية .

إن عمل الاحالات الهرمية يخلق القدرة على إيجاد الرؤوس بطريقة منهجية تلك الأكثر عمومية أو الأكثر تخصيصاً من الرأس الذي تتم استشارته وبصرف النظر عن المستوى الذي يدخل منه الفرد الهرمية ، فإن الفرد يمكنه تتبع إما المصطلحات الأعرض أو المصطلحات الأضيق لإيجاد المصطلح الأعرض أو المصطلح الأكثر تخصيصاً الناتج .

(ج) علاقة الترابط أو الاقتران : المصطلحات المتصلة

تعنى علاقة الترابط التي يعبر عنها بالرمز RT الربط بين مصطلحين متصلان ببعضهما البعض بطريقة أخرى غير طريقة الاتصال الهرمي . مثل :

Ornithology

RT Birds

Birds

RT Ornithology

(د) الاحالات العامة

الاحالة العامة هي احالة لاتعد لرؤوس فردية محددة وإنما تعدلجموعة كاملة من الرؤوس ، مع إعطاء رأس أو أكثر على سبيل المثال :

Dog breeds

مثل :

SA names of specific breeds, e.g. Bloodhounds, collics

وتعد الاحالة العامة أيضا للاحالة من رأس علم لمجموعة من الرؤوس تبدأ كلها بنفس الكلمة مثل :

Chemistry

SA headings beginning with the word chemical

ومن الاحالات العامة أيضا مايقود لتفريعات مثل :

Ability - Testing

SA Subdivision Ability testing under subjects, e.g.-Sales personnel -

Ability testing

وبالاضافة إلى هذا تعد احالات استخدم USE العامة مثل :

Access control

USE subdivision Access control under subjects e.g.Computers - Access control

٩ . التفريعات :

يتطلب تطبيق القائمة استخداما موسعا للتفريعات الموضوعية لربط أو دمج عدد من المفاهيم المختلفة في رأس موضوع واحد . وعلى الرغم من طبع بعض التفريعات في الطبعة ١١ من القائمة ، إلا أن العدد الأكبر من التفريعات يعد وفقا للقواعد المحددة في الموجز الإرشادي .

وتقدم التفريعات في القائمة بشرطة طويلة دون تكرير للرأس مثل :

Massachusetts

Antiquities

ويجب على المهرسين الرجوع إلى القوائم المتعددة والقواعد الموجودة في الموجز الإرشادي من أجل ربط العناصر بطريقة صحيحة .

وتشتمل القائمة على أربع فئات من التفريعات تتحدث عنها ببعض التفصيل فيما يلي :

(أ) التفريعات الوجهية :

تستخدم التفريعات الوجهية تحت الرؤوس الرئيسية أو غيرها من التفريعات لتحديد المفهوم المعبر عنه بواسطة الرأس إلى رأس فرعى خاص مثل :

Corn - Harvesting

Women - Employment

والقواعد الخاصة بتطبيقها موجودة في الموجز الإرشادي وفي الاحالات العامة المطبوعة تحت الرؤوس العامة في القائمة .

(ب) التفريعات الشكلية :

تستخدم التفريعات الشكلية للإشارة إلى الشكل الذى نظمت أو قدمت فيه المادة عن الموضوع (مثل المؤتمرات ، القواميس ، الدوريات) . وهى لهذا تضاف كعنصر أخير لأى رأس . ويمكن أن تستخدم التفريعات الشكلية بصفة عامة تحت أى رأس ومن ثم فإنها لا توجد إلا نادرا في القائمة . وقد أشير إلى معظم التفريعات الشكلية في القائمة بواسطة إحالة انظر أيضا العامة تحت الرأس الذى يمثل الشكل مثل :

Periodicals

SA subdivison Periodicals under specific subjects, e.g. Engineering -

Periodicals . United Sates - History - Periodicals

ويشتمل الموجز الإرشادي على الإرشاد اللازم لاستخدام كثير من التفريعات الشكلية المحددة مثل - مستخلصات - فهارس ... الخ .

(ج) التفريعات الزمنية :

تستخدم التفريعات الزمنية لتقييد الرأس أو الرأس وتفرع بفترة زمنية معينة . وتطبع تحت أسماء الدول أو الأقاليم تفريعات موضوعية محددة والتفريعات الزمنية التى يمكن استخدامها معها .

مثل التفريعات الزمنية الموجودة تحت رؤوس مثل :

United States - Economic conditions

United States - History

والتفريعات الزمنية التي يمكن استخدامها على هذا النحو تطبع دائما في القائمة .

وعندما تحتوى الرؤوس على تفريعات زمنية غير مسبقة بالتفريع — تاريخ فإن التفريعات عادة مانتشأ وتطبع في القائمة مثل :

Philosophy, French - 18th century

(د) التفريعات الجغرافية :

إن مؤشر (يمكن تفريعه جغرافيا) بعد رأس الموضوع أو تفريع منه يشير إلى أنه يمكن أن يُتبع الرأس أو تفريعه باسم جغرافي . والمؤشر (لايفرع جغرافيا) بعد رأس الموضوع أو تفريعه يشير إلى أنه تم اتخاذ قرار بعدم تفريع رأس معين باسم جغرافي . وحذف هذا المؤشر أو ذلك يعنى أن الرأس لم يراجع لتقرير ما إذا كان التفريع الجغرافي ممكنا أو مرغوبا .

وقد تقع تعليمات التفريع بالمكان تحت الرأس الفردى في تبصرة توضيحية ولكن الوصف الكامل للقواعد موجود في الموجز الإرشادى .

وإذا كان الكيان الجغرافي بصفة عامة هو اسم الدولة أو اسم منطقة أكبر من دولة واحدة فإن الاسم المنشأ يوضع مباشرة بعد الرأس أو تفريعه المزود بالرمز (يمكن تفريعه جغرافيا) . وعلى سبيل المثال فإن الرأس Labor Supply (May subd Geog) تعنى أن المكان يتبع الموضوع مثل Labor Supply - France أما إذا كان اسم الكيان الجغرافي هو اسم إقليم أو اسم ملمح جغرافي ، أو اسم ولاية أو مقاطعة أو اسم مدينة ، فإن اسم الدولة يسبق اسم الوحدة الجغرافية الأصغر ، وذلك يؤدى إلى جمع معظم المحليات تحت اسم الدولة مثل Labor supply - France - Paris والاستثناء لوضع اسم الدولة قبل اسم الوحدة الجغرافية الأصغر الذى يتم بالنسبة لدول أربع هى الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا والاتحاد السوفيتى لا يُستخدم كوسائل تجميعية للكيانات الجغرافية الأصغر فإن أسماء الولايات

أو المقاطعات أو الجمهوريات بدلا من اسم الدولة تخدم كوسائل تجميعية للوحدات أو المناطق الجغرافية الأصغر ، وتوجد استثناءات أخرى للقاعدة العامة المشار إليها أعلاه موصوفة في الدليل .

وإذا احتوى الرأس على تفريع جغرافي وتفرعات وجاهية أو شكلية ، فإن موقع التفريع الجغرافي يعتمد على أى العناصر يمكن تفريعها بالمكان ، وكقاعدة عامة فإن المكان يتبع العنصر الأخير- الذى يمكن أن يفرع بالمكان .

ويلاحظ أن القليل من التفرعات الجغرافية هو الذى طبع في القائمة .

وفيما يتعلق بالتفريع الجغرافي وأسماء الأماكن المفرعة بالموضوع فإنه طالما لا توجد قاعدة عامة تفسر تحت أى الظروف تفضل إحدى الطرق على الأخرى فإنه من الأفضل الاعتماد على التعليمات تحت رؤوس الموضوعات لتحديد أى طريقة هي التي تستخدم . فإذا احتوى الرأس على مؤشر (يمكن تفريعه جغرافيا) فإن المكان يأتي كتفريع ، وإذا كان الرأس ينقصه هذه التعليمات ، أو على وجه التحديد يقرر (لا يفرع جغرافيا) وهناك إحالة عامة إلى تفريع محدد تحت أسماء الأماكن فإنه في هذه الحالة يسبق اسم المكان الموضوع مثل :

History

SA subdivison History under specific subjects and under names of countries, states, cities,

إن استخدام التفرعات تحت أسماء الأماكن يمثل مشكلة لأنه من الضروري الرجوع إلى الدليل أو الموجز الإرشادي من أجل الإدراج الكامل لهذه التفرعات .

ولم يتم اختيار اسم مكان تغطي ذلك الذى يدرج كل التفرعات المتاحة ومع هذا فإن التفرعات تحت الرؤوس : فرنسا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة في القائمة تمثل بعض التفرعات التي يمكن استخدامها ، ومع هذا فإن التفرعات التاريخية يجب أن تنشأ بتفرد تحت اسم كل مكان على حدة .

الرؤوس التمثيلية :

لقد تم إنشاء مجموعات مقننة من التفريعات الوجهية والشكلية للاستخدام تحت فئات معينة من رؤوس الموضوعات أو رؤوس الأسماء المستخدمة كموضوعات . ومن أجل تحاشي تكرار هذه التفريعات تحت كل الرؤوس الممكنة ، فإنه قد أعطى رأس واحد أو رؤوس قليلة ممثلة من كل فئة طبعت في القائمة مع مجموعة من التفريعات الملائمة للاستخدام تحت الرؤوس الأخرى التى تنتمى للفتة . مثل هذه الرؤوس تسمى الرؤوس التمثيلية أو الرؤوس « التماذج » للفتات المعنية .

إن أى تفريع إذا انشأ تحت رأس تغطى يمكن استخدامه — إذا كان مناسباً ولايتعارض مع ماهو موجود — تحت أى رأس آخر ينتمى لفتته . وعلى سبيل المثال يوجد رأسان تغطيان لأجزاء من الجسم هما Heart ، Foot ومن ثم فإن التفريعات المنشأة تحت أى منهما يمكن استخدامها تحت أى رأس ينتمى للفتة .

مثال : الرأس Biopsy - Joints لم يطبع في القائمة باعتبار أن التفرع Biopsy يظهر تحت Heart .

وتشتمل مقدمة القائمة (ص Xvi) على قائمة بالرؤوس التمثيلية حيث يعطى اسم الفتة والرأس التغطى أو النموذج بالنسبة لها فيما يتعلق بالتفريعات . ومن الأمثلة :

الفتة	الرأس التمثيلى
الحيوانات (عامة)	الأسماك
الأمراض	السرطان
المؤسسات التعليمية	السل الرئوى
الفردية	جامعة هارفارد
النوع	الجامعات والكليات

اللغات ومجموعة اللغات	اللغة الانجليزية
	اللغة الفرنسية
الأدباء الأفراد	شكسبير ، وليم ، ١٥٦٤ - ١٦١٦
الأدب	الأدب الانجليزي
الآلات الموسيقية	البيانو
الموسيقيون	فاجنر ، ريتشارد ، ١٨١٣ - ١٨٨٣

١٠ : فئات الرؤوس المضمنة في القائمة وتلك التي حذفت منها :

تشتمل القائمة في الأساس على رؤوس الموضوعات التي تشير إلى مفاهيم أو أفكار . وحتى منذ الطبعة الأولى فإن أسماء الأشخاص وأسماء الهيئات قد حذفت من القائمة إلا إذا كان هناك حاجة لها كأنماط أو كأمثلة أو إلا إذا كان هناك تفرع ينبغي طبعه .

وبالإضافة إلى هذا فإنه قد تم في الماضي حذف بعض الرؤوس المعدة كرؤوس موضوعات للتسجيلات الببليوجرافية بواسطة مكتبة الكونغرس من أجل توفير الحيز .

وقد اتخذ قرار في سنة ١٩٧٦ بطبع الأنواع التالية من الرؤوس تلك التي سبق حذفها من القائمة : أسماء الكتب المقدسة ، أسماء العائلات ، البيوت الملكية ، الشخصيات الخيالية والأسطورية ، أعمال الفن ، الأسماء البيولوجية ، ... وتظهر الرؤوس في هذه الفئات في القائمة إذا أنشأت بعد سنة ١٩٧٦ .

وفي سنة ١٩٧٦ أيضا بدأت المكتبة طبع فئات أخرى عديدة لرؤوس لم تكن تطبع من قبل مثل : المناطق والملاخ الجغرافية ، المواقع الأثرية ، المدن القديمة ، الامبراطوريات ، الطرق ، الشوارع ، وغيرها من أسماء الاعلام المشابهة . ومع هذا فإن هذه الرؤوس كلها تأثرت بتطبيق مكتبة الكونغرس لقواعد الفهرسة الانجلو أمريكية في سنة ١٩٨١ .

ومن ثم فإن هذه الطبعة تحوى فقط رؤوس سبع سنوات من العمل في

الفئات المشار إليها سابقا ، حيث أن المكتبة قد أعادت تحريك معظم الرؤوس التى طبعت بين ١٩٧٦ و ١٩٨١ تلك التى لاتتوافق مع الطبعة الثانية من قواعد الفهرسة الانجلو أمريكية (AACR₂)

وقد حذفت ثلاث فئات من الرؤوس من القائمة هى :

(أ) الرؤوس التى تظهر فى ملف استناد الأسماء : أسماء الأشخاص ، أسماء الهيئات ، أسماء الأماكن ، أسماء الاجتماعات والمؤتمرات ، العناوين الموحدة .. إلا إذا كانت تستخدم كنمط أو كمثال أو إذا كان من الضرورى طبع تفريع أو تعليمة خاصة .

(ب) الرؤوس التى لم تنشأ بواسطة المهرسين الموضوعيين ولكنها تكونت وطبقت حسب الحاجة دون خلق تسجيلية استنادية مثل :

[اسم شخص] فى قصة ، مسرحية ، شعر

[رأس أو اسم مكان] فى الأدب

[رأس أو اسم مكان] فى الفن

(ج) بعض الرؤوس فى الموسيقى .

١١ : قواعد الترتيب :

تعتمد القائمة فى الترتيب على قواعد التصنيف لمكتبة الكونغرس التى نشرت عام ١٩٨٠ .

والمبدأ الأساسى هو أن يرتب الرأس بدقة كما عبر عنه فى شكله المكتوب كلمة بكلمة مع الأخذ فى الاعتبار أن الاختصارات والاستهلاقيات دون علامات ترقيم داخلية ترتب على أنها كلمات . والأرقام المعبر عنها بأعداد عربية أو رومانية تسبق الحروف الهجائية وترتب حسب قيمتها العددية المتزايدة .

وفى الملف الزمنى ترتب التواريخ وفقا للترتيب الزمنى المعتاد . والكلمة « To » تعامل كما لو كانت صفر «0» . وفى التابع الزمنى تصف الفترة الأقصر أولا . وترتب التفرعات التاريخية زمنيا حتى ولو لم تظهر التواريخ أولا مثل :

Great Britain - History - William I, 1066 - 1087

Great Britain - History - Norman period, 1066 - 1154

Great Britain - History - 1066 - 1687

وتصف الرؤوس المقلوبة قبل الرؤوس المزودة بأقواس مثل :

Children

Children, Adopted

Children, Vagrant

Children (Roman Law)

وتجمع العناصر الفرعية التي تتبع الشرطة في أى رأس موضوع وفقا للنظام

التالى :

(أ) التفرعات التاريخية مرتبة ترتيبا زمنيا .

(ب) التفرعات الشكلية والوجعية مرتبة ترتيبا هجائيا .

(ج) التفرعات الجغرافية مرتبة ترتيبا هجائيا .

° ° °

وتأتى بعد مقدمة القائمة قائمة رؤوس الموضوعات الخاصة بأدب الأطفال
وهي التي تستخدم في برنامج البطاقات المشروحة الذى يهدف إلى تقديم معالجة
موضوعية أكثر ملائمة وأكثر عمقا لمواد الأطفال وأيضا تقديم وصول
موضوعى أسهل بالنسبة لهذه المواد . وتشرح مقدمة رؤوس الموضوعات
للانتاج الفكرى للأطفال فئات الرؤوس وتطبيق رؤوس الموضوعات
. والتفرعات والاحالات ...

صدر حديثاً عن : دار المريخ

■ معجم لغوية :

- الدليل اللغوي
- معجم وجيز في الأدوات والتراكيب والمهارات الكتابية
- معجم الأفعال العربية الثلاثية المعاصرة
- أنظمة تصريف الأفعال العربية
- القسم الأول : الأفعال الثلاثية
- القسم الثاني : الأفعال غير الثلاثية
- الحقول الدلالية الصرفية (سلسلة : قضايا لغوية - ١)
- الأفعال العربية الشاذة (سلسلة : قضايا لغوية - ٢)
- تأليف : سليمان فياض
- معجم المصطلحات اللغوية والأدبية :
- (ألماني - انجليزي - عربي) .. مع كشافين بالانجليزية والعربية .

د . أحمد محمد الشامي

د . سيد أحمد حسب الله

دار الميرج للنشر بالرياض

تقدم للأطفال الأعزاء أجيال المستقبل الزاهر
وأحفاد أجيال الماضي العربي ..

سلسلة البراعم

لتعليم الأطفال قبل من السابعة الحروف العربية

- النطق - الأصوات في الكلمات .
- حل الرموز المطبوعة (أى قراءة الكلمات) .
- النسخ والكتابة .
- تتكون المجموعة من أربعة كتب في سبعة أجزاء متدرجة
تبدأ من من الرابعة إلى من السادسة
للطفل .

طباعة فاخرة ملونة

تطلب من :

دار الميرج للنشر بالرياض - ص.ب. ١٠٧٢٠ (مرزبري ١١٤٤٣) ومن وكلائها في العالم العربي

صدر حديثا عن : دار المريخ

■ معاجم وموسوعات :

- موسوعة الفهرسة الوصفية
للمكتبات ومراكز المعلومات (مجلدان)
د . شعبان عبد العزيز خليفة
محمد عوض العايدى
- المعجم الموضوعى للمصطلحات الطبية :
مصادرها اللاتينية واليونانية . وشرحها بالعربية والانجليزية
د . محمد دوح زكى
د . عز الدين الدنشارى
د . عبد الرحمن عقيل
- المعجم الموسوعى لمصطلحات المكتبات والمعلومات
أحمد الشنمى
د . سيد أحمد حسب الله
- المعجم العلمى للرياضيات
الفيزياء - الفلك . . (انجليزى عربى - عربى انجليزى)
فؤاد اسماعيل
- الإنتاج الفكرى فى مجال المكتبات والمعلومات
(١٩٧٦ - ١٩٨٦) . د . محمد فتحى عبد الهادى

and (3) Professional. Therefore, users of data-bases would seem to have a **purpose**; they are not playing with computers!

Microcomputers were discussed at two different sessions and were considered in terms of (1) Specific software and (2) Applications in specific libraries. These ranged from the library at the International Children's Centre, Paris to the Oxford Region Library and Information Service.

In looking at the use of specific libraries, many case studies were presented in terms of how readers used the library, whether user education programmes were provided etc. An interesting study of the use of scientific literature and reading in clinic was given by R. Sievannen-Allen (Helsinki). She found that the important factor in determining a clinician's use of bibliographical and other scientific information was his personal attitude to reading.

Madame M.M. Caetano (Portugal) noted that often third-level students had no previous experience of libraries. She emphasized that education is fundamental to an attitude towards **information**. Perhaps, Madame Caetano's paper is the one which left us thinking-do we take the easy way out and hand the reader the information or do we teach them **how** to find it for themselves?

An overview of how to provide effective user education was given by Fiona Mackay Picken (North West Thames Regional Health Authority). Specific examples were considered in a paper on the usage of library services by Spanish resident doctors. The programme of user education at the Medical Academy, Medical and Public Health Scientific Information Centre (Sofia) was outlined by Prof. A. Valtchev. Finally, we heard how the University of the Niger has integrated user education units for its medical students. This is done on a spiral curriculum-starting with the most basic reference tools and ending with on-line searching.

New technologies were considered under a number of different headings: specific applications, eg. C D-ROM; micro-computers, telecommunications. A point made by a number of speakers in relation to the application of new technologies is that sometimes these may be inappropriate to the needs (F. Mackay Picken; D. Varloot). Therefore, while we should know how to make the best use of new technologies, we should not see them as an end in themselves.

I attended the first of two CD-ROM sessions and the cases discussed were both from the United Kingdom. J.M. Pendlebury (University of Sussex) outlined the impact of the purchase of two bio-medical databases on CD-ROM-MEDLINE and Psychlit-at the University of Sussex and the consequences for the academic community and the library. The main consequence is the commitment to training both library staff and users if searches are to be effective.

Anne Collins (University of Leeds) presented the second CD-ROM paper in terms of managing the system. The management problems were identified as (1) Access, (2) disc changes and (3) Down loading/printing. Solutions were suggested. The speaker noted that users tend to search the CD-ROM version in the same way as they would **Index Medicus** in paper format.

The session on telecommunications served to emphasize the point already made on several occasions-that developments in telecommunications have internationalized information. With sophisticated telecommunications equipment, it is possible for researchers working in relatively isolated areas to access all the major data-bases. The issues raised by Transborder Data Flow (TBDF) were considered by J.F. Comes (Ball State University). D. Sherf (Radio Suisse) noted the importance of telecommunications for ordering between libraries in the context of 1992. Signora S. Poroli (SIP) considered a different aspect of telecommunications-that of market research. Her company has identified 3 segments: (1) Industrial, (2) research

- (3) To promote co-operation between European bio-medical libraries and;
- (4) To represent bio-medical librarians at European and international level.

The overall theme of the conference was "Health Information for ALL-a common goal". This was discussed through three sub-themes:

- (1) Library co-operation;
- (2) New technologies and;
- (3) Use of specific libraries.

The principal conference theme reflects the main, goal of WHO which is "Health for ALL by the year 2000". With just over 10 year to go to 2000 AD, it is imperative that we do not duplicate effort, that we co-operate as fully as possible, that we direct our resources-both human and financial-to realizing this goal by providing bio-medical information **when** and **where** it is needed.

The conference was organized in parallel lecture sessions which meant that often one had difficult choices to make. However, equally, if one wanted to concentrate on one of the sub-themes, it was also possible to this.

Looking at individual lectures, we find the sub-themes emphasized at various points. The pivotal role of the WHO is providing information was outlined by Dr. Deborah Avriel (WHO) who stressed the importance of influencing decision-makers in individual countries. The WHO is extremely important for less-developed countries which do not have a sophisticated library system to support them. A practical example of library co-operation was given in a paper by P. Belbenoit-Avich on the Doubles Database. Library co-operation the example of increased usage of the Inter-Library Loan System in Danish libraries was given by I.V. Nielsen and A. Norhende.

Second European Conference of Medical Libraries

Bologna, Italy

November 2-6, 1988

Marjory Sliney

Medical Library, KFMMC

Dhahran, K.S.A.

The University of Bologna was celebrating its ninth centenary this year and so, it was fitting, that the 2nd European conference of Medical Libraries was held there. Bologna, is, of course, the culinary capital of Italy and the city has also a rich cultural and architectural heritage.

The conferece was organized by the recently-formed European Association for Health Information and Libraries (EAHIL) in association with the Associazione Italiana Biblioteche (AIB) and the AIB-Subcommission of Biomedical libraries. The conference was held under the auspices of WHO, Regional Office for Europe, the Council of Europe, the Commission of the European Communities and the Italian Ministry of Health.

EAHIL, which was founded in 1987, has among its aims the following :

- (1) To keep helath/medical librarians informed;
- (2) To promote continuing education especially in relation to new technologies;

should always be at hand as a safeguard against loss or damage.

(It should be noted that the Display Write software is capable of producing lists of input records).

The hardware configuration being used with the software at Sultan Qaboos University is as follows:

1. IBM System Unit (PC XT) with keyboard and power cable.
2. IBM Enhanced Colour Display Monitor with power cable.
3. IBM Quietwriter Printer.
 - continuous paper/card feeder
 - power cable
 - parallel cable

The stationery used on the printer: standard continuous catalogue cards with perforations which give an absolutely clean edge.

Conclusion

The Arabic language catalogue card production system based on an IBM PC is now successfully operating at Sultan Qaboos University Library. The system is recommended as being a cost beneficial way of overcoming the need to type individual catalogue card in an Arabic language environment.

Reference

1. Mosallam, Vidan. Annual report of Cairo University, Cataloguing Department, 1978. Unpublished.

do not have to be checked with the same scrutiny as they were when cards were typed individually.

System technical description:

The microcomputer based catalogue card production system utilized Arabic Display Write 2 software. Display Write is an IBM Corporation trade mark. It is a word processing system developed and marketed by IBM. Display Write can be used on an IBM Personal Computer (PC) or its compatibles. Display Write 2 allows the use of the PC as a powerful word processor for both Arabic and English texts. Letters, reports and catalogue cards can be keyed, stored and printed. Printing can be single or multiple copy. Text can be later edited or reformatted.

The Display Write program could be Display Write 1, Display Write 2, or Display Write 3 version. The basic level starts with Display Write 1, while Display Write 3, is the most advanced as far as both operational complexity and usefulness are concerned. The three versions share a number of common features. However, certain functions can be performed only on Display Write 2 and/or Display Write 3. For purposes of creating bibliographic records, and for printing multiple sets of catalogue cards we have used Display Write 2 Word processing system since it is the one currently available at Sultan Qaboos University.

In addition to the Display Write program, a DOS (Disk Operating System) is also required to "boot up" the computer when it is turned on. The Display Write word processing program disk can be loaded after first loading the DOS. A sufficient stock of **document** disks should be available to store documents (i.e., bibliographic records in the present context).

Before program disks are used, copies of the originals must be made. It is both advantageous and safe to use the copied program rather than the original. A spare copy of the program

ing the first step the **"Copy"** command to produce the main entry and shelf list cards. Then, each added entry was keyed on the master card display. The added entry cards, were produced by using the **"Print"** command at the end of the sequence.

2. **Call number:** Call number for Sultan Qaboos University Library books are in English script. Although possible, it was found to be particularly cumbersome to input both English and Arabic script onto the cataloguing record though the microcomputer. It was therefore decided not to input the call number using the microcomputer. Instead, after production of the whole set of cards from the printer, the call number was added using an electric typewriter with memory.
3. **Arabic and English script on the same card:** This was required in the case of parallel titles, translation notices, etc.

As with the call number, there are 2 ways of tackling this situation (i) by making suitable adjustments so that both Arabic and English script are input to the catalogue records through the microcomputer, or (ii) by adding the English script by electric memory typewriter after the production of the whole set of cards. The best way of doing this has not yet been finalized.

The main advantage of the new system is the obvious increase in productivity of the actual catalogued card production process. It is estimated that there has been a 5-6 fold increase in productivity.

The final format of the cards is very good, being neat, clear and standardized.

The checking of the final catalogue by professional staff has become much easier. All the cards in a set are produced using the same **"master record"**. This means that individual cards

the Section is obtained from the Main Catalogue of the Library of Congress: Titles catalogued through December 1980, filmed 1984-87 by K. G. Saur, New York, etc.

It is noted that in 1973, a centralized cataloguing operation was started at Cairo University in Egypt. However, this activity is still very limited in the sense that it only serves the Cairo University libraries.

Because of the requirement to originally catalogue the vast majority of titles passing through the Arabic Cataloguing Section all catalogue cards are produced in-house.

The catalogue card production system in the Section required the typing of individual cards. This put an excessive burden on staff. Even the professional cataloguing staff were required to give part of their time to do typing instead of concentrating on their main professional duties.

Unacceptable backlogs developed with respect to both the cataloguing of books and the production of catalogue cards. This situation has created difficulties for users because of a public catalogue which is out-of date and incomplete.

Implementation of the new catalogue card production system based on a microcomputer

A technical description of the hardware and Arabic Display Write 2 software utilized for the microcomputer based catalogue card production system is given in the next section

The new system was implemented in mid-June 1989. The Terminal Operator for Arabic Cataloguing and the Library Assistant were given a 3-day training course supervised by a professional member of the University's Computer Centre.

Particular matters which were tackled during the short implementation are discussed as follows:

1. **Typing of added entries:** This matter was solved by giv-

planned to implement the Library's DOBIS/LIBIS automated system during 1989/1990. Because of various hurdles, Arabic Cataloguing will likely be one of the last modules to be implemented.

In the meantime, the Library has been producing separate card catalogues for its English and Arabic language catalogues. Particularly in the Arabic (Language) Cataloguing Section, difficulties were being experienced. These difficulties were primarily caused by the need to type individual catalogue cards.

A card duplication method was investigated. However, in the end, it was decided to overcome the problems using a microcomputer system using Arabic Display Write 2.

(The availability of an Arabic MARC microcomputer based system was investigated, but at the time of writing no such system could be found).

Aspects of the Arabic Cataloguing Section before the introduction of the microcomputer system:

The Section has a staff complement as follows:

Librarian for Arabic Cataloguing (Head of Section),
Deputy Librarian for Arabic Cataloguing Assistant Librarian
for Catalogue Maintenance, Terminal Operator for Arabic
Cataloguing and Library Assistant.

All but the Library Assistant are in fact qualified professional cataloguers. The work of these cataloguers includes the activities of cataloguing, classification, assigning subject headings and file arrangement.

90% of the cataloguing done in the Section requires original cataloguing. This is because there are few cooperative or centralized cataloguing services available for Arabic language literature.

The very small amount of copy cataloguing that is used in

IMPROVEMENT IN ARABIC LANGUAGE CATALOGUE CARD PRODUCTION AT SULTAN QABOOS UNIVERSITY USING A MICROCOMPUTER

*** Vidan Mosallam, Ahmed Ashfaq, and Ian Simons
Sultan Qaboos University Library
Sultanate of Oman**

Summary:

Discusses the introduction of an Arabic language catalogue card production system based on an IBM Personal Computer using Arabic Display Write 2 software. Looks at aspects of the Arabic Cataloguing Section at Sultan Qaboos University Library before the introduction of the system. Comments on the implementation and advantages of the new system. A technical description of hardware and software is provided.

Arabic Cataloguing is a Section of the Library of Sultan Qaboos University in Al-Khoudh, Oman. The Library has a collection of about 29,000 titles (17,000 in English, 12,000 in Arabic). Current acquisitions are being made at a rate of about 600 titles per month (English) and about 400 titles per month (Arabic).

The Library was originally designed as a completely automated facility with online public access catalogue. It is



☐ **For Correspondence
and Subscription**

- Mars publishing House
P.O.Box: 10720
(Riyadh 11443) Saudi Arabia

- ☐ **Issued Quarterly by:**
Mars publishing House
London House, 271 King St.,
London W69LZ

- ☐ **Annual Subscription:**
- Saudi Arabia (120 S.R.)
 - Arab Countries (45 US\$).
 - Others (60 US\$).

Contents

☐ **Studies**

- Statistical methods applied in Library and Information services
Dr. Mohamed M. El-Hadi 5
- Information use and information need: a review of Literature
Dr. Hassan Jafer Sabet 21
- A study of Arab heritage books published in Egypt
Dr. Mohamed El-Masri 42
- Planning in University Libraries
Dr. Hamed EL-Shafi 78
- Egyptian periodicals in pure sciences
Zeinab Mohamed Mahfouz 101
- Arab documents in Middle Ages and need for study it
Mohamed Khidr 137

☐ **Reports**

- Information technology and communication in the Arab World, 2nd Arab Symposium of Arab Federation of Librarianship & Information, Tunis, 18-21 January 1989
Dr. Wahid Gdoura 153

☐ **Reviews**

- Library of Congress subject headings, 11th ed.
Dr. Mohamed Fathi Abdel-Hady 164

☐ **English Section**

- Improvement in Arabic Language catalogue card production at Sultan Qaboos University using a microcomputer
Vidan Mosallam, Ahmed Ashfaq, and Ian Simons 4
- Second European Conference of medical Libraries
Marjory Stiney 10

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP & INFORMATION SCIENCE

EDITORIAL BOARD

- ☐ **NASSER M. SWAYDAN**
- ☐ **M.FATHY ABDUL HADY**
- ☐ **AHMED TEMRAZ**

MANAGER

ABDULLAH AL MAGID

Consultants

Dr. Jassim Mohamed Jirjees
Director of Arab Gulf States
Information Documentation Centre
Iraq

Dr. Hishmat Kasem
Associate Professor Dept. of
Librarianship, Cairo University,
Egypt

Dr. Saad Mohamed El-Hagrasy
Professor, Dept. of Library &
Information Science, King Saud
University, Saudi Arabia

Dr. Shaban Abdul Aziz Khalifah
Professor, Dept. of Librarianship
Qatar University Qatar

Dr. Ahmad Saleh Tashkandy
Professor, Dept. of Library &
Information science, King Abdul
Aziz Univerity, Saudi Arabia

Dr. Abdul Wahab Abo Al Nour
Associate Professor, College of
Education - Kuwait

Dr. Mohamed Saleh Ashoor
Dean of Library Affairs Deanship,
King Fahd University, Saudi Arabia

Dr. Mahmod Bou Ayad
Director of National Library,
Algeria

Dr. Hisham Abbas
Assistant Professor, Dept. of
Library & Information Science,
King Abdul Aziz Univ., Saudi
Arabia

Dr. Wahid Gdoura.
Higher Institute of Documentation,
Tunisia

Dr. Yahya Mohamed Sa'ati
Assistant Professor, Dept. of
Library & Information Science,
Al Imam Mohamed Bin Saud Uni-
versity, Saudi-Arabia

ARAB
JOURNAL
FOR
LIBRARIANSHIP
AND
INFORMATION
SCIENCE

Vol. 9, No. 4, October 1989

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP

& INFORMATION SCIENCE

- Statistical methods applied in Library and Information services
- Information use and information need: a review of Literature
- A study of Arab heritage books published in Egypt
- Planning in University Libraries
- Egyptian periodicals in pure sciences
- Library of Congress subject headings, 11th ed.
- Improvement in Arabic Language catalogue card production at Sultan Qaboos University using a microcomputer.





Biblioteca Alexandrina



0536514